



جامعة باتنة 1



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تداعيات النزاع السوري على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية

تخصص الأمن والتعاون في العلاقات الدولية والدراسات المتوسطة

إشراف الأستاذة الدكتورة:

دلال بحري

إعداد الطالب:

عياش بوشريف

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	الإسم واللقب
رئيساً	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ حسين قادري
مشرفاً ومقرراً	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ دلال بحري
عضواً مناقشاً	جامعة باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ رفيق بوبشيش
عضواً مناقشاً	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ سميرة ناصري
عضواً مناقشاً	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر -أ-	د/ فاطمة الزهراء حشاني

السنة الجامعية: 2023-2024

الملخص:

إنطلقت الأزمة السورية من دوافع بنيوية محلية متأثرة بنظيرتها في دول الإنتقاضات الشعبية، تحول فيها التصعيد حول مستقبل سوريا السياسي إلى صراع هيمنة بعدما أزلت ديناميكيات النزاع جميع الخيارات الممكنة. هذه الفوضى الناشئة مكنت لتنامي أدوار الفواعل الغير حكومية بعضها عابر للحدود، ما لبثت هذه العوامل المغذية للنزاع، والمهددة بإنتشاره أن ورطت أطراف ثالثة إقليمية / دولية لدواعي أمنية / جيوسياسية ليتعدى تأثيرها من الحسابات إلى ديناميكيات النزاع، في النهاية أفضى تدخلها لتحقيق أجنداتها الخاصة إلى الى تحول النزاع المحلي إلى مركب نزاع إقليمي.

وعليه تناقش هذه الأطروحة موضوع الحرب الأهلية السورية في سياق هذه التحولات الإقليمية بإعتبارها عرضاً ومعززاً لاحقاً لها، وتهدف إلى تفسير، وفهم كيف يتم تصور إنعدام الأمن والإستجابة له من قبل دول المنطقة. بعد إستعراض أدبيات الدراسة في الفصل الأول، نقوم في الفصل التالي ببحث إطفاء الطابع الإقليمي على النزاع السوري، ثم ننتقل في الفصل الثالث لتحليل عوامل إنعدام الأمن والتي أدت إلى إنتروبيا المنظومة الإقليمية. أما الفصل الرابع فيبحث محاولات القوى الفاعلة إستتباب النظام وعودة المنظومة إلى حالة التوازن المستقر من خلال مساعي إدارة النزاع السوري وإعادة بناء نظام أمني إقليمي جديد. ليخلص البحث أن إنتشار التهديدات وعمليات الأمننة المفرطة لها هي محصلة المعارك الجيوسياسية على مجمل الإقليم من خلال ما يجري في سوريا. أما عطب تشكيل بنية أمنية إقليمية يعود إلى إستراتيجيات الفواعل الإقليمية المدفوعة غالباً بإدراكات التهديد الذاتية المتضاربة، والتي تضعها في وضع تنافسي غير مواز لإدارة النزاع السوري.

الكلمات المفتاحية: النزاع السوري، منظومة الشرق الأوسط، الأمن الإقليمي، الهوية، القوة.

Résumé :

La crise syrienne a comme cause des motifs structuraux locaux influencés par ceux des pays qui ont connu les Soulèvements populaires. Durant cette crise la remontée de l'escalade de l'avenir politique de la Syrie s'est transformée en une lutte de dominance après que la dynamique du conflit a supprimé tous les choix possibles. Ce chaos naissant a permis d'alimenter et de développer les rôles des acteurs non gouvernementaux, dont certains sont transnationaux. Ces facteurs soutiennent le conflit, qui est devenu menaçant par sa contagion, ont rapidement impliqué des tiers régionaux / internationaux pour des raisons sécuritaires / géopolitiques et qui dépassent les calculs jusqu'à être une dynamique des conflits. Finalement, l'intervention de ces tiers qui veulent réaliser leurs propres agendas ont fait de la crise locale le centre d'un Regional conflit Complex.

Ainsi, cette thèse aborde la question de la guerre civile syrienne dans le contexte de ces transformations régionales. Elle vise à expliquer et à comprendre comment l'insécurité est conceptualisée par les pays de la région. Après avoir passé en revue la littérature de l'étude dans le premier chapitre, nous étudions dans le chapitre suivant une recherche des causes de la dynamique de l'escalade du conflit suite à son caractère régional. Puis nous passons dans le troisième chapitre à l'analyse des facteurs de l'insécurité, qui a conduit à l'entropie du système régional. Alors que le quatrième chapitre examine les tentatives des forces actives pour restaurer l'ordre ainsi que le retour du système à l'état d'équilibre stable à partir des efforts de la gestion du conflit syrien et la reconstruction d'un nouvel ordre de sécurité régional. La recherche conclut que la propagation des menaces et les multiples processus de sécurisation excessifs sont le fruit des conflits géopolitiques de toute la région à travers ce qui se passe en Syrie. Quant à l'échec de l'instauration d'une structure sécuritaire régionale est due aux stratégies des acteurs régionaux souvent motivées par des perceptions de menaces internes contradictoires.

Mots-clés : Conflit Syrien, Système Moyen-Orient, Sécurité Régionale, Identité, Puissance.

إهداء

إلى روح والديّ الطاهرة رحمة الله عليهما

إلى كل أفراد عائتي

إلى جمع الأهل والأصدقاء

أهدي هذا العمل المتواضع

تشكرات

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَمَّ الصَّالِحَاتُ

أتحمل قائمة طويلة من الديون تراكمت عبر مراحل إعداد هذه الأطروحة. يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة الدكتورة دلال بجري لقبولها الإشراف على هذه الأطروحة، وعلى نصائحها ودعمها حتى إخراج هذا العمل الى النور. فلها مني أسمى عبارات التقدير والإمتنان.

كما أعبر عن الشكر والعرفان الى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءتهم وتصويهم وتقييمهم هذا البحث. كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والإمتنان لكل أساتذة قسم العلوم السياسية جامعة باتنة لدعمهم وتوجيهي خلال مساري العلمي، والشكر موصول كذلك لكل من قدم لي يد العون والمساعدة في انجاز هذا العمل.

خطة البحث

	المقدمة
الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	الفصل الأول
دراسة الأقاليم في حقل العلاقات الدولية	المبحث الأول
المقاربات النظرية المفسرة للدراسة	المطلب الأول
المنهجية البراغمتية لدراسة العلاقات الدولية	المطلب الثاني
ماهية المنظومة الإقليمية	المطلب الثالث
دراسة الأمن الإقليمي	المبحث الثاني
البعد الإقليمي للأمن	المطلب الأول
السياق الإقليمي لإنعدام الأمن	المطلب الثاني
أنماط إدارة الأمن الإقليمي	المطلب الثالث
أقلمة النزاعات داخل الدول	المبحث الثالث
بنية النزاعات داخل الدول	المطلب الأول
تعقيدات النزاعات الداخلية المدولة	المطلب الثاني
العوامل الممكنة لأقلمة النزاعات داخل الدول	المطلب الثالث
إطفاء الطابع الإقليمي على النزاع السوري	الفصل الثاني
سياق الأزمة السورية	المبحث الأول
جينالوجيا الدولة السورية	المطلب الأول
السياق المحلي للأزمة السورية	المطلب الثاني
السياق الإقليمي للأزمة السورية	المطلب الثالث
الديناميكيات التصعيدية للنزاع السوري	المبحث الثاني
مرحلة التوتر الإجتماعي	المطلب الأول
مرحلة الأزمة السياسية	المطلب الثاني
مرحلة الحرب الأهلية	المطلب الثالث
النزاع السوري كمركب نزاع إقليمي	المبحث الثالث
حروب الأطراف المحلية الوجودية	المطلب الأول
حروب الهيمنة الإقليمية	المطلب الثاني
مصالح القوى الدولية الجيوسياسية	المطلب الثالث

إنتروبيا المنظومة الإقليمية للشرق الأوسط	الفصل الثالث
إنهيار الدولة السورية والتغيير البنيوي الإقليمي	المبحث الأول
المنظومة الإقليمية للشرق الأوسط	المطلب الأول
تعدد القطبية واللاإستقرار المنظومي	المطلب الثاني
عودة سياسات الهوية في الشرق الأوسط	المطلب الثالث
صعود الفواعل المسلحة العابرة للحدود ذات البعد الهوياتي	المبحث الثاني
إمتداد الصراع الطائفي في الشرق الأوسط	المطلب الأول
تنظيم داعش كتهديد عبر إقليمي	المطلب الثاني
عودة مطالب القومية الكردية في الشرق الأوسط	المطلب الثالث
التنافس الأمني الإقليمي	المبحث الثالث
المعضلة الأمنية مأساة الشرق الأوسط	المطلب الأول
إضطراب النظام الإقليمي	المطلب الثاني
ترنح الإستقرار الإستراتيجي	المطلب الثالث
آفاق بناء نظام أمن إقليمي في ظل إدارة النزاع السوري	الفصل الرابع
الوساطة المتعددة الأطراف لصنع السلام السوري	المبحث الأول
مساعي ما قبل المفاوضات	المطلب الأول
مفاوضات الحل السياسي	المطلب الثاني
مفاوضات تنفيذ الإتفاقات	المطلب الثالث
نحو بنية أمنية جديدة في الشرق الأوسط	المبحث الثاني
الترتيبات الأمنية ما بعد الإنتفاضات العربية	المطلب الأول
تجاوز الأمننة المفرطة لتعزيز الإستقرار الإقليمي	المطلب الثاني
مآلات النزاع السوري	المبحث الثالث
الواقع السوري بعد جمود الحرب	المطلب الأول
تحديات إستدامة بناء السلام في سوريا	المطلب الثاني
سيناريوهات مستقبل النزاع السوري وتداعياته الإقليمية	المطلب الثالث
	الخاتمة
	قائمة المراجع

المقدمة

المقدمة:

كانت موجة الإنتفاضات الشعبية العربية محاولة لإجبار الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة على إعادة هيكلة العلاقات بين الدولة والمجتمع، ما مثل تصادمًا عنيفًا بين وحدتين مرجعيتين للأمن. فمن ناحية تحركت الجماهير للمطالبة بمزيد من الأمن الإنساني، من ناحية أخرى حشدت آلية الدولة حشدًا مضادًا رداً على ذلك لحماية أمن أنظمة النخب السياسية الحاكمة.¹ دفعت أولوية بقاء الدولة إلى إضفاء الطابع الأمني على المطالب السياسية المتصاعدة من أسفل. لقد أثبت قادة الدول أنهم سيفعلون أي شيء للإستمرار في السلطة. وبما أن هذه الإنتفاضات تمحورت بشكل رئيسي حول أساس الحكم المشروع في العالم العربي، خاض هؤلاء القادة معاركهم من أجل البقاء السياسي ليس فقط في الداخل، بل حتى داخل العديد من دول الإقليم التي عرفت حركات الإحتجاج. لقد كان لهذه الإستراتيجيات المحسوبة تداعيات غير منتظرة أطلقت العنان لموجة من التدخل التنافسي، تحولت في النهاية إلى حروب بالوكالة أدت إلى المزيد من إخفاقات الدول عبر المنطقة.

لقد أحدثت الإنتفاضات الشعبية تحولاً جذرياً عميقاً في النظام الإقليمي، وأدخلت تغييراً في تصورات وروايات التهديد، فقد كانت محاولة لإجبار الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة على إعادة التفاوض على العقود الإجتماعية البالية. أفضى فشل إعادة التفاوض على توزيع القيم داخل بعض الدول إلى جرها بشكل متزايد إلى دائرة من العنف كما لوحظ في سوريا. بعدما فقد النظام إحتكاره للسلطة نافسته فواعل غير دولاتية، على إستعمال العنف السياسي المنظم داخل الدولة، ما لبثت الحرب الاهلية أن ورطت جماعات إثنية، ودينية إضافية بعضها عابر للحدود إستغلتها القوى الإقليمية وبشكل إستراتيجي في حروبها الجيوسياسية. تستعمل الأطراف المتحاربة الهوية بشكل متزايد كأداة للحماية والتعبئة والإقصاء، خدمت تحالفات الهوية عبر الوطنية أجنذات الفاعلين المحليين والأهداف الجيوسياسية لداعميهم الإقليميين، ما يجعل من إطفاء الطابع الأمني على الهويات إستراتيجية للتلاعب بتوازن القوة الإقليمي.² إنَّ إشراك أطراف جديدة، وتوسيع نطاق القضايا التي تشكل الصراع مرتبطان إرتباطاً وثيقاً، ويساعد في تفسير ديناميكية الصراعات التي تبدأ حول بعض القضايا التي تتبعها الأطراف المتنافسة، ولكنها تنتهي بإختلاف أطراف مختلفة حول قضايا

¹ Rex Brynen, Democracy and Security in the post-Arab Spring Middle East, in: **Routledge Handbook on Middle East Security**, (Ed: Anders Jägerskog, Michael Schulz and Ashok Swain, NY: Routledge, 2019), p, 303.

² Raymond Hinnebusch, Anoushiravan Ehteshami, Foreign Policymaking in the Middle East: Complex Realism, in: **International Relation of Middle East**, (Louise Fawcett (Ed), Oxford: University Press, 4ed, 2016), pp, 234-235.

مختلفة تمامًا. لذا لا يمكن فهم الحرب في سوريا إلا إذا فهمنا الروابط بين الصراعات المحلية، والصلات عبر الحدود الوطنية، وطموحات الدول الإقليمية.¹ فحروب المنطقة والإضطرابات السياسية داخل الدول هي جزء من قصة واحدة، ما يؤكد على الروابط بين العديد من المعارك السياسية المحلية، ويضعها في حرب سياسية أوسع على النظام الإقليمي.

أدى إنخراط الأطراف الإقليمية وتدخلها المباشر في الإنتفاضة السورية إلى تصعيد الصراع وتعقيده، فلم تكن جهود أي فاعل كافية لتوجيه مسار النزاع، ويرجع ذلك أن طموحاتها الإقليمية لا تتناسب وقدراتها، وبالتالي أصبحت اليوم بعد تحول النزاع المحلي إلى مركب نزاع إقليمي أكثر ترابطا وتشابكا بسبب إرتفاع مستوى إنعدام الأمن لكنها مجزأة وسط إختلاف تصورات التهديد الذي يشكله الآخر، وبالتالي تنوع تفضيلاتها يُدخلها في منافسة جماعية عندما يتعلق الأمر بسلوك أي طرف تجاه الأزمة السورية. إذ يأمل كل طرف إقليمي من خلال التأثير على ديناميات النزاع المحلي إلى تحقيق مكاسب جيوسياسية على حساب منافسيه في سوريا، ما يجعلها في وضع تنافسي غير مواتٍ لإدارة النزاع. لذلك أصبح الخطاب الأمني في الشرق الأوسط متمركزا حول النزاع السوري ومخرجاته، فبنية النزاع الموسعة التي يتم من خلالها معالجة التهديدات الأمنية الحقيقية أو المتصورة تجبرهم على الدخول في مساومة ضمنية، يكون إحتواء إرتدادات إنتشار النزاع أفضل ما يمكن أن يحققه، وإعادة القبول المتبادل للمصالح القومية أقصى ما يتوقعوه.

أهمية الدراسة:

تتمتع الدراسة بأهمية عملية، فقد جاءت في سياق أفول إفتراض سائد يعتبر الشرق الأوسط إستثناءا أمام موجات التحول الديمقراطي. فالإنتفاضة الشعبية العربية لحضة ثورية محلية لم تمثل تحديا للأنظمة وشعوب المنطقة فقط بل كانت تحديا للمناهج الأكاديمية لدراسة العلاقات الدولية بشكل عام ودراسات الشرق الأوسط بشكل خاص.² فقد كان الكثير من النقاش ولا سيما في البداية، حول تحديد الأسباب الأولية والأساسية للأحداث غير المتوقعة والدرامية، لكن مع فشل التغيير السياسي وانهايار الدول فقد إهتم النقاش بشكل متزايد بمسائل أوسع تتعلق بالآثار المترتبة على الأمن الإقليمي ومستقبله خاصة بصعود الفواعل المسلحة العابرة للحدود وحروب الوكالة التي إستنزفت الإقليم. تم التعامل مع مظاهر إنعدام الأمن هذه بصفة منفصلة، لكن

¹ غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، ص، 4. شوهده على الرابط:

goo.gl/kn7sUC

² Marc Lynch, Jillian Schwedler, Sean Yom. (Ed). **The Political Science of the Middle East**. (Oxford: University Press, 2022).

في الواقع هي تمثل أجزاء من قصة واحدة.¹ إنَّ دراسة الترابط بين أجزاء القصة نأمل أن يُؤدَّ قسماً من الفجوة العلمية القائمة بين التفسيرات المحلية، والإقليمية عبر دراسة الحالة السورية.

من الناحية النظرية؛ تكمن أهمية موضوع البحث أنه جاء في سياق النقاشات الموسعة حول نظريات العلاقات الدولية، وإمكانية تطبيقها على دول الأطراف. هناك مجموعة من الباحثين المختصين بشؤون الشرق الأوسط يتصدرهم باسيل خطيب، وليد حزبون، ماي درويش، ريموند هينبوش، مورتن فالبورن، محمد حمشي وغيرهم يسعون إلى مقاربات بديلة، أو موسعة بناءً على أعمال بوزان، اشاريا، كاتزنستين.² يأتي هذا المشروع البحثي في هذا السياق، ويستخدم مزيجاً من المتغيرات التفسيرية بالإعتماد على الإنتقائية التحليلية في إطار نسقي، لدراسة التفاعلات بين ما يحدث داخل الدول، عبرها وما بينها. فتكامل الإطار النظري يساعد في سد الفجوة في الأدبيات السابقة. تعد هذه الأطروحة عملاً عابراً لتخصصات تحليل النزاعات، والدراسات الأمنية، ودراسات علاقات الشرق الأوسط الدولية. ومن المفترض أن تكون مصدرًا أساسيًا للطلبة، والباحثين المهتمين بسوريا، والشرق الأوسط ما بعد 2010.

إشكالية الدراسة:

تهتم دراستنا ببحث الأمن الإقليمي في ظل النزاعات داخل الدول، لذا مبدئياً عند بحث مسألة أمن الشرق الأوسط يتم إعتبار النزاع السوري هو المتغير المستقل في حين الأمن الإقليمي هو المتغير التابع، غير أن إدارة الأمن الإقليمي تتضمن مجموعة من الترتيبات الفردية، والجماعية كاستجابة لإنعدام الأمن بما في ذلك التهديدات الناجمة عن النزاعات داخل الدول، وبالتالي عندما يصبح إدارة النزاع السوري نفسه جوهر مساعي الإدارة الأمنية الإقليمية تصبح نتائج النزاع السوري جزءاً من المتغير التابع، وفقاً لذلك يصبح متغيراً للدراسة سبب ونتيجة على حد سواء وفق منطق السببية المتبادلة.³ ولمناقشة هذه الفكرة نطرح السؤال التالي:

¹ Marc Lynch, ibid, p, 17.

² Morten Valbjørn, Reflections on self-reflections – On framing the analytical implications of the Arab uprisings for the study of Arab politics, **Democratization**, Volume 22, Issue 2 (2015), pp, 218-238.

حول موضوع لماذا لا توجد نظريات غير غربية انظر أكثر: **سياسات عربية**، الدوحة: المجلد 11 عدد 61.
³ ميزة النهج النسقي هي الغاء مفهوم السبب الأول. فالنتائج والاسباب تتفاعل باستمرار داخل النسق المعني، وهو تفاعل مفيد بصفة خاصة في مجال العلاقات الدولية. انظر: بتران بادي، ماري كلود سموتس، **انقلاب العالم، سوسولوجيا المسرح**

الدولي، ص، 346. كما تتوافق فكرة السببية المتبادلة مع التأثيرات الدائرية للمنظومات التي قدمها جرفيس: Robert Jervis, **System Effects**, (NY: Princeton University Press, 1997) .

لماذا يُكثَّفُ النزاع في سوريا المنافسة الأمنية بين دول الشرق الأوسط؟ وكيف تُشكِّلُ مساعي إدارة الأمن الإقليمي ديناميات النزاع السوري؟

تتحدد الإشكالية المعالجة في هذه الدراسة باعتبارها ذات طبيعة مركبة، إذ تتضمن جوانب نسقية من حيث الإستناد إلى تحليل أنماط العمليات ما بين وحدات منظومة الشرق الأوسط وسلوكها إتجاه النزاع، وفي الوقت نفسه تتضمن الإشكالية جوانب معيارية من خلال بحث الإتجاهات المستقبلية لخصائص النظام الإقليمي والتغييرات الممكنة في سوريا.

الاسئلة الفرعية: تندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- لماذا تحولت الأزمة السورية إلى مركب نزاع إقليمي؟
- ما هي المسوغات الأمنية التي تحفز دورات التصعيد المتبادل بين الأطراف الإقليمية؟
- كيف تؤثر القوى الإقليمية على بنية العنف في سوريا وشروط التسوية؟
- هل بالإمكان بناء نظام أمني إقليمي في الشرق الأوسط عبر تفاهات إدارة النزاع السوري؟

الفرضيات: لمعالجة إشكالية البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

- تورط الأطراف الإقليمية في الأزمة السورية حول النزاع المحلي إلى صراع إقليمي حول مناطق النفوذ الجيوسياسي، لذا يعد تصاعد عمليات الأمننة إستراتيجية للتلاعب بتوازن القوى الإقليمي.
- تنتظر القوى الإقليمية إلى النصر في سوريا كجزء من صراع أوسع على النظام الإقليمي، ما يجعل ديناميات النزاع السوري إمتدادا لعدم الإستقرار الإقليمي.

حدود مشكلة الدراسة:

تحديد الإطار المكاني والزمني لمشكلة الدراسة يتيح لنا فرصة الوصول الى نتائج واستنتاجات دقيقة.

الإطار الجغرافي: على الرغم من أن الإنتفاضات الشعبية عربية المنبع لكن تأثيرها تعدى الدول العربية بالنظر الى إنتشار التهديدات الأمنية والإستجابة لها، وبناء على هذه الخاصية تم التركيز على إقليم الشرق الأوسط والذي يضم دول عرب آسيا، مصر، تركيا، إيران وإسرائيل.

الإطار الزمني: يرتبط البحث بفترة بداية الإنتفاضات الشعبية الى غاية تقديم البحث.

أسباب إختيار الموضوع:

الدوافع الذاتية: هي في الحقيقة ذات شقين. أولاً: رغبتنا في محاولة فهم تعقيدات النزاعات داخل الدول ووضعها في سياقها الإقليمي خاصة ما بعد الربيع العربي، وربطها بإطار نظري يكفل إخراج العمل في شكل أكاديمي يتيح للباحثين لاحقاً والمهتمين بالموضوع أرضية يتم الإنطلاق منها. ثانياً: مواكبة النقاشات النظرية التي يقودها خبراء دوليين المهتمين بالدراسات الإقليمية وشؤون الشرق الأوسط. فالأزمة السورية بكل معطياتها وأبعادها تشكل عامل مهم وأساسي في كيفية صياغة قدرتنا على فهم وتفسير نظريات العلاقات الدولية.

الدوافع الموضوعية: وتعود في الأساس إلى حداثة الإنتفاضات الشعبية العربية وأهمية موضوع الثورات والتحويلات المصاحبة لها. فمرحلة التحول التي تعرفها المنطقة العربية والأزمات المصاحبة لهذا التحول تحتاج إلى عدسة إقليمية. في الواقع، النزاعات الأهلية لا تقتصر بالضرورة على دولة فردية، وغالباً ما تتضمن مشاركة دول أخرى بإشكال مختلفة، فإن الانفصام الصارم بين الحروب الأهلية والحروب بين الدول غالباً ما يكون غير مقبول وغير مناسب. من المحتمل أن يؤدي الإخفاق في حساب البعد عبر الوطني للحروب الأهلية من الناحية النظرية، والتجريبية إلى استنتاجات متحيزة حول بداية هذه النزاعات ومدتها وشدتها. فهو صراع من خلال ما يجري في الأرض السورية على مجمل الإقليم الشرق أوسطي. لذا هناك ثلاثة مخاوف متداخلة والتي تعطينا مجال البحث المحدد لهذه الدراسة. أولاً، نحن مهتمون بتحديد كيفية تأثير الإنتفاضة الجماهيرية على الدول التي تحدث فيها. ثم بعد ذلك، لماذا يتوسع النزاع الداخلي ليتحول الى مركب نزع إقليمي؟ وأخيراً كيف تغير الحروب الأهلية المدولة تصورات إنعدام الأمن وبناء الأولويات الأمنية داخل منطقة الشرق الأوسط؟

المقاربات المنهجية والأدوات التحليلية:

من المعروف أنّ النظرية هي التي تحدد المنهج، فالطريقة التي ينظر بها المرء الى نتيجة معينة هي التي تحرك المناهج التي يختارها لتقييم الجدوى النسبية للمقولات المتضاربة بشأن تلك النتيجة.¹ لذ إقتضى إطارنا النظري الإعتماد على الإنتقائية التحليلية كمنهجية للبحث كما إستعنا في متن البحث

¹ تيد هوبف، علاقات الهوية والفجوة الصينية-السوفيتية، في: قياس الهوية: دليل المتخصصين في العلوم الاجتماعية، (تحرير: راوي عبد العال واخرون. ترجمة: ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014)، ص،

بالمناهج الوصفية لوصف الظاهرة وتحليلها، والمنهج التاريخي للتتبع كرونولوجيا الأحداث في سوريا والشرق الأوسط. كما اعتمدنا على مجموعة من التقنيات والأدوات المنهجية لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها:

منهج دراسة الحالة: هي جانب محدد جيداً لحادثة تاريخية يختارها الباحث لتحليلها، كمنهج يتجه الى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة محل الدراسة. وهو يقوم على اساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة او دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول الى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.¹ يُظهر تاريخ العلوم الاجتماعية أن دراسات الحالة المصممة جيداً يمكن أن تكون مصدرًا خصبًا للنظريات الجديدة وأداة قوية لاختبارها.

الإقتراب النسقي (المنظومي): استمد الإقتراب المنظومي فكرته الأساسية من النظرية العامة للانساق التي تعد المنطلق النظري التحليلي لجميع مستخدمي المنظومة في تحليلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وهي تركز على افتراض النظام المفتوح الذي ينظر الى ظواهر الكون الاجتماعية على انها منظومات مفتوحة تتميز بوجود علاقات تبادلية مستمرة بينها وبين البيئة التي توجد فيها.²

أسلوب تحليل المضمون: هو أسلوب للبحث يستخدم في تحليل البيانات والمواد الإعلامية من اجل الوصول الى استدلالات واستنتاجات صحيحة،³ وقد استخدمناه لتحليل نص الخطابات ومضامين القرارات والقوانين.

الصعوبات التي واجهتها الدراسة:

من أكبر الصعوبات التي تواجه بحث العالم الاجتماعي هي اخضاع الظاهرة للتجريب، أي كيف يمكننا ربط وتطبيق النظريات الأمنية من أجل فهم أفضل لهذه القضايا الأمنية التي تواجه دول ومجتمعات الشرق الأوسط. كما واجه بحثنا صعوبة رئيسية في جمع بيانات موثوقة، فانهيار وسائل الإعلام لا يزال يشكل تحدياً رئيسياً يفسد جمع المعلومات المفيدة ويضلل الباحثين وصناع السياسات فيما يتعلق بالأحداث الفعلية الجارية. علاوة على ذلك، ونظراً لتعقيدات النزاع في سوريا صعوبة الفصل بين الممارسات الأمنية

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترايات والأدوات، (ط1، الجزائر: دون دار نشر، 1997). ص، 87.

² نفس المرجع، ص، 130.

³ نفس المرجع، ص، 232.

التي تكون إستجابة لتهديدا، ما والتي تستهدف التأثير على مخرجات النزاع السوري. في الواقع، ونتيجة لخريطة التهديدات المكتظة، والتحالفات المتغيرة، فإن الكتابة عن الشرق الأوسط في الوقت الحاضر كما وصفتها اليزابيث مونيه: "أنت تطلق النار على هدف متحرك".¹

مراجعة أدبيات الدراسة

لقد كُتِبَ الكثير عن الإنتفاضات الشعبية العربية وتداعيتها الإقليمية، أخذت فيها الأزمة السورية مساحة هامة كونها نقطة إنعطاف موجة الإنتقال الديمقراطي وتحول مطالب التغيير من التظاهر السلمي إلى العنف السياسي. من بين فيض هذه الأعمال البحثية وما توفر لنا الإطلاع عليه كان تركيزنا بدرجة أكبر على الأدبيات التي تضع الحرب الأهلية السورية في سياق هذه التحولات الإقليمية، بإعتبارها عرضاً ومعززاً لاحقاً لها، اهمها:

لقد شكل البعد الجيوستراتيجي محور كتاب "التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية" من تقديم مجموعة من اهم أساتذة العلاقات الدولية في الوطن العربي (2014)، جاء لدراسة التحولات الداخلية في الوطن العربي، إذ أصبح الإقليم ساحة صراع مصالح جيوسياسية بعد غياب دور الفاعل الإستراتيجي المحلي. إنطلق الكتاب من فرضية أنّ لهذه الثورات بعدا جيوستراتيجيا مهما، يتمثل أساسا في تأثيرها في الخريطة الجيوسياسية في المنطقة، وما يرتبط بها على مستوى العالم، وإبراز أهمية البعد الجيوستراتيجي، وتأثيره المباشر أيضا في هذه الثورات الذي يتفاوت من ثورة إلى أخرى. وحاول الكتاب تناول دور القوى الإقليمية في مسار هذه الثورات ومحاولة استشراف المحاور الجديدة المحتملة.

إعادة التفكير في دراسة المنطقة هي النتيجة التي توصل اليها المساهمون في الكتاب "الشرق الأوسط الجديد: الاحتجاج والثورة والفوضى في الوطن العربي" تحرير فواز جرجس (2016)، خاصة أنّ الشرق الأوسط يعرف عهدا جديدا بتحول المنطقة العربية إلى رهينة مصالح الأطراف الأقوى، وأن اللاعبين الإقليميين غير العرب ستكون لهم اليد الطولى في التأثير في مصير الإنتفاضات العربية وبخاصة سورية. يُعد المؤلف من أهم الكتب الشاملة التي تفحص بدقة، وشمولية الإنتفاضات الشعبية العربية. يحتوي الكتاب على مجموعة من البحوث المعمقة، والقراءات المتأنية والدقيقة حول أسباب الإنتفاضات، ومحركيها،

¹ Monier, Elizabeth. (Ed). Regional Insecurity after the Arab Uprisings: Narratives of Security and Threat. (London: Macmillan Press, 2015).

وتأثيراتها في الأوضاع السياسية العربية الداخلية، والإقليمية، والدولية. على الرغم من اهتمامه بأبعادها الداخلية إلا أنه يعالج آفاق الانتقال الديمقراطي في إطار المشهد الأوسع على المستويين الإقليمي والدولي، مما يؤكد على أهمية الترابط فيما يحدث داخل دول الشرق الأوسط، وفيما بينها.

السياق الإقليمي كان عاملاً رئيسياً، ومباشراً في نشوب الثورة ومسارها وفقاً لعزمي بشارة من خلال كتاب "سورية: درب الام نحو الحرية" صدر (2012) فمن خلال التحليل الاجتماعي التاريخي وإعادة إنتاج ما جرى نظرياً، يجادل بأنه لا يمكن فصل الثورة السورية عن المناخ الثوري العربي الذي ساد المنطقة العربية ولا يمكن تحليلها خارج سياقاته. وهذا بالنظر إلى الأهمية الجيوستراتيجية لسورية ووزنها الجيوسياسي وموقعها في النزاعات الإقليمية. ساعدنا الكتاب على معرفة اللاعبين الرئيسيين وما هي خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية، كذلك فهم تنظيم، وإستراتيجيات حركة الإحتجاج الأولية وتطوراتها اللاحقة. وبالأخص فهم من يمارس العنف ولأي غاية؟ ووفقاً لبشارة أدى تشابك العوامل الإقليمية الفاعلة في الثورة وبنية المجتمع السوري الداخلية إلى زيادة خطر تحول الصراع إلى نوع من الاحتراب الطائفي.

كذلك عمل نيقولاوس فان دام الذي يعد من أهم المختصين الغربيين بشؤون سوريا بحكم شغله منصب المبعوث الهولندي الخاص بها، مكنت خبرته الدبلوماسية، وخلفيته الأكاديمية إلى إثراء محتوى كتابه الصادر (2018) "تدمير وطن: الحرب الاهلية في سوريا". فقد عمد إلى شرح بعض الخلفيات الأكثر عمقا لما كان يحدث في سوريا منذ بداية الأزمة كما حاول معالجة آفاق حل النزاع. وعلى عكس تطلعات أدب الثورات، والحركات الاجتماعية كانت قراءة نيقولاوس متأنية، وحذرة بالنظر إلى معرفته بالبيئة المحلية للنزاع والسياق الإقليمي، ولإتصالاته المكثفة مع معظم الأطراف الضالعين في النزاع، وعلى مستويات مختلفة لتسجيل ملاحظاته لماذا وصل العنف إلى مستويات عالية، ولماذا قد تطول الحرب في سوريا.

أما كتاب Regional Insecurity After the Arab Uprisings: Narratives of Security and Threat من تحرير Elizabeth Monier (2015) كانت نظرة إقليمية أصيلة لما يحدث في الشرق الأوسط، وبشكل خاص على تفسير تداعيات الإنتفاضات العربية. تُشددُ الفصول في هذا المؤلف الجماعي بشدة على تصورات الهوية والتهديدات التي تظهر من داخل المنطقة بدلاً من تلك المتوقعة من خارج المنطقة. لهذا السبب، حاول الكتاب إلى قراءة المشهد الأمني الإقليمي عبر التركيز على أهمية إدراك كيفية تفاعل سياسات الهوية المحلية، والسرديات الأمنية وتصورات التهديد من خلال الخطابات المستندة إلى الهوية سواء داخل أو عبر أو بين الدول. بتركيزه على الأمن النقدي وتجاوز محورية الدولة ودور القوى العظمى حاول المؤلفون

التركيز على مجموعة من القضايا المتعلقة بفهم أوسع وأعمق للأمن، ما أضفى نوع من الإختزال، وإهمال جزء مهم من عملية التفاعل محلي/إقليمي/دولي. أو كيف تتفاعل هذه المتغيرات المحلية مع بيئتها الدولية خاصة أنّ الإقليم يصنف ضمن الأقاليم المخترقة.

بينما اهتم كتاب *The Battle for Syria International Rivalry in the New Middle East* المقدم في 2016 من قبل **كريستوفر فيليبس** بالأدوار الحاسمة التي لعبتها الأطراف الخارجية في تشكيل الحرب الأهلية المستمرة في سوريا، على عكس اغلب التحليلات التي ركزت على النزاع الداخلي وجذب الدول الأجنبية لاحقاً للانخراط في العنف المتصاعد. فان **كريستوفر فيليبس** ركز في هذا الكتاب على جانب آخر من القصة، هو: البعد الدولي، الذي لم يكن ثانوياً أبداً. ويجادل المؤلف بأن الحرب السورية كانت متأثرة، منذ البداية، بالعوامل الإقليمية، لا سيما الفراغ الناتج عن التراجع الواضح لنفوذ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. عجل ذلك بتشكيل نظام إقليمي جديد، شهد تنافساً عنيفاً بين ستة أطراف: الولايات المتحدة، روسيا، إيران، السعودية، تركيا، وقطر. كانت سوريا هي ساحة المعركة الرئيسية، أما الهدف فهو امتلاك النفوذ. حيث أصبحت سوريا ساحة قتال رئيسية. ويختتم الكتاب مع بعض الأفكار حول سوريا ومستقبل المنطقة.

كتاب من تأليف **مارك لينك** سنة 2013، يلقي فيه الضوء على التحولات العربية الأخيرة، ويدرس الاضطرابات في المنطقة، بدءاً من عطب التحول الديمقراطي في مصر، إلى الحروب المشتعلة في سوريا وليبيا واليمن. يحاول الكتاب فهم الروابط العميقة بين هذه الحالات؛ لشرح للقارئ كيف تعاملت أنظمة المنطقة مع تطلعات شعوبها، لتجر ثورات سلمية تهدف للحرية والكرامة إلى حروب دامية؛ هدفها السلطة والبقاء. يشرح كتاب "الحروب العربية الجديدة" أسباب هذا الكابوس، ويفصّل فاتورة القرارات السيئة التي اتخذتها الأطراف الإقليمية الفاعلة، ويقدم تحليلاً دقيقاً لسوء قراءة الغرب لهذه الصراعات، ويدين التدخل الدولي الذي أدى إلى تفاقم العنف.

يبحث كتاب *The War for Syria: Regional and International Dimensions of the Syrian Uprising* وهو من تحرير **أدهم صاولي** و**ريموند هينبوش** (2019) في تأثير القوى العالمية والإقليمية في دفع النزاع في سوريا. فلطالما كان يُنظر إلى سوريا على نطاق واسع على أنها ضرورية لتوازن القوى الإقليمي، ومن ثم كانت جائزة قيمة يجب التنازع عليها. ينظر في دوافع واستراتيجيات اللاعبين الإقليميين، والدوليين الرئيسيين، ويحلل تأثير الصراع السوري على العلاقات الرئيسية بين دول المنطقة (تركيا، سوريا، تركيا، إيران، والعراق). وأخيراً، تتناول عدة فصول أثر العقوبات الدولية وعقيدة "مسؤولية الحماية" على سوريا.

بينما كتاب "Syria: From National Independence to Proxy War" تحرير **ليندة ماتار** و**على قادري** (2019). تهدف هذه المجموعة المحررة إلى إعادة تصور الأزمة السورية بشكل تحليلي من خلال دراسة كيف، ولماذا إنتقلت البلاد من مجتمع مستقر إلى مجتمع مزقته الحرب. كتبه باحثون من خلفيات أكاديمية متنوعة، وجميعهم لا يحاولون التكهن بالمسار المستقبلي للصراع، لكنهم يهدفون بدلاً من ذلك إلى فحص الخلفية التاريخية التي وضعت الشروط الموضوعية لإنحدار سوريا إلى وضعها الحالي. يمثل عملهم محاولة لتشريح الأساس متعدد الطبقات للنزاع السوري ولجعل فهم أعماله الداخلية المعقدة في متناول القراء على نطاق أوسع. ينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء، يشرح كل منها أصول وديناميكيات أزمة اليوم من منظور تخصص مختلف. عند وضع الأجزاء الأربعة معاً، فإنها تقدم صورة شاملة لمسار التنمية في سوريا من أوائل القرن العشرين وحتى يومنا هذا.

مقال بعنوان "خلو العرش: النظام الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا" إعداد **رافائيل دال سارتو** واخرون 2019. يمثل محاولة لفهم الإضطرابات التي يمر بها النظام الإقليمي ويؤكد على أهمية العلاقة بين المستوى المحلي والإقليمي في شرح التغيرات التي جرت في منطقة الشرق الأوسط بعد تراجع الأمريكية وعودة روسيا وتساعد الطائفية وتنامي تأثير الجهات الفاعلة من غير الدول، وعودة نفاذية الدول العربية والمنافسة الشرسة بين اللاعبين الإقليميين ومع ذلك يخلص محررو المقال إن هذه التغيرات وغيرها تمثل تغييرا داخل النظام أكثر من كونها تغييرا للنظام نفسه.

مقال **رايموند هينبوش وويليام زارتمان** الصادر في (2016): "UN Mediation in the Syrian Crisis: From Kofi Annan to Lakhdar Brahimi" بحث المقال اسباب مقاومة الأطراف السورية لمختلف أنواع الوساطة وبالتالي تقويت فرص السلام. وتم التركيز على جهود الوساطة الأممية لتحويل العلاقة بين الأطراف المحلية وخلق مساحة أوسع للمساومة خلال مختلف مراحل المفاوضات السورية-السورية، كما تطرق المقال الى التقنيات والأساليب والإستراتيجيات التي إتبعها الوسطاء في مواجهة التحديات التي واجهوها، وما هي الدروس التي يمكن تعلمها من إدارة النزاع السوري.

تبرير خطة الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، جاء محتواها كالتالي:

سعى الفصل الأول إلى بحث العلاقة السببية ما بين النزاعات داخل الدول والأمن الإقليمي، حُصّ المبحث الأول لدراسة الأقاليم في حقل العلاقات الدولية بإستعراض المقاربات النظرية المفسرة للدراسة والمحددة لخصائص هذه المنظومات مبينا أهمية الإقليم كمستوى لتحليل السياسة الدولية ودور العوامل المادية والفكرية في فهم وتفسير الظواهر السياسية اعتمادا على الإنتقائية التحليلية. أما المبحث الثاني فتناول البعد الإقليمي للأمن مبرزا كيفية إدراك التهديدات الأمنية والإستجابة لها. أما المبحث الثالث فقد تم فحص المتغيرات السببية التي تربط النزاعات الداخلية بسياقها الإقليمي وتحولها إلى مركب نزاع إقليمي.

أما الفصل الثاني "إطفاء الطابع الإقليمي على النزاع السوري" هو محاولة لفهم تعقيدات بنية النزاع السوري، تطرق المبحث الأول إلى العوامل الكأمنة وراء الأزمة السورية، بدراسة السياق المحلي والإقليمي اللذان شكلا الظروف الموضوعية لسوريا لتنتهي بكارثتها الحالية. ثم تتبّع مسار تطور الأزمة ودينامياتها التصعيدية في المبحث الثاني، في حين المبحث الثالث إلى استكشاف كيف شكلت الجهات الخارجية الحرب وأطالت أمدها، اي كيف تحولت الحرب الاهلية إلى حروب بالوكالة ثم إلى حروب دولية داخل سوريا. حاول الفصل الإجابة على سؤال مركزي من يحارب في سوريا ولأجل ماذا؟

في حين يستعرض الفصل الثالث "إنتروبيا المنظومة الإقليمية" لبحث التداعيات على المنظومة الإقليمية، فجا المبحث الأول يبحث في التأثيرات الخطية للنزاع السوري، متمثلة في انهيار الدولة والتحول الهيكلية الإقليمي، اما المبحث الثاني فاهتم بالتأثيرات الغير خطية، التي يثيرها دور الفواعل المسلحة الغير دولاتية العابرة للحدود ذات بعد هوياتي، وجاء المبحث الأخير لبحث التأثيرات الدائرية على المنظومة الإقليمية متمثلة في المعضلة الأمنية، وعجز التغذية العكسية السلبية في تحقيق التوازن الداخلي، والإستقرار الاستراتيجي.

بينما في الفصل الرابع "آفاق بناء الأمن الإقليمي في ضل إدارة النزاع السوري" اهتم المبحث الأول دور الوساطة المتعددة الأطراف لصنع السلام السوري بعملية توسيع هيكل المفاوضات السورية وأهم مراحلها والإستراتيجيات المتبعة. بينما مبحث نحو بنية أمنية جديدة في الشرق الأوسط تطرق إلى الترتيبات الأمنية ما بعد الإنتقضة العربية، مثيرا مسألة آفاق التعاون الأمني الإقليمي وسبل تحقيق ذلك. فيما ناقش مبحث مآلات النزاع السوري محصلة النزاع السوري ثم التحديات والخيارات المتاحة لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية صنع السلام، لنختم الفصل بسيناريوهات مستقبل النزاع السوري وتداعياته الإقليمية.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: دراسة الأقاليم في حقل العلاقات الدولية

المبحث الثاني: دراسة الأمن الإقليمي

المبحث الثالث: أكلة النزاعات داخل الدول

على عكس النزاعات التي تبقى محصورة داخل الدولة، تثير النزاعات العابرة للحدود إهتماماً أكثر. تحفز مصالح الأطراف الخارجية خاصة إذا كانت تنظر إلى إنتصار أحد الاطراف المحلية كجزء من صراع أوسع، هنا يزداد التهديد المحتمل أو الفعلي للإستقرار الإقليمي، والدولي. وبالتالي تصبح التدخلات الخارجية التنافسية الوسيلة التي يمكن عبرها متابعة مصالحها. وهو شأن العلاقات الدولية في الشرق الأوسط التي يمكن فهمها بشكل أفضل على أنها سلسلة من المسابقات المتداخلة، والتي تتطلب مستويات متعددة من التحليل، والرؤى من وجهات نظر متعددة من أجل فهم المنطقة بشكل كامل.

لفهم هذا الواقع نحتاج إلى توظيف النظريات، وهي نوع من وسائل التبسيط التي تمكننا من تنظيم المعلومات بشكل يمكن معه تقديم أجوبة سليمة لأسئلة تثيرها الظاهرة موضوع الدراسة.¹ إنها أدوات تحليلية تضع الإفتراضات وتطرح الحجج السببية، وتقدم تنبؤات حول طريقة عمل الفاعلين على الساحة العالمية، غير أنها تزودنا بطائفة واسعة من الأسباب تعكس حقيقة ان للنظريات إجابات مختلفة للألغاز ومشكلات السياسة العالمية. وجميع النظريات تقوم بوضع إفتراضات عن العالم، وهذه الافتراضات أنطولوجية أي من الخصائص هي التي تحتاج إلى تفسير وكذلك إستيمولوجية أي من الأمور هي التي تعتبر تفسيرات.² لذا تتميز نظريات العلاقات الدولية بالصراع بين النماذج المتنافسة والمدارس الفكرية حول أيها أكثر فائدة في شرح السياسة الدولية، والتنبؤ بسلوك الدولة.

يتناول هذا الفصل تأصيلاً مفاهيمياً، ونظرياً. سنبدأ بمعاينة المقاربات النظرية المفسرة للدراسة، ثم ننتقل إلى محاولة بناء إطار نظري يمكن من خلاله تقديم تفسيرات حول كيفية إرتباط النزاعات داخل الدول بالمنظومة الإقليمية وهذا ببحث آلياتها السببية ثم إلى تداعياتها. فوفقاً لخصائص المنظومات فإن الأحداث في جزء واحد من الشرق الأوسط يكون لها عواقب غير مقصودة في أجزاء أخرى من المنطقة، لذا لا يمكن النظر إلى إنعدام الأمن الإقليمي وتبسيطه كمجرد إنتقال التهديدات على جغرافيا محددة، بل هو أبعد من ذلك، بناء على دراسة حالة النزاع السوري نبحث كيف يؤدي إنتاج إنعدام الأمن في الداخل إلى عدم الإستقرار في الخارج.

¹ جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة، 1995). ص. 26.

² ستيف سميث، التنوع والتخصصية في العلاقات الدولية، في: نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع (تحرير: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، ترجمة: ديما الخضراء، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص، 60.

المبحث الأول: دراسة الأقاليم في حقل العلاقات الدولية

المنظومة الإقليمية هي إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول يفترض أنه يتسم بنمطية، وكثافة التفاعلات بما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز، وهي مستوى تحليلي وسط بين تحليل المنظومة الدولية وتحليل السياسة الخارجية للدول.¹ أهم سمات المنظومة بنيتها، والعمليات التي تتميز بها التفاعلات بين أطرافها، والتي تميزها عن أنماط العلاقات، والتفاعلات في مناطق أخرى أو على المستوى الكوني.²

لكن ما الذي يُشكّل الإقليم Region في السياسة الدولية؟ عادة توجد إجابتان رئيسيتان على هذا السؤال في أدبيات العلاقات الدولية. بينما يُعرّف الواقعيون والليبراليون المناطق على أنها كيانات جغرافية تتميز بمستويات أعلى من الاعتماد المتبادل، بينما يتصور البنائيون المناطق ككيانات معرفية تتجمع حول هوية جماعية.³ هذا الترابط يُبَسِّرُ حتما دراسة أنماط التفاعلات المنظومات الإقليمية، أي العلاقات التي تحدث داخل المنظومة الإقليمية، وديناميكية التحول من شكل تفاعلي لآخر، وأثر ذلك على المنظومة ككل.

المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للدراسة

لتفسير عدد كبير من الظواهر السياسية أو الإجتماعية تم تقديم نظريات منظومية مختلفة على أنها نماذج متنافسة وغير متوافقة. يتجادل الباحثين باستمرار حول أيها أكثر فائدة في شرح السياسة الدولية والتنبؤ بسلوك الدولة، لكن بالنظر إلى واقع السياسة الدولية المعقد والمتغير لا توجد نظرية واحدة يمكنها بشكل كافٍ أن تلتقط وتعمم كل الواقع. فحتى والتز يعترف بأن "النظرية الواقعية الجديدة بمفردها يمكنها معالجة بعض ولكن ليس كل المشاكل التي تهمنا".⁴

¹ محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001)، ص. 19.

² يوسف حتى، مرجع سابق، ص ص، 47-48.

³ Vincent Pouliot, Regional security practices and Russian–Atlantic relations, in: **International Relations Theory and Regional Transformation**, (Ed: T. V. Paul, Cambridge: press university, 2012), pp.212-213.

⁴ Muthiah Alagappa, *ibid*, p. 62.

الفرع الأول: الواقعية الجديدة

يؤمن الواقعيون بأن القوة هي عملة السياسة الدولية، وهو تقليد فكري قديم تعود جذوره إلى **Thucydides** مؤرخ الحرب البلوبونيزية، إذ شكلت ملاحظاته حول القوة، و تصرفات الدول نواة المنهج الفكري الذي إتبعه **Kautilya**، **N.Machiavel**، **T. Hobbes**، **M. Weber**، **J.J. Rousseau**، وعلى الرغم من أن جذور الواقعية نمت في كتابات هؤلاء المفكرين، إلا أنها لم تأخذ صفة المنهج النظري لدراسة العلاقات الدولية إلا مؤخراً، وتحديداً في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين من خلال اطروحة ادوارد كار **E. H.Carr** بعنوان **The Twenty Years' Crisis (1939)**.¹ التي تمثل بداية الموجة الثانية في تطور المدرسة الواقعية والتي ضمت كذلك اسهامات: **Aron, Niebuhr, G. F. Kennan, J.Herz, Clausewitz Wight, H. Kissinger**. لكن يبقى لهانز مورقانتو **H. Morgenthau** الأثر الكبير في هذا التطور، فقد كان من أوائل المفكرين الذين اعتمدوا التسمية "الواقعية"، وثبتوا أسسها في مقابل الأبحاث المثالية المزعومة في مجال العلاقات الدولية التي كانت سائدة في الفترة ما بين الحربين العالميتين في كتاب **Politics Among Nations (1948)**.²

أدت الجهود البحثية لمراجعة المنطلقات المنهجية للواقعية الكلاسيكية إلى انشقاقها على نفسها إلى اتجاهين أساسيين، انعكس بشكل واضح على الحقل ككل الاتجاه الأول يمثلته التقليديون أو التاريخيون **Historicists** والاتجاه الثاني يمثلته السلوكيون أو العلميون **Scientists** و العلامة الفاصلة بينهما هي كتاب **Theory Of International Politics (1979)** ل **كينيث وولتز Kenneth Waltz** الذي ساهم إلى ارساء قواعد الواقعية الجديدة (التي يشار إليها غالباً بالبنوية) التي تعتبر رؤية نسقية للسياسات الدولية، كرس فيها وولتز نظرية الاختيار العقلاني المستوحاة من علم الاقتصاد الجزئي كأداة للبحث عن الاسلوب الامثل لاستخدام القوة لتحقيق الاهداف القومية فضلا عن تحديثه لنظرية المنظومة الدولية. مال الواقعيون البنويون إلى تبني ما يسمى بالنموذج الإستنتاجي الإسمي للعلوم الإجتماعية. يُنظر إلى النظرية على أنها نظام استنتاجي من الافتراضات لشرح حدوث انتظامات شبيهة بالقانون في مجال محدد بعناية من الاستقصاء.³

¹ Jack Donnelly, *Realism and International Relations*, (Cambridge University Press, 2000), p, 11.

²مارتن غريفيش، تيري اوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للبحا.2008)، ص 453-455.

³ Jack Donnelly, *ibid*, p, 30.

ثمة اختلافات كبيرة ما بين الواقعيين. وينعكس الانقسام الأساس بينهم في اجابة على السؤال البسيط والمهم: لماذا تريد الدول القوة؟ بالنسبة للكلاسيكيين من امثال هانز مورقانتو الطبيعية البشرية، وان القوة هي غاية في حد ذاتها، يرى الجدد او البنويون ان تصميم بنية المنظومة الدولية هي التي تجبر الدول على السعي إلى الحصول على القوة. فهي وسيلة للوصول إلى غاية، وان الغاية النهائية هي البقاء. في حين الاجابة على السؤال ما هو مقدار القوة الذي يعد كافيا؟ ينقسم البنويين إلى دفاعيين امثال: كينيث وولترز، روبرت جرفيس R. Jervis، ستيفن والت S. Walt، انه ليس من الحكمة للدول ان تحاول زيادة حصصها من القوة العالمية إلى اقصى حد، لان النظام سيعاقبها إذا ما حاولت الحصول على أكبر قدر من اللازم من القوة، وان السعي إلى الهيمنة امر طائش إلى حد كبير. اما الهجوميون امثال جون ميرشايمر J. Mearsheimer، روبرت غيلبين R. Gilpin، استراتيجيا يجب على الدولة ان تحصل على ما أمكنها من القوة، وان سنحت الظروف ان تسعى الهيمنة وهي أفضل طريقة للدولة لتضمن بقاءها.¹

عرفت الواقعية الجديدة لاحقا محاولات اصلاحية لتوسيع مداها لتشتمل على متغيرات أكثر دون القيام باي تغيير حقيقي في مسلماتها الرئيسية حول بنية النسق. متمسكين بضرورة التركيز على القوة المادية بصفتها عاملا رئيسيا في السياسة الدولية، ولكنهم يضيفون إلى القوة المادية متغيرات مثالية اخرى مستمدة من مستوى تحليل الوحدة. هنا يقول ستيفن والت انه من الضروري اضافة التصورات عن وجود تهديد لنظرية كينيث والتز، تلك التصورات التي يمكن معرفتها من دراسة النوايا والايديولوجية وتقييمها على مستوى الوحدة. في مرحلة لاحقة، ظهر زخم من الأدبيات الواقعية أصبحت تصنف ضمن ما يعرف بالواقعية الكلاسيكية الجديدة وهي تهتم بالتركيز على التفاعل في المنظومة الدولية على الديناميات الداخلية للدول، نجد ان راندل شويلر ينظر إلى التنوع في مصالح الدولة على انه عامل مهم. وهو هنا يفرق بين مصالح دول الوضع الراهن ومصالح الدول التعديلية. نجد ايضا ان باري بوزان B. Buzan وبيتر جونز P. Jones وريتشارد ليتل R. Little يوسعون مدى نظرية الانساق لتشمل على دراسة عملية التفاعل باللجوء إلى الواقعية الكلاسيكية ويستقون منها.²

¹ جون ميرشايمر، الواقعية البنوية، في: نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، مرجع سابق، ص ص، 213-214.

² ألكسندر ووندت، النظرية الإجتماعية لسياسة الدولية، (ترجمة: عب العتيبي، الرياض: جامعة الملك سعود، 2006)، ص ص، 30-31.

الواقعية ليست نظرية واحدة موحدة، بل هي عائلة من عديد النظريات ذات الصلة. على الرغم من تنوعها فإن معظم الواقعيين يشتركون في المعتقدات الأساسية التالية حول طبيعة السياسة الدولية: أولاً، يعتقدون أن الدول هي أهم الجهات الفاعلة في السياسة الدولية، ولذلك فهي تركز على شرح سلوك الدول وتميل إلى إيلاء اهتمام أقل للأفراد والجهات الفاعلة عبر الوطنية مثل الشركات والمنظمات متعددة الجنسيات. ثانياً، يعتبر الواقعيون أن الفوضى - غياب أي سيادة مشتركة - هي السمة المميزة للحياة الدولية. بدون وجود سلطة مركزية لفرض الاتفاقيات أو ضمان الأمن، يجب على الدول الاعتماد على وسائلها الخاصة لحماية مصالحها. وبالتالي فإن النتيجة الطبيعية للوجود المفترض للنظام الفوضوي هي ضرورة قيام الدول باستخدام تدابير المساعدة الذاتية، بما في ذلك القوة، لحماية مصالحها. ثالثاً، يفترض الواقعيون أن الدول تسعى إلى تعظيم قوتها أو أمنها. رابعاً، الدول بشكل عام تتبنى سياسات عقلانية إلى حد ما في سعيها للسلطة و / أو الأمن. خامساً، يتفقون عادةً على أن الدول تميل إلى الاعتماد على التهديد باستخدام القوة العسكرية لتأمين أهدافها في السياسة الدولية. سادساً، يعتقد معظم الواقعيين أن جوانب النظام الدولي، وخاصة توزيع القوة بين الدول، هي أهم أسباب الأنماط الأساسية للسياسة الدولية والسياسة الخارجية.¹ يؤكد الواقعيون على تأثير ثلاثة عوامل على قابلية الحرب: الفوضى، التي هي عامل سمح لجميع أنواع الحرب. المعضلة الأمنية المستمدة والمخاوف المتبادلة التي تفرز نزاعات غير مقصودة وحروب غير مقصودة؛ واختلال موازين القوى مما يوفر فرصة للمكاسب وبالتالي يتسبب في حروب الريح. بينما يتشارك جميع الواقعيين التركيز على الفوضى، يميز العاملان الأخيران بين مسارين رئيسيين في النظرية الواقعية، الدفاعية والهجومية.²

يُركِّزُ "الواقعيون الدفاعيون" على المعضلة الأمنية وتأثير التوازن بين الهجوم والدفاع عليها. تُعبِّرُ المعضلة الأمنية عن موقف معين بين دولتين أو أكثر، تكون على أتم استعداد للصراع وحتى للحرب من أجل تأمين احتياجاتهم الأمنية. هي واحدة من الأفكار النظرية الأكثر أهمية في العلاقات الدولية، شكلت أعمال كل من جون هرز John Herz، هربرت بيترفيلد Butterfield Herbert على مر السنوات قاعدة لمنظري البردايم الواقعي لتطويع هذا المفهوم والتمييز بين صراع الدول لأجل الأمن والقوة.³ وفق جون هرز ان السعي إلى القوة كثيراً ما يمثل استجابة لتهديد ما وليس سببه الرئيسي. فالدول تكسب القوة لتجنب

¹ Sean M. Lynn-Jones, Realism and Security Studies, in: **Contemporary Security and Strategy**, (Ed: Craig Snyder, Macmillan Press, 1999), pp, 54-55.

² Benjamin Miller, **States Nations and the Great Powers: the Sources of Regional War and Peace**, (Cambridge: Studies in International Relations, 2007), p, 27.

³ Jack S. Levy, William R. Thompson, **Causes of War**, (Wiley-Blackwell, 2010), p, 46.

الهجوم، الاخضاع او الابداء من قبل الدول الاخرى وهذه الجهود لضمان أمنها تجعل الدول الاخرى اقل شعورا بالأمان وترغمها على الاستعداد للأسوأ ويقود هذا التنافس إلى الدخول في حلقة مفرغة من مراكمة الأمن والقوة.¹ بهذا المعنى، فإن المعضلة الأمنية تهتم في المقام الأول بتجاذب نوايا الأطراف الفاعلة (الأمن) ونتائج سياساتها العكسية (عدم الأمان).² وهنا يكمن جوهر المعضلة الأمنية في الأفعال التي تتخذها الدول لزيادة أمنها غالباً ما تحفز على رد الخصوم وتؤدي في الواقع إلى انخفاض في أمنها، اما اهميتها تكمن في قدرتها على تفسير كيف يمكن ان تحدث الحرب بين الدول حتى ولو كانت تفضل السلام، او تتصرف بعقلانية.³ لذا يرى هيرز ان المعضلة الأمنية حتمية قدرية.⁴ أما بيترفيدل يصفها بأنها المأساة المروعة للعلاقات الدولية فالجهود المبذولة لزيادة الأمن تؤدي إلى المزيد من اللا أمن. وكواقعيين كلاسيكيين يرون ام مسبباتها هي الخوف الهوبزي نتيجة عدم اليقين الذي يكون عليه صناع القرار في محاولة تحديد نوايا الاخرين.⁵

لاحقا عرف المفهوم مسوغاته الهيكلية من قبل النيواقعيين بتجاوز دور القادة وطرح الحجج على مستوى النظام. وفق جرفيس الضرورات الهيكلية تميل إلى تقاوم الشعور الفطري بالخوف من قبل صانعي القرار وبالتالي فهي توفر اساسا عقلانيا لما أطلق عليه "spiral model" النموذج اللولبي " الذي يصف كيفية التفاعل بين الدول التي تسعى فقط للأمن يمكن أن يعزز المنافسة وتوتر العلاقات السياسية بينها لتنتهي بحرب.⁶ ربط النيواقعيين المعضلة الأمنية بالعوامل الهيكلية يجعلها سمة ملازمة للسياسة الدولية، فإذا كانت الفوضى ثابتة باستثناء فترات من التسلسل الهرمي فستضل المعضلة الأمنية باقية على الدوام.⁷ ما يعزز طرح الواقعيين الهجوميين باعتبارها تجعل من الحرب خيار لا مفر منه و عقلاني (خوفا من الاستغلال)،⁸ في حين الدفاعيين يجدون فوضوية النسق الدولي أقل خطورة و امكانية تحقيق مستوى عال من الأمن لذا يدعم جرفيس حجج الدفاعيين بتقديم فرضيات مساعدة حول إمكانية التعاون خلال المعضلة

¹ريتشارد نيد ليو، لماذا تتحارب الامم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، (ترجمة: ايهاب عبد الرحيم علي. الكويت: دار المعرفة، 2013). ص، 37.

² Paul Roe, **Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma**, (London: Routledge .2005), p, 16.

³ Jack S. Levy, William R. Thompson, *ibid*, p, 30.

⁴ريتشارد نيد ليو، مرجع سابق، ص، 37.

⁵ Jack S. Levy, William R. Thompson, *ibid*.

⁶ Paul Roe, *ibid*, p, 33.

⁷ريتشارد نيد ليو، مرجع سابق، ص، 39.

⁸ جون ميرشايمر، **مأساة سياسة القوى العظمى**، (ترجمة: فاضل جتكر، الرياض: جامعة الملك سعود، 2012)، ص،

الأمنية ، بتحويل تركيز النظرية من القوة إلى القدرة العسكرية وتحديدًا إلى القدرة على تنفيذ المهام العسكرية وفق ذلك حجم وطبيعة المأزق الأمني يعتمد على متغيرين : التوازن الهجومي -الدفاعي و التمايز الهجومي - الدفاعي ونتيجة لذلك ، يمكن للمعضلة الأمنية ان تختلف باختلاف المكان والزمان. وافترض ان الأمن يكون متوفرًا إذا مال التوازن الدفاعي-الهجومي نحو الدفاع.¹

أخذ مفهوم المعضلة الأمنية مكانة مركزية في تفسير نشأة وتصاعد الصراع الدولي خلال الحرب الباردة، لكن مع إنهيار الشيوعية في جميع أنحاء أوروبا الوسطى والشرقية، وبروز النزاعات الاثنية داخل الدول كان التحدي الابرز لمركزية الدولة في التحليل الواقعي، وهو ما عبر عنه Levy ان التحول إلى المتغيرات التفسيرية على المستوى المجتمعي هو استجابة لفترة طويلة من الإهمال في ادبيات العلاقات الدولية، وهو نتيجة تراجع الضرورات المنهجية الناشئة عن هيكل الحرب الباردة بين القطبين. وبروز متزايد للسياسات الدول غير المستقرة والصراعات الاثنية القومية.² اهم اسهامات الواقعيين في تفسير النزاعات الاثنية كانت لـ باري بوسن، في المقال "معضلة الأمن والصراع العرقي" 1993. عمل بوسن على توضيح بعض أوجه الشبه مثيرة للاهتمام بين النظام الدولي والعلاقات العرقية داخل الدولة من منظور واقعي: أولاً، إنهيار الأنظمة الحاكمة تنتج مشكلة "الفوضى الناشئة. ثانياً، المجموعات العرقية تتصرف كما لو كانت دولاً دون التأكد من أمنها من قبل الدول الأخرى، وبالتالي تؤثر معضلة الأمن على العلاقات بين هذه المجموعات، مثلما تؤثر على العلاقات بين الدول. ثالثاً، التمييز بين من الهجوم والدفاع "يعزز تحليل أسوأ الحالات واتخاذ إجراءات وقائية. كل هذه الظروف تولد بالمثل دوامة الفعل ورد الفعل التي توجد عادة في الصراعات الدولية.³

أما نظرية توازن القوى فجورها يتجسد في فكرة هيمنة الدول، حيث يبدأ ظهور نظام توازن القوى عند حدوث خلل في صور توزيع القدرات في هيكل النظام الدولي، لهذا السبب هي تقوم على مبدأ التوزيع المتساوي للقوة بين القوى العظمى في النظام الدولي، والتي هي نتاج العديد من المكونات المختلفة، بما في ذلك عدد السكان، القدرة الاقتصادية والعسكرية، المهارات التكنولوجية، والتماسك السياسي. ويحدث الخلل في توزيع القوة عندما تمتلك أقوى دولة أو تحالف في النظام قوة أكبر بكثير من ثاني منافس.⁴ لذلك تنتبأ نظرية توازن القوى وفقاً لـ وولتر بأنه عندما تزيد قوى كبرى مقدرات قوتها فان القوى الكبرى الأخرى تتصرف

¹ Robert Jervis, Cooperation under Security Dilemma, *World Politics*, volume 30, Issue 2 (Jan. 1978), pp, 167-214.

² Jack S. Levy, William R. Thompson, *ibid*, p, 160.

³ Roe Paul, *ibid*, 37.

⁴ Steven Walt, *The origins of alliance*, (London: Cornell university press .1987), p, 265.

حيال هذا الامر، فنقوم اولاً بالموازنة الداخلية عبر جهود داخلية لتعزيز قوتها، لكن في المقام الثاني تلجأ إلى التحالفات لتحسين موقع قوتها. غير ان توازن القوى ليس مرتبطاً فقط بفكرة التحالفات المضادة للسيطرة فحسب، فهي مرتبطة ايضاً بفكرة ان الدول معتادة على محاولة الحفاظ على أمنها و تعزيز مصالحها من خلال تضافر الجهود فيما بينها، فإذا تحالفت مجموعة من الدول لتعزيز مصالحها المشتركة، فان فرضية توازن القوى تقتضي ضمناً ان دولاً اخرى تراقب هذا التطور، و تخشى ان تكون ضحية هذا التحالف، سوف تتحد وتشكل تحالفاً مضاداً، و في هذه الحالة و بدلاً من تأسيس تحالف في وجه الطامح للسيطرة، سيكون هناك تحالفان متنافسان يقيمان توازن القوى¹، على هذا الاساس يؤكد ميرشايمر والهجوميون، ان الدول تنحو نحو التحالفات في سبيل موازنة القوى الكبرى اي هي خيار استراتيجي. في حين وولترز والدفاعيين يرون ان سياسة توازن القوة ليست خياراً بل هي مفروضة على الدول بسبب فوضوية النظام الدولي.² و عكس الدراسات السابقة التي اهتمت بالقيود البنوية، مزج ستيفن والت ما بين العوامل المادية و العوامل الادراكية لتبرير قيام التحالفات اذ ان الدول تنحو نحو التحالفات بسبب ادراك الخوف اي التوازن ضد التهديد. مرد ذلك ان التهديد لا يكون من القوة الكبرى لكن من الدول ذات السلوك العدوانية.³

يتجادل الواقعيون أحياناً مع بعضهم البعض حول ما إذا كانت الواقعية يمكن أن تفسر السياسات الخارجية وكذلك الاتجاهات الأوسع في السياسة الدولية. على الرغم من الاختلافات بينهما، يتفق كلا المجموعتين من الواقعيين على أنه لا توجد نظرية واحدة -بما في ذلك النظريات الواقعية- يمكنها تفسير جميع تفاصيل السياسة الدولية من ناحية أخرى، يستمر نقاد الواقعية في الإصرار على أن النظريات غير الواقعية تقدم تفسيرات أفضل للعديد من الجوانب الأكثر إثارة للاهتمام في السياسة الدولية. كانت هناك خمسة انتقادات دائمة بارزة:

أولاً، لا يمكن للواقعية أن تفسر التغيير في النظام الدولي. ثانياً، تتجاهل الواقعية أهمية المفاهيم المختلفة للهوية والثقافة في الدول؛ ثالثاً، الواقعية لها آثار أخلاقية غير مقبولة؛ رابعاً، الواقعية تتبالغ في أهمية الدول وتوزيع القوة فيما بينها وتهمل الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في السياسة الدولية؛ وأخيراً، الواقعية لا تفسر كثيراً قرارات معينة تتعلق بالسياسة الخارجية.⁴

¹ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص، 13.

²جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص، 422.

³ Steven Walt, ibid.

⁴ Sean M. Lynn-Jones, ibid, p, 59.

الفرع الثاني: البنائية الاجتماعية

يقر البنائيون بضرورة المقاربة البنوية للسياسة الدولية، ويصرون على ان الفوضى ليست بنية وانما هي معنى فارغ تحتاج إلى معنى إجتماعي قبل ان تلعب دورا بنويا في النظريات الدولية. و إذا كان وولترز لجأ إلى الإقتصاد لتسهيل مهمته في وضع نظرية دولية ، فان البنائيين لجأوا إلى النظريات الاجتماعية و ليس من قبيل الصدفة أن ألكسندر ووندت اسمى كتابه: النظرية الاجتماعية في السياسة الدولية، و قد اراد ان يبين ان محاولة وولترز المفترضة لتحديد البنية على أسس مادية محض هي من زاوية فلسفية غير متماسكة، ويوضح أنه ينبغي وجود توافق موضوعي متبادل حول البنى الاجتماعية كي يكون لها تأثير على تصرفات اللاعبين في المجتمع، وإذا طبق هذا المنطق على حالة الفوضى فيمكن أن يتخذ هذا المفهوم عدة أشكال تبعا للثقافة الدولية السائدة. ومن هنا قوله المعروف " أن الفوضى هي ما تفهمه الدول من الفوضى " 1 .

بشكل عام، يهتم البنائيون بالطريقة التي يتعاون بها الفاعلون والبنى مع بعضهم البعض، والطبيعة المبنية إجتماعيا للفاعلين وهوياتهم واهتماماتهم، وأهمية العوامل الفكرية والمعارية والخطابية في تشكيل الواقع السياسي الدولي. تعتبر المناهج البنائية فريدة من نوعها من حيث أنها تحتل أرضية وسط بين المقاربات العقلانية / الوضعية والمثالية / التفسيرية لدراسة السياسة الدولية مما يوفر إمكانية فهم أكثر شمولية ومتعدد الأبعاد لعمليات مثل الحرب والصراع وحل النزاعات.²

أهم اسهام إبستمولوجي للبنائية هو محاولة ايجاد حل لإشكالية علاقة الفاعل بالبنية او ما يسمى مشكلة الفاعل والوكيل، فعوض اعطاء الاهمية للفاعل، على حساب البنية او اعطاء الاهمية للبنية على حساب الفاعل، يعتقد البنائيون ان كلاهما يمثلان زوجا غير قابل للانفصال، اي ان كلاهما يكون الاخر، وهذا ما يطق عليه البنائيون التكوين المتبادل وهي ثنائية تتصل بمستوى التحليل. تفترض البنائية أن البنى الاجتماعية (والدولية) ممزوجة بعناصر معيارية ومادية، وأن الهياكل الاجتماعية تشكل هويات الفاعلين ومصالحهم، وأن ممارسات الجهات الفاعلة المضمنة في هذا الهيكل الاجتماعي لا تعيد إنتاج الهيكل فحسب، بل تحوله

¹ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص، 199.

² Richard Jackson, Constructivism and Conflict Resolution, in: **The Sage Handbook of Conflict Resolution**, (London: SAGE Publications, Ed: Bercovitch, Jacob and Victor Kremenyuk, William Zartman, 2009), p, 172.

أيضًا في بعض الأحيان. تم تطبيق هذه الأنطولوجيا الواسعة والمستعارة عمومًا من النظريات الإجتماعية على السياسات الدولية والإقليمية لمعالجة مجموعة واسعة من الظواهر التجريبية.¹

على الرغم من بروزها نهاية الحرب الباردة إلا أن جذورها تمتد إلى جيامبستينا كما تدين بالكثير للتطورات الفكرية في علم الاجتماع ولا سيما المؤسساتية الإجتماعية. كنظرية عامة في العلاقات الدولية تقوم على الافتراضات التي قدمها ووندت:

- الدول هي الوحدات الأساسية في التحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبني بشكل بين ذاتاني.
- هويات ومصالح الدول تشكل في معظم اجزائها بفعل البنى الإجتماعية أكثر مما هي موجودة بشكل منعزل في النظام.²

يتبنى البنائيون أنطولوجيا بين ذاتية تشدد على المعايير والوكلاء الإجتماعيين والهياكل وعلى التشكيل المتبادل للهوية، لكنهم يقبلون ابستمولوجيا تدين للوضعية. لذلك يميز المفكرون بين البنائية التقليدية والتي يقال عنها تحتل المكان المتوسط، والأشكال الأخرى للبنائية ذات الطابع النقدي بما فيها ما بعد البنوية. على الرغم من اعتبار ووندت أبرز منظر قام بترسيخ نظريته بوضوح ضمن إطار واقعي علمي، وهذا يؤكد محاولته بناء سبيل متوسط أو اساس مشترك بين العقلانية والتأملية. وعلى اية حال فإن تبني ووندت للواقعية العلمية قد ووجه بانتقادات من جانب واقعيين علميين آخرين بناء على فشله في الابتعاد بشكل كاف عن حدود الحوار الحالي، وأنه مازال مقيدا فعليا داخل التزام معدل نحو الوضعية.³

تطرح البنائية مفهوم الهوية كمفتاح لفهم البناء الإجتماعي للسياسة الدولية، فالهوية بنية إجتماعية وهي ذات طبيعة علائقية، تؤدي وظيفتها معرفيا وتساعدنا على ضمان وجود بيئة إجتماعية قابلة للتنبؤ.⁴ وهي

¹ Shibley Telhami, Michael Barnett, **Identity and Foreign Policy in the Middle East**, Identity and Foreign Policy in the Middle East, P, 4.

² Alexander Wendt, Collective Identity Formation and the International State. **The American Political Science Review**, Vol. 88, No. 2 (Jun. 1994), pp. 384-396.p.385.

³ ميليا كوركي، كولن وايت، العلاقات الدولية والعلوم الإجتماعية، في: نظريات العلاقات الدولية: التنوع والتخصص، مرجع سابق، ص، 95.

انظر أكثر حول انتقاد البنائية الإجتماعية: ستيف سميث، مقاربات جديدة للنظرية الدولية، في: عولمة السياسة الدولية، ص ص، 392-404.

⁴ تيد هوبف، علاقات الهوية والفجوة الصينية-السوفيتية، في: قياس الهوية: دليل المتخصصين في العلوم الإجتماعية، (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص ص، 388-389.

خاصية للفاعلين القصديين وفقاً لـ **وونددت**، تنتج ميولاً سلوكية ودوافعية معينة ومنتجزة في فهم الفاعل لذاته، علاوة على ذلك فإن معنى هذا الفهم الذاتي أو دلالاته سوف يعتمد على ما إذا كان الفاعلون الآخرون يعترفون بذلك الفاعل بنفس الطريقة التي يرى بها ذاته. وبهذا الشكل تكون للهوية صفة منظومية ومرتبطة أيضاً بفهم الآخرين الذاتي للفاعل.¹ تعد عاملاً مهماً في الإدراك، ففي ضوء مضمونها العلائقي يتحدد مفاهيم التشابه مع البعض والاختلاف عن الآخرين ما يشكل حتماً رسم الحدود بين "نحن" و"الآخر". تشير إلى فهمنا لذاتنا داخل عالمنا وإلى المعتقدات التي تسمح ببعض القدرة على التنبؤ والتوجه. سعى **وونددت** من خلال إبراز دورها إلى الوصول بها كمفهوم جوهرى في السياسة العالمية لشرح سلوك الدول كمفهوم البنية لدى **ولترز** والمؤسسات لدى **كيوهن**.² لذا يصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية (كما يدعي بعض الواقعيين)، أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الدولي والمحلي (كما يقول بعض الدوليين الليبراليين) فبالنسبة إلى البنائيين، لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطاً من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل هي على صوغه عبر الزمن.³

يتميز **وونددت** بين أربعة أنواع من الهويات: التعاضدية، النوع، الدور والجماعية. تحدد من نحن، وماذا يجب أن نفعل في سياق معين، هذه الهويات يتم تفعيلها بشكل إنتقائي اعتماداً على الحالة التي نجد فيها أنفسنا فيها. أما كيف يحل التعارض بين الهويات التي يحملها الفاعل، فإنه يعتمد على ترتيب هذه الهويات وأهميتها. وتتضمن جميع الهويات الأربع المصالح، لكن لا يمكن اختزالها لتعني تلك المصالح فقط. حسب **وونددت** الهويات تشير إلى من هم الفاعلين، فهي تعين النوع الإجتماعي والكيان القائم، أما المصالح فإنها تشير إلى رغبة الفاعلين وما يريدون، إذا الهويات سابقة للمصالح وذلك أن الفاعل لا يمكنه أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف من هو أولاً، غير أن الهويات وحدها لا تفسر الأفعال، هذا يعني أن الهويات من دون مصالح تفتقد الرغبة الدافعة كما أن المصالح من دون هويات تفقد الوجهة والطريق. وبعبارة **ألكسندر وونددت**، "الهويات هي أساس المصالح".⁴

¹ ألكسندر وونددت، مرجع سابق، ص، 313.

² ريتشارد ليتل، مرجع سابق.

³ مارتين غريفيش، تيري اوكالاهان، مرجع سابق، ص، 108.

⁴ ألكسندر وونددت، مرجع سابق، ص ص، 321-322.

مثل الافراد تماما للدول أيضًا هويات وتبنيها إجتماعيا، تشير الدولة حصريًا إلى المؤسسات العامة، المتميزة عن المؤسسات الإجتماعية الأخرى والمستقلة عنها، وتمارس احتكار القوة والإكراه في منطقة معينة. أما الأمة، فهي تدل على الرابطة الثقافية والسياسية التي توحد في مجتمع سياسي واحد كل من يشترك في ثقافة تاريخية ووطن. لذا يمكن فهم هوية الدولة على أنها هوية مؤسسية ومحددة رسمياً مرتبطة بجهاز الدولة، يمكن تعريف هوية الامة على أنها مجموعة من الأشخاص الذين يتطلعون إلى وطن تاريخي أو لديهم، ويتشاركون أسطورة وذكريات تاريخية مشتركة، ولديهم حقوق أو واجبات قانونية لجميع الأعضاء، ولديهم علامات لتمييز أنفسهم عن الآخرين. من وجهة النظر هذه، فإن الأمة والدولة مختلفان تحليليًا.¹ يمكننا ملاحظة هذا التناقض في الشرق الأوسط مثلما وضح ذلك مايكل بارنيت بأن التحولات في نماذج الهوية الجماعية العربية وعلى وجه التحديد المنافسة المستمرة بين العروبة والنماذج المتمركزة حول الدولة دفعت البحث عن الهياكل المعيارية لتنفيذ هذه الهوية. من وجهة النظر التحليلية هذه، تظل الحجج التي تستدعي توازن التهديد كتفسير لتشكيل التحالف غير مكتملة في تحديدها للسببية، طالما أنها تهمل هويات الدولة المتغيرة والمتنازع عليها باعتبارها العامل الرئيسي الذي يحدد لصانعي القرار ما يشكل تهديدًا في المقام الأول.² فمن خلال اقتراح صلة مباشرة بين الهوية والسلوك الاستراتيجي، يؤكد بارنيت أن هوية الدولة تقدم نفوذًا نظريًا على مسألة بناء التهديد واختيار شريك التحالف، فغالبًا ما توفر سياسة الهوية وليس منطق الفوضى فهماً أفضل للدول التي يُنظر إليها على أنها تهديد محتمل أو فوري للأمن الدولة.

بالإضافة إلى تركيزهم على العلاقة بين الفاعل والهيكلي يركز البنائيون على الدور التأسيسي للمعايير والتفاهم المشترك، فالأفراد في السياسة الدولية ليسوا انانيين عقلانيين بشكل عمومي وموحد، وانما لهم هويات مستقلة تأخذ شكلها من خلال الظروف الثقافية الإجتماعية والسياسية وأيضاً المادية التي تضمهم على انهم جزء لا يتجزأ منها. فهم ليسوا ساكنين بل يتطورون باستمرار في تفاعلهم فيما بينهم ومع بيئتهم.³ على المستوى الدولي، اكتشف البنائيون الطريقة التي أثرت بها المعايير والتي تمثل "التوقعات المشتركة للسلوك المناسب التي يتبناها مجتمع من الفاعلين" في كيفية تصرف الدول وكيف تفهم الحكومات مصالحها الوطنية. بالاعتماد على مناهج المدرسة الإنجليزية التي تركز على الأهمية المركزية لمجتمع دولي للدول، يقترح البنائيون أن التوقعات القوية لما يعنيه الانتماء إلى ذلك المجتمع يمكن أن تظهر في

¹ Shibley Telhami, Michael Barnett, *ibid*, p, 8.

² Michael N. Barnett, Identity and Alliances in the Middle East, in: **The Culture of National Security**, (Columbia University Press, Ed: Peter J. Katzenstein, 1996), p, 327.

³ كارين فيرك، البنائية، في: **نظريات العلاقات الدولية: التنوع والتخصص**، مرجع سابق، ص، 439.

مجالات قضايا معينة، والتوقعات التي تشجع أو تثبط أشكلاً معينة من السلوك ويمكن أن يتم دمجها في وجهات نظر الدول الخاصة بما يشكل مصالحها.¹ في ردهم على منتقديهم يرى البنائيون انه بالرغم من عدم امكانية ملاحظة المعايير، الا انها تمتلك وجوداً موضوعياً. حسب فاريل " المعايير ببساطة ليست مجموعة افكار داخل رؤوس الناس (...) هي بالأحرى الاعتقادات المشتركة الموجودة هناك في العالم الحقيقي. قدم البنائيون العديد من الامثلة على الدور الذي تؤديه المعايير في السياسة الدولية. فعلى سبيل المثال ادى قرار غورباتشوف الغاء مذهب بريجنيف، وهو قرار لم يكن مدفوعاً بالقيود المنظومية، لكنه نتيجة اختيار سياسة خارجية تعكس التطورات الحاسمة ف بالسياسة الداخلية للاتحاد السوفياتي إلى اعادة تكوين النظام الدولي بتغيير المعايير الجوهرية لسياسة الكتلة السوفيتية، وبالتالي القواعد التي تحكم علاقات القوى العظمى.² في قضية تطوير دور المعايير، يقترح كل من فينيمور وسيكينك نموذج دورة الحياة المعيارية، والتي تتمثل في الانتقال من الأفكار إلى التوقعات الحقيقية لسلوك الدولة المناسب، يتقدم المعيار عبر مراحل الظهور ثم الإنتشار واخيراً الاستيعاب النهائي من قبل الفاعلين أنفسهم.³ اما كيف تؤثر المعايير هناك مجموعة متنوعة من الطرق التي يمكن تجميعها في ثلاث فئات: (1) آثار المعايير على المصالح، (2) الطرق التي تشكل بها المعايير الوعي الفعال للروابط بين المصالح والسلوك، و (3) تأثيرات المعايير على الهياكل المعيارية الأخرى (بما في ذلك هويات الممثلين). تظهر هذه التأثيرات الثلاثة بشكل تخطيطي في الشكل (1).⁴

تفترض البنائية أن تصرفات الدول تأخذ المعنى والشكل في سياق معياري، وأن تفاعلاتهم تبني وتحول ترتيباتهم المعيارية، بحيث يمكن لهذه المعايير بدورها تشكيل هويتهم ومصالحهم وأن "مشكلة النظام" عادة ما "تحل" من خلال المفاوضات الإجتماعية ومزيج من الإكراه والموافقة.⁵ فيتم تطوير توقعات مستقرة نسبياً ومعايير مشتركة تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة، اما دور المؤسسات يرى بارنيت انها تفهم على نطاق واسع انها تقدم إمكانية انتاج النظام والتعاون بين الدول من خلال تشجيعها على تبني مفهوم دور معين وتعديل سلوكها وفقاً لأدوار وسلوكيات وتوقعات بعضها البعض. بمجرد أن تقوم الجهات الحكومية بدور

¹ Matt McDonald, Constructivisms, in: **Security Studies**, (Ed: Paul D Williams, Matt McDonald, Routledge, Third edition published 2018), p, 49.

² سيد احمد قوجيلي، مرجع سابق، ص، 77.

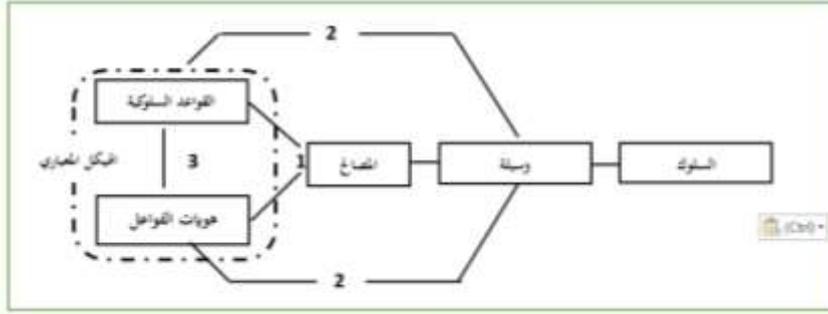
³ Matt McDonald, *ibid*, p,

⁴ Paul Kowert, Jeffrey Legro, Norms, Identity and Their Limits: A Theoretical Reprise, in: **The Culture of National Security**, *ibid*, p, 372.

⁵ Barnett, N Michael, **Dialogues in Arab politics: Negotiations in Regional Order**, (Columbia: University Press, 1998), pp, 11-12.

معين، فإنها تحد من سلوكها بطريقة مستمرة ويمكن التنبؤ بها والتي تتسق التوقعات المتبادلة وتزيد من استقرار النظام؛ أي أنهم يضعون توقعات مستقرة نسبياً ومعايير مشتركة تحكم علاقاتهم.¹

الشكل (1): دور المعايير في تشكيل العلاقات بين الدول



المصدر:

Paul Kowert, Jeffrey Legro, Norms, Identity and Their Limits: A Theoretical Reprise_ibid, p, 369.

الفرع الثالث: مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية

شكلت اعمال مدرسة كوبنهاغن متمثلة في انتاج روادها باري بوزان B. Buzan ايلي وفر O.Weaver وولد J.Wilde مورتن كولستروب M.Kelstrup بيير ليميتير P.Lemaitre موقف وسط بين مركزية الدولة التقليدية من ناحية ودعوات أبحاث السلام التقليدية ودراسات الأمن النقدي "الفردية" أو "الأمن العالمي" من ناحية أخرى. يعتبر بيل ماك سويني B.McSweeny اول من صنف هؤلاء العلماء معا عند استعماله للمرة الاولى تحت تسمية " مدرسة كوبنهاغن". اسست كتاباتهم قاعدة للتفكير في الأمن الإقليمي في سياق أجندة أمنية أوسع (نهج قطاعي للأجندة الأمنية) وفهم بنائي للأمن (نهج الأمنة).²

يرجع الفضل في صياغة مصطلح مركب الأمن Security Complex إلى مؤلف باري بوزان "الشعب، الدول، والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية". ويُعرّفه "مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الرئيسية بشكل وثيق بما فيه الكفاية بحيث لا يمكن تحقيق أمنها الوطني واقعياً بمعزل

¹ Michael N Barnett, Sovereignty, Nationalism, and Regional Order in the Arab States System, (international Organization , Volume 49 , Issue 3 , Summer 1995 , pp. 479 – 510), p, 486.

² سيد احمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، ص، 80.

عن بعضها البعض".¹ استخدم المصطلح كأداة تحليلية ولبحث الاهتمامات الأمنية للدول وتربطها خاصة ان الأمن يمتاز بكونه ظاهرة علائقية، فهو لا يشمل فقط قدرات الدول الفردية ورغباتها ومخاوفها، بل يشمل أيضاً قدرات ورغبات ومخاوف الدول الأخرى التي تتفاعل معها. لذا لا يمكننا فهم الأمن القومي لأي دولة دون فهم النمط الدولي للاعتماد الأمني المتبادل التي هي جزء لا يتجزأ منه.² وهكذا، كان عمله إشارة إلى بداية التحول في خاصيات العلاقات الدولية خاصة فيما يتعلق بمضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في السياسة الدولية المعاصرة؛ التي إحدى مؤشرات الانتقال من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي. من الناحية الاستمولوجية، أبقى هذا المفهوم على جذوره الواقعية من حيث اعتبار الدول أطرافاً أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية؛ لكنه يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محدداً إلى حد بعيد بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة. لاحقاً عرف المفهوم صيغته البنائية بعد العمل المشترك بين بوزان، ويفر (1998) تمت إعادة صياغة تعريف المركبات الأمنية الإقليمية لإلغاء التركيز المتمحور حول الدولة والتركيز العسكري السياسي وإعادة صياغة المفهوم الأساسي نفسه لإمكانية وجود جهات فاعلة مختلفة وقطاعات أمنية عديدة، وبعتماد نظرية الأمانة اعيد صياغة تعريف وتحديد مركب الأمن الإقليمي:

"مجموعة من الوحدات التي تكون عملياتها الرئيسية من الأمانة/نزع الطابع الأمني أو كليهما مرتبطة ببعضها البعض بحيث لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنية أو حلها بمعزل عن بعضها البعض".³

الفكرة المركزية للنظرية هي أنه نظراً لأن معظم التهديدات تنتقل بسهولة عبر مسافات قصيرة أكثر من المسافات الطويلة، فالدول غالباً ما تهتم في المقام الأول بقدرات ونوايا جيرانها. تكون عمليات الأمانة وبالتالي درجة الاعتماد الأمني المتبادل أكثر كثافة بين الجهات الفاعلة داخل مثل هذه المركبات منها بين الجهات الفاعلة داخل المركب وتلك الموجودة خارجها. قد يتم اختراق المركبات الأمنية على نطاق واسع من قبل القوى العالمية، لكن ديناميكياتها الإقليمية تتمتع مع ذلك بدرجة كبيرة من الاستقلالية عن الأنماط التي وضعتها القوى العالمية.⁴ بناءً على ذلك كل إقليم يشكل انماط معينة من الأمن وإنعدام الأمن، حيث

¹ Barry Buzan, **People, States and Fear**, The National Security Problem in International Relations, (2ed, 1983), p, 106.

² Barry Buzan, A Framework for Regional Security Analysis, in: **The South at the End of the Twentieth Century**. (London: MacMillan PRESS, Ed: Swatuk, Larry A and Timothy M. Shaw, 1994), p, 4.

³ Barry Buzan, Ole Wæver, **Regions and Powers: The Structure of International Security**, (Cambridge: press university, 2003), p, 44.

⁴ Barry Buzan, Ole Wæver, *ibid*, p, 4.

يصبح الأمن هو ما تصنعه الدول. نظرية المركب الأمن الإقليمي هي نظرية غير وصفية، في تحديدها للأقاليم تعتمد متغير الأمن لا التقسيمات الجغرافية. وهو ما يجعلها مرنة تتكيف والمتغيرات الدولية، اذ يمكن لهذه المركبات الإقليمية ان تتغير او يعاد تشكيلها وفقا للممارسات الأمنية للجهات الفاعلة.¹

تستخدم نظرية مركب الأمن الإقليمي مزيجًا من الأساليب المادية والبنائية. احدى أهدافها الوصفية تتمثل في وضع معيار يمكن من خلاله تحديد وتقييم التغييرات على المستوى الإقليمي. يجسد الهيكل الأساسي لمركب الأمن الإقليمي أربعة متغيرات:

(1) الحدود، التي تميز مركب الأمن الإقليمي عن جيرانه. (2) البنية الفوضوية، مما يعني أنه يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين أو أكثر. (3) القطبية، والتي تغطي توزيع القوة بين الوحدات. (4) البناء الإجتماعي، والذي يغطي أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات.

يمكن استخدام هذه الهياكل لمراقبة الاستمرارية والتغيير في المركب الإقليمي، هناك ثلاثة تطورات ممكنة مفتوحة: **الحفاظ على الوضع الراهن**، مما يعني أنه لا توجد تغييرات كبيرة في هيكلها الأساسي. **التحول الداخلي**، مما يعني أن التغييرات في البنية الأساسية تحدث في سياق الحدود الخارجية الحالية. قد يعني هذا تغييرات في البنية الفوضوية (بسبب التكامل الإقليمي)؛ إلى القطبية (بسبب التفكك، الاندماج، الفتح، معدلات النمو التفاضلية، أو ما شابه ذلك)؛ أو لأنماط السائدة من الصداقة / العداوة (بسبب التحولات الإيديولوجية، وتغيير القيادة، وما إلى ذلك)؛ **والتحول الخارجي**، وهو ما يعني أن الحدود الخارجية تتسع أو تنقلص، وبالتالي تغير عضويته. اما أنواع المركبات الأمنية يحددها **بوزان وويفر**: تشكيل الصراع، النظام الأمني والجماعة الأمنية تعمل بالتوازي مع الهياكل الإجتماعية لفوضى هوبز، لوك وكانط.²

من أبرز اسهامات مدرسة كوبنهاغن نظرية الأمنة التي قدمها **ويفر**. وهي تعد العماد النظري لنظرية مركب الأمن الإقليمي، بحيث يعرف كل مركب أمنى يعرف أمنة/ نزع الطابع الأمني عن القضايا محل الاهتمام للوحدات المكونة له.³ يعرف **بوزان وويفر** عملية الأمنة بانها فعل خطابي ناجح والذي عبره يتم بناء فهم بين ذاتي في مجموعة سياسية لمعالجة شيء ما على انه تهديد وجودي لقيم وحدة مرجعية معينة، للتمكن من اللجوء إلى تدابير استعجالية واستثنائية للتعامل مع التهديد.⁴ والهدف الرئيسي من وراء نظرية

¹ ibid, p, 48.

² ibid, pp, 53-54.

³ ibid, p, 44.

⁴ ibid, p, 491.

الأمننة هو فهم من، لماذا، وتحت أي ظروف تصبح القضايا مأمنة. ¹تم تطوير نظرية الأمننة كإطار تحليلي بنائي، لكنها نمت وتوسعت منذ ذلك الحين واستخدمها الواقعيون والليبراليون وكذلك المنظرون النقديون وما بعد البنيويون. إن بساطة الفكرة المركزية -عملية الأمننة- تجعلها مرنة وقابلة للتكيف، وأصبحت مقارنة مؤثرة في الدراسات الأمنية. ²جادلت مدرسة كوبنهاغن بأن التهديدات الأمنية تنشأ عندما الجهات الفاعلة (عادة ما تكون النخبة) تصنف شيئاً ما على أنه تهديد أمني وتقبل الجماهير ذات الصلة هذا التصنيف. في ظل الظروف المناسبة، فإن الحديث عن الأمن يجعل شيئاً ما مسألة أمنية، وهذا له عواقب سياسية خاصة. بالنسبة لهؤلاء العلماء، فإن الأمننة أو اطفاء الطابع الأمني **Securitisation** هي العملية التي تصبح من خلالها القضايا جزءاً من أجندة الأمن، ولذا يجب على المحللين دراسة هذه العملية.

الأمننة هي العملية الخطابية التي يتم من خلالها بناء فهم بين الذات داخل المجتمع السياسي للتعامل مع شيء ما على أنه تهديد وجودي لكائن مرجعي قيم، ولتمكين الدعوة إلى اتخاذ تدابير عاجلة واستثنائية للتعامل مع التهديد. ³الخطاب الذي يقدم شيئاً ما كتهديد وجودي لموضوع مرجعي لا يخلق بحد ذاته أمننة. إنها مجرد خطوة ولا يتم إضفاء الطابع الأمني على القضية إلا إذا وافقها الجمهور على هذا النحو وعندما يتقبلها. تهدف دراسات الأمننة إلى اكتساب فهم من يقوم بالتأمين، وما هي القضايا (التهديدات)، ولمن (الأشياء المرجعية)، ولماذا، وما هي النتائج وتحت أي ظروف. يمكن تعريف "نزع الطابع الأمني" على أنها عملية يتم فيها تقديم "التهديد" الذي يمثل بموجب "فعل الكلام" تدابير استثنائية في "فعل الكلام" الآخر على أنه لا يتطلب مثل هذه الإجراءات. ⁴اما نزع الطابع الأمني **De-Securitisation**: هي العملية التي يقوم من خلالها المجتمع السياسي بتخفيض مرتبة أو التوقف عن التعامل مع شيء ما على أنه تهديد وجودي لكائن مرجعي قيم، ويقلل أو يتوقف عن الدعوة إلى اتخاذ تدابير عاجلة واستثنائية للتعامل مع التهديد. يمكن أن تكون العملية خطابية مباشرة تتناول تعريف الموقف؛ غالباً ما يكون غير مباشر، حيث يؤدي تحول التوجه نحو قضايا أخرى إلى تقليل الاهتمام النسبي بالمسألة التي تم أمننتها سابقاً. ⁵

¹ ibid, p, 71.

² J. Nyman, Securitization, in: **Security Studies**, (Williams, Paul D and Matt McDonald (Ed), Routledge, published 2018). P, 107.

³ Barry buzan, Ole Weaver, ibid, p, 491.

⁴ Björn Hettne, Security Regionalism in Theory and Practice, in: **Globalization and Environmental Challenge**, (Hans Günter Brauch and all (Ed), Berlin: Springer, 2008 p, 404.

⁵ Barry buzan, Ole Weaver, ibid, 490.

يعد الأمن المجتمعي أحد أهم مساهمات مدرسة كوبن هاغن. وجادلوا بأن الأمن المجتمعي يتعلق بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية. وبشكل أكثر تحديداً، يتعلق الأمر بالاستدامة، في ظل ظروف مقبولة للتطور، لأنماط التقليدية للغة والثقافة والترابط والهوية والعادات الدينية والوطنية. تنشأ معضلة الأمن المجتمعي عندما تؤدي جهود إحدى الجماعات لزيادة أمنها المجتمعي (تعزيز هويتها) إلى إشاعة الخوف في الجماعات الأخرى، ما يدفعها بدورها إلى زيادة أمنها المجتمعي، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة بين الجماعات، حيث تؤدي المساعي إلى زيادة الأمن إلى إنقاصه في النهاية. السبب الرئيسي للمعضلة الأمنية المجتمعية حسب باري بوسن هو تسييس الإطار السوسيوثقافي.¹ هنا تنشأ حالة اللا أمن المجتمعي وفقاً لمورتن كيلتسريب Kelstrup ، وهي الحالة التي تطرح مدرسة كوبنهاغن من خلال روادها بوازن وويفر الأمن المجتمعي كمستوى للتهديد، حيث أن الدول الضعيفة عرضة بشكل خاص لإنعدام الأمن المجتمعي. إذ يرى ويفر أن أمن الدولة يتعلق بالتهديدات ضد السيادة، فإذا فقدت الدولة سيادتها لا تعيش كدولة، في حين الأمن المجتمعي يدور حول الهوية، كذلك المجتمع إذا فقد هويته لن يعيش كمجتمع. فهو يتعلق بقدرة مجتمع ما الثبات على سماته الأساسية في مواجهة الظروف المتغيرة والتهديدات الحقيقية أو المحتملة. لذا تعتبر التهديدات ضد الأمن المجتمعي ذاتية أكثر مما هي موضوعية. حيث تصبح الهوية مرجعاً للأمن.²

¹ سيد احمد قوجيلي، مرجع سابق، ص، 83.

² Paul Roe, ibid, p, 43.

المطلب الثاني: المنهجية البراغماتية لدراسة العلاقات الدولية

لتفسير عدد كبير من الظواهر السياسية او الإجتماعية. يجري تناول عدد من المتغيرات ودراسة العلاقة بينها فيما يعرف بالنظريات وهي تنظيم المعلومات بشكل يمكن معه تقديم أجوبة سليمة لأسئلة تثيرها الظاهرة موضوع الدراسة. تم تقديم نظريات منظومية مختلفة (الواقعية الجديدة، النيوليبرالية والبنائية) على أنها نماذج متنافسة وغير متوافقة. جادل الباحثين حول أيهما أكثر فائدة في شرح السياسة.

الفرع الأول: الإنتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية

لتفسير عدد كبير من الظواهر السياسية او الإجتماعية يجري تناول عدد من ادوات التبسيط فيما يعرف بالنظريات وهي تنظيم المعلومات بشكل يمكن معه تقديم أجوبة سليمة لأسئلة تثيرها الظاهرة موضوع الدراسة.¹ تم تقديم نظريات منظومية مختلفة على أنها نماذج متنافسة وغير متوافقة. يتجادل الباحثين باستمرار حول أيها أكثر فائدة في شرح السياسة الدولية والتنبؤ بسلوك الدولة، لكن بالنظر إلى واقع السياسة الدولية المعقد والمتغير لا توجد نظرية واحدة يمكنها بشكل كافٍ أن تلتقط وتعمم كل الواقع. فحتى والتز يعترف بأن "النظرية الواقعية بمفردها يمكنها معالجة بعض ولكن ليس كل المشاكل التي تهمننا".²

نظرًا لعدم وجود نظرية متسقة يمكنها التقاط وشرح كل جانب من جوانب ممارسة الأمن، يجادل العديد من الباحثين بأهمية الاستعانة بنظريات متعددة في مجالات العلاقات الدولية بشكل إنتقائي عبر استعارة المتغيرات التفسيرية والمنطق السببي من تقاليد أو مقاربات متميزة لمعالجة اللغز المعني.³ ما يعرف بـ «الإنتقائية التحليلية Analytical Eclecticism» وهي "موقف فكري يدعم الجهود المبذولة لتكملة البنى النظرية المتضمنة في تقاليد البحث المتنافسة والانخراط فيها واستخدامها بشكل إنتقائي لبناء حجج معقدة تتعلق بالمشاكل الجوهرية التي تهتم العلماء والممارسين على حد سواء". يساعد الإطار الإنتقائي الباحث أيضًا في التفكير في نطاق أوسع من التفسيرات البديلة من خلال طرح شبكة نظرية أوسع.⁴ ربما كان هذا ما تصوره والت عندما كتب أنه "لا يوجد نهج واحد يمكنه استيعاب كل تعقيدات السياسة العالمية المعاصرة". وفي ذات السياق يصور جرفيس هذا النهج على أنه "التعامل مع" المناهج دون تقييدها". لذلك، فإن مؤيدي النهج الإنتقائي يجادلون بأنه ينبغي النظر في المزيد من المتغيرات في تحليل الألباز التجريبية، بدلاً من

¹ جيمس دوروتي، روبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص، 26.

² Muthiah Alagappa, ibid, p, 62.

³ Muthiah Alagappa, ibid.

⁴ Stéfanie Von Hlatky, Strategies and mechanisms of regional change, in: **International Relations Theory and Regional Transformation**, ibid, p, 287.

السعي وراء تفسير ضئيل وغير مكتمل في كثير من الأحيان. فهي تساعد الباحث في التفكير في نطاق أوسع من التفسيرات البديلة من خلال طرح شبكة نظرية أوسع. قد يمتد النهج الإنتقائي من التحليل المرن الذي يجمع فقط الرؤى السببية من نماذج منفصلة، ثم يقدم تركيباً قائماً على إطار متعدد النظريات إلى اندماج عملي وتوليف في حل الألغاز التجريبية المعقدة. مثلما جادل اندرو مورافيسك A. Moravcsik بأن العناصر من النماذج النظرية المختلفة لا تحتاج إلى مشاركة المجموعة الكاملة من الافتراضات الأنطولوجية، فقط بعض التماسك الأساسي مع التقليل من أهمية المبادئ المعرفية يمكن أن يؤدي إلى توليف مثمر.¹

ما يميز الإنتقائية التحليلية أنها ترتبط بالتقاليد البحثية الراسخة في حقل معرفي، لكنها، في الوقت نفسه، لا تلتزمها على نحو صارم. لذلك، يصف سيل وكاتزنشتاين الإنتقائية التحليلية من خلال الخصائص التي تميزها من المواقف البحثية المتضمنة في التقاليد البحثية وهي أنها: أولاً، تتبنى الإنتقائية التحليلية الروح البراغماتية في البحث، على الأقل ضمناً، وتتجلى على نحو ملموس في البحث عن حجج نظرية متوسطة ترتبط بقضايا سياسية محددة؛ ثانياً، تتعامل الإنتقائية التحليلية مع أوسع نطاق ممكن من المشكلات والقضايا، وعلى النقيض من الإشكاليات التقليدية الضيقة المصممة من حيث الأساس إما لاختبار النظريات وإما لملء الفجوات في التقاليد البحثية السائدة، ففي إمكان الإنتقائية التحليلية التعامل مع المزيد من مظاهر التعقد والفوضى وظواهرهما التي يعج بها العالم الواقعي؛ ثالثاً، في سياق سعيها لبناء حجج قوية بشأن هذه المشكلات، تقوم الإنتقائية التحليلية بإنتاج مقولات سببية معقدة /مركبة، قادرة على تسليط الضوء على التفاعلات بين أنواع مختلفة من الآليات السببية التي عادة ما يتم تحليلها بعزل بعضها عن بعض ضمن التقاليد البحثية السائدة، كل تقليد على حدة.²

تعبّر الإنتقائية التحليلية عن موقف نظري ومنهجي يمكن الباحث أن يعتمده أثناء متابعة أعماله البحثية، هذه الحاجة ملحة بشكل خاص عند دراسة الأمن على المستوى الإقليمي، مثلاً عند النظر إلى الشرق الأوسط، يتضح الحاجة إلى نهج إنتقائي من الناحية التحليلية لتقييم كيفية تأثير القيادة ونوع النظام والتأثيرات الخارجية والحروب على عمليات التعاون، فالنظريات السائدة غير كافية وتحتاج إلى تكميل.³ والأمر سيان عند دراسة أمن شرق آسيا، هناك شعور متزايد بأن نظريات العلاقات الدولية السائدة قد فشلت

¹ May Darwich, **Threats and Alliances in the Middle East: Saudi and Syrian Policies in a Turbulent Region**, (Cambridge press, 2019), p, 31.

² محمد حمشي، الإنتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية، (سياسات عربية، عدد 28 سبتمبر 2017)، ص، 44.

³ Louise Fawcett, Regionalism in the Middle East and North Africa, in: **The Routledge Handbook to the Middle East and North African State and States System**, (Ed: Raymond Hinnebusch Jasmine Gani, NY: Routledge, 2020), p, 299.

في تفسير التحول الإقليمي والتنبؤ به بشكل صحيح في آسيا، لا سيما في سياق صعود الصين. كانت هذه الأساليب الإنتقائية والتركيبية واضحة في دراسة العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، لا سيما في أبحاث Gause، Hinnebusch، على الرغم من أنها لا تشير إليها صراحةً على أنها "إنتقائية تحليلية" لا ينبغي استبعاد تأثير هذه الأعمال السابقة، لأنها تمثل الخطوة الأولى في تشجيع الآخرين على متابعة تفسيرات إنتقائية. ¹ تم تطوير العديد من وجهات النظر الإنتقائية حول الاقاليم على مر السنين من قبل الباحثين، مثل نماذج بوزان وويفر للأمنة ونماذج مركب الأمن الإقليمي. ومع ذلك، يحاول البعض الآخر الجمع بين المتغيرات المادية والفكرية، مما يجعل البنائية أقرب إلى التفسيرات المادية / البنوية، هناك من جادل بان المشاركة الدبلوماسية هي مفتاح السلام بين المتنافسين على الرغم من أن النظام الإجتماعي والأعراق المتشابهة يمكن أن تكون أيضًا عاملاً في تعزيز السلام المستقر. يظهر التفاعل المحلي والدولي بشكل جيد في تحليل بنجامين ميلر للتوازن واختلاله بين الدولة والامة كمصدر للنظام الإقليمي والاضطراب. لجا سنايدر وآخرون في دراستهم كيفية تصرف الدول ورجال الدولة في الأزمات الدولية، إلى استخدام عدة أنواع من النظريات لوصف هذا السلوك وتفسيره كانت غايتهم تحسين ودمج النظريات وهذا بالاعتماد بشكل رئيسي على نظريات: المنظومات، والمفاوضة، ونظريات صنع القرار. وباستخدام الأزمات كمصدر تجريبي للاختبار، والمراجعة، والزيادة، والتوليف للنظرية.²

الفرع الثاني: الإقليم كمستوى لتحليل السياسة الدولية

ترتبط مستويات التحليل بتفسير أسباب الظواهر في السياسة الدولية، فهي تساعدنا على الإجابة عن الأسئلة الأساسية لأي علم إجتماع (من وماذا وكيف) وتبسيط فهم العمليات المعقدة والمتعددة الأوجه للصراع والتعاون.³ وهي تدين إلى اسهامات كتاب كينيث والتز "الرجل والدولة والحرب" (1959)، والذي حدد ثلاث "صور" للفصل بين مصادر السببية المرتبطة بالحرب: الأفراد، الدولة القومية والمنظومة الدولية، من بعده قام دافيد سنجر (1961) للإشارة إلى هذه الصور على أنها "مستويات" للتحليل. إن إطار مستويات التحليل

¹ May Darwich, ibid, p, 32.

² Glenn Herald Snyder, Paul Diesing, **Conflict among Nations: Bargaining, Decision Making, and System Structure in International Crises**, (Princeton University Press, 1978), p, 3.

يمكن الاطلاع أكثر حول موضوع الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية من خلال موضوع: سجال أفول النظرية الكبرى، نقد الإنتقائية التحليلية في العلاقات الدولية ما بين سيد احمد قوجيلي ومحمد حمشي (سياسات عربية العدد 56 ماي 2022، الدوحة).

³ Ariel Gonzalez Levaggi, **Confrontational and Cooperative Regional Orders**, (NY: Routledge, 2020), p.3.

ليس نظرية حرب بل هو تصنيف لأسباب الحرب. بشكل أكثر دقة وعمومًا هو إطار لتصنيف العوامل السببية المختلفة التي تؤثر على سياسات وإجراءات الدول والجهات الفاعلة الأخرى.¹

المستويات هي المواقع التي يمكن أن توجد فيها كل من النتائج ومصادر التفسير. قد تقترح النظريات تفسيرات سببية من مستوى إلى آخر، على سبيل المثال من أعلى إلى أسفل من هيكل المنظومة إلى سلوك الوحدة أو العكس من الأسفل إلى الأعلى. لكن لا يوجد شيء جوهري في المستويات نفسها يشير إلى أي نمط معين أو أولوية للعلاقات فيما بينها. مستويات التحليل ببساطة هي مراجع أنطولوجية لمكان حدوث الأشياء بدلاً من مصادر التفسير في حد ذاتها.² وعلى الرغم من انها تعمل لتصنيف المتغيرات السببية لتمييز بين المستويات المختلفة. فان تعددها يؤدي احيانا إلى تعقيد استخدام إطار مستوى التحليل. فمعظم النظريات تجمع متغيرات من مستويات متعددة من التحليل. في هذه الحالات، تصنف النظرية بناءً على مستوى متغيرها ذي الوزن السببي الأكبر. كمثال، على الرغم من أن النظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة تدمج المتغيرات المحلية والمتغيرات على المستوى الدولي إلا أنها تعطي الأولوية للمنظومة الدولية.³

منذ أن تم إطلاق موضوع "مستوى التحليل" كان هناك خلاف حول (وعدد) المستويات التي يجب تحديدها، وما هي المساهمة النسبية لكل مستوى. بالنسبة لبوزان، فإن الكثير من الالتباس حولها ينبع من "الفشل في التمييز بين مصادر التفسير وأغراض التحليل"، بمعنى آخر ان «المرء (الأنطولوجي) يرى المستويات على أنها تتعلق بوحدة تحليل مختلفة"، بينما يرى الآخر (الابستمولوجي) أنها تدور حول أنواع المتغيرات التي تفسر سلوك وحدة معينة".⁴ وكنتايج لنقاشات تعدد المستويات ظهرت موجة جديدة من المنح الدراسية الإقليمية استقلالية المستوى الإقليمي للتحليل بين الدولة والمنظومة الدولية. وهو المستوى

¹ Jack S. Levy, William R. Thompson, *ibid*, p, 14.

مستويات التحليل الأكثر استخدامًا في دراسة العلاقات الدولية: المنظومة الدولية، المنظومة الإقليمية، الدول، المجموعات داخل الدول، الفرد. انظر: Barry Buzan, Ole Wæver, Jaap De Wilde, *ibid*, p, 6.

تحديد مستوى التحليل المناسب هو قرارًا يتخذه المؤلف حول ما يريد تحليله وفقًا لجوزيف ناي، لتجاوز هذا الخلاف اذ يقول: بما اننا عادة نحتاج إلى معلومات حول كلا المستويين (الدولة، المنظومة الدولية) فمن اين يجب ان نبدأ؟ الافضل ان نبدأ بالأسهل حيث يفضل التفسير السهل إذا كان كافيا ووافيا وهو ما يطلق عليه قاعدة الشح (القدرة على تفسير الكثير من الاحداث بجهد قليل وهو منطلق وولتر بالتركيز على هيكل المنظومة). جوزيف ناي، المنازعات الدولية، مرجع سابق، ص.53.

² Barry Buzan, Ole Wæver, Jaap De Wilde, *ibid*, p.5.

³ Jack S. Levy, William R. Thompson, *ibid*, pp. 18-19.

⁴ Nadine Godehardt. *ibid*.p.7, Jack S. Levy, William R. Thompson, *ibid*.p.26

الذي طرحه باري بوزان في كتابه "الشعب، الدول، والخوف: مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية"، لا شك أن هذا المفهوم لم يتصل تماماً من الأساس الواقعي في اعتبار الدول أطرافاً أساسية أو أحادية في العلاقات الدولية؛ لكن يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددًا بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة، وعلى اعتبار الأمن علائقي فإن الطريقة المثمرة للتعامل مع تحديد الأنظمة الفرعية الإقليمية هي من خلال مفهوم الأمن نفسه. كان أحد أغراض صك مفهوم المركبات الأمنية الإقليمية هو الدفاع عن المستوى الإقليمي باعتباره المستوى المناسب لمجموعة كبيرة من التحليل الأمني العملي¹. لأجل ذلك، يجب على محلي الأمن الإقليمي التركيز على أنماط الصراع الإقليمي وعملياته بدلاً من افتراض أن أسباب النزاعات المحلية يمكن أن تُعزى إلى مكائد القوى العظمى أو إلى بنية النظام الدولي. الأنظمة الإقليمية لها هيكلها ودينامياتها الخاصة، وتعمل مع ثرواتها من الفرص والقيود². لذا من حيث مستوى التحليل تعتبر المناطق نوعاً خاصاً من الأنظمة الفرعية. يبدو أن التجميع الجغرافي هو سمة قوية بما يكفي للأنظمة الفرعية الدولية بحيث تستحق الدراسة في حد ذاتها. الإقليم هي كائنات للتحليل في حد ذاتها، ومواقع خاصة حيث يمكن للمرء أن يجد النتائج ومصادر التفسير. لماذا يظهر هذا النوع من النظام الفرعي الإقليمي (أو أي حالة معينة منه) إلى الوجود ويدعم نفسه باعتباره سمة من سمات النظام الدولي الأوسع؟³

وفقاً للمنهج الإقليمي أو "السببية الخارجية" "Regional or "Inside-out" أن الدول الإقليمية تستجيب في المقام الأول للعوامل والتطورات المحلية لأن الإقليم هو البيئة الأكثر أهمية التي تؤثر على مصالحها الأمنية. فإن الجيران المباشرين وليس القوى العالمية البعيدة هم أهم العناصر الفاعلة في أجندة أمن الدول الصغيرة. تخلق البيئة الإقليمية أكثر التهديدات والفرص الخارجية المباشرة للدول، لذا تشكل مجموعة من الدول المجاورة "نظام أمن إقليمي" يتميز بترابط أمني عالٍ وبصراع متكرر. يقول النهج الإقليمي أن هناك درجة عالية من الاستقلال الذاتي للديناميكيات الإقليمية من التطورات العالمية. بالقدر الذي تمارس فيه الساحة العالمية تأثيرها، يتم التوسط فيها بواسطة سمات المنطقة، مثل درجة شدة الخلافات الإقليمية وخصائصها. تتشكل الديناميات الإقليمية من خلال أنماط العلاقات بين دول المنطقة (لا سيما تلك التي تتسم بالصدقة والعداء)، وفقاً لطبيعة النزاعات الإقليمية (الأيدولوجية والإقليمية والقومية والهيمنة والأمنية، وما إلى ذلك)،

¹ Barry Buzan, Ole Wæver, ibid, p.43.

² Benjamin Miller, ibid, p.25.

³ Barry Buzan, Ole Wæver, Jaap De Wilde, ibid, p.9.

والسمات المحلية للدول المحلية (الأنظمة الديمقراطية أو الاستبدادية، العلاقات بين الدولة والمجتمع، مطالب بناء الدولة وبناء الدولة، استقرار النظام، وأمن النخبة).¹ لا يستثني استعمال الإقليم كمستوى للتحليل الاستغناء عن استخدام متغيرات سببية من مستويات أخرى، فقد دعا العديد من العلماء المختصين لفهم السياسات الإقليمية في الشرق الأوسط الاعتماد على مستويات تحليل تفاعلية متعددة، إذ عمل سبيغل وميلر إلى الدمج بين مختلف المستويات. تتطلب النظرية المتماسكة والمقنعة للحرب الإقليمية والسلام أن يتم دمج مختلف وجهات النظر ومستويات التحليل في إطار واحد بطريقة محددة وشحيحة.²

الفرع الثالث: العوامل المادية والفكرية كمتغيرات تفسيرية للعلاقات الدولية

يظل لبنية المنظومة الدولية سواء كان تحديدها من منطلقات مادية أو إجتماعية، أثر كبير في العلاقات بين الدول ولا سيما من حيث الطريقة التي تنظر بها إلى مصالحها الأمنية. فطالما ينظر إلى الأمن في الشرق الأوسط كمنطقة تتناسب بشكل أفضل مع النظرة الواقعية/ البنائية للسياسة الدولية.³ يربط الواقعيون القوة بالعوامل المادية، والتي تشير إلى القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية للدول، في حين تشمل العوامل الفكرية عناصر متنوعة مثل الثقافة والمعايير والقيم والمعتقدات والهوية والأيدولوجية. يقر كل من الواقعيين والبنائيين بتأثير العوامل المادية والثقافية في العلاقات الدولية، بينما يركز الواقعيون على القوة المادية ويرون أن الثقافة تكون نتائجها ضمنية، يرى البنائيون أن الأفكار تسبق أي تأثير مادي بمعنى هي التي تعطي لها معنى وواقع إجتماعي تتفاعل من خلاله الدول.⁴

يدور الجدل الرئيسي بين الواقعيين والبنائيين حول الأهمية النسبية للهوية والعوامل المادية في تشكيل إقليم الشرق الأوسط. في الواقع، كلاهما مهم ويجب تحليل تفاعلها.⁵ تمثل نظرية ستيفن والت "توازن التهديد" مساهمة مهمة في الفكر الواقعي الجديد، يقدم والت دعماً قوياً للقوى الفكرية بدلاً من القوى المادية

¹ Benjamin Miller, *ibid*, pp.24-25.

² Benjamin Miller, *ibid*, pp.22-23. Steven L. Spiegel, Regional Security and the Levels of Analysis Problem, in: **building regional security**, *ibid*. p. Curtis R. Ryan, Alliances and the balance of power in the Middle East, in: **The Routledge Handbook to the Middle East and North African**, *ibid*, pp.344-345.

وهو ما دافع عنه كل من كريس ريان، باسل صلوح، رايوند هينبوش، غريغوري غوز، هاليداي. ماتيا الغابا. ان العلاقة بين هذه المستويات تكاملية

³ Joseph S. Nye, Jr., **Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History**, (New York: Harper Collins, 1993) 147. المرجع بالعربية.

⁴ ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص، 494.

⁵ Raymond Hinnebusch, The Politics of Identity in Middle East International Relations, in: **International Relations of the Middle East**, Ed Louise Fawcett, (Oxford University Press, 4 edition, 2016) p, 168.

كدافع للسياسة العربية البينية بشكل عام وتشكيل التحالف بشكل خاص. تركيزه على متغير "النوايا العدوانية" بسبب إدراكه أن توزيع القوة وحده لا يمكن أن يتنبأ بالدول التي سيتم تحديدها على أنها تهديد.¹ وهو ما توصل إليه ماتيا الغابا في دراسة الأمن الآسيوي، ان مزيجاً فقط من العوامل المادية والفكرية يمكن أن يفسر النطاق الكامل للمخاوف الأمنية وسلوك الحكومات الآسيوية بالإضافة إلى الاختلافات فيما بينها. تسهل العوامل الفكرية التفسير بثلاث طرق على الأقل: أولاً، إلى جانب العوامل المادية، فهي تحدد الواقع الاجتماعي وتؤثر على كل من تعريف المشكلة الأمنية وإحاحها وكذلك الأساليب المستخدمة للحفاظ على الأمن وتعزيزه. ثانياً، من خلال توفير رؤى أساسية حول تكوين هوية الفاعل ومصالحه، تعمل العوامل الفكرية على توسيع السلسلة السببية، وبالتالي توفر فهماً أعمق وتفسيراً أكثر اكتمالاً لأسباب وطبيعة النزاعات. أخيراً، تساعد في شرح الاختلافات في السلوك الأمني عبر الدول بالإضافة إلى التغييرات في الممارسات الأمنية للدول الفردية بمرور الوقت.² كما قام ريان كيرتيس بفحص التفاعل بين العوامل الأيديولوجية والمادية لفهم ديناميكيات معضلة الأمن المتأصلة في السياسة العربية وتأثيرها على أنظمة الحكم العربية المهووسة بالأمن، حاول من خلال عمله إيجاد ليس فقط أرضية وسطى، بل جسراً يمكنه ربط المخاوف الأمنية الخارجية للواقعيين الجدد، وعوامل الاقتصاد السياسي التي يفضلها المؤسسون الليبراليون، وحتى النضالات السياسية المحلية، وكذلك النقاشات المعيارية والأيديولوجية التي يفحصها البنائيون الاجتماعيون.³

حتى وان رفض المنظور الاجتماعي الانشغال الواقعي بالقوى المادية الفريدة، لا يستطيع طلاب المعايير تحمل تجاهل العالم المادي. القواعد لا تطفو "بحرية" غير مثقلة بأي واقع مادي. إنها مرتبطة بالبيئات المادية الحقيقية ويتم الترويج لها من قبل وكلاء بشريين حقيقيين (على الرغم من أن القواعد، بالطبع، ليست مادية). لكن العلاقة بين المعيارية والمادية نادراً ما يتم فحصها أو تنظيرها صراحة، على الرغم من احتمال أن يكون تأثير المعايير مرتبطاً بخصائص الهياكل المادية التي يتم تضمينها فيها أو صفات الجهات الفاعلة التي تتبناها أو تروج لها. من المرجح أن تصبح القواعد التي تدعمها الولايات المتحدة أكثر إنتشاراً وفعالية من القواعد المماثلة التي نشأت في لوكسمبورغ. في حين أن القدرات المختلفة لهاتين الدولتين هي بلا شك مسألة تفسير، فمن الصعب تجاهل التناقضات المادية الهائلة⁴. ليس من المنطقي تفضيل السياق الثقافي

¹ Michael N. Barnett, Identity and Alliances in the Middle East, in: **The Culture of National Security**, ibid, p, 328.

² Mutuah Alaggappa, ibid, p, 612.

³ Curtis R. Ryan, **Inter-Arab Alliances: Regime Security and Jordanian Foreign Policy**, ibid, pp, 11-12.

⁴ Paul Kowert and Jeffrey Legro, Norms, Identity and Their Limits: A Theoretical Reprise, in: **The Culture of National Security**, ibid, p, 384.

على القوى المادية أو هويات الدولة المشكّلة الإشكالية على الهويات المعطاة غير الإشكالية. وبنفس المنطق، ليس من المنطقي ارتكاب الخطأ المعاكس، بالتركيز حصرياً على الموارد المادية أو افتراض أن هويات الدولة يمكن اعتبارها أمراً مفروغاً منه.¹

تتفق كلا النظريتين ان التغيير يكون عبر عملية، لكن يختلفان حول ما يمر خلال هذه العملية. يسلم النموذج العقلاني بان ما تتناوله العملية التفاعل هو فقط الخيارات السلوكية، ولذلك فان هويات ومصالح الدول (خصائصها) الذين يتخذون تلك الخيارات ليست في عملية (لا تتغير) وانما هي معطاة. فالعملية الإجتماعية تتكون من افعال متشابكة تهدف إلى ارضاء الهويات والمصالح بواسطة تكييف السلوك تبعا للحوافز المتغيرة في البيئة. في مقابل ذلك يفترض النموذج البنائي ان الوكلاء (او الفاعلين/الدول) أنفسهم خاضعون للعملية عندما يتفاعلون لذلك فان خصائصهم وليس فقط سلوكهم هي موضوع التفاعل وتتأثر به. فالفاعلون لا يزالون يختارون سلوكيات استجابة لحوافز. ولذلك فان هذا النموذج لا يعوق النموذج العقلاني. ولكنه يفترض ان ما يحدث في تلك الخيارات أكثر بكثير من مجرد الملائمة بين الوسائل والغايات: فالفاعلون ايضا يبدؤون ويعيدون انتاج هويات وخطابات عن كونهم والتي بدورها تشكل المصالح التي على اساسها يتخذون الخيارات السلوكية.²

مثما يقر بذلك ألكسندر ووندت لا يوجد تناقض بين النموذجين البنائي والعقلاني في دراسة العملية الإجتماعية، لذا الخيار بين النموذجين سيكون بشكل رئيس خيارا تحليليا او منهجيا اعتمادا على السؤال المطروح. ويقترح ذلك انه من المفيد ان نعرف شروط المجال الذي تكون فيه مسلمات اي منهما مسلمات عملية. فالنماذج العقلانية ستكون أكثر فائدة عندما يمكن وبطريقة مقنعة افتراض ان الهويات والمصالح لن تتغير خلال عملية التفاعل، والنماذج البنائية أكثر فائدة عندما يكون لدينا سبب للاعتقاد ان تلك الهويات والمصالح سوف تتغير، ولان التغيير يكون أكثر احتمالا كلما زادت المدة الزمنية فان ذلك يقترح تقسيما مؤقتا للعمل: العقلانية لدراسة اليوم او غدا، والبنائية للفترات الاطول.³ هناك علاقة تكاملية بين المنظور الإجتماعي وهذه الأساليب الأكثر تقليدية. تملأ مقاربات (ونظريات) المعايير والهوية الفجوات حيث تقصر وجهات النظر المادية.⁴

¹ Peter J. Katzenstein, Conclusion, in: The Culture of National Security, ibid.

² ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص، 494.

³ ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص، 495.

⁴ Paul Kowert and Jeffrey Legro, ibid, pp, 388-389.

المطلب الثالث: ماهية المنظومة الإقليمية

الفرع الأول: تحديد المنظومة الإقليمية

يعد مصطلح المنظومة أو النسق System المفهوم المركزي في نظرية الانساق أو التحليل النسقي، وابتسط التعريفات التي قدمت للمنظومة تصفها بأنها مجموعة من العناصر أو الوحدات المتفاعلة فيما بينها. وينطبق هذا التعريف للمنظومة على مختلف العلوم أو مستوياتها الرئيسية والفرعية التي تحتويها. واذ يحيلنا تعريف شارلز ماككلاند Charles McClelland للتمييز بين هذه المستويات باعتبارها: بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض. ولها حدود محددة تفصلها عن بيئتها أو محيطها.¹ أما روبرت جيرفيس فيحدد خصائصها بالترابط والكلانية فيرى نحن بصدد التعامل مع منظومة عندما يكون هناك: (1) مجموعة من الوحدات أو العناصر المترابطة بحيث تؤدي التغييرات في بعض العناصر أو علاقاتها إلى تغييرات في أجزاء أخرى من النظام، و (2) يعرض النظام بأكمله الخصائص والسلوكيات التي تختلف عن تلك المتعلقة بالأجزاء المكونة². رغم تعدد التعريفات، يتواءم مفهوم المنظومة بصفة خاصة مع واقع العلاقات الدولية، فأيا كان التعريف الذي نتبناه، ينطوي المفهوم دائماً على مجموعة عناصر، تتدرج في هيكل وترتبط بتفاعلات تبعا لعمليات معينة.³

في السياسة الدولية نكون بصدد الحديث عن المنظومة الدولية International System حينما تكون الدول في اتصال دوري بعضها مع بعض ويقر هادلي بل Hadley bull من اجل ان تأتي منظومة ما إلى الوجود، ينبغي ان تكون هنالك كثافة كافية من التفاعلات بينها لتجعل سلوك كل واحد منها عنصرا ضروريا في حسابات الاخرى.⁴ اما هوفمان Stanley Hoffmann فيركز على نمط العلاقات بين الوحدات الأساسية في السياسة العالمية. هذا النمط يحدده إلى حد كبير هيكل العالم.⁵ وبناءا على فكرة الهيكل قسم كينيث وولترز المنظومة إلى مستويين وجب ترسيخ تمييز تحليلي واضح بينهما، هيكل المنظومة والوحدات المتفاعلة. يعد الهيكل هو المكون الاساسي على مستوى المنظومة الذي يجعل من الممكن التفكير في المنظومة ككل. اما

¹ ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص، 46.

² Robert Jervis, **System Effects**, (NJ: Princeton University Press, 1997), p, 6.

³ بتران بادي، ماري كلود سموتس، **انقلاب العالم، سوسولوجيا المسرح الدولي**، (ترجمة سوزان خليل، القاهرة: دار العالم الثالث، 1998)، ص، 343.

⁴ ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص ص، 164-165.

⁵ Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, California: Addison-Wesley, 1979, p, 43.

الهدف من نظرية الانساق هو إظهار كيفية عمل المستويين وتفاعلهما، لذا يفترض أن نجاح أي مقارنة أو نظرية نسقية يتطلب التمييز بين مستوى المنظومة أو هيكلها عن مستوى الوحدات المتفاعلة، وفق ذلك يمكن للباحث أن يميز التغييرات في الهيكل عن التغييرات التي تحدثها.¹

هدف وولترز من خلال عمله إلى توضيح كيف ان بنية المنظومة تدفع الدول إلى القيام بتصرفات من شأنها إعادة انتاج المنظومة. وحاول التلمص من فكرة امكانية تشبيه المنظومة الدولية بنظام ميكانيكي ذاتي التنظيم، بنفي وجود هدف شامل للمنظومة تكون إعادة انتاج المنظومة هي النتيجة الغير مقصودة المترتبة عن حركة الوحدات المكونة التي تضع لنفسها هدفا مشتركا هو البقاء.² ما يجعل من استخدام نظرية المنظومات في العلاقات الدولية يطرح مشكلة كبرى بنظر وولترز ، فهناك نزعة دائمة إلى دمج المميزات الخاصة بالوحدات مثل ايدولوجية الدولة ببنية المنظومة و هو التمييز الواضح الذي اراد اقامته بين الوحدات و المنظومة.³ كما يصعب التمييز بين نظرية الانساق و التحليل النسقي الذي كثيرا ما استخدم كما وصفها **اناتول رابوبورت** : ان المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الاجزاء هو ما يمكن تسميته بالمنظومة ، اما المنهج الذي يسعى لاكتشاف كيف يحدث هذا في مختلف المنظومات هو ما يمكن اعتباره النظرية العامة للنظم.⁴ وفي ذات السياق يعتبر وولترز ان السياسة الدولية تقتقر إلى النظام المفصلي والترتيب الهرمي داخل الدولة الذي من شأنه أن يجعل نهج الأنساق العامة مناسبًا لتفسيرها.⁵ لأجل ذلك يقر بان، على أي مقارنة للسياسة الدولية لكي تتصف بأنها نسقية أن تحاول على الأقل استنتاج بعض التوقعات حول نتائج سلوك الدول وتفاعلاتها من المعرفة بالعناصر على مستوى المنظومة، لذا نجاحها لا يتم إلا إذا تم تحديد التأثيرات الهيكلية وعرضها بوضوح.⁶ على هذا الاساس المقاربة النسقية يمكن تطبيقها فقط إذا كان هيكل المنظومة ووحداتها المتفاعلة تؤثر على بعضها البعض.⁷ بمعنى تعد النظرية نسقية عندما تجعل من (بنية) المنظومة الدولية متغيرا مستقلا او عندما تجعل منه تابعا او بكلا المعنيين وهو ما سعى اليه **ألكسندر ووندت** عبر نظريته البنائية الإجتماعية.⁸

¹ ibid, pp, 40-41.

²ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص، 204.

³ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص، 204.

⁴ ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص، 100.

⁵ Kenneth Waltz, ibid, pp, 58-59.

⁶ ibid, p, 50.

⁷ ibid, p, 58.

⁸ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص، 15.

اما المنظومة الإقليمية Regional System وفقا للمنظور النسقي تتطور الاقاليم إلى منظومات فرعية بسبب التفاعلات المنتظمة والترابط بين الدول التي تتكون منها. إن انتظام وكثافة التفاعلات تجعل التغيير في نقطة ما في المنظومة الفرعية يؤثر على نقاط أخرى، على الرغم من أن بعض التغييرات قد يكون لها تأثير أكبر من غيرها.¹ وبالتالي يحيلنا مفهوم الإقليم Rgion بكونه منظومة فرعية Subsystem من الدول المجعة جغرافياً والتي لها خصائص تميزها من حيث هيكلها الداخلي والعمليات بما يكفي ليتم تمييزها حقاً عن المنظومة الدولية الأكبر أو مجتمع تكون جزءاً منه، وبما انها منظومة محددة لها ميزاتها الخاصة تعد مستوى تحليل يقع بين المستوى الدولي (العالمي) ومستوى الوحدة (الدولة).² غير ان هذا المستوى فتح العديد من التساؤلات بخصوص معايير تحديد هذه المجموعة او المتغير الحاسم الذي يجعل دولة ما عضواً في المنظومة او استبعادها؟ ما جعل الوصول إلى تعريف موحد للإقليم في ادبيات العلاقات الدولية امر بعيد المنال في ظل وجود اختلافات بين وجهات النظر حول كيفية تجميع المتغيرات المختلفة لتحديد حالة منظومة ما خاصة ان لكل منظومة فرعية لها ديناميكية خاصة بها.³ ما أنتج بتعبير دافيد لايك الفوضى المصطلحية والمفاهيمية في ادبيات المنظومات الإقليمية ادت إلى تراجعها.⁴

في هذا السياق قدمت الابحاث الخاصة بدراسة الاقاليم معايير متعددة لتصنيف المنظومات الإقليمية تحت مسميات مختلفة، منها: النظام الفرعي Sub-System، النظام الإقليمي الفرعي، النظام الدولي الجزئي Micro System، النظام الدولي الفرعي International Sub-System، نظام الدول الفرعي Subordinate System. وبناء على مراجعة هذه الاعمال تم تقديم تعريف عملي شامل نسبياً للمنظومة الإقليمية وهو مرادف للإقليم من قبل ويليام طومسون William Thompson. أن السمات المستخدمة لتحديد النظم الفرعية الإقليمية هي القرب الجغرافي والانتظام وكثافة التفاعل بين الجهات الفاعلة لدرجة أن التغيير في نقطة واحدة في النظام الفرعي يؤثر على نقاط أخرى، والاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول كمنطقة مميزة، وحجم لا يقل عن اثنين وربما أكثر من الجهات الفاعلة.⁵ بناءً على نظرة طومسون قدمت

يقدم جرفيس مراجعة للأدبيات التي تضع المنظومة كمتغير مستقل او تابع، انظر: Robert Jervis, System Effects, pp, 93-110

¹ T. V. Paul, **International Relations Theory and Regional Transformation**, (Ed: T. V. Paul, Cambridge: press university, 2012), p, 4.

² Barry Buzan, How regions were made, and the legacies for world politics: an English School reconnaissance .in: **International Relations Theory and Regional Transformation**, ibid, p, 22.

³ T. V. Paul, ibid, p.4.

⁴ David A. Lake, Regional Security Complexes: A Systems Approach, In: **Regional Orders: Building Security in a New World**, (Ed: David A. Lake, and Edited by Patrick M. Morgan. Pennsylvania, 1997), p, 46.

⁵ Mohammed Ayoob (1999) From Regional System to Regional Society, Australian Journal of International Affairs, 53:3, 247-260, p 249. David A. Lake, ibid.p.46.

العديد من الاسهامات في دراسة الاقاليم سيتم التطرق لها لاحقا في متن الدراسة. كما يرتبط هذا التعريف ارتباطاً وثيقاً بمفهوم بوزان لمركب الأمن الإقليمي.¹ وهما التعريفان المعتمدان في بحثنا لتحديد العضوية في إقليم الشرق الأوسط.

من المؤكد ان المنظومة الإقليمية تأثر على سلوك الوحدات وتشكل مستوى تحليلي منفصل إلا انه غير مستقل عن تأثير المنظومة الدولية الشاملة. فمن وجهة نظر نسقيه تعد الاقاليم منظومات مفتوحة تتفاعل مع الوسط المحيط بها او بينتها الدولية.² وهو ما يفتح قضية أخرى ذات صلة في تحليل النظم الفرعية الإقليمية هي ما إذا كان يمكن تفسير عملياتها ولا سيما النزاعات، من خلال السببية الداخلية أو السببية الخارجية.³ فالمنظومة الدولية تهيمن على الأنظمة الفرعية، وبالنظر إلى اختلاف وزن هذه المنظومات، يجب التمييز بين التي تقودها قوة كبرى وتلك غير الممثلة في المستويات العليا من التسلسل الهرمي الدولي. غالباً ما يكون مشاركة قوة عظمى فيها يحد من الخيارات المتاحة وخاصة لأعضائها الأصغر. تتجلى هذه القيود في اختراق القوى الأساسية للأنظمة الفرعية الطرفية.⁴

ورغم هذا التأثير فهذا لا يستثني ان المنظومة المفتوحة تتسم العلاقات بين عناصرها بأهمية أكبر من العلاقات التي تربطها بالوسط المحيط. وعليه فان حدود المنظومة الفرعية هي حدود مجال التفاعل الذي اختار المراقب نفسه تحليله. ومحيط النظام ليس كل ما يخرج منه، بل هو مجموع العناصر التي لا تخص المنظومة، ولكنها ترتبط بعناصر تخصه.⁵ ولئن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في كافة الاقاليم الا ان هناك ايضا عوامل التأثير الخاصة بكل منطقة، والتي بدورها تؤثر في انماط العلاقات والتفاعلات القائمة في المنطقة. والتي تميزها عن انماط العلاقات والتفاعلات في مناطق اخرى او على المستوى الكوني.⁶ وفقا ليونغ. كما تضمنه تعريف كابلان ان بينها علاقات داخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية.⁷ لذا نحن نأخذ في تحليلنا بالسببية الداخلية.

¹ David A. Lake. ibid. p.47.

² David A. Lake and Patrick M. Morgan. The New Regionalism in Security Affairs, in: **Regional Orders: Building Security in a New World**, p, 9.

³ Raimo Vayrynen, Regional Conflict Formations: An Intractable Problem of International. (Journal of Peace Research. Vol. 21, No. 4, Nov. 1984, pp. 337-359). P, 337.

⁴ Ibid, pp, 341-342.

⁵ بتران بادي، ماري كلود سموتس، مرجع سابق، ص ص، 249-248.

⁶ يوسف حتى، مرجع سابق، ص، 55.

⁷ جيمس دوروتي، وروبرت بالتسغراف، مرجع سابق، ص، 113.

التنظيم البنوي للمنظومة الإقليمية

تحدد الاقاليم غالبا من حيث التواصل الجغرافي والتفاعل المتبادل مشكلة مجموعة فرعية من الوحدات الموجودة ضمن مجموعة أكبر، وتحتوي على عدد أقل من الوحدات الكلية. لكن ما يجعل الإقليم له صفة المنظومة يستوجب ان يتضمن هيكل خاص به يمكن تمييزه عن الهيكل الدولي او هياكل المنظومات الاخرى. لذا تنفرد الاقاليم بمستوى تحليلي وأنطولوجي ولكنها لا تتمتع بميزة الفاعل الدولي.¹ فالتحليل النسقي يقتضي ان تستجيب الدول لهيكل منظومتها الفرعية أو تعيد إنتاجه وإذا لم يكن له اي تأثير سببي عليها بطلت الاسباب الداعية لتحديد منظومة ما. لذا يمكن تطبيق النظريات النسقية للعلاقات الدولية على المنظومات الفرعية كلما كان يمكن رؤية هذا الشرط الهيكلي قيد العمل.² ويترتب على ذلك كذلك كما يرى دافيد لايك ومورغان يجب ان نخضع نظريات العلاقات الدولية المطبقة على المستوى الإقليمي إلى تعديل جوهري.³

مفهوم الهيكل: حضيت فكرة تمييز الهيكل عن السياق بإجماع الباحثين بعد المؤلف الريادي الذي قدمه كابلان، باعتباره الإطار الذي تعمل فيه المنظومة والمبادئ الذي تنظمه، والسياسات التي يعمل بها. الهيكل يتيح تصور العناصر كجزء من الكل لا كمجرد مجموع وهو النموذج الذي يتيح تحليل التنظيم الداخلي للمنظومة واستخلاص القواعد منه. اما السياق فيتيح تحليل اليات التفاعل بين وحدات المنظومة. ويوضح التحليل النسقي كيفية تفاعل هذين المستويين.⁴ وفي ذات السياق قدم وولتر تصورا مفاهيميا لطبيعة البنية لتمييزها عن التفاعل بين الوحدات، تتكون من ثلاث ابعاد: اولا المبادئ المنظمة، ويقصد بها المبادئ التي تنظم عناصر البنية وبالتحديد ما إذا كانت هرمية مثل أنظمة السياسة الداخلية او كما في السياسة الدولية، اذ تعد الدول متساوية في السيادة ولذلك فان المبدأ المنظم هنا ذو طبيعة فوضوية. ثانيا: خصائص الوحدات، ويقصد بها الوظائف التي تؤديها عناصر المنظومة. على عكس البنية الهرمية التي تكون فيها الوحدات مختلفة وظيفيا في السياسة الدولية جميع الوحدات تؤدي نفس الوظائف (النظام الداخلي والدفاع الخارجي). وفق منطق الفوضى فيقضي ان تكون الوحدات متشابهة المهام التي تتصدى لها، وليس

¹ Barry Buzan, Ole Wæver, *ibid*, p, 27.

Barry Buzan, Charles Jones and Richard Little, **The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism**, (New York: Columbia University Press), pp, 93-92.

² *ibid*. pp.86-87.

³ David A. Lake, Patrick M. Morgan, *ibid*, p, 10.

⁴ بتران بادي، ماري كلود سموتس، مرجع سابق، ص، 352.

بالضرورة في قدرتها على تأديتها. والبعد الثالث توزيع القدرات، مدى تمركز مصادر القوة المادية في المنظومة.¹ وكما هو الحال مع المنظومة الدولية يتم تعريف الهياكل الإقليمية من خلال الأبعاد السابقة.²

تكمن أهمية عمل والتر انه اول من قدم مشروع نسق الدول وطوره بشكل منتظم. ولهذا تعتبر النظرية الواقعية الجديدة التي طورها على هذا الاساس المنظومي أكثر النظريات هيمنة وتأثيراً في حقل العلاقات الدولية المعاصر.³ اما دور الهيكل كما اظهره، الجهات الفاعلة المختلفة التجاور والائتلاف تتصرف بشكل مختلف وتعطي نتائج مختلفة في التفاعل. ويرجع ذلك إلى ان الهيكل يفرض مجموعة من الشروط المقيدة على الفاعلين سواء ان كان الهيكل نظاماً سوقياً ام سياسياً. فانه يؤثر على السلوك بمكافأة بعض انواع السلوك ومعاقبة اخرى. ومن خلال التنظيم الإجتماعي للفاعلين والتنافس فيما بينهم، توجه الهياكل سلوك الفاعلين في المنظومة. لذا فان الهيكل يؤثر على نتيجة السلوك بصرف النظر عن نيات الفاعلين أنفسهم ودوافعهم.⁴

تبني الباحثين فكرة الهيكل ليس بمعنى انهم قبلوا بافتراضات النيواقعية التي قدمها وولتر، رغم قبولهم مسلمة بنية المنظومة الدولية على انها تتحدد بتوزيع القوى المادية. فقد جاءت تنقيحات على خصائص الوحدات التي تشكل الهيكل من داخل الواقعيين الجدد أنفسهم كغيلبين الذي يرى ان الشروط الداخلية مهمة في عملية التغيير السياسي الدولي،⁵ دوافع الدول ليمرشايمر او شويلر.⁶ او الليبراليون الجدد الذين يضيفون المؤسسات الدولية إلى تلك القاعدة المادية. اما اهم الاسهامات فجاءت من قبل ألكسندر ووندت بإضافة مفهوم الثقافة للعوامل المادية للبنية. ينتقد ووندت الواقعيين الجدد الذين ينظرون إلى بنية المنظومة الدولية على انها تتحدد بتوزيع القوى المادية، ويجادل بدلا من ذلك بان الافكار والثقافة المشتركة هي التي تعطي معنى ودلالة ومحتوى للعوامل المادية. وبرجوعه إلى عمل وولتر يقول بان نظريته المادية للبنية تعتمد على مسلمات ضمنية عن توزيع المصالح، والتي بدورها يتم تشكيلها بواسطة الافكار. لذلك يجادل بانه من الاجدى ان نبدأ تنظيرنا عن السياسة الدولية انطلاقاً من توزيع الافكار في المنظومة، وبعدها

¹ Waltz, ibid, pp.

² David A. Lake. Regional Security Complexes: A Systems Approach, ibid, p, 60

³ ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص، 11.

⁴ روبرت غيلبين، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، (ترجمة: عمر سعيد الايوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص ص. 112-113.

⁵ نفس المرجع، ص، 124.

⁶ ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص،

نتحدث عن العوامل المادية وليس العكس.¹ لذا يرى ووندت، يتحتم على اي نظرية بنيوية حتى تستطيع تقديم تنبؤات معينة، ان تحتوي على مسلمات عن طبيعة البنية، وعن دوافع الفاعلين وعن صفة العملية التي تربط اولئك الفاعلين بالبنية، وينطبق ذلك على كل النظريات البنيوية بما في ذلك الواقعية الجديدة.²

الفوضى: الفوضى لا علاقة لها بالنزاع، فهي مبدا تنظيمي يقول ان المنظومة تتألف من دول ذات سيادة لا توجد سلطة مركزية اعلى منها، فهي تعيش في عالم يقوم على الاعتماد على الذات، ولذلك تتصرف وفقا لمصالحها الذاتية (انانية)،³ يسلم ووندت بمسلمات الواقعيين الجدد. لكن يرى ان محاولة وولتر المفترضة لتحديد البنية على اسس مادية محض هي من زاوية فلسفية غير متماسكة، ويصر على ان الفوضى ليست بنية وانما هي مفهوم فارغ بحاجة إلى معنى إجتماعي قبل ان يلعب دورا بنيويا في النظريات الدولية. ويوضح بناءا على النظرية الإجتماعية انه ينبغي وجود توافق موضوعي متبادل حول البنى الإجتماعية كي يكون لها تأثير على تصرفات اللاعبين في المجتمع. وإذا طبق هذا المنطق على حالة الفوضى فيمكن ان يتخذ هذا المفهوم عدة اشكال تبعا للثقافة الدولية السائدة. ومن هنا قوله ان الفوضى هي ما تفهمه الدول من الفوضى.⁴ اقترح ووندت ان الفوضى يمكن ان يكون لها على الاقل ثلاث ثقافات: هوبزية، لوكية وكانطية، كل منها مؤسس على علاقات دور مختلفة: العدو، المنافس والصدیق. تلك الابنية والادوار مفعلة ومحدثة في التمثيلات التي تتبناها الدول حول الذات والآخر.⁵ وبالتالي بنية الفوضى تتنوع تبعا للتغيرات في توزيع الافكار. من ناحية المبدأ قد تكون الابنية الهوبزية اللوكية الكانتية مشكلة بشكل كامل عن طريق الافكار الخاصة، لكن من الناحية الواقع والممارسة هي في العادة مشكلة بواسطة الافكار المشتركة.⁶

توزيع القدرات: يقيد والتر تحديد البنية بترتيب القوى الكبرى اي ما يهم هو عدد الاقطاب المشكلة لها وليس مميزاتها، وبما ان الفوضى ثابتة، وان الدول متشابهة الوظائف، فان توزيع القدرات هو الذي يشكل التنوع في البنية الدولية، يتغير هيكل النظام مع التغيرات في توزيع القدرات بين وحدات المنظومة. والتغيرات في الهيكل تؤدي إلى تغير التوقعات حول كيفية تصرف وحدات النظام والنتائج التي ستنتجها تفاعلاتها. وبذلك

¹ ألكسندر ووندت، مرجع سابق، مقدمة المترجم.

² نفس المرجع، ص، 147.

³ نفس المرجع، ص، 344.

⁴ ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص، 199.

⁵ ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص، 424.

⁶ ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص، 347.

يكون هو الذي يولد نتائج مختلفة.¹ ولتوزيع القدرات بين الفاعلين اثار مهمة على طبيعة المنافسة الدولية بالتالي سلوك الدول. لذا يعد توزيع القدرات والطريق التي يتغير فيها هذا التوزيع بمرور الزمن هما العاملان الاهم اللذان تقوم عليهما عملية التغيير السياسي الدولي.² رغم اتفاق الواقعيين على ان الاستقرار او النظام Order ينشأ من خلال الحفاظ على التوازن النسقي Systemic Equilibrium، فانهم ينقسمون حول ترتيب بنية النسق المناسبة لاستمرار هذا التوازن وبعتمادهم متغير القوة فانهم يوجهون التركيز إلى مفهوم القطبية اي توزيع القوة ما بين القوى العظمى لتحقيق الاستقرار عبر توازن القوى او الاستقرار بالهيمنة.³

وكما يتم تعريف المنظومة الدولية الاكبر من حيث التفاعلات بين القوى الكبرى، يمكن تعريف المنظومة الإقليمية بالمثل من حيث التفاعلات بين الدول الرئيسية في تلك المنطقة والجهات الفاعلة الرئيسية من القوى الخارجية التي تشارك بشكل كبير في الشؤون الإقليمية.⁴ فالمنظومات الإقليمية باعتبارها مفتوحة فان تغير القطبية فيها غير مفهوم التحول في المنظومة الدولية المغلقة الذي يكون بإعادة توزيع القوة بين وحداتها الاساسية، فقد يكون التحول الهيكلي كذلك من خلال توسع حدودها وارتفاع عدد القطبية المحلية بانضمام قوى مجاورة إلى المنظومة، او دمج منظومتين متقاربتين. يمكن أن يحدث التحول داخل النظم الفرعية ولكن ليس داخل النظام الدولي نفسه. لذلك يمكن رؤية هذا التحول على أنه يحدث في سياق الاستمرارية.⁵ اما تأثير القطبية في استقرار المنظومة الدولية مقابل الإقليمية، يرى مورغان ولايك ان القوى العظمى تعتمد على مواردها الخاصة وليس على التحالفات، على العكس من ذلك، في المنظومة الإقليمية المفتوحة تعتمد الاقطاب المتنافسة إلى استراتيجيات الموازنة الخارجية، وبالتالي إذا كانت القطبية الدولية تنتج توازنا داخليا واستقرارا في المنظومة الدولية، فإنها تحفز منطقياً التوازن الخارجي وعدم الاستقرار المحتمل على المستوى الإقليمي. لذا يجب عند تطبيق النظريات من المستوى الدولي إلى المستوى الإقليمي يجب مراعاة انفتاح المنظومات الإقليمية وخصائص الأوضاع الإقليمية.⁶

¹ Waltz, ibid, p, 97.

² روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص. 114

³ Robert Stewart-Ingersoll, Derrick Frazier. **Regional Powers and Security Orders: A theoretical framework**, (New York: Routledge, 2012), p, 16.

⁴ T. V. Paul, ibid, p, 9. David A. Lake, ibid, p, 60.

⁵ Barry Buzan, Charles Jones and Richard Little, ibid, pp, 92-93.

⁶ David A. Lake and Patrick M. Morgan, The New Regionalism in Security, ibid, p, 10.

الفرع الثالث: إنتروبيا المنظومات الإقليمية وإستتابها

يفترض روبرت غيلبين Robert Gilpin ان المنظومة ليست ساكنة تماما وانما هي في ضل التوازن المستتب او الديناميكي، فثمة تغيرات دائمة على مستوى التفاعل بين الدول، غير ان الصراعات والتحالفات والتفاعلات الدبلوماسية بين الدول الفاعلة في المنظومة تميل على العموم إلى المحافظة على الخصائص المحددة للنظام ومن ثم تبقى المنظومة في حالة توازن إذا بقيت المصالح والقوة النسبية للدول الرئيسية في منظومة ما ثابتة مع الزمن، او إذا تغيرت العلاقات بين القوى بطريقة تحافظ على توزيع القوى النسبي نفسه. لذا يحدد الاستقرار النسبي للمنظومة إلى حد كبير في الواقع بقدرته على التكيف مع مطالب الجهات الفاعلة التي تتأثر بتغير الشروط السياسية والبيئية.¹

فالتغيير وفقا للواقعيين الجدد يكون في اعادة توزيع القوة وبالتالي تغير القطبية مثلما دون ذلك والتزهما كانت دوافع الدول النتيجة هي اعادة انتاج المنظومة بنتاج توازن قوى جديد او المحافظة على القديم. اما البنائين يركزون على جانب مختلف من العملية الإجتماعية او ما يحدث عندما يتفاعل الفاعلون في بيئة معينة، وبالتحديد على انتاج واعادة انتاج الهويات والمصالح على عكس من تأكيد العقلانيين بان ما يجري هو خيارات استراتيجية، مبنية على هويات ومصالح معطاة مسبقا. يقوم ووندت بدراسة التغيير البنوي في السياسة الدولية والذي يعرفه على انه تغيير من ثقافة فوضى معينة إلى ثقافة فوضى اخرى، وليس كما تعرفه الواقعية الجديدة على انه تغيير في توزيع القدرات المادية في النسق. يستلزم التغيير الثقافي صيغ جديدة للهوية الجمعية، والتي يركز على محدداتها ومسبباتها.² فمشكلة التغيير البنوي هي مشكلة تشكيل الهوية الجماعية، فالبنائية تعامل الهويات والمصالح على انها داخلية بالنسبة للتفاعل، وهكذا تعتبر متغيرات تابعة وفي عملية مستمرة هنا يحدث التغيير البنوي، عندما يعيد الفاعلون تعريف ماهيتهم وماذا يريدون.³

تتفق كلا النظريتين ان التغيير يكون عبر عملية، لكن يختلفان حول ما يمر خلال هذه العملية. يسلم النموذج العقلاني بان ما تتناوله العملية التفاعل هو فقط الخيارات السلوكية، ولذلك فان هويات ومصالح الدول (خصائصها) الذين يتخذون تلك الخيارات ليست في عملية (لا تتغير) وانما هي معطاة. فالعملية الإجتماعية تتكون من افعال متشابكة تهدف إلى ارضاء الهويات والمصالح بواسطة تكييف السلوك تبعا

¹ روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص ص، 31-32.

² ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص ص، 69-70.

³ نفس المرجع، ص، 458.

لحوافز المتغيرة في البيئة. في مقابل ذلك يفترض النموذج البنائي ان الوكلاء (او الفاعلين/الدول) أنفسهم خاضعون للعملية عندما يتفاعلون لذلك فان خصائصهم وليس فقط سلوكهم هي موضوع التفاعل وتتأثر به. فالفاعلون لا يزالون يختارون سلوكيات استجابة لحوافز. ولذلك فان هذا النموذج لا يعوق النموذج العقلاني. ولكنه يفترض ان ما يحدث في تلك الخيارات أكثر بكثير من مجرد الملائمة بين الوسائل والغايات: فالفاعلون ايضا يببؤون ويعيدون انتاج هويات وخطابات عنم يكونون والتي بدورها تشكل المصالح التي على اساسها يتخذون الخيارات السلوكية.¹

ووفقا للتفكير النسقي يمكن النظر إلى الاستقرار على أنه ميل المنظومة نحو التوازن، بما في ذلك قدرته على إيجاد توازن جديد في الظروف المتغيرة. من بين تعريفات عدة للاستقرار يرى جرفيس انه من الأفضل اللجوء إلى التعريف الكلاسيكي للثبات من حيث تشغيل ردود الفعل السلبية على حد تعبير روس أشبي Ross Ashby، "كل منظومة مستقرة لها خاصية أنها إذا تم إزاحتها من حالة التوازن وتم إطلاقها، فإن الحركة اللاحقة تتوافق تمامًا مع الإزاحة الأولية بحيث يتم إرجاع المنظومة إلى حالة التوازن الأولية". وبالمثل بالنسبة لبريان باري وآخرين، يُطلق على المنظومة "الاستتباب" إذا كان تحتوي على آليات قادرة على تغيير أدائها من أجل الحفاظ على متغير معين أو متغيرات معينة ضمن بعض الحدود.² تستجيب المنظومات المستقرة للاضطرابات بطرق تلغي أو تقلل من آثارها غير المتوازنة عن طريق "التغذية الراجعة السلبية". يقال إن المنظومات تكون غير مستقرة عندما تؤدي الاضطرابات الطفيفة إلى حدوث اضطرابات كبيرة لا تمنع استعادة الحالة الأصلية فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى تضخيم تأثير الاضطراب تسمى هذه العملية "التغذية العكسية الإيجابية" لأنها تدفع المنظومة بشكل متزايد بعيدًا عن حالتها الثابتة الأولية.³ وفي ذات السياق يعتبر جرفيس المنظومة غير مستقرة إذا كانت دينامياتها عرضة لتغيرات -خاصة الحروب- التي تكون كبيرة جدًا لدرجة أنها ستغير الخصائص الأساسية مثل العدد وترتيب وأهداف الدول التي تؤثر بدورها على العديد من أنماط السلوك.⁴

عندما نقول إن العديد من الأشياء المنفصلة مجتمعة تعرض نوعًا من النظام، فإننا نعني أنها مرتبطة ببعضها البعض وفقًا لنمط ما، وأن علاقتها ليست متنوعة أو عشوائية ولكنها تتوافق مع مبدأ ما يمكن

¹ ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص، 494.

² Robert Jervis, *ibid*, p, 96.

³ Randall L Schweller, Maxwell is Demon and the Golden Apple Global Discord in the New Millennium, (Mary land: Johns Hopkins University Press, 2014), p, 12.

⁴ Robert Jervis, *ibid*, p,99 .

تميزه. يسود النظام عندما تظهر الأشياء درجة عالية من القدرة على التنبؤ، عندما يكون هناك انتظام تكون هناك أنماط تتبع بعض المنطق والفهم المتسق، أما الاضطراب فهو حالة من العشوائية، تطورات غير متوقعة تقتصر إلى الانتظام ولا تتبع أي مبدأ أو منطق معروف.¹ ويمكن قياس الزيادة في انتظام بنية منظومة ما عن طريق قياس يعرف بمقدار الانتروبيا وهي مقياس للفوضى فمن خلالها يمكن الحكم على درجة انتظام بناء منظومة أو فوضويتها. قد يُنظر إلى الانتروبيا على أنها مقياس للاضطراب في الكون فكلما زادت الانتروبيا زاد الاضطراب، وكلما زادت مقدار الانتروبيا زادت فوضوية المنظومة وقل انتظامها وتجانس عناصرها والعكس بالعكس فان زيادة الانتظام في بنية المنظومة تقل درجة الانتروبيا التي يحوزها ويبدأ من ثم في تصديرها للمنظومات أو البيئة المحيطة.² ومع ذلك، يشير راندل شويلر ان استعماله لاستعارة الانتروبيا ليس كمتغير سببي أكثر من كونه تأثيراً.³

قد تحدث بعض التغيرات داخل المنظومة القائمة ما ينتج حالة من التوازن المستتب، ويحدد الاستقرار النسبي للمنظومة إلى حد كبير في الواقع بقدرتها على التكيف مع مطالب الجهات الفاعلة التي تتأثر بتغير الشروط السياسية والبيئية. لذا تجري دائما في كل منظومة عملية إنعدام التوازن والتكيف. ستبقى المنظومة في حالة توازن بغياب المنافع الصافية الكبيرة المحتملة الناتجة عن التغير. إذا بقيت المصالح والقوى النسبية للدول الرئيسية في منظومة دولية ما ثابتة مع الزمن، أو إذا تغيرت العلاقات بين القوى بطريقة تحافظ على توزيع القوى النسبي نفسه، فستبقى المنظومة في حالة توازن إلى وقت غير محدد.⁴ ويمكنها الحفاظ على استقرارها عبر العديد من العمليات الديناميكية المسماة بالانتظام الذاتي للحفاظ على بقاء المنظومة في مواجهة التغيرات التي تتعرض لها من البيئة الخارجية بتغيرات داخلية مضادة أي تمارس نوع من التغذية المرتدة السلبية ومن ثم تحقق ذاتيا استقرارها، أو قد تصعد من تأثير هذه التغيرات بممارسة التغذية المرتدة الايجابية وهذه العملية تؤدي إلى تعديل في هيكل النظام وهو الامر الذي يساعد المنظومة على التكيف والوصول إلى وضع مستقر جديد.⁵

¹ Randall L Schweller, ibid, p, 11.

² ibid, preface.

إن استخدام الانتروبيا كاستعارة لديه الكثير ليقدمه، لكنه لا يخلو من المشاكل. لا ينطبق الانتروبيا إلا على الأنظمة المعزولة (أو المغلقة)، ولا توجد أنظمة معزولة يمكن ملاحظتها. الأرض نفسها هي جزء من النظام الشمسي، انظر:

Randall L Schweller, ibid, p, 35.

³ Randall L Schweller, ibid, p, 43.

⁴ روبرت غيلين، مرجع سابق، ص، 32.

⁵ ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص، 46.

المبحث الثاني: دراسة الأمن الإقليمي

الأمن الإقليمي هو متغير إدراكي يرتبط فيه الأمن الذاتي للدول بطريقة علائقية. يكون الأعضاء مترابطين للغاية فيما يتعلق بأمنهم لدرجة أن الإجراءات التي يقوم بها أي عضو، والتطورات الهامة المتعلقة بالأمن داخل أي عضو يكون لها تأثير كبير على الآخرين. ومع ذلك، من المهم أن ندرك أن إدارة الأمن الإقليمي هي عملية ذاتية مشتركة ما بين دول الإقليم حول ما يهدد أمنهم منتجة أنماط منتظمة من السلوك الإقليمي. قد يجبر هذا الفهم الذاتي المشترك دولة أو الدول إلى تغيير أو إعادة إنتاج خطاب أمني يحول ثقافة الفوضى السائدة. يتم عادةً استخدام مفهوم الأنظمة الأمنية لوصف مجموعة من الترتيبات الرسمية أو غير الرسمية بين مجموعة من الدول التي تنص على بعض القواعد أو قواعد السلوك في المجال الأمني. على هذا النحو، تفترض الأنظمة الأمنية مجموعة أساسية من المصالح المشتركة أو القواعد المشتركة التي تؤدي إلى انحراف أعضاء النظام - في ظل بعض الظروف - عن المفاهيم الصارمة المتمثلة في "المساعدة الذاتية" التي يفترض أن تميز السلوك الاستراتيجي في بيئة فوضوية.¹

يحاول هذا المبحث الإجابة على أسئلة أساسية: الأمن الإقليمي لمن؟ ما هي القضايا الأمنية الواجب أمننتها؟ وكيفية الاستجابة لها؟ من الناحية العملية، فإن فهم طبيعة القضايا الأمنية التي تحظى باهتمام الجهات الفاعلة المهمة في سياقاتها الإقليمية أكثر فائدة لتطوير آليات للتعامل مع هذه القضايا بالنظر إلى تنوع القضايا، والجهات الفاعلة ذات الصلة بالأمن الإقليمي اليوم.

المطلب الأول: البعد الإقليمي للأمن

إن دراسة الأمن ضمن السياق الإقليمي يصبح إشكالية بالنظر إلى غموض مفهوم الأمن. فتجسيده في سياق إقليمي يصبح أكثر تعقيدا فعليا ما يكون هناك ترابط أمني ومخاوف مشتركة بين الجهات الفاعلة في منطقة ما أكثر من المناطق الأخرى ويرجع عدم الاجماع حول الأمن الإقليمي ان كل من مفهومي الإقليم والأمن معقدان للغاية ومتنازع عليهما ولا يوجد تعريف مقبول على كل منهما.² لذا نحاول عبر هذا المطلب تتبع تطور مفهوم الأمن ثم فهم توسيع الأمن القومي وأخيرا كيف يرتبط الأمن لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد.

¹ Zeev Maoz, Regional security in the Middle East: Past trends, present realities and future challenges, (**Journal of Strategic Studies**, 20:1,2), p, 2

² Pinar Bilgin, Region, Security, Regional Security: "Whose Middle East?" Revisited, in: **Regional Insecurity after the Arab Uprisings**, ibid, p, 19.

الفرع الأول: تطور مفهوم الأمن

يعرف الأمن في معناه العام على أنه التحرر من التهديدات والخوف والمخاطر.¹ وهو يرتبط بتخفيف التهديدات للقيم الجوهرية خاصة تلك التي تركت دون رادع تهدد بقاء كائن مرجعي معين في المستقبل القريب. دفعت محاولات تحديد هذا الكائن المرجعي إلى تكاثر المفاهيم حول "من" (المرجع) الذي يجب تأمينه و "ماذا" (القيم) المتعلقة به الواجب حمايتها ومن ثم "كيف" يتم ذلك (الاستجابة) إلى ضياع سنوات من الجهد البحثي في إنتاج تعريف مقبول بشكل عام، وبالتالي طابع الأمن كمفهوم متنازع عليه بشكل أساسي كما ذكر باري بوزان يتحدى السعي وراء تعريف عام متفق عليه. ومع ذلك، قدم بوزان تعريفه الخاص للأمن على أنه "السعي للتحرر من التهديد".² أدى تعقيده والقيم المتنازع عليها المرتبطة به إلى إنتاج مفاهيم متنافسة حولت المفهوم إلى ساحة معركة في حد ذاته، ما جعل النظر إلى الأمن على أنه أشياء كثيرة في نفس الوقت تعتمد غالبًا على من يستخدم المصطلح ولأي غرض.³

في الدراسات الأمنية قدم ارنولد وولفرز **A Walfers** تعريفًا للأمن يتضمن البعد الموضوعي والذاتي، معرفًا إياه: "الأمن، بمعنى موضوعي، عدم وجود تهديدات للقيم المكتسبة، وبالمعنى الذاتي، غياب الخوف من تعرض هذه القيم للخطر". يعد الانقسام الموضوعي / الذاتي أول تمييز إبستمولوجي للأمن في الدراسات الأمنية.⁴ من الخمسينات إلى منتصف الثمانينيات كان التركيز بشكل قاطع على المكونات الموضوعية ما يعرف بالدراسات الاستراتيجية التقليدية، اهتمت إلى حد كبير على تقييم التهديدات الأمنية الموضوعية المفترضة والمحددة من الناحية المادية، فاحتمال قيام الدول بتهديد أو القدرة لردع الأعداء يعتمد على قدراتهم المادية. كانت الأمة / الدولة الكائن المرجعي التحليلي والمعياري. ويُنظر إلى تأمين الدولة بشكل فعال على أنه أفضل طريقة لحماية الكائنات المرجعية الأخرى وبالتالي كان أمن الدولة اهم وصف للأمن الوطني.

¹ على الدين هلال واخرون، **العرب والعالم**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص.137.

² Barry Buzan, **People, State and Fear**, ibid, p.11.

³ كما هو الحال مع معظم المفاهيم الأساسية في العلوم الاجتماعية لا يوجد فهم مشترك للأمن، يمكن أن تُعزى هذه الحالة جزئيًا إلى طبيعة المفهوم نفسه، والذي وُصف بشكل مختلف بأنه مراوغ وغامض وغير متبلور وصعب ومتنازع عليه بشكل أساسي، فوفقًا لماتيا الاغابا يُستخدم المفهوم بأكثر من 30 صفة مختلفة. غالبًا ما تميز التعريفات والمناقشات المتعلقة بالأمن عناصر مختارة أو أدوات معينة والأسوأ من ذلك، أنها تخلط بين العناصر المختلفة، انظر:

Muthiah Alagappa, **Asian Security Practice Material and Ideational Influences**, p, 11.

حول مختلف تعريفات الأمن انظر أكثر: سيد احمد قوجيلي، مرجع سابق.

⁴ Barry Buzan, Lene Hensen, **The evolution of international security studies**, (Cambridge press, 2009) p.30.

مالت الأساليب التقليدية إلى تبني الاستمولوجية الوضعية (إمكانية التحليل الموضوعي لعالم خارج المحلل) والتركيز على الأنطولوجيا المادية (توزيع الأبعاد المادية للقوة) وتميل إلى التوجه نحو تعريف أضيق للأمن المرتبط بالحفاظ على الدولة من الاضطرابات واسعة النطاق المرتبطة باستخدام القوة.¹ لذلك كانت الدراسات الاستراتيجية تدور حول كيفية تأثير أدوات القوة على العلاقات بين الدول وهو ما تضمنه تعريف ستيفن والت بأنها "دراسة التهديد واستخدام والسيطرة على القوة العسكرية".² ومع ذلك، فقد ساهم إنهاء الحرب الباردة في إعادة التفكير في الأمن، لا سيما من جانب الأطراف الرئيسية في ذلك الصراع الأيديولوجي. وعلى عكس الفهم الموضوعي للأمن (غياب / وجود تهديدات ملموسة) دعا أنصار التصور الذاتي للأمن (الشعور بالتهديد أو عدمه) إلى إعادة تعريف الأمن وتوسيعه إلى مرجعيات وقطاعات تحليل جديدة وعلى رفض فواعلية/مركزية الدولة واسبقية الشؤون العسكرية. ساهمت هذه المقاربات الجديدة ما يعرف بنهضة الدراسات الأمنية مع بداية تسعينات القرن الماضي مع صعود ما يسمى الحوار النظري الثالث في نظرية العلاقات الدولية لتأسيس حقلاً جديداً أكثر اتساعاً من الحقل التقليدي للدراسات الأمنية / الاستراتيجية عرف تحت مسمى الدراسات الأمنية النقدية.³

تتشارك الدراسات النقدية ومن بينها البنائية في الاهتمام بالطبيعة الاجتماعية للأمن. على حد تعبير **كيث كراوس ومايكل ويليامز** `` بدلاً من معاملة الدول أو الجماعات أو الأفراد كمعطيات تتعلق بشكل موضوعي بعالم خارجي من التهديدات التي خلقتها المعضلة الأمنية، تؤكد هذه الأساليب على العمليات التي يتم من خلالها بناء الأفراد والجماعات والتهديدات على أنها "حقائق إجتماعية" وتأثير مثل هذه التكوينات على المخاوف الأمنية.⁴ تشير هذه المناهج إما إلى أن الأمن يتم بناؤه إجتماعياً أو يتم إنتاجه بطرق مختلفة في سياقات محددة (على سبيل المثال، ما بعد البنيوية أو البنائية أو الأمنة) أو للدفاع عن تعريف محدد للأمن على أسس أخلاقية مثل التحرر (على سبيل المثال النظرية النقدية). بالنسبة لهذه الأساليب، فإن تعريفات الأمن ليست مجرد اختيارات مجردة يقوم بها المحللون؛ إنها اختيارات ذات افتراضات وتداعيات مهمة، لا سيما بالنظر إلى الطريقة التي قد تخدم بها تمثيلات الأمن والتهديد مجموعات معينة من الفاعلين أو الممارسات التي يقومون بها. تتبنى المقاربات النقدية إستيمولوجيا ما بعد الوضعية (التشكيك في فكرة

¹ Paul D. Williams, Matt McDonald, An introduction to security studies, in: **Security Studies**, Ed: Paul D. Williams, Matt McDonald, (Routledge, Third edition published 2018). p.11.

² Muthiah Alagappa, *ibid*.

³ سيد احمد قوجيلي، مرجع سابق، ص ص 14-15.

⁴ David Mutimer, Beyond Strategy: Critical Thinking and the New Security Studies, in: **contemporary security and strategy**, (Ed Craig A. Snyder, London: McMillan Press, 1999), p.94.

التحليل الموضوعي الحقيقي) وأنطولوجيا أوسع للأمن بالتركيز على الأفكار والهوية والخطابات وديناميكيات التفاعل بين الجهات الفاعلة فيما هو بالنسبة لهم مجالاً إجتماعياً.¹

بالنسبة للبنائيين، تختلف الإجابات على هذه الأسئلة عبر السياقات التاريخية والسياسية المختلفة وتتطور من خلال التفاعل الإجتماعي بين الجهات الفاعلة. والإجابات على هذه الأسئلة -التي تم التعبير عنها والتفاوض بشأنها في سياق إجتماعي وتاريخي معين من خلال التفاعل الإجتماعي -هي التي تحدد في النهاية الأمن، وتجعله موجوداً بالنسبة إلى جهات فاعلة معينة في السياسة العالمية. لذلك يميل البنائيون إلى تجنب تطوير التعريفات العامة والمجردة للأمن، والتركيز بدلاً من ذلك على كيفية إعطاء الأمن معنى في الممارسة. بالنسبة للبنائيين، يمتد البناء الإجتماعي أيضاً إلى الديناميكيات التي تؤثر على معنى وممارسة الأمن. لذلك يؤكد البنائيون على أهمية العوامل الفكرية التي تساعد في تحديد هذه المفاهيم والممارسات وديناميكيات الأمن، وهي عوامل مهمة عموماً في الحسابات الواقعية للسياسة الدولية.² يشترك البنائيون في الاعتقاد بأن الأمن هو بناء إجتماعي، ويعني أشياء مختلفة في سياقات مختلفة. يُنظر إلى الأمن أيضاً على أنه موقع للتفاوض ما بين الفاعلين وخلاف حيث يتنافسون لتحديد هوية وقيم مجموعة معينة بطريقة توفر أساساً للعمل السياسي. يُنظر إلى الهوية والمعايير على أنها أساسية في دراسة الأمن حيث توفر معاً حدود العمل السياسي الممكن والمشروع.³

على عكس افتراضات الدراسات الاستراتيجية أن الدول والتهديدات والأهم من ذلك المصالح تُعطى بموضوعية. حجج جميع أشكال البناء الإجتماعي يتم تشكيلها في سياقات تاريخية معينة. إن المعنى الضمني للقول بأن المصالح موضوعية وطبيعية بينما هي في الواقع ذاتية ومركبة، هو أن تلك المصالح معزولة عن النقد من أي نوع.⁴ لهذا السبب، وبسبب الطبيعة المبنية إجتماعياً لحقائق الأمن، يجب علينا دراسة الأمن بطرق تختلف عن محاولة الدراسات الاستراتيجية لدراسة الأمن كما لو كان جزءاً من العالم الطبيعي، وهي طرق تدرك الطبيعة المبنية لـ حقائق إجتماعية.

في المقابل، تجادل المقاربات الخطابية بأن الأمن لا يمكن تعريفه بمصطلحات موضوعية، وبالتالي فإن كلا من المفاهيم الموضوعية والذاتية مضللة. تجادل مدرسة كوبنهاغن أن الأمن هو فعل خطاب و

¹ Paul D. Williams, Matt McDonald, An introduction to security studies, ibid, p.11.

² Matt McDonald, Constructivisms, in: **Security Studies**, ibid, p.49.

³ Matt McDonald, Constructivisms, in: **Security Studies**, ibid, p.59

⁴ David Mutimer, ibid, p.96.

"من خلال قول" الأمن"، يعلن ممثل الدولة حالة الطوارئ، وبالتالي يدعي الحق في استخدام أي وسيلة ضرورية لعرقلة تطور مهدد. وبالتالي فإن الأمر المحوري في التحليل الأمني هو فهم العملية التي من خلالها تظهر "التحديات" نفسها على أنها مشاكل أمنية على الأجندة السياسية. تعتبر "التحديات" بهذا المعنى "موضوعية" عندما يتم قبولها من قبل الفاعلين السياسيين المهمين، وليس لأنها تتمتع بحالة تهديد متأصلة. الأمن باختصار ممارسة مرجعية ذاتية. هذا لا يعني أن أي شيء يمكن أن يصبح "أمنًا"، أولاً، لأنه لا يمكن إعطاء كل القضايا السياسية أولوية "الأهمية الأمنية" في نفس الوقت، وثانيًا، لأن البناء الخطابية لـ "التحديات الأمنية" سيتأثر بتاريخ الدولة، وموقعها الجغرافي والبنوي، وردود الفعل (الخطابية) التي تولدها من الآخرين، دوليًا ومحليًا. لكي تتجح أعمال الكلام الأمني، يجب عليهم أيضًا إقناع الجماهير ذات الصلة¹.

الجدول(1): الفروق الابستمولوجية في الدراسات الأمنية الدولية

مفاهيم موضوعية للأمن	مفاهيم ذاتية للأمن	المفاهيم الخطابية للأمن
غياب / وجود تهديدات ملموسة.	الشعور بالتهديد من عدمه.	لا يمكن تعريف الأمن بمصطلحات موضوعية -الأمن فعل الكلام.
يعرف الأمن عادةً بمصطلحات مادية نسبية.	يؤكد السياق الاجتماعي والتاريخ وعلم النفس للخوف و (سوء) الإدراك يحتفظ بمرجع موضوعي.	يركز على العملية البين الذاتية التي من خلالها تظهر "التحديات" نفسها كمشاكل أمنية على جدول الأعمال السياسي.

المصدر: Barry Buzan, Lene Hensen, The evolution of international security studies, p.33.

رغم اتفاق معظم المؤلفين على انه مفهوم مثير للجدل، واجماعهم على انه يخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية سواء كانت قيما تتعلق بالفرد او المجتمع. لكن، هناك خلاف رئيسي حول ما إذا كان التركيز يجب ان ينصب على أمن الافراد او الدول او العالم ككل.²

¹ Barry Buzan, Lene Hensen, *ibid.* p.30.

² جون بيليس، الأمن الدولي حقبة ما بعد الحرب الباردة، في: عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص.422.

الفرع الثاني: توسيع مفهوم الأمن الوطني

ترتبط ظاهرة الأمن الوطني (القومي)¹ **National Security** كموضوع للمعرفة بظهور نظام الدولة القومية (Nation-State) الأوروبية الحديث بعقد سلام ويستفاليا ونشأة نظام ما بين الدول. اما كمفهوم تم اطفاء الطابع المؤسسي عليه بصدور قانون الأمن القومي الأمريكي 1947. ينبثق المفهوم التقليدي للأمن من أنطولوجيا واقعية تأخذ كنقطة انطلاقها عالم المساعدة الذاتية للدول المحاصرة في المعضلة الأمنية، وبالتالي يمكن تحقيق أمنها فقط من خلال تطوير قدراتها للدفاع عن أراضيها ضد التهديدات الخارجية المصدر اما طبيعتها فهي عسكريه وقهرية. وهو توصيف تضمنه توسيع والتر ليبمان **Walter Lippman** لمفهوم الأمن الوطني: تكون الدولة آمنة إلى الحد الذي لا تتعرض فيه لخطر التضحية بالقيم الجوهرية إذا كانت ترغب في تجنب الحرب، وتكون قادرة على الحفاظ عليها إذا تم تحديها بالانتصار في مثل هذه الحرب. يجد أرنولد ولفرز تعريف ليبمان انعكاسًا للإجماع العام في الأدبيات السائدة لأنه ينص على أن الأمن يرتفع ويتراجع مع قدرة الأمة/الدولة على ردع أي هجوم أو إلحاق الهزيمة به.² وهو ما يمثل استمرارا لمفهوم كلاوزفيتز للحرب كوسيلة لخدمة مصالح الدولة.

تحيلنا عبارة «خطر التضحية بالقيم الجوهرية» إلى التساؤل عن القيم الأساسية للدولة وكيف يتم ترتيبها، وما يمكن اعتباره يشكل تهديدًا حقيقيًا او متصورًا للأمن القومي، تساءلت الأدبيات المزدهرة حول الأمن في دول الاطراف عن صلاحية وإمكانية تطبيق مفهوم الأمن الخارجي والعسكري والذي يستمد إلى حد كبير من تجربة البلدان المتقدمة.³ فالتهديد الرئيسي للعديد من دول ما بعد عام 1945 ليس خارجيا بل داخلي. لذا في إطار دول الاطراف يأخذ مفهوم "الأمن القومي" معنى مختلفًا تمامًا و هو ما اكد عليه العديد من الباحثين (Azar and Moon , McNamara, Ayoob, Buzan, Acharya, Wendt and Barnett,) ما

يُستعمل مصطلحا وطني /قومي بمعنى واحد ودلالة مشتركة كلما كان الحديث متعلقا بالمجتمعات الغربية. اما على مستوى البحوث العربية فهناك تداخل بينهما بسبب الترجمات العربية للمصطلحين الدولة/الامة، ويعود ذلك إلى فترة بروز القومية العربية فكان للمفهوم دالتان انعكاسا للواقع العربي. الأمن الوطني مرتبط بالدولة القطرية العربية متجاهلا التحديات الجماعية التي تواجه كل العرب اما الأمن القومي يطلق على الأمن القومي العربي يتجاهل وجود الحكومات والاقطار العربية. انظر هلال: دسوقي، العرب والعالم.ص.145. وهو تمييز جعل محمد ايوب يصف الأمن القومي العربي بأنه رمز مضاعف

الغموض. انظر: Bahgat Korany and all, **The Many Face of National Security in Arab World**, p.27.

² Bahgat Korany and all, *The Analysis of National Security in the Arab Context: Restating the State of the Art*. In: **The Many Face of National Security in Arab World**, Bahgat Korany and all (eds.), (Palgrave Macmillan.1993).p.2.

³ Ali E. Hillal Dessouki, *Dilemmas of Security and Development in the Arab World*, in. **The Many Face of National Security in Arab World**, ibid, p.77.

يستدعي الحاجة إلى مفاهيم ونظريات مختلفة عن تلك التي تهيمن على الدراسات الأمنية في الغرب على غرار **بهجت قرني** محرر كتاب **الأوجه المتعددة للأمن القومي**، في دول الاطراف علينا أن نميز بين أمن الدولة وأمن النظام وأمن المجتمع.¹ يمكن أن يكون كل عنصر من هذه المكونات هدفًا للتهديدات. لذلك، يمثل الأمن القومي متغير تابع لسلسلة متصلة من التهديدات تخص أراضيها ومجتمعها ونظامها في هذا السياق، بالنظر إلى عملية تشكيل الدولة قد تمثل الأنظمة الاستبدادية والسياسات الحكومية القمعية تهديدات فورية لأمن ورفاهية شعوبها. وبالتالي، فإن تهديد بقاء نظام معين / النخبة الحاكمة لا يمثل بالضرورة تهديدًا للدولة أو المجتمع ككل.²

اما من زاوية رؤية عربية، حاول الكتاب العرب تفسير مفهوم الأمن القومي من منظور اوسع على انه قدرة النظام الإجتماعي سواء كان دولة او امة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى الحفاظ على تماسك كيانه، هويته، إقليمه وتأمين موارده وحرية عقيدته.³ مثلما تضمنه تعريف **علي الدين هلال** بأنه **تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الاخطار التي تتهددهما داخليا وخارجيا وتأمين مصالحهما، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا وإجتماعيا لتحقيق الاهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع.**⁴ وهكذا يمكن أن يشمل مفهوم الأمن القومي مجموعة من مصالح الدولة والمجتمع والنظام. يمكن تمييزها من الناحية التحليلية ولكنها في الواقع تتداخل بشكل كبير، مما يجعل من الصعب فصلها. يمكن القول إن أيًا منها أو جميعها مصالح جماعية مهمة للمجتمع الذي إذا تعرض للتهديد أو تحت ضغط جدي، يستحق الحماية أو الترويج من خلال عمل الدولة. وبهذا المعنى، يمكن اعتبارها مصالح أمن قومي.⁵

فالدولة القومية القائمة ليست بالضرورة المرجع الأمني لجميع الشعوب التي تعيش داخل الحدود الوطنية. غالبًا ما يشتمل المرجع الأمني على مجموعة عرقية أو دينية معينة، أو نظامًا سياسيًا معينًا، أو النخبة الحاكمة. كثيرًا ما تصهر الحكومات أمن هذه الكيانات المختلفة. وبالتالي فإن مفهوم الأمن الذي

¹ Bahgat Korany and all, ibid.

² Ali E. Hillal Dessouki, ibid, p.77.

³ ميلود عامر حاج، **الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية**، (الرياض: جامعة نايف، 2016)، ص.20.

⁴ على الدين هلال واخرون، مرجع سابق، ص.140.

نظر أكثر في محاولات الباحثين العرب اعادة صياغة مفهوم الأمن القومي: علي عباس مراد، **الأمن القومي العربي**،

ص.30-34، نجدت صبري ناكرة بي. الإطار القانوني للأمن القومي العربي، ص ص.48-50، عبد المنعم المشاط،

نحو صياغة عربية لمفهوم الأمن القومي.

⁵ Bahgat Korany and all, ibid, p.27.

يتعلق بآسيا وأجزاء أخرى كثيرة من العالم يجب أن يأخذ في الحسبان الطبيعة الإشكالية للدولة ووجود مراجع أمنية أخرى، قد يتنافس بعضها مع الدولة القائمة¹. إذ يترتب على تعدد المراجع الأمنية تضارب في القيم الواجب حمايتها، فتغيير الهدف المرجعي للدراسة والممارسة الأمنية يؤدي إلى تغيير مصدر وطبيعة التهديدات للأمن، وبالتالي سيؤثر بدوره على استراتيجيات المواجهة والأدوات المستخدمة لتحقيق الأمن، فالمرجع الأساسي له تأثير حاسم في تحديد كل من مستوى التحليل والقيم التي يجب حمايتها.² فوفقاً **اميتاف** اشارياً غالباً ما تكون غريزة النظام الحفاظ على الذات لها الأسبقية على المصالح الأمنية للمجتمع أو الأمة، كما يلاحظ **باري بوزان**، ان الحكومات والمؤسسات قد يكون لها مصالح أمنية خاصة بها منفصلة عن مصالح الدولة، والتي غالباً ما تتعارض مع مصالح وطنية أوسع. ونتيجة لذلك، يرى **آر بي جيه والكر** أن "الدولة نفسها، بعيداً عن كونها مزوداً للأمن كما هو الحال في النظرة التقليدية، كانت من نواحٍ عديدة مصدرًا رئيسيًا لإنعدام الأمن.³ وبناءاً عليه قدم **ماتيا الغابا** تعريفاً عاماً للأمن بأنه حماية وتعزيز القيم التي يعتبرها صانعو القرار الموثوقون حيوية لبقاء ورفاهية المجتمع.⁴

اما من حيث مصدر التهديد يميز **وونددت وبارنيت** في البلدان التي يكون التهديد الأساسي فيها داخلياً. الأمن دائماً لشخص ما أو لبعض النظام الاجتماعي. في عالم من التهديدات الأمنية الخارجية البحتة، قد يكون هذا هو النظام السياسي ككل، وفي هذه الحالة قد يتحدث المرء بشكل شرعي عن الأمن "القومي". ومع ذلك، في عالم مليء بالتهديدات الأمنية الداخلية، فإن مسألة من يتحكم في سلطة الدولة أمر بالغ الأهمية لمحتوى "التهديدات" الأمنية. بعبارة أخرى، يرتبط تعريف الأمن دائماً بمصالح معينة، تكون هيمنتها إحدى وظائف عملية تكوين الدولة، وإذا تم ترسيخ مواثيق الدولة والمجتمع بشكل أفضل فقد يرى المرء تعريفات مختلفة جداً للأمن.⁵ لقد تم تشكيل دول العالم الثالث في سياق حيث يتناقض فيه الأمن الخارجي النسبي مع إنعدام الأمن الداخلي. في هذه الحالة، تصبح البيئة الخارجية، بدلاً من أن تكون مصدر تهديد، مصدرًا للفرص للنخب التي تعتقد إلى الشرعية المحلية. وأكثر من ذلك يقر **معوز**، ان معظم دول العالم الثالث تشهد عدم الاستقرار الداخلي والأنظمة الاستبدادية. في مثل هذه الدول، القوة العسكرية هي عامل رئيسي ليس فقط في حماية الدولة من التهديدات الخارجية، ولكن أيضاً في حماية النظام من التهديدات

¹ Muthiah Alagappa, ibid, p.681.

² David Mutimer, ibid, 82

³ Amitav Acharya, The Periphery as the Core: The Third World and Security Studies', in: **Critical Security Studies**, ibid, p.303.

⁴ Muthiah Alagappa, ibid. intro.

⁵ Alexander Wendt, Michael Barnett. Dependent state formation and Third World militarization **International Studies** , Volume 19 , Issue 4 , October 1993 , pp. 321 - 347).p.329.

الداخلية. وبالتالي، من الصعب -إن لم يكن من المستحيل- فصل النظام الداخلي والأمن الداخلي عن الأمن الدولي. الأمن القومي هو عملية سياسية داخلية كما هو خارجي.¹

ان الأمن في دول العالم الثالث غالبًا ما يعني الأمن للنظام السائد، والذي غالبًا ما يكون ضيق القاعدة، والذي يرى الهدف الجوهرى للنظام هو الحفاظ على السلطة، وهو شرط مسبق لتحقيق أي أهداف أيديولوجية أو تنموية. وتعمل هذه الأنظمة ضمن ميدانين، الفضاء الإجماعي، والنظام الدولي. يمكن الفصل بينهما في أثناء التحليل، إلا أنهما مترابطان في الواقع. وهذا التركيز المفاهيمي على الأنظمة ينقل التحليل من مفهوم "أمن الدولة" المهيمن في حقل العلاقات الدولية، إلى مفهوم أمن النظام؛ أي "أمن أولئك الذين يدعون تمثيل الدولة بما فيها من حدود ومؤسسات." وبناء عليه، يُحدّد الأمن /إنعدام الأمن تبعًا لنقاط الضعف الداخلية والخارجية التي تُهدّد، أو لديها القدرة، على إسقاط أو إضعاف الأنظمة الحاكمة وهياكل الدولة إقليميًا ومؤسساتيًا.² فمن المعروف أن معظم الأنظمة في العالم الثالث تحاول تصوير التهديدات التي تتعرض لها أنظمتها على أنها تهديدات للدولة. لذلك يجب على المحللين المميزين أن يميزوا بدقة بين قضايا أمن النظام وتلك المتعلقة بأمن الدولة. ومع ذلك، يصبح من المستحيل عمليًا فصل أحدهما عن الآخر.³

غالبًا ما تهمين الاعتبارات الداخلية على اهتمامات صناع القرار بمعنى انها تميل إلى إعطاء أولوية أعلى للمخاطر الداخلية مقابل تحمل المخاطر الخارجية. عندما تشعر الدول بالتهديد الداخلي، فإنها تميل إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى مواجهة هذه التحديات. قد تتضمن مثل هذه الإجراءات زيادة المخصصات العسكرية، والبحث عن حلفاء يكونون على استعداد لتزويدهم بالمساعدات الخارجية، واستخدام القوة العسكرية في مجال التحويل. وهذا يزيد من إدراك التهديد للجهات الفاعلة الخارجية، التي بدورها تستجيب باتخاذ تدابير مماثلة. وهذا يضاعف من تصور التهديد الأصلي للدولة المحورية لأنه يواجه الآن تهديدات خارجية متزايدة وكذلك تهديدات محلية. فكلما شعرت الدول بعدم الأمان على الصعيد المحلي، زاد احتمال حدوث معضلة الأمن الخارجي.⁴

¹ Zeev Maoz, domestic politics of regional security: theoretical perspectives and Middle East patterns. In: **Building Regional Security In The Middle East**, ibid, p.28

² أدهم صولي، راييموند هينبوش، الدولة العربية مقارنة سوسولوجية تاريخية، مجلة عمران، الدوحة: العدد 37/10 صيف 2021، ص، 17.

³ Mohammed Ayoob, State Making, State Breaking, and State Failure, in : **Leashing the Dogs of War Conflict Management in a Divided World**, ibid, p.102

⁴ Zeev Maoz, ibid, pp, 30-29.

الفرع الثالث: الأمن الإقليمي

على اعتبار الأمن الدولي نتيجة وحاصل أمن كل دولة عضو في المجتمع الدولي.¹ فإنه حيثما تكون هذه المشاكل محددة جغرافياً، يكون موضوع الأمن الذي يتصل بمجموعة من الدول عادة ما يدرس تحت مفهوم الأمن الإقليمي Regional Security، فغالباً ما يكون هناك ترابط أمني ومخاوف مشتركة بين الجهات الفاعلة في منطقة ما أكثر من المناطق الأخرى. لذا ينظر باري بوزان إلى الأمن أنه ظاهرة علائقية بحيث لا يمكننا فهم الأمن القومي لأي دولة دون فهم النمط الإقليمي للاعتماد الأمني المتبادل التي هي جزء لا يتجزأ منه.²

ينطوي مفهوم الأمن الإقليمي على مضمون مركب جغرافي وسياسي في ان واحد، مضمون جغرافي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بإقليم جغرافي محدد الخصائص والعناصر، اما المضمون السياسي بحكم اهتمامه بقضايا الأمن المتعلقة بهذا الإقليم من زاوية الدول اي الوحدات السياسية القائمة على هذا الإقليم. ويجري ضمن دائرة داخلية تتعلق بالدول المحلية داخل الإقليم ودائرة خارجية الدول خارج الإقليم.³ كما عرفه زيف ماووز هو مجموع تصورات السلامة الوطنية التي يشعر بها أعضاء المنظومة الإقليمية في وقت معين. يرتبط هذا التصور عكسياً بمجموع التدابير الفردية أو الجماعية التي تستخدمها الدول في منطقة ما في وقت معين لضمان استقلالها والتعامل مع التهديدات الخارجية والداخلية.⁴ وبالتالي يُنظر إلى الأمن الإقليمي على أنه متغير إدراكي جماعي يمكنه تحمل قيم مختلفة عبر المناطق وبمرور الوقت. وباعتبار الأمن مفهوم نسبي كما هو حال المفاهيم المركزية الأخرى في النزاعات الدولية لا يمكننا حقاً تحديد متى تكون المنطقة آمنة، رغم ذلك هناك عوامل تمكننا تمييز مستويات إنعدام الأمن الإقليمي.⁵

¹ حسن نافعة، دور الامم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ضل التحولات العالمية الراهنة، في: **الامم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، مرجع سابق، ص، 99.

² Craig A. Snyder. Regional Security Structures in: **Contemporary Security and Strategy**. ibid, p.102

³ علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي مقارنة نظرية**، (الجزائر: ابن النديم للنشر، 2017)، ص ص، 58-59.

⁴ Zeev Maoz (1997) Regional security in the Middle East: Past trends, present realities and future challenges, **Journal of Strategic Studies**, p, 6.

⁵ Zeev Maoz, ibid. p.8.

السمات الرئيسية هي: (1) شدة وحجم النزاعات الداخلية والدولية التي تتطوي على أعضاء من المنطقة؛ (2) الموارد البشرية والمادية للشؤون العسكرية والأمنية التي يخصصها أعضاء المنطقة؛ (3) مدى التحالفات الأمنية الرسمية وغيرها من مؤسسات الأمن الجماعي التي تضم أعضاء في المنطقة. كلما زادت قيم أي من هذه المتغيرات في وقت معين، انخفض مستوى الأمن الإقليمي خلال هذا الوقت. (نفس المرجع)

يعكس مفهوم الأمن الإقليمي مجمل العلاقات التي تدخلها مجموعة من الدول لحماية مصالحها ومواجهة الاخطار التي تتهددها فهو يعني الترتيبات الأمنية التي تتفق عليها الدول التي تتجاور جغرافيا في منطقة ما.¹ او قد تكون مرتبطة على أساس هوياتي على غرار الأمن القومي العربي الذي يدخل في اعتباره العلاقات بين شعوب الامة العربية وطبيعة انتماءاتها وتطلعاتها وأنماط التفاعلات السياسية والاجتماعية التي تقوم بينها. والأمن العربي بهذا المعنى يتجاوز مفهوم الأمن الإقليمي بمعنى مجموعة متجاورة من الدول او مجرد حاصل جمع الأمن الوطني للبلد العربية، بل هو مفهوم مركبي تألفي يأخذ في اعتباره الاخطار والتهديدات الموجهة إلى البلاد العربية، ولكن يتجاوزها من حيث المصالح التي يحميها، والأهداف التي يسعى إليها.²

يرى هلال الدين علي ان مفهوم الأمن العربي أكثر من مجرد تطبيق لمفهوم الأمن الإقليمي وانه يعبر عن مفهوم قومي يرتبط بالسمة الخاصة للنظام العربي وبطبيعة العلاقات القومية التي تربط بين الشعوب العربية. لذا ينظر له من منظور الأمن المشترك باعتبار المنظومة العربية مرتبطة ببعضها ومقابلة.³ غير ان المفهوم النظري لا يعكس الواقع الممارساتي فالمصطلح يعرف استخداما افتراضيا لا يعكس الواقع الفعلي، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها غياب الإرادة السياسية.⁴

الأمن الإقليمي لا يعدو ان يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة، اذ تفترض المقاربات المفسرة له بوجود منظومة فرعية إقليمية كغرض للتحليل الأمني وتقدم إطارا تحليليا للتعامل معها وتعتبر الدولة وحدة التحليل الأساسية. وترتكز على الديناميات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددًا إلى حد بعيد بما يحدث في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة. تربط هذه التهديدات الجهات الفاعلة المختلفة معًا في شبكة من العلاقات المتبادلة، وبناء على أنماط التفاعل بينها

¹ على الدين هلال واخرون، مرجع سابق، ص، 141.

² نفس المرجع، ص، 146.

³ جميل مطر، علي الدين هلال، النظام العربي والعلاقات العربية، مرجع سابق، ص، 267.

⁴ علي الدين هلال واخرون، مرجع سابق، ص، 141.

غزو العراق للكوييت جاء عكس مفهوم الأمن القومي العربي الذي من ينطلق من إدراك مشترك للتهديدات الإقليمية الموجهة له. وانهار مشروعه بعد فشل اعلان دمشق. انظر: علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية، ص ص، 32-35. حول موضوع فشل الأمن الجماعي العربي انظر أكثر: علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي مقارنة نظرية، ص، 120.

يتقرر ما إذا كانت جزءًا من منظومة ما أم لا أو ما يطلق عليه باري بوزان مركب الأمن الإقليمي Regional Security Complex. وينظر إليه عادةً على أنه منظومة مشتركة بين الدول يتم تعريفها من حيث أنماط الصداقة والعداوة المحصورة إلى حد كبير في منطقة جغرافية معينة "لكن هذا لا يعني أن القضايا الأمنية مرتبطة بالدول فقط. على العكس من ذلك، هناك العديد من الجهات الفاعلة المختلفة.¹ على الرغم من أن الفهم التقليدي للأمن الإقليمي يشير إلى التركيز على القطاع العسكري، إلا أنه لا يمكن فهم المفهوم بشكل صحيح دون جلب فاعلين وديناميكيات من القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفقًا لبوزان، فإن مفهوم الأمن يربط بين هذه المستويات والقطاعات معًا بشكل وثيق لدرجة أنه يتطلب التعامل معها من منظور تكاملي.²

تم تصميم هذا الإطار لتسليط الضوء على الاستقلال النسبي لعلاقات الأمن الإقليمي، ولاعتبارها مركبا أمنيا يجب أن تمتلك مجموعة من الدول أو الكيانات الأخرى درجة من الاعتماد الأمني المتبادل بما يكفي لجعلها كمجموعة مرتبطة ومميزة عن المناطق الأمنية المحيطة. هذه المناطق مبنية إجتماعياً بمعنى أنها تتوقف على الممارسة الأمنية للجهات الفاعلة اعتماداً على ما ومن يؤمن. فالأمن يحدده الفاعلون المحليون أو الإقليميون الأكثر تحديداً. باختصار، "الأمن هو ما يصنعه الفاعلون.³ وبناءً على نظرية الأمانة تم إعادة صياغة تعريف المركب الأمني الإقليمي على أنه:

"مجموعة من الوحدات التي تكون عملياتها الرئيسية للأمانة أو نزع الطابع الأمني أو كليهما مرتبطة ببعضها البعض بحيث لا يمكن تحليل مشاكلها الأمنية أو حلها بمعزل عن بعضها البعض"⁴

¹ Anders Jägerskog, Michael Schulz and Ashok Swain, Perspectives on Middle East Security, in: **Routledge Handbook on Middle East Security**, (Ed: Anders Jägerskog and all, NY: Routledge, 2019), p, 9.

² Yannis A. Stivachtis, Political (IN) Security in the Middle East, In: **Regional Security in the Middle East: Sectors, Variables and Issues**, ibid, p.2.

³ Barry Buzan, Ole Weaver, ibid, p.48.

⁴ Ibid, p, 44.

المطلب الثاني: إنعدام الأمن الإقليمي

لطالما كانت مسألة إدراك التهديد مركزية في دراسة العلاقات الدولية. يقود تصور التهديد مجموعة واسعة من السلوكيات، من تشكيل التحالف والإنفاق الدفاعي إلى التعاون الأمني وتشكيل الانظمة الأمنية. على الرغم من أن المنظرين يتفقون على أن تصور التهديد هو حجر الزاوية في العلاقات الدولية، إلا أن هناك خلافاً واسع النطاق حول العوامل التي تساهم في الخوف من الدول الأخرى. بعبارة أخرى ما يشكل تهديداً للدولة وما هي القيم المرجعية محل التهديد الواجب حمايتها ومن ماذا؟

الفرع الأول: دور القوة والأفكار في إدراك التهديد

على اعتبار ان الأمن "يتعلق بالسعي للتححرر من التهديد"، فإن إدراك التهديد هو جوهر إنعدام الأمن. وهو مفهوم علائقي يربط بين فاعلين حيث يمثل الأول خطراً وقد يتسبب في ضرر "للآخر". يُعرّفه J. Davis على أنه "موقف يمتلك فيه وكيل أو مجموعة إما القدرة أو النية على إلحاق نتيجة سلبية بوكيل أو مجموعة أخرى".¹ تصور التهديد هو المتغير الوسيط الحاسم بين الفعل ورد الفعل يتم تفعيله بناء على تصور الكائن المرجعي المهدد لما يشكل إنعداماً لأمنه (قيمه المرجعية). ولأجل ذلك يتم تقديم قضية ما على أنها تشكل تهديداً وجودياً لهذا الكائن المرجعي. في حالة الدولة تبرر الطبيعة الخاصة لهذه التهديدات الأمنية استخدام تدابير استثنائية للتعامل معها.² تشمل سياسة الأمن القومي القرارات والإجراءات التي تعتبر ضرورية لحماية القيم الأساسية المحلية (مصالحها الحيوية).

يعتبر إدراك التهديد Threat Perception أي تصور سلوك جهة فاعلة ما أو إجراءً معيناً يتخذه هذا الفاعل يشكل تهديداً وجودياً للدول (بما في ذلك الحكومة، الاراضي، والمجتمع) ما يمثل مشكلة أمنية. والتي تمثل تطورات تهدد سيادة أو استقلال الدولة بطريقة سريعة أو دراماتيكية بشكل خاص، وتحرمها من القدرة على إدارة نفسها.³ لكن لكي يكون التهديد ذا صلة يجب أن يدخل المشهد السياسي عبر المخطط الموضوعي / الذاتي للأمن، وهذا يشير ضمناً إلى أنه يجب تحديده من قبل الجهات الفاعلة ليكون ذا صلة بالنقاش السياسي. فإضفاء الطابع الأمني يعتمد على التأسيس البين ذاتي للتهديد الوجودي، اذ يعد في الأساس نوع

¹May Darwich, Ideational and Material Forces in Threat Perception: The Divergent Cases of Syria and Saudi Arabia, (*Journal of Global Security Studies*, Volume 1. Issue 2. May 2016. pp. 142–156). P, 23.

² Barry Buzan, Ole Wæver and Jaap De Wilde, *ibid*, p.21.

³ Barry Buzan, Lene Hansen, *ibid*, p.71.

من عمليات الاتصال والاستجابة.¹ وهذا لحماية وتعزيز القيم التي يعتبرها صانعو القرار الموثوقون حيوية لبقاء المجتمع ورفاهه وفقاً لتعريف ماتيا الغابا للأمن. على الرغم من أن مشكلة البقاء السياسي هي مشكلة نموذجية وتشكل جوهر الأمن، إلا أنها لا تمنع بالضرورة توسيع الأجندة الأمنية لتشمل الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها من الاهتمامات. ومع ذلك، يجب أن يتم إدراجها بحذر وتعهد ويجب أن تقي بمعايير معينة. مؤكداً لكي يتم تصنيف قضية أو مشكلة على أنها مصدر قلق أمني يجب أن تكون حيوية للبقاء السياسي أو رفاهية المجتمع، ويجب أن تكون على درجة من الخطورة والإلحاح بحيث تتطلب حشد جزء كبير وإذا دعت الحاجة إلى جميع موارد المجتمع. يجب أن يتم تحديد الملاءمة والخطورة والإلحاح من قبل المجتمع المعني.²

إن الحجج حول كيف تحدد الدول وتقيم التهديدات هي موضوع نقاش واسع في ادبيات العلاقات الدولية. إذ تنقسم تفسيرات إدراك التهديد ما بين أولوية العوامل المادية أو الفكرية. في التقليد الواقعي، يعادل التهديد القوة العسكرية باعتبارها العامل المادي الأساسي في التأثير على إدراك التهديد، وغالباً ما افترض علماء الواقعية الجديدة المساواة بين المقاييس الموضوعية للقوة على المستوى الهيكلي وتقييم التهديد. وبالتالي «إنعدام الأمن» أو «التهديد» موجود بشكل موضوعي ويمكن معرفته ببعض اليقين. ومن ثم يحدد صانعو السياسات حالات عدم الأمان ويقترحون الاستجابات المناسبة، ويحكمون على الإجراء الأكثر فاعلية في سياق تاريخي واقتصادي وسياسي وتكنولوجي معين. علاوة على ذلك، في النظام الدولي التنافسي، من «المنطقي» أن تحاكي الدول النماذج العسكرية الأكثر تقدماً، وهي عملية يمنعها فقط نقص المعلومات والموارد.³ لاحقاً فصل ستيفن والت ما بين المصادر الموضوعية والذاتية للتهديدات، بدمج العوامل الإدراكية، واعتبار «النوايا» كمصدر مستقل عن القدرات العسكرية لإدراك التهديد، تقترح نظرية توازن التهديد والتي بموجبها تقيم الدول التهديدات على أساس القوة المجمعمة، والقرب الجغرافي، والقوة الهجومية، والنوايا العدوانية. يقدم والت بعداً معرفياً في تفسيره الواقعي الجديد، معتبراً تصور «النية العدوانية» كمصدر مستقل للتهديد. ومع ذلك، يرى والت أن الأيديولوجيا هي عامل ثانوي وهي مجرد أداة في أيدي القادة العرب لإضفاء الشرعية على القرارات على أساس العوامل المادية.⁴

¹ Paul Roe, *ibid*, p.53.

² Muthiah Alagappa, **Asian Security Practice Material and Ideational Influences**, *ibid*, p.680.

³ Laura Shepherd and Jutta Weldes, Security: The State (of) Being Free From Danger? In: **Globalization and Environmental Challenges**, *ibid*, p, 530.

⁴ May Darwich, **Threat perception and alliance in Middle East**. *Ibid*, pp, 19-20.

ينظر إلى الأمن على أنه حالة موضوعية يتم تحديدها في نهاية المطاف من خلال بقاء الدولة في مواجهة التهديدات الخارجية، وتسعى الدول إلى توفير أمنها من خلال "تعزيز قوتها مقارنة بالدول الأخرى" يعتمد هذا الفهم العقلاني للأمن والتهديد وإنعدام الأمن على افتراضين هاميين على الأقل. أولاً، يفترض أن الواقع المستقل يمكن الوصول إليه بشكل مباشر لكل من المسؤولين الحكوميين والمحللين. يمكن تقييم توزيع السلطة "بشكل واقعي" أو موضوعي، وبالتالي، يمكن التعرف بدقة على التهديدات لأمن الدولة.¹

تتحدى البنائية الاجتماعية الافتراض الواقعي الجديد حول العلاقة الحتمية بين القوة المادية والتهديدات وتجادل بأن التهديدات هي بناءات اجتماعية. وفقاً لذلك، ترتبط التهديدات ارتباطاً وثيقاً بهوية الدولة وإدراكها للآخر. هذا لا يعني أن البنائية قد تجاهلت العوامل المادية في تشكيل سلوك الفاعلين. بدلاً من ذلك، يجادل البنائيون بأن أفكار القادة حول القوى المادية أكثر أهمية من القوى المادية نفسها² مثلما جادل ووندت ان دور القوى المادية مهم بقدر الدرجة التي تحتوي فيها تلك القوى على دلائل ومعان معينة للفاعلين. فمثلاً تعتبر القطبية المادية للنسق الدولية مهمة ولكن تعتمد هذه الأهمية إلى حد كبير على ما إذا كان هؤلاء الاقطاب اصدقاء ام اعداء. الامر الذي يعتبر نتيجة للأفكار المشتركة فيما بين هؤلاء الاقطاب وليس فقط نتيجة لتوزيع القوى المادية. فعلى عكس المقاربات المادية الذي يعامل القوى المادية بصفاتها مسببات رئيسية، يميل اصحاب المنهج المثالي إلى تأكيد ما يسميه ووندت بالنتائج او الاثار التشكيلية للأفكار.³ لذلك لا تنبثق تصورات التهديد من هيكل قوة دولي شبه موضوعي، لكن الفاعلين يستنتجون السلوك الخارجي من القيم والمعايير التي تحكم العمليات السياسية المحلية التي تشكل هويات شركائهم في المنظومة الدولية. وهكذا، فإن فرنسا وبريطانيا لم تعتبر القوة الأمريكية المتفوقة في نهاية الحرب العالمية الثانية تهديداً، لأنهما اعتبرا الولايات المتحدة جزءاً من "نحن"؛ ومع ذلك أصبحت القوة السوفيتية مصدر تهديد على وجه التحديد لأن النظام المحلي لموسكو حدد الاتحاد السوفيتي على أنه "الآخر". تحدد الهوية الجماعية للفاعلين في الأنظمة الديمقراطية كلاً من "مجموعة الأصدقاء" و "المجموعة الخارجية" للأعداء المحتملين.⁴

كما تستبعد ان التهديدات بوصفها ظواهر مسلم بها او ظواهر موضوعية، وبدلاً من ذلك، فإنها تبحث في كيفية بناء الهويات والافعال والمعاناة البشرية من خلال عملية التفاعل، فالمشكلة إذا تتعلق بكيفية

¹ Laura Shepherd and Jutta Weldes, *ibid*, p, 530.

² May Darwich, *ibid*.

³ ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص.38.

⁴ Thomas Risse Kappen, *Collective Identity in a Democratic Community*, in: **The Culture of National Security**, *ibid*, p.257.

تعامل الجهات الفاعلة بعضها مع بعض، وكيفية تعريفها لنفسها وتعريف بعضها لبعضها الآخر، وكيف يقوم هذا بتشكيل حدود العالم الذين يتصرفون ضمنه. وفيما يسلط الواقعيون الضوء على الطبيعة التنافسية للدول في حالة الفوضى، فقد يحول البنائي التركيز إلى كيف انه في سياق معين اصبحت الجهات الفاعلة تعرف علاقاتها من خلال مصطلحات معادية. وقد يرون ايضا احتمالات أكبر لتحويل هذه العلاقة، تم فيه تشكيل الصراع تبادلياً. ما يسلط الضوء على أنطولوجيا الإجتماعية للصراع.¹

يظهر التهديد الفكري عندما يمكن لمجموعة من الأفكار التي يتبناها ويعرضها الآخرون أن تتحدى سرد هوية النظام على المستويين الخارجي والداخلي. يمكن أن تكون هذه التحديات الفكرية مهمة مثل التهديدات المادية. لأن المجالين الداخلي والخارجي مترابطان، يمكن أن تشكل التحديات الفكرية تهديداً وجودياً للدولة، مما يعرض للخطر روايتها حول الذات مقابل الآخر. إذا فشل القادة في الحفاظ على رواية متسقة حول هوية النظام وسبب وجوده، يمكن أن تنشأ الانقسامات الداخلية. باختصار، تتعرض هوية النظام للتهديد عندما يتم تحدي السرد حول الدولة وتميزها. يمكن أن يؤدي هذا التحدي إلى إنعدام الأمن في الهوية، وهو ما أطلق عليه بعض العلماء "إنعدام الأمن الأنطولوجي **Ontological Security**" ، والذي يعرف على أنه "أمان ليس بالجسد بل للذات، وهو الإحساس الذاتي بمن هو، والذي يُمكن ويحفز الفعل والاختيار".² ومثلاً يوضح مايكل بارنيت حول المنافسة والصراع بين الدول العربية:

كان لتحديد قواعد العروبة ممارسة للسلطة وآلية للسيطرة الإجتماعية. فلم يتنافس القادة العرب على زيادة "مكاسبهم النسبية"، مقاسة من حيث القوة العسكرية أو الاقتصادية، لكنهم تنافسوا على تحديد معنى الأحداث وتحديد أعراف العروبة. والنتيجة الطبيعية هي أن "التهديد" لم يكن من فوهة البندقية ولكن من إنشاء معيار أو رؤية للحياة السياسية تتعارض مع مصالح النظام.³

¹كارين فيرك، البنائية، في: نظريات العلاقات الدولية: التنوع والتخصص، مرجع سابق، ص، 457.

² May Darwich, **Threat and alliance in middle east**, *ibid*, p, 12.

³ Michael N. Barnett, **Dialogues in Arab politics**, *ibid*, p. 13.

الفرع الثاني: طبيعة التهديدات الإقليمية

تعتبر التهديدات التي تواجه المنظومات الإقليمية من العوامل الأساسية المؤثرة في تفاعلاتها، وهذا يتوقف بالطبع على مصادر التهديدات وأنواعها ودرجاتها. هذا التعدد في أنواع التهديدات ومصادرها يؤثر بدرجة مختلفة في تفاعلات المنظومة الإقليمية، فقد تكون عاملاً مساعداً في زيادة تفكك المنظومة، خاصة إذا كانت المنظومة تفتقد إلى آلية جماعية لفض المنازعات سلمياً وإذا انقسم حولها أعضاء المنظومة بين مؤيد ومعارض. قد يتحول التهديد إلى مصدر للحرب والصراعات الإقليمية. كما يمكنها أن تكون محفزاً بخلق توجهات تكاملية خاصة إذا كان هناك شعور عام داخل المنظومة بأنها تهدد مصالح كل دول المنظومة.¹

لا تعتمد مسألة متى يصبح التهديد مشكلة تتعلق بالأمن القومي فقط على نوع التهديد وكيف تنظر إليه الدولة المتلقية، ولكن أيضاً على شدة التهديد. العوامل الرئيسية التي تؤثر على شدته هي خصوصية هويته، وقربه في المكان والزمان، واحتمال حدوثه، ووزن عواقبه، وما إذا كانت الظروف التاريخية قد ضمنت تصورات التهديد أم لا.² ومع ذلك، فإن الشكل الفعلي الذي تتخذه التهديدات الأمنية بقدر شدتها، تختلف اختلافاً كبيراً من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى. على سبيل المثال واجهت الدول والمجتمعات العربية ولا تزال تواجه نطاقاً أوسع بكثير من الضغوط والمشكلات التي تشكل تهديداً للمصالح والقيم الأساسية.³

على الرغم من أن الفهم التقليدي للأمن يشير إلى التركيز على القطاع العسكري إلا أن طبيعة التهديدات التي ينطوي عليها مفهوم الأمن الموسع هي أكثر تعقيداً ويصعب اكتشافها بشكل خاص بسبب الروابط السببية الديناميكية بين قطاعات الأمن الرئيسية أي العسكرية، السياسية، الاقتصادية، المجتمعية والبيئية. فإن القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض. يحدد كل منها نقطة محورية داخل إشكالية الأمن وطريقة لترتيب الأولويات، ولكن جميعها منسوجة معاً في شبكة قوية من الارتباط.⁴ غير أن القيم التي يجب حمايتها تحت عنوان الأمن تغيرت أيضاً بمرور الوقت، وبالتالي تأثرت الأجندة الأمنية للدول بالتغيرات في الأولويات الوطنية وفي وسط ذلك يقر ماتيا الغابا أن البقاء السياسي هو جوهر الأمن الشامل

¹ محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق، ص 73-74.

² Barry Buzan, People, States and Fear ibid, p, 134.

³ Bassam Tibi, Conflict and War in the Middle East, ibid, p, 192.

⁴ Barry Buzan, ibid, pp, 119-120.

بالنسبة لمعظم الدول، فالبقاء السياسي قد يكون مهددًا ليس فقط من قبل الدول الأخرى ولكن أيضًا من داخل الدولة. وتتجاوز تحديات البقاء السياسي القوة العسكرية لتشمل التحديات الفكرية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. على الرغم من أن البقاء السياسي يشكل النواة، يجب أن تكون مفاهيم الأمن أيضًا قادرة على استيعاب التحديات الخطيرة لرفاهية المجتمع، والتي قد يُنظر إليها على أنها تشكل الحلقة الخارجية.¹

كما تثير إعادة تقييم مفهوم الأمن القومي عدة مجموعات من القضايا. إذ يمكن أيضًا التمييز بين التهديدات على طول عدد من الأبعاد الأخرى غير القطاع الذي تأتي منه. يمكن أن تختلف التهديدات من حيث المصدر. فمصادر التهديدات يمكن أن تكون داخلية أو ما بين الدول أو عابرة للأوطان (نشرح هذه الفكرة بالتفصيل المطلب الثالث المبحث الثالث). فالتهديدات الداخلية قد تكون من داخل إحدى دول المنظومة في شكل مظاهر عدم الاستقرار السياسي بدرجة قد تؤثر على أمن واستقرار المنظومة كلها أما بسبب ما تحدثه من تهديد لأمن أحد أعضاء المنظومة وأما لاحتمال إنتشار هذا الخطر إلى دول أخرى في المنظومة.² على الرغم من أن المصادر الهيكلية والديناميكية لإنعدام الأمن والصراع على المستوى الدولي متأصلة في مبدأ الفوضى الذي تقوم عليه المنظومة الدولية، فإنه يأتي الكثير من التهديد الأمني للمنظومة من الدول الفاشلة التي هي أيضًا أهداف لجهات فاعلة غير حكومية. قد يؤدي إنهيار الأنظمة إلى إنهيار محتمل للدولة كما أثبتت الحالة اللبنانية. يؤدي الصراع الداخلي وعدم الاستقرار إلى إضعاف الدولة على الساحة الدولية، وتقويض فاعلية سياستها الخارجية. كما تجعل الانقسامات الداخلية وعدم الاستقرار الدول عرضة للتدخل الخارجي أو الاختراق أو المزيد من جهود زعزعة الاستقرار. كل هذا يساهم في اختلال توازن القوى و / أو يشجع على إصرار الآخرين. كما يؤدي إلى سلوك أكثر حزمًا من قبل الدولة المتضررة (على سبيل المثال، إضفاء الطابع الخارجي على الصراع، وحروب "الضعف")، وخلق مشاكل أمنية للآخرين.³

تظهر العوامل الخارجية الأمنية السلبية بعدة طرق. في الجوار غير المستقر، تنتشر النزاعات عبر الدول عندما تدفع الحرب أو الاضطرابات الداخلية اللاجئين من الخطر نحو الأمان، أو عندما يستخدم الجنود الأراضي المجاورة كملاذات. يمكن للنزاع أيضًا أن ينتشر عبر الحدود من خلال عملية التعلم الاجتماعي. إن المجموعة التي ترى نفسها تتعرض لسوء المعاملة في الداخل قد تطور إحساسًا أقوى بهويتها، وبالتالي عدم رضاها، من خلال ملاحظة صراع مماثل في دول أخرى. قد تتعلم المجموعات غير

¹ Muthiah Alagappa, Asian Security Practice Material and Ideational Influences, ibid, p, 698.

² محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص ص، 74-73.

³ Paul Noble and all, Conclusion, in: The Many Face of National Security in World Arab, ibid, p, 275.

الراضية بالفعل من النزاعات في أماكن أخرى كيف يمكن أن تصبح أقل ضعفًا أو أكثر استقلالية. في كلتا الحالتين، من المرجح أن يكون الصراع إذا قاوم القادة السياسيون في هذه الدول الأخرى المطالب. ويحدث نوع مختلف من التأثير غير المباشر عندما تحدث الإبادة الجماعية أو حالات الطوارئ الإنسانية للأقارب العرقيين في أماكن أخرى. ومهما كانت تلك العوامل الخارجية فإن تأثيرها السلبي على أهداف الجيران وقيمهم قد يدفع إلى اتخاذ إجراءات لإزالة المشكلة أو تخفيفها.¹

على الرغم من مناقشة المخاوف الأمنية الداخلية والدولية بشكل منفصل، إلا أن العديد منها مترابط. مثلما يوضح ماتيا الغابا أن للأمن جوانب سياسية واقتصادية وإجتماعية وثقافية وعسكرية، يمكن أن تصدرها التهديدات الأمنية من البيئة المحلية والدولية على حد سواء، والتي كثيرًا ما تكون مترابطة، وأن المقاربة الأمنية يجب أن تكون متعددة الأبعاد. يعد الصراع على كشمير داخلي ودولي. ترتبط التهديدات الأيديولوجية الدولية التي تتصورها الصين وفيتنام وبورما بالتحديات المحلية التي تواجهها فيما يتعلق بالشرعية السياسية؛ ترتبط بعض التوترات والأعمال العدائية في العلاقات الثنائية لدول أرخبيل الملايو بالتوترات العرقية داخل تلك البلدان. إن ترابط المخاوف على المستويين أمر حاسم لفهم جزء كبير من السلوك الأمني للدول الآسيوية وتعريفها الشامل للأمن.² النقطة الأساسية هي أن المخاوف الأمنية للدول النامية تشمل كلا المستويين الداخلي والدولي. تختلف الأهمية النسبية للمستويات وترابطها حسب البلد والقضية والسياق الإقليمي.³ أخيرًا، إن القيادات السياسية "للأنظمة" وليس الكيان المجرد للدولة، هي التي تتخذ قرارات الأمن القومي. ستتضمن هذه القرارات بالضرورة عناصر ثابتة (مثل وحدة الأراضي والاستقلال السياسي والسلطة الإقليمية) وأخرى فورية تملبها حتمية البقاء السياسي.⁴

¹ Joseph Lepgold, Regionalism in the Post-Cold War Era: Incentives for Conflict Management, in: **Regional Conflict Management**, ibid, 20.

² Muthiah Alagappa, ibid, p, 624.

³ Muthiah Alagappa, ibid.

⁴ Paul Noble and all, ibid, p, 276.

الفرع الثالث: تحديد الأجندة الأمنية الإقليمية

الجدل حول طبيعة الأجندة الأمنية المعاصرة هو نقاش حول المعايير والأولويات: ما هي بالضبط "القضية الأمنية"؟ ما هي أهم المشاكل الأمنية؟ وكيف ينبغي التعامل مع هذه القضايا، والأهم من ذلك، ماذا يحدث عندما تتعارض رؤى مختلفة للأمن. في عالم مليء بالتهديدات والتحديات المعقدة والمتنوعة، حيث سلطة الدولة غير كافية وتواجه المؤسسات المتعددة الأطراف الحالية عبئاً زائداً أو تميل أجنداتها بشدة لمحاربة الدول الرئيسية، فإن الإقليمية مرغوبة وضرورية. من الناحية الجغرافية والفكرية والوظيفية، فهي مناسبة تماماً لمعالجة مسائل الحوكمة الإقليمية.¹ يمكن تعريف الحوكمة الأمنية على أنها نظام حكم مقصود يتضمن تنسيق وإدارة وتنظيم القضايا من قبل سلطات متعددة ومنفصلة، وتدخلات من قبل كل من الجهات الفاعلة العامة والخاصة، والترتيبات الرسمية وغير الرسمية، وتوجيهها بشكل هادف نحو نتائج سياسية معينة.²

يمثل صياغة الاجندة الأمنية الإقليمية مشكلة لقادة الدول للتوافق على هيكل هرمي للتهديدات المحتملة التي يواجهونها، بمعنى كيف يتم ترتيب الاولويات الأمنية؟ يسعى القادة في الشرق الأوسط بلا هوادة للحفاظ على بقاء أنظمتهم، معتمدين على كل من الأمن المادي والهوية. غالباً ما يواجهون بيئة إقليمية غير مواتية بينما يخشون عدم الاستقرار في الداخل، وهو ما يُطلق عليه غالباً "منطق بقاء النظام". غالباً ما تكون تصورات القادة في الشرق الأوسط هي أصل قرارات السياسة الخارجية، وتصورات التهديد تكون حاسمة في تشكيل علاقات الدول المتضاربة والتعاونية مع الآخرين. علاوة على ذلك، غالباً ما يتم نقل هذه التصورات ونشرها في مجتمعاتهم من خلال وسائل الاتصال الجماهيري ووسائل الإعلام.³ على الرغم من أن الموازنة هي الاستجابة المميزة للتهديدات، إلا أن أنواع التهديدات التي تستجيب لها الدول المختلفة تختلف اختلافاً كبيراً. يمكن تقسيم التهديدات الأمنية إلى مجموعتين حسب طبيعتها وعواقبها المتصورة. إن التحديات التي تواجه سيادة الدولة وسلامة أراضيها وأمن النظام تهدد هوية الدولة وقيمها، وبالتالي فهي ذات أهمية قصوى؛ يتم تقييم هذه التهديدات بشكل عام بشروط محصلتها صفر ولا تعتبر

¹ Louise Fawcett, Regionalism from Historical Perspective, in: *Global Politics of Regionalism*, ibid, pp, 21-22.

² Emil J. Kirchner, Regional and global security: changing threats and institutional responses, in: **Global Security Governance**, (NY: Routledge, 2007), p, 3.

³ May Darwich, ibid, p, 8.

خاضعة للتسوية، على الرغم من أنه يمكن تقديم الحد الأدنى من التنازلات في ظل ظروف معينة. تعتبر التهديدات الأمنية الأخرى أقل جوهرية ويمكن التفاوض عليها إلى حد ما.

وهكذا، يحدد القادة "المصالح الوطنية national interests بناءً على تقييماتهم الشخصية وتصوراتهم للتوزيع الدولي للسلطة ونوايا الدول الأخرى، لكنهم يخضعون دائماً للقيود المحلية. عملية تقييم التهديد صعبة بطبيعتها. حتى في الحالات النادرة جداً التي يوفر فيها نظام فرعي دولي أو إقليمي معلومات لا لبس فيها حول التهديدات والاستجابات السياسية "المثلى"، لا يزال المسؤول التنفيذي للسياسة الخارجية يواجه مهمة شاقة تتمثل في إجراء تقييمات احتمالية ذاتية، وتحديد الأولويات بين التهديدات والفرص المختلفة والتفرقة. بخصوص النوايا المستقبلية والتحويلات في توزيع السلطة¹. علاوة على ذلك تصورات التهديد هي توقعات معينة حول السلوك المستقبلي في ظروف معينة للجهات الفاعلة الأخرى في المنظومة الإقليمية، حتى في حالة وجود أرضية مشتركة حول طبيعة التهديد الأمني، هناك عدم وجود اتفاق حول مصدر هذا التهديد. خاصة ان الأمن له بعد ذاتي مثلما يقر باري بوزان فمن الصعب توحيد مختلف الذات لما يشكل تهديدا متصورا او فعليا، هنا قد توفر الأهمية النسبية للأجندة الأمنية الجديدة لكل دولة حاجزاً اخرًا أمام التعاون الأمني. فالأمن هو مفهوم نسبي متعدد الأوجه، يمكن أن يكون له معان مختلفة لأناس مختلفين وفي سياقات مختلفة.

ان بناء التهديد هو نتاج تفاعل القدرات والنوايا.² فالدول تتفاعل في هيكل تواجه فيه قيوداً وفرصاً فكرية ومادية، مما يساهم في تقييمها للتهديدات. لتحديد متى تشكل الهويات الاعتبارية المادية في إدراك التهديد والعكس صحيح، تميز مايا درويش في دراستها التهديدات وتحالفات الشرق الأوسط شرطين أساسيين، والجمع بينهما يحدد اتجاه التفاعل. الأول هو مرونة هوية النظام، والثاني هو مجموعة السياسات التي تتطور من التوزيع النسبي للسلطة. يؤدي إنتشار قوى فكرية أو مادية في تصورات القادة للتهديدات إلى سلوك مختلف في السياسة الخارجية. إذا رأى القادة أن التهديدات لأمنهم المادي أمر حيوي، فإنهم يحاولون تنشيط جوانب من هويتهم لتعبئة الناس وراء الاستراتيجيات التي اختاروها للتعامل مع التهديد المتصور. في هذا المسار، تستخدم النخب الاتصال الجماهيري من خلال القنوات الإعلامية، مثل التلفزيون والراديو والصحف لنشر ونشر تصوراتهم عن التهديد في مجتمعاتهم. من خلال هذه الروايات، تلعب النخب دوراً

¹ Jeffrey W. Taliaferro, ibid, p, 78.

² Muthiah Alagappa, ibid, p, 661.

في نشر سرديات الهوية التي تدعم سعيهم لتحقيق الأمن المادي. في الحالة المعاكسة، إذا رأى القادة أن التهديدات التي تتعرض لها هويتهم بارزة، فسيختارون تعبئة مصادره المادية واختيار خيارات السياسة التي تضمن تماسك النظام والمجتمع حول هوية النظام. في هذه الحالة، يتابع القادة خيارات السياسة التي تعزز سرديات هويتهم الحالية.¹

وتوصلت مايا درويش إلى أن القادة الذين يخشون الأمن المادي لنظامهم يعيدون عادة صياغة سرد هوية النظام للتكيف مع التوزيع النسبي المقيد للسلطة. أيضًا، يمكن للقادة الذين يواجهون عدم الاستقرار فيما يتعلق بأمنهم الوجودي تعبئة الموارد العسكرية والمادية لتعزيز آلياتهم الدفاعية الفكرية. علاوة على ذلك، أظهرت الحالات التي قامت بدراستها، ان الأمن الوجودي والمادي يمكن أن يؤثر على بعضهما البعض من خلال التفاعل. فيمكن أن يؤدي إنعدام الأمن الوجودي إلى إنعدام الأمن المادي أو تعزيزه. كما يجادل ميتزن، قد تظل الدول في صراع ويمكن أن تضحي بأمنها المادي إذا كان ذلك يحافظ على أمنها الوجودي. في الحالة السورية، أدت استعادة الأمن المادي إلى حالات من التناظر الوجودي، حيث انتهج النظام سياسة خارجية تتعارض جزئيًا مع رواية هويته. من أجل تجنب المواقف المحتملة من التناقضات، قام النظام بتكييف وإعادة صياغة رواية هويته.²

جدول(2): الدولة بين الأمن وإنعدام الأمن المادي والأنطولوجي

إنعدام الأمن المادي	الأمن المادي	
تواجه الدول الاستقرار في وجودها ورواية هوية متماسكة / لديها مخاوف بشأن الأضرار المادية.	تواجه الدول الاستقرار واليقين في وجودها / لا تشعر بالقلق إزاء الخطر المادي.	الأمن الأنطولوجي
تعاني الدول من عدم الاستقرار وعدم اليقين في وجودها / تواجه مخاوف بشأن الأذى المادي.	الدول تعاني من عدم الاستقرار وعدم اليقين بشأن وجودها (مخاطر الهوية) / ليست معنية بالأضرار المادية.	إنعدام الأمن الأنطولوجي

المصدر: May Darwich, ibid, p, 38.

¹ May Darwich, ibid, pp, 13-14.

² Ibid, 166.

المطلب الثالث: أنماط ادارة الأمن الإقليمي

لتحليل إدارة الأمن الإقليمي، من المهم فهم كيف تتضوي الدول التي تشكل المنظومة في علاقة جماعية مع بعضها البعض عندما يتعلق الأمر بالأمن.¹ في أدبيات العلاقات الدولية تختلف وجهات النظر التي تعبر عن هذه العلاقة بناء على مجموعة من العوامل والتي تعد بمثابة متغيرات سببية مستقلة تساهم في تشكيل نظام أمن إقليمي. يسعى هذا المطلب إلى شرح المتغير التابع نظام الأمن الإقليمي باعتباره طريقة إدارة الأمن في المنظومة ككل. ما يدفعنا للتساؤل: كيف يمكن تحقيق النظام داخل المنظومة؟ ما دور القوى الإقليمية في إنشاء الأنظمة الإقليمية وصيانتها أو تغييرها؟ ما هي الآليات التي تمكنها من تحقيق اهدافها؟

الفرع الأول: مفهوم النظام الإقليمي

لتحديد مفهوم النظام الإقليمي **Regional Order** نعتمد على النقاشات الموسعة لمفهوم النظام الدولي، الذي يعرف على أنه الترتيبات الحاكمة بين وحدات المنظومة، بما في ذلك القواعد والمبادئ والمؤسسات، التي صممت لجعل التفاعلات قابلة للتنبؤ والحفاظ على الأهداف والقيم البارزة بشكل جماعي.² ان إدراك وحدة المصالح لا تكفي لوضع نظام مشترك فقد تكون مجموعة من الفاعلين لهم مصالح مشتركة ويدركون هذه المصلحة ويملكون الوسائل اللازمة لتحقيقها، ولكنهم لا يفعلون شيئاً لبلوغها، وبالتالي لا يظهر النظام تلقائياً بل يصاغ، كما انه ليس تعبيراً عن جماعة عالمية ولكنه نتاج تسوية يتفق عليها لاعبون متنافسون بالتراضي.³ اما السبب المنطقي لوجود النظام الدولي وفقاً لهادلي بيل هو توفير الحماية للدول ذاتها وللمنظومة/المجتمع الذي تشكل جزء منها عبر الحفاظ على أنماط التفاعلات.⁴ لا يشترط توفر مؤسسات رسمية للمحافظة على هذه التفاعلات، يمكن أن تستند الأنظمة الدولية/ الإقليمية إلى حد ما حول المعايير المشتركة. كما يشير ماتيا الاغابا، يمكن أن يعني النظام ببساطة " التفاعلات التي تحكمها القواعد " أي إذا كانت التفاعلات بين الدول تتوافق مع القواعد المقبولة.⁵

¹ Patrick Morgan, NATO and European Security, in: *Building Regional Security in the Middle East*, ibid, p.52.

² Robert Stewart-Ingersoll, Derrick Frazier, ibid, p, 18.

³ بتران بادي، ماري كلود سموتس، مرجع سابق، ص ص، 249-248.

⁴ Robert Stewart-Ingersoll, Derrick Frazier, ibid, p, 17.

⁵ Tv. Paul, ibid, p,189 .

رغم تعدد تعريفات النظام يرى اميتاف اشاريا توجد طريقتين يتم استخدام المصطلح في ادبيات العلاقات الدولية. الأول هو وصف لتوزيع الوضع الراهن للقوة دون إيلاء اهتمام على وجه التحديد لفعاليتها (أو عدم وجوده) في إحلال السلام أو الأمن. هو وصفي ولا يركز على تحقيق أي هدف معين من النظام. في حين الثاني يشير إلى زيادة مستوى الاستقرار والقدرة على التنبؤ داخل المنظومة فهو أكثر من تصور لمفاهيم موجهة نحو النتائج.¹ وهو الاختلاف نفسه الحاصل حول الأنظمة الإقليمية هل يعني النظام حداً أدنى من شروط التعايش بين الدول القومية عن طريق تجنب الحرب، أو تصور أوسع يمكن من خلاله العيش معاً بشكل جيد نسبياً والازدهار في وقت واحد.² على هذا الأساس لا يوجد نظام شامل بمعنى الترتيبات الحاكمة المتفق عليها. فالجدل النظري حول الأنظمة الإقليمية يعود إلى المتغيرات المفسرة للسياسة الدولية، فوفقاً للواقعية الجديدة يعد النظام مرادف لهيكل المنظومة فهو وصف للوضع الراهن، وبالتالي هو يشير إلى مرحلة ما من توزيع القوة. ويعد الوضع الدولي الراهن مشروعاً عندما تقبل ضمناً كل القوى الكبرى النظام بحيث لا يوجد على الأقل دولة مستاءة جداً تعبر عن استيائها بانتهاج سياسة خارجية ثورية.³ وعلى العكس يفترض البنائيين أن النظام هو في الأساس وظيفة للأفكار الذاتية المشتركة حول السلام أو الصراع التي تمتلكها النخب الإقليمية، وليس نتيجة لظروف مادية / هيكلية معينة أو توزيع للقوة. إذا تم تطوير المعايير والأفكار والممارسات المناسبة، فيمكن منع الحرب وتطوير النظام السلمي. يمكن للمنطقة أن تتحول إلى جماعة أمنية تعددية، أي منطقة عبر وطنية تتكون من دول ذات سيادة يحتفظ شعبها بتوقعات يمكن الاعتماد عليها للتغيير السلمي، حيث لم يعد العنف المنظم وسيلة لتسوية النزاعات.⁴

فبالأنظمة الإقليمية وفق هنري كيسنجر منطوية على المبادئ ذاتها التي يعرفها النظام الدولي مطبقة على بقع جغرافية محددة. وهي تستند إلى مكونين: جملة من القواعد المقبولة عموماً التي تحدد تخوم الفعل المسموح به من ناحية وتوازن قوة يفرض الانضباط حيثما تنهار القواعد من ناحية ثانية، بما يحول دون هيمنة كيان واحد. ويضيف كيسنجر ان حصول اجماع على مشروعية جملة الترتيبات لا يحول دون حصول المنافسة والمجابهات، الا ان النظام يساعد على ضمان حصولها بوصفها تعديلات وألوان تكيف داخل النظام القائم بدلاً من تشكل تحديات أساسية لهذا النظام.⁵ وبما ان اهم ميزتي النظام هي التنبؤ

¹ Robert Stewart-Ingersoll, Derrick Frazier, ibid, p.16 .

² Tv. Paul, ibid, p, 6.

³ روبرت غيلبين، مرجع سابق، ص، 46.

⁴ Tv. Paul, ibid, p. 14.

⁵ هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص، 18.

وتحقيق الاستقرار. فان الغاية من تطبيق مفهوم النظام على المستوى الإقليمي يستهدف جعل التفاعلات ضمن الإطار الإقليمي يمكن التنبؤ بها وحماية أهداف وقيم معينة. وكما هو الحال في النظام الدولي، سوف تميل هذه الأهداف والقيم إلى أن تعكس بشكل غير متناسب المصالح الخاصة للجهات الفاعلة المهمة داخل النظام الإقليمي.¹ حيث تؤدي هذه الدول دورا حاسما في إنشاء أنظمة الأمن الإقليمية والحفاظ عليها وربما إحباطها. لا تحدد هذه القوى الإقليمية هيكل نظامها الإقليمي فحسب، بل تحكم أيضا نظامها. كما أنها تلعب دورا هاما في علاقة المنطقة بالنظام الدولي الأوسع.²

في عملهم قام روبرت ستيوارت و ديريك فرايزر Robert Stewart-Ingersoll , Derrick Frazier بتتقيد تعريف مورغان لنظام الأمن الإقليمي ليتوافق مع معنى النظام الدولي لهادلي بيل. "تحدد نظام الأمن الإقليمي على أنه الترتيبات الحاكمة بين وحدات النظام الإقليمي، بما في ذلك قواعدها ومبادئها ومؤسساتها، والتي تم تصميمها لجعل التفاعلات المتعلقة بالأمن قابلة للتنبؤ بها ولإدامة الأهداف والقيم البارزة بشكل جماعي المتعلقة بأنماط الأمانة ونزع الطابع الأمني عنها".³

تستهدف مثل هذه الأنظمة الإقليمية جعل التفاعلات داخل الإطار إقليمي يمكن التنبؤ بها وحماية أهداف وقيم معينة. هذه الأهداف يحددها هادلي بيل في: (أ) الحفاظ على النظام ومجتمع الدول، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على السيادة الداخلية (أو احتكار الاستخدام المشروع للعنف) لجميع الدول الأعضاء؛ (ب) حماية السيادة الخارجية (أو الاستقلال) للدول من خلال الاعتراف المتبادل بالاستقلال الذاتي الإقليمي لجميع الدول الأعضاء؛ (ج) تعزيز غياب الحرب كحالة طبيعية للعلاقات بين الدول؛ (د) التأكد من أن الاتفاقات بين الدول يتم التمسك بها بشكل عام.⁴

الفرع الثاني: الأنظمة الأمنية الإقليمية

تستند مقاربات الأمن الإقليمي إلى توجهات وميول الدول الأعضاء نحو ترتيبات تمكنها من ادارة القضايا الأمنية المشتركة بينها، ما يطلق عليه هاتن بالإقليمية الأمنية Security Regionalism والتي تعني "محاولات من قبل الدول والجهات الفاعلة الأخرى في منطقة جغرافية معينة (وهي منطقة قيد الصنع) لتحويل مركب أمني Security Complex يمتاز بعلاقات مولدة للنزاع بين الدول وداخلها إلى جماعة أمنية

¹ Robert Stewart-Ingersoll, Derrick Frazier, ibid.20.

² ibid, p.02.

³ ibid, .p.20.

⁴ ibid, .p. 17.

Security Community لها علاقات خارجية تعاونية وسلام داخلي".¹ تعتمد هذه العملية التحويلية على الممارسات الأمنية وعلى الآليات التي تتبع منها هذه الممارسات والتي قد تختلف لكنها تبقى هدفها الاساسي تعزيز الأمن داخل المنطقة مشكلة بذلك نظاماً أمنياً إقليمياً يعمل على تحقيق الاهداف الفردية والجماعية. اما كيف يمكن التمييز فعلياً بين مختلف انواع الانظمة الأمنية وكيف تتحول من نظام إلى اخر، يرى بوزان وويفر ان المعايير الرئيسية لتحديد نظام أمني معين مرتبطة بمسألة كيف تغلبت الدول الأعضاء على الصراع داخل منطقتهم.² ويتم ذلك من خلال ما يطلق عليه ادلر آليات حوكمة الأمن التي تنسق العلاقات الأمنية بين الجهات الفاعلة في النظام الدولي.³

من الناحية المفاهيمية هناك طيف من الآليات مما يعكس مختلف المناهج المفاهيمية والمعرفية. في حين يؤكد الواقعيون على توازن القوى والتحالفات، أو بدلاً من ذلك تصميمات الهيمنة والإمبراطورية، يفضل علماء المدرسة الإنجليزية التأكيد على أنظمة التوافق والمجمعات الأمنية الإقليمية. يشير الليبراليون إلى الأمن الجماعي والمؤسسين النيوليبراليين إلى الأنظمة الأمنية، بينما يركز البنائيون على مجتمعات الأمن التعددية. من بين هذه الآليات يمكننا تحديد ثلاثة أنواع رئيسية من الأساليب الأمنية للتعاون الأمني متعدد الأطراف وهي:

تحالفات توازن القوى / التهديد إن استخدام القوة لكبح جماح القوة هو سياسة دولية تقليدية، وغالباً ما يشار إليها بالأمن عبر ميزان القوى. في منطقة يسود فيها هذا النمط، تسعى الدول إلى تحقيق الأمن في المقام الأول عن طريق إنشاء وصيانة ما تعتبره توزيعاً "مناسباً" أو "مستقرًا" للقوة. قد يكون هذا أحادي القطب / مهيم أو ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب.⁴ غالباً ما تتم الموازنة عبر تشكيل تحالفات. وهي واحدة من أقدم أشكال التعاون الدولي، عرفها ستيفن والت بأنها "شكل رسمي أو غير رسمي للتعاون الأمني بين دولتين أو أكثر من الدول ذات السيادة"،⁵ تسعى الدول إلى التحالفات في المقام الأول لتعزيز قدراتها من خلال الاندماج مع الآخرين، مما يساعد على ردع معتد محتمل وتجنب حرب غير مرغوب فيها، أو الاستعداد

¹ Elzbieta Stadtmüller, Regional Dimensions of Security, in: **Global Politics of Regionalism**, ibid, p.113.

² Nadine Godehardt, ibid, p.35.

³ Emanuel Adler, Patricia Greve, and When Security Community Meets Balance of Power: Overlapping Regional Mechanisms of Security Governance. **Review of International Studies**, Volume 35, Special Issue S1: Globalising the Regional, Regionalising the Global, February 2009, pp. 59 - 84, p.65.

وفقاً لبوزان يتم التحول من نظام تنافسي إلى تعاوني عبر عملية النضوج. **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سابق، ص.424.

⁴ David A. Lake, Regional Security Complexes: A Systems Approach, ibid, p, 33.

⁵ Stephan Walt, ibid, p.12.

لحرب ناجحة في حالة فشل الردع، أو بشكل عام لزيادة نفوذ الفرد. في بيئة شديدة الخطورة أو الحفاظ على توازن القوى في النظام. ديناميكيات تشكيل التحالف، فإنهم يركزون عمومًا على سمتين من سمات حساب التفاضل والتكامل الاستراتيجي للدولة: (1) تحديد التهديد و (2) تحديد ما إذا كان من الممكن التحالف ومع من سيتحالف ردًا على هذا التهديد. كلتا الخطوتين، وفقًا للواقعيين، مدفوعة بشكل ضئيل ومتوقع بسياسات القوة والضغط النظامية؛ العوامل المادية والتهديدات لأمن الدولة تولد تعريف التهديد، وقرار بناء تحالف خارجي ومع من يعتمد على حساب عقلاني للتكاليف والفوائد المستمدة بشكل أساسي من العوامل المادية والقوة العسكرية النسبية للدولة في مواجهة التهديدات المحتملة والمباشرة. بشكل عام، فإن النهج الواقعي الجديد لتشكيل التحالف يصر تمامًا على أن العوامل المادية تهيمن على تعريف هذا التهديد والاستجابة المعتمدة له¹.

النوع الثاني من التعاون الأمني الإقليمي هو **التنظيم الأمني** Regime Security وهي ظاهرة شائعة في العلاقات الدولية تهتم خاصة بالتعاون السياسي لإدارة القضايا عبر الوطنية التي تنتشر عبر الحدود الوطنية ولا يمكن إدارتها بفعالية من قبل أي دولة لوحدها، لذا هي تحدد القواعد ذات الطبيعة التعاونية بشكل عام لسلوك الدول وغالبًا ما توفر طرقًا لتنفيذ هذه المعايير ودعمها والتحقق منها. هذه الاهتمامات موجودة بوضوح في تعريف **ستيفان كراسنر** للتنظيمات باعتبارها «مجموعات من المبادئ والقواعد والمعايير وإجراءات صنع القرار الضمنية أو الصريحة التي تتلاقى حولها توقعات الجهات الفاعلة في مجال معين من العلاقات الدولية»². أما في السياق الأمني عرفها **روبرت جرفيس** بأنها ترتيب رسمي أو غير رسمي هدفه الرئيسي هو تقليل احتمال الحرب، إن لم يكن القضاء عليها بشكل كبير من خلال ضمان الالتزام بمجموعة من القواعد والقيم التي تقيد السلوك المتعارض للجهات الفاعلة الإقليمية فيما يتعلق ببعضها البعض. وهي تهدف إلى تحقيق الاستقرار في العلاقات الاستراتيجية بين الخصوم لتقليل احتمال المواجهة المسلحة، كما أشار إليها **باري بوزان** في إطارها يمكن أن تتعاون مجموعة من الدول على إدارة منازعاتها وتتجنب الحرب عبر السعي لكتم المعضلة الأمنية من خلال أفعالها الخاصة وافتراساتها حول سلوك الآخرين³. إن فكرة التنظيم الأمني مهمة لدراسة الترتيبات الأمنية الإقليمية لأنها توجه الانتباه إلى إمكانية التعاون الأمني في غياب عدو خارجي مشترك، وكذلك في الحالات التي يكون فيها الفاعلون الإقليميون لا

¹ Michael barnette, identity and alliance in middle east, in: **The culture of national security**, ibid, p, 327.

² ريتشارد ليتل، الأنظمة الدولية، في: **عولمة السياسة العالمية**، مرجع سابق، ص. 496.

³ Amitav Acharya, **Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the problem of regional order**, (2001, NY: Routledge). P, 17.

يشارك في رؤية التكامل ولا الالتزام بالأمن الجماعي الإقليمي وحل النزاعات ضمن إطار تنظيمي قوي. وبالتالي، تكون الأنظمة الأمنية ذات صلة بالسياق الإقليمي حيث تكون مصالح الجهات الفاعلة الوطنية "غير متوافقة تمامًا ولا تنافسية تمامًا" وحيث قد يكون من الممكن ضمان الامتثال للمبادئ والقواعد والمعايير التي تسمح للدول بالقيود في سلوكها اعتقادًا منها أن الآخرين سوف يردون بالمثل".¹

يعد مفهوم "الجماعة الأمنية Security Community" الذي طوره بارنيت و ادلر بناء على عمل كارل دويتش أحد أكثر المفاهيم الواعدة المستخدمة لاستكشاف التغيير السلمي في العلاقات الدولية ، للمفهوم أهمية ذات شقين: أولاً، يثير احتمال أنه من خلال التفاعلات والتنشئة الإجتماعية ، يمكن للدول إدارة الفوضى وحتى الهروب من المعضلة الأمنية ، وهي الظروف التي تأخذها وجهات النظر الواقعية و الليبرالية الجديدة كسمات دائمة للعلاقات الدولية.ثانياً ، يقدم المفهوم إطاراً نظرياً وتحليلياً لدراسة تأثير المؤسسات الدولية (بما في ذلك الإقليمية) في تعزيز التغيير السلمي في العلاقات الدولية.² إن فكرة التعاون في جماعة أمنية متجذرة بعمق في الهوية الجماعية أكثر من مجرد مجموع المصالح المشتركة للجهات الفاعلة الفردية. في هذا الصدد ، يشترك مفهوم الجماعة الأمنية في اثنتين من الفرضيات الأساسية للنظرية البنائية للعلاقات الدولية ، وهي أن الهياكل الرئيسية في نظام الدول هي موضوعية وليست مادية ؛ وأن هويات الدولة ومصالحها يتم بناؤها في جزء مهم من هذه الهياكل الإجتماعية ، بدلاً من أن تُمنح بشكل خارجي للنظام من خلال الطبيعة البشرية أو السياسة المحلية.³ لذا التعاون الإقليمي بين الدول ليس بالضرورة وظيفة متغيرات ثابتة أو محددة مسبقاً مثل الموقع المادي ، والخبرة التاريخية المشتركة ، ومستوى التنمية الاقتصادية ، والقيم المشتركة ، والترابط الثقافي ، والتقارب الأيديولوجي . قد تظهر الإقليمية Regionalism وتوجد نفسها في إطار ذاتي مشترك من التفاعلات الديناميكية التي تتكون من الفهم المشترك والتوقعات والمعرفة الإجتماعية المدمجة في المؤسسات الدولية والتهديدات المعقدة.⁴

¹ Amitav Acharya, Regional Approaches to Security in the Third World: Lessons and Prospects, in: **The South at the End of the Twentieth Century**, ibid.

حول نشأة الانظمة الأمنية وتطورها انظر :

Janice Gross Stein. Taboos and Regional Security Regimes, in :Building Regional Security in the Middle East
Mohammed Ayoob. From Regional System to Regional Society: Exploring Key Variables in the Construction of Regional Order.Confrontational and Cooperative Regional Orders Managing Regional Security in World Politics

² Amitav Acharya, **Constructing a Security Community in Southeast Asia**, ibid, pp, 1-2.

³ Amitav Acharya, Collective identity and conflict management in Southeast Asia, in: **Security Community**, ibid, p, 201.

⁴ Ibid, p, 206.

جدول(3): مقارنة بين الأنظمة الأمنية الإقليمية

جماعة أمنية إقليمية	تنظيم أمني إقليمي	نظام توازن القوى	ثقافة الفوضى
كانطية (صديق)	لوكية (منافس)	هوبزية (عدو)	غاية الدولة توفير
السلام	الاستقرار	الأمن	مصالح الفاعلين
متوافقة	غير متوافقة كلياً ولا تنافسيًا تمامًا	تنافسية	الغاية من العمل الجماعي
منع النزاع بين اعضائها	تسوية النزاعات	ادارة النزاعات	امثلة
الاتحاد الاوروبي	ساداك	الشرق الأوسط	دوافع التعاون الأمني
الهوية المشتركة	المصالح المشتركة	التهديد المشترك	إضفاء الطابع المؤسسي
تطويرها	آليات رسمية أو غير رسمية	دون اهمية	الوضع الراهن
ديمومة الوضع الراهن	قبول الوضع الراهن	عدم الرضا	سلوك الجهات الفاعلة
تكوين هويات مشتركة	التفاهم المشترك والقواعد المشتركة	الموازنة داخلية/خارجية	الاستعداد للحرب
غياب الاستعدادات للحرب او التهديد باستعمالها	مجتمع اللاحرب: عدم جاذبية الخيار العسكري لحل عدم التوافق	مجتمع الحرب: الحرب وسيلة سياسية مشروعة	التهديد الأمني
غياب التهديد	التهديد محتمل	تهديد متبادل	الاستراتيجية الأمنية
الأمن التشاركي	الأمن التعاوني	المساعدة الذاتية/ موازنة	ادارة النزاعات
جماعي	متعدد الاطراف	احادي	

المصدر:

Mohammed Ayoob. From Regional System to Regional Society, Amitav Acharya, Regional Approaches to Security in the Third World: Lessons and Prospects, Emanuel Adler, Patricia Greve, and When Security Community Meets Balance of Power: Overlapping Regional Mechanisms of Security Governance.

الفرع الثالث: التهديد المشترك والعمل المتعدد الأطراف الإقليمي

مشكلة المنظومة هي مشكلة التعاون، أي كيف يمكن حث الدول على العمل معاً تجاه فوائد مشتركة. وهي المشكلة التي مازالت مستمرة منذ هوبز، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار صعوبات التعاون تحت الفوضى والتكاليف المحتملة للفشل، ما يعرف بمشكلة العمل الجماعي التي يمكن تمثيلها على أنها "معضلة سجناء"¹. لذا تطرح فكرة انشاء الانظمة الأمنية وصيانتها معضلة التعاون بين الدول في ظل نظام ينهج سياسة العون الذاتي، لأن الفوضى الدولية تعزز المنافسة والصراع بين الدول وتعيق استعدادها للتعاون حتى عندما تشترك في مصالح مشتركة، وهذا يُترجم العلاقات الدولية إلى لعبة محصلتها صفرية. بمعنى حتى وان كانت الدول تهدف إلى الأمن والاستقرار في المنظومة فان اولوية الأمن وطبيعته التنافسية تجعلان من التعاون حسب الواقعيين امرا صعبا وهذا بالنظر إلى عاملين اساسيين: احتمالية الغش، وثانيهما هو الاهتمام الذي تبديه الدول بما يعرف باسم المكاسب النسبية فان التعاون يبقى دائما هدفا يصعب تحقيقه والحفاظ عليه.²

بافتراض أن الدول تحسب مصالحها الخاصة ومصالح اللاعبين الآخرين من حيث التكلفة والعائد المنطقي فإن التعاون لتوفير الصالح العام للسلم والأمن الدوليين يجب أن يكون غير محتمل في بيئة متعددة الأطراف. أولاً، يزيد العدد الكبير من اللاعبين من حوافز الركوب المجاني. ثانياً، يتطلب فرض التعاون الضروري لإنتاج الصالح العام في إطار متعدد الأطراف قدرات مراقبة وامتثال مفترطة. ثالثاً، من غير المرجح أن تضمن مبادئ التعددية المذكورة أعلاه والتي تعتمد عليها الأمم المتحدة تعاوناً دائماً.³ ومع ذلك، تنتبأ العديد من النظريات الواقعية بالتعاون في ظل أنواع مختلفة من الظروف. على سبيل المثال، يجادل ستيفن والت وستيفن فان إيفرا وتشارلز جلاسر بأن التوزيع العام للقوة أقل أهمية من مستوى واتجاه التهديدات. يجادل العديد من الواقعيين بأن التعاون يصبح مرجحاً عندما ترى دولتان تهديداً مشتركاً وتشكلان تحالفاً لمواجهة. من الواضح أن النظريات الواقعية لا تستبعد إمكانية التعاون الدولي.⁴ لا توضح تصورات التهديد وروايات التهديد طبيعة ونوعية العلاقات بين الدول فحسب، بل تعمل أيضاً كإطار محدد ومقيّد

¹ ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص ص، 349-350.

² جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في: عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص. 419.

³ Thomas Risse-Kappen, Between a New World Order and None, in: Critical Security Studies, Concepts and Cases (Keith Krause, and Michael C. Williams, (Ed), Minneapolis: Minnesota Press, 2007), p, 257.

⁴ Sean M. Lynn-Jones, Realism and Security Studies, in: contemporary security studies and strategy, ibid, p, 56.

للسلوك تجاه الآخر. يتيح لنا تحديد عناصر وديناميكيات التصورات والسردي بناء فهم أقوى للقضايا التي تعمل كحواجز أو جسور.¹² مثلما يوضحه كاتزنستين katzenstein ان التهديد المشترك يمكن أن يعزز أو يشكل هوية مشتركة؛ من خلال الاعتراف به تفرج الجهات الفاعلة بأنها لا تتشارك المصالح فحسب، بل تتقاسم أيضًا القيم والمعتقدات³. كما يعد شرطًا كافيًا أو ضروريًا لتوليد الاهتمام بجماعة أمنية وفقًا لكارل دويتش. في هذه الحالة، لا يمكن تمييز منظمة أمنية تقريبًا عن تحالف استراتيجي، وليس هناك توقع أن يكون لدى أفراد هذه الدول هوية مشتركة أو معرفة بالآخر. ما يهم هو أنهم يدركون أو يكتشفون أن لديهم مصالح مشتركة تتطلب عملاً جماعيًا، ويمكن أن يستفيدوا بشكل متبادل من بعض التنسيق المتواضع للسياسات الأمنية. وبالتالي، فإن أعمال التعاون الأمني الناتجة، من المحتمل أن تتضمن تحديدًا أكبر لتلك الإجراءات التي تعتبر ولا تعتبر تهديدًا، والسياسات التي تم تصميمها للتغلب على مشاكل العمل الجماعي المرتبطة بالاختيار المترابط، وتطوير برامج أمنية تهدف إلى خدمة مصالحهم المشتركة.⁴

ومع ذلك، تقوم الدول في كثير من الأحيان بتطوير روابط أمنية وثيقة ليس فقط لتوفير الدفاع الجماعي ضد التهديد المشترك، ولكن أيضًا من أجل تعميق الروابط المؤسسية وعبر الوطنية التي تربط هذه الدول معًا و من ثم بروز التحول الإقليمي كموضوع رئيسي للبحث ، ويسعى الكثير من الباحثين إلى فهم كيفية تغير الاقاليم إلى منطقة صراع أو تعاون وما يفسر الانتقال من مجرد الاستقرار الإقليمي الذي يُعرّف بأنه احتمال منخفض للحرب بين الدول في منطقة ما إلى التحول الإقليمي الذي يُعرّف بأنه علاقات ودية بين دول المنطقة عميقة ومؤسسية لدرجة تجعل الصراع المسلح غير وارد أو على الأقل باهظ التكلفة. في هذا السياق يرى جيفري تاليفيرو أن الآليات السببية المرتبطة عمومًا بالواقعية مثل موازين القوى الإقليمية، أو تحالفات ضبط النفس، أو وفاق القوى العظمى مطلوبة في البداية لإحلال السلام في المناطق المتحاربة، فيما يؤكد ريبسمان أن الآليات السببية المرتبطة عمومًا بالليبرالية، والبنائية، والمدرسة الإنجليزية مثل المستويات العالية من الترابط الاقتصادي، وترسيخ الديمقراطية الليبرالية، والمؤسسات الدولية، والهويات ومفاهيم المجتمع الدولي مفيدة في نهاية المطاف لتقوية هذا السلام وتعميقه.⁵

¹ Sybille Reinke de Buitrago, Self-Other Constructions, Difference and Threat, in: **Regional Insecurity after the Arab Uprisings**, ibid, p, 85.

² Emanuel Adler and Michael Barnett, A framework for the study of security communities, in: **Security Communities**, ibid, p, 56.

³ Peter Katzenstein, ibid, p, 350.

⁴ Emanuel Adler and Michael Barnett, ibid, p, 56.

⁵ Jeffrey W. Taliaferro, Neoclassical realism and the study of regional order, ibid, p, 79.

حتى وان كانت الدول تهدف إلى أمن والاستقرار في المنظومة فإن بناء توقعات مستقرة نسبيًا يعتمد على: قبول المبادئ التنظيمية العريضة التي تنظم العلاقات بين الدول (النظام الإقليمي)؛ تنظيم أمني تعاوني يشجع على الضمان المتبادل (الاستقرار الاستراتيجي)؛ والاستقرار الداخلي والاتفاق المحلي الذي يولد مجموعة من التوقعات المعيارية للسياسة الخارجية للدولة بما يتفق مع التوقعات المعيارية لمجتمع الدول (النظام والاستقرار الداخلي).¹ وبالتالي، تشجع الأنظمة التعاون بجعله منطقيًا بزيادة الفوائد المتوقعة للتعاون ورفع التكاليف المتوقعة لعدم الامتثال. ومع ذلك، من غير المرجح أن يستمر التعاون الإقليمي، حيث تحاول بعض الحكومات التلاعب بالمشاكل الداخلية لبعضها البعض للحصول على نفوذ على جيرانها، ولتعزيز مصالحها الإقليمية. والعامل الرئيسي الذي يعيق مثل هذا التطور هو التصورات المتنافسة للأمن وتعريفات التهديد بين الجهات الفاعلة المحلية.

إن الأنماط المتنافسة للمصالح المنعكسة في وجهات النظر الأمنية المتباينة هذه هي التي تعمل لصالح استمرار التقلبات في المنطقة. وهو صلب الانقسام الحاصل في المناظرة ما بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة بشأن إذا كان التعاون أو التجمعات الإقليمية أدوات فعالة وموثوقة للمحافظة على النظام والسلام. بالنظر إلى توزيع المكاسب الناجمة عن التعاون وللحيلولة دون سلوك المنافسة لتحقيق المنافع الذاتية أو تقليصها بين اعضاء الترتيب التعاوني وعمليات التعلم التي تبعث مع الوقت على الثقة والعلاقات الوثيقة بين الاعضاء ومدى ما يستطيع ذلك التدبير المدعوم بدرجة عالية من عملية اسباغ الطابع المؤسسي.²

¹ Michael Barnett, Regional Security after the Gulf War, ibid, p, 598.

² فيونا بتلر، الإقليمية والتكامل، في: عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص، 856.

المبحث الثالث: أقالمة النزاعات داخل الدول

الحرب الأهلية هي مفهوم يشير ضمناً إلى صراع محدد بحدود الدولة غالباً ما يكون لها أبعاد إقليمية مهمة من حيث الأسباب والديناميكيات والتأثيرات.¹ فمن النادر أن يضل صراع ما محصوراً بين الطرفين الرئيسيين إذ يجتذب أطرافاً أخرى خاصة إذا كانت تنظر إلى إنتصار أحد الاطراف المحلية كجزء من صراع إقليمي أوسع. وقد تضطر هذه الأطراف لأجل المحافظة على مصالحها أو تحقيق مكاسب جديدة إلى التورط في الصراع إما بشكل مباشر بالإنضمام إلى أحد الاطراف وتصبح طرفاً في النزاع أو من خلال التحيز لأحد الجانبين بفرض حل معين، وبالتالي تصبح نتائج هذه الحرب تؤثر على طبيعة العلاقات الإقليمية.

يتم تصعيد النزاع الداخلي وإنتشاره في المقام الأول من خلال خيارات الدولة والجهات الفاعلة الفرعية حول إستخدام العنف المنظم، وكيفية استخدامه. تعتمد هذه القرارات على تفضيلات الفاعلين وقدراتهم. فقد أظهرت النزاعات المسلحة في العديد من المناطق إتجاهاً نحو نشر أو تصعيد النزاع المسلح في البلدان المجاورة، وبالتالي تشكيل مركبات النزاع الإقليمية.

يهدف هذا المبحث إلى فهم كيف يتطور نزاع محلي إلى العنف المنظم المستدام؟ ومتى ولماذا يتم اظفاء الطابع الإقليمي عليه؟ وما هي الآليات التي تتشكل من خلالها مركبات النزاعات الإقليمية؟

المطلب الاول: بنية النزاعات داخل الدول

تكمن مصادر النزاعات الداخلية في عدم التوافق بين القيم الاجتماعية والبنية الاجتماعية لذلك المجتمع، لا سيما توزيع السلع الاقتصادية والاجتماعية السياسية. ينشأ الصراع عندما يفشل حل عدم التوافق من خلال القنوات القائمة والتقليدية للتفاعل النزاعي ويتم إستبدالها بآليات ووسائل أخرى تتسم بالعنف، يشكل هذا التفاعل أو العنف المنظم المتبادل معياراً أساسياً لتصنيفه كنزاع مسلح، بحيث يعطل القنوات القائمة للتفاعل النزاعي، ويستبدلها بآليات، ووسائل أخرى تتسم بالعنف. يُنظر مرتكبي أعمال العنف إلى نشاطهم على أنه مشروع كوسيلة ضرورية لتحقيق أهداف مرغوبة.

¹Edward Newman and Karl DE Rouen, Jr, introduction, in: **Routledge Handbook of Civil War**, ((Ed: Edward Newman and Karl DE Rouen, Jr, NY: Routledge, 2014), p, 7.

الفرع الأول: مفهوم النزاعات داخل الدول

يعود مصدر كلمة النزاع conflict إلى الكلمة اللاتينية *confligere* والتي تعني التصادم معا. يشير تعريف الصراع على هذا النحو للسلوك العلني والقسري الذي يبدأه طرف متنافس ضد آخر، غير ان تبني تعريفات بناءا على السلوك هو إغفال الأسباب الأولية وراء نشوء النزاع أو اندلاعه، وهو أحد أهم جوانب الصراع.¹ كمفهوم عرفه Ross Stagner انه موقف يرغب فيه شخصان أو أكثر لتحقيق أهداف يعتبرونها قابلة للتحقيق من جانب واحد أو آخر ولكن ليس لكليهما. بمعنى اخر، يجب أن يكون هناك طرفان على الأقل، يقوم كل طرف بحشد القوة للحصول على هدف أو وضع مرغوب. ويتصور كل طرف الآخر كحاجز أو تهديد لهذا الهدف.² ما يدل ان هناك عدم توافق موضوعي في رغبات الاطراف، يحدده **بيتر فالستين** بأنه وضع إجتماعي يحاول فيه طرفان أو أكثر الحصول على مجموعة من نفس الموارد المادية والمعنوية وفي نفس اللحظة، أو تحقيق اهداف او مصالح متناقضة في لحظة واحدة، وتكون هذه الموارد والاهداف غير كافية لإرضاء هذه الاطراف. وهو المفهوم الذي تبناه **يوهان غالتونغ**.³

بينما يمكن أن تحدث النزاعات بين مجموعة من الفاعلين الإجتماعيين وعلى مستويات مختلفة من التفاعل، فان هذه المفاهيم والعناصر المتعلقة بمفهوم النزاع تنطبق كذلك على اي مستوى من مستويات النزاع سواء افراد، جماعات او ادول.⁴ ومن هنا عندما نتناول مفهوم النزاع داخل الدولة في سياق المفاهيم السابقة للنزاع، فان المتغير الاساس هو القضايا والأطراف المشاركة في هذه النزاعات كما يوضحه **فالستين**، ان ما يميز النزاعات الداخلية هو طبيعة الخلاف وطبيعة الجهات المتصارعة. فالحروب الاهلية هي قضية سيطرة على الحكم واليات تسيير الدولة وعلاوة على ذلك فان الاطراف المتصارعة الرئيسية تأتي من داخل الدولة نفسها ولهذا تبدأ ديناميات الصراع الداخلي بالظهور استنادا إلى وجود مظالم داخلية وترتبط الكثير من هذه المظالم بقضايا القوة والتفاعلات الاقتصادية والنسيج الإجتماعي.⁵

¹ Introduction., in : **The Sage Handbook Of Conflict Resolution**, (ed: Jacob Bercovitch , Victor Kremenyuk ,William Zartman, London : SAGE Publications,2009), p.4.

² C.R. Mitchell. The Structure of International Conflict, (1ed, London: Macmillan Press, 1989) .p.15.

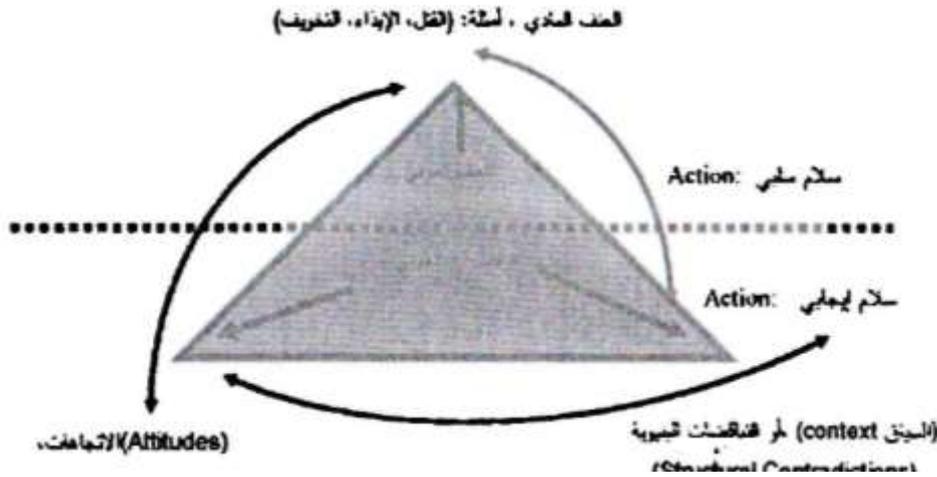
³ سامي ابراهيم الخزندار، **ادارة الصراعات وفض المنازعات**، (بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرين ،2014)، ص.60-61.

⁴ نفس المرجع، ص.63.

⁵ بيتر فالستين، **مدخل إلى تسوية الصراعات**، (ترجمة: سعد فيصل، محمد محمود دبور، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية،2006)، ص.183.

وفي السياق نفسه قدم **غالتونغ** نموذجاً متكاملًا يشير إلى أن حالات الصراع تنشأ في المجتمعات بسبب بعض عدم التوافق بين القيم الاجتماعية والبنية الاجتماعية لذلك المجتمع لا سيما توزيع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية السياسية. يؤدي تشكيل حالة عدم توافق الهدف (حالة الصراع) إلى ظهور سلوك نزاع للخصوم من أجل تحقيق أهدافهم (غير المتوافقة ظاهرياً)، بالإضافة إلى مجموعة ذات صلة من التصورات والمواقف حول أنفسهم والآخرين والأطراف الثالثة المتأثرة أو المؤثرة في علاقة النزاع. على الرغم من أن هذه المكونات منفصلة تحليلياً إلا أنها مرتبطة سببياً كما يوضح **كريس ميشال**: تتفاعل المكونات الأربعة بمرور الوقت ويتم تغييرها من خلال هذا التفاعل: السلوك يؤثر على المواقف (كونك هدفاً للعنف يؤثر بعمق على الحالة النفسية لمن يتعرضون للهجوم - وعادة ما يتسبب في انتقامهم)؛ المواقف تغير السلوك (تجريد الآخر من إنسانيته ينتج عنه تبرير لتصعيد العنف وبالتالي يكثف الجهود لإلحاق الأذى)؛ وكلاهما يؤثر على الوضع والبنية الاجتماعية الأساسية (ما هو محل نزاع غالباً ما يتضرر بطريقة ما، أو حتى يتم تدميره).¹

الشكل (2): مخطط مثلث النزاع ليوهان غالتونغ



المصدر: سامي ابراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات، مرجع سابق، ص، 98.

يمكن لهذه الأطراف أن تجد نفسها في مواقف متعارضة وتترك الأمر عند هذا الحد. هنا يطلق عليه نزاعاً كأمنًا ولكن بمجرد انتقالهم من هذا الموقف السلبي أو الثابت والبدء في توسيع الجهود لتحقيق الانتصار

¹ C.R. Mitchell. Conflict, Social Change and Conflict Resolution, ibid, p.8.

يبدأ الصراع النشط، فالتصعيد هو الشكل النشط للصراع.¹ ولتحديد اندلاع النزاع العنيف من المهم التركيز على حدث معين أو سلسلة من الأحداث التي تؤدي إلى اندلاع العنف أو تعجيله، ما يطلق عليه محفزات النزاع وهي أحداث محددة تعرض على التحول إلى العنف، وغالبًا ما يكون العنف المنظم في النزاعات الداخلية صراعًا بين الأنظمة ومنافسيها إما تمرد أو ثورة أو محاولات انفصالية. تعتبر محفزات النزاع أول نقطة تحول مهمة في تطور الحرب الأهلية. إنها تمثل نقطة تصعيد أولية حيث تتبلور خطوط الانقسام بين النظام والمتحدي، من ثم يتم تبادل أعمال العنف الأولية من جانب الاطراف، وعندما يبدأ النزاع في التزايد قد يكون التصعيد إما عمودياً، مما يشير إلى زيادة في حجم أو شدة النزاع (يُقاس عادةً من حيث وفيات أو إصابات العنف السياسي)، أو أفقيًا، وهو توسيع النزاع إلى مجموعات أو دول أو مجتمعات جديدة.² يستمر الصراع في التصعيد حتى يتم الوصول إلى إحدى النتائج الثلاث: انتصار جانب واحد، مأزق مؤلم يجبر الأطراف على التفكير في التهدئة، أو الجمود المستقر. وبالتالي، يمكن استخدام التفاوض كحل للنزاع لمنع تصعيد الصراع أو تحوله إلى العنف؛ يمكن استخدامه لإدارة الصراع -أي نزع تصعيد وسائل سعيه من العنف إلى السياسة؛ أو قد يكون وسيلة لحل التناقضات الأساسية للمناصب أو تحويلها إلى علاقات تعاونية.³

بناء على ما سبق، تتميز النزاعات الداخلية بأنها النزاعات العنيفة المنظمة واسعة النطاق التي:

(أ) تنشأ داخل الدول.

(ب) حول قضايا محلية.

(ج) اطرافها محلية، ما بين الحكومة و/أو ما بين مجموعات منظمة تستخدم العنف السياسي.

(د) يعد مستوى العنف (عدد القتلى المرتبطين بالحرب) مؤشرا أساسيا لتصنيف نمط العنف المنظم

المتبادل داخل الدولة.

¹ Introduction, in: **The Sage Handbook of Conflict Resolution**, ibid, p.4.

² Timothy d sisk, ibid, pp.24-23 .

³ . William Zartman, Conflict Resolution and Negotiation, in: **The Sage Handbook of Conflict Resolution** ibid, p.322.

الفرع الثاني: تيبولوجيا الحروب داخل الدول

قدم برنامج COW تعريفاً أساسياً للحرب داخل الدولة بأنها معركة مستمرة بين / فيما بين القوات المسلحة المنظمة التي تحدث داخل الحدود الإقليمية لأحد أعضاء المنظومة الدولية وتؤدي إلى ألف قتيل من المرتبطين بالقتال كل عام وهو المعيار الذي يعتمده برنامج Uppsala لتمييزها عن النزاع المسلح الداخلي الذي يفضي إلى 25 وفاة مرتبطة بالمعارك في السنة.¹ غالباً ما يستخدم الباحثين مصطلح الحرب الأهلية Civil War على نطاق واسع لوصف مجموعة واسعة من الحروب الداخلية.² يشترط COW وUppsala ليرقى النزاع المسلح الداخلي إلى حرب أهلية أن تكون الحكومة أحد أطراف النزاع في مواجهة مجموعات مسلحة ومنظمة لها طموحات إقليمية أو سياسية أو اقتصادية تحاول الحكومة عدم التنازل عنها.³

يجب أن تتطوي الحروب الأهلية على عنف منظم داخلي واسع النطاق ومستمر لتمييزها عن أحداث العنف السياسي المحدودة التي تتعارض مع احتكار القوة، مثل الاغتيالات السياسية أو التمرد أو الانقلابات. فهي قتال مستدام بين قوى منظمة نسبياً بهدف تغيير الحكومة أو الحدود تتميز بشدة العنف الداخلي المطول عادة ما يمارس المتنافسون سيطرة إقليمية على بعض المناطق، قد يشتمل عنف الحرب الأهلية على أطراف خارجية، لكن العنف يحدث داخل حدود بلد ما كما أن الجهات الفاعلة المحلية لا تزال هي الأطراف الرئيسية.⁴ هنا العنف الذي يظهر بين الجماعات المحلية كافياً لوصف هذه الحالات بأنها حروب أهلية لكن في حالة لعب الجهات الفاعلة الدولية دوراً عسكرياً مهماً، بحيث يتمحور العنف بين قوات الاحتلال والجهات الفاعلة المحلية ما يعطيه سمة التدخل الدولي. لهذا السبب، لا تُعرّف هذه الصراعات على أنها حروب أهلية تقليدية يُعرّفها COW بالحروب خارج الدولة.⁵

تنشأ الحروب الأهلية عندما ترى الجماعات غير الحكومية التي تتمتع بإحساس مميز بالهوية أن هيكل حكومتها غير قادر على تلبية احتياجاتها الأساسية ومظالمها. عندما يتم رفض مثل هذه الاحتياجات، أو عدم تلبيةها، تتشكل مظالم مختلفة وتصبح مطالب معالجة الموقف أكثر إلحاحاً. إن الرغبة في القضاء

¹ Meredith Reid Sarkees, Patterns of civil wars in the twenty-first century: the decline of civil war? In: **Routledge Handbook of Civil War** (Ed: Edward Newman and Karl DE Rouen, Jr. NY: Routledge, 2014), p.242. Edward Newman, **Understanding Civil Wars**, (NY: Routledge, 2014), pp.59-60.

² Carmela Lutmar and Jacob Bercovitch, Fragile states and civil wars: is mediation the answer? In: **Elgar Handbook of Civil War and Fragile States** (Ed: Graham K. Brown, UK: Edward Elgar, 2012), p.257.

³ Carmela Lutmar and Jacob Bercovitch, *ibid*, p.258 Edward Newman. *Ibid*, p.59.

⁴ Donatella Della Porta, **Introduction: social movements in civil wars**, *ibid*, p.3.

⁵ Meredith Reid Sarkees, *ibid*, p.242.

على الحرمان أو الجشع المتصور للموارد هي سمة من سمات تطور وسلوك العديد من هذه النزاعات.¹ تقوم هذه الجماعات بتشكيل منظمة عسكرية خاصة تهاجم القوات الحكومية والمدنيين العاديين. لكن غالبًا لا يواجه جيش الدولة جيشًا متمردًا واحدًا، بل تحالفًا من الجنود المتمردين يمثلون مجموعات مختلفة لها مصالح مختلفة. العديد من هؤلاء اللاعبيين الأساسيين في الحروب الأهلية هم مجموعات عرقية أو دينية، لذا يشار إلى الحروب في بعض الأحيان باسم "الحروب العرقية" أو "حروب الهوية". ومع ذلك، هناك بعض التساؤلات حول ما إذا كانت معظم هذه الحروب تدور أساسًا حول العرق أو الهوية، أو ما إذا كانت الإثنية والهوية تخفي الصراعات الأساسية التي تحركها أساسًا الأهداف الأمنية أو الموارد الاقتصادية أو السلطة السياسية أو المصلحة الخاصة. يلعب أمراء الحرب، الذين يهدفون إلى حماية أو تعزيز مصالحهم الضيقة، دورًا رئيسيًا في العديد من هذه الصراعات كما تلعب الشبكات الإجرامية المعولمة دورًا مهمًا في تمويل الحروب الأهلية وحركات التمرد، وغالبًا ما تستمر الحروب في الأسواق السوداء غير المشروعة. قامت الجيوش على نحو متزايد "بالاستعانة بمصادر خارجية" للعديد من وظائفها التقليدية، وفي كثير من النواحي أصبحت الحروب أكثر خصخصة.²

كان لتعريف الحرب الأهلية والادوات التحليلية للتمييز بينها وأشكال العنف الأخرى مؤشرات مثيرة للجدل. إذ ظهر العديد من التعريفات وعتبات المعايير في محاولة لتحديد الموضوع. يحددها إدوارد نيومان Edward Newman بثلاث عوامل أساسية: حجم ونطاق العنف (عنف منظم ومستمر يؤدي إلى ألف قتيل في السنة)، والسياق المكاني (داخل حدود الدولة)، وطبيعة وهوية الأطراف الرئيسية (مدى تماسك المجموعات المتنافسة حول اجندات سياسية واضحة).³ استنادًا إلى أهداف المشاركين غير الحكوميين في الحرب، أو "من يحارب لأجل ماذا" «صنف برنامج COW في عمل محدث الحروب داخل الدول إلى ثلاث فئات أساسية: الحروب الأهلية، الداخلية الإقليمية، وبين الجماعات الأهلية.⁴

تقسم الحروب الأهلية إلى فئتين بناءً على الدوافع الواضحة للجهات الفاعلة غير الحكومية، (1) النزاعات للسيطرة على الحكومة المركزية، حيث تسعى قوات المتمردين إلى الإطاحة بالنظام الوطني القائم واستبداله بنظام أكثر تقبلًا لمصالحهم المادية أو الثقافية أو النفسية. (2) النزاعات على المصالح المحلية أو الإقليمية، يقاتل المتمردون من أجل تعديل معاملة النظام الوطني لهذه المنطقة أو مجموعة معينة من

¹ Carmela Lutmar, Jacob Bercovitch, *ibid*, p.258

² Jack S. Levy, William R. Thompson, **Causes of War**, *ibid*, p, 13.

³ Edward Newman, Karl DE Rouen, Jr, Introduction, in: **Routledge Handbook of Civil War**, *ibid*, p, 2.

⁴ Meredith Reid Sarkees, *ibid*, pp.243-244.

الناس، لاستبدال النظام المحلي بنظام أكثر ودية، أو الانفصال عن النظام السياسي الأوسع على مستوى الدولة من أجل إقامة نظامهم الخاص. في حين الحروب الإقليمية الداخلية يكون أحد اطرافها حكومة إقليمية داخلية أو حكومة دون وطنية؛ أو حكومة وحدة جيوسياسية داخلية، مثل القوات المسلحة لحكومة مقاطعة أو ولاية إقليمية. أما الحروب ما بين الجماعات الأهلية أو المجتمعات المحلية، هو نزاع غير حكومي يدور داخل حدود الدولة بين الجماعات المسلحة التي لا تكون فيها الدولة طرفاً.¹ فهي شكل من أشكال العنف الذي يُرتكب عبر خطوط عرقية أو مجتمعية، إذ تنتظم حول هويتهم المشتركة ويتم اختيار الضحايا على أساس العضوية الجماعية، كثيراً ما يُشار إليها بالعنف العرقي، أو حروب الهوية كما يصفها ليفي.² على الرغم من أن هذه الصراعات لا تمثل تحدياً مباشراً للحكومة الوطنية، إلا أنها لا تحدث بمعزل عن العمليات السياسية الوطنية والإطار المؤسسي للدولة.

على الرغم من هذه الفروق، فإن الطبيعة المتغيرة للنزاعات بالنظر إلى دوافع الاطراف وتحالفاتها غالباً ما تجمع الحرب الأهلية بين عدة عناصر ما يجعل تحديد نوع عام من الحرب الأهلية يبسط حتما ظاهرة النزاع المعقدة. على سبيل المثال، قد تكون عمليات التمرد عرقية وأيديولوجية، ويمكن أن تتحول أهداف المتمردين بمرور الوقت من الانفصال إلى منطقة محدودة إلى السيطرة على الدولة بأكملها. قد تنطوي بعض الحروب على العديد من هذه العناصر في وقت واحد. بدأت حرب العراق كحرب بين الدول (بين الولايات المتحدة وحكومة صدام حسين العراقية) ولكنها اشتملت على تمرد محلي ضد دولة خارجية (الولايات المتحدة)، حرب أهلية (بين الشيعة والسنة) للسيطرة على العراق، حرب من أجل الانفصال أو استقلال ذاتي عن العراق (من قبل الأكراد)، والتدخل الدولي في الحرب الأهلية من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية (الولايات المتحدة وإيران والقاعدة).³

¹ Ibid.

² Jack S. Levy, Case Studies and Conflict Resolution, in: **Sage Handbook of Conflict Resolution**, ibid, p, 72.

³ Jack S. Levy, William R. Thompson, ibid, p, 07.

الفرع الثالث: الحركات الإجتماعية وتصعيد العنف السياسي

ترتبط الحروب الأهلية المعاصرة ارتباطاً وثيقاً بإنهيار الآليات الصريحة أو الضمنية لتقاسم السلطة والموارد، اما الأساس الكامن وراء ظهور حالات النزاع، هي الملاحظة التي لا مفر منها بأن التغيير في البنية الإجتماعية يميل إلى خلق رابحين وخاسرين .يوسع ميتشال العلاقة بين التغيير وتشكيل الصراع بافتراض: (أ) قد يؤدي التغيير السابق إلى إنشاء المرمومون، الذين يرغبون في العودة إلى الوضع الراهن أو عصر ذهبي ما، والمسرعين، الذين يريدون المزيد من التغيير، في أقرب وقت ممكن لإكمال الإصلاح أو اللحاق ببعض المجموعات المقارنة. (ب) قد يؤدي التغيير المتوقع إلى خلق مؤيدين يطالبون بالتغيير المنشود على الفور، ومقاومين يسعون لعرقلة التغييرات التي تهدد مواردهم أو وضعهم أو نفوذهم السياسي.¹

ان التغيير السريع في أي من الأبعاد الرئيسية السلطة والمكانة والثروة التي يتمتع بها الأفراد والفئات الإجتماعية المختلفة يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الجهود لتحقيق توازن مرض بين الابعاد الثلاثة، ومن ثم الصراع مع أولئك الذين يقاومون مثل هذا التغيير وربما إلى بدايات واحدة من دورات ساندول الذاتية. ينمو الغضب بالإضافة إلى الشعور بالحرمان وتنشأ حالات الصراع التي تتطوي على عدم توافق الاهداف.² لكن الخلفيات البنيوية لا تتحول بذاتها إلى اسباب الإنتفاضة (مرحلة التصعيد) الا عبر الوعي الجماعي المشترك. فالحركات الجماهيرية تتدلع في لحظات الأزمات والفرص عندما يقوم عدد من المنظمات بتوحيد الجهود لتعبئة الرأي العام بغرض تحقيق مصلحة عامة او الوصول إلى اهداف مشتركة من خلال العمل في مجالات خارج الأطر والمؤسسات القائمة.³ وهي عبارة عن جماعة كبيرة من الناس ينخرطون في السعي لتحقيق عملية التغيير الإجتماعي او الوقوف في وجهها. وعادة ما ترتبط الحركات الإجتماعية بعلاقات صراعية مع تلك التنظيمات التي تتبنى اهدافا ورؤى معارضة لها.⁴

بالنسبة لأي حركة إجتماعية، فإن إحداث عمل جماعي هو الهدف الأساسي.وهو يمثل أي نشاط منظم لتحقيق أهداف المجموعة، بدءاً من التعبئة، وهي العملية التي يتم من خلالها تجنيد الأشخاص في الحركات. بمجرد حشد الناس، يمكن أن تتخذ المشاركة أشكالاً متنوعة، اعتماداً على البيئة السياسية

¹ Mitchell, C.R, Conflict, Social Change and Conflict Resolution, ibid, p, 5.

² Ibid.

³ انتوني غيدنز، مرجع سابق، ص. 487.

⁴ انتوني غيدنز، مرجع سابق، ص. 748.

للمجموعة والقرارات الاستراتيجية والتكتيكية لقادتها. يشمل نطاق الإجراءات السياسة التقليدية، والعمل الجماعي (الإضرابات، والمظاهرات، والعمل المباشر اللاعنفي)، والتمرد (الإرهاب، والانتفاضات المسلحة، وحروب العصابات، والحروب الأهلية)¹. غالبًا ما يحدث التصعيد إلى العنف في سياق ردود فعل الدولة على الحركات الاجتماعية: عندما تقوم الدول بقمع الحركات الاجتماعية التي تضغط على المظالم العميقة، يتم حياكة بذور المقاومة العنيفة. مثل ما يفترض ميسون: بعد التغلب على مشاكل العمل الجماعي يتحول المنخرطين في النشاط اللاعنفي إلى العمل الجماعي الثوري، فكل ما هو مطلوب هو أن يغير قادة الحركة الاستراتيجية لتطبيق تلك الآلية في برنامج عنف ثوري.²

كثيرا ما يستخدم مفهوم الفرصة السياسية وعلى نطاق واسع في تحليلات أصول وديناميات الحركات الاجتماعية، يعرف تارو هيكل الفرصة السياسية على أنه "أبعاد البيئة السياسية التي توفر حوافز للناس للقيام بعمل جماعي من خلال التأثير على توقعاتهم للنجاح أو الفشل."³ والتي تصبح مصدر مستقل لحوافز للعمل الجماعي ولتبرير العنف السياسي والذي يشير إلى جميع الهجمات الجماعية الموجهة ضد النظام السياسي وأطرافه الفاعلة، بما في ذلك الجماعات السياسية المتصارعة فضلا عن تلك الموجودة في الحكم- او سياساتها. وفقا لتيد غار Ted Gurr⁴ ويحدث عندما يغضب كثير من الناس في المجتمع، وبالأخص عندما تحدث فجوة بين الأشياء القيمة والفرص التي يشعرون بأنهم يستحقونها والأشياء والفرص التي يحصلون عليها بالفعل حالة تُعرف باسم "الحرمان النسبي".⁵

وفقا لأدبيات دراسة الثورات فان ما يعرف باللحظة الثورية تحدث عندما يصبح الحاكمون عاجزين عن الحكم، والمحكومون عاجزين عن تحمل الأزمات. تتطور المواقف الثورية نتيجة ظهور الأزمات السياسية والعسكرية للدولة والسيطرة الطبقية. اما كيف تستغل هذه اللحظة الثورية كسبب يحول مسار الحركات الاجتماعية السلمية إلى العنف السياسي فيوجزها تيد غار في التسلسل السببي الرئيسي في العنف السياسي: أولاً تطور الاستياء، وثانياً يتم تسييسه، وأخيراً تفعيله في عمل عنيف ضد الأهداف والفاعلين السياسيين.⁶

¹ Ted Robert Gurr, Minorities, Nationalists, and Islamists, in: **Leashing the Dogs of War**, ibid, p, 139.

² Timothy d Sisk, ibid, pp, 22-23.

³ Ted Robert Gurr, ibid, p, 158.

⁴ Theda Skocpol, **States and Social Revolutions**, (NY: Cambridge University Press, 1979), p, 9.

⁵ Stephan Walt, **Revolution and War**, ibid, pp, 11-10.

⁶ Theda Skocpol, ibid, pp, 15-16.

يعتبر التغيير الناجح سمة أساسية لتحديد الثورات الاجتماعية عن غيرها من أنواع العنف السياسي. والتي عرفتها Theda Skocpol بأنها تحولات أساسية سريعة لمجتمع الدولة وهيكله الطبقية. وهم مصحوبون وجزئياً من خلال إنتفاضات طبقية من أسفل. تتميز بتحولات أساسية وسريعة لبنى الدولة والطبقية في المجتمع والتي تحدث معاً بطريقة تعزز بعضها بعضاً. وتحدث هذه التغييرات من خلال الصراعات الاجتماعية السياسية الشديدة التي تلعب فيها الصراعات الطبقية دوراً رئيسياً.¹ يرتبط هذا التغيير بالعنف والذي يعد سمة أساسية في سلوك الحركات الاجتماعية ضد السلطة القائمة، مثلما اقره ستيفن والت، تتميز الثورات عادةً بالعنف لأن عملية إعادة تعريف المجتمع السياسي تعرض الجميع للخطر. غالباً ما تكون هناك حاجة إلى القوة للإطاحة بالنظام القديم، وحتى عندما ينهار دون قتال، فمن المحتمل أن تكون هناك صراعات عنيفة بين الفصائل الثورية المتنافسة. نتيجة لذلك، عادة ما تكون الثورات عنيفة ومدمرة، خاصة عندما تتطوي على استبدال النخبة الحالية بأفراد المجتمع المستبعدين سابقاً. ووفقاً لجميع الثورات تقريباً تظهر بعض السمات المشتركة تتحدد العملية الثورية من عدة مراحل:

أولاً، تصبح الثورات ممكنة عندما تضعف القدرات الإدارية والفسرية للدولة بسبب مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية. ثانياً، تتميز الثورات بانفجار النشاط السياسي. ثالثاً، تغير الثورات لغة الخطاب السياسي وتعزز تطوير رموز وعادات إجتماعية جديدة. رابعاً، تغير الثورات أيضاً المبادئ التي يتم بموجبها اختيار القادة. في معظم الحالات، سيتم اختيار الحكام الجدد من الجماعات التي كانت ممنوعة سابقاً من السلطة مع استبعاد الأعضاء البارزين في النظام القديم. وبالتالي، فإن الثورات تتطوي حتماً على إعادة تعريف المجتمع السياسي.²

¹ Theda Skocpol, ibid, pp, 4-5.

² Stephan Walt, ibid, pp, 20-21.

المطلب الثاني، تعقيدات النزاعات الداخلية المدولة

يقصد به تشابكات وروابط الصراع داخل الدول وفيما بينها سواء من حيث تعدد الاطراف او قضايا الصراع او الظروف المحيطة به، ومن ثم تأثير ذلك على تفاعلات الصراع والعلاقات داخل وحدات الصراع او مع الوحدات والكيانات الخارجية. تعرفها ابسالا بانها الاوضاع تكون فيها روابط هامة او تحتوي على خبرات او تجارب الصراعات الاهلية او الدولية لدول متجاورة وهذه الروابط لها اهمية في تغيير ديناميكيات الصراع او لها تأثير في عملية تسوية الصراع مع طرف مجاور.

الفرع الاول: النزاع الداخلي كمركب نزاع إقليمي

كثيرا ما يكون للحروب داخل الدول بعدا إقليميا، حيث يعبر العنف السياسي المنظم الحدود بشكل روتيني فلم يعد من الممكن اختزاله إلى نزاع معين داخل او ما بين الدول. وهذا بدوره يشير إلى أن النزاعات الفردية قد لا تكون مستقلة عن بعضها البعض، وأن خطر النزاع يعتمد على الفاعلين والأحداث خارج حدودها.¹ تميل النزاعات الداخلية إلى التجمع جغرافياً في مناطق معينة، مثلما عرفتة العديد من المناطق كغرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط، اذ تتميز بقدر كبير من الاعتمادية المتبادلة بين النزاعات في البلدان المجاورة، حيث تمتد القضايا والجهات الفاعلة المماثلة عبر الحدود الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الإحصائيات المكانية أن هذا التجميع منتظم جداً بحيث لا يكون عشوائياً تماماً، مما يشير إلى أن النزاعات قد تتشكل من خلال عوامل مشتركة في المنطقة أو إنتشار الصراع عبر المكان.² وهي حقيقة تدل أن الحروب الأهلية ليست ظاهرة منفصلة إقليمياً من حيث أسبابها وعواقبها ودينامياتها.³ لقد طورت هذه النقطة الأخيرة بشكل أكبر من قبل قاعدة بيانات اوبسالا، من خلال التأكيد على أن الحروب المعاصرة داخل الدول، لا تميل فقط إلى إنتشار الاثار أو العدوى للبلدان المجاورة، ولكنها في الواقع، مدفوعة ومستدامة من خلال عمليات وشبكات إقليمية بطبيعتها. التي تشكل روابط يعزز بعضها البعض في جميع أنحاء المنطقة سواء في تغيير ديناميات النزاع او التأثير في عمليات التسوية مما يؤدي إلى نزاعات مطولة ومعقدة. يطلق عليها "مركبات النزاع الإقليمي" وهي تتفق على الطابع العابر للحدود للعديد من النزاعات الداخلية المعاصرة.⁴

¹ Nils W. Metternich and all, International dimensions of internal conflict , in : **Elgar handbook of civil war and fragile state**, ibid,p.219

² Idean Salehyan, **Rebels without Borders Transnational** (Cornell University Press, 2009) p, 13.16.

³ Edward Newman, ibid, p.34.

⁴سامي ابراهيم الخزندار، مرجع سابق، ص ص، 203-204.

فالعديد من النزاعات المسلحة هي "مجمعات نزاعات إقليمية" أو حالات "تشهد فيها البلدان المتجاورة صراعات داخلية أو مشتركة بين الدول ومع وجود صلات مهمة بين الصراعات، قد تكون هذه الروابط كبيرة جدًا بحيث تغير ديناميكيات صراع ما أو حله سيكون لها تأثير على الصراع المجاور.¹ وهو المفهوم الذي صاغه وولفرستين لدراسة العلاقات المتداخلة في النزاعات، ويقصد به مدى ارتباط النزاعات بعضها ببعض، إذ نلاحظ في فترة زمنية ما نشوب نزاعات في منطقتين مختلفتين ولكنهما تقعان في الإقليم الجغرافي ذاته، ومع أنها قد تبدو منفصلة عن بعضها إلا أن القاء نظرة قريبة قد يكشف لنا عن وجود روابط بينها وتسمى بروابط أو مركبات النزاعات الإقليمية. إذ تكون الأطراف الرئيسية والثانوية متشابكة في المنطقة ذاتها.² رغم تباين المفاهيم حول ماهية مركبات النزاع، إلا أن جوهر هذا المفهوم يقصد به تشابكات وروابط النزاع (الاهلي، الإقليمي أو الدولي) سواء من حيث تعدد الأطراف أو قضايا النزاع أو الظروف المحيطة به، ومن ثم تأثير ذلك على تفاعلات النزاع والعلاقات داخل وحدات النزاع أو مع الوحدات أو الكيانات الخارجية.³

تحيلنا المفاهيم السابقة الذكر إلى أهمية ترابط القضايا ما بين النزاع الداخلي والنزاعات الإقليمية كما تضمنه تعريف مركب النزاع الإقليمي، وتعدد مستوى الفاعلين كما أقره مفهوم تشكيل النزاع الإقليمي. أهمية هذه المفاهيم أنها ترتبط نظرياً (مشتقة) بنظرية مركب الأمن الإقليمي لباري بوزان، وبالتالي هي تعتمد مستوى تحليل إقليمي حتى في ضل تعدد الفاعلين (ما تحت الدولة أو قوى عظمى خارجية) كما يوضح **فاؤمين** في مقاله، وبالتالي ما يهم هنا تفاعل هذه الفواعل المتعددة والقضايا المترابطة على مساحة جغرافية محددة.⁴

قد تكون النزاعات مرتبطة عندما تقيم الجماعات العرقية خارج الحدود الدولية، أو عندما تسفر التحالفات العسكرية أو السياسية عن دعم عسكري وسياسي عبر الحدود. لهذا السبب، اكتسبت الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر التسعينيات لقب "الحرب العالمية الأولى لأفريقيا". إذا كانت معظم "النزاعات الداخلية" جزءاً من مركب نزاع إقليمي، أو مجموعات من النزاعات المترابطة، فهناك تداعيات مهمة على جهود صنع السلام. قد يعني حل مشكلة واحدة، في الواقع، حل العديد، أو قد يؤدي الفشل في معالجة الديناميات الإقليمية للصراع إلى تكرار الحرب.⁵ من الممكن تسوية النزاعات المتداخلة إقليمياً، لكن يمكن

¹ Peter Wallensteen, Margareta Sollenberg, *Armed Conflict and Regional Conflict Complexes*, ibid, p, 623.

² بيتر فالستين، مرجع سابق، ص، 279.

³ سامي ابراهيم الخزندار، مرجع سابق، ص، 203.

⁴ Kristian Skrede Gleditsch, Idean Salehyan and Kenneth Schultz, *Fighting at Home, Fighting Abroad: How Civil Wars Lead to International Disputes*, **The Journal of Conflict Resolution** Vol. 52, No. 4 (Aug., 2008), pp. 479-506 (28 pages), p.

⁵ Timothy d sisk, ibid, p16.

ارجاع هشاشة بعض التسويات إلى السياقات السياسية الخلافية التي تحيط بعدد منها، كما هو الحال في امريكا الوسطى فقد شهدت المنطقة عملية سلام واسعة استندت عملية السلام هذه على الفهم المشترك بين زعماء الدول الذين اتفقوا على تبني سياسات متشابهة تقوم على المصالحة الوطنية وعدم التدخل في الصراعات المتجاورة. ما افضى لحل هذه النزاعات الواحد تلو الاخر.¹

تشمل عملية تفكيك النزاعات المتداخلة على استراتيجيتين متناقضتين ، و تعتمد الاولى على مبدأ التدرج ، اذ يتم التعامل مع النزاعات واحدا تلو الواحد على ان يتم الاسراع في تسوية الصراعات القابلة للتسوية و هنا تكون الآمال معلقة بعدم تأثير النزاعات المستمرة في الدول المجاورة على تنفيذ الاتفاقيات التي يتم التوصل اليها ، و من شان اراحة احد النزاعات عن اجندة النزاعات القائمة ان يقدم للمنطقة بأسرها تجربة مشتركة ، قد تثير حماس الاخرين و تدفعهم إلى تسوية النزاع التالي ، لان التقليل من حدة التوترات يؤدي إلى زخم إقليمي نحو السلام ، و يبدو ان عملية تسوية النزاعات منطقة الساحل في افريقيا قد سارت بهذه الطريقة .² تعتبر مجتمعات الصراعات الإقليمية ذات صلة بجهود السلام. وحيثما توجد روابط إقليمية قوية، يجب أن تعترف المفاوضات بهذا الأمر، وأن تطور عمليات تضم العديد من الجهات الفاعلة. في المجتمعات الإقليمية حيث كان هناك انخفاض في عدد الصراعات، مثل البلقان، والجنوب الأفريقي، والقرن الأفريقي وأميركا الوسطى، مثل هذه العمليات واضحة. أدت التغييرات الحاسمة، مثل نهاية التنافس بين القوى العظمى، إلى خلق فرص لاحتواء الصراع والمفاوضات واتفاقات السلام.³

الفرع الثاني: تصعيد وإنتشار النزاعات الداخلية:

ان الاعتمادية المتبادلة التي تميز النزاعات التي تتجمع مكانيا (جغرافيا) تتم من خلال مجموعة من الاليات السببية والتي يعرفها جيفري تشيكل بأنها "المسار أو العملية التي يتم من خلالها إنتاج التأثير أو تحقيق الغرض".⁴ بحيث تربط هذه الاليات النزاع الداخلي ببيئته الإقليمية. فعلى الرغم من أن هذه الصراعات تسمى "داخلية" إلا ان القليل من النزاعات المسلحة في العالم المعاصر هي بالفعل داخلية. لقد أصبحت هذه النزاعات ونتائجها مدولة، يتضح بشكل متزايد أن النزاعات الداخلية المفترضة لها روابط عبر وطنية

¹ بيتر فالستين، مرجع سابق، ص، 283.

² نفس المرجع، ص، 284.

³ Peter Wallenstein, Margareta Sollenberg, *ibid*, p, 625.

⁴ Jeffrey T. Checkel, *Transnational dynamics of civil war*, in: **Transnational Dynamics of Civil War**, (Cambridge University Press 2013), p.8.

قوية بطريقتين على الأقل: من حيث تصعيد الصراع أو إنتشاره ومن حيث عواقب الحروب الداخلية باعتبارها قضايا عالمية.¹

يمتد الصراع العرقي Ethnic conflict spreads كما يوضح **دافيد لايك** و**روتشيلد** عبر حدود الدولة بطريقتين. يحدث الإنتشار Diffusion عندما يزيد العنف العرقي في إحدى الدول من احتمال نشوب صراع في ثانية. بعبارة أخرى، إذا كان الصراع في رواندا يحرض على عنف مماثل بشكل مباشر أو غير مباشر في بوروندي، فسيكون الصراع قد انتشر. يحدث التصعيد Escalation عندما يجلب الصراع في بلد ما محاربين أجانب جدد سواء كانوا جيراناً أو قوى عظمى ذات نفوذ عالمي. على الرغم من التمييز التحليلي، يمكن أن تحدث كلتا العمليتين في وقت واحد من الناحية العملية. على سبيل المثال، انتشر الصراع في رواندا إلى زائير المجاورة عندما ظهرت مجموعات مرتبطة بالتوتسي هناك لتحدي الدولة، تصاعد الصراع أيضاً عندما تدخلت القوات الحكومية الرواندية التي يقودها التوتسي بشكل غير رسمي لدعم إخوانهم العرقيين وفي محاولة لفرض رقابة على الهوتو المتطرفين في مخيمات اللاجئين على طول حدودها.²

يتم شرح إنتشار النزاعات العرقية وتصعيدها في المقام الأول من خلال خيارات الدولة والجهات الفاعلة الفرعية حول استخدام العنف المنظم وكيفية استخدامه. تعتمد هذه القرارات على تفضيلات الفاعلين وقدراتهم. يتفاعل هؤلاء الفاعلون أيضاً بشكل استراتيجي. عادة ما يعتمد الاختيار الأفضل لتحقيق أهداف الممثل ليس فقط على قدراته الخاصة، ولكن أيضاً على الاستجابات المحتملة للجهات الفاعلة الأخرى.³ وبالتالي، فإن أي تغيير في استراتيجيات هذه الجهات الفاعلة يمكن أن يكون له آثار واسعة النطاق وغير متوقعة في كثير من الأحيان. لذا يقر **لايك** و**روتشيلد** انه حتى آليتي الإنتشار والتصعيد هما نتاج التفاعلات الاستراتيجية مثل الصراع العرقي بشكل عام، لذا كليهما يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي تؤثر على تصعيد وإنتشار الصراع العرقي للدولة.⁴ نحن نأخذ ب: بضعف الدولة، الفواعل العابرة للحدود والبيئة الإقليمية التنافسية.

¹ Timothy D. Sisk, *ibid*, pp. 15-16.

² David A. Lake and Donald Rothchild, *Spreading Fear: The Genesis of Transnational Ethnic Conflict*, in : **The International Spread of Ethnic Conflict**, (United Kingdom: Princeton University Press, 1998), p.24-23

غالبًا ما يتم استخدام الإنتشار والامتداد والتصعيد وحتى العدوى كمرادفات. نفس المرجع.

³ Shale Horowitz, *Identities Unbound*, in: **Transnational Dynamics of Ethnic Conflict**, *ibid*, p.53.

⁴ David A. Lake and Donald Rothchild, *Ethnic Fears and Global Engagement*, in: **The International Spread of Ethnic Conflict**, *ibid*, p.343.

تساهم عدة عوامل في "عدوى" النزاع الإقليمي والحرب غير النظامية أو تمنعها، سواء تم إجرائها على مستوى بين الدول أو خارج الدول أو داخل الدول: إضعاف الهياكل المؤسسية للدولة؛ (2) التغييرات في ميزان القوى بين الأعراق؛ (3) آثار التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الدولي؛

اما الكيفية التي يمتد بها الصراع العرقي دولياً Spread هي نفسها التي ينشأ بها محلياً. ينتشر الصراع العرقي عبر الحدود الوطنية عندما يخل بالتوازن العرقي في دول أخرى من خلال تدفقات اللاجئين، أو انسحاب المتمردين المسلحين، أو أي اختراق مباشر آخر للحدود، أو عندما يدفع الأفراد والجماعات إلى تغيير مطالبهم أو معتقداتهم حول الادعاءات المحتملة الآخرين، لتغيير معتقداتهم فيما يتعلق بفعالية الضمانات السياسية المنصوص عليها في العقود العرقية القائمة، أو لتغيير تقييماتهم حول التكاليف والفوائد المحتملة للاحتجاج أو الاضطرابات أو العنف الجماعي.¹ بحيث يتم إلهامهم وتوجيههم استراتيجياً أو تكتيكياً مثلما يوضح تيد غار:

أولاً، يتم زيادة حوافز المجموعة المجتمعية للعمل السياسي من خلال التعبئة الناجحة والعمل السياسي من قبل مجموعات مماثلة في أماكن أخرى. تتعزز العدوى بوجود شبكات عبر وطنية تربط مجموعات مماثلة. ثانياً، تزداد قدرات المجموعة على العمل السياسي من خلال الدعم السياسي والمادي من شرائح الجماعة في أماكن أخرى، بما في ذلك الشتات المنظم سياسياً. كما تعمل المساعدة السياسية والمادية والعسكرية من الدول الأجنبية على زيادة القدرات، ولكن من المرجح أن تدفع الدولة التي تواجه التحدي إلى السعي للحصول على دعم معادل من حلفائها. ثالثاً، تزداد فرص المجموعة في التمرد من خلال عدد قطاعات المجموعة في البلدان المجاورة وقربها من الصراع المفتوح (بما في ذلك الحرب الأهلية والحرب بين الدول). كما يتم تعزيزها من خلال انتقالات القوة في هياكل التحالف الإقليمية والعالمية²

بينما يتصاعد الصراع العرقي عندما تعاني الأطراف الثالثة، التي غالباً ما تكون مدفوعة بتحالفات مجموعات الأقارب العابرة للحدود وكذلك من خلال التداعيات المتعمدة أو غير المقصودة، أو المطالب الوحودية، أو محاولات تحويل الانتباه عن المشاكل المحلية، أو الدول المفترسة التي تسعى إلى الاستفادة من نقاط الضعف الداخلية للآخرين.³ فالجهات الفاعلة في الحروب الأهلية ليست بالضرورة محصورة داخل الدول الفردية. على سبيل المثال، غالباً ما تمتد الجماعات العرقية عبر الحدود الدولية، وكثيراً ما يشارك الأقارب عبر الوطنيين أو يقدمون دعماً مهماً لحركات التمرد في الدول الأخرى. غالباً ما يكون من الصعب على الحكومات التحكم في الموارد التي يتم حشدها عبر الحدود الوطنية أو استهدافها. على هذا النحو،

(4) الدور المتزايد للجهات الفاعلة الدولية غير الحكومية، بينما يقدم لايك وروتشيلد: فشل المعلومات أو مشاكل الالتزام الموثوق به أو المعضلات

الأمنية. David A. Lake and Donald Rothchild, Ethnic Fears and Global Engagement.

¹ David A. Lake and Donald Rothchild, Ethnic Fears and Global Engagement, ibid, 340.

² Ted Robert Gurr, ibid, p. 151

³ David A. Lake, Donald Rothchild, Spreading Fear: The Genesis of Transnational Ethnic Conflict, ibid, p. 4.

يمكن أن يكون الوضع السياسي المحلي وموارد مجموعة عرقية دليلاً ضعيفاً للدوافع على العنف والأحداث التي تؤدي إلى التعبئة والتغيير في الاستراتيجيات السياسية¹. كذلك، ترتبط الحروب الأهلية والنزاعات الدولية ارتباطاً جوهرياً وليست عمليات منفصلة. إنها جزء من علاقة صراع إقليمي داخلي حيث تنشأ الأعمال العدائية الدولية عن طريق ملاذات المتمردين ودعمهم، كما تعمل العداوات الموجودة مسبقاً بين الدول على تمكين المنظمات المتمردة. تتضافر الحروب الأهلية والنزاعات الدولية لخلق عمليات نزاع وعنف أوسع ومرتبطة².

يتضح لنا مما سبق، أن الحروب الأهلية ليست ظواهر منفصلة إقليمياً من حيث أسبابها وعواقبها ودينامياتها³. على الرغم من كونها مصدر قلق، إلا أنها ليست شديدة العدوى ومن المرجح أن تنتشر بشكل مباشر فقط في ظل ظروف تقييدية إلى حد ما. ومع ذلك، فالدول القوية قادرة على التعامل بشكل عام على احتواء التداعيات العابرة للحدود التي تنتج عن جيرانها الأضعف.

الفرع الثالث: إدارة وتسوية النزاعات الداخلية المدولة

إن إدارة أو إنهاء الحروب الأهلية المدولة هي عملية معقدة للغاية تتطلب الانتباه ليس فقط للاعبين الداخليين، ولكن أيضاً للاعبين الفيتو الخارجيين الذين يمثلهم جميع الأطراف المعنية داخل وخارج دولة النزاع. والتي قد تشمل الحكومات الأجنبية، جماعات الشتات، المقاتلين الأجانب، و / أو الشبكات الإجتماعية العبر وطنية. يستخدم مصطلح "إدارة الصراع" بالمعنى العام لوصف النطاق الكامل للعمليات غير العنيفة للتعامل مع الصراع، فهي تركز عادةً وفقاً لـ *لوولفرستين* على الجانب المسلح للنزاع "إنهاء القتال، والحد من إنتشار النزاع، وبالتالي احتوائه"⁴. وعلى نفس المنوال يرى *كريس ميتشال* أنه غالباً ما يتم استخدام العنوان العام لإدارة الصراع بالتبادل مع المصطلحات الأخرى، مثل "التحكم في النزاع" و "تنظيم النزاع" و "حل النزاع". ويُستخدم بذلك للإشارة إلى النطاق الكامل للتقنيات المستخدمة في أي مجتمع (أ) لمنع تطور حالات الصراع، (ب) لمنعها من أن تؤدي إلى سلوك نزاع مدمر على نطاق واسع، (ج). لوقف سلوك النزاع غير المرغوب فيه أو إزالة مصدره، من خلال شكل من أشكال اتفاقيات التسوية أو حل النزاع. يمكن أن يرتبط هذا التصنيف الثلاثي لإجراءات إدارة النزاع بسهولة بالتسلسل التطوري لمراحل النزاع⁵.

¹ Nils W. Metternich and all, *ibid*, p, 218.

² Idean Salehyan, *ibid*, p, 51.

³ Edward Newman, *Understanding Civil Wars*, *ibid*, p, 34.

⁴ Isak Svensson, Conflict resolution in civil wars, in: *Routledge Handbook of Civil Wars*, *ibid*, p.

⁵ C.R. Mitchell. *The Structure of International Conflict*, *ibid*, pp, 256-257.

يعد التفاوض الطريقة الأكثر شيوعاً إن لم يكن الطريقة الوحيدة لمنع النزاعات وإدارتها وحلها وتحويلها. وكمترادف لحل النزاع هو عملية دمج للمواقف المتضاربة في اتفاقية مشتركة لحل التناقضات الأساسية في المواقف أو تحويلها إلى علاقات تعاونية.¹ قد يتم التفاوض بطريقة مباشرة أو من خلال تدخل طرف ثالث أو أكثر ما يعرف بالوساطة وهي عملية سياسية بدون التزام مسبق من الأطراف لقبول أفكار الوسيط. وتمثل شكل من أشكال تدخل طرف ثالث. الغرض منها هو دفع النزاع نحو تسوية مقبولة لكلا الجانبين وبما يتفق مع مصالح الطرف الثالث.² وفي هذا الصدد فإن مختلف اشكال التدخل لتسوية الصراع، تحتاج ان تتوجه نحو الابعاد او المكونات الاساسية للنزاع، وهي: **أطراف الصراع**: ان تتعامل اشكال التدخل مع اهداف، علاقات أطراف الصراع والعمل على احداث تغيير إيجابي في العلاقات والسلوك والتسوية.2/ **بيئة او سياق الصراع**: سواء على الصعيد البيئة المحلية او الإقليمية والدولية، أي محاولة احداث التغيير في تأثيرات، ونفوذ البيئة المحيطة بالصراع بشكل يخلق محيطا إيجابيا يخدم عملية تسوية الصراع.3/ **قضايا الصراع**: وهي القضايا التي تشكل دوافع او مصالح أطراف الصراع وبالتالي، ضرورة ان تحقق اشكال التدخل، مصالح وحاجات جميع الأطراف وفق عملية تساهمية مرضية لهم.³

تنظر الأطراف بشكل إيجابي إلى فكرة حل النزاع من خلال التفاوض المباشر أو بوساطة عندما يدركون ظروف النضج، وتحدث هذه اللحظة عندما يشعر الأطراف أنه لم يعد بإمكانهم توقع كسب الصراع من خلال التصعيد (أو ببساطة الصمود) بتكلفة مقبولة وأن هناك إمكانية لحل مقبول بشكل مشترك. هذان الشرطان، اللذان يُطلق عليهما اسم مأزق مؤذٍ متبادل (MHS) ومخرج (WO)، هما تصوريان وذاتيان على الرغم من أنهما عموماً لهما مرجع موضوعي. النضج شرط ضروري ولكنه غير كاف لبدء المفاوضات؛ يجب الاستيلاء عليها والتصرف بناءً عليه. بمجرد أن يصبح خياراً مدرجاً من قبل الأطراف، إما بشكل مباشر أو من خلال مساعدة وسيط، يمر التفاوض عادةً من خلال عملياته الخاصة التي تتضمن عددًا من المراحل ونقاط التحول.⁴

وعلى خلاف الجهود الاحادية الجانب فان حوافز الإجراءات المتعددة الأطراف أو الجماعية تجاه إدارة الصراع تختلف وفقاً للقضايا المطروحة والفاعلين المعنيين والسياق الإقليمي الذي تنشأ فيه المشكلة. قد تكون دولة أو أكثر طرفاً في نزاع، أو مصممة ببساطة على فرض حل⁵. ما يفرض تحديات على الإدارة

¹ I. William Zartman, **Conflict Resolution and Negotiation**, ibid. p, 322.

² I William Zartman, SaadiaTouval, International Mediation, in: **Leashing the Dogs of War**, ibid, pp, 437-438.

³ سامي ابراهيم الخزندار، نفس المرجع، ص، 220.

⁴ I. William Zartman, ibid, p, 329.

⁵ Joseph Selph Lepgold, Regionalism in the Post-Cold War Era, ibid, p, 10.

الجماعية للنزاع تحتاج جميع الأطراف إلى الشعور بالمأزق المؤذي في نفس الوقت حتى يكون متبادلاً وفعالاً، وإلا فإن مأزق أحد الأطراف يصبح فرصة لطرف آخر ويصعد الصراع. والنتيجة هي في كثير من الأحيان حالة من الجمود الطفيف والمستقر، تتخللها فاشيات عنيفة، حيث يتوقع كل طرف أن يسود في الجولة التالية وحيث يكون التمسك ممكناً ويفضل التفاوض وهي لعبة معضلة سجين كلاسيكية. ومن ثم يصعب تحديد الصيغة المناسبة لاتفاقية إدارة النزاع بسبب تعقيد أطراف النزاع وخطوطه. في حين أن الأطراف والقضايا المتعددة تسهل المفاوضات، فإنها تجعل تجميع حزمة جذابة على نطاق واسع أكثر صعوبة، وعندما يتم تجميعها يكون من الصعب تنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، فإن اقتران الأسباب الهيكلية مثل الفقر والعرق بالمظالم المباشرة والصراعات على السلطة يعني أن الفرص الجذابة للطرفين لدفع عمليات إدارة الصراع عالقة في حلقات مفرغة.¹

إن إشراك أطراف جديدة وتوسيع نطاق القضايا التي تشكل الصراع مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ويساعد في تفسير ديناميكية الصراعات التي تبدأ حول بعض القضايا التي تتبعها الأطراف المتنافسة، ولكنها تنتهي باختلاف أطراف مختلفة تماماً حول قضايا مختلفة تماماً. قد تؤثر الجهات الخارجية من حيث المبدأ على استمرار الصراع من خلال محاولة إدارته أو الانضمام إلى أحد الأطراف في القتال، إلا أن هذه الجهات الفاعلة الخارجية غالباً ما تسعى وراء أجندة منفصلة قد لا تتماشى بالكامل مع الجهات الفاعلة التي قد تدعمها بشكل رسمي أو غير رسمي. وفي هذه الحالات، قد يزيد وجودها من الآثار الضارة لعدد متزايد من المشاركين في عملية صنع السلام. بادئ ذي بدء، قد يشوه تقييم الأطراف لمدى وجود مأزق يضر بالآخر، حيث قد يعتقد الطرفان أنه قد يكون بوسعهما، بمساعدة خارجية، تصعيد الصراع وتحقيق النصر من خلال العمل الانفرادي. وفي الوقت نفسه، قد يكون لدى الجهات الفاعلة الخارجية حافز أقل للتفاوض لأن تكاليف القتال التي تتحملها أقل. وأخيراً، فإن مشاركتهم تجلب مجموعة منفصلة من المطالب إلى العملية، والتي يجب معالجتها من أجل حل النزاع. من خلال تقليل نطاق الحلول الممكنة وتقليص الشعور بالنضج، قد تساهم المشاركة الخارجية بقوة في إطالة أمد الصراع.² ويترك هذا الاهتمام آثاراً عديدة، فقد يعمل على تطويل امد الصراع وزيادة حجم الدمار او العكس، وما يهمنا هنا هو تأثير الاهتمام الخراجي على عملية التسوية الصراع، فكلما زاد عدد الاطراف المهمة بنتيجة الصراع زادت المصاعب امام فرص التوصل إلى تسوية معينة من خلال المفاوضات، الوساطات، او غيرها من اشكال التدخل.³

¹ I. William Zartman, Conflict Management in Africa, in: **Regional Conflict Management**, ibid, pp, 96-97.

² Sinisa Vukovic, ibid, P, 38.

³ بيتر وولفرستين، مرجع سابق، ص، 279.

المطلب الثالث: العوامل الممكنة لأقلمة النزاعات الداخلية

ترتبط الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية ارتباطاً جوهرياً وليست عمليات منفصلة. إنها جزء من علاقة صراع إقليمي داخلي اذ تتميز بتفاعل معقد وهذا بالنظر إلى ضعف الدولة، الدور الذي تلعبه الجهات الفاعلة عبر الوطنية وتضارب المصالح بين دول المنطقة. لأغراض تحليلية مصادر الصراع / الأمن هذه يمكن مناقشتها بشكل منفصل، لكنها في الواقع غالباً ما تكون مترابطة.

الفرع الأول: ظاهرة عجز الدولة

اعتماداً على رؤية فيبرية للدولة ركزت المنح الدراسية الحديثة للصراع داخل الدول على العجز المؤسسي للدولة كقوة دافعة رئيسية أو عامل تمكين لعدم الاستقرار والعنف. تتميز الدولة الضعيفة بثلاث سمات رئيسية: أولاً، عدم القدرة على تلبية الشروط الاقتصادية الأساسية لمواطنيها. ثانياً، ضعف الهوية وإنعدام التماسك الاجتماعي. والثالث (و غالباً نتيجة للخطوتين السابقتين)، تهديدات الأمن الداخلي. ومن ثم فإن "ضعف" الدولة يشير إلى عدم وجود قواسم مشتركة بين السلطة الحاكمة ومجموعات المجتمع المختلفة. على هذا النحو، كلما ضعفت الدولة زاد احتمال أن يضطر النظام إلى الحكم بالإكراه وليس الموافقة. يُنظر إلى السلطة الحاكمة على أنها مصدر تهديدات أكثر من كونها مزوداً للأمن.¹

إن فشل الدول وإنهيارها عملية ديناميكية وليست حدثاً واحداً محدداً ولأسباب مختلفة، ما جعل الدراسات الخاصة بها تتبنى مفاهيم مختلفة كضعف، فشل، أو الإنهيار لدلالة على درجات متفاوتة من عجز الدولة في أداء مهامها على إقليمها. وإذا انطلقنا من التعريف الذي يعرف الدولة هي المستخدم الشرعي الوحيد للعنف المادي، فإننا نستنتج ان الدولة التي تعجز عن الحفاظ على النظام لجميع الغايات العملية داخل اراضيها هي دولة فاشلة.² في حين فكرة الدولة المجزأة هي التي تحتكر جزئياً فقط الاستخدام المشروع للعنف وترتبط في الغالب بالصراعات الانفصالية؛ بمعنى، الصراعات التي يسعى أحد الأطراف فيها إلى المطالبة بالسيادة العملية والقانونية لإقليم معين (مثل التاميل في سريلانكا وألبان كوسوفو في صربيا و صرب كوسوفو في كوسوفو). كما ترتبط حالات أخرى من الدول المجزأة باستغلال الموارد الطبيعية و / أو الاقتباس.³ رغم تعدد المفاهيم فان إضعاف الهياكل المؤسسية للدولة يتعارض مع المعنى الجوهري لدور الدولة بوصفها اداة

¹ Paul roe, ibid, p.66.

² Muthiah Alagappa, Regionalism and conflict management: a framework for analysis, (Review of International Studies (1995), 21, 359-387), p, 367.

³ Ibid.

تنظيمية للعنف المشروع بحيث تصبح الدولة طرفاً في الصراع وموضوعاً له، أما طرفاً في الصراع فهو امر واضح باعتبارها المستخدم الشرعي الوحيد للعنف الجسدي، أما كموضوع للصراع تتعلق بظهور جماعات منافسة لها على احتكار القوة وتنظيم السياسات.¹

على الرغم من ان ظاهرة فشل الدولة من الناحيتين النظرية والعملية منفصلة عن ظاهرة الحرب الأهلية، اذ يمكن ان نشهد هذه الظاهرة في دول لا تعاني من حروب أهلية، كما يمكن ان تكون هناك حرب أهلية من دون ان تتسبب بفشل الدولة، فالأمر كله مرتبط بالعلاقات بين الدولة والمجتمع.² غير ان الأدلة تظهر أن ظاهرتا فشل الدولة والحرب الأهلية في أغلب الأحيان تسير جنباً إلى جنب. في الواقع، يتم تسريع اضعاف سلطة الدولة وشرعيتها وقدرتها بسبب الصراع المسلح العنيف الذي يميز الحرب الأهلية، والذي يعمل كآلية تغذية عكسية إيجابية للفشل، اذ تميل الفوضى والجريمة والسلوك العنيف إلى الازدهار في البيئات التي تكون فيها الحكومات إما غير راغبة أو غير قادرة على فرض سيادة القانون بشكل فعال. في الوقت نفسه، تعمل مثل هذه الأنشطة على زعزعة استقرار الحكومة ونزع الشرعية عنها. فمن الواضح في النهاية أن الاثنين مرتبطان ارتباطاً وثيقاً.³ لذا تشير العديد من نظريات الصراع وعدم الاستقرار بشكل متزايد إلى ضعف الدولة كعامل رئيسي في بداية وطبيعة الصراع العنيف.

الدول الضعيفة بشكل عام أكثر عرضة للتمرد حيث أن الدولة لديها قدرة أقل على قمع التحديات العسكرية، وهي أقل قدرة على منع أو معالجة العداء الطائفي، وهي أكثر عرضة لتوليد المظالم التي تتجلى في العنف. علاوة على ذلك، يمكن تمييز قدر كبير من النزاعات المسلحة داخل الدول، أو يتم تعجيلها بفشل الدولة في احتكار استخدام العنف، وهو شرط أساسي لتراجع سلطة الدولة وقدرتها. قد يكون هناك في بعض الأحيان بعض عدم اليقين بشأن طبيعة السببية واتجاهها - يمكن أن يكون النزاع المسلح سبباً ونتيجة لضعف الدولة - ولكن العلاقة بين قدرة الدولة الضعيفة والنزاع المسلح قوية.⁴ مثلما يوضحه محمد ايوب فإن العلاقة بين فشل الدولة والصراع الداخلي ليست طريقاً ذا اتجاه واحد، فالأولى تؤدي حتماً إلى الثانية. تكون العلاقة في كثير من الحالات دائرية، حيث تتغذى الظاهرتان على بعضهما البعض، حيث يوفر ضعف الدولة مساحة سياسية لتكثيف الصراعات بين الفصائل السياسية و / أو الجماعات العرقية، وتؤدي

¹ بيتر فالنستين، مرجع سابق، ص، 97.

² نفس المرجع، ص، 215.

³ D. Carment et al, State Failure , Development and International Security, in : **Routledge Handbook of Civil War** , ibid, pp. 343-342

⁴ Edward Newman, **Understanding Civil Wars**, ibid.p.174.

النزاعات بدورها إلى زيادة تآكل قدرة الدولة على الحفاظ على النظام وتوفير الأمن لمواطنيها. الذين يعانون من إنعدام الأمن الحاد، يلجأ الأفراد غالباً إلى الفصائل السياسية والجماعات العرقية وحتى العصابات الإجرامية (وفي بعض الأحيان يصعب التمييز بين الفئات الثلاث) لتزويدهم بالحماية مقابل ولائهم ومساهمتهم المالية أو المادية أو كلاهما إلى المجهود الحربي.¹

كثيراً ما ينظر إلى النزاعات المتمحورة حول على الدولة ان جذورها تكمن في بناء الدولة، وهي عملية قسرية بطبيعتها وعنيفة في كثير من الأحيان. تنطوي على فرض سلطة مركزية ومؤسسات حكومية، وإخضاع المناطق المستقلة للسيطرة، وتأمين المناطق الحدودية، وفرض التنظيم، يتضمن هذا أيضاً تأسيس احتكار الدولة للعنف المشروع. تمثل هذه العمليات تحدياً مباشراً لمصالح النخب والمجتمعات التي لا تعتبر نفسها جزءاً من أجندة بناء الدولة، خاصة عندما تكون غنائم الدولة غير قابلة للتجزئة. وبالتالي ما تمثل تهديداً للجهات الفاعلة القوية. ما يمكن أن يولد المعارضة بما في ذلك التمرد المسلح، لذا يشار إلى الحروب الأهلية غالباً أنها تمثل تغييراً وتحويلاً إجتماعياً.² لا سيما عندما تكون هناك انقسامات إجتماعية و / أو أيديولوجية عميقة داخل المجتمع. ومع ذلك، فإن النقطة التي يجب التأكيد عليها هي أن أي دولة / نظام، والمجتمع الذي يُمارس عليه حكمه، والذي يبني الشرعية على فئات إقصائية، يحتوي على ضعف متأصل. سيشكل "الآخرون" دائماً تهديداً فعلياً أو محتملاً (كما يراه الحكام) لسلامة الدولة و / أو تضامن المجتمع الأساسي.³ إجمالاً تضع نزاعات تشكيل الدولة حكومة ما أمام معارضة تعتمد على هوية ما، وتركز على قضية الأرض، وتمثل القضية الأساسية ضمان أمن جماعة معينة، وعادة ما ترتبط هذه النزاعات بإقليم جغرافي داخل الدولة، ولكنها تثير أيضاً تساؤلاً حول التمييز في المجتمع ككل، وترتبط هذه الصراعات كذلك بشكل من اشكال القومية.⁴

الدولة المنهارة تقدم حوافز وفرص للدول والجهات الفاعلة من غير الدول للتدخل في شؤونها الداخلية، ففي ظل الفوضى المحلية الناشئة تصبح الفواعل المحلية عقلانية (تبحث عن مصلحتها الخاصة الأمن والبقاء) وتتصرف كالدول في النظام الدولي (الاعتماد على النفس وعقد تحالفات) مع القوى الإقليمية والدولية والتي لها اجندات سياسية مختلفة خاصة إذا كانت تنظر إلى انتصار أحد الاطراف المحلية (التفوق الداخلي)

¹ Mohamnred Ayoob, State Making, State Breaking, and State Failure, in: **Leashing the Dogs Of War**, ibid, pp.104-105

² Edward Newman, ibid, p.70.

³ ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص، 46.

⁴ بيتر فالنستين، مرجع سابق، ص، 225.

كجزء من صراع اوسع هنا يزداد التهديد المحتمل او الفعلي للاستقرار الإقليمي والدولي. وبالتالي تصبح التدخلات الخارجية التنافسية الوسيلة التي يمكن عبرها متابعة مصالحها.

كذلك، غالبًا ما ترتبط النزاعات الداخلية للدول المنهارة بجوارها الإقليمي الأمر الذي ينطوي على عدد من الآثار السلبية العابرة للحدود الوطنية. باعتبارها كيانات يسهل اختراقها، تستفيد الجماعات المتطرفة المسلحة من هياكل الدولة الضعيفة والأماكن غير الخاضعة للحكم لتوسيع عملياتها واستخدام هذه المناطق كملاذات أمنة. في سياق الإرهاب العابر للحدود، لاحظ العلماء أن الجماعات الإرهابية غالبًا ما تجد فرصًا للتعبئة في الدول الفاشلة أو المنهارة. كما يوفر لها الجيران الضعفاء فرصًا استراتيجية على الرغم من أن الحكومة المضيفة قد لا ترحب بهم، إلا أنها تواجه تكاليف عالية لمحاولة التعامل مع ما يُنظر إليه على أنه مشكلة دولة أخرى. فقد أعادت قوات طالبان تجميع صفوفها في مناطق نائية من باكستان، على الرغم من تعاون باكستان الخارجي مع القوات الأمريكية.¹ ونتيجة لذلك، عانت المنطقة من تهديدات أمنية مختلفة ازدهرت في ظل هذه البيئة الفوضوية.

كما تشمل هذه التهديدات تدفقات الهجرة القسرية التي يمكن أن تؤدي إلى إنتشار المتمردين، وتهديد الاستقرار الإقليمي وفي بعض الأحيان تسبب الصراعات في الدول المجاورة. لقد شكّل الروانديون الذين نزحوا قسراً في أوغندا أساساً للجبهة الوطنية الرواندية التي خاضت صراعاً مسلحاً مستمراً مع حكومة رواندا في الثمانينيات. وهي معرضة لجميع أشكال التهريب، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة الخفيفة عبر الحدود التي يسهل اختراقها، كما قد تتحول إلى نقطة عبور أو منشأ لنقل مواد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية ما يمكن ملاحظته مع إنهيار الاتحاد السوفيتي. من الأرجح أن تستضيف هذه الدول اقتصادات الحرب والشبكات والأنشطة التجارية غير القانونية واعمال القرصنة التي تزدهر في البيئات التي لا توجد فيها سيادة قانونية فعالة. ينشأ جزء كبير من الكوكابين والهيريون من كولومبيا وأفغانستان. قد يكون لها تأثير سلبي على البيئة الطبيعية مع تأثيرات عبر وطنية، لأنه من غير المرجح أن يكون لدى هذه الدول لوائح فعالة تحكم التدهور البيئي. مثال على ذلك الصراع في السودان، الذي وصف بأنه أول صراع مع تغير المناخ. لم تستطع حكومة البلد أو لم تكن راغبة في معالجة المنافسة على الموارد في دارفور التي تفاقمت بسبب إنتشار التصحر وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة قد تكون كذلك مصدراً لمشاكل صحية متزايدة لأن هذه الدول أقل قدرة على السيطرة على الأوبئة بسبب عجز مرافقها الصحية. يمكن القول ان

¹Idean Salehyan, ibid, pp.46-47.

الدول الهشة تفرض على الدول المجاورة تكلفة أكبر حتى من تلك التي تفرضها على نفسها. وهو أيضا مصدر واضح لإنعدام الأمن الإقليمي.¹

الفرع الثاني: الفواعل العنيفة من غير الدول العابرة للحدود

يصف مصطلح عبر الوطني Transnational الاتصالات والتفاعلات عبر الحدود التي لا تتحكم فيها الدول بل تشارك فيها جهات فاعلة حكومية وغير حكومية. والتي تشمل الفاعلين العابرين للحدود في النزاعات الداخلية، ونحن نهتم بالجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول الذين يختارون إما لأسباب فكرية أو مادية، القتال في صراع داخل دولة خارج وطنهم، والوقوف إلى جانب المتحدي للدولة.² تعرّف مبادرة "نداء جنيف هذه الفواعل العنيفة من غير الدول بأنها" جماعة منظمّة ذات بنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة وتستخدم القوة لتحقيق أهدافها.³ وبحكم تحديها الدول على احتكار للعنف المنظم داخل منطقة محددة أو على الناس أصبحت الجماعات المسلحة، بما في ذلك الإرهابيون وأمراء الحرب وحركات التمرد، جهات فاعلة ذات أهمية متزايدة في العلاقات الدولية.⁴ فهي تحدد لنفسها علاقاتها الداخلية والخارجية بما في ذلك قرارات الحروب والمفاوضات والتحالفات.⁵

يمكن للعوامل العابرة للحدود أن تلعب دورًا مهمًا في اندلاع الحروب الأهلية وتصعيد الصراع ودينامياته بمجرد اندلاعه. فكثيرا ما تكون أسباب أو محفزات الصراعات الداخلية خارج الدولة مثلما جادل العديد من الباحثين العلماء، بأن الدول المجاورة قد تصبح ملاذات للجماعات المتمردة.⁶ أن الحركات القومية قد تتعلم أو تقلد الحركات في مكان آخر.⁷ وأن مجتمعات الشتات في البلدان القريبة أو البعيدة تمول أحيانا وتدعم التمردات في الوطن.⁸ على الرغم من أن اللاجئين هم بالطبع ضحايا للعنف، فهم أيضا مرشحون رئيسيون للانخراط في التجنيد في الفصائل المتمردة ومساهمين في الصراع.⁹ كما حظيت الروابط الإثنية عبر حدود

¹ حول عواقب ضعف الدولة، انظر أكثر:

Elgar Handbook of Civil War and Fragile States, ibid.

²Kristin Bakke, Copying and learning from outsiders? In: **Transnational Dynamics of Civil War**, ibid, p.32.

³شهرزاد ادمام، الفواعل العنيفة من غير الدول دراسة في الاطر النظرية والمفاهيمية (سياسات عربية)، العدد 8، أفريل

(2014، الدوحة) ص.72

⁴ Anthony Vinci, ibid, p. 1.

⁵ ibid, p. 6.

⁶ Idean Salehyan, **rebels without borders transnational insurgencies in world politics**, ibid.

⁷ Jeffrey Checkel, **Transnational Dynamics of Civil War**, Ibid.

⁸ Fiona B. Adamson, Mechanisms of diaspora mobilization and the transnationalization of civil war, in:

Transnational Dynamics of Civil War, ibid, p.63.

⁹ Idean Salehyan, ibid.40

الدولة باهتمام كبير، مثل هذه الروابط تنبأت بأن الصراع في دولة واحدة يزيد من خطر الصراع لدى الجيران الذين يعدون موطنًا لنفس المجموعات الاثنية، صقل جليديتش هذه النتيجة لإظهار أن الروابط الاثنية العابرة للحدود لمجموعة في صراع انفصالي ساهمت في ظهور صراع انفصالي في دول أخرى.¹

اما كيفية تشكيل هذه الجماعات نفسها يجادل المختصين أنّ هذه المنظمات تمرّ عبر سلسلة من مراحل دورة حياة تشبّيه دورة حياة الإنسان تتغيّر خلالها في الشكل والوظيفة. ففي حال توافر عامل فشل الدولة إلى جانب الانقسامات الهوياتية تحدث مرحلة الحضانة التي تمهّد لظهور Vnsas لتأتي بعدها مرحلة الحمل التي تمثّل النموذج الأولي للمنظمة. ويتوافر عوامل ضغط أخرى، فإنّها تنمو بطريقة تسمح لها بالتكيف مع بيئتها، وتمنحها مزيدًا من التعقيد والتباين. وإذا ما سمحت لها الظروف بالتطور والتكيف قد تصل إلى مرحلة النضج في النمو، والتي قد تستمرّ في المنحى نفسه أو تغيّر اتجاهها ربما نتيجة لإستراتيجية واعية، ولكن أكثر من هذا بسبب القيود البيئية، أو أنّها تنتج منظمة أخرى قد تسلك مسارها التطوّري نفسه أو تسلك منحى آخر في دورة حياة جديدة. وهذا بحسب قدرتها على التكيف، واستغلال مواردها، وحشد طاقاتها، وتجديد تعبئتها.² رغم هذا التشابه العضوي في تطورها، أحد الجوانب الأكثر صعوبة في دراسة الجماعات المسلحة انها لا تختلف فقط عن الدول ولكن أيضًا اختلافًا جذريًا عن بعضها البعض. حتى الملاحظة العارضة للجماعات المسلحة تظهر على الفور أن هناك العديد من الأنواع المختلفة للجماعات المسلحة النشطة. من الممكن التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة على الأقل من الجماعات المسلحة التي لها صلة بالعلاقات الدولية - حركات التمرد ومنظمات أمراء الحرب والجماعات الإرهابية. تختلف كل مجموعة من هذه المجموعات على الأقل في الهيكل التنظيمي ووسائل الحرب والأهداف. وقد تطور الاهتمام بها بسبب عاملين:

أولاً، تعتبر الجماعات المسلحة أكثر استقلالية عن الدول مما كانت عليه في الماضي، وبالتالي لديها أهداف سياسية منفصلة محتملة، والتي لا يمكن معالجتها من خلال النظر فقط في دوافع الدولة. ثانيًا، تعتبر الجماعات المسلحة جهات فاعلة أقوى نسبيًا الآن، بينما أصبحت العديد من الدول أقل قوة نسبيًا. وبالتالي يمكنها المطالبة بعلاقات أكثر إنصافًا.³

¹ Elisabeth Jean Wood, Where do we go from here? in: **Transnational Dynamics of Civil War**, ibid, p, 239.

² شهرزاد ادمام، مرجع سابق، ص ص، 77-78.

³ Anthony Vinci, ibid, p, 2.

تختلف دائرة نشاطات الفواعل المسلحة من غير الدول حسب قدراتها وأهدافها، قد تكون في تنافس مع الدولة أو تعمل على تقويض قدرات الدولة عبر محاولة إسقاط الحكومة أو الحصول على الحكم الذاتي، وفي أحيان أخرى، تدعم أو تشارك سلطة الدولة ووسائل العنف. على سبيل المثال، تقدم مجموعات المتمردين والمليشيات الخدمات الصحية والكهرباء والماء للسكان المحليين في العراق، بما في ذلك الخدمات الإجتماعية والإدارة المحلية. هذا يخلق حتما دائرة مفرغة من تآكل الدولة، وهو ما يؤدي فيما بعد إلى تقويض سلطة وشرعية الأخيرة. هياكل الدولة الضعيفة، تخلق من ناحية، فراغات أمنية تُمكن الجهات الفاعلة المنبثقة عن الدولة وتدفع الناس للتراجع إلى الروابط المجتمعية -العرقية والطائفية والقبلية- لضمان الأمان والاحتياجات الأساسية، مما يؤدي بعد ذلك إلى خلخلة الدولة وتعظيم معضلات الأمن المحلي.¹

وقد يتجاوز تأثيرها إلى الدائرة الإقليمية، ففي الشرق الأوسط ظهرت مجموعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية واكتسبت مركزية خاصة منذ السبعينيات فصاعدًا. مثل حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، أصبحوا لاعبين أقوياء يلعبون دورًا مكملًا للدول في الأمن الإقليمي. والامر سيان في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق والتداعيات السياسية للإنتفاضات العربية، استغلت الحركات المسلحة عبر الدول ضعف السيطرة الإقليمية للدول لتعزيز مشاريع خرق الحدود. وعلى الأخص وحدات حماية الشعب، داعش وحزب الله إلى تحدي مفاهيم السيادة والجغرافيا السياسية الإقليمية. ما دفع بالبحوث الأكاديمية إلى إعادة النظر حول دورهم في أمن الشرق الأوسط لا سيما دوافعهم وأهدافهم وسلوكهم. لذا هناك حاجة إلى تضمين المزيد من الجهات الفاعلة عبر الوطنية والعبارة للدول في تحليل التهديدات الأمنية بعد إنتشار الفاعلين العنيفين من غير الدول وخاصة قدرتهم غير المسبوقة على التنافس و / أو التعاون مع الجهات الحكومية ما يتطلب إعادة تقييم مسألة أمن الشرق الأوسط بأبعادها المتعددة الطبقات.²

الفرع الثالث: السياق الأمني الإقليمي

من المرجح أن تتصاعد النزاعات المسلحة ذات الدعم الخارجي إلى صراعات ونزاعات دولية. فغالبًا ما يسهل القرب من منطقة النزاع على الدول المجاورة تقديم الدعم، مثل الملاذات الأمنية أو التدريب، عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يكون لدى الدول المجاورة مصلحة قوية في النزاع، حيث من المحتمل

¹دوناتيلا ديل سارتو، خلو العرش، مرجع سابق، ص، 8.

² Marina Calculli, Matteo Legrenzi, Middle East Security: Conflict and Securitized Identities, in: **International Relations of the Middle East**, ibid, pp.219-220.

أن تتأثر بشكل مباشر أكثر من خلال نتائجه وكذلك الآثار غير المباشرة المحتملة. تحتاج الدول أيضًا إلى حوافز للتدخل. في حين أن الأسباب الإنسانية يمكن أن تكون مهمة، فغالبًا ما تكون هناك دوافع استراتيجية وراء قرارات التدخل. قد ترغب الدول في إضعاف الخصم، أو الحد من إنتشار النزاع، أو زيادة نفوذها الإقليمي، أو تقديم الدعم لمجموعة من الأقارب. أكدت الدراسات الحديثة أن الوصول إلى الموارد الاستراتيجية يبدو أنه عامل رئيسي للعديد من المتدخلين.¹

على هذا الأساس تثير النزاعات العابرة للحدود اهتماما أكثر من النزاعات التي تبقى محصورة داخل الدولة، تحفز مصالح الاطراف الخارجية خاصة إذا كانت تنظر إلى انتصار أحد الاطراف المحلية كجزء من صراع اوسع هنا يزداد التهديد المحتمل او الفعلي للاستقرار الإقليمي. وبالتالي تصبح التدخلات الخارجية التنافسية الوسيلة التي يمكن عبرها متابعة مصالحها. التدخل هو عبارة عن اقتحام متعمد تقوم به وكالة خارجية داخل دولة من دون رضاها بهدف تغيير وظائف وسياسات واهداف حكومتها وتحقيق نواتج أكثر تجانسا.² لذا تواجه العديد من المناطق في العالم مشكلة "الجوار السيئ"، وغالبًا ما تتخبط الدول في جهود فردية او جماعية لمواجهة تهديدات أمنها الداخلي وكذلك الإقليمي. مثلا يعرف المركب الأمني الإقليمي للشرق الأوسط إنتشار الدول الضعيفة، وظهور جهات فاعلة حاسمة من غير الدول، والصراعات القائمة على الهوية بشكل متزايد. ينبع القلق الأمني المركزي في هذا الوضع من عدم اليقين واحتمال سوء الفهم المتأصل في الفوضى في ظل غياب الإقليمية الأمنية التي تُفهم على أنها تطوير أنماط وعلاقات أكثر قابلية للتنبؤ واستقرارًا بين القوى الإقليمية.³ تعمل ثلاث عوامل على تعزيز السمة الفوضوية للمنظومة الإقليمية ، الاولى: غياب إطار مؤسسي إقليمي او اي ترتيب رسمي او غير رسمي لإدارة الأمن وتسوية النزاعات الإقليمية، الثانية كنتيجة شرطية للعامل الاول وتعلق بإنتشار السلوك التعديلي الإقليمي واخيرا كمحصلة المعضلة الأمنية الإقليمية.

حتى عندما يتم تحديد منطقة ما بشكل واضح وربطها بوعي إقليمي لا جدال فيه، فإن التعاون ليس أمرًا حتميًا، وكثيرًا ما ثبت ضعف كل من الإقليمية وإضفاء الطابع الإقليمي في الشرق الأوسط. كما يقترح احتشامي، فإن مؤسسات الحكم الإقليمي ضعيفة وغالبًا ما تستمر العلاقات في التوسط من خلال الهويات

¹ Niklas Karlén, Historical trends in external civil wars, in: SIPRI Yearbook 2016, p, 123.

² بول تابلور، الأمم المتحدة والمنظمة الدولية، في: عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص.596.

³ Louise Fawcett, Regionalizing Security in the Middle East: Connecting the Regional and the Global, in: Regional Insecurity After the Arab Uprisings (Ed: Elizabeth Monier, NY: Palgrave, 2015), p, 42.

والأيديولوجيات المتنازع عليها¹. تنتج حدة المشكلات الأمنية حوافز قوية للدول الإقليمية لا سيما عبر تأثيرها على توازن التهديد وتشكيل التحالفات. وكجزء من تلك المنافسة على الهيمنة، ترعى الدول الجماعات العنيفة كجزء من محاولة لمراجعة أو الحفاظ على الوضع الراهن. مستغلة وجود جهات فاعلة من غير الدول في المنطقة للعمل كوكلاء في السعي وراء المصالح الإقليمية دون المضاعفات السياسية والاقتصادية المتصورة للتدخل العسكري المباشر².

في حين أن الدوافع المذكورة أعلاه قد تشكل جزءاً من إطار عمل قرار التدخل، فإن التفسير السائد لسبب انخراط الدول في الحروب الأهلية لدول أخرى يؤكد على أهمية المنافسات بين الدول. هذا يعني أن أزواج أو مجموعات الدول التي لديها تاريخ طويل من العداء فيما بينها تميل إلى دعم الأطراف المتعارضة في النزاع. هذا هو المنطق المركزي وراء فكرة "الحروب بالوكالة"³ وهي "مشاركة غير مباشرة في نزاع من قبل أطراف ثالثة ترغب في التأثير على نتائجه الاستراتيجية" وفقاً لمومفورد من خلال توفير أو تدريب القوى العاملة مثل الميليشيات المختارة أو غيرهم من المقاتلين غير النظاميين. ودعمهم بالمواد أو المال أو تقاسم أو نشر المعلومات⁴. أما عوامل تعيبتها يرى كالدور، بأن هذه العناصر الفاعلة ستتحشد بشكل متزايد حول الاثنية، العرقية أو الهويات الدينية بدلاً من التركيز السابق على الأيديولوجية بحيث تصبح سياسات الهوية بعداً مهماً للحروب بالوكالة في المستقبل⁵. فقد أدى توظيف النخب السياسية السورية وداعميهم الإقليميين العداء الاثني والديني من أجل الحفاظ على السلطة أو الحصول عليها، إلى تنامي الصراعات الطائفية والتعبئة الدينية العابرة للحدود الوطنية، ومن ثم إلى إضفاء الطابع الأمني على هذه الهويات التي تشمل دولاً وجهات فاعلة غير حكومية كتهديدات وجودية مما أدى إلى زيادة إنعدام الأمن الإقليمي المرتبط بهذه الهويات، على غرار الانقسام السني الشيعي وصعود جماعة الإخوان المسلمين كقوة سياسية.

يمكن أن يكون الدعم الخارجي لجهة فاعلة معينة أداة منخفضة التكلفة للسياسة الخارجية لإضعاف عدو محسوس. في الأساس، يعمل الدعم الخارجي كشكل من أشكال تفويض النزاع. يمكن استخدام تمكين الآخرين كبديل أو مكمل للاستخدام المباشر للقوة العسكرية. وهذا يمكن الدول من التخلي عن الحملات

¹ Elizabeth Monier, Introduction: Narratives of (In)security and (In) stability in the Middle East, in: **Regional Insecurity After the Arab Uprisings**, ibid, p, 3.

² Angus Taverner, Syria—The Use of Violent Non State Actors as a Tool of Regional Policy, in: **The Syrian Crisis Effects on the Regional and International Relations**, ibid, p, 181

³ Niklas Karlén, ibid, p. 124

⁴ Christopher Phillips, Morten Valbjørn, What is in a Name? The Role of (Different) Identities in the Multiple Proxy Wars in Syria, (**Small Wars & Insurgencies**, 29:3, 2018, pp.414-433), p, 416.

⁵ Ibid.

العسكرية المكلفة التي من شأنها أن تخاطر بحياة مواطنيها¹. حيث تدعم الدول عن قصد حركات المعارضة لأعدائها. لذلك تربط آليات التغذية الراجعة المتعددة النزاع داخل الدول وما بينها. فالاحتجاجات الدولية تدعم المتمردين وتوفر لهم ملاذات أمنة على أراضيها، وبالتالي فإن دعم المتمردين يؤدي إلى تفاقم العداء بين الدول. مثلاً استخدمت جنوب إفريقيا وموزمبيق دعم المتمردين كبديل للواجهة العسكرية، كما فعلت إيران والعراق.² الآليات والطرق التي تسعى من خلالها الجهات الحكومية وغير الحكومية إلى تشكيل ميزان القوى الإقليمي في الشرق الأوسط، لا سيما بعد إنتفاضات 2011. يقوم على "تأمين الهويات" وإنتاج الخطابات الأمنية التي من خلالها تحرض الأنظمة المتنافسة عمدًا على العداء والصراعات، والتي غالبًا ما تكون مصحوبة بمستويات عالية من التعبئة الإجتماعية والسياسية العابرة للحدود الوطنية والتي تكون بديلاً عن المواجهة العسكرية المباشرة.³

يؤدي إدخال أطراف جديدة إلى زيادة تعقيد الصراع الأصلي بطريقة أخرى. من المرجح أن يكون للأحزاب الجديدة في أي تحالف أهداف خاصة بها يتعين متابعتها، بحيث يزداد عدد القضايا المتنازع عليها عادةً بمعنى أن عدم توافق الأهداف الأخرى يصبح متورطاً، وغالبًا بمعنى أن أولويات الائتلاف تتغير عن تلك التي يحتفظ بها. الحفلة الأصلية. إن إضافة أطراف جديدة تجعل القضايا في النزاع أكثر تعقيداً، وهذا يمكن أن يستدعي استراتيجيات وأنماط جديدة من سلوك النزاع مناسبة لتحقيق مجموعة الأهداف التي يتم السعي إليها الآن. في العديد من حالات النزاعات الداخلية، تتضمن عملية توسيع الصراع مجموعات أكثر تشددًا، بهدف إحداث تغييرات جذرية في البنية الإجتماعية ولديها نزعة لمنصرة واستخدام أساليب أكثر عنفًا. غالبًا ما يؤدي انخراط الحلفاء الأكثر تطرفاً، بل وحتى وجودهم في بعض الأحيان، إلى تغيير مسار النزاع بجعل الأطراف الأصلية أقل استعدادًا لتقديم تنازلات، وذلك بسبب قدرتهم على استخدام المتطرفين لديهم كوسيلة للمساومة، وبسبب مخاوفهم من أن متطرفو الخصم يجعلون التسوية مع المعتدلين غير ذات صلة.⁴

أحد التفسيرات الأكثر شيوعًا لتوسيع النزاع أو أن يصبح أكثر "تعقيدًا" هو من خلال مشاركة الأطراف الأخرى في الوضع الأصلي لعدم توافق الهدف، إما لأنهم يمتلكون أهدافًا تكميلية، أو لأن مصالحهم تملئ

¹ Niklas Karlén, ibid, p, 124.

² Idean Salehyan, ibid, p, 168.

³ Marina Calculli, ibid, p, 218.

⁴ C.-R.-Mitchell, The Structure of International Conflict, ibid, p, 56.

دعم جانب واحد بدلاً من الآخر. التفسيرات الأخرى للمفهوم ممكنة، ومع ذلك، من الواضح أن بعضها مترابط:

(أ) تتناول الأطراف القائمة قضايا جديدة، وبالتالي تصبح أطرافاً في نزاعات جديدة. (ب) يتم تشكيل أحزاب جديدة لتناول القضايا القائمة والسعي وراء الأهداف بشكل هادف. (ج) تنجذب الأطراف الأخرى إلى الصراع كأطراف، إما من خلال عملية البحث عن حلفاء، أو لأن الأهداف تتطابق مع أحد الأطراف المعنية أصلاً. (د) تنشأ قضايا جديدة، أحياناً بسبب الآمال والخطط والتطلعات المتزايدة للأطراف المعنية، أو بسبب أعدادهم، أحياناً بسبب الطريقة التي يتم بها متابعة النزاع الأصلي (يتم اعتماد الأهداف الفرعية كوسيلة لتحقيق الأهداف الأصلية)، أحياناً بسبب السلوك التعارض للطرف الخصم، وأحياناً بسبب التخلي عن الأهداف باعتبارها مكلفة للغاية¹.

لذا يؤكد زارتمان: فإن الكوكبة الإقليمية من الدول التي يحدث فيها الصراع يجب أن يتم إحضارها. الصراعات العرقية لا تبقى أبداً ضمن حدودها الداخلية؛ الدول المجاورة معنية حتماً، وحتى معنية. نظراً لأنهم تأثروا هم أيضاً بالصراع، فهم بحاجة إلى المشاركة في حله، خشية أن يكونوا وكلاء لإدامته. لقد سمح عدم الاهتمام بالاستقرار الإقليمي للصراعات في رواندا وبوروندي بإدامة نفسها، وأصبح الصراع السوداني عنصراً ثابتاً في النظام الإقليمي لشمال شرق إفريقيا، هو من الذي سيتم تضمينه في المفاوضات؟ أطراف المشكلة يجب أن يكونوا أطرافاً في التسوية، التسوية تتم معهم وليس ضدهم. هذا لا يعني أنه لا ينبغي التوصل إلى تسوية حتى يتم تضمين كل فصيل منشق، لأن ذلك سيكون دعوة للفصائل للانقسام والتشظي للتحويل إلى المفسدين². هذا يعني أنه يجب إلقاء الشبكة على أوسع نطاق ممكن، لتشمل أطراف النزاع، ولكن يجب أيضاً أن يكون هناك استعداد واضح للاستمرار بدونهم؛ يجب أن يتم التصويت عليهم ولكن ليس حق النقض.

¹ C.-R.-Mitchell, The Structure of International Conflict, ibid, p, 56.

² William Zartman, Putting Humpty-Dumpty Together Again, in: The International Spread of Ethnic Conflict, ibid, p, 331.

الفصل الثاني

إطفاء الطابع الإقليمي على النزاع السوري

المبحث الأول: سياق الأزمة السورية

المبحث الثاني: الديناميكيات التصعيدية للنزاع السوري

المبحث الثالث: النزاع السوري كمركب نزاع إقليمي

الصراع في سوريا معقد للغاية بالنظر إلى ديناميات أطرافه وقضاياه. فهناك تفاعل بين الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية، وأي مناقشة للنزاع السوري يجب أن تكون متعددة الأبعاد. في الواقع، تُظهر دراسات الصراع كيف يمكن للأطراف الخارجية إطالة أمد الحروب الأهلية من خلال خلق حالة من الجمود. كانت الحرب في سوريا متوازنة على هذا النحو. تلقى كل من النظام وخصومه دعمًا خارجيًا من مصادر متعددة، لكنه لم يكن كافياً لتحقيق نصر عسكري أو إجبار الطرف الآخر على التفاوض. وبالمثل، فإن العديد من الجهات الفاعلة المعنية لديها أجندات متباينة تغيرت مع تطور ظروف الحرب. لذلك يجب أن يستكشف أي تفسير للحرب الأهلية في سوريا لماذا وكيف انخرطت هذه الجهات في النزاع.

إن إشراك أطراف جديدة وتوسيع نطاق القضايا التي تشكل الصراع مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ويساعد في تفسير ديناميكية الصراعات التي تبدأ حول بعض القضايا التي تتبعها الأطراف المتنافسة، ولكنها تنتهي باختلاف أطراف مختلفة تماماً حول قضايا مختلفة تماماً. ترى العديد من القوى أن النصر في سوريا جزء من هدف إقليمي أوسع، فهي تمثل ساحة معركة في الصراعات الناشئة داخل الشرق الأوسط ما بعد أمريكا. ما جعل الجغرافيا السورية مزدحمة بالجهات الفاعلة التي تعمل في بيئة شديدة الانسيابية من التحالفات المتغيرة حيث تتشابك عناصر التغيير والاستمرارية عن كثب مع تطور ظروف الحرب. يحاول هذا الفصل إستكشاف بنية النزاع السوري بالتطرق إلى الأسباب الجذرية للنزاع ثم دينامياته التصعيدية وأخيراً تعقيدات النزاع بانخراط أطراف ثالثة وتحويله إلى مركب نزاع إقليمي.

المبحث الأول: سياق الأزمة السورية

لقد ركزت معظم الأدبيات حول النزاع في سوريا على وقائع ومسار الصراع نفسه. وقد تناول الديناميات الداخلية و / أو الخارجية للصراع، وعسكرة المتمردين وتفتتهم، والآثار المترتبة على السياسة الخارجية للاعبين الدوليين والإقليميين الأقوى. كما هو الحال مع أي وضع اجتماعي آخر، فإن النزاع السوري يحكمه عناصر متعددة ومتراصة، بحيث لا يمكن لأي كمية من الأدبيات النظرية أن تشرحها بشكل كافٍ. لذا فهم السياق هو أمر بالغ الأهمية لفهم الأسباب الجذرية للصراع.

بدأت الإنتفاضة الشعبية السورية، تدفعها اسبابها الاجتماعية والسياسية بعد عقد كامل من السياسات النيولبرالية التي قضت على الفرص البنيوية، ما جعل من المظالم الكامنة الشائعة أن تنفجر في عمل جماعي واسع النطاق متأثرة بموجة الإنتفاضات الشعبية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2011. قدمت هذه العوامل مجتمعة السياق الذي تحولت فيه الاحتجاجات الشعبية في نهاية المطاف إلى حرب أهلية طائفية. يسعى هذا المبحث إلى فهم كيف اثرت العوامل السياقية الداخلية والإقليمية على تطور الأزمة السياسية الحالية في سوريا وتصاعدها إلى العنف، ويتناول على وجه الخصوص قضايا المظالم البنيوية والتحديات الإقليمية. كما يتطرق إلى الآثار الضمنية لمختلف السياسات والتدابير الإستراتيجية التي دفعت سوريا إلى الحرب.

المطلب الأول: جينالوجيا الدولة السورية

لا يمكن فهم الأزمة السورية بمعزل عن سياق تشكيل الدولة عبر بلاد الشام حيث كانت الدول التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى في أزمة متكررة منذ ولادتها بعد فرض القوى الاستعمارية لنظام الدولة القومية مما ادى إلى إنشاء مجموعة من الدول المعيبة إلى حد كبير. واجهت الدولة السورية المشكلة حديثا معركة شاقة لربط سكانها المختلفين بفكرة الدولة القومية. وساهمت لبنات البناء الضعيفة هذه في ظهور سوريا كدولة هشة وغير مستقرة بعد الاستقلال. كان المشهد السياسي السوري غير مستقر، وقد أضعفته مكائد الجهات الخارجية. يحاول هذا المطلب الاجابة على الاسئلة التالية: كيف ولماذا ظهرت الحدود السياسية في الشرق الأوسط؛ كيف سعت القوى المختلفة لاحتكار استخدام العنف في بناء الدولة؟ كيف شرعوا حكمهم داخل مجتمعاتهم؟

الفرع الأول: التعريف بالجمهورية العربية السورية

سُورِيَّة أو سوريا، واسمها الرسمي الجمهورية العربية السورية **Syrian Arab Republic**، هي جمهورية مركزية، مؤلفة من 14 محافظة، عاصمتها مدينة دمشق، تقع ضمن منطقة الشرق الأوسط في غرب آسيا؛ يحدها شمالاً تركيا، وشرقاً العراق، وجنوباً الأردن، وغرباً إسرائيل، ولبنان، والبحر الأبيض المتوسط، بمساحة 185180 كم مربع، وتضاريس وغطاء نباتي وحيواني متنوع، ومناخ متراوح بين متوسطي، وشبه جاف. تصنف سوريا جنباً إلى جنب مع العراق بوصفها أقدم مواقع مهد الحضارة البشرية، واشتقت اسمها حسب أوفر النظريات الأكاديمية من آشور، بكل الأحوال منطقة سوريا التاريخية مختلفة عن الدولة السورية الحديثة من ناحية الامتداد والمساحة، وتشير الأولى إلى بلاد الشام أو الهلال الخصيب.

قدر سكان سوريا سنة 2010 بـ 22 مليون نسمة يتميزون بتنوع قوى في الأصول الدينية والعرقية. فالتقسيم الفرعي للسكان نسبة إلى اللغة أو الدين يكشف لنا أن 82.5% يتحدثون العربية و 68.7 مسلمون سنيون ، و نجد ان المسلمين السنيين الذين يتحدثون العربية يشكلون اغلبية عددية قوامها 57.4% من مجموع السكان من حيث اللغة و الدين ، اما المجموعات المتبقية فيمكن ان تصنف كأقليات عرقية و/او اقلية دينية .بلغ مجموع الجماعات المذهبية 16 طائفة ، يمثل السنة 75 %من السكان يليهم العلويون 12-15 % ، ثم الروم الارثوذكس 5 %،فالدروز 3 %،ثم بقية الطوائف المسيحية الموارنة 10-12 % من السكان اهمهم روم كاثوليك ، لاتين بروتستانت و سريان. اضافة إلى الاسماعيليين واقلية صغيرة جدا من الشيعة الإثني عشر اليزيديين واليهود. اما عدد الاثنيات خمسة: عرب84%، اكراد8.5% وارمن4% وتركمان3% واقليات صغرى من السريان/اشوريين شركس.¹

هذا التنوع الثقافي الاجتماعي كان وراءه الجغرافيا السورية فموقعها الإستراتيجي بين ثلاث قارات ووسط الصحراء والسهول عرض البلاد لحركات شعوب متنوعة وللغزو البدوي الدوري. ويضيف توزيعهم الجغرافي داخل سوريا اساسا بيئيا لتعددية اقتصادية اجتماعية عززت بدورها هذا التنوع، اذ تتفصل النخبة السنية المتمركزة في المدن والممسكة بشؤون البلد ومعظم الثروة الاجتماعية عن المجتمعات الاترياقية للفلاحين

¹كمال ديب، أزمة في سورية، (بيروت: دار النهار، 2013)، ص ص، 174-175.

ومجموعات الاقليات التي تموضعت على طول الأطراف. ما عزز الشرخ المدني-الريفي الانحلال الاجتماعي.¹

إن المجموعات الدينية والعرقية غير موزعة بالتساوي على كافة أنحاء سوريا، إذ اقامت الغالبية السنية (69% من السكان) في المدن والسهول الداخلية، وتشكل نواة ذات هويات اسلامية ومحلية وبدوية تتوافق مع عروبة علمانية تماهت بين الطبقات المثقفة، على الرغم من استمرار هوية اسلامية متميزة تمت ماستها عبر الاخوان المسلمين. ما في المناطق الجبلية والصحراوية من الدولة فكانت هناك العديد من الاقليات الطائفية الناطقة باللغة العربية تسكن بعضها مناطق كثيفة كالعليون في اللاذقية في المنطقة الغربية (12%) والدروز في جبل الدروز (3%) والاسماعيليون في الدن والقرى (1.5%) يضاف إليهم السكان المسيحيين (14.5%) معظمهم من الناطقين بالعربية يقطنون في احياء المدينة والقرى العائدة لهم.²

الخارطة (1): الخارطة السياسية للجمهورية العربية السورية



المصدر: ريموند هينبوش: سوريا ثورة من فوق، مرجع سابق، ص، 25.

كما هو الحال في أي مكان آخر في الشرق الأوسط، فإن الحدود التعسفية التي تم رسمتها اتقاقية سايكس-بيكو لم تأخذ في الحسبان إرادة السكان المحليين أو روابطهم السياسية والاقتصادية والثقافية الموجودة مسبقاً. تم تقسيم طرق التجارة القديمة من الموصل إلى حلب وأنطاكية الآن بين الدول الجديدة في

¹ ريموند هينبوش، سوريا ثورة من فوق، (حازم نهار مترجماً، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2011)، ص ص، 60-61.

² نفس المرجع، ص، 67.

العراق وسوريا وتركيا. انقطعت القبائل في الجنوب عن ذويهم في الأردن، وفي الشرق عن العراق. كانت الدولة الجديدة بعيدة كل البعد عن التجانس، حيث يعكس تكوينها العرقي انحسار وتدفق الشعوب والأديان في المنطقة. كان تسعون في المائة من السكان من المتحدثين باللغة العربية، لكن 10 في المائة ممن يتحدثون الكردية انفصلوا عن اللغويين الآخرين في العراق وتركيا وإيران. بقيت أيضاً جيوب صغيرة من الناطقين باللغة التركمانية والآرامية، بينما وصلت المجتمعات الأرمنية والشركسية مؤخراً كلاجئين من الأناضول وروسيا. يمارس الأشخاص الذين وُصفوا حديثاً "بالسوريين" ديانات مختلفة وينتمون إلى طوائف مختلفة. في ظل الحكام العثمانيين السابقين، دأبت الأغلبية المسلمة السنية على اضطراد الطوائف غير السنية بشكل دوري، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تركيزهم في مناطق نائية يمكن الدفاع عنها. يهيمن العلويون على الجبال الساحلية الغربية، بينما يتجمع الدروز حول جبل في الجنوب. تم تركيز عدد قليل من الطوائف الشيعية الأخرى، مثل الإسماعيلية والاثنا عشرية، في قرى منعزلة. كان المسيحيون في سوريا (معظمهم من الأرثوذكس) يتمتعون بمكانة من الدرجة الثانية في ظل العثمانيين، لكنهم كانوا متحررين إلى حد كبير من الاضطهاد وازدهروا في بعض التجارة والأعمال في المراكز الحضرية.¹

مثل العديد من دول ما بعد الاستعمار، واجهت سوريا معركة شاقة لربط سكانها المختلفين بفكرة الدولة القومية. بينما تطور الإحساس الحقيقي بالهوية السورية بمرور الوقت، فقد جاء جنباً إلى جنب مع شعور واضح بإنعدام الأمن وزيادة شعبية الأيديولوجيات التحريفية العابرة للحدود. وكذلك فعلت القومية السورية الكبرى التي دعت سوريا إلى الاتحاد مع جيرانها لبنان والأردن وفلسطين. كما اكتسب الإسلام السياسي قوة جذب بين بعض السنة. في غضون ذلك، ازدادت شعبية القومية الكردية بين الأكراد لأن العرب في سوريا ينكرون حقوقهم الثقافية بشكل متزايد.

الفرع الثاني: تشكيل الدولة السورية

جاء تشكيل دولة سورية الحديثة على خلفية التغيرات الاجتماعية والسياسية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في قلبها العربي. شكل تفكك الإمبراطورية العثمانية والتوسع البطيء ولكن المطرد للقوى الاستعمارية الأوروبية في المنطقة صدمة سياسية تثير تساؤلات حول حدود الدولة وهويتها أي كيف سيتم

¹ Christopher Phillips, *The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East*, (Yale University Press, 2016), p. 10.

تنظيم المنطقة سياسياً بعد الحكم العثماني¹؟ وهي مسألة تتعلق بفرض نموذج الدولة القومية. إذ قامت القوى الاستعمارية الأوروبية بتصدير الهيكل المؤسسي للدولة الإقليمية Territorial State وفكرة القومية Nationalism إلى مستعمراتها. كانت كل من هياكل الدولة وأفكار القومية غريبة بشكل خاص في الشرق الأوسط، لأن الناس اعتادوا على مدى قرون على كيان سياسي / ديني واحد موحد -الشمولية الإسلامية للإمبراطورية العثمانية والإمبراطوريات الإسلامية السابقة.² وإذا أخذنا بتعريف الدولة باعتبارها عامل تنظيمي مضمون في نسق مؤسساتي -قانوني يشكلها ككيان ذي سيادة ويمنحها احتكار الاستخدام المشروع للعنف المنظم على مجتمع معين في إقليم معين.³ فإن أزمة تشكيل الدولة في الشرق الأوسط يمكن تحديدها في انتقال المجتمعات من مستوى التنظيم القبلي (ارث ما قبل الحداثة) الخاضع لمبدأ الحكم المطلق للسلطان الذي تم إضفاء الشرعية عليه دينياً إلى مؤسسات الدولة (فرض الحداثة)، أي كيف سعت القوى المختلفة لاحتكار العنف لإخضاع هويات جماعية متنوعة لها خصائص ذاتية التنظيم بفعل نمط الحكم العثماني اللامركزي لسطة الدولة وسياساتها ضمن حدود مصطنعة. وفي هذا الصدد، لا يمكن فهم عملية تكوين الدولة السورية بمعزل عن بحث السياق الذي تم فيه تشكيل الدولة عبر بلاد الشام.

ولدت سورية الكبرى (تاريخياً بلاد الشام وتشمل الأراضي التي شكلت المملكة العربية السورية وهي حالياً الأقطار التالية: سورية والأردن ولبنان وفلسطين) من رحم الثورة العربية الكبرى 1916 وهي حركة عربية معادية للعثمانيين في الحرب العالمية الأولى استولت على دمشق بمساعدة البريطانيين و أسست فيها بسرعة حكومة عربية تحت قيادة الأمير فيصل. كانت هذه الحركة عبارة عن تحالف عروبي يطمح إلى تأسيس دولة عربية مستقلة في سورية كجزء من اتحاد فيدرالي عربي أوسع. وفي الحقيقة كانت ولادة دولة جديدة كجزء من تمرد عربي على امبراطورية مسلمة حدثاً بارزاً في طور انبثاق هوية علمانية جديدة أساسها اللغة والاسطورة التاريخية بدلا من الدين.⁴ عارض البريطانيين مشروع الوحدة العربية ونقضوا وعودهم للعرب ما عرف بمراسلات الحسين-ماكماهون (دعم قيام دولة عربية موحدة تضم الجزيرة العربية والهلال الخصيب بقيادة الهاشميين) بعد إنهيار الإمبراطورية العثمانية بهزيمة حليفها ألمانيا في أوروبا. أتاحت الفرصة لفرنسا وبريطانيا (وروسيا القيصرية التي انسحبت بعد الثورة البلشفية) لتقسيم الأراضي العثمانية إلى مناطق نفوذ

¹ Adham Saouli, The tragedy of Ba'athist state building, in: **The Origins of the Syrian Conflict Domestic Factors and Early Trajectory** (Ed: Raymond A Hinnebusch, Omar Imadi, NY: Routledge, 2018), pp.13-12.

² Benjamin-Miller, **States Nations and the Great Powers: the Sources of Regional War and Peace**, (Cambridge: Studies-in-International-Relations-2007) .pp.137-138.

³ ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص ص، 299-300.

⁴ راييموند هينبوش، مرجع سابق، ص ص، 66-66.

بموجب اتفاقية سايكس بيكو (1916) وتم تطويرها في مؤتمر سان ريمو (1920). وتأكيدها لاحقاً في مؤتمر القاهرة 1921. أبتتت دولة سوريا المنبثقة تنفيذاً للاتفاقيات سايكس بيكو باقتطاع لبنان والأردن وفلسطين منها. بينما عهد ما بقي منها إلى انتداب فرنسي. لم يكن للحكم الفرنسي ان يفرض قبل الهزيمة العسكرية التي مني بها الجيش العربي في ميسلون 24 جويلية 1920. أعطت الاتفاقات لبريطانيا السيطرة على مصر وفلسطين وشرق الأردن والعراق اما فرنسا على لبنان وسوريا والموصل. جاء تقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ ليطلق عليه اسم "نظام الانتداب" من قبل عصبة الأمم المشكلة حديثاً. أعطى المنتصرين في الحرب الحق والسلطة لحكم الأراضي العثمانية السابقة ومساعدتهم على الانتقال إلى دول مستقلة كاملة. وضع نظام الانتداب الأسس القانونية للاعتراف المستقبلي بالكيانات الجديدة كدول أولية.¹ فالانتداب بالذات هو العامل الاساسي في ولادة تلك الكيانات السياسية التي لم تكن ولادتها ممكنة الا في اطار إستراتيجية استعمارية واضحة لتجزئة السلطنة العثمانية و السيطرة على الولايات الخاضعة لها.

شرح الانتداب الفرنسي بتجزئة ما تبقى من سوريا إلى عدة كيانات مذهبية على اساس طائفي وعرقي: دولة بأغلبية سنية عاصمتها دمشق، دولة ثانية بأغلبية سنية عاصمتها حلب، ثلاثة علوية ورابعة درزية وكيان خامس خاص في منطقة الجزيرة، في 1922 أعلن استقلال جبل العلويين وجبل العرب الذي اجترنا عن دمشق كدولتين مستقلتين الاولى للعلويين والثانية للدروز. اما منطقة الجزيرة في الشمال الشرقي ذات الطابع القبلي وحيث تتواجد اقليات كردية واشورية ومسيحية فقد ابقاها الفرنسيون تحت سيطرتهم المباشرة. وشجعوا النوازع الانفصالية عن سورية في اوساط سكانها. رغم تمكن السوريين من استعادة الاجزاء المبتورة لكن لم يتمكنوا من اعاقه ولادة دولة لبنان الكبير الذي حضي بدعم اللبنانيين. عملت فرنسا على خلق دولة لبنان الكبير بضم مدن طرابلس، بيروت، صيدا، صور ومناطق وادي البقاع وجبل عامل وسهل عكار إلى جبل لبنان. فولدت دولة بأغلبية ضئيلة كاثوليكية. وابتتت أجزاء من ولاية حلب في الشمال منحتها لتركيا ثم تنازلت لها عن انطاليا والإسكندرون.²

تمخض عن الثورة السورية الكبرى انتخابات الجمعية التأسيسية التي وضعت دستور عام 1930 الذي أعلنت بموجبه الجمهورية السورية الأولى، بينما افضى الإضراب الستيني أواخر عهد محمد علي العابد إلى

¹ Adham Saouli, States and state building in the Middle East, in: **The Routledge Handbook to the Middle East and North African State and States System** (Ed: Raymond Hinnebusch Jasmine Gani, NY: Routledge, 2020), pp. 41-42.

² كمال ديب، مرجع سابق.

وحدة البلاد وإعلان معاهدة الاستقلال التي رفضها البرلمان الفرنسي .من عام 1940 إلى عام 1941 ، كانت الجمهورية السورية تحت سيطرة حكومة فيشي الفاشية وبعد غزو الحلفاء لسوريا أعلن شارل ديغول استقلالها 1944 ثم اعترفت الأمم المتحدة قانونيا بالجمهورية العربية السورية في أكتوبر 1945 ، فيما أدت إنتفاضة الاستقلال إلى تحقيق جلاء الفرنسيين عن كامل التراب السوري التي نالت استقلالها التام 17 أبريل 1946.¹

على غرار تشكيل سوريا، كان ظهور الدولة الحديثة ومنظومة الدول الإقليمية في الشرق الأوسط أصلاً مترابطين، إنهاء الإمبراطورية العثمانية والتوسع المطرد للنفوذ الأوروبي في المنطقة. لم يؤدي ترسيم الحدود السياسية / القانونية في المنطقة من قبل القوى الأوروبية وإنشاء المؤسسات إلى قيام دول وطنية موحدة، ما ظهر في الشرق الأوسط في هذه الفترة الوليدة يمكن اعتباره مجالات اجتماعية يتنافس فيها الجميع على السلطة بتعبير أدهم صاولي.² ما جعل الدول الناشئة هشة ومنفتحة على العديد من الاحتمالات.

الفرع الثالث: بناء الدولة-الامة السورية

يشير مفهوم بناء الدولة State-building إلى انشاء نظام مؤسسي ورمزي قوي بما يكفي للمحافظة عليها والحفاظ على ذاته، وهذا عبر أداء وظائفها الداخلية والدفاع عن نفسه ضد التحديات.³ يتطلب هذا المنظور هياكل دولة قوية تدمج القوى المادية والهوية التي تمثلها الدولة في مجموعة بيروقراطية من المؤسسات. تاريخياً تم اكمال صنع الدولة الأوروبية الحديثة عبر عملية تطويرية مرت بثلاث مراحل (1) إنشاء الدولة الاستبدادية (2) تطوير الهوية الوطنية و (3) التوسع التدريجي للمؤسسات التمثيلية.⁴ من العوامل الحاسمة لبناء الدولة عملية موازية تعرف ببناء الأمة Nation building تحظى بأهمية حاسمة لنجاح عملية بنائها فهي تكملها وتعززها وتعد أسما مراحل تماسكها واستقرارها. قد تكون العمليتين مترابطين لكن غالباً ما تأتي بعد استكمال بناء مؤسسات الدولة. يمكننا الفصل بينهما نظرياً من حيث طبيعة النشاط واستهدافها هياكل الدولة أو القوى المجتمعية. فأنشطة بناء الدولة هي مادية وتتعلق بالجوانب السياسية والفنية لتقوية مؤسسات الدولة، يشير بناء الأمة إلى العوامل غير المادية "اللينة" المرتبطة بالتماسك

¹ رايونند هينوش، مرجع سابق.

² Adham Saouli, ibid, pp.42-43.

³ William Zartman, State-Building and the Military in Arab Africa, in: **The Many Faces of National Security in the Arab World**, ibid, p.240.

⁴ Mohammed Ayoub, State Making, State Breaking, and State Failure.in: **Leashing the Dogs of War**, ibid, p.113.

الاجتماعي والسياسي.¹ غالباً ما تكون بداية العمليتين مصاحبة بالعنف والاكراه لتشكيل مؤسسات الدولة خاصة في الدول المتعددة الاعراق/الاثنيات. لذا تستند العديد من الادبيات إلى افتراض ان عملية بناء الدولة / الامة كمصدر اساسي للنزاعات داخل او بين الدول.²

أسست البنى الاولية والقاعدة الاجتماعية للدولة السورية تحت الانتداب الفرنسي الذي ورثت عنه نظاماً برلمانياً، أسفرت انتخاباته البرلمانية 1943 عن فوز حزب الكتلة الوطنية واختيار زعيمه شكري القوتلي رئيساً للجمهورية. بعد الاستقلال نقلت النخب السورية الحاكمة النظام على نطاق واسع من دون تعديل على هيئة جمهورية اوليغارشية شبه ليبرالية وتكئ على قاعدة اجتماعية اقطاعية.³ على الرغم من كون دولة سوريا الجديدة ليبرالية الشكل، استمرت سياسات الاعيان فترة ما قبل الحداثة السنوات التي تلت الاستقلال للمحافظة على التماسك الاجتماعي والسياسي. كانت السلطة السورية تقليدياً تحت سيطرة العائلات السنية، شكلت الطبقة العليا من التجار والاقطاعيين النخبة السياسية الطبيعية بينما جرى تمثيل باقي التكوين المجتمعي عبر نخب الأقليات الطائفية في البرلمان.⁴

قام النظام ببعض التطوير الهيكلي لتشييد مشروع الوحدة الوطنية خاصة ان الدولة المجترأة كان ينظر لها منذ تشكيلها من قبل معظم السوريين على انها حدث مصطنع للإمبريالية لا يستحق الولاء العاطفي وانها غير قادرة على الاستمرار وفق الصيغة التي حددها لهم الاستعمار. مع غياب المفاهيم التي يتضمنها العقد الاجتماعي تنافست الهويات المحلية مع العابرة للحدود على شرعية الدولة. إلا ان الهوية المهيمنة التي كان لها ان تملأ الفراغ تجسدت في العروبة، فكانت الرابطة الاكثر اقناعاً وهي وحدها تمتلك القوة الأزمنة لمنافسة ولاءات محلية قوية في دولة مصطنعة ومتنوعة، لذا كانت النخب السياسية الاكثر نجاحاً هي التي ترى في العروبة هوية سورية وسوريا جزءاً من امة عربية اوسع.⁵ اما برامج اغلبية الاحزاب السياسية الناشئة في تلك الفترة تمنى التوصل إلى نمط من انماط الوحدة العربية، فسعى الحزب القومي السوري تحقيق مشروع سوريا الكبرى، اما حزب البعث هدف إلى تحقيق الوحدة العربية في حين كان لحزب

¹ Benjamin Miller-ibid, p.72.

² Chester Crocker, Fen Osler Hampson, Pamela Aall, introduction, in: **Leashing the Dogs of War**, ibid, p, 10.

³ راييموند هينبوش، **سوريا من فوق**، مرجع سابق، ص، 69.

⁴ نفس المرجع، ص، 72.

⁵ نفس المرجع، ص، 67.

الشعب ميول لتحقيق فكرة الهلال الخصيب، اما الحزب الوطني إلى التقارب مع السعودية ومصر لمنع قيام وحدة تتسبب في حدوث اختلال توازن إقليمي واعادة توحيد بلد الشام بإقامة مملكة هاشميين كبرى.¹

منذ الاستقلال حتى أواخر السبعينيات، ظلت القومية العربية هي المكون المهيمن في هوية سوريا. وبالتالي ، احتل التضامن والوحدة العربية مكانة مميزة في خطاب السياسة الخارجية للنظام على حساب استغلال الهويات الطائفية ، كانت العروبة هي المميز بين الذات و الاخر ، فقد تم الولاء لها على حساب الدولة السورية و جعلها قابلة للاختراق الخارجي من قبل القوى العربية المنافسة² التي كانت تدعم السياسيين السوريين المتنافسين و تدبر الانقلابات العسكرية ، ما لبثت ان حولت سوريا إلى ساحة صراع حول دور القائد الإقليمي ، برز تنافس بين ال هاشم ، اذ دفع ملك الاردن عبد الله ابن الشريف حسين بمشروع سوريا الكبرى في مواجه مشروع الهلال الخصيب الذي اطلقه ملك العراق فيصل ابن الشريف حسين ، في حين سعت السعودية عبر حلفائها المحليين لمنع تمدد العراق و الاردن و تحول سوريا إلى مجال نفوذ لقوى الإقليمية خاصة مصر عهد عبد الناصر بتكوين اتحاد سياسي تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة 1958-1961.³ الصراع على سوريا كان جزءا من الحرب الباردة العربية اضاف لها البعد الدولي تعقيدا كونها كانت جزءا من اللعبة الكبرى في الشرق الأوسط. لذا كانت التهديدات التي واجهتها مزدوجة، تخص الأمن القومي والمعرف على أنه " وحدة الأراضي والقيم الأساسية " ومن ناحية اخرى أمن النظام المعرف على أنه " الحفاظ على السلطة من قبل نفس قادة الائتلاف الحاكم ".⁴

ان عملية بناء الدولة في سورية لم يكتب لها النجاح على سبيل المفارقة إلا بإدارة التنوع الهوياتي كان نظام البعث هو الاكثر نجاحا في معالجتها. وتم ذلك من خلال خلق احساس بالهوية الوطنية التي يتجه ولاء الافراد اليها وتسمو على ولاءاتهم الطائفية.⁵ وعلى الرغم من تبني الحزب مبادئ القومية العلمانية، إلا انه تم تأسيسه لحد كبير من خلال قنوات اجتماعية تقليدية غذت الصراع على السلطة خلال الفترة 1963-1966 بين فصائل البعث المختلفة وشركائهم الناصريين. لعبت الولاءات الطائفية والإقليمية

¹ زين العابدين بشير، الحيش والسياسة في سوريا. (دار الجابية، 2008)، ص، 30.

² May Darwich, Threats and Alliances in the Middle East, ibid, p, 85.

³ كمال ديب، مرجع سابق، ص.40.

⁴ Michael N. Barnett, ibid, p.49.

⁵ ريموند هينبوش، مرجع سابق، ص.68.

والعشائرية دورًا هامًا في عودة الاستقطابات وتسييس الهويات المحلية.¹ بعد احتكار البعث السلطة 1966 تركز الصراع على الحكم داخل النخبة العلوية، كان صراعا ايدولوجيا يدور حول مسألة اعطاء الأولوية إما للسياسة الاشتراكية الموجهة داخليًا لما سمي بالتحويل الاشتراكي للمجتمع السوري وهو اتجاه يتزعمه صلاح جديد المتحكم بجهاز الحزب المدني، مقابل الاتجاه القومي العربي يتزعمه حافظ الاسد فرض سيطرته على معظم القوات المسلحة السورية ويطالب بإعطاء الأولوية القسوى للكفاح المسلح ضد إسرائيل.² وهكذا تم خلق ما يسمى بازدواجية السلطة بعدما تم السيطرة على اهم مؤسستين في الدولة، القوات المسلحة وجهاز حزب البعث المدني من قبل جماعات مختلفة من الحزب أو الجيش يتعارض كل منهما بشدة مع الآخر ويتبع كل منهما سياسات مختلفة.³ لينتهي هذا الصراع داخل النخبة العلوية بوصول حافظ الاسد للسلطة إثر انقلاب 1970 وبهذا تم وضع حد للتقليد السوري بأن يكون الرئيس سنياً، كما كان هذا الأمر بمثابة رمز لتطور العلويين سياسياً. انتهج حافظ الاسد مقاربة إقليمية جديدة تتمركز على التعاون العربي لفك عزلة سوريا السياسية في العالم العربي بالتقارب مع "دول المواجهة" مصر والاردن وكذلك مع الدول الأكثر محافظة السعودية، وقد اظهرت نتائج حاسمة في حرب اكتوبر 1973، حيث استطاعت القوات المسلحة المصرية والسورية تنسيق جهودهما العسكرية بشكل فعال ضد إسرائيل ما اضفى شرعية إقليمية ومحلية لنظام الاسد.⁴ حولها حافظ الاسد إلى مكاسب لبناء الدولة وتخفيف الهويات الطائفية وتحويل سوريا من ضحية إلى لاعب في السياسة الإقليمية وبطل للقضية القومية العربية ضد إسرائيل.

كانت التحولات الإقليمية ما بعد 1979 دافعا لإعادة صياغة هوية الدولة السورية وتكييفها مع مقتضيات إنعدام الأمن المادي للدولة وللنظام. شكلت خسارة الحليف الإقليمي مصر بفك الارتباط معها بعد اتفاقية كامب ديفيد، التفوق العسكري العراقي في ضل الخلافات الأيدولوجية بين حزب البعث في سوريا ونظيره العراقي ذو الميول التعديلية، تشكل تحالف ضممني سعودي عراقي أردني ما يعني كان على سوريا أن تتعامل مع العواقب الإقليمية لعزلتها.⁵

¹ نيقولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة. (القاهرة مكتبة مدبولي 1995)، ص، 37.

² نفس المرجع، ص ص، 102-103.

³ نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص، 104.

⁴ نفس المرجع، ص، 115.

⁵ May Darwich, ibid, p.77.

وفي هذا السياق، واجهت سوريا خيارات سياسية محدودة للغاية لضمان بقائها المادي، مكن لها تغيير النظام الإيراني فرصة لموازنة التفوق العسكري الإسرائيلي والحد من طموحات العراق للهيمنة الإقليمية، لكن بانحيازها إلى إيران في حربها مع العراق وجد الأسد نفسه في وضع مماثل لمصر بانتهاك أكثر المعايير القومية العربية التقليدية والذي يقضي بأن يتحد العرب فقط مع العرب.¹ وبالتالي احتاج النظام إلى إعادة صياغة رواية الهوية السورية بإعادة تعريف القومية العربية بمصطلحات سورية، أولاً، أصبح تعريف الذات متميزاً عن الأمة العربية ومتميزاً بشكل خاص عن العراق البعثي. بتعبير أدق، حلت القومية السورية محل القومية العربية. ثانياً، تمت إعادة تفسير المكون القومي العربي في الهوية السورية، بعدما كان التمييز بين الذات والآخر عربي/غير عربي أصبح التمييز على أساس العداء لإسرائيل ومناصرة القضية الفلسطينية.² بمعنى تحول الاهداف من السعي إلى الوحدة العربية إلى إنشاء تحالفات لمواجهة إسرائيل ما يعرف بـجبهة الصمود والتصدي وعليه أصبحت إيران مندمجة صراحةً ضمن فئة "نحن". جاء تحديد سوريا للأعداء والأصدقاء كرد فعل على إنعدام الأمن المادي للنظام.

¹ ibid, pp, 83-84.

² ibid, p, 85.

المطلب الثاني: السياق المحلي للأزمة السورية

الفرع الأول: مطالب التحول الديمقراطي

معظم ديناميكيات الإنتفاضة السورية لها جذور تاريخية في ظهور النظام الحالي أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. يشار إلى نظام الحكم السوري غالبا من قبل نقاده بحكم الاقلية او أكثر تحديدا بحكم العلوية. بُنيت سلطة حافظ الأسد على قاعدة صغيرة للغاية تأتي من خلفية ريفية علوية ابقت السلطة مركزة في أيدي نخبة صغيرة.¹ وفقاً لريموند هينبوش، فإن النظام الاوتوقراطي الذي بناه حافظ الاسد ورثه ابنه، ويمثل نظاما هجينا من اللينينية والدستورية الديغولية خاضعا لحزب البعث، الذي أعلن قائدا للدولة والمجتمع في دستور 1973 ما منحه سلطة مماسسة.² بعد وفاة حافظ الاسد جرت ترتيبات التوريث بسرعة ضمن اليات ومؤسسات النظام، بتعديل المادة 83 من الدستور تم تنصيب بشار قائدا عاما للجيش والقوات المسلحة وامينا قطريا لحزب البعث ومن ثم رئيسا لسوريا بعد فوزه بانتخابات 10 جويلية 2000 بنسبة 97.94 بالمئة.³

ادى إطلاق وعود الاصلاح ولاسيما في خطاب الرئيس امام مجلس الشعب إلى تغيير المناخ السياسي في سورية، ظهر على إثرها حراك سياسي نخبوي عرف بربيع دمشق قادته المعارضة ممثلة بشكل اساس بشخصيات من التجمع الوطني الديمقراطي وعدد من المثقفين السوريين. رأى كثيرون فيه مدخلا للتغيير الديمقراطي اذ اثرت خلاله نقاشات غير مسبوقة تناولت موضوعات في صلب اصلاح النظام.⁴ اذ أصدر عدد من المثقفين السوريين من خلفيات فكرية مختلفة ونشطاء من المجتمع المدني في 27 سبتمبر من نفس العام بيانا يتضمن الإصلاحات المطلوبة من قبلهم، سُمي بيان "ال 99" نسبة إلى عدد الموقعين عليه. و بما ان شرعية الاصلاحات تستمد من مشاركة اوسع من قبل الفئات الاجتماعية سمح الأسد بمساحة سياسية أكبر، وأطلق سراح بعض المعتقلين السياسيين شهر نوفمبر، تلا هذه الخطوة الاصلاحية نشاطات ثقافية أسهمت خلال فترة وجيزة بتطوير الفكر السياسي في سوريا وأسست منتديات نقاشية نتج عنها تشكيل "لجان

¹ Teije Hidde Donker. Beyond Syria: civil society in failed episodes of democratization. In: Social Movements and Civil War: When Protests for Democratization Fail. (Ed: Donatella Della Porta and all, London: Routledge, 2017), p, 49.

² Christopher Phillips, ibid, pp, 43-44.

³ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص، 385-386.

ربيع دمشق هو امتداد لنقاشات الاصلاح السياسي حضرها بشار نهاية فترة حافظ الاسد

⁴ نفس المرجع، ص، 46.

إحياء المجتمع المدني" التي أصدرت "بيان إحياء المجتمع المدني" في 9 جانفي 2001 عُرف اختصارًا بـ "بيان الألف". كان البيان بمثابة مشروع سياسي للدولة المدنية الحديثة وأكثر وضوحًا من سابقه.¹

امام تطور الوعي السياسي الجماعي كان النظام السوري امام اختبار الاستجابة لمطالب الجماعات بالمشاركة في الحياة السياسية، ووفقا لهيئنتون فان إستراتيجية الاستيعاب الناجح تعتمد على قابلية النظام وامكانية تكيف الفئة الداخلة فيه، اي استعداد الفئة التخلي عن بعض قيمها ومطالبها من اجل ان تحظى بقبولها ضمن النظام. هاتان الصفتان مترابطتان بشكل مباشر.² تركت هذه المتلازمة الاسد امام خيارات محدودة تتعلق بطبيعة نظام الحكم وامال التحول الديمقراطي، جاءت استجابة النظام بطيئة ولم تتوافق وتوقعات المتحمسين للتغيير، بدا بشار عكس خطابه الليبرالي الأولي وشدد قبضته على المعارضة السياسية. وتحجج بان الاصلاح يكون عملية تدريجية وان التغيير السياسي ينبغي بناؤه على التحديث الاجتماعي والاقتصادي بدلا ان يسبقهما خشية تزعزع الاستقرار وبالنظر إلى الطبيعة الخاصة للمجتمع فإن سوريا تحتاج إلى تجربة ديمقراطية خاصة بها.³ بعد هذه التجربة القصيرة من التحرر السياسي تم إغلاق الصالونات السياسية بينما تم قمع العديد من النشاطات وسجنهم باسم الوحدة الوطنية والاستقرار، وألقى معظمهم باللوم على الحرس القديم للنظام.

على مستوى الحكم أجرى بشار تغييرات تدريجية على الهيكل الاستبدادي القديم ما يسميه هيدمان "التطوير الاستبدادي" عززت هذه الترميمات سلطته، لكنها أيضًا ضيّقت قاعدة دعمه بتهميش حزب البعث واستبعاد الحرس القديم من الدوائر الرئيسية للحكم، ولا سيما مصطفى طلاس وزير الدفاع، وعبد الحليم خدام نائب الرئيس، حكمت الشهابي رئيس أركان الجيش. وأصبح يعتمد على زمرة أضيق من التكنوقراط والموالين لبشار بما في ذلك عائلته المباشرة. تم تكليف شقيقه ماهر بوحداث النخبة، بما في ذلك الحرس الجمهوري، في حين تقدم صهره آصف شوكت من خلال المخابرات العسكرية وتولى عدة مناصب رفيعة في الجهاز الأمن ي. كما تم تعيين اقاربه في مناصب أمنية جميع أنحاء البلاد.⁴ بعد عام 2003، لم تعد التعيينات الحكومية مأخوذة بشكل حصري من البعث ومع قطع التمويل عنه تراجعت أهمية الحزب. في

¹ خضر زكريا، المعارضة الحزبية التقليدية في سورية، في: خلفيات الثورة السورية، مرجع سابق، ص 261-262.

² صامويل هيئنتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، (ترجمة: حسام نايل، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر،

ط1، 2017)، ص، 124.

³ Adham Saouli. The Tragedy of Baathist State-Building, ibid, p, 26.

⁴ Emile Hokayem, Syria is Uprising and the Fracturing of the Levant, (London: Routledge, 2013), p, 24.

المناطق الريفية، ظهر الزعماء القبليون والدينيون المحليون كسماسرة للسلطة بالطريقة التي كان بها رؤساء الأحزاب المحلية في السابق. لم يعد الحزب أداة المحسوبة والتقدم الاجتماعي الذي كان تحت حكم حافظ، لم يعد هو الصمغ الذي يربط المجتمع والحلفاء السياسيين بالنظام.¹

عملت لجان احياء المجتمع المدني والتجمع الوطني الديمقراطي على تأسيس اعلان دمشق 2005/10/16. يعد أول إعلان معارض يصدر عن جهات سورية معارضة في الداخل السوري، تمت الدعوة في بيانه الختامي للمجلس الدعوة للانتقال بالبلاد من نظام استبدادي إلى نظام وطني ديمقراطي من خلال عملية سلمية ومرتجة يقودها النظام. يقوم هذا التحول إلى إعادة بناء الدولة المدنية الحديثة على اساس عقد اجتماعي يتجسد في دستور جديد. اعتبرت هذه الخطوة استقراً من قبل النظام تحت ضغط أجنبي فتم قمع الموقعين عليه بشدة، اذ شنت السلطة حملة اعتقالات طالت رئيسة المجلس فداء أكرم الحوراني ورئيس امانته رياض سيف وعددا اخر من الناشطين قضى معظمهم سنوات عدة في السجون. مما دفع جميع قوى المعارضة التقليدية إلى هامش الحياة السياسية السورية.²

بعد فشل ربيع دمشق تأجل الاصلاح السياسي. اعطى الاسد اولويته للتحديث الاقتصادي معتقدا ان الشروع في الانتعاش الاقتصادي سيغير الكثير من انماط التفكير السياسي ويمحو احقاد التاريخ. مشروع بشار هو عصرنة الاستبدادية اي تحسين عمل النظام بحيث يمكنه البقاء والاستمرار وتوليد تنمية اقتصادية اللازمة لضمان قاعدة النظام الاجتماعية. ومع ذلك، لم تتحقق الإصلاحات فقد أضعف بشار النظام عن غير قصد ومهد الطريق للإنتفاضة.³

الفرع الثاني: فشل الإصلاحات الاقتصادية

بعد استقلال سوريا 1946 تولت حكومة ما بعد الاستعمار مهمة بناء التنمية من خلال الاعتماد على الذات أو النموذج الاشتراكي خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي ثم تخفيف التوجه الاشتراكي في عهد حافظ الأسد بتخفيف القيود المفروضة على المشاريع الخاصة وانتهت بإدخال إصلاحات نيوليبرالية

¹ Christopher Phillips, ibid, pp, 43-44.

² Emile Hokayem, ibid, pp, 22-23.

³ Raymond Hinnebusch, Omar Imadi, introduction, in: the Syrian Uprising, ibid, p.2.

كاملة مع وصول بشار الأسد للسلطة. هذه المراحل الثلاث التنموية الاشتراكية، وتخفيفها، وإنهائها -هي المراحل الرئيسية الثلاث لتاريخ الاقتصاد السوري الحديث.¹

كان الشاغل الأكبر للرئيس بشار الأسد بعد تسلمه السلطة البحث عن مخرج للاختلالات الهيكلية التي اعترت ركود الاقتصاد، ومع ضرورات الانفتاح الاقتصادي وتشجيع نمو القطاع الخاص عرفت عودة الاستقطاب السابق فترة حافظ الأسد ما بين التصحيحين التقليديين (التوجه إلى الداخل) والاقتصاديين التحرريين (التوجه إلى الخارج) حول السياسة الاقتصادية المتبعة.² اعتُبر استهداف معدل نمو سنوي ما بين 6-7% ضرورة لخلق وظائف كافية وتخفيف الضغط على ميزانية الدولة. لتحقيق هذا الهدف قدرت متطلبات الاستثمار السنوية من 6 إلى 7 مليارات دولار أمريكي يمكن للدولة في أفضل الأحوال توفير نصفها، وبالتالي اللجوء إلى الاستثمار الخاص والأجنبي.³ خاصة مع انحدار معدل النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً، إذ بلغ متوسطه 7.33% ما بين 1991-1996 إلى نحو 2.15% ما بين 1997-2003. جراء احجام القطاع الخاص عن مواصلة إستثماراته، كما تأثرت مصادر النمو الاقتصادي السوري الريعية بصورة غير مباشرة بالأزمة المالية الآسيوية 1997 اضافة إلى هبوط اسعار النفط من 20 إلى 9.5 دولار وما أثر سلباً على عائدات سوريا من القطاع الاجنبي. واكب انحدار النمو الاقتصادي ارتفاع معدل النمو السكاني في الفترة ذاتها بنحو 2.38%. عدم التوازن المشار اليه ارتفع على إثره حجم البطالة الذي بلغ 16.2% من قوة العمل. كما تدهور توزيع الدخل من الناتج المحلي الاجمالي الذي برز من خلال بعض المؤشرات، التي كان من بينها انخفاض حصة الرواتب والاجور من 43% إلى 38% في الناتج المحلي الاجمالي.⁴

لمواجهة هذه التحديات خصت الخطة الخمسية التاسعة (2001-2005) التي صممها تنمويون في مقدمتهم الاقتصادي عصام الزعيم. إلى اتباع إصلاحات إنتقائية وفقاً للنموذج الاقتصادي الذي يدعو إليه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وإبقائها ضمن النهج التنموي السابق للتصحيحين المتمسك بدور القطاع العام لكنه يتناقض معهم في شأن تحريره من الطبقة البيروقراطية المسؤولة عن فساده و تراجع

¹ Ali Kadri, Linda Matar, Introduction: Syria in the Imperialist Cyclone. In : **Syria: From National Independence to Proxy War**, (Linda Matar n Ali Kadri (ed) London: Palgrave Macmillan, 2019), p.1

² محمد جمال الباروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية**، (بيروت: المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012)، ص، 34.

³ Emile Hokayem, ibid, pp, 26-27.

⁴ محمد جمال الباروت، مرجع سابق، ص ص، 29-30.

انتاجيته¹. و على امل خلق بيئة جاذبة للإستثمارات تتكيف مع برامج الاصلاح الاقتصادي سنت الحكومة في هذه الفترة نحو 1200 قانون و مرسوم و قرار اداري في اطار دمج الاقتصاد السوري بسيرورات الاقتصاد العالمي ، غير ان حزمة التحفيزات الاستثمارية لم تكن كافية لدفع مفاوضات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة 2001 ، او جذب الاستثمارات الخارجية خاصة من دول الخليج بعدما تم تطويقها بجملة من العقوبات، كالأمريكية التي قيدت الوصول إلى السلع والخدمات ورأس المال بعد استصدار قانون محاسبة سوريا واستعادة السيادة اللبنانية او القرارات العقابية الدولية بإصدار القرار الاممي 1595 جراء اغتيال الحريري الذي كان سببا في تعثر المحادثات مع الاتحاد الأوروبي حول اتفاقية التجارة والشراكة 2005.² خلال هذه الفترة نجحت الحكومة السورية في المهمة الصعبة التي مفادها وضع الأقدام على طريق الإصلاح، كما أدت معدلات النمو الاقتصادي المحققة القريبة من معدل النمو السكاني الراكد عند حدود % 2.45 إلى ارتفاع بسيط في مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 55.4 ألف ليرة سورية عام 2000 إلى 58.2 ألف ليرة سورية.³

جاءت الخطة الخماسية العاشرة (2006-2010) في ضل ركود الأداء الاقتصادي وضغوط جيوسياسية إقليمية مشكلة ملامح موجة إصلاح اقتصادي اجتماعي ثانية تسنى لها الاستقرار على نموذج اقتصادي ذي بعد اجتماعي ما يعرف ب: اقتصاد السوق الاجتماعي". وقد مثل ذلك حلا توافقيا بين الإصلاح والتحرير الاقتصادي من جهة، والتأطير والتضمين الاجتماعي من جهة أخرى. اعتنت موجة الإصلاح هذه بنقل الاقتصاد السوري من إطار الإصلاح الإنتقائي إلى الإصلاح الشامل المعتمد على رؤية كلية جديدة ونهج تنموي جديد. وقد حققت محاولة الإصلاح الاقتصادي الثانية إنجازاتٍ نوعية على الرغم من بروز معوقات هائلة. (انظر الشكل في محصلة النزاع السوري 01).⁴

أثار التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي نجاحات محدودة لكنه جاء بتكلفة كبيرة على المجتمع. فقد كانت تنمية غير متوازنة، كما اتسمت بنقص التدرج والتأهيل المجتمعي وهو ما أنتج نتائج عكسية. وكما يجادل **ديفيد ليش**، كانت النتيجة تسويقاً مخصصاً أضعف شبكة الأمان الاجتماعي التي اعتاد عليها العديد

¹ محمد جمال الباروت، مرجع سابق، ص، 45.

² نفس المرجع، ص، 56.

³ مجموعة مؤلفين، الإطار الإستراتيجي لبدائل السياسات، سوريا ما بعد النزاع، تقرير برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل

سوريا، ص، 24. شوهد على الرابط:

⁴ نفس المرجع.

من السوريين، إذ أثرت الخطة سلباً على الطبقة الوسطى ومحدودي الدخل والفقراء. كانت المناطق الريفية التي تعد معقلاً لدعم النظام تعاني بالفعل من الإهمال حيث وجه الأسد الاستثمار في البنية التحتية نحو المدن، وقد تقادم هذا التدهور الريفي إلى حد كبير بسبب الجفاف الذي ضرب في 2006-2010. كانت المنطقة الشمالية الشرقية هي الأكثر تضرراً، حيث يقطنها بالفعل 58.1% من فقراء سوريا. أدى اقتران الجفاف، وعدم استجابة النظام إلى تقادمه بسبب الفساد المستشري للمسؤولين، والأثر الاقتصادي لإصلاحات السوق الاجتماعية، مما أدى إلى أزمة إنسانية، أدت في النهاية إلى هجرة داخلية واسعة النطاق. انخفض عدد العاملين في الزراعة من 30% في عام 2001 إلى 13.2% في عام 2010. هاجر ما بين 1.2 و1.5 مليون، واستقروا في مخيمات غير رسمية ومدن الصفيح في حلب ودمشق، ولكن أيضاً في المدن الأصغر مثل درعا أو السويداء. تشير التقديرات إلى أن ما يصل إلى 20% من السوريين عاشوا في نوع من الأحياء الفقيرة من الريف إلى المدينة بحلول أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.¹

تقدم المظالم الاقتصادية والحرمان النسبي قوة تفسيرية في فهم المطالب الاجتماعية/الاقتصادية للانتفاضة الشعبية كما تفسر بشكل مقنع لماذا انطلقت من مناطق معينة وكيفية الاستجابة لها، لكن لا تقدم حججاً كافية لتفسير لماذا اتخذت الاحتجاجات منحى التصعيد أو لماذا تطورت إلى ما الت إليه.

الفرع الثالث: المظالم الاجتماعية

على الرغم من الدرجة الكبيرة من التجانس الثقافي المجتمع السوري تم تقسيمه تقليدياً، بين الملاك والمستأجرين، وبين سكان المدن والفلاحين الريفيين، وبين النخبة السنية والأقليات. كان لهذه التقسيمات تداعيات ليس فقط على التماسك الاجتماعي بل تعدى تأثيرها إلى البنية الاجتماعية. فخلال الحكم العثماني كانت المجتمع السوري مجزأً بشكل كبير إلى عدد من الجاليات المغلقة نتيجة لنظام الملة، الذي يمنح لرؤساء الطوائف درجة من الحكم الذاتي المجتمعي في إطار الدولة مقابل التزامات ضريبية إضافية. أما العنف المتعلق بالهوية ارتبط بدعم الدول الغربية لمجتمعات محددة من غير المسلمين أو ما يعرف بالرعاية المذهبية بدعم أطراف المجتمع المسيحي ضد الدولة العثمانية والتي كانت تدعم بدورها المجتمعات المسلمة.²

وكرر فعل على هذه السياسات التمييزية تحولت المظالم الكامنة إلى أعمال عنف إذ شعرت باقي الطوائف بأنها مهددة عبر الاستبعاد الطائفي وليس بسبب تنوع الهويات. بدأت حوادث العنف الطائفي على هامش

¹ Christopher Phillips, ibid, p.46.

² نيقولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا ص ص، 19-20.

الصراعات الطبقية والصراع ضد الاستبداد عام 1860 امتدت من جبل لبنان إلى دمشق استهدفت المسيحيين بشكل خاص عندها أخذ العنف شكلا طائفيًا. قدم الأوروبيين المسألة على أنها صراع طائفي بحت وفقا لمصالحهم الخاصة ومن ثم ماسسة الطائفية في جبل لبنان ورثت سوريا منه لاحقا نظامًا طائفيًا للتمثيل البرلماني. وبذلك كرست الدول الأوروبية والسلطنة العثمانية نظاما سياسيا طائفيًا يتعامل فيه الفرد مع الدولة في مسارات طائفية.¹

تم التلاعب بالهويات المحلية خلال الانتداب الفرنسي بتحريض الولاءات الطائفية عمدا لكي تمنع او تحد من ظهور القومية العربية. ومن ناحية اخرى جرى تشجيع ظاهرة الانفصالية والتخصيصية بين الاقليات الدينية والعرقية عن طريق منحهم حكما ذاتيا في المناطق التي كانت تشكل فيها تلك الاقليات الاغلبية المحلية. لقد برز رد فعل قوي تجاه محاولة الانتداب تفكيك النسيج المجتمعي وتقسيم سوريا إلى دويلات قائمة على المجامع الطائفية، وهو ما مثل استعدادا مجتمعيا لتمثل قيم التضمين الكامل.² ولإنجاح مشروع الدولة الوطنية كان على الحكومة المركزية ادارة العلاقات بين هذه الهويات الفرعية ما يعرف بالأمن المجتمعي اذ يتعلق بالمحافظة على المجموعات العرقية - القومية (والدينية) المهمة. قد يتزامن أمن هذه الجماعات مع أمن الدولة، حيث الدولة والمجتمع متطابقان وقد يتعارض الأمن المجتمعي مع الدولة، حيث تشكل الهويات القومية العرقية القوية تحديًا للطابع الوحدوي المنشود للدولة.³

مثلت مرحلة ما بعد الاستقلال بداية انفتاح المجتمعات الاهلية بعضها على بعض، لكن لم يصل إلى مستوى الترابط الاجتماعي، اذ حافظت على نمو الوعي السياسي باتجاه الولاء فوق الوطني (القومي العربي) والولاء تحت الوطني (الطائفي) على حساب الالتزام بالدولة الوطنية ككل، فكانت سوريا كيانا سياسيا أكثر منه مجتمعا سياسيا، كانت دولة في كثير من النواحي دون ان تكون امة.⁴ ما شكل اختلالا في توازن الدولة-الامة بتعبير بنجامين ميللر ويشير إلى مدى التطابق أو التوافق بين الحدود السياسية للدولة والهوية الوطنية، والتي لها آثار مهمة على احتمالات الحروب الأهلية خاصة في الدول الضعيفة، وبما ان الشرق الأوسط يتميز بانتشار المجموعات الاثنية والقومية عبر الحدود تشكلت مصادر اختلال التوازن في سوريا

¹ نيروز ساتيك، الحالة الطائفية في الإنتفاضة السورية: المسارات والانماط، في: خلفيات الثورة السورية، مرجع سابق، ص، 379.

² نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص ص، 19-20.

³ Paul Roe, ibid, p, 46.

⁴ نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص، 22.

من التناقض الداخلي والخارجي.¹ هذه العوامل مجتمعة ولدت وحافظت على بنية مجتمعية مجزأة ذات انقسامات عميقة ولم تولد نظاماً شاملاً موحداً، لذا كانت أولى المهمات المنوطة لنخب ما بعد الاستقلال هي توطيد الدولة ضد الانفصالية القبلية الطائفية من الداخل وخصوصاً ضد العلويين والدروز وضد مطامح الهاشميين في الأردن والعراق لامتصاص سوريا من الخارج.² عملت السلطة المركزية الترويج لقومية الدولة ببناء هوية مشتركة مع حدود الدولة التي كانوا يأملون في أن تؤدي إلى تهميش الهويات المتنافسة. كانت العروبة قوة دمج فعالة وسط غالبية السكان العرب، لكنها من خلال صب الولاء على الأمة العربية الأوسع اعاققت شرعنة الدولة السورية وجعلتها عرضة للاختراق من قبل قوى عابرة للدولة، غالباً ما تم تسييس هذه الهويات الطائفية وتعبئتها. من قبل الدول المجاورة على حساب استقرار سورية فترة الحرب الباردة العربية. ان عملية بناء الدولة في سورية لم يكتب لها النجاح على سبيل المفارقة إلا بإدارة التنوع الهوياتي كان نظام البعث هو الأكثر نجاحاً في معالجتها.³

على مستوى البنية الاجتماعية، تمحور الصراع على السلطة داخل الطبقة الأوليغارشية المتمثلة في حزب الكتلة الوطنية واخذ بعداً مناطقياً إلى حد كبير بعد انقسامه إلى فرعين الحزب الوطني المتمركز في دمشق وحزب الشعب المنتشر في حلب وحمص بعد انتخابات 1947. بينما الانقسام المدني-الريفي كان ظاهراً وان بشكل غير واضح.⁴ ومع ذلك، فإن مسارات تحديث الدولة وهنت في نهاية المطاف نتيجة لتدخل المؤسسة العسكرية في السياسة بعد حرب فلسطين التي حطمت شرعية النظام المتقلبة. انهار النظام الدستوري وأغرقت البلاد في فوضى الانقلابات العسكرية ضد الحكم المدني، حيث شهد عام 1949 ثلاثة انقلابات، تبعتها حركات انقلابية أخرى 1951 و1954، ومحاولات انقلابية فاشلة في 1956 و1957، فضلاً عن انقلاب الانفصال 1961 والمحاولات الانقلابية والعصيان العسكري التي شهدها عام 1962، وانتهاءً بانقلاب البعث 1963. لقد أدى تدخل الجيش إلى كسر الاحتكار السياسي للأقلية الحاكمة وفتح الباب أمام المعارضة الصاعدة من الطبقي الوسطى التي اخترقت الجيش والحزب الراديكالية المعارضة.⁵ ترجمت احباطات الطبقة الوسطى نفسها بنحو سريع إلى استياء سياسي من النظام وتحد متصاعد لهيمنتها اخذ

¹ Benjamin Miller, ibid.

² ريموند هينبوش، سوريا ثورة من فوق، مرجع سابق، ص، 72.

³ نفس المرجع، ص، 68.

⁴ ريموند هينبوش، تشكيل سوريا، مرجع سابق، ص، 89.

⁵ نفس المرجع، ص، 105.

صراع متصاعد ذو طابع طبقي واضح يفصل بين الطبقة التجارية الزراعية العليا وبين الطبقة الوسطى الجديدة.¹ تمكن نظام الأسد من احتواء ومعالجة هذا التنوع من خلال إستراتيجيات معقدة. حقق النظام قدرا من الشرعية على أسس قومية لا سيما من حرب عام 1973 والصراع المستمر مع إسرائيل، وأيضا من "عقد اجتماعي" كان الولاء السياسي فيه يتوقف على تقديم النظام لمنافع مادية إلى مؤيديه.² وبالنظر إلى الطبيعة المحافظة للمجتمع السوري وديمقراطيته الطائفية، أصبحت العلمانية أداة أيديولوجية لتبرير وإدامة حكم الأسد. كوسيلة لتحقيق التوازن بين الأغلبية السنية، ربط النظام مجموعات الأقلية بحكمه وتواصل مع النخب التجارية السنية والمسيحية لحجزها في صفقة ضمنت ثروتهم مقابل الولاء. لقد صور النظام نفسه على أنه حصن ضد التطرف الإسلامي لطمأنه النسبة الكبيرة من السوريين المعتدلين القلقين من صعود التيار الإسلامي في جميع أنحاء المنطقة. ولاستمالة السنة المتدينين، قامت بتمكين الشبكات الرسمية لرجال الدين السنة المطيعين للدولة. استعمل النظام حزب البعث لبناء بيروقراطية محلية ووطنية كانت موالية له وعملت كوسيط محلي³. على الرغم من أن سوريا عرفت خلال هذه الفترة العديد من الصراعات السياسية بين التيارات البعثية نفسها وبين البعثيين والناصرين والاقوان المسلمين حتى وإن اتخذت منحى طائفا أكثر من مرة، لكن الجذر الأساس لتلك الصراعات كان سياسيا.⁴ وبالتالي لم تكن المظالم الاجتماعية هي التي حركت الصراع بل المصالح السياسية. أما الاستياء تجاه العلويين لم يبرز إلا بعد أن تقلد الرئيس السابق حافظ الأسد الحكم بوجه خاص؛ الأمر الذي لم يرتبط بالكراهية لطائفة معينة، بل بعدم رضا عن الاحتكار المتزايد من قبل عائلة واحدة للسلطة.

خلال فترة بشار تمكن من النأي بسوريا عن ارتدادات الحرب الطائفية في العراق، وإدارة الأزمة الكردية، لكنه لم يستطع المحافظة على التوازنات الاجتماعية الدقيقة التي نسجها والده، إذ خلفت اصلاحاته الاقتصادية تضرر الطبقة الوسطى والفقيرة بعد إنهيار الزراعة في مناطق واسعة من الريف وتراجع الدعم والخدمات التي تقدمها الدولة، علاوة على الهجرة الكبيرة، وهي العوامل التي راكمت الاحباط الاجتماعي.⁵ عجلت الاثار الاجتماعية والاقتصادية للإصلاحات النيوليبرالية بتغييرات عميقة وإعادة توزيع الملكية والفرص

¹ ريموند هينبوش، سوريا ثورة من فوق، مرجع سابق، ص، 76.

² Raymond Hinnebusch, Omar Imady, Introduction, in: The Origins of the Syrian Conflict Domestic Factors and Early, ibid, p. 3.

³ Emile Hokayem, ibid, pp, 18-19.

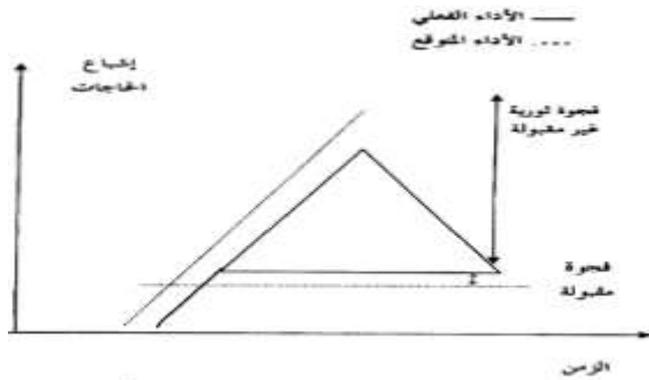
⁴ نيروز ساتيك، الحالة الطائفية في الإنتفاضة السورية، في: خلفيات الثورة السورية، مرجع سابق، ص، 392.

⁵ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 71.

في الهيكل الاجتماعي فتعمقت الهوة الاجتماعية بين شرائح المجتمع، طبقة التجار البرجوازية الدمشقية والحلبيية المستفيدة بحكم تحالفها مع رجالات النظام وعلاقتها بالأجهزة الأمنية مقابل طبقة الفقراء والطبقة الوسطى المفقرة المتأثرة سلبا خصوصا عندما رفعت الدولة يدها عن العملية الانتاجية خالقة مستوى بطالة مرتفعة وصلت نحو 43 بالمئة من قوة العمل السورية.¹ كان لتبلور هذا الوعي الطبقي تأثير مهم في سلوك الجماهير لاحقا وتصوراتهم للاحتجاجات.

استنادا إلى ما سبق، التحديات السياسية الأساسية التي واجهها نظام الاسد نشأت من الصدام بين الجهود المبذولة لتحقيق غاية مشروعة متمثلة في رفع مستوى التنمية وقدرات الافراد عبر التحرير الاقتصادي وطموحات الافراد والجماعات التي تقترضها عملية التحريك الاجتماعي. وفي هذا السياق ناقش **جيمس دافيز (الشكل 2)** العوامل التي تؤدي لحدوث الإنتفاضة يعود إلى اتساع الهوة " بين ما يريد الناس وما يحصلون عليه " ولما يصبح الناس لا يمكنهم احتمال هذه الفجوة فسيهبون للقضاء على ما يتصورونه عقبة في سبيل ما يريدون الحصول عليه.² لذا يمكن تفسير أزمة سوريا على انها نتيجة التحولات الطبقيية الاجتماعية التي بدأت اواخر الثمانينات وتطورت مع نمو الطبقة المدينية المرتبطة بالنيولبرالية العالمية في التسعينات وضمت اصحاب الاعمال ومنتقفي الطبقة الوسطى وتشكيلة اليمين الديني، التي دفعت نحو المزيد من الانفتاح الاقتصادي وتحرير النظام السياسي.³

الشكل (2): اشباع الحاجات والثورة وفقا لآراء **جيمس ديفيس**



المصدر: بيتر وولفرستين، مرجع سابق، ص، 67.

¹ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 63.

² ا. س كوهان، مقدمة في نظريات الثورة، (ترجمة: فاروق عبد القادر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989)، ص، 222.

³ كمال ديب مرجع سابق، ص، 175.

المطلب الثالث: السياق الإقليمي للأزمة السورية

بالنظر إلى موقعها الجيوستراتيجي لطالما كانت سوريا عرضة لتأثيرات بيئتها الإقليمية ونشوب ازمات محلية. لذا لا يمكن فصل الإنتفاضة الشعبية السورية عن المناخ الثوري العربي الذي ساد المنطقة ولا يمكن تحليلها خارج سياقاته.

الفرع الأول: سوريا في محيطها الجيوسياسي

لقد فرض موقع سوريا الجيوسياسي عليها قابلية استثنائية للتعرض للتهديد، فقد كانت غير محمية بحدودها الطبيعية ومختربة داخليا من قبل الدول المجاورة المتمتعة بتفوق عسكري، ميزان القوى الإقليمي غير المناسب جعل السيادة السورية متأثرة بالدعم الخارجي للوضع الراهن المحلي، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة تصحيح الاختلال عبر اصطافات/ انحيازات إقليمية او دولية وقائية.¹ من هنا كان للتغيرات الإقليمية حتما تأثيرات محلية على نظام خلق تماسكه من خلال استغلال التهديدات والموارد الخارجية عبر إستراتيجية الموازنة الشاملة Omni-Balancing خلال فترة حافظ الأسد استجابة للتعقيدات الأمنية المتزايدة على الصعيدين الداخلي والإقليمي. وهي إستراتيجية نجله بشار لاحتواء عاصفة المطالب المحلية وضغوط الجهات الفاعلة الدولية التي دفعت نظامه باتجاه التغيير.²

وصل بشار الأسد إلى السلطة عام 2000 في بيئة إقليمية مضطربة واجهت فيها سوريا سلسلة من التحديات الإقليمية. اندلعت إنتفاضة الأقصى بعد أشهر قليلة من توليه الرئاسة، دعم الحكومة السورية الفلسطينيين وإدانة إسرائيل أفسد اي فرص لتطویر علاقة إيجابية مع واشنطن واستئناف المفاوضات مع إسرائيل. ثم في تتابع سريع، جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والغزو الأمريكي لأفغانستان، والغزو الأمريكي للعراق. كانت قواعد اللعبة في الشرق الأوسط تتغير ويتم إملائها من قبل إدارة بوش بطريقة وضعت حدًا للقبول الضمني لدور سوريا في تحقيق الاستقرار الإقليمي عندما أضيفت إلى قائمة محور الشر نظير سعيها الحصول على أسلحة الدمار الشامل في شكل أسلحة كيميائية وبيولوجية.³

كانت حرب العراق عام 2003 وتداعياتها هي التي أعادت تصميم الجغرافيا السياسية للمنطقة وعقدت جهود بشار لترسيخ سلطته. بدأت لعبة الموازنة الحذرة السورية التي استمرت عقدين من الزمن تتعثر عندما

¹ رايموند هينبوش، سوريا من فوق، مرجع سابق، ص ص، 271-272.

² Sottimano Aurora, Syria in the 'Resistance Front': Persistence through Reconfiguration? In: **Syria: From National Independence to Proxy War**, ibid, pp.176-177.

³ Emile Hokayem, ibid, pp.105-106.

اتخذ بشار موقفاً معارضاً لحرب العراق ودخل في صراع مفتوح مع الولايات المتحدة بدعمه المقاومة العراقية والسماح لحركة المقاتلين الجهاديين بمحاربة الاحتلال الأمريكي في العراق، صور حكومته كحصن نظام ضد الفوضى والصراع الطائفي في العراق.¹ رهن الأسد على افشال المشروع الامريكي في العراق ومنح تسهيل المرور للمقاومة العراقية املا ان لا تحقق امريكا نجاحا إقليميا يمكنها ان تفرض شروطها عليه.²

كان الخوف من أن تكون سوريا هي التالية في خط تغيير الانظمة الذي تقوده الولايات المتحدة واحتمال أن تكون محاطة بالأعداء من العوامل الإقليمية الرئيسية لقرار بشار بمعارضة الحرب. كانت الطريقة السورية لموازنة التهديدات الأمريكية هي رفع تكلفة أي محاولة أمريكية لإجراء مزيد من التغيير في النظام وتعزيز علاقاتها مع إيران. وسعى لإبقاء الولايات المتحدة متورطة في العراق، سعت دمشق وطهران إلى استباق هجوم ضدهما والدفاع عن مصالحهما في العراق والشام. علاوة على ذلك، نجحت الحكومة السورية في توجيه النشاط الإسلامي نحو أهداف مرتبطة بالإمبريالية الأمريكية وبعيداً عن القضايا الداخلية السورية.³

بحلول عام 2005، أصبحت سوريا معزولة ليس فقط عن الولايات المتحدة، ولكن أيضاً عن بقية المجتمع الدولي بعد التصديق على قرار الأمم المتحدة 1559. دعا هذا القرار جميع القوات الأجنبية إلى مغادرة لبنان، ولكنه كان يستهدف سوريا بشكل أساسي بعد غزو لبنان خلال الحرب الأهلية. خلال هذه الفترة استمر الأمل في التغيير الداخلي نظراً للضعف الواضح لنظام الأسد، اكتسبت المعارضة العلمانية زخماً وقد شجعها الدبلوماسيون والسياسيون الغربيون. في ذلك الوقت، تم تحقيق خطوة تاريخية نحو معارضة أكثر توحيداً من خلال إعلان دمشق.⁴ من هنا، سرعان ما حل خطاب القومية والتضامن ضد الإمبريالية الأمريكية محل نقاش الإصلاح الداخلي. وعبر دعم الموقف المناهض للإمبريالية ومنح الرئيس السوري اللجوء لمليون لاجئ عراقي، ركب الرئيس السوري المشاعر المناهضة للحرب لدى الرأي العام السوري والعربي وحصد ثروة من رأس المال السياسي ساعدته في تعزيز صورته الشخصية بين الجمهور السوري، على الرغم من عدم منح تنازلات سياسية. نقل عرض الدعم الداخلي رسالة مفادها أن التغيير القوي للنظام عن طريق التدخل الأجنبي غير مقبول للجمهور السوري. حتى المعارضة السورية لن تقبل تغيير النظام

¹ Emile Hokayem, *ibid*, pp.105-106.

² عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 62.

³ Sottimano Aurora, *ibid*, p, 168.

⁴ Carsten Wieland, *The Ancien Regime's Policy Paradox: International Emergence versus Domestic Suppression*. In: **Syria from Reform to Revolt**, *ibid*, p, 229.

على دبابة أمريكية.¹ كان لتجديد الولاية الثانية لبشار الأسد 2007 حدثاً مفصلياً، وشكل نقطة بداية لديناميات اجتماعية جديدة غير مسبوقة. فالرئيس الأسد الذي تحصن بموقف الراي العام السوري في اثناء العزلة الدولية لنظامه بعد خروجه من عزلته حافظ على تحالفه الإستراتيجي مع ايران خصوصاً فيما يتعلق بالبعد الأمن ي ، و اتجه نحو تحالف اقتصادي مع تركيا كما استفاد من الانفتاح الغربي والعربي لنظامه والاعتراف بمحورية دوره في ملفات الشرق الأوسط ولا سيما في العراق ولبنان. وبدا الأسد يكرر نجاحات والده في دعم استقرار نظامه بواسطة فاعليته في السياسة الخارجية وانتاج حاجة العالم له بصفته أحد عناصر الاستقرار في الإقليم.²

عبر سياسة براغماتية، استفاد الأسد من تحولات البيئة الإقليمية جراء فشل السياسة الامريكية في العراق ونجاح المقاومة اللبنانية في صد العدوان الاسرائيلي، ومع إستراتيجية اوباما الجديدة للشرق الأوسط تحسنت علاقاته مع المنافسين الإقليميين خاصة تركيا والمملكة العربية السعودية دون أي تكلفة واضحة لموقفه وخياراته الإستراتيجية محافظاً بذلك على علاقاته مع إيران وحماس وحزب الله.³ نجح النظام السوري مؤقتاً في إعادة إنتاج قوته وشرعيته، وإعادة بناء قاعدته الاجتماعية، وإدارة التحديات الإقليمية والدولية مع بداية موجة الإنتفاضات الشعبية العربية وسقوط انظمة مبارك وبن علي رهن الأسد على تميز سياسته الخارجية باعتبارها تمثل نظاماً ممانعاً يتوافق وتطلعات الشعوب العربية.⁴

الفرع الثاني: موجة الإنتفاضات الشعبية العربية

فاجأت المظاهرات الجماهيرية في أنحاء العالم العربي التي بدأت اواخر عام 2010 معظم المحللين من حيث قدرتها على تعبئة الجماهير ضد انظمة حكم استبدادية تفرض قيود على العمل الجماعي او من حيث سرعة انتشارها الجغرافي. بدأ الأمر في تونس بعد حادثة البوعزيزي سرعان ما اطاحت الاحتجاجات الجماهيرية بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي ثم جاء الدور على حسني مبارك في مصر. قدمت إنتفاضات تونس ومصر نموذجاً قابلاً للنقل ومصدر إلهام لباقي شعوب المنطقة خاصة التي تشاركها نفس المظالم البنيوية. هناك ثلاثة جوانب تأثير لهذا النموذج في المخيلة العامة على الأقل. أولاً، كانت كلتا الانتفاضتين سلمية إلى حد كبير. ثانياً، أسقطت الانتفاضتان الحكام المستبدين عندما رفض الجيش إطلاق

¹ Sottimano Aurora, ibid, p, 169.

² عزمي بشارة، مرجع سابق، ص.62.

³ Emile Hokayem, ibid, p. 105.

⁴ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص.23.

النار على المتظاهرين. ثالثاً، تخلص كلاهما من المستبدين في غضون أسابيع.¹ على الرغم من النتائج كانت اسقاط الحكام وهو ما يمثل اهم مراحل الثورة من الاسفل لكنها لا تعد ثورة مكتملة الا إذا ادت إلى تغييرات جوهرية في النظام السياسي بمجمله وهذا باتفاق مختلف ادبيات دراسة الثورات داخل الدول على ان التغيير الحاصل او النتيجة النهائية هو ما يجعل من اي حركة او إنتفاضة محلية ثورة اجتماعية.² من هنا نطلق على الحركات الجماهيرية العربية التي وصفت اعلاميا الربيع العربي بالإنتفاضة الشعبية.

كان لامتداد عدوى الاحتجاجات تأثير الدومينو على باقي الانظمة بدت معها المنطقة تخرج عن الاستثناء لما وصفه هينتنغتون باستعصاءها مواكبة «الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي». و بما ان الخلفيات البنيوية لا تتحول بذاتها إلى اسباب الإنتفاضة الا عبر الوعي الجماعي المشترك كان انتشار الاحتجاجات نتاجاً للتعليم الاجتماعي من قبل المواطنين العرب و الاستفادة من دروس الاخرين عبر الآليات غير المباشرة أو التأثيرات العرضية. وهو تأثير موجي سهله الانتشار السريع للأفكار والخطابات والممارسات من بلد إلى آخر وتكيفها مع السياقات المحلية ، كاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت للتعبئة ، قام النشاط في جميع أنحاء المنطقة برفع شعارات رمزية " حرية-خبز-عدالة " تعبيرا عن المظالم البنيوية و " الشعب يريد اسقاط النظام " معبرا عن الفرص السياسية . اما تكتيكيا فقاموا بمحاكاة ميدان التحرير في القاهرة كرمز للتحدي الشعبي.³ رغم تبني الحركات الجماعية اللاحقة الطابع السلمي للاحتجاجات لم يؤدي بالضرورة إلى انتشار التغيير السياسي، فقد حدد التدخل الخارجي مسار الإنتفاضة في البحرين بعد تدخل قوات درع الجزيرة وقمع المحتجين. فيما اضطر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح إلى التنازل عن العرش بموجب اتفاق أبرمته دول مجلس التعاون الخليجي مع المتظاهرين السلميين سرعان ما انزلت إلى حرب أهلية، والامر سيان في ليبيا بعد الحملة الجوية للناتو ومقتل القذافي.⁴

كشف امتداد الحركات الاحتجاجية عن عمق العلاقة المعنوية بين الشعوب العربية وترابط طموحاتها، مقابل ذلك فاقمت مخاوف الانظمة الحاكمة بشأن انتشار التغيير إليهم عبر الحدود، سارع القادة الاستبداديون

¹ James L. Gelvin. Conclusion in: **The Arab Spring Change and Resistance in the Middle East**, (by Lesch, David W. Haas, Mark, Colorado: Westview press. 2013), pp, 239-240.

² ا. س كوهان، مرجع سابق، ص، 19.

حول الحركات الاجتماعية والثورات انظر أكثر: خوان كول، الثورات الحديثة في مصر وسقوط مبارك، في: **الشرق الأوسط الجديد**، مرجع سابق، ص، 72.

³ Steven Heydemann, Reinoud Leenders. Authoritarian Learning and Counter-revolution, in: **The Arab Uprisings Explained: New Contentious Politics in the Middle East**, ibid, p, 76.

⁴ James L. Gelvin, ibid, pp, 240-241.

إلى مراقبة هذه التهديدات الوجودية وقد اتخذ البعض بالفعل تدابير مضادة من أجل استباقها واحتواء تأثيرها الجغرافي أو قمعها.¹ ومثلما كان انتشار الاحتجاجات في حد ذاته نتاجاً للتعلم الاجتماعي كذلك كانت الإستراتيجيات المضادة للإنتفاضات من قبل الأنظمة قد تشكلت من خلال عمليات التعلم والانتشار بين نخب النظام، فقد استوعبت الدروس من الموجة الأولى من الاحتجاجات وتكيفت معها، ووضعت إستراتيجيات جديدة لدرء احتمال التغيير. تحركت الأنظمة ذات الموارد المالية الكبيرة، مثل المملكة العربية السعودية والكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والجزائر، بسرعة لزيادة الإنفاق العام من أجل صرف المظالم المحتملة. تراجع البعض، مثل الأردن والمغرب، عن التكتيكات التي تم اختبارها عبر الزمن مثل استبدال رؤساء الوزراء غير المحبوبين لتقديم وجه سياسي جديد قدموا أنفسهم على أنهم "إصلاحيون"، بما في ذلك التمثيل الموسع، ووضع حد للفساد، والرقابة الدستورية على السلطة الملكية - لكن، بشكل ملحوظ، لم يواجهوا دعوات إسقاط النظام.² كانت النتيجة فقدان الإنتفاضة الزخم باحتواء حركات الاحتجاج الجماهيري من قبل الأنظمة الاستبدادية.

عملياً، قامت الإنتفاضات الشعبية بالكشف عن جملة التناقضات الداخلية الكامنة في عمق العالم العربي (سبب حدوثها وانتشارها) وعن السياسات المصممة لحل هذه التناقضات بدلاً من التغلب عليها (سبب فشل التحول الديمقراطي). على الرغم من انحسار المد الثوري بالنظر إلى نوعية المطالب الشعبية وخصائص أنظمة الحكم.³ إلى أن هناك عدد من العوامل المشتركة التي انتهت بالإنتفاضات إلى نتائج مختلفة: ولاء الجيش والأجهزة الأمنية للنظام، حيث منع الانقسامات بين النخبة الحاكمة التي شكلت نقاط تحول حاسمة في الإنتفاضتين التونسية والمصرية، (2) بنية المجتمعات المتجانسة: حافظت في تونس ومصر على

¹ مجموعة مؤلفين، المقدمة، في: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، مرجع سابق، ص، 29.

² Steven Heydemann, Reinoud Leenders, *ibid*, p, 76.

³ James L. Gelvin, *ibid*, pp, 250-251.

على خلفية نظام الحكم، أشار غولدستون أن الأنظمة الملكية كانت محصنة ضد الإنتفاضات بسبب شرعيتها لذا كانت المطالب إصلاحية، في حين أن الأنظمة الجمهورية الموالية للغرب وفقاً لدانيال ريتير وجدت نفسها مقيدة من خلال آلية يشير إليها باسم "القفص الحديدي لليبرالية". بعد أن التزم الدكتاتوريون في تونس والقاهرة بالخطاب السياسي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان المتوافق مع الغرب، وجدوا أنفسهم مشلولين عندما تحدثهم الحشود اللاعنافية بتكتيكات ومطالب تتوافق تماماً مع المثل السياسية التي زعمت الأنظمة أنها ترعاها. انظر:

Jack A. Goldstone, "Understanding the Revolutions of 2011: Weakness and Resilience in Middle Eastern Autocracies, Daniel Ritter The Iron Cage of Liberalism International Politics and Unarmed Revolutions in the Middle East and North Africa.

تماسك التعبئة الجماهيرية عكس المجتمعات الأكثر تنوعاً وانقساماً في اليمن والبحرين وسوريا.¹ واخيراً دور القوى الخارجية في تصعيد الأطراف المحلية حالة البحرين وليبيا. كانت هذه المحددات الهيكلية مجتمعة في الحالة السورية، كان على المتظاهرين التعامل مع نظام سياسي ذو طبيعة مركبة، بنية المجتمع السوري المعقدة ومحيطه الجيوبوليتيكي المتنافس، وهي الخصوصيات التي جعلت من امكانية التغيير السياسي السلمي معقدة. اما مسار الإنتفاضة كان متعلقاً باختيارات الجهات الفاعلة (النظام والجماهير) المستفيدة من تجارب سابقة والاختيار ما بين نماذج تسليم السلطة، التفاوض عليها او قمع الاحتجاجات.

الفرع الثالث: مواقف القوى الإقليمية والدولية من الحراك السوري

بالنظر إلى التهديدات والفرص التي أنتجتها الإنتفاضات العربية في المنظومة الإقليمية، كانت استجابة الفواعل المؤثرة إقليمياً على الإنتفاضات مختلفة وردود فعلها متناقضة بالنظر إلى طبيعتها المفاجئة ونتائجها الغير متوقعة. والامر سيان في الحالة السورية، لقد اعادت صياغة التنافس الإقليمي بين الجهات الفاعلة التي ترحب بسقوط الأنظمة الاستبدادية في العديد من بلدان المنطقة وتلك التي تقاومها، اي بما يعتبرونه فرصة لتوسيع نفوذهم الإقليمي أو تهديد لبقاء أنظمتهم، فهي نتاج تفاعل معقد للمصالح المادية والهوياتية التي يجب فهمها على أساس تصورات التهديد لكل دولة على حدا، وكيفية تفاعلها في أعقاب الاحتجاجات. فيما اهتمت القوى الدولية بحماية مصالحها الجيوسياسية وتعزيزها.

المملكة العربية السعودية: استجابت السعودية للإنتفاضات حسب مصالح الاسرة الحاكمة التي تفضل الأمن والوضع الراهن على التغيرات الديمقراطية في داخل البلاد وخارجها معاً. لذا فالقيادة اتبعت خطاً متنوعاً بناءً على تصورات التهديد، اذ عارضت طريقة تغيير الانظمة بالاحتجاج الشعبي بدول شمال افريقيا وشجعت استمرار انظمة حكم سلطوية، وعملت على احتواء هذه الاحتجاجات بدعم النظامين التونسي والمصري فيما دعمت الثورة المضادة في البحرين واليمن المهددة بأقول التفوق السعودي، بينما الحالة السورية مثلت فرصة لتسجيل اهداف داخلية وإقليمية لذا دعمت المعارضة.³ كان المنطق الإستراتيجي للإطاحة بالأسد مقنعاً، إنه سيحد من امتداد نفوذ إيران في بلاد الشام للتعويض عن الخسارة المتصورة في

¹ Steven Heydemann, Reinoud Leenders. *Authoritarian Learning and Counterrevolution*, in: Marc Lynch, the **Arab Uprisings Explained**, (Columbia University Press, 2014), p, 75.

² Fred Lawson, *Revolution*, ibid, p, 7.

³ مضاوي الرشيد، المأزق الداخلية في السعودية والاستجابات الإقليمية للإنتفاضات العربية، في: **الشرق الأوسط الجديد**، مرجع سابق، ص.336.

العراق وربما تشجيع المعارضة السنوية للحكومة المركزية الشيعية في بغداد، المساهمة في إضعاف حزب الله في لبنان، معاقبة الأسد على تحالفاته وسلوكه السابق واستعادة ملف القضية الفلسطينية من قبضة معسكر الرفض، والأهم من ذلك أنهم رأوا أن تركيبة سوريا حيث يسيطر العرب السنة بشكل واضح، بالإمكان وصول قيادة سنوية متحالفة تعمل لصالحهم.¹

تركيا: في المراحل الأولى للإنتفاضات العربية رحبت تركيا بالإنتفاضات الديمقراطية ضد الحكام المستبدين. فتركيا كانت ترى الإنتفاضات العربية توكيدا لنجاحها الخاص في التضامن الديمقراطي وبخاصة تقليص سلطة العسكر في المجال السياسي، كان الزعماء الاتراك سعداء وهم يرون بلدهم يقوم بدور المثال الإقليمي والنموذج الذي يريد محاكاته الحركات العربية.² كانت مشكلات دول ما بعد الإنتفاضة متنوعة ما جعل الموقف التركي مترددا مع بداية الأزمة السورية وهي التي استثمرت كثيرا في سوريا اقتصاديا و سياسيا ، حاولت توظيف روابطها مع الرئيس الاسد و التوسط بداية الأزمة لحل سلمي عن طريق الحوار مع المعارضة لكن سرعان ما انقلبت إلى دعم معنوي ، مادي و عسكري للمعارضة بعدما فشلت مساعيها و ارتفاع مستوى العنف . هذا ما جعل تركيا مركز المعارضة السورية الاول ضد نظام الاسد و راس حربة الحملة الدولية لتغيير النظام في سورية.³ ثمّة عدة عوامل اثرت في تطور الموقف التركي حول سوريا ، فرصة حماية مصداقيتها عندما بدا النظام بقمع المعارضة ، فشرعية حكومة العدالة و التنمية كانت قائمة على المبادئ الديمقراطية، التأثير المتصور لتداعيات الأزمة السورية على الداخل التركي، خاصة مناطقها الجنوبية غير المتجانسة والتي كان من المحتمل أن تكون لها آثار كبيرة على المجتمع الكردي. علاوة على ذلك، فإن سيناريو إنهيار الدولة السورية سيؤدي حتماً إلى جذب منافسي أنقرة الإقليميين (إيران والعراق ودول الخليج) إلى الساحة السورية، حيث تفتقر إلى الحلفاء الطبيعيين. وبالتالي فإن ضمان عدم تحول سوريا إلى مصدر للتهديد وزعزعة الاستقرار تتطلب مشاركة نشطة في ادارة الأزمة و تأكيد دورها الإقليمي.⁴ رات انقرة ان نظام الاسد سيسقط اجلا ام عاجلا و لم تشا ان تباعد بينها و بين حكام سوريا في المستقبل ، كما وجدت

¹ Emile Hokayem, ibid, pp. 121-120.

² محمد ايوب، تركيا وإيران في عصر الإنتفاضات العربية، في: الشرق الأوسط الجديد، مرجع سابق، ص، 366.

³ المرجع نفسه، ص، 369.

⁴ Emile Hokayem, ibid, p, 115.

تركيا في الإنتفاضة السورية وسطا مناسباً لكي تظهر للولايات المتحدة على أنها على الجانب نفسه مع القوى الغربية حول قضايا تتعلق بالإنتفاضات العربية (انتشار الديمقراطية)¹.

إيران: قبل وصول موجة الاحتجاجات إلى سوريا حاولت إيران استثمار ما يجري لصالحها ، فقد تباهى المرجع الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية اية الله خامنئي ان الربيع العربي هو امتداد طبيعي لافكار الثورة الإسلامية الإيرانية و اعتبرها المحفز للصحوة الإسلامية الحالية . لأنها اقتلعت الأوتوقراطيين المتحالفين مع الغرب ويخدمون المصالح الإستراتيجية لدول الخليج.² لكن بشكل غير مفاجئ رفضت الهزات الثورية السورية الأولية، فالعلاقات الإيرانية السورية أثبتت أنها شراكة سياسية وإستراتيجية تتسم بالمرونة والمنفعة المتبادلة. لقد استندت إلى تصورات التهديد المشترك والمعارضة المشتركة لنظام إقليمي تهيمن عليه الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائها العرب، ولكن أيضاً على اعتراف متبادل بأن تحالفهم كان مضاعفاً للقوة. لذا تم تصوير ما يجري في سوريا على أنها جزء من مؤامرة أوسع مدعومة من الغرب تهدف إلى اضعاف محور الصمود، لذا يعد مصير الاسد خط احمر بالنسبة لأمن إيران.³

وما بين مزايا وتكاليف دعم الأسد، سادت الضرورات الإستراتيجية والطارئة على اعتبارات التحوط. وشمل ذلك مساعدته على النجاة من الإنتفاضة، وتأمين خطوط إمداد لحزب الله، ومواجهة التورط الخليجي المشتبه به في سوريا، ولكن أيضاً تطوير وجود يمكن استخدامه في حالة إنهيار النظام.⁴

الولايات المتحدة الأمريكية: كان لدى قادة الولايات المتحدة الكثير من الأسباب للتخلص من الأسد إذا أخذنا تحالفه مع إيران وعداوته لمصالحها بالحسبان . لكن حين بدأت الاحتجاجات شجبت إدارة أوباما أعمال الأسد القمعية غير أنها لم تقم بأي شيء أكثر من ذلك . كان الانسحاب من العراق اولوية إستراتيجية لها لإعادة التوضع على مستوى المنطقة والعالم، ولأنها كانت غير راغبة في مغامرة عسكرية جديدة نتيجة الأزمة المالية العالمية والتعقيدات الجيوسياسية للمشهد السوري، فقد خشيت من أن يصل الإسلاميون المتطرفون إلى السلطة في سوريا خاصة بعد حادثة الهجوم على سفارتها ببغازي واغتيال سفيرها. لكن حين صمد المنتفضون لأشهر قَدّرت إدارة أوباما أن الإطاحة بنظام الأسد ستتم قريباً أو على الأقل أنه

¹ محمد ايوب، مرجع سابق، ص، 370.

² فواز جرجس، في "جرح الارنب": بحثا عن تاريخ داعش، في: بين السلفية وارهاب التكفير، افكار في التفسير، مرجع سابق، ص، 26.

³ Emile Hokayem, ibid, p, 126.

⁴ ibid, p, 125.

سيضعف كثيراً ولذلك وكما فعلت في ليبيا، غيّرت الولايات المتحدة إستراتيجيتها بانتهازية ودعمت المعارضة.¹ اتبعت ادارة اوباما منذ البداية سياسة التصعيد المضبوط والنفس الطويل الهادفة إلى استنزاف النظام اقتصاديا عبر فرض عقوبات اقتصادية والتضييق على رجال الاعمال الداعمين له وسياسيا بإحالة الموضوع على مجلس الأمن ومحاصرته بقرارات اممية ومن ثم عزل النظام ونزع شرعيته ومن خلال تمرير الدور إلى قوى إقليمية لدعم المعارضة المسلحة تم انهكاه عسكريا وأمنيا.²

روسيا: لم تكن روسيا متحمسة لأي من الإنتفاضات الشعبية العربية وحذرت مبكرا من وصول الاسلاميين إلى السلطة خوفا من انتقال موجة التغيير إلى جوارها الإقليمي في منطقة القوقاز واسيا الوسطى. اما في الحالة السورية كانت استجابتها سريعة واعلنت ان ما يجري شان داخلي مع التأكيد على حل المسائل العالقة في إطار قانوني والابتعاد عن العنف وضرورة الحل السلمي للأزمة.³ قدمت الأزمة السورية فرصة لروسيا لاستعادة مكانتها السابقة في ادارة الشؤون الدولية و بتحالفها مع الصين أمن ت حماية دولية للنظام برفض اصدار اي مشروع قرار تحت احكام الفصل السابع على غرار ما جرى في ليبيا بعد استغلال قرارات مجلس الأمن رقم 1970 و 1973 وتحريف اهدافها من حماية المدنيين بدعوى مسؤولية الحماية (R2P) responsibility to protect كما عرفها بوستل وهاشمي انها المبدأ القائل اذا فشلت الدولة في حماية الجماهير من الجرائم الجماعية او اذا كانت هي التي ترتكب هذه الجرائم، فعلى المجتمع الدولي التدخل لحماية الضحايا باستخدام جماعي للقوة. وعليه أصدر مجلس الأمن الدولي تفويض للإطاحة بالقدافي.⁴ تزامنت الأزمة السورية مع استعداد روسيا للعودة إلى تأدية دور على الصعيد العالمي بعد ان ثبتت نفسها في جوارها الإقليمي، وتراجع امريكي في الشرق الأوسط بعد فشل تجربة غزو العراق وافغانستان. حيث يعكس إعادة تأكيد دور روسيا كقوة مضادة للولايات المتحدة من خلال ادارة الأزمة السورية وعلى الأرجح أن موسكو تستخدمه مدعومة بالصين وباقي دول مجموعة البريكس وإيران لكسر الأحادية القطبية للعالم التي مارستها واشنطن منذ انتهاء الحرب الباردة لمصلحتها.⁵

¹ ريز ايرليخ، مرجع سابق، ص، 233.

² مروان قبلان، موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية، في: خلفيات الثورة: دراسات سورية، مرجع سابق، ص، 475.

³ نورهان الشيخ. روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي. في: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية. مرجع سابق، ص، 294.

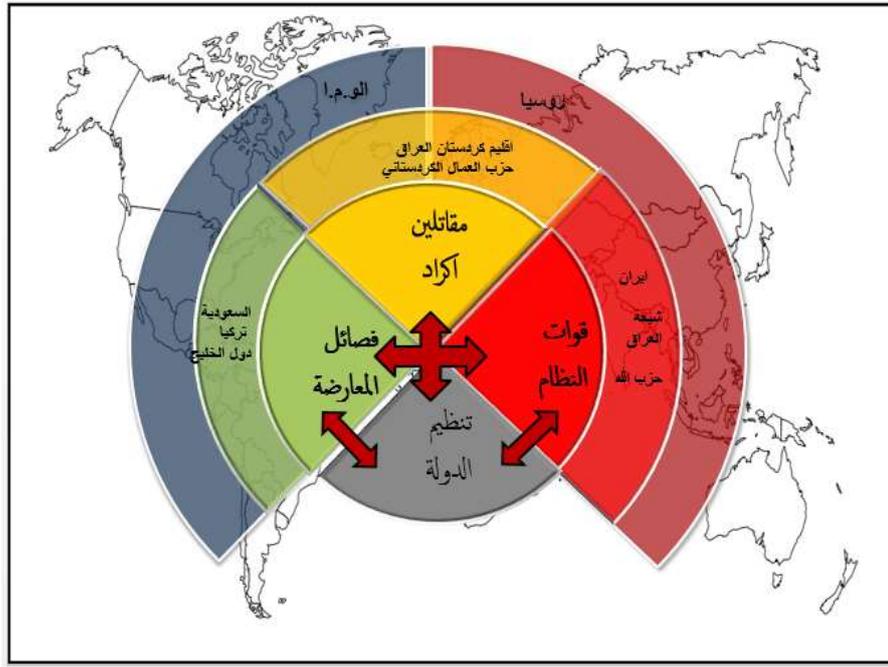
⁴ ريز ايرليخ، مرجع سابق، ص، 239.

⁵ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 480.

أفضت استقطابات الأزمة السورية إلى إعادة الاصطفاف للقوى وتشكيل معسكرين يتألف كل منهما من ثلاث مستويات رئيسية محلية، إقليمية ودولية، يمثل الاول محور التغيير الذي يسعى للإطاحة بالنظام السوري، يمثلهم المنتقذين على النظام يدعمهم تركيا ودول الخليج وإلى حد ما الاردن مدعومين من قبل امريكا والاتحاد الاوروبي. اما محور الحفاظ على الوضع الراهن يشمل النظام السوري تدعمه إيران وحكومة المالكي في العراق وحزب الله اللبناني ويقف ورائهم روسيا والصين وإلى درجة اقل دول البريكس.¹

بدأت ارهاصات التنافس الإقليمي الدولي تنذر بنشوب حرب باردة جديدة في الشرق الأوسط تبدو معها سورية تعود إلى فترة الصراع الدولي على سورية فترة خمسينيات وستينيات القرن الماضي عندما أدى غياب التوافق السياسي الداخلي وضعف التماسك المجتمعي إلى جعلها رهينة المنافسات الإقليمية العربية وسياسات الحرب الباردة.

الشكل (4): إصطفافات وتحالفات النزاع في سوريا: محلية، إقليمية ودولية



المصدر: عن موقع بي بي سي

¹ مروان قبلان، مرجع سابق، ص، 463.

المبحث الثاني: الديناميات التصعيدية للنزاع السوري

إن الصراع عملية ديناميكية متغيرة، فهو ليس عملية جامدة وإنما ينتقل أو يتغير ضمن مراحل أو مستويات تتباين في درجتها أو حدتها أو سرعة تغيرها وفق الظروف والمعطيات التي ترتبط بها.¹ يهدف المبحث إلى تقديم الحرب الأهلية السورية كنتيجة لسلسلة من الأحداث. بمجرد أن بدأت الإنتفاضة السورية، شكلت عدة مراحل رئيسية. مرحلة التوتر الإجتماعي، بدأت عبر التعبئة الناجحة للاحتجاجات الجماهيرية على الرغم من هيكل الفرص غير المواتية، اجتذبت خروج المتظاهرين إلى الشوارع على الرغم من تصاعد إستراتيجيات الشرطة. مرحلة الازمة السياسية، تمسكت فيها الأطراف بأهدافاً غير متوافقة بشكل متبادل، في هذه المرحلة بدأت التعبئة في الانقسام على أسس اجتماعية، ومعها إزداد الإستقطاب الطائفي بينما بدأت الجماعات المتشددة في الظهور. مرحلة الحرب الأهلية، يعتبر فيها كل طرف الآخر عقبة أمام تحقيق اهدافه وكل طرف على استعداد للتصرف بعنف ضد الآخر حتى لو كان ذلك يعني إيذائه أو تدميره، هنا يصبح سلوك العنف واضحاً.

تترك هذه المراحل أو الديناميات التصعيدية اسئلة مثيرة من قبل: هل انحراف مسار الاحتجاجات السلمية نحو العنف كان حتمياً ولماذا؟ هل كان بالإمكان تقادي العنف المتبادل وإبقائه عند حدوده الدنيا؟ وما دور العوامل الخارجية في تأجيج العنف وتصعيده في سوريا؟

المطلب الاول: مرحلة التوتر الإجتماعي

بداية الأزمة السورية كانت عبر التعبئة الناجحة للاحتجاجات الجماهيرية على الرغم من هيكل الفرص غير المواتية، في هذه المرحلة كانت هناك العديد من الظروف المحلية والإقليمية التي أدت في ظلها المظالم البنيوية الجماعية إلى إمكانات للتعبئة الجماعية. هل كان ممكناً تجنب توسع الاحتجاجات؟

¹وفقاً للصورة المشتركة لأدبيات دراسات العنف والثورة تتحدد العملية الثورية من ثلاث مراحل، انظر أكثر: Theda Skocpol, **State and social revolution**. (Cambridge: University Press, 1979). pp, 14-15.

دراسة تطور ومراحل الصراع عملية مهمة لفهم وتحليل النزاع. انظر أكثر: سامي إبراهيم الخزندار، مرجع سابق، ص،

الفرع الأول: أحداث مدينة درعا

مع بداية عام 2011 ، ألهم الحراك الجماهيري في تونس ومصر شعوب اليمن وليبيا والبحرين ودولاً أخرى للقيام بحركات احتجاجية مشابهة. وكانت الظروف في سوريا قد أئنتت مع دعوات للتظاهر السلمي 4-5 فيفري للمطالبة بالحرية استتبتت السلطة هذه الدعوات ونجحت في احتواءها بعد التواصل مع شخصيات من المعارضة السورية، بدا ان النظام السوري مهيناً لهذه الحركات الاحتجاجية بدليل تخفيف الرقابة على خدمات الانترنت والتعامل السلمي مع حادثة الحريقة 17 فيفري بعد تدخل وزير الداخلية. لكن اعتصام السفارة الليبية كان حدثاً سياسياً خلافاً لما سبق بالنسبة للنظام وانه كان يحمل رسالات مبطنة لإسقاط النظام استخدمت فيه القوة الأمن ية لفضه وبعد تلك الحادثة بدأت تظهر علنا حملة الشعارات على الجدران.¹ بيد ان في نهاية فيفري شنت قوات الأمن في أكثر من محافظة سورية حملة اعتقالات ضد من يشتبه في مشاركته في حملة " شعارات الجدران" كان من بين المعتقلين 15 شخصا من درعا اغلبيتهم من المراهقين تعرضوا للضرب والتعذيب من قبل الشرطة.

جاءت قضية اطفال درعا وشعارات الجدران التي اصبحت فيما بعد العامل المثير المباشر لاحتجاجات 18 مارس تحت عنوان " **جمعة الكرامة** ".² كانت تظاهرات غضب من دون اسباب سياسية او مطلبية، لكن قوات الأمن قابلت التجمعات الاحتجاجية التي انطلقت من الجامع العمري بإطلاق النار عليها مما ادى إلى وفاة شخصين هما حسام عياش ومحمود الجوابرة، فأصبح لدى سوريا محمد البوعزيزي الخاص بها، وتحولت درعا إلى سيدي بوزيد سوريا.³ تحول حشد التشييع إلى تظاهرة شعارات سياسية متأثرة بمشاهد احتجاجية سابقة مثل هتاف " **خاين يلي يقتل شعبه** " و " **الشعب السوري ما بينذل** ". وكانت طريقة المواجهة الوحيدة التي اتبعها النظام ضد هذه التظاهرات هي استدعاء قوات التدخل السريع وقوات مكافحة الارهاب لقمعها.⁴

¹ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 78.

² نفس المرجع، ص، 82.

ترأمت قضية اطفال درعا وتفاعلاتها مع انطلاق اول تظاهرة احتجاجية في سوق الحميدية 15 مارس 2011، ثم اعتصام قام به ناشطون أكاديميون امام وزارة الداخلية بدمشق 16 مارس للإفراج عن المعتقلين السياسيين. هناك من حدد بداية الأزمة بخروج تظاهرة سوق الحميدية 15 مارس 2011. عزمي بشارة، نفس المرجع، ص، 228.

³ ريز ايرليخ، **داخل سورية**، مرجع سابق، ص، 80.

⁴ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 85.

قام رئيس مكتب الأمن القومي هشام الاختيار بزيارة المدينة وعقد اجتماع مع وجهائها، وقبيل اللقاء خرجت تظاهرات في المدينة سقط شاب درعاوي ثالث. وأعلن على إثرها الاضراب العام في درعا 21 مارس وبعدما كانت مطالبهم رد كرامتهم بمعاقبة المتسببين في الاحداث حولها القمع الأمن ي إلى مطالب سياسية رفعت لافتات تطالب بالحرية والكرامة والافراج عن المعتقلين والغاء قانون الطوارئ وإطلاق الحريات العامة في البلاد.¹

بعد محاولات التهدئة التي قامت بها السلطات في التعاطي مع المحتجين انتقلت إلى استعمال القوة لفض الاعتصام واقتحام المسجد العمري 23 مارس ما افضى عن مقتل ستة اشخاص. كان عنف النظام منذ تظاهرة درعا مسكونا بهاجس واد الحراك المحلي في مهده قبل ان يستفحل ويتحول إلى ثورة. لكن خوف النظام من الثورة ومحاولته وأدها في المهد باستخدام المكثف لإطلاق النار على تظاهرات سلمية اهلية الطابع تحول إلى نبؤه تحقق ذاتها واصبحت شدة القمع محركا يدفع الامور إلى اتساع نطاق التظاهرات وتحولها من إنتفاضة محلية إلى ثورة وطنية.²

لم ينجح القمع الأمن ي في تقليص حجم المشاركة في الاحتجاجات بل اتخذ منحى تصاعديا. وأدى سقوط نحو 20 قتيل وعشرات الجرحى في تظاهرات درعا يوم " جمعة الصومود " 8 أبريل إلى ردة فعل شعبية عكسية ما عادت ردة فعل طارئة او هبة تضامنية بل راحت تخرج بوتيرة يومية، كما انتشرت التظاهرات إلى مدن اخرى مثل حمص اللاذقية وبانياس ومدن ريف دمشق. حين واجه التظاهرات بالرصاص توسعت بؤرة الاحتجاج وحين حاول. الامتناع عن إطلاق النار على تظاهرات إبتداءا من جمعة الاصرار 15 أبريل انظمت مدن اخرى كحمص واللاذقية، كما بدأت المناطق الكردية ومدينة دير الزور تنخرط تدريجيا.³

بدا واضحا ان النظام بعد " جمعة الصومود " 8 أبريل بدأ يعيد حساباته فيما يتعلق بالنهج الأمن ي في مواجهة الإنتفاضة، مع الميل إلى تغليب الحل السياسي والاستجابة إلى المطالب الشعبية. وآمل في ان تساهم الخطوات الاصلاحية التي اتخذت قبيل جمعة الاصرار 15 أبريل في تقليص المشاركة الشعبية. لكن كان هناك اصرار المحتجين على استمرارية حراكهم باعتباره وسيلة ضغط التي تجعل النظام يستجيب

¹عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص، 87-88.

²نفس المرجع، ص، 86.

³نفس المرجع، ص، 99.

للمطالب فحسب بل يطبقها من دون ان يحنت وعوده كما جرى سابقا. ومن هنا واصل الشعب احتجاجه وشجعه النبرة الاصلاحية للنظام على مواصلة سلمية حراكه، في حين كان هدف النظام من هذه النبرة وقف الاحتجاج.¹

الفرع الثاني: وعود النظام الاصلاحية

مع بداية الحراك كان بإمكان النظام ان يستجيب كفاية إلى المطالب الشعبية المعقولة ذات التوجه السلمي، وذلك للقيام بإجراءات اصلاحية ضرورية. ولكن الاجراءات المقدمة كانت قليلة وجاء معظمها متأخرا.² فالنظام تجاهل مطالب الناس والبحث عن الاسباب الجوهرية التي ادت إلى الإنتفاضة، وحصر تفكيره في كيفية واد هذا الحراك في مهده. كما جاء في خطاب الرئيس بشار الاسد امام مجلس الشعب 30 مارس، بالقول: " وأد الفتنة واجب وطني واخلاقي وشرعي وكل من يستطيع ان يسهم في وأدها ولا يفعل فهو جزء منها فالقضية ليست الدولة بل الوطنالمؤامرة كبيرة ونحن لا نسعى إلى المعارك.... والشعب السوري مسالم وودود ولكننا لم نتردد يوما في الدفاع عن قضايانا ومصالحنا ومبادئنا. وإذا فرضت علينا المعركة اليوم فأهلا وسهلا".³

كان هذا الخطاب ينم عن قناعة بشار الاسد ان سوريا محصنة ضد عدوى الحراك العربي، فخلال مقابلة مع وول ستريت جورنال جانفي 2011. عبر عن نظرتة تجاه الإنتفاضات العربية قائلا: الامر لا يتعلق فقط بالاحتياجات وليس فقط بالإصلاح ولكنه متعلق بالعقيدة والمعتقدات والقضية. اما اولوياته تحقيق استقرار سوريا في وضع إقليمي مضطرب فكانت: كيف تمنع مجتمك من التطرف ومحاربة الارهاب، ثم الاقتصاد، ثم الاصلاح السياسي.⁴ ربما هذه المقابلة كانت توحى كيف كان يعتقد الاسد ان الإنتفاضات الشعبية العربية دوافعها ومسبباتها خارجية ولماذا دأب النظام السياسي في سورية في تعريف الإنتفاضة او وصفها منذ بدايتها بانها " مؤامرة خارجية " تستهدف سوريا بسبب مواقفها الممانعة غير المنسجمة مع السياسات الغربية في المنطقة.⁵

¹ نفس المرجع، ص، 107.

² نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص، 159.

³ عزمي بشار، مرجع سابق، ص، 58.

⁴ ديب كمال، أزمة في سورية، مرجع سابق، ص، 70.

⁵ عزمي بشار، مرجع سابق، ص ص، 228-229.

كان خطاب الأسد صادماً لشرائح واسعة من المجتمع السوري ومغاييراً في مضمونه للتوقعات الشعبية باتخاذ خطوات اصلاحية سريعة وجادة تفتح الباب امام معالجة الأزمة السياسية في سورية. تنبه النظام لردة فعل المحتجين السلبية بعد توسع الاحتجاجات إلى مدن اخرى، وقام بخطوات استرضائية، 26 مارس صدر عفو رئاسي أطلق سراح 260 سجيناً اغلبيهم اسلاميون، 7 أبريل منح مرسوم رئاسي لـ 220 ألف كردي الجنسية السورية، كما أطلق سجناء سياسيين.¹ كما صدرت اوامر بعدم إطلاق النار على المحتجين، وقدمت تنازلات سياسية اقليل محافظاً درعا وحمص، واحيل محافظ درعا ورئيس فرع الأمن السياسي فيها على القضاء، والفت لجنة لتحقيقي في احداث درعا، وأعلن عن تأليف لجان تشريع في دراسة ثلاث حزم اصلاحية هي: الغاء حالة الطوارئ، اعداد قوانين الاحزاب والاعلام واعداد قانون ينظم التظاهر السلمي والتجمعات.² كما وعد بتقديم تنازلات اخرى خلال كلمته التوجيهية للحكومة الجديدة برئاسة عادل سفر 16 أبريل، بدا انه استوعب ما حصل فابتعد عن مفردات الفتنة والمؤامرة، وركز على ضرورة الاصلاح وشرعية التظاهرات الشعبية واحقية مطالب الناس. كما حمل خطابه وعوداً مجدولة زمنياً برفع حالة الطوارئ واصدار قانون ينظم التجمع والتظاهر السلمي.³

لقد كانت الخطوات الاصلاحية المتخذة تجري بأثر رجعي، اي ان التنازلات التي قدمها النظام قبيل جمعة الاصرار، كانت هي مطالب المحتجين في الايام الاولى لإنتفاضة درعا، وكانت كفيلة في حالة اتخاذها في وقتها بتغيير مسار الاحتجاجات. لكنها صارت غير كافية حين وعد النظام بها من دون ضمان التنفيذ، وعند ذلك رفع المحتجون مطالب جديدة. رغم ان الخطوات الاصلاحية التي عرضها الأسد في كلمته 16 أبريل لم تلبي مطالب المحتجين، لكنها اثرت في مزاج الشارع المحتج ايجاباً بعد انفتاح الأسد على المطالب الشعبية والاعتراف بأخطاء نظامه وبتأخر عملية الاصلاح، اضافة إلى وعوده بعدم إطلاق النار على التظاهرات السلمية. شجعت المحتجين على متابعة نضالهم السلمي لتحقيق مطالبهم من دون التطرق إلى " اسقاط النظام " وهو ما لم يفهمه النظام الذي توقع ان تنتهي المظاهرات بمجرد اعلان الرئيس استجابته للمطالب. فعاد إلى الفور إلى اتباع النهج الأمني لمواجهة هذه الاحتجاجات، وتبين ذلك في

¹ نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص، 166.

² عزمي بشاره، مرجع سابق، ص ص، 104-105.

³ نفس المرجع، ص، 303.

مناسبتين شكلتا منعطفًا في مسار الإنتفاضة الشعبية، وساهمتا في تحولها إلى أهداف ثورية، هما اعتصام ساحة الساعة في حمص 18 أبريل، والجمعة العظيمة.¹

جاء خطاب الرئيس الأسد امام مجلس الشعب 30 مارس 2011، منطلقًا من رؤية ذاتية للثورات العربية باعتبارها " موجات افتراضية " دوافعها ومسبباتها خارجية، مراهنا على تخويف الاقليات من الفتنة وعدم الاستقرار . وجعل صلابة النظام وعدم الاستجابة لضغط الشارع شرطين لمواجهته. وان التراجع امام ضغط المحتجين (يعد ضعفا) والتنازل لهم (يعد تشجيعا لهم). وخدمة لعدو خارجي. (ربط مطالب الداخل وضغطه لتحقيقها بضغط مصالح اعداء الخارج، ربط بينها من حيث التأثير انها ستضعف قوة الدولة في الاستجابة إلى تأثير وضغط البيئة الدولية، وساوى بينها من حيث انها تضعف كيان وهيبة الدولة).²

الفرع الثالث: إنتشار الإحتجاجات

في المرحلة الأولى للإحتجاجات حاول النظام السوري المزوجة بين الحل الأمني وبعض الخطوات الإصلاحية التي كان يقصد منها اعطاء الانطباع بأنه منفتح على الاصلاح. فأصدر جملة من القوانين الجديدة مثل قانون الاحزاب وقانون الاعلام وقانون الانتخابات ووضع دستورا جديدا للبلاد. اعتقد النظام بان تقديم تنازلات سياسية كإجراء حسن نية كان من الممكن ان يخفف من حدة الاحتجاجات، لكن الذي حصل هو توسع المظاهرات وكثافتها.

يمثل إعتصام ساحة الساعة في حمص 18 أبريل 2011 والجمعة العظيمة في دمشق وريفها 22 أبريل حدثين مركزيين نقلًا الحركة الاحتجاجية من اطارها المحلي بوصفها إنتفاضات محلية جرى تطيرها سياسيا إلى الإطار الوطني الأشمل، لتتطلق حركة احتجاجية عمت معظم المحافظات والقرى السورية.³ جاء اعتصام ساحة الساعة في حمص بعد جمعة الاصرار 15 أبريل التي لم تعاملت معها قوات الأمن بضبط نفس كبير بعد وعود الرئيس عن التخلي عن استعمال الرصاص، لكن في المظاهرات التي جرت في اليومين التاليين عرفت سقوط 15 قتيلًا. تحول موكب التشييع بعد العودة من المقبرة إلى ساحة الساعة والقيام باعتصام شارك فيه حوالي 70 ألف شخص. لم يكن الاعتصام مطلبيا بل كان سياسيا حاول المعتصمون

¹عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 108.

²مرجع سابق، ص، 225.

³نفس المرجع، ص، 81.

فيه تكرار تجربة اعتصام ميدان التحرير بمصر. حاول النظام عبر ادواته اللينة فض الاعتصام ولما رفض المعتصمون لجأت السلطة إلى فضه بالقوة مخلفا 191 شخصا مفقودا.¹ على الرغم من ان المتظاهرين لم يرفعوا شعار اسقاط النظام، الا ان قسما منهم قاموا بتمزيق صورة الرئيس بشار الاسد وحافظ الاسد. وكانت هذه الحادثة اول استهداف مباشر لرمزية الدولة في الحركة الاحتجاجية.²

حاول الوجهاء من اعتراض هذا السلوك واقناع المحتجين بعدم رفع سقف المطالب في هذه المرحلة. أصبح في نظر المشاركين في الاعتصام ان الاسد هو المسؤول المباشر عن المسار الدموي للإنتفاضة السلمية وتطورها إلى هذه الحالة، وبالتالي لابد من اجباره على التنحي كما في سائر الثورات العربية الأخرى.³ في هذا التوقيت اخذ النظام يصف الإنتفاضة تحديدا بأنها اسلامية ومتطرفة ووفق وزارة الداخلية السورية فان بعض هذه الجماعات دعا إلى تمرد مسلح تحت شعار الجهاد لبناء دولة سلفية. كان هذا التوصيف من قبل النظام سواء كان صحيحا او لا ساهم في ضمان ولاء طوائف مهمة للنظام والمسيحيين وضمان دعمها المتواصل.⁴ ولما ألغي الرئيس حالة الطوارئ والغاء محكمة أمن الدولة وقانون التظاهر السلمي في 21 أبريل، جاءت احداث يوم الجمعة العظيمة.

شكلت الدعوة لاعتصام في ساحة العباسيين 22 أبريل او يوم الجمعة العظيمة تطورا في دينامية الحركة الاحتجاجية في مدن الريف الدمشقي، تتمثل قناعة المحتجين بضرورة نقل الإنتفاضة من الأطراف إلى المركز من اجل اكساب العمل الثوري قدرة التأثير والضغط على النظام الحاكم. ويمكن القول ان هذه الإستراتيجية نقلت الحراك من العفوية إلى التنظيم. وساهم في ذلك تأليف هيئات قيادية محلية تولت الاشراف على الخروج التظاهرات وضبط الشعارات وكتابة اللافتات التي تعبر عن سقف المطالب. تدفق المشاركون إلى ساحة الاعتصام مثل أبرز التحديات امام المقاربة الأمنية للنظام، فوصولهم إلى ساحة العباسيين يعني فشل محاولات عزل العاصمة دمشق عن الحركة الاحتجاجية في ريفها والمدن الأخرى. وهي إستراتيجية سعى إليها النظام منذ تظاهرات سوق الأحمدية في 15 مارس.⁵ لم تنجح محاولة الوصول إلى ساحة العباسيين وفشلت إستراتيجية المتظاهرين في تصدير الحراك إلى العاصمة دمشق تمكنت القوى الأمنية من

¹ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 118.

² نفس المرجع، ص، 111.

³ نفس المرجع، ص، 115.

⁴ نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص، 170.

⁵ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص، 127-128.

تفريق المحتجين بإطلاق النار سقط على أثرها 50 قتيلًا. لم تشكل دمشق استثناءا فقد كان الاحتكام إلى العنف مقارنة النظام على مدى كل المدن التي عرفت مظاهرات الجمعة العظيمة وصل في مجملها إلى 100 قتيل.¹

توقف انتشار الإنتفاضات الشعبية عند ابواب دمشق وحلب. وتوطنت الاحتجاجات في الأطراف ومراكزها وفي مناطق الريف السوري لكن لا يعني انها ثورة ريفية. توطنت في مراكز الأطراف المهمشة والمفكرة (مدن وبلدات متوسطة) مقابل مركز قوي اقتصاديا وسياسيا (حلب ودمشق) لكن من فجرها واطرها وأكسبها طابعا سياسيا هي عواصم المحافظات (مراكز الأطراف). اما العوامل المتحكمة في انتشارها وكيفية تطورها مرتبطة بطبيعة النظام الاستبدادي وبطبيعة المجتمع السوري وبنيته.²

لم تتضح اهداف الحراك الشعبي في سوريا في الاسابيع الاولى من بدايته، طغت عليه مطالب الاصلاح والمطالبة بالتغيير الديمقراطي بقيادة النظام نفسه. فغابت المواقف الدولية في الاشهر الاولى، وتوحدت في شان دعوات لوقف القمع والعنف والبدء بالعملية الاصلاحية. اما القوى الدولية انشغلت بمعطيات التدخل العسكري في ليبيا فتراجعت عن اللهجة التصعيدية ضد اسلوب العنف والقمع الذي اتبعه النظام. اتسعت الحركة الاحتجاجية وتساعد سقف شعاراتها لتصل إلى المطالبة بـ " اسقاط النظام " وفشل النظام في التعامل والتعاطي مع المطالب السياسية عندما تعامل معها بخطاب المؤامرة الخارجية.³

¹ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 129.

² نفس المرجع، ص ص، 92-93.

³ نفس المرجع، ص، 396.

المطلب الثاني: مرحلة الأزمة السياسية

تشكل الإنتفاضة الشعبية المرحلة الثانية من مسار النزاع السوري، وهي بمثابة محصلة لإنسداد الحلول التوفيقية ما بين إصلاحات النظام والمطالب الجماهيرية بسبب خيارات المتشددین في كل من الحكومة والمعارضة تطورت على إثرها الاحتجاجات الفئوية العفوية إلى حركة جماهيرية هادفة تتعهد بوعي بالإطاحة بالحكومة القائمة وربما النظام الاجتماعي بأكمله.

الفرع الأول: الشعب يريد إسقاط النظام

رغم تصعيد الأزمة كانت فرص الحل عن طريق الحوار الوطني لازالت قائمة، وعلى الرغم من القمع الأمن ي لم يرفع المحتجون شعارات تستهدف تغيير النظام، بل طغت عليه مطالب الإصلاح والمطالبة بالتغيير الديمقراطي بقيادة النظام نفسه. اذ كان ينظر إلى التظاهرات شعبياً على انها الفرصة الاخيرة كي يتنبه النظام إلى ضرورة وضع إستراتيجية اصلاحية في المجالات كافة لتنفيذ لا ان تبقى كالوعود السابقة التي جمدت كإصلاحات ربيع دمشق¹ او مجرد خطب سياسية فحسب. لقد توفر اعتقاد لدى اغلبية المجتمع السوري ان النظام هذه المرة سيضطر إلى اجراء تغيير ما، راغبا كان ام مكرها خصوصا انه لم يتمكن من قمع الاحتجاجات على الفور. وهو الاعتقاد الذي تعزز اواسط أفريل 2011 اي مباشرة بعد سقوط رئيسي تونس ومصر واندلاع الاحتجاجات في ليبيا والبحرين واليمن.²

عرف انتشار الحركة الاحتجاجية شكلين، الاول انتشار الاحتجاجات عبر مختلف قرى ومدن الريف السوري، اما المرحلة الثانية فكانت بتحول هذه الحركة إلى مراكز المدن الرئيسية في كل محافظة. اما الحراك في حد ذاته فانتقل من العفوية إلى التنظيم ومن المطالب الفئوية إلى مطالب تهدف إلى اصلاح سياسي، اقتصادي واجتماعي.³ عرفت هذه المرحلة تشكيل منظمات جديدة اتخذت اسم لجان التنسيق المحلية. "تزامن مع نمو حركة المعارضة حاولت تأطير المظاهرات بعيدا عن المعارضة التقليدية وشملت الناشطين من مختلف التوجهات، منشئين تحالفاً مشابهاً لذاك الذي أنشأه الناشطون العلمانيون والإسلاميون

¹ ربيع دمشق هو ورشة اصلاح سياسي واقتصادي قادها بشار الاسد في 2000 وعد فيها بإنهاض الاقتصاد وإطلاق حريات الرأي العام. كان ربيع دمشق فرصة رأي فيها الكثيرون طريقاً نحو التغيير الديمقراطي في سوريا بالتوافق ما بين السلطة والمجتمع. انظر أكثر: ديب كمال، أزمة في سورية، مرجع سابق، ص، 220.

² عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 57.

³ نفس المرجع، ص، 229.

المصريون في ساحة التحرير في القاهرة. افتقدت لجان التنسيق المحلية لهيكل تنظيمي، فبدأت حركة الاحتجاجات وكأنها بدون قادة أو أيديولوجيا مشتركة أو حتى برنامج سياسي قصير المدى، فما وَّحد الجميع هو رغبتهم في إسقاط نظام الأسد، وإجراء انتخابات حرة، وإنشاء نظام برلماني يسمح بالحريات المدنية.¹ كانت نتائج الجمعة العظيمة نقطة التحول في مسار التصعيد، ازدادت بعدها اعداد المشاركين في التظاهرات وتحولت الحركة الاحتجاجية من مدن بعينها إلى إنتفاضات شعبية سلمية عارمة تعم سوريا كلها. اتسعت الحركة الاحتجاجية وتساعد سقف شعاراتها تزامن مع ارتفاع عدد قتلى المظاهرات بدا المتظاهرون يرفعون شعار الإنتفاضات الشعبية العربية " الشعب يريد اسقاط النظام " وهو المطلب الذي يختصر مطالب الجماهير ويعبر عن بأسها من حصول التغيير بقيادة النظام. وغدا الشعار جامعا يوحد مطالب المحتجين الذي كثيرا ما حاول المحتجون الابتعاد عنه املا في تغيير شامل في إطار النظام.² تولد على إثره ادراكا مشتركا لدى مختلف السوريين ان الاحتجاجات ليست إنتفاضة جهوية او فئوية يستطيع النظام الاستفراد بها وقمعها عسكريا وانما ثورة شعبية عارمة. فاستمرار الحراك في درعا وريف دمشق وحمص واللاذقية على الرغم من العمليات العسكرية وامتدادها إلى دير الزور والمناطق الكردية وريف حلب واحياء داخل دمشق يكسبها صفة الشمولية المؤهلة للاستمرار.³ ما كان لهذا التحول ان يحدث إلا بعد ان فشل النظام في التعامل والتعاطي مع المطالب السياسية عندما تعامل معها بخطاب المؤامرة الخارجية واتباع الحل الأمن ي ادى ذلك كله إلى تطوير شعاراتها ومطالبها. وبالتالي يمكن القول ان شعار اسقاط النظام الذي تجذر في بداية ماي 2011 كان تعبيرا عن بدء النضال من اجل فرض " تغيير النظام" بعد رفضه التغيير.⁴

لم يكن شعار اسقاط النظام تحديا للنظام فقط بل أصبح مأزقا ذاتيا سقط فيه المتظاهرين، كيف يمكن تحقيقه وما هي ادواته؟ بمعنى اخر هل كان المنتفضون ينتظرون من النظام ان ينزاح عن السلطة بمجرد رفع شعار اسقاط النظام؟ يدفع هذا السؤال إلى فتح مجموعة من الاسئلة ذات الصلة على شكل: هل كانت تدرك الجماهير ما دلالات هذا المطلب بالنسبة للنظام؟ والاهم من ذلك كيف يمكن الاطاحة بالأسد والدائرة الحاكمة معه مع الحفاظ على كيان الدولة ومؤسساتها دون تفككها واستبعاد سيناريو الفوضى، وما هو البديل

¹ ريز ايرليخ، مرجع سابق، ص، 84.

² عزمي بشارة. مرجع سابق، ص، 130.

³ نفس المرجع، ص، 140.

⁴ نفس المرجع، ص، 396.

لملا هذا الفراغ؟ اما بالنسبة للنظام فكان الهاجس ما هي التنازلات الاصلاحية التي سترضي فعلا المتظاهرين؟

أمسى الحديث عن استعداد النظام للإصلاح اعتماداً على الحوار بنظر جزء مهم من المعارضة مجرد وهم. مع ذلك، فقد دارت حوارات واسعة في صفوف المنقذين والمعارضين السوريين حول إمكانية تسوية الأزمة عبر الحوار. انعقدت اجتماعات للمعارضة الداخلية في دمشق 27 جوان تحت عنوان "سورية للجميع في ظل دولة ديمقراطية مدنية" بهدف البحث عن حلول الأزمة واختبار معايير الانفتاح السياسي الجديدة، حضرها شخصيات بارزة من المعارضة ميشال كيلو ولؤي حسين وانور البني واخرين. اراد المجتمعون انتقالاً سلمياً نحو دولة ديمقراطية مدنية تعددية وأكدوا انه لن يكون ثمة حواراً وطنياً وبينما الحل الأمن ي هو السائد على الارض والاسراع إلى اتخاذ اجراءات بناء الثقة، كما دعا مؤتمر المعارضة إلى تشكيل لجنة تحقيق مستقلة وإلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وحق التظاهر السلمي بدون موافقة مسبقة من الحكومة وإلى انهاء احتكار حزب البعث للسلطة. كانت اجتماعات المعارضة بدمشق فريدة لان الاجهزة الأمنية تغاضت عنها ولكنها لم ترتق إلى حوار مع النظام. في جويلية دعا النظام إلى اجتماعات بديلة تحت اسم "مؤتمر الحوار الوطني الشامل" ترأسها نائب رئيس الجمهورية فاروق الشرع وحضرها بعض من ممثلي المعارضة المقربين من النظام لم تؤدي إلى حوار بين النظام والمعارضة. التي لم تكن مستعدة للتحدث مع النظام قبل موافقته المسبقة على الشروط. المصالحة الوطنية كانت فقط بعد توفر قسط كاف من الثقة بين الأطراف المتعددة.¹ وفي 24 جويلية، وافق مجلس الشعب السوري على قانون يسمح بالمزيد من أحزاب المعارضة. أراد النظام من خلال قانونه الجديد أن يفتح الباب بشكل أوسع قليلاً، ولكن الدستور السوري ظل يحتوي على مادة تفيد بأن حزب البعث هو الحزب القائد، وبالتالي لن تكون للأحزاب الجديدة أي سلطة فعلية.²

كانت تحالفات المعارضة السورية في الداخل والممثلة في هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي مع مضامين بيان «إعلان دمشق»³ حوار بين السلطة والمعارضة للوصول إلى اتفاق مشترك لرسم معالم التغيير

¹ نيقولوس فان دام. مرجع سابق، ص 159-160.

² ريز ايرليخ، مرجع سابق، ص، 81.

³ إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي اسم يطلق على الوثيقة التي وقع عليها عام 2005 شخصيات بارزة من المجتمع المدني إضافة إلى الإسلاميين والليبراليين السوريين، وتدعو إلى إنهاء 35 عامًا من حكم أسرة الأسد لسوريا واستبداله بنظام ديمقراطي. لكن هذا الحلف لم يدم طويلاً نتيجة خلافات داخلية.

في أوضاع البلاد. وكما هو الحال بالأمس فان النظام السوري القائم يمثل العائق الوحيد لعملية التغيير الديمقراطي في سورية لأنه غير راغب او غير قادر على القيام بأي اصلاح جذري.¹ كان من الممكن إلغاء المادة الثامنة من الدستور السوري ان يكون تعبيراً صادقاً من النظام لقيادته الاصلاحات والتحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعددي ديمقراطي وتجنب البلاد مخاطر الانزلاق نحو العنف والتدخل الخارجي. كما ان مبدأ التداول على السلطة لن يتحقق في حالة ترشح الاسد وهو ما تضمنه مقترح الدستور الجديد والذي نصّ على عدم جواز ترشح الرئيس لأكثر من ولايتين (اعتباراً من تاريخ إقراره في فيفري 2012)؛ فقد أشار ضمناً إلى إمكانية بقاء الأسد حتى عام 2028 على اعتبار أن مدة الولاية سبع سنوات تبدأ منذ انتهاء ولايته في 2014. ومع استمرار مناورات السلطة على العملية الإصلاحية وإفراغها من مضمونها. انتهى مؤتمر المعارضة السورية الذي عقد في دمشق 17 جويلية تحت شعار "اللاءات الثلاثة ، لا للتدخل الخارجي ، لا للعنف ، لا للطائفية" و الخروج بتوافق على بعض النقاط كخارطة طريق لتجنب سيناريوهات كارثية في سورية مع طرح جديد : مرحلة انتقالية تتولى فيها السلطة التنفيذية حكومة وحدة وطنية و في غضون محاولة هيئة التنسيق التوصل إلى حل عبر حوار جاد مع النظام ،² انعقدت أعمال مؤتمر الإنقاذ الوطني للمعارضة السورية بكل من إسطنبول ودمشق بحضور ثلاثمائة شخصية معارضة ، وذلك بهدف تشكيل مجلس إنقاذ يبحث مرحلة "ما بعد سقوط نظام الأسد"، وأعلن المؤتمر عن تشكيل هيئة للإنقاذ الوطني لإدارة المرحلة الانتقالية التي قد تعقب سقوط النظام ، على أن تضم 25 ممثلاً عن الخارج و 50 ممثلاً عن الداخل من مختلف أطياف المعارضة. جاء المؤتمر في اعقاب مستجدات تظاهرات "جمعة أسري الحرية " 15 جويلية الأكبر عددا منذ انطلاق الاحتجاجات مارس الماضي، إذ تجاوز عدد المشاركين 1,7 مليون متظاهر توزعوا على 291 منطقة في انحاء البلاد.³

مع تمسك المعارضة الداخلية بمبدأ الحوار وتجنب الخيار العسكري بدأت تبرز فوارق بينها والمعارضة السياسية التي تعيش في الخارج، كانت معارضة الداخل أكثر واقعية وبرامغامية في التعامل مع تعقيدات الوضع السوري التي كانت تنظر إلى اي شكل من اشكال تسليم السلطة لن يتم دون مشاركة النظام وبالتالي

¹عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 392.

² محمد سيد رصاص، المعارضة السورية والوطنية، شوهذ على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332482>

³يقدر عدد القتلى منذ اندلاع الإنتفاضة في سورية بنحو 1600 من المتظاهرين وقوات الأمن وعدد المعتقلين بحوالي 15

الفا و 25 ألف لاجئ في لبنان وتركيا .

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/07/110716_syria_protests_friday

أكثر حذرا في طرح الشعارات والمطالب، اما الثانية فكانت أكثر تسرعا في الانتقال إلى طرح مطلب اسقاط النظام، والرهان على التدخل الاجنبي بوحى من النموذج الليبي، كما كانت أكثر اصرار على رفض اي حوار معه.¹ بيد ان هيئة التنسيق رفضت الموافقة على بيان الدوحة الذي يتضمن صراحة اسقاط النظام بكامل رموزه ومرتكزاته ورفض اي حوار معه. وهو سقف كانت هيئة التنسيق ترفض تبنيه صراحة اما لحساسية العمل السياسي في الداخل او لأنها كانت في تلك المرحلة تراهن على امكانية تسوية مع النظام. ولم يكن لدى فعاليات الخارج لتفهم وضع المعارضة السياسية في الداخل.²

الفرع الثاني: نحو تدويل الأزمة السورية

شكلت احداث حماة نقطة مفصلية في مسار الأزمة السورية ليس فقط من حيث تصعيد النظام في تعامله مع المظاهرات بتدخل قوات الجيش واستعمال اسلوب الحصار على المدن، وانما شكلت بوادر الرغبة الغربية بتدويل الحراك بعد زيارة سفييري فرنسا والولايات المتحدة إلى المدينة خاصة انها جاءت مستهدفة زيارة الاعتصام والحديث إلى المحتجين. منح حصار حماه اواخر جوان 2011 معارضي النظام السوري ذريعة جيدة لتأجيج مشاعر العداة ضده وذلك عبر اثاره ذكريات مجازر حماه 1981.³ نظر النظام إلى ما يحدث ضمن نظرية المؤامرة في تفسير ما يجري من احتجاجات و تبني حلفاء النظام ايران و حزب الله النهج نفسه بأنها ليست حدثا تلقائيا بل انتاج اجنبي. ينفذه الغربيون بمساعدة اعلامهم لتأجيج الوضع و المبالغة في مطلب لجماعة صغيرة انه مطلب الاغلبية و ارادتها . وان سقوط النظام السوري هو مصلحة امريكية واسرائيلية. كان تقدير الاسد ان مهما فعل فان ثمة مؤامرة دولية إقليمية كانت ستضرب سوريا نظرا لدورها وموقعها في محور المقاومة. كان تقدير خصومه ان المقاومة ذريعة للتغطية على اخطاء السلطة.⁴

بدأت الحكومة التركية في إصدار سلسلة من التحذيرات المتصاعدة، بعدما كانت تصب في سياق النصيحة والمشورة مثلما كان لقاء وزير خارجيتها داوود أوغلو بالرئيس الاسد 9 اوت 2011 والتي جاء

¹عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 396.

²نفس المرجع، ص، 402.

³سامي كليب، مرجع سابق، ص، 262.

⁴ نفس المرجع، ص، 12.

فيها: " بالنظر إلى ما يجري في الشارع لا يمكن ترسيخ الأمن ثم القيام بالاصطلاحات. فالإجراءات الأمنية تتسبب في اجراءات مضادة، والاجراءات المضادة تستدعي المزيد من الاجراءات الأمنية، وهكذا سيتم تدويل القضية السورية......بحلول نهاية العام لن تضل المسألة محلية، بل ستصبح دولية. سيحاول البعض استغلال هؤلاء لزعة استقرار والتسبب بالمشاكل. هذه باختصار مخاوفنا بشأن سوريا.¹ لكن هذه النصائح ما لبثت ان تحولت إلى تصعيد بلغت ذروتها في إنذار 15 أوت بأنه يتعين على الحكومة السورية إنهاء "فورا ودون قيد أو شرط" حملتها على الاحتجاجات وأن هذه نصيحة تركيا الأخيرة للسلطات السورية. تجاهلت الحكومة السورية التحذير واستمر ارتفاع عدد القتلى على أيدي قوات الأمن السورية. تدخلت الجامعة العربية بعد ذلك وأدانت العنف في 27 أوت 2011،² وأوعز لأمينها العام نبيل العربي للقيام بمهمة عاجلة إلى سوريا لإقناع الرئيس السوري بشار الأسد بتغيير سلوكه تجاه المحتجين. ومع سقوط العاصمة الليبية طرابلس في وقت متزامن في يد المتمردين، ظهر اعتقاد عالمي شبه كامل بأن سوريا ستكون حجرة الدومينو التالية التي ستسقط، كان قرار أمانة الأمم المتحدة هو الامتناع عن أي تدخل مباشر للأمم المتحدة في الأزمة، وترك القيادة الدولية بشأن الأزمة للجامعة العربية. سعت الدول المناهضة للنظام إلى استصدار قرار من مجلس الأمن مشابه لذلك الذي مهد لغزو الناتو. لكن مجلس الأمن اكتفى بعد مداوات استمرت اسابيع تخللها اعتراضات روسيا والصين، فأصدر بيانا رئاسيا 3 جوان 2011 يدين استخدام السلطات السورية العنف ضد المدنيين. وبحلول شهر سبتمبر، قررت مجموعة الدول الثلاث الأعضاء الغربيون الدائمون في مجلس الأمن: الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة الضغط من أجل صدور قرار من مجلس الأمن يدين عنف الحكومة ويهدد بفرض عقوبات إذا لم يتوقف العنف ضد المحتجين. سقط مشروع القرار في مجلس الأمن بفعل الفيتو الروسي الصين في 4 أكتوبر 2011.³

بات التصريح المتداول " النظام سيسقط خلال ايام " بعد سقوط نظام القذافي. تعزز هذا الاعتقاد بعد دعوة الرئيس باراك أوباما بالاسد بالتحدي 18 اوت بعدما فرضت عليه سلسلة العقوبات جديدة تشمل تجميد كافة الأصول السورية الحكومية بعد فرض عقوبات إبتداء من، وهو المنحى الذي سلكته دول الاتحاد الاوروبي. التقطت المعارضة السورية هذه التطورات كإشارة على توفر الرغبة والاجماع الدولي للإطاحة بالأسد ومع توضيح عدم قدرة الحراك السوري المعارض على تكرار السيناريو التونسي، المصري، عملوا إلى

¹ سامي كليب، مرجع سابق، ص ص، 222-223.

² Tom H.J. Hill, ibid, p, 448.

³ كمال ديب، مرجع سابق، ص، 104.

المراهنة على الخارج لتكرار السيناريو الليبي في سوريا، خاصة مع تزامن سقوط القذافي 23 اوت، وبالتالي يمكنها تحقيق اهدافها سواء بالعمل العسكري مثلما رأى الجيش السوري الحر المتشكل في جويلية او عبر تدخل خارجي كما أمن ت به معارضة الخارج ممثلة في المجلس الوطني السوري المنعقد بتركيا 2 اكتوبر. في حين بقيت هيئة التنسيق معارضة للطرحين وهو ما أضعف نفوذها داخل اطياف المعارضة بعدما أصبح خيار اسقاط النظام على سدة التدويل.¹

جاءت المبادرة العربية الاولى 10 سبتمبر 2011 بعد دخول الجيش السوري بسلاحه الثقيل إلى المدن بقيادة نبيل العربي امين ام جامعة الدول العربية هدفت هذه المبادرة في عدم منح القوى الإقليمية / الدولية فرصة للتدخل في سوريا ، لذلك سعت إلى امتلاك مبادرة الحل و منع القوى الإقليمية و الدولية من ركوب موجة التغيير والمطالب الديمقراطية لإضعاف سوريا الدولة و تغيير اسس النظام الإقليمي في الشرق الأوسط برمته ، وتفادي سيناريوهات غير مرغوبة تفضي إلى إنهاء الكيان السيادي او الغزو الخارجي على غرار غزو العراق و التجربة الليبية . خصوصا ان عسكرة الثورة آنذاك كانت تتعاظم بزيادة عدد المنشقين وحاملي السلاح.² فكرة التحول الديمقراطي التدريجي التي طرحتها المبادرة العربية الاولى، رفضت من قبل النظام، مبينا انه غير قابل للحلول الوسط، اضافة إلى بعض أطراف المعارضة بسبب ادراج هيئة التنسيق التي كانت الجسم السياسي المنظم الوحيد بالداخل. حاولت جامعة الدول العربية ان تجد اليات تنفيذية لوضع المبادرة العربية موضع التطبيق. عبر انشاء لجنة وزارية عربية برئاسة وزير خارجية قطر تكون مهمتها " الاتصال بالقيادة السورية لوقف جميع اعمال العنف والقتال، ورفع المظاهر العسكرية وبدء الحوار بين الحكومة السورية وأطراف المعارضة لتنفيذ الاصلاحات السياسية التي تلمي طموحات الشعب السوري " رغم معارضة سوريا لترأس قطر اللجنة الوزارية، اضطرت لاحقا إلى التعاطي مع المساعي العربية بعد الاجماع العربي الإقليمي والدولي على المبادرة العربية وعلى دورها في حل الأزمة السورية.³

تفاوض نبيل العربي مع الأسد على خطة لنشر مراقبين عسكريين تحت رعاية الجامعة، وبعد موافقة سوريا على استقبال بعثة المراقبين العرب 3 نوفمبر، اتهمتها الجامعة بعدم تطبيق الاتفاق وعرقلته فأطلق **عبد الحليم خدام** نداء من باريس يدعو لتدخل عسكري دولي في سورية، 12 نوفمبر علقت الجامعة العربية

¹محمد سيد رصاص، مرجع سابق.

²عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص، 446-448.

³عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 449.

عضوية سوريا لعدم تنفيذها المبادرة العربية الاولى. ثم فرضت عقوبات اقتصادية وتجارية خلال اجتماع وزراء الخارجية العرب 27 نوفمبر بحضور وزير الخارجية التركي داوود أوغلو. شملت العقوبات وقف رحلات الطيران إلى سوريا، وقف التعامل مع البنك المركزي السوري، وقف المبادلات التجارية الحكومية باستثناء السلع الإستراتيجية التي تؤثر في حياة الشعب السوري وتجميد الارصدة المالية للحكومة ووقف التعاملات المالية مع الحكومة، اضافة إلى منع العديد من المسؤولين السوريين من السفر إلى الدول العربية.¹ وهو ما رأى فيه **وليد المعلم** ان الجامعة العربية اقلقت النواذ، وبعض اعضائها يسعون لتدويل الأزمة. فيما اعلنت تركيا 30 نوفمبر قطع العلاقات التركية-السورية ووقف التعاملات المالية معها، مع فرض عقوبات اقتصادية وتعليق التعاون الإستراتيجي السوري التركي عالي المستوى.²

بعد تجميد عضوية سوريا في الجامعة انحازت دول الخليج إلى جانب المعارضة السورية، مثلما خرجت تركيا من معادلة التأثير في سوريا، حيث حصلت القطيعة شبه كاملة بين النظام وتركيا بداية سبتمبر 2011 بعد فشل داوود أوغلو في اقناع النظام لإعادة الجيش إلى الثكنات ووقف العمليات العسكرية والبدء الفوري بعملية سياسية. اما القوى الغربية فمنذ اللحظة التي اعلنت فيها ان الاسد ونظامه غير شرعيين تعطل أي احتمال للحوار مع النظام على اعتبار انحيازها إلى جانب المعارضة فقدت صفة الحياد للتوسط بين طرفي النزاع. وبسحبها سفراءها من دمشق 2012 لم تفقد فقط قنوات الاتصال مع الاسد وحسب بل عيونها واذانها داخل سوريا ونجم على ذلك صعوبة قيام هذه الدول بمراقبة وتقييم الاحداث بشكل صحيح داخل سوريا.³ كما ان نظام العقوبات المفروضة على النظام لم تؤدي إلى اسقاطه كما كان مرجو بل ازداد عناد النظام وتصعيده للعنف بل ساهمت في تشجيع دول اخرى على مد يد المساعدة. وهو السند الذي قدمته له إيران وروسيا. قامت روسيا بدعم النظام لمواجهة العقوبات الامريكية العربية الاوروبية، بتقديم قرض والاستمرار في تصدير النفط ومشتقاته إلى دمشق، كما طبعت اوراق نقدية سورية جديدة في روسيا لاستبدال القديمة التي تطبع في النمسا بعدما رفضت التعامل مع الحكومة السورية. والاهم من ذلك استمرار التعاون العسكري بتوريد السلاح وتوفير الغطاء السياسي لاستمرار النظام.⁴

¹ تفاصيل أكثر حول العقوبات انظر نص القرار رقم 7442 الصادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة.

² ديب كمال، مرجع سابق، ص ص، 106-107.

³ نيقولاس فان دام، مرجع سابق، ص، 164.

⁴ تورهان الشيخ، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، في: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، مرجع سابق، ص، 299.

الفرع الثالث: صراع دولي إقليمي حول مستقبل الرئيس السوري

ما ان مضت تسع اشهر من الأزمة السورية حتى تحول المستقبل السياسي للرئيس بشار الاسد إلى صراع إقليمي دولي ، بين رحيل الاسد و بقائه ، شرعيته و فقدانها انقسم العالم إلى معسكرين يتألف كل منهما من ثلاث مستويات رئيسية محلية ، إقليمية ودولية، محور التغيير الذي يسعى إلى تغيير الوضع القائم عبر الاطاحة بالأسد من المنتفضين المحليين تدعمهم تركيا و دول الخليج العربي و إلى حد ما الاردن ، يدعمهم الدول الاطلسية اوروبا وامريكا ، في مقابل محور المحافظة على الوضع القائم ويشمل النظام السوري تدعمه ايران و حكومة المالكي في العراق و حزب الله إقليمي و يقف وراء هذا المحور روسيا و الصين و إلى درجة اقل باقي دول البريكس .¹ فيما تحول السبب الرئيسي الذي ساقه البعض للذهاب إلى خيار الحرب، والسؤال هنا لماذا سارت الامور إلى هذا المساق الذي يبدو انه لا نهاية له؟ وهل كان بالإمكان تجنبه او الخروج منه؟

من المؤكد ان تدويل الأزمة المحلية لم يحدث إلا بعد فشل السوريين في الوصول إلى حل وسط سياسي عبر حوار وطني جاد، وفي المراحل المبكرة ركز معظم الساسة الغربيين على فكرة ان السبيل الوحيد لحل النزاع هو ازالة الرئيس الاسد من السلطة. وضمن كثيرون بالفعل ان النظام سيسقط خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا. كان الاعتقاد السائد لدى القوى الدولية ان تصعيد المعارضة يمكنه ان يزيح النظام من الداخل نموذج الحراك التونسي، بينما راهنت مجموعة من المعارضة وخاصة التي بالخارج على تدخل دولي من شأنه يحقق انتقال ديمقراطي كالتجربة الليبية. لقد استخفوا تماما بقوة النظام ونتج هذا الاستخفاف جزئيا من الجهل بالنظام السوري وقلّة المعرفة به بالاطافة إلى وجود تفاعل في غير محله.² فيما النظام استنسخ النموذج البحريني بتدخل قوات درع الجزيرة والاستعانة بحلفائه والمضي قدما في قمع الإنتفاضة. شجع خطاب الغرب بشأن المسؤولية عن حماية المدنيين والتدخل الإنساني، إلى تعنت المعارضة ودفعهم إلى الاستمرار في التصعيد. وقد دفعهم ذلك إلى رفض محاولات الوساطة التي لا تتبنى صراحة تحي الاسد (المبادرة العربية الاولى، خطة كوفي عنان). كما عزز تماسك النظام لأن جميع مكوناته اقتنعوا أن سقوط حكومة الأسد

¹ مروان قبلان، موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية، في: خلفيات الثورة، مرجع سابق، ص، 463.

² نيقولاس فان دام، مرجع سابق، ص، 239.

سيؤدي بهم في النهاية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وهكذا عزز التدخل الغربي المتشدد على كلا الجانبين وإلى تهيمش المعتدلين من الطرفين.¹

أصبح الأسد أكثر ميلا لمستشاريه الأمن بين خاصة بعد حادثة جسر الشغور والمضي في حواره العسكرية وهو ما جعله يصف الإنتفاضة الشعبية بمدح جامعة دمشق 10 جانفي 2012: " هذه ليست ثورة. فهل من الممكن ان يعمل التأثير لمصلحة العدو بما يعني تائرا وخائنا؟" اما في توصيف الصراع السياسي في سورية، مؤكدا وجوب هذا الامر: " ان القضية قضية ارهاب، فنحن لم نعد في الإطار الداخلي السياسي، بل نحن نواجه الان حربا حقيقية، والتعامل مع الحرب يختلف عن التعامل مع خلاف داخلي او مع أطراف سورية، وهذه النقطة يجب ان تكون واضحة.² تصلب المعارضة عكسه تصريح قائد الجيش الحر رياض الاسعد مطلع جانفي 2012 انه غير راض عن مدى التقدم الذي حققه المراقبون العرب وانه لن ينتظر سوى ايام قليلة قبل ان يصعد العمليات العسكرية. في 21 من نفس الشهر طلب المجلس الوطني السوري من الجامعة العربية نقل الملف السوري إلى مجلس الأمن.³ وبحصول هاته الاخيرة على اعتراف دولي فقدت المعارضة الداخلية قدرة تأثيرها بإقناع معارضة الخارج والمجموعات المسلحة المتشكلة حديثا في تجنب خيار الاستنجد بالخارج لأجل اسقاط النظام والعدول عن فكرة عسكرة الثورة السلمية كحل اخير لتغيير النظام. لكن رغم اختلاف اطياف المعارضة على كيفية تحقيق التغيير إلا انها كانت تتفق على وصول سوريا مرحلة ما بعد الأسد وهو ما شجع على طرح الجامعة العربية مبادرتها الثانية.⁴

بعدها فشلت بعثة المراقبين سورية بداية جانفي 2012، وانسحابها بعد اسبوعين من مباشرة عملها نتيجة استمرار العنف وعدم التزام النظام ببنود خطة العمل العربية. اجتمع مجلس وزراء خارجية العرب في 22 جانفي 2012 وقر المبادرة العربية الثانية. في حين الاولى نصت على الحوار مع رئيس الجمهورية ومطالبته عمليا بان يقود بنفسه عملية الاصلاح التي تنص عليها المبادرة، تغيير هذا الامر في المبادرة الثانية التي اطلقت بندا يتضمن تفويض الاسد صلاحياته لنائبه، والذهاب إلى مجلس الأمن لإضفاء الصيغة

¹ Raymond Hinnebusch. What Went Wrong: Understanding the Trajectory of Syria's Conflict.in: **Syria: From National Independence to Proxy War**, ibid, p, 39.

² عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 227.

³ كما ديب، مرجع سابق، ص، 107.

⁴ محمد سيد رصاص، مرجع سابق

الالتزامية عليها على غرار المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية.¹ لكن ردّ الحكومة السورية على هذه المبادرة جاء بالرفض التام، واعتبرتها تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية وانتهاكاً لسيادتها الوطنية، واعتبرتها خرقاً فاضحاً لأهداف إنشاء الجامعة العربية بالإضافة إلى تناقضها مع مصالح الشعب السوري، كما أنها رأت أن المبادرة تتجاهل عن عمد الجهود التي بذلتها سوريا في تنفيذ إصلاحات شاملة. وعلى الرغم من ذلك. ومع ارتفاع مستوى العنف، حاولت القوى الغربية في مجلس الأمن إصدار قرار آخر من مجلس الأمن، والذي اعترضت عليه روسيا والصين أيضاً في 4 فبراير 2012 بعد فترة وجيزة، شنت القوات المسلحة السورية هجوماً عسكرياً، بما في ذلك الاستخدام المتواصل للمدفعية الثقيلة، على حي بابا عمرو في مدينة حمص والذي احتجزته مجموعة من المتمردين المسلحين. بعد انسحاب بعثة المراقبة التابعة لجامعة الدول العربية، اتفق الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والعربي على أن هناك حاجة إلى مستوى جديد من المشاركة من مؤسساتهم وأن هذا يجب أن يأخذ شكل مبعوث خاص معين بشكل مشترك. في 22 فبراير وافقوا على تعيين كوفي عنان، الذي صاغ خطته بناء على المبادرة العربية الأولى أطلق عليها «خطة كوفي عنان للسلام»². كان للدبلوماسية الدولية الدور الرئيس في التوصل إلى خطة للتسوية السورية بعد لقاء لافروف ووزراء الخارجية العربية في القاهرة 10 مارس 2012، كان الاتفاق على خمس مبادئ للتسوية السلمية للأزمة السورية والمصادقة عليها في قرار خاص صادر عن مجلس الأمن في 21 مارس لتشكل خطة عنان مبعوث الامم المتحدة وجامعة الدول العربية الخاص التي تتشكل من ست نقاط.³

تدخل الحليف الروسي للمرة الثالثة في 19 جويلية 2012 ضد مشروع قرار تقدمت به بريطانيا وفرنسا بشأن وقف العنف في سوريا، وكان المشروع يهدف لوضع خطة انتقال سلمي للسلطة التي طرحتها خطة الست نقاط تحت الفصل السابع. اعلنت روسيا انها لن تؤيد قرارا يصدر مجلس الأمن بشأن سورية على غرار ليبيا، وان القرارين 1970، 1973 قد انتهكا بوضوح وجرى التلاعب بهما، وانه لا توجد رغبة البتة في ان تسير الحوادث وفق النموذج الليبي، وان يستخدم قرار مجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية في سوريا. وبضرورة ان يتولى السوريون تسوية اوضاع بلادهم بأنفسهم ومن دون تدخل خارجي على اساس الحوار السوري الذي يبقى الاسلوب الوحيد للحل. كما قامت روسيا بالاعتراض على قرار الجمعية العامة الصادر

¹عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 451.

² Tom H.J Hill. Kofi Annan's Multilateral Strategy of Mediation and the Syrian Crisis: The Future of Peacemaking in a Multipolar World. (**International Negotiation** 20 (2015) 444-478), p, 449.

³نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص، 297.

في 3 أوت 2012 الذي أعدته السعودية ويضمن ادانة استخدام العنف الذي تمارسه الحكومة السورية وتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة. كما انتقدت قرار الجامعة العربية الصادر في 22 يوليو 2012 الذي يدعوا إلى تحي الاسد وتأليف حكومة انتقالية. ورأت انه لا يساهم في تسوية الأزمة ويغلق الباب امام اي حديث عن الاصلاح السياسي. صوتت موسكو ايضا ضد قرارات مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة الصادرة بشأن سورية 29 أبريل و23 أوت 2011 و1 جوان 2012، بحجة رفض استخدام الاليات الحقوقية من اجل التدخل في الشؤون الداخلية وتحقيق اهداف السياسية التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية، وتخالف ميثاق الامم المتحدة الذي يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول ووحدة اراضيها. عارضت موسكو ايضا احالة الملف النووي السوري إلى مجلس الأمن، في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في يونيو 2011.¹

جدول(4): استعمال الفيتو ضد مشاريع قرارات مجلس الأمن بشأن القضية السورية الفترة:

(2011-2020)

التاريخ	مشروع القرار	المشروع من تقديم	العضو المعارض
4 أكتوبر 2011	S/2011/612 لفرض عقوبات على نظام الأسد.	فرنسا، ألمانيا، البرتغال، بريطانيا.	روسيا والصين
4 فيفري 2012	S/2012/77 تحميل بشار الأسد مسؤولية قتل السوريين.	البحرين، كولومبيا، مصر، فرنسا، ألمانيا، الأردن، الكويت، ليبيا، المغرب، عمان، البرتغال، قطر،؛ السعودية، توغو، تونس، تركيا، الإمارات، بريطانيا وامريكا.	روسيا والصين
19 جوان 2012	S/2012/538 المشروع يهدف لوضع خطة انتقال سلمي للسلطة تحت الفصل السابع.	فرنسا، ألمانيا، البرتغال، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.	روسيا والصين
22 ماي 2014	S/2014/348 احالة ملف نظام الأسد إلى الجنائية الدولية.	مجموعة من الدول بقيادة الولايات المتحدة.	روسيا والصين
8 أكتوبر 2016	S/2016/846 مشروع بشأن وقف إطلاق النار في حلب.	فرنسيا وإسبانيا.	روسيا

¹نورهان الشيخ، مرجع سابق، ص ص، 296-297.

الفصل الثاني: إطفاء الطابع الإقليمي على النزاع السوري

روسيا والصين	مصر، نيوزلندا واسبانيا.	S/2016/1026 يطالب بهدنة سبعة أيام في حلب وإنهاء القتال بأحاء سوريا.	5 ديسمبر 2016
روسيا والصين	مجموعة من الدول بقيادة أمريكا.	S/2017/172 مشروع قرار لمجلس الأمن بفرض عقوبات على النظام السوري لاستخدام السلاح الكيميائي.	28 فيفري 2017
روسيا	مشروع قرار أميركي بريطاني فرنسي مشترك.	S/2017/315 مشروع قرار بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.	12 أبريل 2017
روسيا	لتحبط مشروع يدعو إلى تجديد تفويض آلية تحقيق دولية مشتركة في الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سوريا.	S/2017/884 مجموعة من الدول بقيادة امريكا	24 أكتوبر 2017
روسيا	فرنسا، إيطاليا، اليابان، السويد، اكرانيا، بريطانيا، امريكا	S/2017/962 مشروع قرار يمدد لسنة مهمة الخبراء الدوليين الذين يحققون في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.	16 نوفمبر 2017
روسيا	اليابان	S/2017/970 تمديد للجنة تحقيق دولية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.	18 نوفمبر 2017
روسيا	مجموعة من الدول بقيادة أمريكا.	S/2018/321 إنشاء آلية الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق لمدة سنة واحدة مع إمكانية تمديدها وتحديثها.	10 أبريل 2018
روسيا والصين	مجموعة من الدول بقيادة أمريكا.	S/2019/756 على جميع الأطراف وقف الأعمال العدائية فورًا في محافظة إدلب.	19 سبتمبر 2019
روسيا والصين	بلجيكا، امانيا والكويت.	S/2019/961 يدعو جميع الأطراف إلى ضمان تقديم مساعدة إنسانية إلى سوريا في عام 2020.	20 ديسمبر 2019
روسيا والصين	بلجيكا وألمانيا.	S/2020/654 يدعو جميع الأطراف إلى ضمان تقديم مساعدة إنسانية مبدئية ومستدامة ومحسنة إلى سوريا.	07 جويلية 2020

المصدر: <https://research.un.org/en/docs/sc/quick/veto>

المطلب الثالث: مرحلة الحرب الأهلية

تزامنت الحرب الأهلية وفشل الدولة وعززتا بعضهما البعض في سوريا، مما أظهر كل ملامح "الحروب الجديدة" شهدت سوريا ما يمكن تسميته بـ "فشل الدولة المزدوجة" الذي جمع، على المستوى المادي، بين فقدان الدولة احتكار العنف والسيطرة على الأراضي للحركات المسلحة من غير الدول مع، على المستوى الفكري، تقلص الهويات الشاملة مع الدولة وانتشار الروايات الطائفية المتنافسة.

الفرع الأول: عسكرة الأزمة

ارتبطت عسكرة الإنتفاضة السلمية بظهور ميليشيات المعارضة المسلحة كإعلان المقدم حسين هرموش عن تشكيل لواء ضباط الاحرار في 9 جوان 2011 والذي ناط به مهمة مواجهة الجيش النظامي والدفاع عن المدينة نتج عن المواجهات المسلحة نزوح 10 الاف مواطن إلى تركيا. غير ان مرحلة التمرد المبكر من الحرب الأهلية السورية يشار اليها بتشكيل العقيد المنشق رياض الاسعد الجيش السوري الحر في 29 من نفس الشهر، عندما أعلنت مجموعة من الضباط المنشقين عن إنشاء القوة العسكرية المعارضة المنظمة الأولى. مؤلفة من أفراد منشقين عن القوات المسلحة السورية، وناط بكتائبه المنتشرة في العديد من المدن السورية حماية المظاهرات السلمية والتصدي للاقتحامات الأمنية والعمليات العسكرية. أصبح هذا الجيش غطاء عريضا لأشكال التسلح وتنامت معه مظاهر العسكرة مع زيادة عدد الراغبين في حمل السلاح. كان التبرير في انتشار ظاهرة التسلح بأنها لحماية المتظاهرين السلميين وليس خيارا إستراتيجيا لإسقاط النظام. وهو تبرير متناقض فالعنف الذي ارادات تحييده اصبحت جزءا منه.¹ خاصة ان هذا الخطاب الدفاعي تزامن مع تحول الظاهرة المسلحة في الأزمة السورية كظاهرة هجومية مثلتها حادثة الهجوم على المراكز الأمنية في مدينة جسر الشغور في مطلع جوان قتل على إثرها 120 من العناصر الأمنية.²

بدءا من سبتمبر، شارك المتمردون السوريون في حملة تمرد نشطة في أجزاء كثيرة من سوريا. ووقعت مواجهة كبيرة بين الجيش السوري الحر والقوات المسلحة السورية التي تمكنت بعد ايام من القتال من اخراجهم من المدينة، اضطر على إثرها رياض الاسعد من مغادرة سوريا والاقامة بالجانب التركي من الحدود،³

¹ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص، 197-198.

² نفس المرجع، ص، 194. (قتل حتى هذا التوقيت 2355 مواطنا، من بينهم 184 عسكريا).

³ ديب كمال، مرجع سابق، ص ص، 85-86.

وبحلول أكتوبر اشتعلت معارك في جبل الزاوية في محافظة ادلب ومدنها بنيش وحاس، وفي معرة النعمان ومناطق مجاورة للحدود التركية ومعارك أخرى في محافظة حمص ومحافظة درعا المحاذية للأردن. كانت تكتيكات حرب العصابات مرهقة للنظام بيد انه احتاج لأكثر من أشهر من اخراج المعارضة من الرستن لتعاود المعارضة السيطرة عليها في فيفري. على إثر ذلك غير النظام تكتيكة الميداني وقام بتسليح لجان شعبية كل منها بمنطقتها، بينما تفرغ الجيش للمعرك الإستراتيجية، فكانت معادلة اللجان الشعبية مقابل المجموعات المسلحة أكثر فاعلية.¹ شهد نوفمبر وديسمبر تزايد هجمات المتمردين، فشن الجيش الحر هجمات مميتة على مجمع للمخابرات الجوية في ضاحية حرستا بدمشق وهي أول عملية كبيرة ضد مبنى بهذه الأهمية. كما اتهمت الحكومة أعضاء من المعارضة باغتيال سارية حسون ابن مفتي الجمهورية العربية السورية صاحب أهم منصب ديني سني في البلاد. وبعد أيام قليلة فجر مقر فرع القطر السوري لشبيبة البعث في محافظة إدلب ودمشق، وقاعدة جوية في محافظة حمص، ومبنى للمخابرات في إدلب ومجمعاً أمنياً هاماً في ساحة كفر سوسة في دمشق مما تسبب بمقتل جنود للنظام ومدنيين أبرياء.²

مع بداية سنة 2012 تحول طابع الإنتفاضة من الشعارات السلمية إلى العمل المسلح، بعد ان بدأت القوى الأجنبية بتسليح الثوار، وحاولت كل من هذه القوى أن تجد جانباً يمثل أهدافها السياسية فيما تمت تسميته "سوريا ما بعد الأسد". وسرعان ما عبّر عدد كبير من المقاتلين والصحافيين والجواسيس الحدود السورية-التركية سعياً إلى التواصل مع الميليشيات. وفي الوقت ذاته، نشرت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية عملاء على طول الحدود التركية-السورية لتستوثق من الميليشيات التي تتلقى الأسلحة من دول الخليج المختلفة، كما قامت بإرسال المزيد من العناصر إلى الأردن لتدريب عدد من الثوار الذين اختارتهم. وكان على الثوار أن يبدوا بمظهر التشدد في التقوى أمام الخليجيين، وبمظهر الإسلاميين المعتدلين أمام وكالة الاستخبارات الأمريكية³. وبناءا عليه تم تأسيس غرفتي عمليات عسكرية، احداها بجنوب تركيا تحت عنوان مركز العمليات المشتركة "MOM" دعماً لمجموعات المعارضة المسلحة المتمركزة في شمال سوريا، و الأخرى في عمان الأردن و تحمل اسم قيادة العمليات العسكرية MOC و كان الهدف منها توجيه الدعم إلى مجموعات المعارضة في جنوب سوريا، و مع ان الدول الاعضاء في غرفتي العمليات (تركيا، الاردن، الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، قطر، الامارات، السعودية، وغيرها) وجهت دعمها العسكري

¹ ديب كمال، مرجع سابق، ص، 85.

² ريز إيرليخ، مرجع سابق، ص، 86.

³ نفس المرجع، ص ص، 11-12.

إلى مجموعات معارضة مختلفة، لكنها لم تشهد تنسيقاً واضحاً فيما بينها فتصرف كل بلد بطريقة منفردة مستقلة عن باقي البلدان و تبع اولوياته الخاصة.¹

في صيف 2012 اتضحت خريطة سوريا حيث سيطر المسلحون على مناطق متاخمة للحدود مع الدول المجاورة التي تسهل تحرك المسلحين ودخول الامدادات إليهم. حيث سيطروا على نصف محافظة ادلب واجزاء من محافظة حلب المجاورة للحدود التركية، كما سيطروا على اجزاء من محافظة حمص ومساحات كبرى من ريف دمشق وهي المجاورة للحدود اللبنانية، وعلى اجزاء من محافظة درعا على الحدود الاردنية، اما في الشرق فقد سيطروا على معظم مناطق محافظة دير الزور بالاضافة إلى معابر العبور الرئيسية بين سوريا والعراق والمعابر مع تركيا.²

غزت المعارضة المسلحة أحياء البلدات والقرى والمناطق الريفية في أجزاء كثيرة من سوريا. تحول النظام إلى الحصار والتجويع وقصف المدن والمناطق التي استولى عليها المتمردون. كما سحبت قواته من المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال وشمال شرق البلاد للتركيز على تأمين العاصمة والمواقع الإستراتيجية وطرق النقل المركزية. إذ عمّت الإنتفاضة جميع أنحاء سوريا وتكاثرت حالات الانشقاق عن الجيش، لم يعد للنظام ما يكفي من القوات لكي يفرض نفسه في كل مكان. فغدا يولي الأولوية للحيلولة دون بلوغ الحراك المدن الكبرى، وذلك بنشر شبكته الأمنية القوية في كل مكان. وراحت تخرج عن نطاق سيطرة النظام الأرياف والمناطق المحيطة بالمدن حيث تشكلت محلياً مجموعات من الثوار المسلحين.³ تمركز المقاتلون في مناطق معينة خصوصاً في الريف او في بعض الاحياء على أطراف المدن بالنظر إلى الحاضنة الشعبية هناك من جهة ووجهة اخرى نتيجة لعقيدة النظام منذ بدا الإنتفاضة السلمية بحصرها ما أمكن في الارياف والتركيز على عزل المدن الكبرى وقمع التحركات المناهضة له في داخلها. في حين حاول الجيش السوري الحر من اقامة منطقة محررة مثل بنغازي الليبية. وهو الاعتقاد الذي تعزز لاحقاً بعد نجاح مقاومة الاهالي في الزبداني للجيش السوري واضطراره إلى عقد اتفاق مع الاهالي بما يتضمن التزام

¹ نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص، 197.

² كمال ديب، مرجع سابق، ص، 87.

³ Raymond Hinnebusch. What Went Wrong: Understanding the Trajectory of Syria's Conflict. in: **Syria: From National Independence to Proxy War**, ibid, p, 40.

الجيش السوري بعدم دخول المدينة لقاء وقف مهاجمة المسلحين المعارضين النقاط والحواجز العسكرية برزت ظاهرة المدن المحررة في حي بابا عمرو في حمص ودوما في ريف دمشق.¹

بحلول جوان 2012 حصل انعطاف كبير عندما استولت كتائب الجيش السوري الحر على جزء كبير من الأحياء الشعبية في حلب، ثاني مدن سوريا وعاصمتها الاقتصادية. فراح الجيش النظامي يتراجع تحت ضغط هجوم الثوار، وينسحب أيضاً من أقسام كبيرة من شمال غرب البلاد، حول حلب وإدلب. وأتاح استيلاء الجيش السوري الحر على العديد من المراكز القائمة على الحدود السورية التركية مدّ الثوار بالرجال والسلاح على نحو أسهل، كما أتاح قدوم أوائل المقاتلين الأجانب. وتولى الأهالي المحليون إدارة المناطق المسماة بـ "المحررة" من سيطرة النظام، منشئين "مجالس مدنية" لتسيير الشؤون اليومية. وتعرضت هذه المناطق يومياً لقصف طيران النظام، ما أدى إلى تدميرها ومغادرة عشرات الألوف من أهاليها طلباً للجوء.² كما وقعت معارك بريف دمشق في جوبر والقابون أو ما يعرف بمعركة تحرير دمشق تزامناً مع اصطلاح عليه تفجير مبنى الأمن القومي الذي قتل فيه عدد من اعضاء خلية الأزمة منهم أصف شوكت وداود راجحة وحسن تركماني وهشام الاختيار.³ وعلى إثر هذه النكسات التي اصابت النظام قررت إيران ارسال قادة من المستشارين العسكريين والحرس الثوري والمئات من جنود المشاة إلى سوريا جاءت هذه الإستراتيجية التدخلية بعد محاولة الرئيس احمدي نجاد لراب الصدع السوري عبر الحوار السياسي وهو موقف حسمه المرشد الاعلى للثورة الايرانية بالوقوف إلى جانب الرئيس الاسد. أدركت إيران ان الاعيين الاخرين لهم مخططاتهم الخاصة بهم وإنما هي المستهدفة من وراء الأزمة السورية فقررت خوض الحرب في سوريا. لذا وجب عليهم التحرك سريعاً.⁴ ووفقاً لتقديرات الامم المتحدة، فقد قتل سنة 2012 في سورية في حوادث تتصل بالمظاهرات أكثر من 10 آلاف شخص معظمهم مدنيون، وأصبح النزاع في جوان وفق لجنة الصليب الاحمر الدولي نزاعاً داخلياً مسلحاً.⁵

تكم خطورة الحالة الليبية في انها دشنت لتطور نموذج متكامل نسبياً للتدخل العسكري الغربي بدعوى نشر الديمقراطية او الحماية المدنية من الانظمة الديكتاتورية (حالة العراق) او بدعوى مسؤولية الحماية

¹ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 199.

² Raymond Hinnebusch, ibid, p, 40.

³ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص، 259-260.

⁴ سامي كليب، مرجع سابق، ص ص، 397-398.

⁵ داعش إلى أين، مرجع سابق، ص ص، 161-162.

(ليبيا). هذه التجربة الروسية- الصينية مع الحالة الليبية و طريقة تحريف تطبيق قرار مجلس الأمن دفعتهما إلى الامتناع عن تقديم اي غطاء مباشر او غير مباشر لتدخل عسكري في سورية ، و رفض اي صيغة لمشروع قرار داخل مجلس الأمن يتضمن اي عبارات صريحة او ضمنية تسمح باي تدخل عسكري ضد نظام بشار الاسد ، و رفض اصدار اي مشروع قرار تحت احكام الفصل السابع ، و هو ما حدث اكثر من مرة ، كان ابرزها مشروع القرار الذي طرح للتصويت داخل مجلس الأمن في 4 فيفري 2012 ، و تضمن التهديد باتخاذ المزيد من الاجراءات و في ذلك استخدام القوة في حالة رفض بشار الاسد ترك السلطة خلال اسبوعين ، لكن روسيا و الصين اجهضتا المشروع . بمعنى اخر، يمكن القول ان امتناعهما عن التصويت على قرار مجلس الأمن رقم 1973 سمح بتمريره داخل مجلس الأمن كان راجع لمضمون القرار وملايسات صدوره أكثر منه إلى دعم روسي-صيني صريح لمبدأ التدخل العسكري في ليبيا.¹

الفرع الثاني: تصاعد العنف الطائفي

على الرغم من تمتع السوريين بهوية مدنية علمانية فان الخطاب والمفاهيم الطائفية سرعان ما طغت على مسار الأزمة لاحقاً. تحتم على العنف المتصاعد محليا ان يأخذ بعدا هوياتيا وعزز هذا العامل انطباع لدى كثيرين بان الحرب اتخذت ايضا طابعا ذا صبغة طائفية لنزاع علوي (اقلية) سني (اكثرية) اذ باتت الهوية الطائفية عاملاً مهماً، وطاغياً غالباً في تصاعد النزاع كما في تفسير دوافعه. ومع ذلك، لم تكن الطائفية سببا في اندلاع الحرب الاهلية السورية وانما أحد اعراضه. مثلما يشير اليه ادوارد نيومان قد تكون الهوية العرقية مجرد مظهر من مظاهر الصراع، لا سيما عندما تتفاقم على يد النخب الطائفية التي لها مصلحة في تصعيد الصراع.²

بدأت الاشكالات الطائفية بالظهور من خلال الاستقطاب السياسي، اذ لعب النظام الورقة الطائفية منذ اندلاع الإنتفاضة بوصفه الاحتجاجات الشعبية بالفتنة الطائفية والمؤامرة الخارجية، وهي التي تركزت في التجمعات السكانية ذات الاغلبية السنية في مقابل تخلف معظم الجماعات الاهلية الاخرى عن اللحاق بها. سعى النظام إلى الترويج لنفسه باعتباره الكيان الوحيد القادر على منع الحرب الأهلية وحماية الأقليات الدينية من إنتفاضة إسلامية سنية. بالنسبة للعديد من رجال الدين والنشطاء السنة، قدمت الإنتفاضة السورية

¹محمد فايز فرحات. السلوك الصيني-الروسي ازاء موجة الربيع العربي. التداعيات الحيوستراتيجية للثورات العربية.

مجموعة مؤلفين. ص، 269.

² Edward Newman. Understanding Civil Wars Continuity and change in intrastate conflict, ibid, p, 62.

فرصة فريدة لإعادة صياغة الهوية السنية السورية وتعبئة مجتمع الأغلبية في محاولات للتأثير أو الاستيلاء على السلطة.¹ مع تصاعد العنف سارت بين فصائل المعارضة المسلحة وداعميها الخارجيين دعوات إلى الجهاد ضد نظام الاسد وحليفه الإيراني. وأضافت الدعوات الصريحة إلى الجهاد منحا طائفيا حادا إلى الصراع السياسي الجاري. خلقت الإنتفاضة السورية ظروفًا للقتال المستمر من أجل الهيمنة بين نظام يستغل الهوية العلوية وجماعات المعارضة التي تستغل الهوية السنية. تم تدمير التعايش السابق بين مجموعات الهوية هذه، حيث حاول كل طرف تعظيم مكاسبه على الآخر.

في الواقع، تصاعد الطائفية وما صاحبها من اعمال عدائية مسببة أعادت إنتاج الهوية العلوية وأثارت أعمالاً طائفية من قبل السنة كذلك. عمل هذا على تجسيد الإنتفاضة على أنها معركة طائفية اعتبر كل طرف فيها انه في حرب وجودية. من ناحية أخرى، تلاعبت التحالفات الجيوسياسية التي تمتع بها النظام والمتمردون بالهويات لتحقيق مكاسب سياسية واقعية، مما أدى إلى تأجيج الطائفية من الخارج. بالتوازي مع هذه الخطابات المصنوعة من الأعلى، تجذرت الرمزية الطائفية في القاعدة الشعبية، وصنعت الحدود بين "نحن" و "هم"، عززت الهويات وأثارت الصدام بين المجموعات. وهكذا، لعبت هذه العناصر أدوارًا مهمة في إعادة إنتاج الهوية. علاوة على ذلك، فإن المعضلة الأمنية التي طالت كلا من العلويين والسنة دفعت كلا الطرفين إلى الاعتقاد بأنهم يقاتلون من أجل بقائهم وتمكين الهويات الطائفية وتسريع اندلاع الاشتباكات على الهوية. في الواقع، عززت الطائفية من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى بعضها البعض، بما في ذلك استبعاد أعضاء الجماعة، والتحريض على الاشتباكات.² لم تقتصر الطائفية هكذا جعلت عملية العنف و القتل على الهوية و الطائفة التي يقوم بها تنظيم الدولة في بعث و احياء الكراهية بين المكونات للمجتمعية المختلفة من طوائف و عرقيات و اقليات دينية و ذلك على النحو الذي ينذر بالقضاء على اللحمة الوطنية و هدم كيان الدولة الوطنية و تقسيمها على اسس طائفية و عرقية و دينية جديدة...في ضل تصاعد المطالبات بالاستقلال الذاتي لبعض الكيانات العرقية الطامحة إلى تأسيس نوع من الكيانية القومية تهدد بإعادة رسم الخارطة الجيوسياسية لسوريا من جديد.³

¹ عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص، 318-319.

² Ola Rifai, Sunnai/alawi Identity Clashes During the Syrian Uprising, in: **The Origins of the Syrian Conflict Domestic Factors and Early Trajectory**, ibid, pp, 256-257

³ محمد الهزاط، إرهاب تنظيم داعش وتهديد الدولة الوطنية، في: **بين السلفية وإرهاب التكفير أفكار في التفسير**، مرجع سابق، ص ص، 34-35.

في النزاع العرقي والديني بما في ذلك الطائفي يمكن وصف الصراع العنيف في مجتمع غير متجانس عرقياً بأنه " صراع عرقي " إذا كانت أنماط العنف تعكس الاستقطاب العرقي، وإذا كان خطاب الصراع يشير إلى أن الهوية العرقية - والمظالم المرتبطة بهذا - هي عامل حشد المقاتلين.¹ وبالمثل عرفت سوريا أنماط مختلفة من العنف الطائفي كالاختطاف والتهجير والاغتيالات إلى مظاهر جرائم الكراهية والانتقام الجماعي. انتقلت جرائم الكراهية والانتقام الجماعي من مرحلة يقتل فيها عدد من الأشخاص إلى مرحلة يذهب ضحيتها العشرات تبعاً لمستوى الاحتقان الطائفي والانقسام السياسي على خلفية الموقف من الثورة السياسية والنظام السياسي في مناطق التماس. ومن استهداف المعارضين والمؤيدين إلى نمط أكثر خطورة هو استهداف العائلات بنسائها وأطفالها مع ملامح التشفي والتمثيل بجثثهم.²

أطلقت الكراهية الطائفية العنان لدورات من العنف المتبادل انتشر على أثرها التمييز الطائفي والعرقي بين أتباع الطوائف الدينية وأبناء الجماعات العرقية المختلفة. وكانت معارك حلب، والرقعة، وعفرين، والغوطة، وإدلب، والحسكة، وغيرها أمثلة واضحة على استعمال سياسات التمييز القائم على الهوية لتصعيد الحرب. مما وُجد الخوف من "الآخر" على المستوى المجتمعي. أصبح الكثير من الناس يعتمدون على مجموعاتهم المجتمعية وأحيائهم من أجل الأمن حيث شكل هؤلاء ميليشيات دفاعية محلية على جانبي النزاع. أصبحت الهويات الطائفية تحدد خطوط الصدع في الحرب عندما احتشدت الأقليات الدينية، في الغالب العلويين، جنباً إلى جنب مع المسيحيين والدروز والشيعة، خلف النظام، في حين هيمنت الأغلبية السنية على المعارضة. كما أدى الصراع إلى خلق المزيد من الأراضي المتجانسة طائفيًا في أماكن مثل إدلب وحلب، والتي أصبحت الآن ذات أغلبية سنية أكثر من ذي قبل. ومناطق تواجد الاكرد كنتيجة لسياسات التغيير الديموغرافي المنظم. قد تعيد رسم الحدود الاجتماعية داخل سوريا بشكل طائفي.

البعد الطائفي للحرب تعدى حتى إلى المفاوضات بين النظام والمعارضة المسلحة، إذ ظهرت على الطاولة فكرة الفرز السكاني، وكان لهذه الفكرة بعد طائفي انتهت إلى اتفاق البلديات الرابع، ووفق هذا الاتفاق تقوم قوات المعارضة المسلحة بإخلاء بلدتي الزبداني ومضايا ذات اغلبية السنية في ريف دمشق الشمالي مقابل إخلاء قريتين شيعيتين كفرية والفوعة في محافظة ادلب في الشمال. وقد تضمن الاتفاق فرزاً سكانياً ما يعني تبادل طائفي بين السنة والشيعة.³

¹ Edward Newman, ibid, p, 62.

² نيروز ساتيك، الحالة الطائفية في الإنتفاضة السورية، في دراسات سورية، مرجع سابق، ص ص 409-411

³ نيقولاس فان دام، مرجع سابق، ص ص، 157-158.

إن تنوع المجتمع السوري واستخدام الاختلافات الدينية لإحداث تغييرات سياسية، لا يكفي لاعتبار الصراع السوري صراع هويات، إلا أنه يعكس على نحو متزايد تيارات طائفية أوسع تُقسّم البلاد قد تتطور إلى صراعات اجتماعية طويلة الأمد حيث تجد المجموعات التي كانت تعيش معاً في السابق أنه من المستحيل أن تشارك مصيراً مشتركاً أو تعيش معاً وهو ما سيُعيق حلّه.

الفرع الثالث: حروب دولية بالوكالة داخل سوريا

يوصف الصراع المستمر في سوريا على نطاق واسع بأنه سلسلة من الحروب بالوكالة المتداخلة بين القوى الإقليمية والعالمية، وهي تمثل مشاركة غير مباشرة في نزاع من قبل أطراف ثالثة ترغب في التأثير على نتائجه الإستراتيجية. كما عرفها مومفورد، تتم عبر توفير أو تدريب القوى الناشطة مثل الميليشيات المختارة أو غيرهم من المقاتلين غير النظاميين. بالمواد أو المال أو تقاسم أو نشر المعلومات¹. فمنذ بداية الاشتباكات بين الحكومة السورية والمتمردين السوريين كان لها بعد دولي شكلت الجهات الخارجية الحرب وأطالت أمدها ، اذ تدفقت أعداد كبيرة من الميليشيات والقوات المسلحة والخبراء العسكريين على سوريا ، حاربت هذه المجموعات المدعومة من قبل قوى إقليمية نيابة عنها خدمة لمصالحها المختلفة ، لم يتمحور الصراع بين الأطراف الإقليمية بشكل أساسي حول المظالم السورية ، بل كان صراعاً أوسع من أجل الهيمنة الإقليمية بين المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا.و المنافسة الجيوسياسية ما بين امريكا و روسيا تبدو معه سورية قد عادت إلى فترة الاضطرابات التي شهدتها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي عندما أدى غياب التوافق السياسي الداخلي وضعف التماسك المجتمعي إلى جعلها رهينة المنافسات الإقليمية العربية وسياسات الحرب الباردة.²

في الحرب الأهلية، تعتمد الجهات الخارجية على العلاقات الشبكية مع الجهات الفاعلة المحلية سواء كانت طائفية أو عرقية. هذا يعني أن الدول التي تقف إلى هذه الروابط تواجه صعوبات في التأثير على النزاع. وهي أحد أهم المكونات في هذا النوع من الحروب وفقاً لكالدور ان الجهات الفاعلة ستحتشد بشكل متزايد حول الإثنية والعرقية. أو الهويات الدينية بدلاً من التركيز السابق على الأيديولوجية بحيث تصبح سياسات الهوية بُعداً مهماً في الحروب بالوكالة في المستقبل.³ لهذا السبب بالذات لم تتمكن إسرائيل من

¹ Christopher Phillips, Morten Valbjørn, What is in a Name? The Role of (Different) Identities in the Multiple Proxy Wars in Syria, (Small Wars & Insurgencies, 29:3, 2018, pp.414-433). P, 416.

² مروان قبلان، مرجع سابق.

³ Christopher Phillips, Morten Valbjørn, ibid.

لعب دور فعّال جدّاً في الحرب الباردة الإقليمية فيما نفذت قطر نفوذاً أكبر من حجمها. عكست الحرب داخل سوريا معارك بالوكالة بين: المملكة العربية السعودية وإيران؛ إيران والولايات المتحدة؛ إيران واسرائيل تركيا وحزب العمال الكردستاني روسيا والغرب الغرب والدولة الإسلامية؛ وروسيا والدولة الإسلامية.

على الرغم من أن الأمر أقل الآن حيث تتدخل الأطراف الخارجية بشكل متزايد بشكل مباشر وتعتمد بشكل أقل على القوى الداخلية بالوكالة. شرط التدخل هو بالطبع أن يكون الفاعل الخارجي له سيطرة كافية على أراضيها وسكانها. أما مبررات التدخل استندت على جملة من الاعتبارات القانونية والسياسية إذ يتأسس الموقف الأميركي على مرجعية قانونية دولية تتمثل لظهور تنظيم داعش المسوخ القانوني وإضفاء الشرعية الدولية للتدخل الدولي في سوريا فيما يعرف بالحرب الدولية على الإرهاب عبر نص القرار الاممي رقم. ستكسر مبدأ عدم التدخل الخارجي في سوريا لصالح التدخل. تدخل حزب الله عام 2013. في عام 2014 قوات التحالف الدولي بقيادة امريكا؛ التدخل الروسي في عام 2015؛ التدخل التركي في عام 2016، تحولت الحرب الأهلية السورية إلى حرباً دولية داخل الدول. ان الصراع على سورية هو صراع من خلال ما يجري في الأرض السورية على مجمل الإقليم الشرق أوسطي ويحفز التوترات الجيوسياسية الرئيسية للنظام العالمي المتنازع عليه اليوم.

أدى التدخل التنافسي من قبل القوى الخارجية والحركات عبر الدولة إلى زيادة عدم الرغبة في التسوية من كلا الجانبين. أدى التسليح الخارجي والملاذ الأمن للمعارضة من قبل الدول السنية مثل تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر، إلى موازنة مضادة من قبل إيران وروسيا مما أدى إلى زيادة عنف النزاع بشكل كبير وجعله أكثر صعوبة، على الرغم من التكاليف المرتفعة التي لحقت بالبلاد، لم يتصور أي من الطرفين نفسه في مأزق مؤلم لا يمكن أن ينتهي إلا بتسوية توفيقية؛ بل على العكس، فكر كل واحد فقط إذا قدم رعاته الخارجيون المزيد من الموارد يمكنه الفوز. لقد ساهمت الجهات الفاعلة الخارجية في إطالة امد النزاع من خلال تقديم تدخلات متوازنة كافية لإبقاء حلفائها في الميدان، ولكن ليس بما يكفي للفوز أو إجبار الآخر على التفاوض بجدية.¹

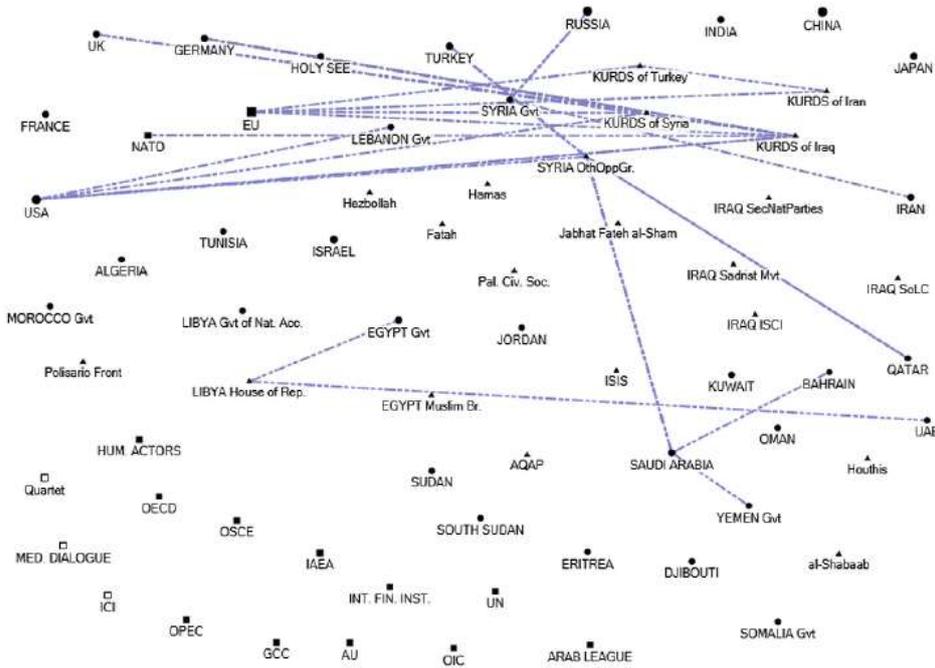
تصنف الحروب الداخلية على مجموعة بيانات ايبسالا على أنها "مدولة" عندما تتدخل دول خارجية في الحرب (لكن لا تستولي على الجزء الأكبر من القتال من أحد الأطراف الأولية). (إذا تولت جهة خارجية متدخلة الجزء الأكبر من القتال نيابة عن أي طرف، فسيتم إعادة تصنيف الحرب على أنها نوع مختلف من

¹ Christopher Phillips, ibid, p, 237.

الصراع.¹ لذا يصنفها موقع ايبسالا على انها الحرب الأهلية السورية حربًا دولية داخل الدول، وغالبًا ما تُعتبر صراعًا معقدًا مع العديد من الأطراف واللاعبين المختلفين كما يوضح ذلك الشكل (6).

الأطراف الرئيسية في الصراع كانت الحكومة السورية والمتمردين السوريين وقوات سوريا الديمقراطية وداعش. كل هذه الأحزاب -باستثناء تنظيم الدولة الإسلامية -تحظى بدعم دولة أجنبية. على مر السنين، تلقت الأطراف المتحاربة في سوريا دعمًا مفتوحًا بشكل متزايد من الجهات الخارجية. إلى جانب الصراع الداخلي على السلطة، اكتسب الصراع طابع الحرب بالوكالة التي دارت فيها صراعات دولية وإقليمية ودون وطنية. تعامل الممثلون -السوريون والأجانب -على الصراع على أنه لعبة محصلتها صفر، حيث كان النجاح لأحدهم يعني هزيمة الآخر. كان السياق الإقليمي للصراع السوري معقدًا على الأقل مثل الوضع الداخلي، مما يعكس كلا من التنافس الجيوسياسي الثلاثي للهيمنة بين المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا والتنافس المرير القديم بين الفصائل الإسلامية السنية والشيعية.²

الشكل (5): الوكلاء والرعاة الخارجيون في الحرب السورية.



المصدر: Eileen Babbitt and All, Negotiating Conflict in the Middle East and North Africa, ibid, p, 56.

¹ Edward Newman, ibid, p, 154.

² <https://ucdp.uu.se/country/652>

المبحث الثالث: النزاع السوري كمركب نزاع إقليمي

تكمن تعقيدات النزاع السوري في تعدد الأطراف والقضايا المتصارعة لأجلها ما جعله نزاع يحوي مجموعة من الحروب التي تخاض لأجل أهداف منفصلة تتميز بتعدد مستويات أطرافها محلي، إقليمي ودولي يتقاطعون ويتفرقون وفق الضرورات الإستراتيجية. تحول الصراع الأولي غير المسلح حول الحكم إلى حرب أهلية انضمت اليهم تدريجياً مجموعات مسلحة فاقتهم قوة مع الوقت، بفضل الدعم الخارجي تحول الصراع حول الحكم إلى مجموعة من الصراعات المتداخلة كانت سبباً في تدخل الأطراف الإقليمية و الدولية. استناداً إلى أهداف الفاعلين في الحرب داخل سوريا، أو "من يحارب لأجل ماذا" يعد الصراع بين الطوائف السورية مسألة بقاء و سيقرر من يفوز بالهيمنة على سوريا. أما داعميها الإقليميين الأمر يتعلق بمسألة قيادة إقليمية، توازن القوى وتنافس عقدي، في حين القوى الدولية هي مسألة مصالح جيوسياسية.¹

المطلب الأول: حروب الأطراف المحلية الوجودية

تتخرط الأطراف المحلية السورية فيما يشبه حرب بقاء يشترك فيها الجميع ضد الجميع، فقد شمل الصراع على عدد كبير من الجهات الفاعلة المستعملة للعنف المنظم وهي مجموعات من المدنيين الذين يتم تنظيمهم معاً في ممارسة غير مشروعة للعنف. وتشمل العديد من الفئات كالمتمردين، الإرهابيين وأمرأء الحرب، غالباً ما تكون علاقتها ببعضها البعض معقدة وتحالفاتها متغيرة. وفقاً للعديد من التقارير تم انخراط حوالي 150 ألف منشق ضمن حوالي 1500 مجموعة مسلحة على مستويات مختلفة من الصراع داخل سوريا، كان البعض من هذه المجموعات ينضوي في الوية وجبهات واسعة النطاق والبعض الآخر يعمل منفرداً مماثلاً لأمرأء الحرب الساعين خلف مصالحهم الشخصية التي لا تتوافق بالضرورة مع مصالح المتمردين في مواجهة النظام.² وبالنظر إلى أهدافها وتنظيمها يمكن تحديد أربعة تنظيمات عسكرية متميزة داخل الحدود الوطنية السورية مدعومة ومتأثرة بجهات فاعلة إقليمية وعالمية. والأربعة هم الحكومة السورية، المعارضة (مقسمة إلى معتدلين، وإسلاميين وجهاديين)، الأكراد وداعش، وكلهم قاتلوا بعضهم البعض في مرحلة ما، حيث كان القتال داخل المعارضة يعقد الصورة أكثر. هذا هو الحد الأدنى الذي يمكن فيه تقسيم العناصر الداخلية إلى سوريا.³

¹ هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص، 142.

² نيقولاس فاندام، مرجع سابق، ص ص، 204-205.

³ <https://ucdp.uu.se/actor/4456>

الفرع الأول: صراع على السلطة والشرعية

هو النزاع الرئيسي بين النظام والمعارضة المسلحة التي يشار إليها تقليدياً بالمتطرفين، يشمل المتمردون السوريون جهات فاعلة ذات وجهات نظر أيديولوجية مختلفة من المعتدلين نسبياً إلى المتشددين السلفيين بما في ذلك المنتسبون إلى القاعدة. ومع ذلك، فإنهم جميعاً يشتركون في الهدف المشترك المتمثل في الإطاحة بالحكومة. وبالتالي، يتم استبعاد المجموعات التي لديها أهداف أخرى، على سبيل المثال الدولة الإسلامية التي تهدف إلى دمج سوريا في دولة إسلامية؛ حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يهدف إلى إقامة كردستان روج آفا مستقلة.¹

1-1/ قوات النظام السوري : يمثل جيش النظام و القوات الأمن ية بكامل فروعها الجهات المؤيدة لنظام الأسد ، اذ تشير الاحصائيات ان الجيش السوري بلغ 220 الف جندي في سنة 2011 ، لم يستطع النظام الاعتماد الا على 65 الف جندي منهم ،الذين اعتبرهم جديرين بالثقة اكثر من سواهم بسبب الانشقاقات التي كان اغليبتهم من السنة .و مع تغير موازين القوى على الارض لصالح المعارضة المسلحة تمت الاستعانة بدعم إضافي من اللجان الشعبية الاشبه بالمليشيات ،و بقوات الدفاع الوطني ، فتراوح عديد الدعم الإضافي هذا ما بين 50 إلى 60 الفا سنة 2013 ، كما انخرطت في الصراع مجموعات غير نظامية كالشبيحة و قوات النمر . لقد نشطت هذه الفرق والمجموعات في القرى والبلدات والمدن المحاربة لقوات النظام.² لعبت العديد من الميليشيات الموالية للنظام دوراً رئيسياً في الهجمات العسكرية وإنفاذ الأمن المحلي للنظام السوري، ويُنظر إليها الآن على أنها جهات فاعلة رئيسية شكلت مصير الحرب الأهلية السورية. في نهاية المطاف، كانت شراكة الأسد وحلفائه مع الميليشيات المحلية والأجنبية الموالية للنظام هي التي مكنتهم من تأمين محور دمشق -حمص -حلب، والمناطق الساحلية، وحماة وأجزاء كبيرة من جنوب سوريا، وجميع المواقع الاقتصادية الرئيسية التي تجمع معاً غالبية السكان السوريين. كان حزب الله اللبناني أبرز الميليشيات الأجنبية إلى جانب الفاطميون (مليشيا أفغانية) بقيادة إيران والزينبيون (مليشيا باكستانية).³

¹ <https://ucdp.uu.se/actor/4456>

² نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص ص، 213-214.

³ <https://ucdp.uu.se/country/652>

1-2/ **المعارضة السورية المسلحة:** يمكن التمييز بين تيارين رئيسيين في المعارضة المسلحة السورية هما: التشكيلات العسكرية ذات النزعة العلمانية، وهي مرتبطة أو منضوية في معظمها تحت لواء ما يطلق عليه اسم الجيش السوري الحر، والكتائب والألوية ذات الاتجاهات الإسلامية.¹

الجيش السوري الحر: تشكل من منشقين عن الجيش النظامي بهدف حماية ودعم الاحتجاجات والإطاحة بالحكومة. تم الاعلان الرسمي عن تشكيله في يوليو 2011 كأحد أبرز المنظمات العسكرية المعارضة بقيادة رياض الأسعد، لا يشكل جهة فاعلة وحدوية، بل هو منظمة جامعة تتكون من عدد من الفصائل التي تعلن ارتباطها به. وقد عانى الجيش السوري الحر من هذا التشرذم وإنعدام التعاون والتنسيق بين الفصائل المكونة له. وعليه، حاول أن يضم تحت جناحه جميع الميليشيات المتفرقة التي ظلت تتبع في جميع أنحاء البلاد. وصار الجيش الحر الجناح العسكري للمجلس الوطني السوري، وبعد ذلك الجناح العسكري لوريثه: الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية². تم الاعتراف به دولياً كتنظيم معتدل وكتنظيم علماني في الأساس اتخذ من جنوب تركيا مقراً له. وبعد العديد من محاولات هيكلة التنظيم، تم تأسيس مجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة الذي وقعت على عاتقه مهمة التنسيق اختيار سليم ادريس قائداً له.³

قاتلت العديد من المجموعات العسكرية تحت لوائه في بداية الحرب الأهلية لكن غياب التنسيق بينها وتعدد الداعمين الدوليين وتفضيلهم لفصيل مسلح على آخر أفضى في النهاية إلى التنافس بين مختلف مكونات المعارضة المسلحة، بعد فشله في تكريس نفسه كإطار جامع للتشكيلات المعارضة المسلحة إلى جملة من الأسباب أهمها، ظهوره ك محاولة من قبل القوى العلمانية لاحتواء الكتائب والقوى المسلحة الإسلامية بدعم من قوى خارجية. ما أدى إلى عجز الجيش السوري الحر عن تشكيل تهديد حقيقي في وجه النظام.⁴

رغم تحقيقه العديد من الانجازات الميدانية إذ تمكّنت بعض الميليشيات الموالية له من الاستيلاء على بعض البلدات في الشمال الشرقي للبلد قرب الحدود التركية، كما تمكّنت من السيطرة على بلدات وسط

¹ انظر أكثر: مروان قبلان، المعارضة المسلحة السوريّة: وضوح الهدف وغياب الرؤية، سياسات عربية، ع 2، 2013.

² ريز إيرليخ، مرجع سابق، ص، 89.

³ نيقولاوس فاندانم، مرجع سابق، ص، 195.

⁴ نفس المرجع، ص، 197.

سوريا حول حمص وحلب. أدى عدم الانضباط والافتتال ونقص التمويل إلى إضعاف الجيش السوري الحر، في حين أصبحت الجماعات الإسلامية مهيمنة داخل المعارضة المسلحة.¹

التنظيمات الإسلامية المسلحة: برزت حركات التمرد ذات التوجه الإسلامي من بين أهم التنظيمات المعارضة العسكرية والأكثر تنظيماً من الجيش الحر كأحرار الشام (2011 بقيادة حسان عبود) وجيش الإسلام (2013 بقيادة زهران علوش) والمنظمات الجهادية كجبهة النصرة (2012 قائدها محمد الجولاني التي صنفت لاحقاً كتنظيم إرهابي). وتفوقت التنظيمات الإسلامية من ناحية تنظيم صفوفها، كما تمتعت بمصادر دعم خارجية أكثر استدامة وثقة من تلك المتوفرة للجيش السوري الحر وبخاصة من دولة الخليج، أما تركيا والأردن فكان تأثيرهما الأبرز في طريقة توزيع الدعم وتخصيص فئة من المجموعات أكثر من غيرها بالنصيب الأوفر وذلك بسبب امساكلهما بالحدود.²

كان المتمردون السوريون يضمون لاعبين لهم وجهات نظر أيديولوجية مختلفة مع خطوط غير واضحة في كثير من الأحيان وتحالفات متغيرة. إذا انضمت حركة أحرار الشام إلى مجموعات محافظة أخرى لتشكل "الجبهة الإسلامية" التي عارضت كلاً من مجلس القيادة العسكرية العليا (الجيش السوري الحر) والفتات المرتبطة مع القاعدة مثل جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام. ورفض ميثاق الجبهة الإسلامية السورية النظام البرلماني التمثيلي، كما رفض العلمانية؛ واعتبار الإسلام هو دين الدولة، وهو المصدر الرئيس والوحيد للتشريع.³ كما تعاون قسم من منظمات الجيش الحر والحركات الإسلامية والجهادية تحت مظلة جيش الفتح في محافظة ادلب بشكل أساسي ومنطقة حلب انضوت منظمات أخرى تحت لواء فتح حلب. وقد أثار التعاون بين الجهاديين كجبهة النصرة والقوات المعتدلة انتقاداً من الدول الغربية التي اعتبرت جبهة النصرة منظمة إرهابية لارتباطها بتنظيم القاعدة. وقد تكون السبب وراء إعادة إدارة الرئيس أوباما لحساباتها الإستراتيجية في سوريا.⁴ كانت التحالفات قصيرة الأجل، وغالباً ما كانت تركز على جبهة قتال ومهمة محددة. كما قوضت النزاعات الداخلية بين الجهاديين كجبهة النصرة (هيئة تحرير الشام لاحقاً) والإسلاميين (حركة أحرار الشام) وفصائل الجيش السوري الحر موقع الجماعات المعارضة المسلحة ككل.

¹ ريز إيرليخ، مرجع سابق، ص، 247.

² نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص، 199.

³ ريز إيرليخ، مرجع سابق، ص، 92.

⁴ نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص، 206.

كما أثر الدمج الحاصل بين الجهاديين والاسلاميين على استعدادية البلدان الغربية والإقليمية للاستمرار دعم المجموعات المعنية وبخاصة ارتباطها بتنظيم القاعدة من خلال هيئة تحرير الشام وإلى زيادة تعقيد الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب.¹

الفرع الثاني: نزاعات الحكم الذاتي

هذا النوع من النزاع تقوده قوات سوريا الديمقراطية وهي ائتلاف من الميليشيات الكردية والعربية والآشورية والأرمنية والتركمان مشاركة في الحرب الأهلية السورية. تأسس التحالف في 10 أكتوبر 2015 في مدينة الحسكة بهدف بناء حكم ديمقراطي وفيدرالي في شمال سوريا، فضلاً عن حماية سكان منطقة روج آفا المتمتعة بالحكم الذاتي بحكم الأمر الواقع. استندت أيديولوجية قوات سوريا الديمقراطية إلى سياسة مؤسس حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان للكونفدرالية الديمقراطية، وهي أيديولوجية اشتراكية تحررية تروج لنظام سياسي لامركزي.

كان العديد من الميليشيات يقاتلون في السابق معاً ضد داعش وجبهة فتح الشام ومجموعات أخرى في المنطقة، قبل إنشاء قوات سوريا الديمقراطية. شكل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني أغلبية كبيرة من المقاتلين، انضمت عدة مجموعات متفاوتة الأحجام بعد إنشاء قوات سوريا الديمقراطية، أبرزها مجلس منبج العسكري. وفقاً لتقديرات عام 2017، تألفت المجموعة من 66000 إلى 76000 مقاتل. وتقاتل هذه القوات الكردية من أجل بسط سيطرتها على الأراضي التي تقطنها أغلبية كردية ونيل استقلالها الذاتي، على الرغم من أن الحكومة السورية نفت شرعية قوات سوريا الديمقراطية واختلف الطرفان حول العديد من القضايا الحاسمة، إلا أنهما حافظا على علاقة هادئة نسبياً طوال الحرب الأهلية السورية. والحال أن النظام يستعمل هذه الورقة لإضعاف المجلس الوطني الكردي، الذي يعمل بالتنسيق مع المعارضة السورية الموحدّة ضمن إطار الائتلاف الوطني لقوة الثورة والمعارضة السورية.²

¹ نفس المرجع، ص، 223.

² <https://ucdp.uu.se/actor/6288>

الفرع الثالث: حروب الانفصال

في أبريل 2013، ظهرت مجموعة نافذة في سوريا تحمل اسم الدولة الإسلامية في العراق والشام تعرف اختصاراً بداعش. بدأت هذه المجموعة عام 2007 في العراق كجزء من حركة متطرفة ومنتشدة عارضت احتلال الولايات المتحدة للعراق من ناحية، ودعت إلى نشوء دولة إسلامية من ناحية أخرى. بالنسبة إلى داعش فقد اعتبر التنظيم نفسه دولة يجب الاعتراف بها، وأنه على طريق تشكيل خلافة إسلامية في سوريا والعراق؛ وليس إحدى المجموعات الثورية.¹ بحلول أواخر صيف 2014، تمكن تنظيم الدولة الإسلامية ويقدر عدد مقاتليها بحوالي 25.000 إلى 30.000 مقاتل من السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي في كل من سوريا والعراق ما يقارب من 17 ٪ من الكتلة الأرضية مجتمعة للعراق وسوريا، ما يقرب من 9 ملايين شخص.² معلناً قيام خلافة إسلامية تمتد من العراق إلى سوريا. وتابع تنظيم الدولة الإسلامية هجماته على مجموعات الثوار الأخرى في سوريا، مصمماً على مبدأ أن الدولة الإسلامية هي المجموعة الثورية الشرعية الوحيدة. وكان هذا القتال الداخلي بين الثوار والميل المتزايد إلى أيديولوجيات متطرفة أمرين بالغي الضرر على قضية الثورة.³

منذ تحولها لمجموعة مسلحة فاعلة في سوريا ركزت بشكل أساسي على محاربة الجماعات الأخرى غير الحكومية لزيادة سيطرتها على الأراضي وإضعاف الخصوم المحتملين. رداً على إعلان الخلافة من قبل زعيم داعش البغدادي، أعلنت جبهة النصره إمارة إسلامية خاصة بها، تتمحور حول سيطرتها في إدلب. بعد تنامي نفوذ التنظيم وتوسع أعماله إلى دول أوروبية، بدأ تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة في دعم حكومة العراق وحزب الاتحاد الديمقراطي / قوات سوريا الديمقراطية في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية. ومنذ ذلك الحين، يخوض تنظيم الدولة الإسلامية معركة شرسة من التراجع في سوريا. في عام 2019، فقد تنظيم الدولة آخر جيوب سيطرته على الأراضي.⁴

¹ ريز إيرليخ، مرجع سابق، ص ص، 94-95.

² <https://ucdp.uu.se/conflict/13604>

³ ريز إيرليخ، مرجع سابق، ص ص، 94-95.

⁴ <https://ucdp.uu.se/conflict/13604>

المطلب الثاني: حروب الهيمنة الإقليمية

تلقت الأطراف المتحاربة في سوريا دعماً مفتوحاً بشكل متزايد من الجهات الخارجية. إلى جانب الصراع الداخلي على السلطة، اكتسب الصراع طابع الحرب بالوكالة التي دارت فيها صراعات دولية وإقليمية ودون وطنية. تعامل الممثلون السوريون وداعميهم الإقليميين مع الصراع على أنه لعبة محصلتها صفر، حيث كان النجاح لأحدهم يعني هزيمة الآخر. كان السياق الإقليمي للصراع السوري معقداً على الأقل مثل الوضع الداخلي، مما يعكس كلا من التنافس الجيوسياسي الثلاثي للهيمنة بين المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا.

الفرع الأول: المقاربة الهجومية السعودية

من الأهمية بما كان فهم العلاقة بين السياق الإستراتيجي الإقليمي وأثره على كيفية متابعة الأطراف الإقليمية الفاعلة لمصالحها في الصراع السوري، إذ لم يعد الصراع السوري يدور حول من هو مؤيد أو مناهض للأسد أو ما سيكون في مصلحة الشعب السوري على المدى الطويل. أصبح الصراع اليوم هو أي القوى المحلية والأجنبية الموالية لإيران، تركيا أو السعودية سيكون لها التأثير الأكبر على نتيجة الصراع. فمن المؤكد ان لسوريا تأثير على ميزان القوى الإقليمي، وتمثل سياسة سوريا الخارجية ومواقفها الإقليمية حيز الزاوية في سعيها إلى تغيير النظام او سياساته. وجد خصوم النظام الإقليميون في الإنتفاضة السورية فرصة لتغيير تحالفاتهم وذلك في مسعى منهم للتأثير في موازين القوى الإقليمية عبر تحويل سورية من حليف لإيران إلى خصم لها.¹ على الرغم من أن الأساليب مختلفة كما هو الحال في فترة ما بعد الحرب، فإن العديد من القوى ترى النصر في سوريا كجزء من هدف إقليمي أوسع. فسوريا هي ساحة معركة الصراعات الناشئة في شرق أوسط ما بعد أمريكا².

ومع ذلك، كان هناك وعي بأن تكاليف تجاوز الحرب الأهلية في سوريا وإدارة آثارها الإقليمية ستكون كبيرة. إن التقييم الذي مفاده أن سوريا ستصبح حتماً ساحة قتال تجتذب الأطراف الخارجية، بما في ذلك إيران، وستشكل بعمق الديناميكيات الإقليمية جعل المشاركة ضرورة جيوسياسية لدول الخليج وتركيا. الإستراتيجية التي تشكلت في الأشهر الأخيرة من عام 2011 لمواجهة نظام الأسد لها عدة نواحٍ: التنسيق

¹مروان قبلان، مرجع سابق، ص، 489.

² Christopher Phillips, ibid, p, 05.

الدبلوماسي التركي الخليجي الوثيق؛ الاعتماد على جامعة الدول العربية كأداة شرعية وعملية، إدراج الإطاحة بالأسد في إطار انتقالي وافقت عليه الأمم المتحدة، السعي وراء الدعم السياسي والمادي للدول الغربية، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي، والدعم العلني والسري للمعارضة السورية¹.

تُعد المملكة العربية السعودية، قطر وتركيا أكبر خصوم للأسد على الصعيد الإقليمي، في حين كانت مُصممة على هزيمة نظام الأسد هزيمة عسكرية كاملة، اعتمدت إستراتيجيات مختلفة لدعم المعارضة. لقد تنافست على تمويل قوات المتمردين والتعيينات في المناصب السياسية والعسكرية القيادية داخل المعارضة السورية مما تسبب في مزيد من الانقسام بين هذه الجماعات المسلحة والمعارضة السياسية. كان التنافس الثلاثي ناتجاً جزئياً عن صراع إقليمي على السلطة، لكنه أيضاً كان متعلقاً بالأمن الداخلي للمملكة العربية السعودية. التي تخشى على وجه الخصوص صعود جماعة الإخوان المسلمين، وكان دعم قطر وتركيا المفتوح للإخوان في سوريا وأماكن أخرى في المنطقة مصدر توتر مستمر بين الدول الثلاث.² ونتيجة لذلك، واجهت المملكة العربية السعودية معضلة إستراتيجية، في حين أن إسقاط الأسد سيعزل إيران، فإن صعود جماعة الإخوان المسلمين سيهدد المؤسسة السياسية الدينية للنظام الملكي. في حين لا تزال المملكة العربية السعودية في معركة سياسية مع إيران، اختارت قطر وتركيا أن تبقى على علاقات بناءة مع الحكومة الإيرانية. وما هذا إلا تأكيد على أنّ لقطر وتركيا مصالح تتخطى سوريا، كما أنه قد يمثل أيضاً الرهانات على نتائج الصراع السوري.

تنظر السعودية إلى سوريا باعتبارها ميداناً لحربها الطائفية بالوكالة ضد إيران التي تعتبرها دولة راعية للإرهاب والمهدد الرئيسي للاستقرار في المنطقة، وتحرص بشكل خاص على تجنب التأثير الشيعي الممتد والحد من النفوذ الإيراني في المنطقة. وقد ازدادت مخاوف السعودية من نوايا إيران الإقليمية بعد التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة في والتي تضمنت تخفيف العقوبات مقابل قبول إيران بالقيود المفروضة على برنامجها النووي.³ وبعد ان صعدت إيران وحزب الله من تدخلهما العسكري في سوريا. أصبحت المملكة العربية السعودية تنظر بشكل متزايد إلى إيران باعتبارها العدو الرئيسي وكقوة إقليمية مهيمنة لا يمكنها أن توازن بمفردها. رداً على ذلك، تمكنت الرياض من حشد معظم الدول العربية، بما في

¹ Emile Hokayem, ibid, pp, 114-113.

² غريغوري غوس، ما وراء الطائفية، الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص،

³ رافائلا دال سورتو وآخرون، مرجع سابق، ص،

ذلك تركيا وقطر، لدعم سياستها تجاه سوريا. حتى إسرائيل والمملكة العربية السعودية اقتريا من بعضهما البعض نتيجة خوفهما المشترك من الطموحات الإيرانية. لطالما كانت إيران والسعودية تقودان ما يوصف بالحرب الباردة في الشرق الأوسط، لكن هذا التنافس تصاعد الآن إلى حرب صريحة بالوكالة في سوريا. باختصار، برزت سوريا باعتبارها ساحة المعركة الرئيسية للمنافسة السعودية الإيرانية.¹

لذا كان المنطق الإستراتيجي للإطاحة بالأسد مقنعا، سيعكس تقلص نفوذ إيران في بلاد الشام. المساهمة في إضعاف حزب الله في لبنان، للتعويض عن الخسارة المتصورة للعراق وربما تشجيع المعارضة السنية للحكومة المركزية الشيعية في بغداد، معاقبة الأسد على تحالفاته وسلوكه السابق واستعادة البطاقة الفلسطينية من قبضة معسكر الرفض، إحضار قيادة سنية متحالفة ربما تكون متوافقة. والأهم من ذلك أنهم رأوا أن تركيبة سوريا، حيث سيطر العرب السنة بشكل واضح، تعمل لصالحهم. ومع ذلك، يجب قياس هذه الحسابات مقابل المخاطر والتكاليف الكبيرة لتغيير النظام المستحث. إن محاولة إسقاط الأسد تتطلب موارد كبيرة وصبرا إستراتيجيا. أولاً، التدخل في سوريا، سواء كان سرياً أو علنياً، من شأنه أن يعادي إيران والعراق، ويخاطر بتصعيد له تأثير مباشر على أمن دول الخليج. ثانياً، لأسباب تتعلق بالجغرافيا والقدرات، لم تستطع دول الخليج وحدها إحداث تغيير حاسم في سوريا، وبالتالي اعتمدت على الالتزام والمشاركة التركية والغربية. ثالثاً، كشفت دول الخليج عن تناقضها فيما يتعلق بالتغيير السياسي: فبينما تقوم الأوتوقراطيات بقمع أقليتها ومعارضيتها، فإن ادعاءهم بتعزيز الديمقراطية في سوريا جاء على أنه أجوف ونفاقي.²

الفرع الثاني: المحافظة على مكاسب إيران الإقليمية

بالنسبة لإيران فإن التصور الأمن ي الإجمالي أنها محاطة بالأعداء الذين يريدون الإطاحة بنظامها . على وجه الخصوص عندما جعلت الإدارة الأمريكية العداء لإيران جزءاً أساسياً من سياستها تجاه الشرق الأوسط، وهي تعتبرها عدواً متواطئاً مع المملكة العربية السعودية وإسرائيل. تلعب سوريا دوراً مهماً في إستراتيجيتها الدفاعية التي تعتمد على التواصل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية في المنطقة خاصة في الدول الضعيفة (اليمن، العراق، لبنان) لردع هذه الدول عن مهاجمتها. وبالتالي تدخلها في سوريا مرتبط

¹ Helle Malmvig, Wars Within Wars: Regional Actors' Involvement in the Battle for Syria, in: New Conflicts Dynamics, ibid, p, 70.

² Emile Hokayem, ibid, pp, 120-121.

بصراعها مع إسرائيل وكذلك بصراعها مع السعودية في الخليج. فمن المهم بالنسبة لإيران أن تخضع سوريا لنظام صديق يبقى عضواً في تحالف المقاومة.¹

تلعب سوريا دوراً مهماً في هذه الإستراتيجية الدفاعية، لأجل ذلك كان لأي شكل من التدخل الخارجي وبخاصة من النوع العربي-الغربي الذي اطاح بنظام معمر القذافي بمثابة لعنة بالنسبة لإيران قد يستخدم ضدها ذات يوم، لاسيما ان السعودية وقطر تقوم بالدور الرئيس لتحتية الاسد عن السلطة ما جعل الايرانيين أكثر شكوكا في الدوافع وراء الطلب لتغيير النظام في سوريا. ان مطالب كهذه حددت موقع القضية السورية في المركز من الحرب الباردة بين إيران والسعودية حول الاولوية في الخليج العربي.² لذا تطلبت إستراتيجية إيران لتأمين مصالحها الأمن ية مشاركة مبكرة ومستمرة بدعم النظام في قمع المعارضين، فمنذ بدء الاحتجاجات زوّدت النظام بمساعدات مالية كبيرة بالإضافة إلى كميات كبيرة من الإمدادات العسكرية وربما الأهم من ذلك نشر عناصر فيلق القدس وقوات الباسيج لتدريب الميليشيات الموالية للنظام، قد يكون الهدف من وجودها المتزايد في سوريا بشكل أساسي هو تنمية العلاقات واستغلالها بغض النظر عن مصير نظام الأسد. وهو ما يشير إلى أن إيران قد انخرطت في التخطيط للطوارئ، بحيث لا يزال من الممكن خدمة مصالحها بشكل كافٍ إذا انهار النظام وانزلت سوريا في حرب أهلية طويلة الأمد.³

صعدت إيران من تدخلها في الأزمة السورية بعدما واجه النظام سلسلة من النكسات العسكرية مع حلول سنة 2012، كان الثوار قد سيطروا على كامل المحافظات الشمالية في سوريا، حشدت الميليشيات الشيعية المتحالفة معها التي أظهرت براعتها في حرب غير متكافئة، وتحول دورها من استشاري إلى الانخراط الفعلي في العمليات القتالية إلى جانب حزب الله اللبناني الذي تدخل 2013 مدفوعاً بعوامل ذاتية تتعلق بحماية طرق امدادات الاسلحة وتفعيلاً لدوره الوظيفي في الإقليم بحسب تحالفه الإستراتيجي. كما قامت إيران بتجنيد المتطوعين كالأفغان الشيعية في إيران يطلق عليهم لواء الفاطميين. بالإضافة إلى مقاتلين شيعية من باكستان ينتمون إلى لواء الزينيين. ساعدت طهران على تأسيس جماعة سورية شبه عسكرية قوامها 50 ألف رجل تُعرف باسم الجيش الشعبي لمساعدة القوات الحكومية السورية تتكون من

¹ Søren Schmidt, The Middle East Regional Security Complex and the Syrian civil war.in: **The War for Syria** (Ed: Raymond Hinnebusch, Adham Saouli, Routledge, 2019) p.25.

² محمد ايوب، مرجع سابق، ص.368.

³ Emile Hokayem, ibid, pp.125-126.

مقاتلين تم تجنيدهم بشكل أساسي من الطوائف العلوية والأقليات الموالية للأسد بهدف الدفاع عن دمشق، واستعادة السيطرة على المناطق التي خسرها النظام.¹

تطورت المساعدة الإيرانية لسوريا تدريجياً من حيث الحجم والظهور، فقد ساعدتها في الالتفاف على العقوبات الغربية والعربية، ووسعت خطوط الائتمان وتسهيلات الدفع الأخرى لوزارات البلاد والبنك المركزي. كما حشدت الحلفاء في المنطقة فقد ساهمت في أحداث تحول سياسي مهم في علاقات سوريا بالعراق، إذ انتقلت بغداد من خصم للسياسات السورية إلى حليف لها وأصبح العراق إلى جانب لبنان الرئة التي يتنفس من خلالها النظام السوري بعد فرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية الدولية.² رغم تكاليف التدخل في سوريا تمكنت إيران حتى الآن من تأمين أهدافها على المدى القصير والمتوسط، حافظت على دعمها لحزب الله من خلال تأمين دمشق وطرق توصيل القلمون والبغداد. وتأكدت من عدم سقوط حليفها الأسد مع حماية هيمنتها في العراق. ولم يمنع تدخلها في سوريا من الاتفاق مع الغرب على برنامجها النووي. ومع ذلك، فقد جاء كل هذا على حساب سمعتها الإقليمية، حيث تم تفسير دعم إيران للأسد من خلال عدسة طائفية، مما كلف طهران التي حاربت بشدة من أجل سمعتها في الشارع العربي السني. قد يؤثر هذا بشكل كبير على رغبتها في الظهور كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي خارج المناطق ذات الأغلبية الشيعية.³

أما التحديات التي تواجهها إيران هي مدى قدرتها قبول التكاليف الفورية المرتفعة لتأمين مكاسب مستقبلية. بعدما تحولت سوريا إلى جبهة استنزاف حاد لها لا سيما لحزب الله والمليشيات العراقية، وبالتالي تزايد احتمالية انعكاس ذلك سلباً على مصالحها في لبنان والعراق، فلم يعد الأسد ضماناً للاستقرار وهو أمر مهم لدور سوريا في تحالف المقاومة. كما أن عدم وجود نظام سياسي مستقر في سوريا هو في الواقع عامل مساهم في نمو التنظيم السني المتطرف، الذي يعتبر الشيعة مرتدين وينظر إلى إيران على أنها عدو يجب محاربتها.⁴ تم تقليص النفوذ الإيراني في سوريا بعد التدخل العسكري الروسي وادارتها لجغرافيا الصراع إذ تم تقليص دورها بعد اتفاقية الجنوب وإبعاد الميليشيات الإيرانية عن حدود الجولان. فيما تم تحييدها عن الشمال السوري بعد التدخل التركي عبر عملية غصن الزيتون والتحالف الإستراتيجي الأمريكي الكردي شرق الفرات.

¹ محمد مجاهد الزيات، تحولات الصراع الداخلي المسلح في سوريا، في: مسارات متشابكة، مرجع سابق، ص. 35.

² مروان قبالان، مرجع سابق، ص. 491.

³ Christopher Phillips, ibid, p.235

⁴ Søren Schmidt, ibid. p.26.

من المهم حقاً فهم العلاقة بين سياق اللعبة الإستراتيجي (لعبة المحصلة السلبية أو الإيجابية) وتأثيرها على كيفية متابعة الأطراف لمصالحهم في الصراع السوري. الاتفاق الأخير بشأن البرنامج النووي الإيراني لم يغير جذرياً تحالف إيران مع سوريا، لكنه ربما زاد على الأقل اهتمام إيران بالمساهمة في حل تفاوضي في سوريا كوسيلة لتحقيق الاستقرار هناك. ومع ذلك، ستبقى هذه التغييرات محدودة طالما أن لإيران أيضاً علاقة عدائية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، مما يبرر استمرار تحالف المقاومة ويحد أيضاً من الدرجة التي يمكن للولايات المتحدة من خلالها تطبيع علاقتها مع إيران بسبب النفوذ اللوبي الإسرائيلي على السياسة الخارجية الأمريكية. سترغب إيران في استمرار تحالف المقاومة طالما أنها ترى نفسها محاطة بأعداء يريدون إسقاط نظامها. إذا كانت إستراتيجية إيران في تأمين مصالحها الأمنية وعدم المخاطرة تفضل قمع المعارضين للأسد في سوريا على حساب استمرار عدم الاستقرار المنخفض المستوى، فسيكون ذلك على خلاف مع مصالح تركيا وروسيا في تسوية أكثر توازناً، وبالتالي أيضاً. تكون مصدراً للصراعات بين هذه القوى الإقليمية وروسيا في السنوات المقبلة.¹

الفرع الثالث: القيادة طموح تركيا الإقليمي

قبل بدء الإنتفاضة العربية أشار الكثيرون إلى تركيا بسياستها الجديدة المتمثلة في "عدم وجود مشاكل مع الجيران"، على أنها القوة الصاعدة في المنطقة. لكن الإنتفاضة العربية فرضت العديد من التحديات الخطيرة على السياسة الخارجية التركية بإنهيار التحالفات المنشأة حديثاً إلى أزمة اللاجئين وتجدد النزعة الوحشية الكردية في سوريا المجاورة وهو وضع كانت أنقرة حريصة على تجنبه.² فرضت الأزمة السورية تحولات كبيرة في نهج أنقرة للشؤون الإقليمية، انتقلت تركيا تدريجياً إلى سياسة الدعم الكامل للمعارضة. أيدت الدعوات إلى الإطاحة بالأسد من السلطة، واستضافت مجموعات معارضة سورية بارزة -واضطلعت بدور الراعي الرئيسي لجماعة الإخوان المسلمين السورية في هذه العملية -وسمحت للأسلحة والإمدادات الأخرى بالوصول إلى المعارضة عبر تركيا، وعززت وجودها العسكري على طول الحدود الجنوبية مع سوريا. وعلى عكس السعودية، لم تكن سياستها التدخلية في سوريا قائمة في البداية على التنافس مع إيران، بل كانت نتيجة لطموحات حكومة أردوغان الإقليمية ورغبتها في دعم الإنتفاضات العربية

¹ ibid, p, 7.

² Francesco Belcastro, Conflict in the Middle East, in: **The Routledge Handbook to the Middle East and North African State and States**, ibid, p.291.

والإخوان المسلمين على وجه الخصوص. اعتقدت الحكومة التركية أن لها دورًا خاصًا تلعبه كشكل من أشكال نموذج الديمقراطية الإسلامية الذي يمكن أن يكون مصدر إلهام للدول الإسلامية الأخرى.¹

كان للنزاع الذي بدأ يتكشف في سوريا تداعيات كبيرة على المصالح الأمنية التركية. هددت الحرب الأهلية في سوريا سلامتها الإقليمية، والتي كان من المحتمل أن تكون لها آثار كبيرة على مجتمعها الكردي المحروم. وقد تعرضت تركيا بشكل خاص لتداعيات الأزمة، مثل التدفق الكبير للاجئين، فمن الممكن أن تتأثر الرفاهية الاقتصادية والاستقرار في مناطقها الجنوبية غير المتجانسة أيضًا. علاوة على ذلك، فإن إنهيار الدولة السورية سيؤدي حتمًا إلى جذب منافسي أنقرة الإقليميين (إيران والعراق ودول الخليج) إلى الساحة السورية، حيث تنفجر إلى الحلفاء الطبيعيين. من منظور أنقرة، فإن ضمان عدم تحول سوريا إلى مصدر للتهديد وزعزعة الاستقرار يتطلب مشاركة نشطة.²

تطوّرت أهداف تركيا منذ الإنتفاضة. استهدفت انخراطها الدبلوماسي ثم العسكري على نحو متزايد تغيير النظام في دمشق، إلا أن أولويتها اليوم تكمن أساساً في ضمان أمنها الخاص. وهو يتمحور حول منع التمدد الجغرافي للجماعات المرتبطة بحزب العمال الكردستاني، بعد نجاح الأكراد السيطرة على ثلاث مناطق ذات أغلبية كردية شمال سوريا، القامشلي، كوباني وعفرين مع محاولة ربطها جغرافياً عبر احتلال المناطق الواقعة بينها ما يشكل لها تهديداً أمنياً، وهو أحد أهم العوامل التي حثتها على تعديل سياستها بشكل جذري في سوريا. مع نهاية 2016 بدأت القوات المسلحة التركية بتدخل عسكري مباشر يسعى إلى استهداف كل من داعش والقوات المتحالفة مع الأكراد في سوريا، والاستعداد لبدء التعاون مع روسيا وإيران على إنهاء الصراع أو ما يعرف بمحادثات استأنة.³ أصبح الشاغل الرئيسي لحكومة أردوغان في سوريا هو القضية الكردية. تخشى تركيا من إنشاء دويلة كردية تحت وصاية الولايات المتحدة وأن منطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي يمكن استخدامها كملاذ آمن لحزب العمال الكردستاني التركي أو تجديد رغبة الأكراد الأتراك بالحكم الذاتي. لذا تدخلت عسكرياً شمال سوريا لمنع تشكيل منطقة كردية سورية كبيرة متجاوزة. بالتدخل العسكري التركي المباشر إليه باسم "عملية درع الفرات"، التي انطلقت في شمال سوريا في 24 أغسطس 2016 لطرد داعش والمليشيات الكردية من الحدود التركية السورية. وصل الصراع بين الحكومة التركية - داعش إلى حد الحرب في عام 2016. في فبراير 2017، سيطرت القوات التركية وحلفاؤها من المتمردين

¹ Helle Malmvig, ibid, 74.

² Emile Hokayem, ibid, p.115

³ نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص، 227.

بشكل شبه كامل على مدينة الباب السورية وانسحب تنظيم الدولة الإسلامية. يتمثل دور تركيا اليوم داخل سوريا في تواجد جيشها في المنطقة التي تفصل الجيوب الشرقية لكردستان سوريا عن الجيب الغربي. لكنها تلعب أيضاً دوراً في تسهيل إمداد المعارضة في آخر معاقلها بحافظة إدلب المتاخمة لمحافظة هاتاي التركية. قد تثبت قدرة تركيا الفعلية على تقرير ما إذا كانت المعارضة ستواصل القتال من إدلب، أنها أقوى ورقة لها في مفاوضات المقايضة مع روسيا وإيران حول مستقبل سوريا.

أخيراً، لا تقتصر مصالح تركيا المتضاربة مع إيران على سوريا، بل هي موجودة أيضاً فيما يتعلق بمستقبل ما كان يُعرف باسم دولة الخلافة الإسلامية: شمال العراق (الموصل) وربط شرق سوريا، بما في ذلك الرقة.¹ من جانبها، أثبتت تركيا أنها قوة إقليمية قوية يمكن أن تتدخل عندما ترى ضرورة القيام بذلك. في هذه الحالة، كان مصلحتها الوطنية هي منع إنشاء دولة بروتستانتية كردية مستقلة في شمال سوريا. كما أظهرت فعاليتها وامكانية تغيير مواقفها حسب الظروف. لكن في الوقت نفسه، أصبحت قدرتها في لعب دور مهم في سوريا صعبة بشكل متزايد لعدة أسباب. أولاً، بسبب الإنهيار الفعلي للمجلس الوطني السوري المعتدل المدعوم من قبل تركيا. ثانياً، بسبب الهيمنة المتزايدة للتنظيمات المتطرفة على ساحة المعركة في سوريا، وأخيراً بسبب النجاح الجزئي للنظام في إعادة السيطرة على أجزاء من سوريا.

إن الحرب الأهلية في سورية كانت مكلفة للغاية لتركيا على كل المستويات التي يمكن تخيلها. فالنزاع لعب دوراً رئيساً في التسبب بإنهيار محادثات السلام مع حزب العمال الكردستاني، ومن خلال التدخل في سوريا، أصبحت تركيا متورطة بعمق في السياسة الإقليمية في انتهاك مباشر لسياسة "صفر مشاكل"، فقد لعبت دوراً طائفيًا كمدافع عن المجتمع المسلم السني في سوريا. كما استجابت بقوة للنزعة الوحدوية الكردية المتزايدة في شمال شرق سوريا، تدهورت علاقاتها مع كل من العراق وإيران. وجدت تركيا نفسها أيضاً تجر في علاقة أكثر تنافسية مع المملكة العربية السعودية، التي لطالما صورت نفسها على أنها القوة السنية الرائدة في المنطقة. لذلك، كان أحد الآثار الإقليمية الرئيسية للإنفاضة السورية هو تضمين تركيا في التوازن الإقليمي لسياسات القوة بصفتها جهة فاعلة مسلمة سنية، والسعي وراء أجندة تُقرأ بشكل متزايد من منظور طائفي.²

¹ Søren Schmidt, ibid, p.28.

² Christopher Phillips, ibid, p

المطلب الثالث: مصالح القوى الدولية الجيوسياسية

الفرع الأول: عودة روسيا كقوى عظمى

لطالما كانت لروسيا وجهة نظر مفادها أنه لا يمكن حل النزاع السوري عسكرياً وبدلاً من ذلك اقترحت مفاوضات بين الطرفين من أجل التوصل إلى حل وسط لا يعني بالضرورة إزالة الأسد. وهذا هو بالفعل التأثير الفعلي لتدخل روسيا العسكري المباشر في الصراع.¹ من وجهة النظر الروسية كان للإطاحة بالأسد على يد تحالف المتمردين المدعومين من الولايات المتحدة وحلفائها سيزيد من شرعية ممارسة تغيير الانظمة المعادية لأمريكا في المنطقة وبالتالي تشكل تهديداً مباشراً لأمنها القومي. وهو ما عبر عنه سيرغي لافروف " ان السعي لتغيير النظام في دمشق ليس سوى حلقة ضمن لعبة جيوسياسية إقليمية كبيرة " ² وفي ضل هذا السياق الإقليمي المتغير انخرطت في الأزمة السورية لإنفاذ مصالحها القومية والتمثلة في: ضمان أمنها الداخلي من الإسلاميين المتشددين، ومواصلة توسيع نفوذها الاقتصادي في الشرق الأوسط وتعزيز موقعها الجيوسياسي على حساب الولايات المتحدة. اما العوامل المعجلة بالتدخل العسكري الروسي هي سلسلة الانتكاسات التي تعرض لها النظام في النصف الأول من عام 2015. ونقص القوة البشرية لدى الأسد والذي تقاوم بعد رحيل الميليشيات الشيعية العراقية.³ تصرّ موسكو على أن سياستها الراهنة ليست موجّهة تحديداً لحماية الرئيس الأسد وإبقائه في السلطة بل هي لخدمة سوريا وللحفاظ على وحدتها، من خلال تهيئة الظروف الملائمة لإجراء حوار بناء وهادف بين النظام والمعارضة من أجل التوصل إلى حلٍ داخلي للأزمة.

جاء التدخل العسكري الروسي 20 سبتمبر 2015 ما يعرف بعاصفة السخوي. قدمها بوتين على أنها حملة قانونية وشرعية ضد إرهاب داعش تلبية لطلب رسمي من الحكومة السورية على عكس التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. كما صرح رئيس أركانه، سيرجي إيفانوف أن " الهدف العسكري من هذه العملية هو حصرياً تقديم الدعم الجوي لقوات الحكومة السورية في قتالهم ضد داعش. " نجحت موسكو عبر تدخلها السياسي والعسكري في سورية في منع السقوط الوشيك للنظام، كما تمكّنت القوات الموالية للنظام بمساعدة

¹ Søren Schmidt, ibid, p, 24.

² محمد فايز فرحات، السلوك الصيني-الروسي ازاء موجة الربيع العربي، في: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، مرجع سابق، ص، 260.

³ Christopher Phillips, ibid, p, 217.

الطيران الروسي من تحقيق مكاسب إقليمية كبيرة اعتباراً من ربيع 2018 أصبحت تسيطر الحكومة على ما لا يقل عن 63% من أراضي الدولة حيث كان يعيش 73% من سكانها قبل الحرب ، استعاد النظام كامل اللاذقية و حلب واستعاد أجزاء من حمص وحماة واستعاد السيطرة على قاعدة كوبرس العسكرية ومدينة تدمر.¹ كان لنتائج التدخل العسكري ان فرضت روسيا نفسها فاعلا مهما في الحرب السورية لا يمكن الاستغناء عنه، استطاعت ان تقلب المعادلة في سوريا للمرة الاولى بعد خمسة اعوام من القتال لمصلحة الحل السياسي ، الذي يمكن القول ان روسيا فرضته في مؤتمر فيينا الذي عقد في 30 اكتوبر 2015 بمشاركة 16 دولة .ففي هذا المؤتمر تم التوافق على بنود للتسوية السياسية للأزمة السورية جرى تحويلها إلى مجلس الأمن وصدر بها القرار الاممي 2254 في 18 ديسمبر 2015.² كما عملت روسيا إلى توطيد نفوذها في سوريا عبر تأسيس قواعد عسكرية إستراتيجية في العديد من المناطق الحيوية في البلاد، إلى جانب تشكيل بعض الوحدات العسكرية الجديدة ، وعملت في نفس الوقت على إجراء بعض التغييرات التي طالت هيكل وتنظيم مؤسسة الجيش، وإعادة تأهيل مجموعة من الضباط والعناصر من خلال إلحاقهم بدورات تدريبية في روسيا، وفي قاعدتها العسكرية في حميميم، بالإضافة إلى الإمساك بأزمة القرار العسكري في وزارة الدفاع ورئاسة الأركان، ترافق كل ذلك مع جهدها المكثف لتفعيل العملية السياسية المحلية من خلال انضاج حوار سوري-سوري بين النظام و قوى المعارضة المعتدلة و"اتفاقيات التهدئة" التي عُقدت مع فصائل المعارضة في العديد من المناطق السورية.³

كانت النتيجة لدعم روسيا الثابت والمتسق والحركي لسوريا ظهورها كقوة دولية تتمتع بأكبر قدر من النفوذ دبلوماسياً في جميع أنحاء المنطقة. إن توسعها المنهجي والصبور في علاقات العمل مع كل طرف مهم وترابطها العسكري والاقتصادي الأعمق في سوريا يسمح لها بلعب أدوار دبلوماسية جوهريّة في معظم النزاعات والمتعددة الأطراف. كان هذا أكثر وضوحاً في الجهود الروسية، جنباً إلى جنب مع تركيا وإيران، لإنشاء مناطق التصعيد، والمناقشات الخلفية لتهدئة المخاوف الإيرانية والإسرائيلية المتبادلة، والمفاوضات مع الأردن في منتصف 2018 للتعامل مع الاندفاع المفاجئ للاجئين من منطقة درعا الحدودية. صعود روسيا هو جزئياً نتيجة للضعف الواسع والتخفيض الواضح للدبلوماسية الأمريكية غير المنتظم في المنطقة

¹ Christopher Phillips, ibid, p, 219.

² محمد السعيد ادريس، تحالفات الضرورة بين روسيا وإيران، (الدراسات الإيرانية: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد 2017:3)، ص، 52.

³ نفس المرجع، ص، 54.

؛ كما يعكس استمرار الدور الأوروبي الهادئ وعجز القوى الإقليمية غير العربية الثلاث - تركيا وإسرائيل وإيران - عن محاولة مثل هذه الوساطة على مستوى المنطقة ، وذلك بسبب عدة عوامل: تورطها في نزاعات ثنائية مكثفة (مثل إسرائيل - إيران) ، علاقات غير متناسقة وإنعدام الثقة (تركيا وإسرائيل) ، وتصورات عربية واسعة النطاق لتركيا كداعم للإخوان المسلمين والإسلاميين العرب الآخرين وحقيقة أن إسرائيل لا تتمتع بعلاقات دبلوماسية مع معظم الدول العربية كما تصطدم بالرأي العام المعادي في معظم المنطقة.¹

ومع ذلك، لا ينبغي المبالغة في نجاح التدخل الروسي. أثبتت موسكو أنها غير قادرة على نقض إصرار تركيا على استبعاد حزب الاتحاد الديمقراطي من جنيف 3، ولم تستطع منع الجماعات التي تعتبرها إرهابية من إدراجها في المجلس الوطني الأعلى. لا زال مستقبل الأسد موضع نقاش، حتى لو اعترف القادة الغربيون الآن أنه قد يستمر لفترة أطول. كما لم يؤد التدخل الروسي إلى نصر عسكري حاسم للأسد، وظلت نقاط الضعف الهيكلية العميقة للنظام المتمثلة في النقص المزمن في القوى البشرية وعدم القدرة على الاحتفاظ بأراضي معادية إلى أجل غير مسمى دون إجابة. وبالتالي، لم يكن التدخل حاسماً ولكنه أكثر توازناً: هذه المرة قلب الميزان لصالح الأسد أكثر، لكن ليس بما يكفي لكسبه الحرب. حتى لو نجحت عملية فيينا أو أحد أشكالها في نهاية المطاف، بدا من غير المرجح أن يتمكن الأسد من استعادة السيطرة على كل سوريا حتى بمساعدة روسية مستمرة. لم يجعل التدخل موسكو القوة المهيمنة الجديدة في سوريا أو المنطقة بل زاد من حصتها في الشرق الأوسط ما بعد أمريكا. بقي العديد من اللاعبين الآخرين في سوريا وبدا أنهم غير مستعدين للتخلي عن مصالحهم.²

الفرع الثاني: إرتباك أمريكا الإستراتيجي

تمثلت إستراتيجية واشنطن فترة باراك أوباما تجاه الشرق الأوسط الحفاظ على مصالحها الحيوية في المنطقة مع تقليص وجودها العسكري، لذا كان توقيت الإنتقضة السورية غير موالي إذ تزامن ت مع بداية فك الارتباط بدلاً من لعب دور مباشر في تشكيل السياسة الإقليمية. عملت إدارة أوباما في تعاملها مع الأزمات وبشكل خاص في الشرق الأوسط من خلال المؤسسات متعددة الأطراف ومشاركة عبء إدارة الصراع مع الدول والمنظمات الإقليمية حيث ظلت تكاليف مشاركتها مرتفعة. وهو النهج الذي سلكته لإدارة الأزمة الليبية من خلال جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي، لكن النتائج الغير

¹ Rami G. Khouri. War For Regional Orders in the Middle East, ibid, p, 6.

² Christopher Phillips, ibid, p, 231.

متوقعة في ليبيا جعلت من الصعب التفكير في تكرار عمل جاد بشأن سوريا.¹ كان يُنظر إلى التكاليف الجيوسياسية على أنها تفوق مزايا التدخل القوي، كما جعلت المعارضة الروسية والصينية الشديدة نشر قوات على الأرض السورية خارج النقاش.

تطلبت الحرب في سوريا إجماعاً من جميع الأطراف الدولية المعنية حتى يتم اتخاذ أي قرار، ما أفشل خيارات إنشاء منطقة حظر جوي، مناطق أمنة أو ممرات إنسانية. أحد الأسباب الأخرى هي حتمية المواجهة العسكرية المباشرة مع النظام السوري. كان الخط الأحمر الواضح الوحيد الذي رسمته الدول الغربية يتعلق بالأسلحة الكيماوية أوت 2012، صرح أوباما علناً: `` لقد كنا واضحين جداً لنظام الأسد، ولكن أيضاً للاعبين الآخرين على الأرض، أن الخط الأحمر بالنسبة لنا هو أننا بدأنا نرى مجموعة كاملة من الأسلحة الكيماوية تتحرك أو يتم استخدامها. هذا من شأنه أن يغير حسابي.² لكن في الأشهر اللاحقة وعندما جرى التبليغ عن استخدام النظام السوري لأسلحة كيماوية صيف 2013 لم تقدم الولايات المتحدة ولا بريطانيا على رد فعل عسكري بالرغم من إيجائهما بأنهما سيفعلان ذلك، وفي وقت لاحق اقتصر على هجوم محدود فترة الرئيس ترامب ما قوض المصادقية الغربية إلى حد بعيد واطهر ان التهديدات الغربية غير ملزمة.³

كشفت الأزمة السورية عن ارتباك وتناقض الموقف الأمريكي. بسبب الأسباب المذكورة أعلاه وكذلك بسبب ضعف جماعات المعارضة المعتدلة أيديولوجياً في ساحة المعركة، اتبعت الولايات المتحدة طوال الوقت نهجاً متردداً تجاه الصراع السوري. اذ شكلت المخاوف من البديل السوري تحديداً جوهر الموقف الأمريكي، فقد شككت دائرة صنع القرار في مناسبات عدة في ماهية المعارضة السورية ودعوا إلى التريث في موضوع دعمها بالسلح بعد الترويج لمقولات اختراق القاعدة لها. يبقى الهدف الابرز لأمريكا في مقاربتها الأزمة السورية هو اعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية. اذ تنظر إلى الصراع في سوريا باعتباره جزءاً من كباش مع إيران وهي عندما تسهم في اضعاف النظام السوري انما تقوي مواقفها التفاوضية تجاه إيران.⁴ فواشنطن لا يعنيه شيء من مطالب السوريين، بل ما يعنيه هو التحول في السياسات السورية بما يضمن اضعاف إيران ويحول دون ظهور تحالفات اوسع على الساحة الدولية وهو امر حتمي إذا خرج نظام الاسد منتصراً من الأزمة. منذ صعود الدولة الإسلامية، أعطت الولايات المتحدة أولوية متزايدة لهزيمتها بدلاً

¹ Emile Hokayem ibid, p, 158.

² Emile Hokayem ibid, p, 181.

³ نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص ص، 240-239.

⁴ مروان قبلان. مرجع سابق، ص، 477.

من الإطاحة بالأسد. عمدت إلى تغليب الاهتمامات الأمنية على الاعتبارات الديمقراطية بحيث أصبحت اولوية محاربة التنظيم على اسقاط النظام، وهو شان دول الاتحاد الاوروبي الداعمة للمعارضة بعد مواجهتها سيل اللاجئين السوريين عملت على حل اعراض الحرب بدل من التعامل مع اسبابها.¹ ساد التفكير الغربي توقع أن الأزمة السورية وما يترتب عليها من فراغ أمن ي وسلطة، سيعيد إحياء ثورات الأيديولوجيات السلفية الجهادية والجهات الفاعلة الغير حكومية.

حتى للتعامل مع تهديد أمن ي واضح. كانت الولايات المتحدة مقيدة بسبب عدم رغبتها في نشر قواتها لقتال داعش ومع ذلك مصررة على قيام الشركاء المحليين بالمهمة، اظهر صعوبة العثور على حلفاء مستعدين لخوض القتال ضد داعش إلى أي مدى أدى فك الارتباط في السنوات السابقة إلى تغيير العلاقات الدولية في المنطقة. في العراق، كان يعني التعاون مع حكومة بغداد الجديدة وحكومة إقليم كردستان. كما تعاونت بشكل فعال مع إيران في هذا الأمر.² اما في سوريا بينما انضم حلفاء واشنطن الإقليميون في غارات قصف مبكرة كانت أولوياتهم في الواقع مختلفة مثل المعارضة المسلحة التي ترى أن الأسد وليس داعش هو العدو الأساسي. كان اللاعبون الإقليميون أكثر استقلالية من ذي قبل وهو مؤشر على مدى تضاول نفوذ واشنطن وكمثال على ذلك عدم قدرتها على إقناع تركيا باستخدام القواعد الجوية التركية أو حتى تنظيم حدودها بجدية.

لتجاوز الصعوبات التي واجهتها في حشد الدعم الإقليمي الكافي لمواجهة داعش تحالفت مع القوات الكردية كقوة محلية فعالة وعلمانية وهو ما كانت تبحث عنه. عمل البنتاغون عن كثب مع القوات المشتركة لوحدات حماية الشعب والتي ستشكل في النهاية قوات سوريا الديمقراطية وهي مظلة عسكرية سيطرت على شمال وشرق سوريا. بعد تأمين الحسكة والاستيلاء على تل أبيض، مما ترك جزءاً طويلاً من الجانب السوري على الحدود التركية تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي. في حين نجحت واشنطن بدحر داعش، فإن طريقة النصر ومن ثم تمكينه فرضت ضغطاً كبيراً على العلاقات الأمريكية التركية. التي تنظر إلى حزب العمال الكردستاني وحزب الاتحاد الديمقراطي السوري كأكبر تهديد إقليمي لها اي أكثر من الأسد وبالتأكيد أكثر من داعش.³ كان لسياسات امريكا في سوريا المقصودة تداعيات غير محسوبة بحيث تلاقت مصالح إيران وتركيا وروسيا الدول المتنافسة.

¹ نيقولاوس فان دام، مرجع سابق، ص، 244.

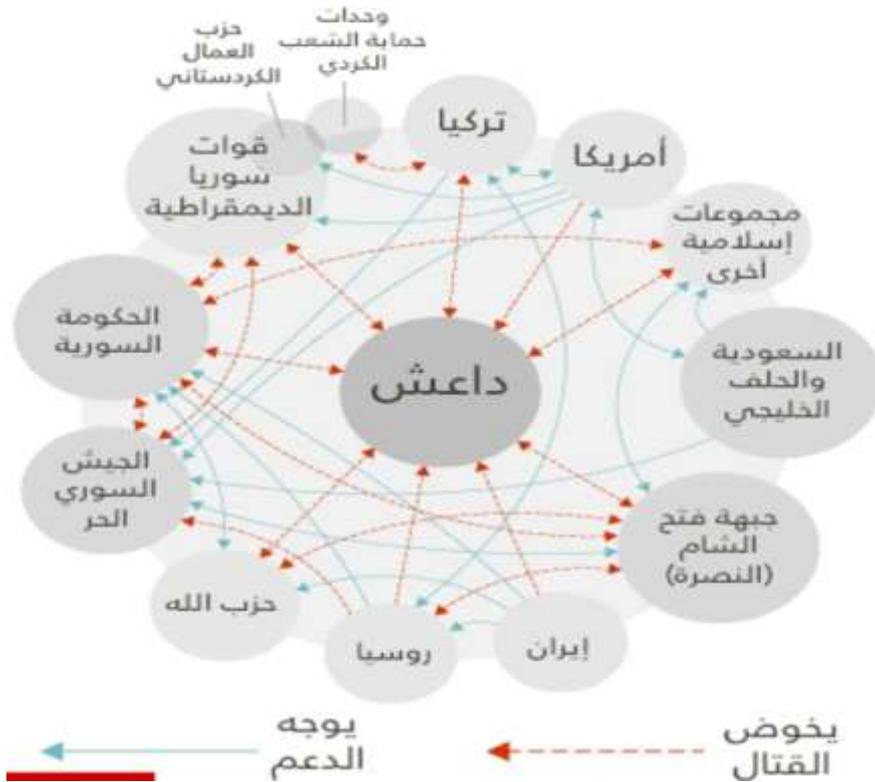
² Christopher Phillips, ibid, p. 209.

³ ibid, pp, 210-211.

يتمركز الوجود العسكري الأمريكي في شمالي وشرقي سوريا والذي يبلغ ألفي جندي كقواعد لضمان عدم عودة تنظيم داعش، إستراتيجيا تشكل قوة موازنة للتواجد الروسي بالغرب وتقطع امتداد نفوذ إيران الإقليمي عبر الحدود العراقية، وبسيطرتها على ابار النفط السوري تقطع موارد النظام الاقتصادية وتلعب دور اساسي في اي تسوية تفاوضية مستقبلية. أضاف رد فعل الولايات المتحدة وتدخلها ضد داعش طبقة أخرى من التعقيد لما كان بالفعل حربًا أهلية معقدة ومدولة.

على الرغم من الحديث عن تفكك داعش على نطاق واسع، فقد أنشأت إيران قوسًا للسيطرة من إيران عبر العراق إلى سوريا، والذي سيوفر وفقًا للولايات المتحدة لإيران موقعًا جيوسراتيجيًا هائلًا يعيق مصالحها في المنطقة ويهدد إسرائيل وحلفاءها في شبه الجزيرة العربية المنتجة للنفط. لهذه الأسباب، يرتبط تصور الولايات المتحدة للتهديد في سوريا ارتباطًا وثيقًا بإيران إن لم يتم الإعلان عنه صراحة كأولوية أولى، كما هناك تصورات للتهديدات المرتبطة بدور وتأثير روسيا في سوريا ومنطقة الشرق الأوسط.¹ رغم تقلص مشاركتها اثبتت انها أقوى لاعب من بين العديد من الجهات الفاعلة في الشرق الأوسط.

الشكل (6): تعقيدات القتال داخل سوريا



المصدر: <https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/12/30/syria-ceasefire-russia-turkey-analysis>

¹ Christopher Phillips, ibid, p, 236.

الفصل الثالث

إنتروبيا المنظومة الإقليمية للشرق الأوسط

المبحث الأول: إنهار الدولة السورية والتغيير البنيوي الإقليمي

المبحث الثاني: صعود الفواعل المسلحة العابرة للحدود ذات البعد الهوياتي

المبحث الثالث: التنافس الأمني الإقليمي

يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على عوامل الاضطراب الرئيسية في المنظومة الإقليمية او مظاهر الإنتروبيا، والتي أثر كل منها على نتائج تطور موجة الإنتفاضات الشعبية العربية وتشمل هذه العوامل: انتشار الدول الضعيفة والحروب الداخلية المصاحبة لها، وكنتيجة شرطية لهذا العامل ظهور جهات فاعلة حاسمة من غير الدول، وكمحصلة لتحالفاتها الإقليمية تفعيل التنافس الأمن ي الإقليمي. تقترح إستعارة الإنتروبيا إلى النظر في خصائص المنظومة، اذ يتطلب التحليل النسقي استعمال متغيرات نسقية كما يقر بذلك **ووندد** " يتحتم على اي نظرية بنيوية حتى تستطيع تقديم تنبؤات معينة، ان تحتوي على مسلمات عن طبيعة البنية، وعن دوافع الفاعلين وعن صفة العملية التي تربط اولئك الفاعلين بالبنية، وينطبق ذلك على كل النظريات البنيوية بما في ذلك الواقعية الجديدة".¹ لذا طبيعة الهيكل، ونوع الفاعلين، وكيف تتفاعل الوحدات متغيرات رئيسية لمحاولة بحث التغيير في المنظومة الإقليمية. وبالتالي نقسم مباحث هذا الفصل كالآتي:

تأثيرات هيكلية: يمكن ملاحظة هذا التغيير الفوري او الخطي من خلال إنهيار الدولة، مثلما يبرزه تعريف المنظومات، ان التغيير في أحد وحدات المنظومة او تفاعلاتها ينتج عنه تغيرات في جميع أنحاء النسق، أو إنهياره. ففي عالم اليوم الذي يزداد ترابطا، الدول الضعيفة تمثل واحدة من أهم التحديات فهي عرضة للإنهيار قبل وأثناء وبعد الصراع الداخلي.

تأثيرات الفواعل: إن الفوضى المتزايدة اليوم ليست مرتبطة بالسياسة الدولية التي تمارسها الدول القومية فقط ولكن بنظام عالمي يتألف من أنواع مختلفة من الفاعلين الذين يمارسون أنواعا مختلفة من القوة.² تنافس هذه الحركات الدولة على احتكار استعمال العنف المنظم على أقاليم محددة داخل سوريا بعدما بسطت نفوذها عليها وتمتاز بوعي إستراتيجي وطموح توسعي انفصالي ما يندر بتغيير البنية الجيوسياسية للشرق الأوسط.

تأثيرات العمليات: يمكن أن تنتج المنظومات تأثيرات دائرية حيث يستجيب الفاعلون للبيئات الجديدة التي أوجدتها أفعالهم، لذا نحتاج إلى تتبع العمليات الدائرية في العمل حيث يستجيب الفاعلون للتغيرات في بيئاتهم، والتي تعد جزئيا نتاجا لما فعلوه هم وآخرون سابقا.³ في السياسة الدولية، ربما يكون أهم مظهر لهذه الديناميكية هو العملية واسعة النطاق للمعضلة الأمنية.⁴

¹ ألكسندر ووندد، مرجع سابق، ص. 147.

² Schweller, **Randall, Maxwells Demon and the Golden Apple**, ibid, preface.

³ Robert Jervis, ibid, p, 79

⁴ ibid, p, 60

المبحث الأول: إنهيار الدولة السورية والتغيير البنوي الإقليمي

أحدثت الإنتفاضات الشعبية العربية تغييرات كبيرة في المنظومة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط. لم تؤدي هذه الأحداث فقط إلى تحولات غير مسبوقه في ميزان القوى، بل أدت أيضاً إلى تغيير سياق الهوية والنظام المعياري الذي يعمل فيه موازنة القوى.¹ ان هيكل المنظومة الإقليمية والتحويلات التي طرأت عليه اعقاب الإنتفاضات الشعبية، يمثل اهم تحدي امام إستقرار النظام الإقليمي الشرق أوسطي، حيث تحولت سوريا إلى ساحة نفوذ وتنافس جيوسياسي بين القوى الإقليمية ما يفرض تكلفة على اي سلوك يسعى إلى الحفاظ او تغيير الوضع الإقليمي الراهن.

يسعى هذا المبحث بعد تحديد منظومة إقليم الشرق الأوسط إلى بحث التغييرات الحاصلة في المنظومة الإقليمية من خلال تتبع نتائج التحويلات في ميزان القوى الإقليمي، ثم بتقييم اثار تغيير معاني سياسات الهوية القومية واعادة تشكيل الهويات والمصالح. ويختتم بتحليل إعادة تشكيل العلاقات بين الدول في الشرق الأوسط، بناءً على تأثير الحرب السورية على العلاقة بين دول المنطقة، من خلال الاجابة على الاسئلة التالية:

كيف غيرت الإنتفاضات العربية النظام الإقليمي؟ ما هي تداعيات التنافس الإقليمي في سوريا على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط؟ ما أثر سياسات الهوية على نمط التحالفات الإقليمية؟

المطلب الأول: المنظومة الإقليمية الشرق أوسطية

تشكلت منظومة دول الشرق الأوسط بعد فرض القوى الاستعمارية الاوروبية نموذج الدولة الويستقالية او الدولة الحديثة إثر إنهيار الإمبراطورية العثمانية. تم رسم حدودها من خلال الاعتبارات الإستراتيجية والمخاوف العسكرية للقوى الكبرى. نشأ عن ذلك تشكيل الدول بحدود مفروضة لا تتوافق مع الهوية، مما أدى إلى نشوء صراعات داخل الدول وفيما بينها، ما جعلها منظومة غير متجانسة من حيث المعايير والمبادئ المتنافسة للشرعية. كانت الإنتفاضات العربية من أعراض هذه المشاكل ولكنها أدت إلى تفاقمها أيضاً.

¹ Raymond Hinnebusch, The Arab uprising and regional power struggle, in: **Routledge Handbook of International Relations in the Middle East**, ibid, p, 121.

الفرع الأول: تحديد إقليم الشرق الأوسط

تشكلت منظومة دول الشرق الأوسط بفرض القوى الاستعمارية الأوروبية نموذج الدولة الويستقالية او الدولة الحديثة بعد تقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية.¹ كمصطلح جغرافي الشرق الأوسط تعود جذوره إلى المفاهيم والممارسات الأمنية التي فرضتها أو اخترعتها القوى الغربية، تم ذكره لأول مرة بهذا الاسم في مقال نشر عام 1902 بعنوان "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية" من قبل الخبير الإستراتيجي البحري الأمريكي ألفريد تاير ماهان، الذي وصف القيمة الإستراتيجية لطريق بحري من قناة السويس إلى سنغافورة، بحيث ركزت ملاحظات ماهان على عدن والهند ومنطقة الخليج. بعد ذلك تم تداول المصطلح لكن بحدود مختلفة استجابة إلى المواقف الإستراتيجية المتغيرة. إذ تم إعادة صياغة المفهوم من قبل ونستون تشرشل ليشمل البلدان الواقعة بين مضيق البوسفور وحدود الهند وبالتالي تحول مركزه من الهند إلى القاهرة، وبعد افول النفوذ البريطاني تم تعديل صياغته ليتناسب مع المصالح الأمريكية. منذ ذلك الوقت، تتألف المنطقة من الدول العربية وبعض الدول الأخرى.² الشرق الأوسط كمفهوم تم بناؤه وإعادة بنائه من مجموعة متنوعة من المصادر التي تتضمن عناصر سياسية / إستراتيجية ودينية وايدولوجية لا ترتبط في الغالب بالجغرافيا أو الثقافة أو التاريخ في المنطقة، فهو موجود بشكل رئيسي في أذهان الدبلوماسيين ومحتواه يتم تحديده من خلال مشكلة معينة. كما عبر عن ذلك وليد حزبون انه منطقة معينة متخيلة جيوسياسيا Geopolitical Imaginary تتحدد وفقا لإستراتيجيات الدول العظمى واهتماماتها الأمنية.³

لقد انعكس هذا الاضطراب في تحديد نطاق مصطلح الشرق الأوسط على الدراسات التي تتعلق بالمنظومة او النظام الإقليمي لذا عند دراسة قضايا الشرق الأوسط لا يوجد إجماع حول عضويته او حدوده، بمعنى اخر اين يبدأ واين ينتهي.⁴ شملت بعض الدراسات شمال إفريقيا في الشرق الأوسط بسبب الهوية العربية، وقد يمتد بسبب العقيدة الإسلامية المشتركة عبر القرن الأفريقي وكذلك إلى أفغانستان، ومن المفترض أن يشمل آسيا الوسطى. لا يوجد إجماع بشأن رسم حدود المنظومات الفرعية او عضويتها، فالتقسيمات المقررة لخدمة غرض ما ليست بالضرورة مناسبة لخدمة اغراض اخرى. يعتبر فواز جرجس ان

¹ Adham Saouli, ibid, pp, 42-43.

² Barry buzan. A Framework for Regional Security Analysis. In, ibid, p, 45.

³ Waleed Hazbun, The Middle East through the Lens of Critical Geopolitics, in **Is There a Middle East? : The Evolution of a Geopolitical Concept.** (Ed: Michael E. Bonine and all). Stanford University Press 2012), p, 208.

⁴ جميل مطر، علاء الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات العربية السياسية، مرجع سابق، 26.

مسألة تثبيت الحدود مسألة ذاتية لا يمكن تحديدها وفق النهج القاضي بان الاسباب لها اثار تحدها، فالدول تلعب ادوارا متفاوتة في شدتها في منظومات فرعية متعددة وفي اوقات مختلفة.¹

مثل تعريف المنظومة الإقليمية، الشرق الأوسط كإقليم هو مصطلح متنازع عليه ايضا. انتقد القوميون العرب فكرة المنظومة الفرعية الشرق أوسطية، فلا يوجد لها اي أثر جغرافي او تاريخي وانما هي مفهوم سياسي يعكس المصالح الإستراتيجية للدول الكبرى، وفي الوقت عينه يخفق المفهوم في الاحاطة بالديناميات والعمليات الإقليمية.² مدافعون بذلك عن المنظومة العربية وان الغاية منه طمس الهوية العربية وتمزيق الوطن العربي كوحدة متميزة. وبناءً على ذلك، فالمنطقة طبقا لهذا التصور هي خليط من القوميات والشعوب واللغات وبالتالي يمكن دمج اسرائيل فيها.³ كما اعتبر إستراتيجية لاختراق المنطقة لإعادة تشكيل بنية المنظومة وفقا لتوجهات الجهات الراعية لهذه المشاريع.⁴ لكن هذا التصنيف غرضه معياري بشكل واضح، فالعامل الأساسي الذي يشكل أساس النظام العربي هو عنصر القومية العربية هذه القواعد لإنشاء عضوية النظام معيبة إلى حد كبير لأنها تتجاهل الصراع. وبالتالي يستثني قوى مجاورة اسرائيل، إيران وتركيا وهي الاكثر انخراطا في القضايا الأمنية الإقليمية. كما أشار ريمون آرون، من غير المنطقي تعريف نظام دولي بطريقة تجعل الدول المشاركة في الحرب مع بعضها البعض ليست أعضاء فيه.⁵

وبما ان المعيار الذي يقاس به وجود منظومة فرعية إقليمية ليس هو مدى الوحدة بل درجة الاشتراك والتفاعل.⁶ لا يمكن استبعاد القوى الإقليمية الغير عربية التي تعد جهات فاعلة رئيسية في النزاعات الإقليمية. فالحرب هي أحد الأشكال التي يمكن أن يتخذها التفاعل الإقليمي، وهو لا يتضمن التعاون فحسب وفقا لروبرت كيوهان انه بل يشمل ايضاً الصراع والخلاف. فعلى صعيد الصراع الإقليمي من الواضح أن كل من إسرائيل وتركيا وإيران تنتمي إلى المنطقة المحددة بشكل منتظم على الرغم من كونها دول غير عربية لا يمكنها الانضمام إلى جامعة الدول العربية لكن لا يمكن تجاهلها، فقد اثبتت تداعيات حرب الخليج عن

¹فواز جرجس. النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مرجع سابق، ص ص، 23-24.

² نفس المرجع، ص، 26.

³ جميل مطر، علاء الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات العربية السياسية، مرجع سابق، ص ص، 27-28.

⁴ وليد عبد الحي، الية الاختراق واعادة التشكيل، في: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، مرجع سابق، ص، 92.

⁵ F. Gregory Gause, Systemic Approaches to Middle East International Relations, ibid, p, 14.

⁶ فواز جرجس، مرجع سابق، ص، 26.

عدم امكانية تحقيق اي نظام للأمن الجماعي إذا تم استبعاد هذه الدول الثلاث.¹ كذلك، على الرغم من وصف الأحداث الأخيرة بأنها إنتفاضات عربية، إلا أن الدول غير العربية في المنطقة تأثرت بالإنتفاضات العربية تمامًا مثل الدول العربية، لذا لا يمكن التغاضي عنها في اي تحليل للبنية الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط.²

بناء على ما سبق، في دراستنا نحدد الشرق الأوسط مثلما ورد في تعريف الفرد ماهان، دول: مصر، إيران، العراق، إسرائيل، فلسطين، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، البحرين، السعودية، سوريا، تركيا، الإمارات العربية المتحدة واليمن مثلما توضحه المنطقة المضللة بالأصفر على الخارطة (1):

الخارطة (2): إقليم الشرق الأوسط



المصدر: رافائلا دال سورتو وآخرون. مرجع سابق، ص، 5.

تشكل هذه الدول منظومة إقليمية تنطبق عليها المتغيرات الرئيسية في تعريف النظم الإقليمية لتومسون: التواصل الجغرافي، التفاعلات المتبادلة، عدد الاعضاء و تتميز بالترابط الأمني المتبادل مثلما تشير اليه متغيرات نظرية مركب الأمن الإقليمي لباري بوزان. فعندما ننظر إلى التفاعلات والخطابات الأمنية، فإن هذه الدول مدمجة جيدًا في منظومة إقليمية مع حدود واضحة نسبيًا مع الأقاليم المجاورة، كما ترتبط دوله ببعضها البعض من خلال المعضلة الأمنية، حيث يعتبر التدبير الدفاعي لأي دولة في نفس

¹ Barry Buzan, ibid, pp, 35-36.

² Elizabeth Monier, ibid, p, 02.

الوقت كإجراء هجومي من قبل دول أخرى، ولا يتم تخفيفه بأي من نظام للأمن الجماعي أو مجتمع الأمن¹. وبما ان موضوعنا يتناول ارتباط الأمن الإقليمي بالنزاع السوري، من حيث مشاركة الاطراف الإقليمية ومدى تأثيرها. من المؤكد أن الدول العربية في شمال إفريقيا مهتمة بهذه القضايا الأمنية المشتركة، لكنها لا تشكل متغيرا أساسيا في تطورات الأزمة السورية وتداعياتها سواء كانت متعلقة بمعادلة القوة والأمن والمنافسة الجيوسياسية او التهديدات التي لها طبيعة الهوية.

الفرع الثاني: نشأة وتطور النظام الإقليمي الشرق أوسطي

إن مشكلة بناء النظام في الشرق الأوسط متجذرة في تشكيل الدولة وتكوين المنظومة الإقليمية من قبل القوى الاستعمارية بفرضها لنظام أحدث صراعات بين الدول التي تتحداه او تدافع عنه على مر الوقت.² عرفت المنطقة تنافسا بين مفهومين للنظام الإقليمي المنشود، نظام إقليمي عربي بالكامل مقابل نظام شرق أوسطي، بمعنى إلى اي مدى ينبغي أن تكون الترتيبات الإقليمية مقصورة على الدول العربية أو تشمل دولاً غير عربية وهي جزء من ديناميات إضفاء الطابع الأمن ي على نطاق واسع في المنطقة.³ تعد جامعة الدول العربية محاولة للدول العربية في المنطقة لإنشاء نظام إقليمي في الشرق الأوسط ضد الهيمنة الغربية، وهي مرتبطة بالهوية المشتركة للعالم العربي، تفترض التعاون ضد التهديدات المشتركة والهيمنة الخارجية. ومطالبة اعضائها الالتزام بمعاهدة الأمن الجماعي العربية بدلاً من التحالف الأمن ي الذي يسيطر عليه الغرب متمثلا ميثاق بغداد.

كانت المنافسة بين التصميمين شديدة للغاية خلال الخمسينيات والستينيات. ومع ذلك، لم تكن القضايا الإقليمية والدولية هي التي كانت حاسمة في معركة الأسبقية والتميز بين هذين المشروعين الإقليميين بل القضايا العربية البينية. يجادل ستيفن والت أنه حتى في ذروة العروبة، كان التوازن ضد الهيمنة المصرية منتشرا في العالم العربي، على حساب التعاون من أجل المصالح المشتركة. هذا السلوك لم يمارس من قبل الملكيات المحافظة فحسب، بل حتى من خلال الأنظمة الجمهورية لسوريا والعراق عندما شكّل عبد الناصر تهديداً لهم.⁴ كانت المنافسة بين الدول العربية مكثفة، لكنها كانت مختلفة تماماً عن صراع قوة واقعي تقليدي. لم تكن أساساً على الأرض أو غيرها من الممتلكات الملموسة، بل على النظام المعياري المرغوب في النظام

¹ Søren Schmidt. Ibid, pp, 20-21.

² Raymond Hinnebusch, **The international politics of the Middle East**, ibid, p, 9.

³ Michael N. Barnett, Identity and Alliances in the Middle East, in: **The Culture of National Security** .ibid, p, 343.

⁴ Raymond Hinnebusch, ibid, p, 63.

العربي. في الستينات كانت احدى القضايا الخلافية الجدلية في العلاقات العربية اليبينة تدور حول ادخال وحدات اسلامية غير عربية او عدم ادخالها في المنظومة الفرعية العربية. وقد قادت السعودية الحملة التي كانت ترمي إلى جعل النظام الإقليمي منفتحاً غير مغلق. ذلك ان ادخال أطراف اخرى من شأنه ان يوازن النفوذ المتسيد للقوميين العرب.¹ عرفت هذه المرحلة صراعات ايديولوجية واسعة النطاق في المنطقة وخاصة في العلاقات بين الدول العربية. أصبح هذا الصراع معروفاً باسم الحرب الباردة العربية.

عرف النظام العربي بدايةً وهنه مع الهزيمة التي حققتها اسرائيل بجيرانها العرب من مصداقية القوميين العرب وانتقال ميزان القوى إلى جانب الملكيات، ادى تراجع مصر إلى مضاعفات إقليمية فتحت ابواب الوطن العربي امام لاعبين خارجيين ومعتقدات دخيلة. اختفى النظام العربي على إثرها في باطن منظومة فرعية شرق أوسطية اوسع منه. اخذت دول مثل إيران وتركيا تلعب دوراً أكثر نشاطاً في الشؤون العربية وتستخدم الاسلام كعقيدة منافسة او بديلة لعقيدة الوحدة العربية. كما ادى الاعتماد المتزايد من قبل البلدان العربية على الدول العظمى إلى فقدان المنظومة العربية ما كانت قد حققتة من استقلال ذاتي هامشي.²

كانت لاتفاقية كامب ديفيد نتائج عكسية على مفاهيم الوحدة العربية ومبدأ التهديد المشترك. افضت إلى تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ومن جهة اخرى حفزت تنافس الادوار بين الدول العربية الطامحة لملا هذا الفراغ. في حين ادى تحدي العراق لمبادئ العروبة والتدخل في الكويت إلى إعلان نهاية المعايير التأسيسية القائمة على القومية العربية. وظهر مصالح الدولة القومية المرتبطة بنظام إقليمي قائم على السيادة لا على الهوية. إن الترتيبات الأمنية الإقليمية لما بعد حرب الخليج عرفت اعادة صياغة الاولويات الأمنية لكل دولة عربية على حدة تبعاً لإدراكها الخاص لمصادر التهديد، مما أضعف دور الجامعة العربية كمركز للنظام الإقليمي، كذلك عرفت هذه المرحلة بداية مفاوضات السلام واعادة تعريف اسرائيل كتهديد إقليمي. كما تميزت باختراق القوى الكبرى للمنظومة الإقليمية وميلهم للتدخل في الشؤون الإقليمية. لقد أدخلت جميعها مفاهيم بديلة عن المنطقة لتلائم اهتماماتها وسياساتها. ما أنتج تعدد التصورات الغربية لأمن الشرق الأوسط بإطلاق مبادرات الشرق الأوسط الكبير الامريكية او الشراكة الاورومتوسطية. تتوخى كل هذه الترتيبات صيغاً جديدة للمنطقة والتي تميل إلى العمل ضد تحقيق اي نظام إقليمي فعال.

¹فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، مرجع سابق، ص، 313.

²نفس المرجع، ص، 38.

في غياب اي إطار مؤسسي شامل، تظل الحلول الواقعية لمشكلة بناء النظام أكثر أهمية في الشرق الأوسط منها في اي مكان آخر لأن المعايير عبر الوطنية التي تقيد السلوك بين الدول هي الأقل مؤسسية كما يجادل يانيف. وهذا بدوره، يجعل الظروف التي يتوقع التعدديون ان تنتج المعايير التي تروض الصراع على السلطة (الثقافات الديمقراطية والاعتماد الاقتصادي المتبادل) غائبة أو ضعيفة في المنطقة.¹ اذ تفقر المنطقة إلى بنية أمن ية وهي فريدة من نوعها لعدم وجود اي ترتيبات أمن ية جماعية أو منتدى للحوار على مستوى المنطقة. كما يشير مايكل بارنيت و بهجت قرني، فإن ترتيبات الأمن الإقليمي تركز عمومًا على القضايا المشتركة بين الدول ، ولكن بعض التهديدات الأكثر إلحاحًا للدولة تتبع من السياسة الداخلية ، والتي بدورها تنطوي على إمكانية عدم الإستقرار الإقليمي.² و هو ما مثلته موجة الإنتفاضات العربية ، كانت محاولة لإجبار الأنظمة على إعادة هيكلة العلاقات بين الدولة والمجتمع ما مثل تحديًا مباشرًا لشرعية الأنظمة القائمة ، أدى عدم وجود نظام مستقر وعدم القدرة على التحكم في عملية الانتقال السياسي إلى إضفاء الطابع الأمن ي على المطالب السياسية في المنطقة مرة أخرى.³

لقد أحدثت الإنتفاضات تحولًا جذريًا عميقًا في نظام الأمن الإقليمي. لم تكن جهود اي فاعل كافية وحدها لمساعدة أجنحة التحول السياسي، وأدت المواقف المتباينة التي اتبعتها جهات فاعلة إقليمية ودولية مختلفة إلى توقف الإصلاحات السياسية. تم جر المنطقة بشكل متزايد إلى دائرة من العنف كما لوحظ في ليبيا، سوريا أو اليمن. عززت هياكل الدولة الضعيفة التوسع التدريجي للجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول، مما خلق تحديات أمن ية لا تحصى تهدد النظام الإقليمي، فشل الجهات الفاعلة الإقليمية في تطوير أدوات فعالة لمنع أو تخفيف أو إستقرار النزاعات السياسية أو النزاعات العسكرية اظهر ميزة المنطقة كنظام فرعي عرضة لاختراق الدولي. حيث أدت الخصومات المحلية والإقليمية والعالمية إلى أشكال مختلفة من الصراعات المباشرة والحروب بالوكالة في جميع أنحاء المنطقة تعمق معها تدهور البيئة الأمن ية في المنطقة، ما يعكس إما الحالة السيئة لآليات حل النزاعات الدولية أو تضارب مصالح القوى الدولية.⁴

¹ Hinnebusch Raymond, introduction, in: **The Foreign Policies of Middle East State**, (Ed: Hinnebusch Raymond, Anoushiravan Ehteshami, Boulder: Lynne Rienner, 2002), pp, 21-22.

² Keith Krause, State-Making and Region-Building: The Interplay of Domestic and Regional Security in the Middle East. In **Building Regional Security in the Middle East**. *ibid*, p, 100.

³ Şaban Kardaş, The Transformation of the Regional Order and Non-state Armed Actors: Pathways to the Empowerment, in: **Non-State Armed Actors in the Middle East**, *ibid*, p, 24.

⁴ Şaban Kardaş, *ibid*, p, 3.

إن النظام الإقليمي الحالي المعتمد بشكل رئيسي على ميزان القوى، اثبت أنه غير قادر على الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. والنتيجة لا تزال تصورات إنعدام الأمن والتهديدات هي المحرك الرئيسي للتعاون والصراع في الشرق الأوسط. أعاقت ديناميات التنافس داخل المنطقة بعد عام 2011، فعالية منظمات التعاون الإقليمي على المدى الطويل. إذ تتميز قضية التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بفشل الإقليمية (أي التكامل الإقليمي الذي تقوده النخب السياسية) وظهور النزعة الإقليمية (أي الترابط المجتمعي والثقافي جزئياً) خاصة بين السكان العرب. نظراً لعدم التوافق هذا، تشهد المنطقة ظهور أشكال جديدة من التعاون تكون مخصصة وغير رسمية، والتي تشمل أيضاً منصات التعاون الإقليمي التقليدية. تهدف هذه التشكيلات في الغالب إلى معالجة التهديدات والقضايا الفردية، مع احتمال مواجهة الحلفاء لبعضهم البعض في قضايا أخرى.¹

أدت التوترات المتواصلة بين الحلفاء والمواجهة المفتوحة بين الخصوم إلى تفويض دور المؤسسات والمنظمات الرسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أصبحت الجامعة العربية واحدة من المنصات العديدة التي تتشب فيها الخصومات بدلا من أن تكون آلية لتنسيق الاستجابة للتهديدات المشتركة. وكان تأثير هذه الخصومات على مجلس التعاون الخليجي أكثر حدة. وتبرز أزمة الهياكل الإقليمية التقليدية من خلال تطويرين إضافيين: تأسيس "علاقات خاصة" ثنائية الإتجاه وإنشاء آليات تنسيق متعدد الأطراف لتعمد إقصاء بعض اللاعبين الإقليميين. ساهم مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي في عام 2018 وتعظيم التعاون بين قطر وتركيا في المجال العسكري إلى تفكيك وحدة دول الخليج. وبالمثل، فقد تأسست الرباعية العربية-التي تتكون من البلاد الأربعة التي بدأت مقاطعة قطر-أو التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب والذي تقوده السعودية، على فكرة إقصاء بعض اللاعبين الإقليميين: قطر في حالة الرباعية العربية وإيران وحلفائها الإقليميين في حالة التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب أصبحت الفكرة القديمة عن إتجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو نوع من بنية الأمن بعيدة الاحتمال في هذه الظروف. وفي الواقع، فإن احتمال تأسيس تحالف إستراتيجي شرق متوسطي تقوده الولايات المتحدة، أو ما يطلق عليه "الناتو العربي" يمكن أن يقوي هذا الإتجاه لأنه لن يقصي القوى الإقليمية الكبرى مثل تركيا وإيران

¹رافائلا ديل سارتو، خلو العرش، مرجع سابق، ص، 22.

ولكن أيضا دول عربية مثل الجزائر أو العراق. وقد تؤدي هذه الخطوة نحو المزيد من الانقسام في المنطقة وستضاف إلى الانشاقات المتداخلة المشار إليها أعلاه.¹

يشهد النظام الإقليمي تغييرا في سياق الاستمرارية، وعلى عكس النظام السابق، كان تحولاته الهيكلية من القاعدة إلى القمة، ويبدو انه يتجاوز التحولات الدورية في ميزان القوى بظهور سياسات الهوية وإنعدام الأمن الإقليمي المتزايد المرتبط بهذه الهويات بالنظر إلى قوة وأهمية الجهات الفاعلة والحركات غير الحكومية (سواء كانت فرعية أو فوق الدولة)، والضعف النسبي لدول المنطقة، ما يبدو أنه حالة غير مسبوقه من عدم الإستقرار الإقليمي. مرحلة التحول هذه ينطبق عليها تشبيه لويس فاوسيت أن نظام الشرق الأوسط قد انتقل من نظام ما قبل ويستفالي، كما هو الحال في فترة الإمبراطورية العثمانية، إلى فترة ما بعد ويستفاليا، والتي تتميز بهشاشة الدولة وصعود الجماعات والمؤسسات غير الحكومية أو العابرة للحدود الوطنية، دون المرور بمرحلة ويستفالية ناضجة.²

الفرع الثالث: هيكل المنظومة الإقليمية

يُعرف الهيكل الإقليمي للشرق الأوسط بعد الإنتفاضات العربية بأنه متعدد الأقطاب التنافسية (انظر الجدول 2)، لذا يُشار بانتظام إلى توزيع القوة كمصدر رئيسي للصراع وعدم الإستقرار في المنطقة وكثيرا ما توصف بأنها "هوبزية". وبالنظر إلى تعدد الجهات الفاعلة واختلافاتها العميقة يعد الإقليم منظومة غير متجانسة Heterogeneous حيث لا تشترك في فهم القواعد الأساسية للمنظومة نفسها. كما عرفها بوزان وويغر بأنها مركب قياسي، حيث يتم تحديد الديناميكيات الإقليمية من خلال التفاعل بين مختلف الجهات الفاعلة وليس من خلال وجود قوة مهيمنة واحدة في المنطقة.³ يعود ذلك إلى عدم قدرة اي دولة لإبراز هيمنتها أو فشل قيام تحالف مهيمن بالإضافة إلى اختراق القوى العظمى.

تفاقم إنعدام الأمن الإقليمي إلى حد كبير بسبب عدم اليقين الإستراتيجي بعد التراجع النسبي لتأثير الولايات المتحدة و زيادة الأدوار الإقليمية المتغيرة لروسيا والصين. تتزامن التغيير في ادوار القوى الدولية مع تحول هيكل إقليمي بانحسار القوى الفاعلة التقليدية العراق، مصر وسوريا من مركزا ذاتيا للتأثير إلى

¹ رافائلا ديل سارتو، خلو العرش، مرجع سابق، ص، 22.

² Louise Fawcett, ibid.

³ Francesco Belcastro. Conflict in the Middle East. In: **The Routledge Handbook to the Middle East and North African State and States System**, ibid, pp, 290-291.

موضع تأثير في الاحداث الإقليمية بسبب الصراعات الداخلية التي تضعف قدرتها على إسقاط السلطة خارج حدودها. وتحول مركز القوة إلى العربية السعودية والقوى الغير عربية اسرائيل تركيا وإيران التي اصبحت تتميز باستقلالية نسبية في ادارة القضايا الأمنية وغالبًا ما يتم تسميتها كقوى "صاعدة".¹ يتم تحديد هذه الدول المحورية، بحكم جغرافيتها، وقدراتها النسبية، و/ أو تطلعاتها التعديلية، يمكن أن تصبح المصدر الرئيسي للصراع بين الدول أو داخل دول الإقليم. بشكل عام، هذا يعني أن الدول المعنية لديها القدرة للتأثير على تغييرات ميزان القوى في المنظومة سواء بالاصطفاف إلى أحد الاقطاب أو بإنهيارها.²

جدول(5): مقارنة بين قدرات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط 2017

عدد السكان بالمليون	الدخل الخام مليار دولار	ميزانية الدفاع مليار دولار	القوات البرية بالآلاف	دبابات	سلاح الجو	قطع بحرية	
79414269	718.2	18,18	410,500	3,778	1007	194	تركيا
81824270	425.3	6,300	545,000	1,658	479	398	إيران
8049314	296	15,600	160,000	4,170	681	65	اسرائيل
27752316	646	56,725	235,000	1,210	722	55	السعودية
88487396	330.8	4,400	470,000	4,624	1,133	319	مصر
37056169	168.6	6,055	272,000	297	260	60	العراق

المصدر: www.globalforcepower.com

تكمن اهمية توزيع القوة بين الوحدات الاساسية، انه كلما تغيرت البنية والمقصود هنا عدد القوى الكبرى بالمنظومة يمكن ان تشهد طبيعة الفوضى تحولا جذريا.³ فالظاهرة العلائقية الأساسية التي تتأثر بالبنية هي تحديد الأصدقاء والأعداء، المحتملين أو الفعليين. ساهم إنهاء هياكل الدولة في العراق وسوريا وليبيا واليمن بشكل كبير في الصراع العام وعدم الإستقرار في المنطقة.

عند النظر إلى ميزان القوى على المدى القصير يعكس توزيع القوة العسكرية التي تمتلكها جميع القوى الكبرى في الإقليم وفق الجدول، من حيث تكنولوجيا وحدائة الاسلحة، لا تشكل إيران اختلالا للتوازن، غير

¹ محمد ايوب، مرجع سابق، ص ص، 361-362.

² Jeffrey W. Taliaferro, Neoclassical realism and the study of regional order, in: **International Relations Theory and Regional Transformation**, ibid, pp, 82-83.

³ ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص، 227.

ان كثافة التسلح في المنطقة والتي يعكسها البرنامج النووي الإيراني، تركيا عضو في الناتو وهي أكبر قوة عسكرية، اضافة إلى اسرائيل قوة نووية بينما تمثل السعودية أكبر برنامج تسليحي في المنطقة، تعتبر هذه الطموحات مؤشر اخر للتنافس الأمن ي في المنطقة. فحسب جرفيس ان القوة العسكرية عند اية نقطة على الزمن يمكن تصنيفها على انها تؤيد اما الهجوم او الدفاع، ولما يكون الهجوم سهلا تصبح معضلة الأمن أكثر حدة، سباقات التسلح تصبح أكثر كثافة، وتصبح الحرب أكثر احتمالا.¹ وهو ما يعكس حدة المعضلة الأمنية للشرق الأوسط. اما على المدى الطويل يرى ميرشايمر ان القوة الكأمنة متمثلة في ثروة الدولة زائد اجمالي السكان هي التي تقرر التوازن في المستقبل،² لذا تمثل إيران القوة الصاعدة في المنطقة بعد فك الحصار الدولي ونهاية العقوبات الاقتصادية، من المنتظر ان يتحول نموها الاقتصادي إلى قوة عسكرية في المستقبل مما يسبب تغيرا في توازن القوى. لا يُنظر إلى التغيير في هذا السياق على أنه عرضي ولكن على المدى الطويل له عواقب وخيمة على الحرب والسلام في المنطقة. من هنا تكمن اهمية توزيع القدرات بين الفاعلين الإقليميين ان لها اثار مهمة على طبيعة المنافسة بينهم وبالتالي سلوك الدول وإستراتيجيتهم.³

بطبيعة الحال، إن هيكل القوة بين الجهات الفاعلة ليس هو البعد الوحيد المهم لأي منظومة. تتكون المنظومة الكلية من هيكل ونمط العلاقات بين الجهات الفاعلة فيها، وفقا لـ بوزان وويفر تشكل علاقات القوة وأنماط الصداقة والعداوة بين الدول الأساس لتقييم ما إذا كان هناك مركب أمن ي إقليمي. ويضيف على ذلك: يحدث التحول الداخلي لمجمع أمن ي إقليمي عندما يتغير هيكله نتيجة للتكامل السياسي الإقليمي، أو التحولات الحاسمة في توزيع القوة، أو التحولات الكبرى في نمط الصداقة والعداوة. يحدث التحول الخارجي عندما يتم تغيير هيكل مجمع الأمن الإقليمي عن طريق توسيع أو تقلص حدوده الخارجية الحالية. قد لا تؤثر التعديلات الطفيفة على الحدود بشكل كبير على الهيكل الأساسي. ومع ذلك، من المؤكد أن إضافة أو حذف الدول الكبرى سيكون له تأثير كبير على كل من توزيع القوة ونمط الصداقة والعداوة. أخيراً، يعني التراكم أن قوة خارجية واحدة أو أكثر تنتقل مباشرة إلى المجمع الإقليمي مع تأثير قمع الديناميكية الأمنية المحلية.⁴

¹ جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص، 26.

² ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص، 262.

³ روبرت غيلين، مرجع سابق، ص، 114.

⁴ Barry Buzan, Ole Wæver, ibid, pp, 53-54.

المطلب الثاني: تعدد القطبية واللاإستقرار المنظومي

التحول السريع لسوريا من لاعب إقليمي يتمتع بنفوذ كبير في جواره الإقليمي، إلى ساحة لمعارك جيوسياسية إقليمية هو أحد العواقب الجيوسياسية الرئيسية للإنتفاضات العربية. بالنظر إلى الأهمية الجيو- إستراتيجية لسوريا ووزنها الجيوسياسي في الصراعات/التحالفات الإقليمية فإن مستقبل سوريا السياسي له تأثيراً حاسماً على مستقبل توازن القوى الإقليمي وشكل النظام الإقليمي المستقبلي. لذا يجب أن تُفهم الحرب الأهلية السورية في سياق هذه التحولات الإقليمية، باعتبارها عرضاً ومعزراً لاحقاً لها.

الفرع الأول: جيوسياسية الشرق الأوسط ما بعد الإنتفاضات العربية

يمر الشرق الأوسط بمرحلة انتقالية بدأت مع إنهيار العراق، ثم انحسار الهيمنة للولايات المتحدة وبداية ظهور نظام إقليمي متعدد الأقطاب بعد الإنتفاضات العربية. كان للإنتفاضات تأثير عميق على الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط بسبب فراغ القوة الناجم عن الاضطرابات السياسية ومن التغييرات الجيوسياسية المهمة هو انتقال موقع الثقل في العالم العربي إلى دول الخليج العربي والتي بدت تلعب دوراً إقليمياً مميزاً. أدت جهود العديد من القوى الإقليمية والعالمية لتأكيد مصالحها في سياق ما بعد الإنتفاضات في العالم العربي إلى زيادة الفوضى في المنطقة، بما في ذلك تفتيت سوريا واليمن، ومعاناة إنسانية هائلة نتيجة للنزاعات هناك. والنتيجة الأخرى هي أن هذا الفوضى أتاح فرصاً جديدة للتدخل الخارجي في المنطقة، كما رأينا في حملة الناتو في ليبيا، والتدخل الروسي لدعم النظام في سوريا، وقوة التحالف العسكري المناهضة لداعش بقيادة الولايات المتحدة في سوريا والعراق.¹ أصبحت الولايات المتحدة، على الرغم من جهودها لفك الارتباط بصراعات الشرق الأوسط، أكثر انخراطاً من أي وقت مضى، أولاً مع إيران ثم في الحروب الأهلية الجارية في سوريا والعراق وضد الجماعات الإسلامية المتطرفة. في غضون ذلك، عادت روسيا، بعد عقدين من الغياب، لاستعادة نفوذها هناك بسرعة.

لقد أصبحت الإنتفاضات العربية نفسها تحدد الطبيعة غير المتوقعة لسياسات الشرق الأوسط والعلاقات الإقليمية بين دول الشرق الأوسط، هذا التحول الهيكلي للمنطقة كان له تأثير مباشر ودراماتيكي على توازن القوى الإقليمي وأدخل القوى الإقليمية في منافسة مباشرة مع بعضها البعض. تتنافس إيران وتركيا في العراق وسوريا وآسيا الوسطى، تتنافس إيران والمملكة العربية السعودية في الخليج العربي، وبلاد الشام وفي أجزاء

¹ Karim Makdisi and all. Regional Order from the Outside In: External Intervention, Regional Actors, Conflict and Agenda in the MENA, p, 6.

أخرى من العالم الإسلامي أيضًا، تبرز إيران وإسرائيل قوتها في المناطق النائية لكل منهما وتتنافسان على المستوى الإستراتيجي أيضًا (في الدفاع الصاروخي والسياسة النووية)، تتعاون تركيا والمملكة العربية السعودية في سوريا، لكنهما تتنافسان في مصر وأماكن أخرى في المغرب العربي وتحاول دول الخليج العربية الأصغر اتباع سياسة خارجية مستقلة.¹

لذا يجب أن نُفهم الحرب الأهلية السورية في سياق هذه التحولات الإقليمية، باعتبارها عرضًا ومعززًا لاحقًا لها. هذا ليس فقط لأن ثورتها تحولت إلى حرب أهلية مدمرة، ولكن أيضًا لأنها منذ الخمسينيات لعب دورًا إيديولوجيًا وجيوسياسيًا مهمًا تاريخيًا في المنطقة. المصدران الدائم للثوتر في البلاد (الهوية والجغرافيا السياسية) هما الأدوات التي تستخدمها القوى المتنافسة (الحكومية وغير الحكومية) لدغ نسيج الدولة.² فالتحول السريع لسوريا من لاعب إقليمي يتمتع بنفوذ كبير في بيئتها الأمنية المباشرة، إلى ساحة لمعارك جيوسياسية إقليمية هو أحد العواقب الجيوسياسية الرئيسية للإنتفاضات العربية. بالنظر إلى الأهمية الجيو-إستراتيجية لسوريا ووزنها الجيوسياسي في الصراعات/التحالفات الإقليمية فإن مستقبل سوريا السياسي له تأثيرًا حاسمًا على مستقبل توازن القوى الإقليمي وشكل النظام الإقليمي المستقبلي مثلما وصفها مروان قبلان قبة الرمان في أي توازن جديد، عرفت إعادة اصطاف للقوى يبدأ من الداخل السوري إلى الخارج على الرغم من عدم تطابق أهداف كل محور فإن حرصهم على حسم الصراع لصالحهم يؤثر على ديناميات النزاع المحلي وتحديد مسارات الأزمة التي يمكن أن تسلكها مستقبلاً.³

ما حصل في سورية، ليس فقط بسبب رغبة القوى الخارجية التدخل، بل أيضًا أنّ التدخل الخارجي استدعته بصفة صريحة أطراف الصراع، حاول الطرفان إذاً أقلمة الأزمة، وتدويلها: النظام لاعتقاده أنّ هذه هي ساحة لعبه المفضّل، وحيث توجد معظم نقاط قوته؛ أمّا المعارضة، فحاولت الشيء نفسه، لأنها كانت تدرك أنّها أضعف كثيرًا من إسقاط النظام من دون معونة خارجيّة. لذلك التقى الطرفان على تدويل الأزمة، كلّ منهما من زاوية رؤيته الخاصّة.⁴

¹ Anoushiravan Ehteshami, The MENA Regional Security Architecture, in: **The Future of Regional Security in the Middle East**, ibid, pp, 31-32.

² Anoushiravan Ehteshami, ibid, p, 32.

³ مروان قبلان، موقع السياسة والعلاقات الدولية في النزاع على سورية تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية، في: **خلفيات الثورة السورية**، مرجع سابق، ص، 462.

⁴ مروان قبلان، الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية، (سياسات عربية ع18، 2016)، ص، 67.

اما على صعيد التفاعلات الإقليمية، فأنتجت الأزمة السورية واقعا جيوسراتيجيا معقدا في الإقليم يبرز في التنافس بين تركيا وإيران، افرزت الأزمة السورية حالة تنافر بين الدولتين إقليميتين مختلفتين مذهبيا لكا منهما مصالحها في الوطن العربي. لكن لم يتخذ شكل الاستقطاب، فالاستقطاب كان بين إيران والمملكة العربية السعودية اذ اتخذ منحى طائفي في محاولة بسط النفوذ في الخليج ودول المشرق العربي. ساهم في تقارب خليجي تركي على هدف اسقاط النظام. أنّ التنافس التركي- الإيراني الذي مَثَل المحدد الأساس للصراع الذي دار في سورية قبل التدخل العسكري الروسي، بدأ قبل اندلاع الثورة، وقد لكَن النظام ونتيجة سوء إدارة أزمته الداخلية، سقط ضحية "لعبة التوازنات التي اصطنعها بنفسه. فما أن اندلعت الثورة السورية وتحولت إلى العمل المسلح، لمواجهة العنف المفرط الذي استخدمه النظام، حتى تحول التنافس الإيراني- التركي على سورية إلى صراع دموي على أرضها، فقد حاولت كل من أنقرة وطهران الظفر بسورية عبر دعم أحد أطراف الصراع، وتمويله، وتسليحه (حرب وكالة) . وفي محاولة النظام الحد من الأدوار التركية والإيرانية معًا، اندفع في اتجاه استدعاء مزيد من التدخل الخارجي متمثلاً بروسيا هذه المرة. والنتيجة أنّ النظام الذي بدا في مرحلة ما وكأنه صانع سياسات وعراب التحالفات الإقليمية الكبرى، قد تحول إلى ساحة صراع بين القوى عينها التي حاول اللعب على تناقضاتها، بعد أن فقد السيطرة على لعبة التوازنات الإقليمية التي أدارها بعناية فائقة، مستندًا إلى وضع داخلي قوي ومستقر، ظاهريًا على الأقل.¹

الفرع الثاني: السلوك التعديلي الإقليمي

تميز السلوك الإقليمي في الشرق الأوسط لفترة طويلة بالتنافس الثنائي، الجمهوريات الثورية/الملكيات المحافظة، الصراع العربي/الاسرائيلي واخيرا محور الاعتدال/ محور المقاومة، لطالما كان ينظر إلى السلوك التعديلي في سياق هذه الثنائية، غير ان الإنتفاضات الشعبية العربية اعادت صياغة التنافس بين الجهات الفاعلة التي ترحب بسقوط الأنظمة الاستبدادية في العديد من بلدان المنطقة وتلك التي تقاومها. يرتبط هذا الوضع بما إذا كانوا يعتبرونه فرصة لتوسيع نفوذهم الإقليمي أو تهديد لبقاء أنظمتهم. وهو ما يدفعنا للتساؤل لماذا القوى الإقليمية تتخذ سلوك تدخلي؟

من المفارقة ان القوى الفاعلة في الشرق الأوسط كل ينظر إلى الاخر كقوة مراجعة للنظام الإقليمي بفعل سلوكياته التعديلية، اذ تعتمد مقارنة تصحيحية تجاه الوضع القائم على حدودها، وهو موقف ينتج

¹ نفس المرجع، ص، 65.

حسب أرنولد وولفرز لما تجد دولة ما بنيتها الداخلية خارج النمط السائد من العلاقات وبالتالي تشعر انها مهددة عبر الوضع القائم.¹ فهي تهدف إلى خلق إطار إقليمي يتميز بأقل قدر من التهديد الخارجي. لذا تقوم القوى الإقليمية بدور مزدوج ما بين الحفاظ على الوضع او التغيير في الإقليم وفقا لمصالحها. اذ تدعم إيران الدولة الثورية النظام في سوريا والعراق وترفض بشدة الدعم العسكري الاجنبي لمعسكر المتمردين باعتباره تدخلاً في الشؤون الداخلية السورية وتعمل من خلال وكلائها حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن على التغيير، اما السعودية فتحافظ على الوضع في البحرين وتدعم الحكومة اليمنية، تسعى إلى التغيير من خلال وكلائها في العراق وسوريا، وتدعم قوى 14 اذار في لبنان. في حين تتدخل تركيا عسكريا في شمال العراق وسوريا، للحفاظ على الوضع القائم في الاولى والتغيير في الثانية. كما ان انشاء قاعدة عسكرية في قطر له العديد من الدلالات نحو لعب دور أكبر في النظام الفرعي الخليجي.

لذا مسار تحدي الوضع الراهن وحمايته يمكن أن يبرز من خلال التصعيد التدريجي تجاه القضايا الإقليمية، اما القضية المباشرة المطروحة الآن لم تكن تتعلق بالعلاقات مع الغرب بقدر ما كانت التهديدات والفرص المنبثقة عن الإنتفاضة العربية. بحيث عودة إيران إلى الساحة الإقليمية لا يمثل فقط تغيير الوضع الراهن للدول الخليجية بل أكثر من ذلك، فهي تهدد شرعية نظمها السياسية من خلال انتقادها للحكم الملكي، كما تستهدف السيطرة الإقليمية عن طريق استخدام أطراف غير رسمية مرتبطة بطهران ايدولوجيا وصولا إلى تقويض المشروعات الداخلية لمنافسيها الإقليميين. وبرفض إيران النظام الإقليمي الذي فرضته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة تمثل بذلك تحديات مباشرة للسياسة الخارجية لكثير من الدول المجاورة.² وانطلاقا من هذه الرؤية جاء السلوك الهجومي للسعودية للحد من تنامي الدور الإيراني وتتناقض هذه الثقة بالنفس لدى القادة السعوديين بشكل صارخ مع طموحاتها الإقليمية، فهي مقيدة بشكل كبير نظير قدراتها العسكرية فهي منخرطة في الحرب اليمنية وتقوم بأدوار تنافسية في العراق وسوريا، استمرار هذا الوضع يشكل حرب استنزاف لها وقد يعود بنتائج عكسية ما قد يفقدها قدرة المنافسة في أحد الإقليمين الفرعيين الخليج او الشام وبالتالي انحسار دورها الإقليمي. من هنا تسعى السعودية إلى تشكيل حلف عسكري على شكل ناتو شرق أوسطي. في حين تتطلع تركيا ان تكون طرفا إقليميا فعالا من خلال الملف السوري، لتعزيز نفوذها فتركيا التي يحكمها حزب اسلامي معتدل حزب العدالة والتنمية، عازمة على تعزيز علاقاتها مع

¹ Barry Buzan, **People, States and Fear**, ibid, p. 80.

² هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص، 146.

إيران، وتلعب دوراً إيجابياً. وتقوم إستراتيجية السياسة الخارجية لتركيا التي تقوم في الغالب على التعاون معها بشأن المسائل الإستراتيجية مثل أمن الطاقة، البرنامج النووي الإيراني، حل الأزمات الإقليمية، والأهم من ذلك قضية الاكرد. تركيا ترغب في علاقات التعاون مع إيران ولذلك لديها القليل من الاهتمام في هذا النوع من التوازن الإستراتيجي للقوة.¹

على الرغم من التقارب السعودي التركي مع بداية الأزمة السورية، ما لبث ان تصاعدت المواجهة الايديولوجية بينهما بعد الإطاحة بمرسي في مصر في يوليو 2013، مما أدى إلى مواجهات ايديولوجية على مستوى المنطقة بين قطر وتركيا، من جهة، والإمارات العربية المتحدة والسعودية ومصر، من ناحية أخرى. تم تصوير هذا الوضع على أنه "حرب باردة داخل السنة (Gause 2014) أو "حرب باردة عربية جديدة" (Valbjørn and Bank 2012، Khoury 2013، Ryan 2015، Salloukh 2017: 660، Hazbun 2018)، دعمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في البداية الأنظمة الاستبدادية حتى تتمكن من مقاومة الضغط. ثم لاحقاً تقديم الدعم المالي والسياسي للمنافسين المحليين للإخوان المسلمين. على سبيل المثال، دعمت الإمارات العربية المتحدة الحركات المناهضة لحركة النهضة في تونس، في حين قدمت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة دعماً قوياً لحكم السياسي في أعقاب الإطاحة بحكومة الإخوان المسلمين كحاجة لتوفير الإستقرار ومحاربة الإرهاب.² وينسحب هذا التنافس الإقليمي أيضاً في الطريقة التي تضع بها القوى الإقليمية نفسها في ادارة النزاع السوري، مثلما يؤكد زرتمان ان الجهات الفاعلة الخارجية غالباً ما تسعى وراء أجندة خاصة بها قد لا تتماشى بالكامل مع الجهات الفاعلة التي قد تدعمها بشكل رسمي أو غير رسمي. وبالتالي مشاركتهم تجلب مجموعة منفصلة من المطالب التي يجب معالجتها من أجل حل النزاع. ودون تحقيق ذلك قد يكون لديها حافز أقل للتفاوض لأن تكاليف القتال التي تتحملها أقل. وهو ما يعمل على تشويه إدراك الأطراف المحلية لمدى وجود مآزق ضار متبادل.³

ان استمرار الوضع القائم هو استمرار لنفوذ إيران في المنطقة وهو ما يشكل قوس محاصر للسعودية يمنعها من التمدد نحو المتوسط اضافة إلى تشكل كيان شيعي في اليمن ما يجعل المملكة ودول الخليج في حالة طوق شيعي. في حين قطر سيقطع لها اي امل في مد انابيب الغاز نحو اوروبا وانشاء قاعدة طاقوية

¹ محمد ايوب، مرجع سابق، ص ص، 368-369.

² رافائلا ديل سارتو، مرجع سابق، ص، 27.

³ Sinisa Vukovic, ibid, P. 38.

للتصدير من المتوسط. والشيء نفسه لتركيا اذ يعزلها عن محيطها الجيو حضاري ويقوض اي نفوذ لها في الخليج (ينهي احلام العثمانية الجديدة)، وبحكم جوارها الجغرافي يمثل لها إنهاء الدولة السورية تهديد مباشر لأمنها القومي، خاصة في ضل تهديد الحركات العبر قومية بإنشاء الاكراد كيان مستقل ذاتيا، اضافة إلى التهديدات العابرة للحدود داعش، اللاجئيين. كذلك لا تقبل انقرة والرياض ان يكون بجوارها رئيس عدو، وهي التي بادرت إلى اتخاذ موقف معارض لسياسته.¹

الفرع الثالث: تحالفات النزاع السوري

أحد المظاهر الجديدة بالملاحظة في الجغرافيا السياسية الإقليمية الحالية، ألا وهو عدم وجود تحالف إقليمي رسمي. ويفسر غياب مثل هذا التحالف المضاد بما أطلق عليه أستاذ العلوم السياسية راندال شويلر "اختلال في التوازن" اي عدم قدرة الدول أو افتقارها إلى الإرادة على تشكيل نوعٍ من التحالف المضاد التي تنتبأ بظهورها نظرية توازن القوى، حيث تفشل الدول في الاستجابة لتهديد إقليمي متزايد.² يؤدي الفشل في تعديل التحالفات وتحقيق توازن القوى إلى اختلال التوازن الإقليمي وعدم الإستقرار وزيادة نسبية في قوة الجهة المهيمنة المحتملة. اما الاسباب الكامنة وراء غياب هذا التوازن كما يفترض الواقعيون الجدد، تعود إلى القطبية التي تولد أنواعًا مختلفة من التوقعات، فقد تشهد المنظومات متعددة الأقطاب مواءمة وإعادة تنظيم مستمرة، وبالتالي توازن قوى متغير في كثير من الأحيان حيث تمتلك الدول المزيد من خيارات التحالف ولكن ايضاً المزيد من التهديدات المحتملة. ينتج عن إعادة تعديلها المستمر توازنات إقليمية متغيرة وربما نظام إقليمي غير مستقر.³

وفقا لمنطق توازن التهديد التي يتنبأ بأن الدول تتوازن ضد الدولة الأكثر تهديداً وليس الدولة الأقوى. كان يجب أن تشهد المنطقة تحالفاً سعودياً تركياً-إسرائيلياً لمواجهة إيران، لأنه لا يمكن لدولة واحدة بمفردها مجابهة القوة الإيرانية. ويبدو أن إسرائيل والسعودية تعتبرانها الخطر الأكبر الذي يهددهما. ورغم أن تركيا قد لا تركز على إيران بالقدر ذاته، إلا أنها تشعر بالقلق حيال تنامي دورها على المستوى الإقليمي. ويبدو التفاهم السعودي التركي منطقياً للغاية من الناحية الطائفية، والذي يعتقد كثيرون أنه هو الذي يقود السياسة الإقليمية نظراً لكونهما دولتين سنيتين. ولكن لا الحلف الثلاثي ولا حتى الثنائي لإيجاد التوازن ضد إيران قد

¹ غريغوري غوس، لماذا لا يوجد تحالفٌ ضدَّ إيران؟ شوهد على الرابط: <https://cutt.us/tM1Ix>

² غريغوري غوس، مرجع سابق.

³ Curtis R. Ryan, Alliances and the balance of power in the Middle East, in: **The Routledge Handbook to the Middle East and North African State and States System**, ibid, pp.341-342.

ظهر للوجود حتى الآن. على الرغم من فشلهم في تشكيل تحالفات جديدة، فإن الجهات الفاعلة الإقليمية تتخذ خطوات محليا لزيادة قوتها العسكرية وتنشئة جهات فاعلة غير حكومية لزيادة نفوذها الإقليمي.¹

إن للإنفاضة العربية تأثير كبير على توازن القوى الإقليمي وسلوك التحالفات. كما جادل ستيفن والت بأن الثورات داخل الدول تغير توازن التهديدات بين الدول مما يؤدي إلى مزيد من المنافسة الأمنية الشديدة واحتمال نشوب حرب. إذ تشير نظرية توازن التهديد إلى أن الثورات تسبب منافسة أمنية عن طريق تغيير مستوى التهديد المتصور بين الدولة الثورية وخصومها الرئيسيين، من ناحية، ومن خلال تشجيع كلا الجانبين على الاعتقاد بأن عبر استخدام القوة يمكن التغلب على التهديد بتكلفة مقبولة من ناحية أخرى.² لقد كثفت الإنفاضة الصراع الإقليمي على السلطة وغيرت التوازن بين الخصوم. كان تأثيرها الفوري هو إعادة تشكيل الدول الإقليمية إلى فئتين، القوى الإقليمية التي تنافست على التأثير على النتائج، تركيا وإيران والمملكة العربية السعودية. سعى كل منهما إلى تغيير التوازن الداخلي في دول الإنفاضة من أجل جلب (أو منع سقوط) القوات الصديقة إلى السلطة وبالتالي توسيع (أو حماية) نفوذهم. من ناحية أخرى، جعلت مصر وسوريا ساحات المنافسة بين القوى الإقليمية المتصارعة.³

في الواقع، أصبحت الحرب السورية نقطة محورية في الحرب الباردة الإقليمية الجديدة، بشكل عام، كانت السياسة الخارجية لكل دولة مدفوعة بمزيج من التهديدات، وإن كان ذلك في الغالب بسبب عدم الإستقرار الداخلي والمنافسات الجيوسياسية الإقليمية. أدى إعادة تعريف كل دولة للتهديدات التي تواجهها حقيقية كانت أو متصورة إلى توقعات سلوكية جديدة وأنماط تفاعلية أثرت على سياساتها الأمنية بشكل عام وترتيبات التحالف بشكل خاص. وهو التطور الجديد الشامل الذي حدد إلى حد كبير نتيجة الحرب السورية، والتي من المرجح أن تؤثر على المنطقة لسنوات بتشكيل تحالفات بين أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة. وتشمل القوى الإقليمية الكبيرة والمتوسطة الحجم، والجهات الفاعلة المحلية وغير الحكومية والقوى الدولية. وفيما بدى انه ظهور تحالفين متعارضين في المنطقة مع بداية الأزمة السورية، تغيرت أدوار ووضع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية عبر الأزمة السورية وقد برزت تحديات كبيرة بالنسبة لإستراتيجية توازن القوى في شكلها التقليدي.⁴

¹ غريغوري غوس، مرجع سابق.

² Stephan Walt, **Revolution and war**, ibid, p.332.

³ محمد ايوب، مرجع سابق، ص ص، 361-362.

⁴ Curtis R. Ryan, ibid.

في ضوء التطورات على أرض الواقع واتخاذ نهج براغماتي، أعادت القوى الإقليمية والدولية وكذلك الجهات المحلية والجهات الفاعلة غير الحكومية تشكيل أدوارها وسياساتها، وبالتالي غيرت الجهات الفاعلة المختلفة التحالفات أثناء النزاع. في سياق الحرب السورية لم تعد التحالفات تتحول فحسب، بل أصبحت أكثر تقلبًا وتتسم بالتناقض. لقد غيرت الأحداث التصورات إلى ما يمثل أو من الذي يمثل تهديدًا، لذلك انتشرت التحالفات المقتصرة على القضايا الاحادية. هذه التحالفات التي تحركها المخاوف والتي تتغير بسرعة وتتكيف باستمرار مع المشاهد المختلفة، يمكن تصوّر مفهومها على أنها "تحالفات سائلة".¹

كان التعاون بين روسيا وتركيا وإيران تحالفًا جديدًا بين الدول التي خلقت عملية تفاوض جديدة في أستانا وسوتشي موازية لمفاوضات جنيف السورية؛ في بعض الأحيان انضمت دول أخرى، مثل الأردن عندما أنشأت هذه الدول الأربع "مناطق تصعيد".² علاوة على ذلك، فإن البلدان التي تُعرّف نفسها كحلفاء لا تولي بالضرورة نفس الأهمية لكل صراع إقليمي. حتى عندما يتفق الحلفاء على من أو ما هو التهديد، فإنهم لا يتبعون بالضرورة نفس الإستراتيجيات والسياسات. ويتضح ذلك جيدًا من مختلف المواقف التي اتبعتها المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة وهم الذين يتصفون دومًا أنهم حلفاء فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية السياسية. على سبيل المثال، المواقف المختلفة في مواجهة سوريا تسببت في خلاف بين الرياض والقاهرة عام 2016، وكانت ذروة هذا الاختلاف عندما تحالفت مصر مع روسيا في قرار الأمم المتحدة المتعلق بحلب، وقطعت السعودية إمدادات النفط عن مصر ثأرًا لذلك. كما أن قلة اهتمام أبو ظبي بسوريا، بل وحتى بعض الاتصالات السرية التي أجرتها مع نظام الأسد بينما دول الخليج الأخرى تشن بإصرار الحملات لسقوطه، هي مواقف كاشفة أيضًا.³ أدت التوترات المتواصلة بين الحلفاء إلى تقويض دور المؤسسات والمنظمات الرسمية في منطقة الشرق الأوسط. أصبحت الجامعة العربية واحدة من المنصات العديدة التي تنشب فيها الخصومات بدلًا من أن تكون آلية لتنسيق الاستجابة للتهديدات المشتركة. وتأثيرها على مجلس التعاون الخليجي أكثر حدة.

¹رافائلا ديل سارتو، مرجع سابق، ص، 21.

² Rami G. Khouri. War For Regional Orders in the Middle East, ibid, p, 6.

³رافائلا ديل سارتو، مرجع سابق، ص، 20.

المطلب الثالث: عودة سياسات الهوية في الشرق الأوسط

تنفي البنائية أن مصالح الدولة وأمنها بما في ذلك مفاهيم التهديد يمكن تحديدها بشكل موضوعي من خلال تقييم الموارد المادية وقدرات القوة النسبية. يجادل البنائيون أن التغيير الجيوسياسي يحدث عمومًا كجزء من عملية تغيير الهويات والعلاقات بين الدول. وفقًا لمنطق مماثل، تكمن الأهمية السياسية للتخيلات الجيوسياسية في أنها تشكل الخطابات وتعبئ القوة الايديولوجية والقوة الخطابية والتأثير السياسي لتعزيز مفاهيم معينة عن التهديد والأهداف الجيوسياسية وأشكال السلطة على الأرض. للقيام بذلك. غالبًا ما يشكلون سياسات وسلوكيات الدول.

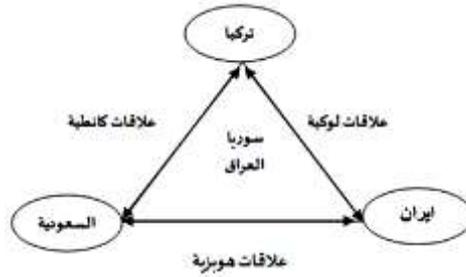
الفرع الأول: أنماط ثقافات الفوضى الإقليمية

قد يؤثر توزيع القوة دائمًا على حسابات الدول، لكن كيفية القيام بذلك يعتمد على التفاهات والتوقعات بين الذات، وعلى "توزيع المعرفة" التي تشكل مفاهيمهم عن الذات والآخر. فالبنائية تعامل الهويات والمصالح على أنها داخلية بالنسبة للتفاعل، وهكذا تعتبر متغيرات تابعة وفي عملية مستمرة هنا يحدث التغيير البنوي، عندما يعيد الفاعلون تعريف ماهيتهم وماذا يريدون. لذا مشكلة التغيير البنوي وفقًا لوندت هي مشكلة تشكيل الهوية الجماعية.¹ وفيما يسلط الواقعيون الضوء على الطبيعة التنافسية للدول في حالة الفوضى، يحول البنائيون التركيز إلى كيف أنه في سياق معين أصبحت الجهات الفاعلة تعرف علاقاتها من خلال مصطلحات معادية. وقد يرون أيضًا احتمالات أكبر لتحويل هذه العلاقة التي تم فيها تشكيل الصراع تبادليًا. ما يسلط الضوء على انطولوجيا الاجتماعية للصراع.² فعلاقات العداة والصداقة بين الدول يتم بناؤها اجتماعيًا من خلال التفاعلات بين الجهات الفاعلة، والتي تولد بعض الهويات الاجتماعية والعلاقات المواتية للسلام أو الصراع. لذا من المهم النظر كيف تحول الإقليم من ثقافة لوكية إلى ثقافة هوبزية والتي تعرف فيها الدول مصالحها بالإحالة إلى دور العدو ونتيجة لذلك تحويل الدور المهيمن في النسق من دور المنافس إلى العدو.

¹ ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص ص 458-459.

² كارين فيارك، مرجع سابق، ص، 457.

الشكل (7): نمط العلاقات بين مثلث القوى الإقليمية وفق مفهوم الفوضى للوونددت



المصدر: من اعداد الباحث

العلاقات التركية السعودية: لها ميزة كانطية، حيث تتناغم وتتوافق اهدافهم في قضايا المركز. وتخص المستقبل السياسي لكل من العراق وسوريا. فهي تعمل معا لتحقيق مكاسب جديدة لكل منها مع الحد من النفوذ الإيراني حتى وان كان في سياق تنافس إستراتيجي لتركيا، وتهديد أمنى للسعودية. في حين لها ميزة لوكية حول مسالة قيادة الائتلاف السني، بمعنى تنافس حول من يقوم بالريادة الإقليمية اضافة إلى ما نوع السياسة الإقليمية المستقبلية. فحكومة حزب العدالة والتنمية كتيار يمثل قاطرة الاسلام السياسي المعتدل في الشرق الأوسط تمثل جماعات الإخوان المسلمين أبرز حلفائها، وتتقاسم هذا التوجه مع قطر، في حين يمثل الاخوان جماعة ارهابية من المنظور السعودي والاماراتي اضافة إلى مصر.¹

العلاقات الإيرانية السعودية: لها ميزة هوبزية منذ الثورة الاسلامية 1979 ينظر إلى إيران كدولة ثورية تهدف إلى تغيير الوضع الإقليمي ومن وجهة النظر الإيرانية فان السعودية ودول الخليج مكنت لتواجد الاجنبي في المنطقة وهو ما يشكل تهديدا لأمنها القومي. على الرغم من التهديد المتبادل بين الدولتين خلال العقود الماضية واقتربها من حد حافة الهاوية في أكثر من مناسبة فان الدولتين لم يخوضا حربا مباشرة ما يصفه جريجوري غوس بالحرب الباردة الجديدة للشرق الأوسط. يمتد تنافسها على مختلف رقع الإقليم من الاطراف (اليمن، لبنان، البحرين) إلى دول المركز العراق وسوريا.²

العلاقات التركية الإيرانية: على الرغم من كونها لوكية في مختلف أطراف المنظومة نظير طموحاتهما التوسعية، الا انها لم تظهر كتهديد للأمن القومي للبلدين. تتنافس الدولتان في العراق وسوريا لتحقيق أكبر

¹ غريغوري غوس، ما وراء الطائفية، الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص، 10.

² Helle Malmvig, Wars within Wars, in: **New Conflict dynamics**, ibid, p, 69.

عوائد إقليمية، لكن ما يجمعهما أكبر مما يفرقهما. لان مصلحة البلدين المشتركة تتمثل في تقادي تقسيم العراق وسوريا. اذ يعتبر المتغير الكردي المحدد الرئيسي للعلاقات البينية اضافة إلى المصالح الاقتصادية. على غرار العراق مظاهر تجنب الصدام المباشر برزت في تقسيم مناطق النفوذ في سوريا حتى وان كان تحت تسمية رعاية مناطق التخفيض، وهو ما يشكل تحول المقاربة التركية تجاه ادارة الأزمة السورية.¹

فخلال العملية الاجتماعية الفاعلون يبذون ويعيدون انتاج هويات وخطابات عنم يكونون والتي بدورها تشكل المصالح التي على اساسها يتخذون الخيارات السلوكية.² يدعي مايكل بارنيت أن التغيير في محتوى الهوية له تأثير هائل على السلوك الإستراتيجي وسياسات التحالف.³ في هكذا بنية إقليمية، غالبا ما تسعى الدول المتنافسة على الهيمنة الإقليمية والفاقة للقوة اللازمة إلى "أمن نة الهويات" وإنتاج الخطابات الأمن ية التي من خلالها تحرض الأنظمة المتنافسة عمداً على العداء والصراعات، والتي غالباً ما تكون مصحوبة بمستويات عالية من التعبئة الاجتماعية والسياسية العابرة للحدود الوطنية والتي تكون بديلاً عن المواجهة العسكرية المباشرة.⁴

الفرع الثاني: أمنة الهويات وإعادة إنتاج الخطابات الأمنية

أخضعت الإنتفاضات الشعبية العربية الشرق الأوسط ككل لإعادة اطفاء الطابع الأمن ي على العلاقات الدولية للإقليم من خلال اعلاء التهديدات التي تتعرض لها هويات دول المنطقة من قبل هويات أخرى ناشئة من أعلى أو من أسفل. لقد برزت أهمية هذه الهويات داخل المنطقة بسبب التوافق بين الهوية والدول والأنظمة وهو إرث استعماري لكنه لا يزال وثيق الصلة حتى اليوم.⁵ نظراً لضعف معظم الأنظمة في المنطقة تم إضفاء الطابع الأمن ي على مطالب التغيير التي دافعت عنها الحركات الجماهيرية باعتبارها تهديدات وجودية لبقاء هذه الانظمة. خاصة انها اندلعت في جميع أنحاء المنطقة واستمدت القوة من تزأمن ها عبر الحدود. لقد أثبت القادة العرب أنهم سيفعلون اي شيء تقريباً للبقاء في السلطة. لقد دفعوا

¹ محمد ايوب، مرجع سابق، ص، 371.

² ألكسندر ووندت، مرجع سابق، ص، 494.

³ May Darwich, Ideational and Material Forces in Threat Perception: The Divergent Cases of Syria and Saudi Arabia During the Iran–Iraq War (1980–1988), *Journal of Global*, p. 40.

⁴ Marina Calculli, Matteo Legrenzi, Middle East Security: Conflict and Securitization of Identifies, *ibid*, p.218

⁵ Raymond Hinnebusch, The Politics of Identity in Middle East International Relations, in: **international relations of middle east**, *ibid*, p.158.

الانتفاضات الشعبية إلى الورا من خلال القمع العنيف، والاستقطاب السياسي والاقتصادي، والتلاعب بسياسات الهوية. لقد خاضوا معاركهم من أجل البقاء السياسي ليس فقط في الداخل، ولكن عبر العديد من ساحات القتال الجديدة في المنطقة. فأطلقوا العنان لموجة من الطائفية والراديكالية أعادت تشكيل الهويات الوطنية بعمق¹.

لطالما أدرك العلماء القوة الاستثنائية للهوية في الشرق الأوسط ونفاذية الدول الإقليمية لخطابات الهوية العابرة للدول. جادل بارنيت ولينش بأن الهوية تتشكل من خلال منافسة الخطاب في فضاء عام عبر الدولة، وبمجرد إنشائها، فإنها تشكل تصورات الفاعلين لمصالحهم وتولد معايير تقيد سلوكهم. في منظومة الدول الإقليمية، تسعى الدول المتنافسة للهيمنة باستخدام الخطابات العابرة للدول والتهديدات الرئيسية التي يوازن العديد من الأنظمة ضدها لم تكن الجيوش الأجنبية بل التخريب الذي يتحدى شرعيتها المحلية باسم المعايير المستمدة من الهوية². لذلك، إحدى الطرق التي يتم بها استغلال ذلك هي تعبئة خطابات الهوية. فعند استخدامها كأساس لروايات إنعدام الأمن تعتمد على الاختلاف مع "الآخر" في بناء تصورات التهديد. لذا في فترات الاضطراب الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي غالباً ما يتم التلاعب بالاختلاف لبناء تصورات عن التهديد بطريقة تخلق صدى ثقافياً لأنها تحدد كلاً من "نحن" و "هم" وبالتالي فهي مفيدة لدفع جدول الأعمال أو كمبرر لاتخاذ تدابير استثنائية³.

لقد أدى توظيف النخب السياسية السورية وداعميهم الإقليميين العداء الاثني والديني من أجل الحفاظ على السلطة أو الحصول عليها، إلى تنامي الصراعات الطائفية والتعبئة الدينية العابرة للحدود الوطنية. ومن ثم إلى إضفاء الطابع الأمني على هذه الهويات التي تشمل دولاً وجهات فاعلة غير حكومية كتهديدات وجودية وشرعوا العنف على أساس الهوية (نحن ضد هم) مما أدى إلى زيادة إنعدام الأمن الإقليمي المرتبط بهذه الهويات، على غرار الانقسام السني الشيعي وصعود جماعة الإخوان المسلمين كقوة سياسية. في هذا السياق، اكتسبت الهويات الطائفية بُعداً أمنياً، حيث بدأت الجهات الفاعلة في تأطير بعضها البعض على أنها تهديدات وجودية، وبالتالي إضفاء الشرعية على الإجراءات غير العادية "للتعامل" مع تلك "التهديدات". أدى ذلك إلى إعادة تعريف الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط وتحولها إلى فضاء غير مستقر وغير آمن.

¹ Marc Lynch, *The New Arab Wars*, ibid, p.13.

² Raymond Hinnebusch, *The Sectarianization of the Middle East: Transnational Identity Wars and Competitive Interference*, in: *Transnational Diffusion and Cooperation in the Middle East and North Africa*, ibid, pp, 71-72.

³ Elizabeth Monier, Introduction, in: *Regional Insecurity after the Arab Uprisings*, pp.11-12.

لذا السمة المهمة للمشهد الحالي هي "أمن نة الهويات" حيث تقوم الأنظمة المتنافسة بتعبئة هويات مختلفة للحفاظ على مواقفها وتعزيزها ضد الآثار المزعزعة للإستقرار للتغيير¹. يتم تعريف هذا التنافس الحالي من خلال تفاعل معقد بين المسارح الإقليمية والمحلية المرتبطة بهويات فوق/تحت الدولة، فالقوى الإقليمية تواجه بعضها البعض من خلال حروب بالوكالة في الدول الضعيفة ذات الحدود القابلة للاختراق حيث تستخدم الهويات العابرة للدول من قبل هذه القوى الإقليمية للتدخل في النزاعات المحلية، بينما تستخدم الجهات الفاعلة المحلية هذه الهويات لجذب الدعم من الخارج.²

على المستوى الإقليمي، استخدمت الدول والجهات الفرعية الفاعلة التابعة للدولة بالمثل سياسات الهوية الطائفية في صراعات القوى مع الدول الأعداء، واستخدامها كأداة فعالة للتعبئة العابرة للقوميات. السياسات والصراعات المعتمدة على الطائفية قدمت فرصاً واسعة للتدخل التنافسي وإضفاء الشرعية عليه. على سبيل المثال، توسعت المملكة العربية السعودية في استخدام الإقصاء الطائفي لتحريك العملاء المحليين في مناطق الصراع في اليمن والعراق أو سوريا وكطريقة لتشويه سمعة إيران. وقد اشتركت إيران وحزب الله بالمثل في ترويج الخوف الطائفي لتحريك المقاتلين الشيعة للحرب وجمع الدعم لتدخلاتهم، بينما تمت محاولة نزع الشرعية عن المملكة العربية السعودية والجهات الفاعلة المرتبطة بها بتحديدتها في إطار من التعبيرات الطائفية مثل الوهابيين والمتطرفين السنة. أما تركيا، التي كانت تتمتع عادة عن إضفاء الشرعية على السياسات الإقليمية بالمصطلحات الطائفية، أصبحت تلجأ إلى اللغة الطائفية بشكل متزايد.³

عبر استغلال الأنظمة المتنافسة الهويات المختلفة في هذا الصراع أعادت المنظومة الإقليمية لحروب الهوية النموذجية في الفترة القومية العربية. تعرف الحرب الباردة الإقليمية الجديدة الارتفاع غير المسبوق للهوية الطائفية في جميع أنحاء المنطقة بدلاً من الهويات الشاملة التي استغلتها الدول والحركات المتنافسة مما أثار الانقسام داخل الدول وفيما بينها.⁴ مثلما يوضحه غريغوري غوس: لا يمكن فهم هذه الحرب إلا إذا فهمنا الروابط بني الصراعات المحلية، والصلات عبر الحدود الوطنية، وطموحات الدول الإقليمية. تدفع الصراعات الداخلية على السلطة الجهات المحلية الفاعلة للبحث عن حلفاء إقليميين يمكنهم

¹ Marina Calulli, Matteo Legrenzi, *ibid*, pp, 218-219.

² Morten Valbjørn, Studying identity politics in Middle East international relations: before and after the Arab uprisings, in: **The Routledge Handbook to the Middle East and North African State and States System**, *ibid*, pp, 259-260.

³ رافائيل ديل سورتو، مرجع سابق، ص، 16.

⁴ Raymond Hinnebusch, *ibid*.

تزويدهم بالمال، والسلاح، والغطاء الايديولوجي، والدعم الدبلوماسي. تبحث هذه الجهات عن حلفاء إقليميين يشاركونها، بطريقة أو بأخرى، مواقفها السياسية والايديولوجية، وتُشعرها ببعض القرابة لأسباب ايديولوجية أو على أساس الهوية. تحتاج القوى الإقليمية إلى هذه الصلات المتعلقة بالأيديولوجيا أو الهوية لتوطيد علاقاتها مع حلفائها المحليين. مما لا شك فيه أن توفير الدعم المالي للحلفاء غاية في الأهمية، إلا أنه ليس كافياً للحفاظ على النفوذ. وبالتالي، إن الدول التي لديها الإمكانيات العسكرية والمادية للهيمنة الإقليمية ولكنها تفتقر لروابط الايديولوجيا والهوية العابرة للحدود، مثل إسرائيل، يتم عرقلتها بشدة في قدرتها على أن يكون لها أي تأثير على الحرب الباردة الجديدة في الشرق الأوسط¹.

الفرع الثالث: التوازن الهوياتي

ان للصراع في سوريا تأثير كبير على نمط التحالفات الإقليمية. كما جادل ستيفن والت بأن الثورات تغير توازن التهديدات بين الدول مما يؤدي إلى مزيد من المنافسة الأمنية الشديدة واحتمال نشوب الحرب. لكن على خلاف الواقعيين الجدد تتحدى البنائية العلاقة الحتمية بين القوة والتهديد وتجادل بأن الأفكار ضرورية لإدراك التهديد. فوفقاً للبنائيين الاجتماعيين تعد الهوية مؤشر أفضل من الفوضى لتحديد الأصدقاء والأعداء". اذ يرتبط التهديد ارتباطاً وثيقاً بهوية الدولة ونظرتها إلى "الأخر". هذا لا يعني أن البنائيين قد تجاهلوا العوامل المادية في تشكيل سلوك الفاعلين. بل يجادلون بأن الأفكار التي تمتلكها الدول حول القوى المادية أكثر أهمية من القوى المادية نفسها.² فالتهديد الرئيسي للعديد من الدول في الشرق الأوسط ليس عسكري بل من الاختراق الداخلي والتخريب حيث يتم استخدام الهوية بشكل كبير من قبل القوى المتنافسة التي تتحدى شرعية بعضها البعض والأداة الرئيسية للموازنة هي أيضاً الترويج للأيديولوجية أو الادعاءات القائمة على الهوية.³ لذا تساعدنا الهوية، كبناء علائقي ينبثق من الخطاب والتفاعلات الدولية والمحلية، على فهم ديناميكيات تشكيل التحالف بشكل أفضل، فهي تحدد من يجب الموازنة معه وضد من.⁴

يمر الشرق الأوسط حالياً بحالة من تعددية القوة القطبية والايديولوجية. وهي بيئة كفيلة بإعادة التنافس الإقليمي إلى فترة الستينات حتى بين الدول التي لديها هوية جماعية مشتركة مثلما يجادل بارنيت، إن

¹ غريغوري غوس، مرجع سابق، ص، 4.

² Michael N. Barnett, Identity and Alliances in the Middle East, in: **The Culture of National Security**, ibid, p, 331.

³ Curtis R. Ryan, Alliances and the balance of power in the Middle Eastern, in: **The Routledge Handbook to the Middle East and North African State and States System**, ibid, p, 345.

⁴ Michael N. Barnett, ibid, p, 328.

التحديات المتصورة بشكل جماعي تخلق أطرًا جماعية للرد ومع ذلك قد يختلف الفاعلون ذوو الهوية المشتركة، فالمنافسة بين الدول العربية كان لها عنصر معياري قوي مستقل عن القوة المادية حول المعايير التأسيسية للنظام العربي المنشود، لقد كان لتحديد معايير العروبة ممارسة للسلطة وآلية للسيطرة الاجتماعية.¹ كذلك اثبتت الإنتفاضات الشعبية الحالية اهمية التحديات الايديولوجية لشرعية الانظمة وبقائها، سواء ظهرت داخليًا أو خارجيًا، اذ توفر فرصًا أفضل للجهات الفاعلة الخارجية لممارسة تأثير غير مكلف وفعال على سياسات جيرانها غير المستقرين من العدوان الصريح. لقد استغلت القوى الإقليمية لحظة التغيير الثورية لتوسيع نفوذها في أنحاء المنطقة والترويج لنموذجها السياسي مما فاقم تصورات الحكومات للتهديد ودفعها باتجاه إستراتيجية الموازنة الشاملة. فغالبًا ما تستخدم الأنظمة في الشرق الأوسط التحالفات لأمن النظام المحلي. مثلما لاحظ **غريغوري غوز** أن قادة الشرق الأوسط ينظرون إلى التحديات الخارجية لأمنهم ولشروعيتهم المحلية استنادًا إلى منصات ايديولوجية اسلامية-عربية عابرة للحدود على أنها أخطر من التهديدات المبنية ببساطة على تفوق القدرات العسكرية، التحالفات في هذا الصدد هي تحالفات عبر وطنية للنخب الحاكمة.²

رغم تشابهها مع الحرب الباردة العربية الا ان المنافسة الإقليمية الحالية تتجاوز العالم العربي، حدود الاختلاف هي اقل ايديولوجية بل تركز على اساس الهوية بشكل أكبر. تتم قياس قدرة اللعبيين الرئيسيين في المنافسة الحالية بمدى قدرتهم على التأثير في السياسة الداخلية للدول المجاورة. لذا الدول التي تفقر لروابط الايديولوجيا والهوية العابرة للحدود مثل إسرائيل على الرغم من كل قوتها العسكرية، كان لها تأثير ضئيل للغاية داخل العالم العربي وتم استبعادها من كونها شريكًا محتملاً في التحالف بسبب العداء المشترك على نطاق واسع والشعور العميق تجاه الدولة اليهودية.³ وبالمثل الهوية الإيرانية الشيعية والفارسية تضعها خارج إجماع الهوية العربية ذات الغالبية السنية -وهو إجماع ولد إلى حد كبير من خلال جهود خصومها لحرمانها من التأثير السياسي. اما تركيا بعدما كانت لاعبًا هامشيًا في الشرق الأوسط لعقود من الزمن بسبب ذكريات ماضيها الإمبراطوري. إن تعريف إيران أو إسرائيل أو تركيا على أنها خارج النظام بشكل أساسي بسبب هويتهم غير العربية يحد من قدرتهم على المشاركة في المؤسسات الإقليمية أو محاولة الهيمنة

¹ Michael N. Barnett, *ibid*, p, 332.

² Curtis R. Ryan, *ibid*, p, 344.

³ غريغوري غوس، ما وراء الطائفية، مرجع سابق، ص، 3.

الإقليمية. لطالما كانت الهوية والأيديولوجية من المصادر القوية للقوة في الشرق الأوسط حيث حددت رهانات المنافسة السياسية.

على اعتبار الهوية بنية اجتماعية مشتركة، فإن الذاتية المشتركة هي الواقع الذي يتولد في مجتمع ما أو جماعة يشترك أفرادها في فهم العالم الواسع، لكن من المهم ملاحظة أن هناك العديد من الهويات المتنافسة في الشرق الأوسط. تتنافس الهوية العربية مع الهويات القومية التي تزرعها العديد من الدول، وهو افتراض طرحه بنيامين ميلر: أن عدم التوافق بين الدولة والأمة هو أهم قوة دافعة وراء الصراع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط.¹ فتقليدياً كانت هوية الدول العربية عرضة للتحدي من قبل المفاهيم الثورية للقومية العربية بعد الثورة المصرية، ثم فترة الاسلام السياسي بعد الثورة الإيرانية اما اليوم أصبحت الهويات الطائفية مركزية بشكل متزايد في السياسة الإقليمية بعد غزو العراق عام 2003 والحرب الأهلية السورية الحالية. إذ تمتد الهويات الطائفية والشبكات الدينية عادةً عبر الحدود وتقدم بدائل لهوية الدولة وتخلق فرصاً لتعبئة الجهات الفاعلة غير الحكومية. أصبحت قدرة إيران على بناء ودعم حزب الله في لبنان والحركات السياسية الشيعية في العراق بعداً أساسياً لقوتها الإقليمية. وبالمثل، أصبح حشد السعودية وقطر للحركات الإسلامية السنية المتنافسة، جزءاً مهماً من القوة والنفوذ الإقليمي لكل دولة.

اما النتيجة الحالية هي حالة من عدم التوازن الإقليمي، اما التطور الجديد الشامل الذي تشكل إلى حد كبير نتيجة الحرب السورية، والذي من المرجح أن يؤثر على المنطقة لسنوات، تشكيل تحالفات بين أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة. وتشمل هذه القوى الإقليمية الكبيرة والمتوسطة الحجم، والجهات الفاعلة المحلية وغير الحكومية والقوى الدولية. مما أدى إلى زيادة سيولة تشكيل التحالفات نتيجة للخوف الداخلي. كما زاد الشعور بعدم الموثوقية لدى الحلفاء إلى مزيد من الحزم تجاه المنافسين الإقليميين. علاوة على ذلك، فإن البلدان التي تُعرّف نفسها كحلفاء لا تولي بالضرورة نفس الأهمية لكل صراع إقليمي. حتى عندما يتفق الحلفاء على من أو ما هو التهديد، فإنهم لا يتبعون بالضرورة نفس الإستراتيجيات والسياسات.² لقد اثبتت الأزمة السورية مرة أخرى ان المنافسة داخل التحالف أنها مدمرة.

¹ Benjamin Miller, States Nations and the Great Powers, Ibid.

² رافائيل ديل سورتو، مرجع سابق، ص ص، 19-20.

الخوف وليس المشروعات أو الهوية المشتركة هو المحرك الأساسي في تكوين التحالفات والتحالفات المضادة في هذا السياق تحديداً.

المبحث الثاني: صعود الفواعل المسلحة العابرة للحدود ذات البعد الهوياتي

إن صعود الجهات الفاعلة المسلحة العابرة للحدود من غير الدول هو أحد النتائج الرئيسية لضعف الدولة والمنافسات الجيوسياسية التي انطلقت بعد الإنتفاضات الشعبية. في حين أن الأولى قد أوجدت الفرصة لظهور الجماعات المسلحة كمزود أساسي للأمن، فإن الأخيرة مكنت هذه الفواعل إلى تولي أدواراً جيوسياسية محلية وعابرة للحدود بالوكالة، ثم وسعوا قدراتهم وبدأوا في لعب أدوار حاسمة في شؤون الأمن الإقليمي مما يطرح تحديات جديدة للتفاهات الأمن ية السائدة. نحن نهتم بدراسة الجماعات المسلحة من غير الدول التي لديها أجندة سياسية تشكل تهديداً مستقبلياً للدولة وتقوض قدرتها على ادعاء احتكار الاستخدام المشروع للقوة داخل أراضيها، وهي تستخدم الخطاب الهوياتي في الاستقطاب والتعبئة المسلحة في العديد من الدول.

لقد أصبحت الفواعل المسلحة من غير الدول حاسمة بشكل متزايد ليس فقط في تشكيل صراعات القوة داخل الدول ولكن عبر الحدود، ما يضعف الإستقرار الإقليمي وزيادة إنعدام الأمن لدى العديد من دول الشرق الأوسط بسبب العلاقات عبر الحدود. كما تتمتع بالاستقلال الذاتي وخاصة قدرتهم غير المسبوقة على التنافس أو التعاون مع الجهات الحكومية ما يتطلب إعادة تقييم مسألة أمن الشرق الأوسط بأبعادها المتعددة الطبقات. تثير هذه التطورات العديد من الاسئلة على سبيل: كيف ستتعامل دول الجوار مع هذه المجموعات المسلحة؟ ماذا ستكون تداعيات صعود الجماعات المسلحة غير الحكومية على التحالفات الإقليمية؟ اي مكانة لهذه الميليشيات المسلحة في مشاريع التسوية ومستقبل سوريا السياسي؟

المطلب الأول: إمتداد الصراع الطائفي في الشرق الأوسط

يعد متغير الهوية عاملاً أساسياً في ديناميات التصعيد، وتطور الحركات والتحركات المضادة التي تقود التفاعل المجتمعي بعيداً عن التعاون ونحو العنف. فقد أدى توظيف النخب السياسية السورية وداعميهم الإقليميين العداء الاتني والديني إلى تنامي الصراعات الطائفية والتعبئة الدينية العابرة للحدود الوطنية، ومن ثم إلى إضفاء الطابع الأمن ي على هذه الهويات التي تشمل دولاً وجهات فاعلة غير حكومية كتهديدات وجودية. من خلال اعلاء خطاب العداء الطائفي اعاد النزاع السوري الانقسام الشيعي السني إلى واجهة السياسة الإقليمية. على هذه الخلفية، يمكن اعتبار أمن نة الهويات الطائفية وسيلة متطورة لإحداث توازن القوى الإقليمي والتلاعب به.¹

¹ Marina Calulli, Matteo Legrenzi, ibid, p. 222

الفرع الأول: الطائفية في الشرق الأوسط

الطائفية كما يعرفها فنار حداد هي جماعة فرعية من أصل الأمة برزت نتيجة لسمة ثيولوجية أو فقهية تشكلت تاريخياً أو سياسياً أو جغرافياً. وهي راسخة في الصراع على القومية وليس على الحقائق الدينية، بينما يغلب الجدل الطائفي الموجه إلى جمهور عابر للحدود ان يكون متمحوراً حول حقائق دينية كالتاريخ الإسلامي والفقه والاختلافات العقائدية. فالأول يقصي الطائفي الآخر من الدولة القومية بينما يقصي الآخر الطائفي الآخر من المعتقد.¹ ان التمييز بين ما هو قومي وما هو عابر للحدود لا ينفى وجود روابط تعزز بعضها البعض وهو شرط ضروري لفهم الطبيعة المعقدة للديناميكيات الطائفية في الشرق الأوسط. ان تمييز ظاهرة الطائفية بأنها ذات شقين داخلي وخارجي.

عادة ما تنشأ الطائفية على المستوى الداخلي للدولة عن قادة الدولة أو القيادات الدينية أو المناهضين الذين يستخدمون الهوية الطائفية لأغراضهم السياسية. ويُفرضي الضغط من أعلى لأسفل غالباً إلى الخلاف الطائفي الشائع، لذا صعود الطائفية يعد نتيجة ثانوية لوهن الدولة وإنهيارها وليس سبباً لها. غالباً ما تظهر استجابة لتهديد حقيقي أو متصور للموارد أو الأمن أو التمثيل الكافي في النظام السياسي. وهي تشير إلى تسييس الهوية المجتمعية الدينية مما يتسبب في جعلها جزءاً لا يتجزأ من الخطاب السياسي. عندما تتصور الجهات الفاعلة الطائفية وجود تهديد سياسي من طائفة أخرى جراء تصرفات أو تصريحات معينة، تميل هذه الجهات إلى الرد بطريقة تحمل الطابع الطائفي لحماية المصالح السياسية والدينية، وقد يفضي ذلك إلى دوامة من الارتباب بين الطائفتين.² في هكذا مجتمعات والمهم من وجهة نظر التفاعل والعلاقات بين الجماعات الاثنية ليس هو عناصر التباين الموضوعية (اللغة، الدين، الثقافة، الأصل القومي) او درجة تفاوتها، بل ما يترتب عليها من حدة في الادراكات الذاتية ومن مواقف واتجاهات اجتماعية -سياسية وانعكاس كل ذلك في أنماط السلوك والعلاقات تجاه الجماعات الاثنية الأخرى المجاورة لها او المتفاعلة معها.³ تُظهر قراءة لعملية بناء الدولة في الشرق الأوسط انه لطالما تعارض أمن الدولة الذي يتعلق بالسيادة والأمن المجتمعي الذي يهتم بالهوية. لقد حاولت النخب توطيد سلطتها من خلال الإكراه وفرض هوية الدولة

¹ فنر حداد، الطائفية العلمانية. *مجلة الحكمة*. 2017. على الرابط: <https://cutt.us/hDgYI>

حول مفهوم الطائفية انظر: عزمي بشارة، *الطائفية، الطائفة والطوائف المتخيلة*، مرجع سابق.

² هيدر اندرسون وآخرون، الطائفية في الشرق الأوسط، راند للأبحاث، الملخص.

³ أنطونيو غيدنز، مرجع سابق، ص، 313.

الهشة من ناحية ومجتمع نابض بالحياة بهوية متعددة الأوجه من ناحية أخرى. وبسبب هذا الانقسام، قد يؤدي زيادة أمن الدولة في بعض الأحيان إلى زيادة إنعدام الأمن لدى مجموعات مجتمعية معينة. أدى استمرار فشل النخب في تحسين إحساس مجتمعهم بالذات إلى جعل المجتمعات أرضاً خصبة لروايات الهوية البديلة والمتحدية أحياناً مما أدى إلى توسيع فجوة الهوية بين الدولة والمجتمع.¹ لطالما وجدت هذه الازدواجية في المنطقة العربية حيث لا يرى أجزاء من المجتمع الدولة على أنها لا تمثل تطلعاتهم كأمم .

في حين الطائفية الخارجية، اي المتعلقة بالمستوى فيما بين الدول فتشتمل على تشجيع إحدى الجهات الفاعلة الطائفية على الانقسامات الطائفية داخل البلاد الأجنبية بهدف تحقيق أغراضها السياسية . تؤدي الجهات الفاعلة الخارجية الطائفية إلى تفاقم الطائفية عن طريق دعم الجوانب الطائفية في الصراعات الإقليمية. ويظهر هذا الأمر في شكل صراع جغرافي سياسي على نطاق أكبر بين الدول أو الجماعات التي تصور نفسها على أنهم "أبطال" طائفيون من أجل زيادة سيطرتهم ونفوذهم الإقليمي. يفضي استغلال الهوية الطائفية إلى تفاقم التوترات. تتمثل إحدى الطرق الرئيسية التي تقم الجهات الفاعلة الطائفية أنفسها من خلالها في النزاعات في التلويح بالهوية الدينية في خطابها السياسي للترويج للشعارات الطائفية الإسلامية المناهضة. ويجنح هذا النهج إلى دس العداوة الطائفية التي تضي طباعاً سياسياً على الاختلافات العقائدية الأساسية ولكن لا تحمل في طياتها اي صور للعنف بين السُنَّة والشيعية. ويزيد استمرار إضفاء الطابع السياسي على الهوية الطائفية من تفاقم الأمر بسبب سرعة التواصل الحديثة.² يعود تسييس الخصومة السنية الشيعية في الشرق الأوسط المعاصر إلى إرث الثورة الإيرانية، والتي أدت إلى إنشاء نموذج ثيوقراطي جديد منافس للمالِك السنية القائمة في الخليج، وإقامة روابط سياسية جديدة بين جمهورية إيران الناشئة والجماعات الشيعية في العالم العربي. وبإعادة إيران تعريف نفسها كدولة دينية شيعية أصبحت تحدياً لاحتكار السعودية الخطاب الاسلامي في السياسة الإقليمية.

الانقسام الطائفي هو مجرد نوع واحد من الانقسام الاجتماعي المحلي والرابط عبر الوطني الذي يمكن أن يسهل الانخراط والتنافس الإقليمي الذي يميز تلك الظروف. ان الطائفية هي نمط من سياسات الهوية. في ضل توفر ظروف معينة قد تصبح الطائفة كأنها قومية ومن ثم منافسا لها على مستوى الطموح السياسي

¹ Hassan Ahmadian, Societal (IN) Security in the Middle East: Radicalism as Reaction? In: **Regional Security in the Middle East Sectors, Variables and Issues**, ibid, pp, 48-47.

² هيذر اندرسون وآخرون، مرجع سابق.

لتشكيل هوية الافراد الكبرى¹. لكن هذا لا يعني باي حال من الأحوال أن وجود طوائف مختلفة داخل دولة واحدة يؤدي حتماً إلى الطائفية. في الواقع، يعود السبب إلى تسييس هذه الهويات الطائفية وتعبئتها. مثلما يوضحه عزمي بشارة ان الطائفية ليست من إنتاج الطائفة بل العكس. فالطائفية هي التي تستدعي الطائفة من وعي الناس وتعيد إنتاجها ككيان متخيل في شروط تاريخية وسياسية حديثة، مؤكداً أن فشل الدولة الوطنية وعجزها عن دمج الجماعات على أساس المواطنة، في محيط إقليمي يتسم بالصراع، أدت إلى استثمار الهوية الطائفية في الصراع على الدولة، ليتطور لاحقاً إلى صراع على تاريخ البلاد ومشكلة "نحن" مقابل "هم"². لذا يقترح ان الطائفية السياسية هي ايدولوجيا موجهة إلى جماع معينة، بناء على مخاطبة الهوية القائمة على الدين او المذهب، وذلك من اجل تجنيدها في خدمة مصالح سياسية، تقدم كأنها مصالحها بما هي " طائفة". وتجمع هذه الايدولوجيا وخطابها الطائفي مقاولي مصالح الطائفة مع جمهورها.³

يجب على المرء أن يدرك أن الطائفية ليست متغيراً مستقلاً يمكنه تفسير الفوضى في الشرق الأوسط. إنها نتاج كل من ضعف الدولة والتنافس الإستراتيجي بين المملكة العربية السعودية وإيران من أجل الهيمنة في الخليج العربي والتأثير في بقية الشرق الأوسط. في حين أن الأولى قد أوجدت الفرصة لظهور الجماعات الطائفية كمزود أساسي للأمن، فإن الأخيرة فاقمت الصراعات بين الجماعات الطائفية من خلال توفير الدعم المادي، بما في ذلك الأسلحة، دون اعتبار لتأثير هذه السياسات على النسيج الاجتماعي الهش لدول مثل العراق وسوريا.⁴

الفرع الثاني: المسارب الإقليمية لتطيف النزاع السوري

يعكس انحدار سوريا إلى الفتنة الطائفية خلال احتجاجات الربيع العربي نمطاً أوسع وشائعاً لظهور الصراع الاثني والتصعيد السريع للاختلافات في الهوية. بناء على تعريف النزاع الاثني⁵، يمكننا وصف الصراع العنيف في مجتمع متعدد طائفاً بأنه "صراع طائفي إذا كانت أنماط العنف تعكس الاستقطاب

¹ عزمي بشارة، الطائفية الطائفة والطوائف المتخيلة، مرجع سابق، ص، 446.

² نفس المرجع، ص،

³ نفس المرجع، ص، 468.

⁴ Mohammed Ayoob, Subaltern realism meets the Arab world, in: Routledge Handbook of International Relations in the Middle East, ibid, pp, 66-67.

⁵ Edward Newman, Understanding Civil Wars Continuity and change in intrastate conflict, ibid, p.62.

الطائفي، وإذا كان خطاب الصراع يشير إلى أن الهوية الطائفية-والمظالم المرتبطة بها -هي عامل وراء حشد المقاتلين. كما يبدو أن الايذاء قد يعكس الاختلافات الطائفية المتصورة ". قد تكون الهوية الطائفية مجرد مظهر من مظاهر الصراع، لا سيما عندما تتفاقم من قبل النخب الطائفية التي لها مصلحة في تصعيد الصراع. فعلى الرغم من ان الاستياء المجتمعي هو السبب الرئيسي في تأجيج التمرد في سوريا وليس الدافع الايديولوجي أو الطائفي، فالإنتفاضة كانت مناهضة للنظام وليست ضد العلويين، لكن سرعان ما اتخذ الصراع صبغة طائفية بسبب الطريقة التي استجابت بها حكومة بشار الأسد وتدخل الجهات الفاعلة الإقليمية الخارجية ذات الأجندات السياسية المتضاربة وكذلك المشاركة واسعة النطاق للجماعات المتطرفة باعتبارهم مقاتلين رئيسيين في الساحة السورية. أثارت أعمال كلا الجانبين الخصومة بين السنة والعلويين لأسباب مجتمعية وليست عقائدية التي أعقبت عن نشأة الظروف المثلى لظهور الكراهية الطائفية الحالية في أكثر أشكالها عنفاً وعاطفية ساعد العنف المتعاقب الموجه نحو المجتمعات المتجانسة على تأجيج الأعمال الطائفية في الصراع.¹

يعد متغير الهوية الطائفية عاملاً أساسياً في ديناميات التصعيد، وتطور الحركات والتحركات المضادة التي تقود التفاعل المجتمعي بعيداً عن التعاون ونحو العنف. فقد استغل العديد من الأطراف الرئيسية في الصراع السوري الهوية الطائفية لضمان دعم الأنصار وزرع الخوف، في حين أن العناصر الأكثر تطرفاً على كلا الجانبين يدفعها في الأصل العداء الطائفي باعتباره مسألة ايديولوجية. سوق النظام لفكرة الفتنة الطائفية ولطالما اعتبرت جزء من خطابه السياسي بوصفه مدافعاً عن التنوع الثقافي والحياة العلمانية للمجتمع، ساهم خطابه في ظهور حالة من الشحن الطائفي في المجتمع السوري زاد من حدتها ايضاً دعوات الجهاد الصريحة من بعض المتحدثين باسم الثورة من الخارج باعتباره نظام علوي.² تصاعد نمط العنف الطائفي وجرائم الكراهية إلى دوامة من رد الفعل المتبادل حتى امتزج فيها العنف السياسي بالعنف الاجتماعي جعلت الأطراف المتحاربة ترى نفسها في حرب وجودية. هنا لا يمكن ان يعزى النزاع إلى الهويات البدائية اي الانقسام الطائفي، وانما السبب الأكثر شيوعاً للصراع الاتني هي المخاوف الجماعية من المستقبل. فعندما تبدأ الجماعات في الخوف على سلامتها الجسدية تنشأ سلسلة من المعضلات الإستراتيجية الخطيرة

¹ هينر اندرسون وآخرون، مرجع سابق، ص ص، 82-83.

² نفس المرجع.

والتي يصعب حلها والتي تحتوي في داخلها على إمكانية حدوث عنف هائل.¹ هنا يمكن للقادة السياسيين استغلال الاختلاف مع "آخر" في بناء تصورات التهديد واستخدام الهوية كأساس لروايات إنعدام الأمن، فحتى اثناء المفاوضات بين النظام والمعارضة المسلحة، ظهرت على الطاولة فكرة الفرز السكاني التي كان لها بعد طائفي، فقد انتهت اتفاق البلديات الاربع فرزا سكانيا بأخلاء بلديتي الزبداني ومضايا ذات الاغلبية السنية مقابل اخلاء قريتين شيعيتين كفريا والفوعة في محافظة ادلب، وهو ما يعني تبادلا طائفيًا بين السنة والشيعية.²

ادى توظيف النخب السياسية السورية وداعميهم الإقليميين العداء الاثني والديني من اجل الحفاظ على السلطة أو الحصول عليها، إلى تنامي الصراعات الطائفية والتعبئة الدينية العابرة للحدود الوطنية، ومن ثم إلى إضفاء الطابع الأمن ي على هذه الهويات التي تشمل دولاً وجهات فاعلة غير حكومية كتهديدات وجودية مما أدى إلى زيادة إنعدام الأمن الإقليمي المرتبط بهذه الهويات. من خلال اعلاء خطاب العداء الطائفي اعاد النزاع السوري الانقسام الشيعي السني إلى واجهة السياسة الإقليمية، فغالبًا ما تنشأ القوة الخطابية كجزء من عملية اجتماعية، تلعب فيها التفسيرات واستجابات الآخرين دورًا في منح قدرات أكبر لدولة أو أخرى. لا يشير الخطاب هنا إلى اللغة والرموز التي تستخدمها الدول للتعبير عن هوياتها ومصالحها فحسب، بل يشير أيضًا إلى الممارسات التي تمارسها من أجل تنفيذ أهدافها الإستراتيجية.³ كان العنصر الرئيسي لاستقطاب إيران المجموعات الشيعية من الخارج هو الدفاع عن المواقع المقدسة علاوة على الحفاظ على المجتمع الشيعي على نطاق أكبر. كما حاولت نزع الشرعية عن المملكة العربية السعودية والجهات الفاعلة المرتبطة بالرياض عن طريق وضعها في إطار تعبيرات طائفية مثل الوهابيين والمتطرفين السنة أو ما يسمى التكفيريين. تُمثل معركة القصور عام 2013 في مُنطقة سُنيّة- شيعية مختلطة بالقرب من الحدود مع شمال شرق لبنان نقطة تحوُّل مهمة أدت إلى تقاوم الاتجاه الطائفي للنزاع. دخول هذه الجماعة الشيعية المسلحة البارزة في الحرب الأهلية السورية دعمًا للنظام ساعد أيضًا على التأكيد على الطبيعة الطائفية لدعم الأسد وتكثيف الخطاب الطائفي السُّني، لا سيَّما الوارد من مصادر خارجية.⁴

¹ David A. Lake and Donald Rothchild, Spreading Fear: The Genesis of Transnational Ethnic Conflict, in: **The International Spread of Ethnic Conflict Fear, Diffusion, and Escalation**, ibid, p.4.

² نيقولاس فان دام. مرجع سابق، ص ص، 156-157.

³ Fred H. Lawson, International Relations Theory and the Middle East, in: **International Relations of Middle East**, ibid, p.31.

⁴ هيدر اندرسون وآخرون، مرجع سابق، ص ص، 84-85.

من ناحية أخرى، قدمت الجهات الفاعلة السُّنَّية الخارجية، التي تشمل المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا بالإضافة إلى رجال دين بصفة فردية، دعمها بشكل غير مباشر لجماعات المعارضة السورية ودوافعهم لإيقاع الهزيمة بحكومة بشار الأسد من زاوية طائفية، بالنسبة لهم فإن الحرب السورية دليل على سعي الشيعة نحو بسط سيطرتهم على السُّنة مهما كان الثمن. ساعدت مثل هذه التصريحات من رجال الدين السُّنة المؤثرين على تشجيع المقاتلين الأجانب على الانضمام إلى المعركة في سوريا مستخدمة الخطاب المعادي للشيعة والمشاعر المعادية لإيران لتبرير أفعالها. أصبح هذا السلوك ممثلاً لدوافع العديد من المقاتلين الأجانب من السُّنة، وهو يتعارض مع دوافع الثوار والمدنيين من السُّنة المولودين في سوريا والذين لديهم مظالم سياسية محددة ضد حكومة بشار الأسد.¹

ان العنف الذي يظهر على طول خطوط طائفية يفعل عادةً كمزيج من التعبئة الدينية والتلاعب من قبل النخب السياسية، والاضطراب الاجتماعي والتمييز، والتأثير الخارجي أثناء التحولات المضطربة من الحكم الاستبدادي². على الرغم من أن إضفاء الطابع الأمني على الهويات الطائفية هو أمر مقصود بهذا المعنى، فإنه بمجرد تحريره، تبني الطائفية حقائق اجتماعية صلبة ونبوءات قابلة للتحقيق ذاتياً. ينتهي ترويج الخوف والإقصاء الطائفي إلى خلق مجموعة ديناميات تخلد نفسها داخليا وخارجيا وعلاقات اجتماعية يصعب استعادتها. ربما يعتقد المتاجرون بالهوية أن بإمكانهم التحكم في الكراهية بتأجيلها أو تهدئتها بما يُناسب مصالحهم، ولكن عند مرحلة بعينها سَتُصبح هذه الهويات مستدامة ذاتياً ومتأصلة.

الفرع الثالث: جيوسياسية الصدع الطائفي الجديد

أدى تسييس الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة إلى التشرذم الداخلي لسوريا، كما أدى أيضاً إلى تحويل أبعاد التنافس الإقليمي من بين الدول إلى البعد المجتمعي العابر للقوميات. في هذا السياق، اكتسبت الهويات الطائفية بعداً أمنياً، حيث بدأت الجهات الفاعلة في تأطير بعضها البعض كتهديدات وجودية. تتعامل السعودية مع إيران على أنها تهديدها الأساسي، بينما تعتبر إيران المملكة العربية السعودية جزءاً من تهديد غربي أوسع، بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل. لكل منها مزايا وقيود مختلفة من حيث القدرات المادية والنداء الأيديولوجي والتحالفات الدولية. تختلف هذه المزايا والقيود بشكل كبير عبر المسارح المختلفة.

¹ نفس المرجع، ص، 93.

² Timothy D. Sisk, Peace Building in Sectarian Conflict, in: **Sectarinazation mapping the new politics of the Middle East**, ibid, p.260.

حيث يُظهر التنافس في سوريا وعبر المنطقة كيف كانت الهوية الطائفية جزءًا من القدرات الايديولوجية التي حشدتها الدولتان.¹ لم تستعمل الرواية الطائفية كأداة للتنافس على مناطق النفوذ فقط بل كان لها بعد محلي يتعلق بالإستقرار الداخلي، لعبت الاطراف ورقة الطائفية كثورة مضادة في وجه موجة التغيير الإقليمي. كلاتهما سعت إلى الاحتفاظ بأنظمتها السياسية المتناقضة، وفرض مطالبهما المتعارضة لقيادة العالم الإسلامي. ما يعني تعزيز شرعية حكم انظمتها والموالية لها. لذلك يرتبط هذا التنافس على النفوذ ارتباطاً قوياً بالطائفية في الصراع السوري.²

الخارطة(3): توزيع السكان المذهبي في الشرق الأوسط



المصدر: اندرسون هيدر وآخرون، الطائفية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص، 12.

تلعب الرياض وطهران لعبة توازن القوى، وتستخدمان الطائفية في تلك اللعبة، إلا أنّ دوافعهما ليست نزاعات دينية تعود لقرون من الزمن ولكن مجرد سباق على النفوذ الإقليمي لكن كلاتهما تجاوزتا خط الطائفية الأحمر في السعي وراء التحالفات الإقليمية.³ ما اعاد الهويات الطائفية العابرة للحدود للظهور مرة أخرى كمصدر قوة فعال لتشكيل السياسة الخارجية للأنظمة في الشرق الأوسط وخيارات التحالف، القلق

¹ Christopher Phillips, Rivalry amid Systemic Change: Iranian and Saudi Competition in the post-American Middle East, in: Sectarianism and International Relations, ibid, p.7.

² هيدر اندرسون وآخرون، مرجع سابق، ص.89.

³ غريغوري غوس، مرجع سابق، ص.6.

المتزايد بشأن الطائفية بين السكان الإقليم، يشير إلى كيفية تعريف الناس لأنفسهم بشكل متزايد بمصطلحات طائفية وينقسمون على أسس طائفية عندما يتعلق الأمر بكيفية إدراكهم للنزاعات الإقليمية وعلاقتهم بالجهات الفاعلة. وبما ان الهوية دائماً علائقية وتبنى نسبة إلى سلسلة من الاختلافات المعترف بها اجتماعياً، والتي بدورها يعاد إنتاجها وتكررها بخطابات النخبة. لذا يمكن اعتبار أمن نة الهويات " إنتاج الخطابات حول تهديدات الهوية " وسيلة متطورة لإحداث توازن القوى الإقليمي والتلاعب به¹.

يؤثر تغيير الهويات المهيمنة المستخدمة في صراع القوى الإقليمي من الهويات فوق الدولة إلى الطائفية تأثيراً عميقاً على سلوك السياسة الإقليمية. ساهمت الهيمنة السابقة للعروبة في اندماج الأقليات الدينية الناطقة بالعربية داخل الدول وألحقت الدول العربية بالتعاون على المستوى الإقليمي. على النقيض من ذلك، فإن النسخة الحالية من الطائفية الراديكالية تنص على الجهاد المتشدد داخل الأمة الإسلامية. في هذا الاستقطاب السني الشيعي الثنائي في المنطقة يتم دفع جميع الناس والدول إلى الانحياز. هذا الصراع الإقليمي المكثف على السلطة الذي يشنه الخطاب الطائفي والحروب بالوكالة يغرق الشرق الأوسط في عصر مظلم جديد.²

كان لتعزيز إيران نفوذها الإقليمي حرياً ان يخلق تهديداً لباقي الدول خاصة انها عملت على استمالة القوى الداخلية على اساس هوياتي، فعندما تتصور الجهات الفاعلة الطائفية وجود تهديد سياسي من طائفة أخرى جراء تصرفات أو تصريحات معينة، تميل هذه الجهات إلى الرد بطريقة تحمل الطابع الطائفي لحماية المصالح السياسية والدينية، كتعزيز رواية الهلال الشيعي وهو مصطلح صاغه الملك عبد الله ملك الأردن وينشأ من "السرديات الإستراتيجية" للتأثير الفعلي المتزايد لإيران على الشرق الأوسط، والذي يركز على هويتها المذهبية أكثر من طبيعتها الإستراتيجية، ويمهد الطريق أمام التنافس على اختراق المجتمعات وتوطينها على أساس تسييس الهويات الدينية³. فامتداد الهويات الطائفية والشبكات الدينية عبر الحدود تقدم بدائل لهوية الدولة وتخلق فرصاً لتعبئة الجهات الفاعلة غير الحكومية. أصبحت قدرة إيران على بناء ودعم حزب الله في لبنان والحركات السياسية الشيعية في العراق بُعداً أساسياً لقوتها الإقليمية. وبالمثل، أصبح حشد السعودية وقطر للحركات الإسلامية السنية المتنافسة جزءاً مهماً من القوة والنفوذ الإقليمي لكل دولة.

¹ Marina Calculli, Matteo Legrenzi, Middle East Security: Conflict and Securitization of Identifies. In international relations of middle east, ibid, p. 222

² Raymond Hinnebusch, "The Sectarian Revolution in the Middle East," (**Revolutions: Global Trends & Regional Issues**, Vol 4, No. 1, 2016), pp, 120-152. P. 146.

³ Marina Calculli, Matteo Legrenzi, ibid, pp, 233-234.

أدى التدخل على أساس طائفي والتعبئة العابرة للقوميات إلى زيادة نماذج الصراع في المنطقة وتفاقم نفاذية الدول. وبالتوازي مع مجموعات الدول الفرعية، ساهمت القوى الإقليمية في تقويض نظام الدول وضبابية الحدود بين الدوائر المحلية والإقليمية، لأن الدول المختلفة والجهات الفاعلة من غير الدول ترتبط مع بعضها البعض من خلال ديناميات وفئات هوية قوية. عند إضفاء الطابع الأمني على الجهات الفاعلة، يوصف الآخر أنه عدو طائفي، يجب محاربته فيما بعد، أو حتى التخلص منه، ليس بسبب تضارب المصالح الإستراتيجية أو النسخ المتنوعة لأسباب الوجود، ولكن بسبب هوية العدو نفسه و/أو معتقداته. عند وضع إطار للصراعات من حيث بقاء مجموعات عرقية أو دينية، فإن أهداف الحر "الموضوعية" تتراجع للخلفية، وتصبح محاولات نزع التصعيد أو الوصول لحل وسط صعبة المنال. إضفاء الطابع الأمني قد يشعل صراعات جديدة لأن الهويات ذات الطابع الأمني تتطلب الخوف والشعور الدائم بحالة الضحية، وهو ما يمكن بسهولة استغلاله لما هو أبعد من ذلك.¹

ان النزاعات التي يبدو أنها تجسد العداء الطائفي يمكن تفسيرها بشكل أفضل على أنها دالة للمنافسة الإستراتيجية التي تنطوي على استخدام أدوات الخطابات الدينية والرموز والهويات. فالعنف الطائفي واسع النطاق في سوريا كان نتيجة للجهود المدروسة التي بذلتها الجهات الفاعلة المحلية والأجنبية لإثارة الصراع الاجتماعي من أجل غاياتها السياسية. مثلما وصفه **فنان حداد**، "عندما يتعلق الأمر بالسياسة الإقليمية، ما يحمل في الظاهر عنوانا طائفيا، ينطوي في الحقيقة على تنافس سياسي". وما يُشكل عقبة كبيرة أمام مواجهة الصراع الطائفي هو أن الجهات الفاعلة الطائفية الإقليمية تبدو وكأنها ترفض فكرة ضلوعها في المشكلة؛ فقيادة دول الخليج لا يرون أنفسهم مسؤولين عن نشر الكراهية الطائفية، في حين أن الحكومة الإيرانية لا تعترف تمامًا بكيفية اعتبار أعمالها طائفية.² لذا لا يمكن بأي حال من الأحوال التخفيف من دور الطائفية في إنكفاء الصراع بالمنطقة، مع وجود الكثير من "المفسدين" يصعب تسوية الحرب الأهلية السورية ومع ذلك، حتى لو تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، فمن المحتمل أن يكون العداء الطائفي عقبة مستعصية على تقاسم السلطة اللازم لخلق الإستقرار الكافي للتغلب على المعضلة الأمنية في الدول الفاشلة.

¹رافائيل ديل سارتو وآخرون، مرجع سابق، ص 16-17.

²هيدر اندرسون وآخرون، مرجع سابق، ص 4.

المطلب الثاني: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام

يمثل داعش موجة جديدة من الحركة الجهادية العابرة للأوطان، اظهر طموحه التوسعي بفرض ارادته كلاعب رئيسي جديد في المنطقة وكدولة امر واقع معتمدا على فكرة الخلافة لإعادة صياغة حدود سايكس بيكو في منطقة الشام ما يهدد إستقرار البلدان المجاورة ايضا وقدرة التنظيم على فعل ذلك ناتجة بالدرجة الاولى من هشاشة الدول العربية أكثر مما هي نتاج قوته كفاعل إستراتيجي.

الفرع الأول: نشأة وتطور تنظيم داعش

لقد نشأ هذا التنظيم الذي يُطلق على نفسه اسم "الدولة الإسلامية"، كفرع عراقي من تنظيم القاعدة. تعود بدايات تأسيسه إلى ابومصعب الزرقاوي في اعقاب احتلال الولايات المتحدة للعراق، الذي عمل على بناء شبكة اسلامية بعد مبايعته أسامة بن لادن فأسس قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين. وفي عام 2006 بعد اتساع نفوذ القاعدة في العراق، أعلن نيته اقامة دولة اسلامية مخالفا بذلك وبصورة مباشرة تعليمات تنظيم القاعدة له. وهو النهج الذي استمر عليه خليفته ابو حمزة المهاجر بعدما قتل الزرقاوي في غارة جوية امريكية جويلية 2006 ومن ثم تم اعلان تأسيس دولة العراق الاسلامية وحل تنظيم القاعدة في العراق في 15 اكتوبر 2006 تحت امرة ابو عمر البغدادي. لكن تراجعت فاعلية التنظيم بعد اعلان دولته وذلك بفضل مجالس الصحوات التي كانت مهمتها الاساسية مواجهة دولة العراق الاسلامية. اعيد احياء نشاطات التنظيم بعد قتل ابي عمر البغدادي في 19 أفريل 2010 وخلافته من قبل ابو بكر البغدادي على رأس التنظيم ودعوته إلى إعادة إقامة الخلافة الإسلامية.¹

إن طرح التنظيم نفسه باعتباره دولة، كان الغاية منه إنشاء "الدولة الإسلامية" المتصورة كبديل عن نظام الدولة القومية العلمانية. ويستخدم شكلاً هجوماً للاستيلاء على الأراضي والسيطرة عليها. فالإرهاب هو تحدي سياسي وأمنى للدولة، فهو لا يقتصر على اضعاف قوة الدولة بل تجريدها من شرعيتها. اشتهر داعش بارتكاب أعمال عنف شديدة ضد أولئك الذين وصفهم بأنهم أعداء له، بما في ذلك الشيعة والسنة الذين عارضوا رؤيته للإسلام ومجموعات مختلفة من الطوائف الدينية غير المسلمة في العراق، فالإرهاب كما وصفه فيكتوروف، هو عدوان ضد الأبرياء، ويهدف إلى حد كبير إلى التأثير على الجمهور المستهدف

¹نجلاء مكي وآخرون، تنظيم الدولة: دراسة تحليلية في بنية الخطاب، (بيروت: صناعة الفكر للدراسات والابحاث)،

لتحقيق أهداف سياسية بشكل أساسي.¹ لذا يصور معظم العلماء الإرهاب على أنه عمل سياسي يستخدم العنف أو التهديد بالعنف للحث على الخوف بغض النظر عن ديانته، ايدولوجيته او جنسيته.

لم يكن بوسع داعش ان يتوسع بالطريقة التي فعلها لولا إنهيار مؤسسات الدولة والانقسام المتزايد داخل المجتمع الذي كان ينخر طوال عقود النسيج الاجتماعي لبلدان المشرق العربي. فمع وصول موجة الربيع العربي إلى سوريا، توفرت البيئة المناسبة للتنظيم لاختراق سوريا، وتنشيط عملياته هناك، فكلّف البغدادي أحد قاداته الميدانيين وهو ابو محمد الجولاني إلى سوريا، لاستقطاب السلفيين الجهاديين هناك والاشراف عليهم، وهو ما نجح فيه هذا الاخير وأعلن تأسيس جبهة النصرة في 2012، لكن بدأت تدب الخلافات بينهما حينما رفض الجولاني طلب البغدادي بالقيام بعمل عسكري ضد قيادات الجيش الحر وهو ما اعتبره البغدادي خروجاً صريحاً عن الطاعة. ومع استمرار رفض جبهة النصرة للامتثال لإستراتيجية البغدادي ونهجه، أعلن البغدادي ان انها جزءاً من دولته وأعاد تسميت تنظيمه في أبريل 2013 ليصبح الدولة الاسلامية في العراق والشام، سرعان ما تبرأ الجولاني من سلطة البغدادي وأعلن مبايعته للظواهري، واكد ان جبهة النصرة لأهل الشام فرع مستقل لجماعة قاعدة الجهاد يتبع القيادة العامة. لكن سرعان ما استقطب التنظيم الجزء الأكبر من الوحدات المقاتلة في جبهة النصرة بعد تمكنه من السيطرة على مدينة الموصل 11 جويلية 2014، معلنا في 28 من ذات الشهر رسمياً قيام الخلافة الإسلامية في العراق وسوريا تحت اسم " الدولة الإسلامية" وتحت امرة أبو بكر البغدادي الذي نصّب نفسه بنفسه خليفةً على المسلمين.²

وفرت الظروف الاجتماعية والسياسية في سورية والعراق لداعش فرصة ملائمة لاستغلال مظلومية السنة في البلدين. التي تفهم على مستوى الادراك الشعبي في هذه الدول على انه ظلم طائفي، كما استغل البعد السلفي الجهادي وتقاطعه مع الاستقطاب الطائفي المدعوم إقليمياً وهو أكثر ما وفر لداعش الحاضنة الاجتماعية في أوساط السنة المضطهدين، اما الطائفية هي ما امد داعش بالوقود المطلوب، وغدا جوهرياً هو القوة الدافعة للحركة الجهادية وتوسعها، وبخاصة في جناحها الايديولوجي الأكثر تعصبا وضيقة. فإعادة ولادة التنظيم في العراق وتمدده إلى سوريا مرتبطان عضويًا بالاستقطاب المجتمعي داخل الجماعة السنية

¹ William A. Donohue, Terrorism and Conflict Resolution, in: **The SAGE Handbook of Conflict Resolution**, ibid, p, 437.

² نجلاء مكي واخرون، مرجع سابق، ص ص، 21-22.

والتصور المنتشر لديها بالإقصاء المتماذي لها من حكومة بغداد المركزية. من خلال استغلال التام للانقسام السني الشيعي في العراق والتطيف المتصاعد للصراع السوري نجح التنظيم في بناء قاعدة تأييد شعبية له.¹

لا يكفي فشل الدولة وحده لفهم لماذا تمكن التنظيم من ملا الفراغ وانتشار خطابه تحديدا دون غيره من الحركات، إذا افترضنا أن مخلصي هذه الحركة مدفوعون ببديهيات العقيدة التي استغلها قادتهم بشدة للتحريض على العنف وإضفاء الشرعية عليه، فإننا نرى أن الطابع المميز لحملات إرهاب داعش يعكس تقليدًا قويًا في الأيديولوجيا السلفية الجهادية التي وضعت شعارا لها احياء الخلافة في الاسلام.² إستراتيجيا يتميز التنظيم بانغماسه في الجماعات السننية المحلية وبالعامل داخل مفهوم الدولة. وإلى ذلك داعش متجذر بقوة في الانقسام السني - الشيعي او " الجيوبوائية " كتعبير عن التنافس الإقليمي الحاد. وعلى عكس القاعدة فداعش ليس مجرد تنظيم ارهابي او متمرد، وانما أقرب إلى كيان الدولة ويطمح إلى بناء دولة اسلامية شاملة-الخلافة-وذلك بتمزيق الحدود الاستعمارية التي رسمتها القوى الأوروبية وعليه يظهر ليس كتهديد ارهابي فقط، بل كتحد لأسس النظام ما بعد الكولينيالي ويميز نفسه عن باقي المجموعات الجهادية بطموحات متصلة مباشرة بالأراضي وتأسيس الدولة.³

لأن تنظيم الدولة قد تطور في نهاية المطاف من منافس للوضع السياسي الراهن إلى مطالب بالسيادة. في ظل هذه الخلفية، لم يعد من الممكن اعتبار "داعش" و"كيلاً"، لأن أجنדתه أصبحت مستقلة بشكل متزايد. وبينما كان تنظيم الدولة في البداية جزءًا من الكتلة العسكرية السننية ضد نظيره الشيعي، فإن ممارسة القوة والأمن حولت الجماعة من ميليشيا قائمة على الهوية إلى منتج انتهازى لخطابات الهوية الجديدة، مما يميزه أيضًا عن الجماعات العنيفة الأخرى. استخدم داعش بشكل عملي إضفاء الطابع الأمن ي على الهويات من خلال تصنيفها كتهديد وهدف عسكري، ليس فقط الشيعة، ولكن أيضًا الأنظمة والجهات الفاعلة السننية الأخرى.⁴

¹تفواز جرجس، داعش إلى أين؟ جهاديو ما بعد القاعدة، (ترجمة: محمد شيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص، 233.

² نفس المرجع، ص، 233.

³ نفس المرجع، ص، 202.

⁴ Marina Calculli, Matteo Legrenzi, ibid, p, 230.

الفرع الثاني: دولة الخلافة تهديد عبر إقليمي

يعد تأسيس تنظيم الدولة وإعلانه الخلافة في العراق وسوريا، حدثاً فريداً ذا تأثيرات خطيرة على النظام الإقليمي الشرق أوسطي، فللمرة الأولى ينجح فاعل عنيف من غير الدولة في بسط سيطرته على مساحة كبيرة لأكثر من دولة عربية، تتلاشى داخلها خطوط الحدود التقليدية، وتتقوض قدرة الحكومات العربية على الاستخدام الشرعي للقوة داخل أراضيها. وكذلك تمكن التنظيم من خلال ادواته الإعلامية الفعالة وتوسعاته الميدانية المستمرة، من جذب المخيلة الإسلامية عبر الحدود وإحالة الفكر الجهادي الذي تطور على مدى سنوات سابقة إلى واقع ملموس من خلال تأسيس ما سموه الخلافة.¹ ما ينذر بوقوع أزمة ما أطلق عليه مارشال وهورسمان "نهاية الدولة القومية" كما حدث في الصومال وليبيريا، تألفت القوى المتنافسة من عناصر غير نظامية لجأت إلى العنف على شكل إرهاب النتيجة لم تكن بالتأكيد نظاماً جديداً، بل أزمة هيكلية اتخذت شكل الاضطرابات والتفكك. بلغت هذه الأزمة في بعض الأحيان إلى حد إنهيار الدولة القومية.²

وفرت التطورات المتلاحقة في سوريا و العراق و على نحو تبادلي إلى احداث نقطة التحول الكبرى حين استولى داعش على الموصل يونيو 2014مرسحا سيطرته على أجزاء من حلب نحو الصحراء السورية و إلى محافظتي الانبار و نينوى في العراق (انظر الخريطة) .ما كان للتنظيم ان يحقق ذلك لولا استغلاله التوتر المتزايد بين الحكومة العراقية و قوات الصحة و تأثير توتر في الجماعة السنية في البلاد، كانت عودة داعش القوية في العراق مسبوقه بانتصاراته على النصره في سورية ومع استيلاء التنظيم على المدن السورية الكبرى اصبح قادرا على تحطيم الحدود الدولية التي تفصل بين البلدين، جاعلا من الدولة الإسلامية في العراق و سورية حقيقة على الأرض. ومن خلال تكتيك تحطيم الحدود عمل ساعيا إلى التوسع أكثر في البلدان المجاورة.³ ويظهر هذا التحدي طموحه التوسعي مصمما على فرض ارادته كلاعب رئيسي جديد في المنطقة وكدولة امر واقع ايضا. ويمثل داعش خطرا جديدا على الأمن الإقليمي في لحظة اشتداد الصراع الاجتماعي والسياسي داخل المجتمعات العربية وصعود التشدد الطائفي يغذيه بشكل رئيسي التنافس الجيوستراتيجي الإقليمي. وقدرة التنظيم على فعل ذلك ناتجة بالدرجة الاولى من هشاشة الدول العربية أكثر مما هي نتاج قوته كفاعل إستراتيجي. بنهاية 2014 كان داعش قد احتل ما يقارب ثلث الاراضي السورية

¹ نجلاء مكي واخرون، مرجع سابق، ص ص، 21-22.

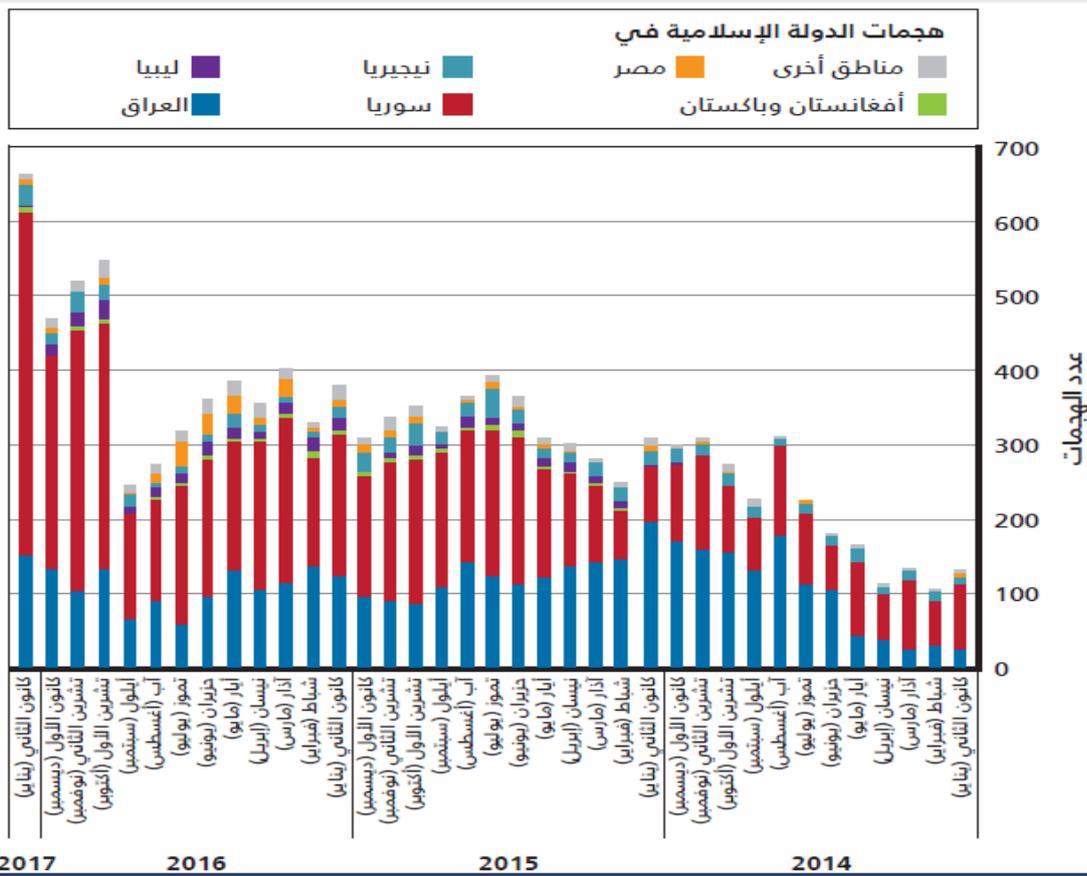
² Bassam Tibi, ibid, p, 216.

³ فواز جرجس، مرجع سابق، ص، 179.

والعراقية. وغدا بمحاذاة الحدود الاردنية السعودية، مع شبكة واسعة من الميردين له في انحاء المنطقة. نفذ التنظيم والشبكات التابعة له او الموالية له عمليات ارهابية. تسلل مقاتلوا التنظيم إلى مصر وليبيا واليمن وشمال افريقيا وافغانستان ونيجيريا وابعده من ذلك معرضا للخطر نظام الدول العربية الهش وكاشفا علانية بقوة حجم الانقسامات الايديولوجية والمجتمعية داخل مجتمعات الشرق الأوسط والبلدان الاسلامية.¹

كانت إحدى السمات الأساسية لداعش هو تركيزه على السيطرة الإقليمية والتوسع الجغرافي. ونتيجة لذلك، شارك تنظيم الدولة الإسلامية في أكثر من 20 صراعاً على مستوى الدولة وفقاً لتعريفات UCDP في ذروة قوتها في عامي 2015 و2016.² بالإضافة الى تصدير هجماته خارج مناطقه كما يوضحه الشكل

الشكل(8): الهجمات التي شنها تنظيم داعش في مناطق تواجدته الفترة 2014-2017



المصدر: دحر تنظيم الدولة الإسلامية، شوهده على الرابط: <https://cutt.us/iigU3>

¹ فواز جرجس، مرجع سابق، ص، 17.

² <https://ucdp.uu.se/actor/234>

تمكنت المجموعة أيضًا من احتلال البنية التحتية النفطية الحيوية، مما سمح لها بالحصول على موارد اقتصادية كبيرة. استخدمها التنظيم في جذب الجهاديين من الخارج وكسب ولاء القبائل المحلية. ضمن مناطق سيطرته، أنشأ تنظيم الدولة أيضًا هياكل حكم خاصة به، مسترشداً بالشريعة الإسلامية وممارسات الحكم التقليدية. اتسم حكم تنظيم الدولة بممارسات دينية شديدة المحافظة، وأسفرت في كثير من الحالات عن قمع شديد وأعمال وحشية ضد السكان المدنيين.¹

يشكل التوجه لإقامة كيانات مؤسسية بديلة من نموذج الدولة الوطنية الويستفالية، وقيامها بأداء نفس وظائفها المحصورة تقليدياً عليها، مؤشراً على تحول كبير والخطير في فكر واهداف الجماعات الإرهابية التي تسعى على من منافسة الدولة إلى فرض نفسها كقوة موازية لها أو بديلة لها. فداعش يريد تحطيم الحدود الاستعمارية للهِلال الخصيب أو المشرق، واحلال الدولة الاسلاميه اي الخلافة مكان الانظمة المرتدة. وقد وظف البغدادي الذي أعلن نفسه خليفة الجديد الكثير من طموحاته السياسية المحلية في الرمزية واليوتيبيا العابرتين للدول. اذ قلب داعش إستراتيجيته إلى حركة جهادية عالمية.² كما أنّ تخلي التنظيم عن لاحقة اسمه الجغرافية "في العراق والشام" يُبرز نوايا التوسّع إلى خارج هذه الحدود. وبعكس مشاريع بناء الدولة فإنّ التنظيم لا يسعى إلى الحصول على الاعتراف الدبلوماسي أو العضوية في هيئة الأمم المتحدة، فهو يرفض ببساطة نظام الدول المتعارف عليه دولياً.

أدى إنعدام الأمن المجتمعي إلى توسيع الفجوة بين الدولة والمجتمع. استغل التنظيم الراديكالي إنعدام الأمن المجتمعي للعمل كحامي للهوية العربية والإسلامية، والأراضي المقدسة للإسلام ووجود العرب والمسلمين. لقد أسهمت الاعمال الإرهابية للتنظيم من قتل جماعي، اغتصاب، سبي، تهجير وغيرها من الاعمال الوحشية، في بعث واحياء الكراهية بين المكونات المجتمعية المختلفة من طوائف، عرقيات وأقليات دينية وذلك على النحو الذي ينذر بالقضاء على اللحمة الوطنية، وهدم كيان الدولة الوطنية، فضلا عن التهديد باحتمال انتقاله إلى عموم المنطقة وتفجير دولها، وتقسيمها على أسس طائفية، عرقية او دينية جديدة غير قابلة للتعايش، بما يؤدي إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة من جديد. وهو الخطر الذي زاد تفاقمًا لجوء العديد من المنتمين إلى هذه المكونات المجتمعية إلى الدول المجاورة ذات التركيبة المجتمعية الهشة، مع ما تسببه هذه المعضلة من تحديات اضافة تهدد الإستقرار المجتمعي والسياسي لهذه

¹ <https://ucdp.uu.se/actor/234>

² فواز جرجس، مرجع سابق، ص، 20.

الدول التي تعاني أصلاً مشاكل داخلية نتيجة غياب الانسجام والتوافق الوطني حول العديد من قضايا السياستين الداخلية والخارجية.¹ خلافاً لأجيال الإرهاب السابقة اختار التنظيم مقاتلة العدو القريب والبعيد مع الحرب على الجميع. وتوظيف الدين في صراعه مع الطوائف والعرقيات والأقليات الدينية الأخرى في المجتمع وجعله مدخلاً لإثارة الفوضى والصراع الداخلي. تجدر الإشارة إلى أن مناخ الكراهية الطائفية بين المكونات المجتمعية لم ينحصر في الداخل الوطني فحسب، بل امتد ليستهدف العلاقات الإقليمية بين دول المنطقة، المطبوعة أصلاً بالخلاف والتوتر على خلفية قضايا سياسية مرتبطة بالصراع بين المصالح الجيوسياسية لهذه الدول وتعارضها، ما ينذر بدخول المنطقة في أتون حرب باردة طائفية-سياسية داخلية وعلى مستوى علاقات دولها الإقليمية شبيهة بحالة حرب الجميع على الجميع حسب التعبير الهوبسي وجعلها ساحة نموذجية تختبر فيها القوى الخارجية ما يطلق عليه حروب ما بعد الحداثة.²

الفرع الثالث: الحرب الدولية على داعش

تدرج الحرب العالمية على الإرهاب ضمن الأمن الكلية **Macro-Securitizations**، إنها تستند إلى البعد العالمي للتهديدات و / أو الكائنات المرجعية لتحظى بقبول شامل. وتهدف عملياتها إلى تحقيق النجاح إلى حد ما في تأطير القضايا الأمنية وجداول الأعمال والعلاقات على مستوى المنظومة الدولية ككل.³ وفي هذا السياق جاءت الحرب الدولية على داعش بعد إصدار قرار من مجلس الأمن رقم 2170، تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يدعو إلى الامتناع عن دعم وتمويل وتسليح التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق، واتخاذ تدابير وطنية لمنع تدفق المقاتلين الأجانب. كما يحث جميع الدول على أن تتعاون، وفقاً لالتزاماتها بموجب القرار 1373 (الصادر 2001)، في الجهود الرامية إلى العثور على الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات ممن لهم ارتباط بتنظيم القاعدة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام و جبهة النصرة، الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية و ينظمونها و تقديمهم للعدالة و يؤكد في هذا الصدد أهمية التعاون الإقليمي.⁴

¹ محمد الهزاط، إرهاب تنظيم "داعش" وتهديد أمن الدولة الوطنية، في: بين السلفية والتكفير أفكار في التفسير، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)، ص، 34.

² نفس المرجع، ص، 36.

³ Barry Buzan, The Changing Agenda of Military Security, in: **Globalism and Environmental Challenge**, ibid, p.458.

⁴ القرار الاممي رقم 2170، ص، 5. الصادر بتاريخ، شوهد على الرابط: <https://undocs.org/ar/S/RES/2170> (2014)

تكمن أهمية القرار الاممي هو الاجماع الدولي لأول مرة على تحديد عدو مشترك متمثلا في تنظيم الدولة، القاعدة وجبهة النصرة وبالتالي إضفاء الشرعية عالميا على مختلف التدابير الاستثنائية داخل الدول وفيما بينها لمنع التهديدات الإرهابية واضعافها وعزلها وشل حركتها وبعتماده تحت الفصل السابع ما يعني ضمنا إجازة حق استخدام القوة العسكرية داخل الأراضي السورية والعراق متجاوزا بذلك مازق احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. أدت تفاعلات الحرب على الإرهاب بصفة عامة وعلى داعش بصفة خاصة إلى انتاج واقع معين في الشرق الأوسط، وهو واقع اجتماعي سعت الدول الإقليمية من خلاله إلى استخدام التزامها المعلن بمكافحة الإرهاب كورقة مساومة في جهودها الخاصة لإدراج الفواعل المسلحة المعارضة لها داخل سوريا ضمن الاجندة الأمنية الموسعة.

مكن خطاب الحرب على داعش بعد استيلاءه على جزء كبير من سوريا في عام 2014، إلى تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة لدعم حكومة العراق وحزب الاتحاد الديمقراطي / قوات سوريا الديمقراطية. بحلول عام 2016، كان من الواضح أن تنظيم داعش في طريقه إلى التراجع. كان يخسر باستمرار أراضي في شمال سوريا لصالح قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة. في مارس-أفريل استعادت الحكومة أجزاء كبيرة من محافظة حمص. كما تدخلت روسيا في النزاعات السورية في 30 سبتمبر 2015 بعد طلب رسمي من حكومة الأسد. استهدفت تنظيم الدولة في محافظة الرقة مشكلة بذلك تحالفها الخاص مع النظام السوري مدعوما بإيران والمليشيات التابعة لها، وبحلول 2016 أطلقت تركيا مع حلفائها من غير الدولة عملية درع الفرات، التي استهدفت كلاً من تنظيم داعش وقوات سوريا الديمقراطية في شمال حلب، مما أدى إلى إنشاء منطقة نفوذ تركية على طول حدودها.¹

بحلول نهاية العام، كانت القوات المدعومة من الولايات المتحدة تشن هجمات على المدينتين الرئيسيتين لتنظيم الدولة الإسلامية، الموصل في العراق وعاصمته الرقة في سوريا، وكلاهما سقطت لاحقاً في عام 2017. وفقاً لتقرير الناتو، فقد التنظيم ما يقرب من 20% من الأراضي في سوريا خلال عام 2016. خلال عام 2017، تمت إعادة تنظيم الدولة الإسلامية إلى مناطق الحدود السورية العراقية حيث فقدوا السيطرة على أكثر من 90% من المناطق التي كانوا يسيطرون عليها سابقاً. في نهاية عام 2017، كان تنظيم الدولة الإسلامية يسيطر فقط على جيوب صغيرة من الأراضي على طول نهر الفرات بالقرب من الحدود العراقية، والضواحي الجنوبية لدمشق، ومنطقة حوض اليرموك في جنوب غرب درعا، واحتفظ بوجود في

¹ <https://ucdp.uu.se/conflict/13604>

أجزاء قليلة من الصحراء السورية. سيطرت الحكومة السورية على معظم الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية إلى الغرب من نهر الفرات، بينما سيطرت قوات سوريا الديمقراطية على مناطق شرق النهر. في عام 2018، سقطت معظم الجيوب المتبقية من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. فقدت السيطرة على دمشق في مايو، بعد أن وافق مقاتلوها المتبقون على السماح لهم بالانسحاب إلى الصحراء السورية. سرعان ما واجهت الحكومة انتقادات شديدة بشأن اتفاق الانسحاب، حيث شارك العديد من هؤلاء المقاتلين في هجمات 25 يوليو / تموز 2018 على السويداء، والتي قُتل خلالها ما لا يقل عن 258 مدنياً وجندياً حكومياً وعناصر ميليشيات. ردت الحكومة على الهجمات بشن هجوم من أغسطس حتى منتصف نوفمبر على معقل داعش المتبقية في صحراء السويداء وجنوب ريف دمشق، وتركزت في تلول وهضبة الصفا البركانية، مما أدى إلى القضاء على آخر معقل تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة. استولت الحكومة على جيب اليرموك في درعا في 31 يوليو / تموز. سقط آخر سيطرة إقليمية لتنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، الباغوز في دير الزور، في أيدي قوات سوريا الديمقراطية في 23 آذار / مارس 2019. ومنذ ذلك الحين، نفذ تنظيم الدولة الإسلامية عمليات اغتيالات ومناوشات صغيرة متكررة مع كل من الحكومة وقوات سوريا الديمقراطية، ومع ذلك، حتى الآن، لم يتمكن تنظيم الدولة الإسلامية من الاحتفاظ بأي أرض في سوريا منذ خسارته آخر بؤرته الاستيطانية، على الرغم من أن التنظيم لا يزال يمثل تهديداً قوياً في العديد من البلدان من خلال العديد من فروعها في جميع أنحاء العالم¹.

يشكل الإرهاب العابر للحدود، وإستراتيجية الحرب على الإرهاب لمكافحته شكل من أشكال الحرب "الجديدة"². "إن التعامل مع التنظيم دون النظر إلى الطبيعة الإقليمية والمعقدة للأزمة سيؤدي إما إلى فشل إستراتيجي أو في النتيجة، حيث يتم "تدمير" الدولة الإسلامية، ليحل محله تحد أكبر وأكثر تعقيداً للأمن الدولي. يجب أن نتوقف عن الهوس بـ "كيفية محاربة داعش" والتفكير بجدية أكبر حول كيفية التعامل مع الأزمة الإقليمية الأوسع التي يمثلها داعش. فـالعنصر الأساسي في النضال ضد الإسلاميين المتشددين هو فهم السياق الاجتماعي والديني والسياسي الذي يعملون فيه والتصرف بناءً عليه.

¹ <https://ucdp.uu.se/conflict/13604>

² S. Mansoob Murshed, Human Security from the Standpoint of an Economist in: **Globalism and Environmental Challenge**, ibid, p, 491.

المطلب الثالث: صعود مطالب القومية الكردية في الشرق الأوسط

تعتبر القضية الكردية من القضايا المركزية ذات التأثير الكبير على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط ويرجع ذلك بالأساس إلى خاصية انتشار الهوية الكردية أو ما يعرف بمجتمعات الشتات، وكغيرها من الشعوب الوطنية فهي تتكون من مجموعة مترابطة إقليمياً ومتميزة ثقافياً ولها تاريخ من الوجود السياسي المنفصل وتريد حماية أو إعادة تأسيس درجة معينة من الوجود السياسي المنفصل عن الدول التي تحكمها.¹ لذا اي محاولة لإقامة ادارة ذاتية كردية يعزز طرح معضلة الاقليات والنزعة الانفصالية داخل الدولة القومية.

الفرع الاول: المسألة الكردية في الشرق الأوسط

تعود جذور الأزمة الكردية إلى مخلفات حل المسألة الشرقية بين القوى الأوروبية وتقسيم تركية الدولة العثمانية عبر اتفاقية سايكس-بيكو. وكون الاكراد يشكلون أحد عناصر التنوع الحضاري في المنطقة، فان اي ترتيبات او تنافس بين القوى في المنطقة كان له تداعيات على استمرارهم في كيان وحدوي جامع، في حين مصير الاكراد كقومية فقد حسم من خلال التسويات الدولية لمخلفات الحرب العالمية الاولى عبر معاهدة سيفر التي منحتهم حق اقامة دولة قومية، وهو بند اسقطته معاهدة لوزان ليتوزع حلم الدولة الكردية مع توزيع الاكراد كأقليات داخل الدول الشرق الأوسطية (العراق، سوريا، إيران وتركيا) وبدرجة اقل في القوقاز.² وكغيرها من الاقليات تمتاز بانها مجموعات متميزة ثقافياً في مجتمعات تعددية تسعى إلى المساواة في الحقوق، والفرص، والوصول إلى السلطة داخل المجتمعات السياسية القائمة.³ يتوزع الشتات الكردي جغرافياً على مساحة تبلغ حوالي نصف مليون كلم مربع، تتقاسمها أربع دول هي تركيا وإيران والعراق وسوريا (الخريطة رقم 5). ويختلف تعداد الأكراد باختلاف المصادر بين 25 و35 مليون نسمة، يعيش القسم الأكبر منهم في تركيا (ما بين 12 إلى 15 مليون نسمة، حوالي 20% من إجمالي السكان)، ثم إيران (حوالي 6 ملايين، أقل من 10%) ثم العراق (5 إلى 6 ملايين نسمة، ما بين 15 إلى 20%) وأخيراً سورياً (أكثر من مليوني نسمة، 15% من السكان). بسبب نزعتهم للاستقلال في كردستان موحدة وجد الأكراد أنفسهم في الدول الأربع التي يتوزعون عليها في نزاع مع الحكومات المركزية التي ترى فيهم تهديداً لوحدة أراضيها.⁴

¹ Ted Robert Gurr, *ibid*, p, 131.

² Jeffrey W. Helsing, *The Regionalization, Internationalization, and the Perpetuation of Conflict in the Middle East*, in: **Ethnic Conflict and International Politics Explaining Diffusion and Escalation**, *ibid*, p, 149.

³ Ted Robert Gurr, *Minorities, Nationalists, and Islamists*, in: **leashing the Dogs of War Conflict Management**, *ibid*, p, 131.

⁴ Jeffrey W. Helsing, *ibid*.

الخارطة(4): توزيع الاكراد في الشرق الأوسط



المصدر: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50003693>

حاولت كل الدول التي تسكنها الأمة الكردية إنشاء دولة على أساس هوية عرقية واحدة، من خلال تنفيذ إستراتيجية الاستيعاب الأولي. على سبيل المثال، استخدمت الدولة التركية نهج الاستيعاب لإنشاء دولة تركية على أساس هوية الأمة التركية. وينطبق الشيء نفسه على إيران وسوريا والعراق قبل عام 2003. كانت هذه التدابير والتي تهدف إلى إضعاف هوية الأقلية ودمجها في هوية وطنية شاملة لها ارتدادات عكسية، في الواقع دفعت جماعة الأقلية على أن تكون أكثر تصميمًا للدفاع عن هويتها. مثلما تحدث عنها بوزان، "التحديات يمكن أن تعزز الهوية التي كانت معدة. حتى وإن المحاولات لقمع الهوية قد تعمل، لكن يمكنها أيضا أن تعزز كثافة مجموعة متماسكة"¹. و بهذا الصدد يرى عالم الاجتماع **غيدنز** ، ان ممارسة التفرقة و التمييز مع الجماعات الاثنية قد يكون عاملا مهما في تنمية الوعي الادراكي الاثني نتيجة الاحساس بالاضطهاد. و بتعبير اخر تنطوي العلاقة الاثنية صراحة او ضمنا على اليات نفسية اجتماعية للاندماج Inclusion و الاستبعاد Exclusion اي شروط من ينطبق عليه ان يكون من جماعة " **النحن** " و شروط من ينطبق عليه الاستبعاد من هذه النحن و وضعه في جماعة الاخرين او "

¹ Paul Roe, ibid, pp, 70-71.

الهم".¹ لذلك، فإن السبب في أن الأكراد لم يشعروا أبدًا بالأمن والاستقرار والسلام داخل الدولة التي يعيشون فيها هو أن كل دولة من هذه الدول حاولت استيعاب السكان الأكراد في هويات دولتهم القومية. هذا الشعور بالمظلومية يشكّل الأساس الفكري لأغلب الحركات السياسية الكردية التي ترفع شعارات تنادي باستعادة وحماية حقوق الشعب الكردي. بعض هذه الأحزاب يطالب بإعلان دول كردية مستقلة على المستوى القطري في كل من تركيا والعراق وإيران وسوريا والسعي مستقبلاً لخلق ما يسمى بدولة كردستان الكبرى لتوحيد أوصال الشعب الكردي التي قطعها الاستعمار، وهي حقيقة كفيلة أن تخلق تهديدات إقليمية للدول التي يتواجد فيها الأكراد.

من هنا ولأسباب أمنية تتعلق باستمرار الدولة ككيان موحد، حيث يصبح البقاء هو الهدف الأسمى للدول. المشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول التي يعيش الأكراد بينهم تاريخياً، فالتحول القيمي الناشئ للأكراد كحركة اجتماعية تطالب بحقوقها التاريخية، يعزز طرح معضلة الاقليات داخل الدولة القومية، و المهم من وجهة نظر التفاعل و العلاقات بين الجماعات الاثنية ليس هو عنصر التباين الموضوعية و درجة تفاوتها، بل ما يترتب عليها من حدة في الادراكات الذاتية، ومن مواقف و اتجاهات اجتماعية -سياسية، وانعكاس كل ذلك في انماط السلوك والعلاقات تجاه الجماعات الاثنية الاخرى المجاورة لها او المتفاعلة معها.² وعلى اعتبارهم يمتدون عبر جغرافيا متصلة، فان هذا التهديد يخلق فهم او ادراك بين ذاتي Intersubjective وهو ما يولد تصورات مشتركة لدى صناع القرار للدول المحتضنة للشثات الكردي بأهمية احتواء اي محاولة لقيام كيان كردي مستقل اذ يمثل تهديد مباشر لأمن ها القومي واستمرار الدولة .

لقد خضعت المسألة الكردية على مدى تاريخها إلى تدخلات ورهانات إقليمية ودولية تباينت بين الدعم والمساندة والتوظيف الذي يصل إلى حدّ التلاعب ببعض مكونات الأكراد ومستقبلهم في المنطقة. وتزداد تلك التدخلات ويتسع نطاقها خاصة أثناء الأزمات والصراعات التي غالباً ما تكشف عن هشاشة الكيانات الوطنية والمنظومات الإقليمية. لقد أظهر الأكراد، بهويتهم الخاصة، نزعات انفصالية في تركيا والعراق، واستخدمتهم الدول المتنافسة ضد أعدائهم. ولّد دعم إيران في عهد الشاه للانفصالية الكردية العراقية مرارة بين الدولتين. بينما أنهت إيران دعمها للتمرد الكردي مقابل تنازلات عراقية على ممر شط العرب المائي

¹ انتوني غيدنز، مرجع سابق، ص، 315.

² نفس المرجع، ص، 313.

الذي يتقاسمونه، عكس هذا التنازل جزءًا من الدافع لغزو صدام حسين لإيران عام 1980. أدت الثورات الكردية خلال الحرب العراقية الإيرانية إلى قيام صدام بتدمير القرى الكردية وتدميرها بالغاز. أدى احتلال أمريكا للعراق إلى تعزيز الحكم الذاتي الكردي، مما أثار قلق تركيا، التي تورطت في صراع مزمن مع تمرد حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد. دعمت سوريا حزب العمال الكردستاني كورقة مساومة لاستخراج حصة من مياه نهر الفرات التي سيطرت عليها السدود التركية، مما دفع الدولتين إلى الحرب في عام 1998 قبل أن تخضع سوريا للتهديدات العسكرية التركية.¹

الفرع الثاني: عسكرة عبر وطنية للمجتمع الكردي

خاض الأكراد في تركيا والعراق وإيران سلسلة من التمردات العرقية التي تسعى إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال. لكن القادة الأكراد نادرا ما نسقوا العمل السياسي عبر حدود الدولة كانت معظم ثوراتهم مشلولة بسبب الانقسامات بين المتمردين أنفسهم. فلم تجمع الاكراد حركة قومية كردية عابرة للحدود تربطهم ببعضهم عبر الحدود الدولية، ولم يهتم الاكراد فعلا الا بالقضايا الكردية في بلدهم.² غير ان حالة إنعدام الأمن المجتمعي التي عرفها العراق وسوريا وتصاعد العنف العرقي الذي انتهجته المنظمات المتطرفة والإرهابية عمل على تعزيز وعي جماعي لدى الاكراد خاصة بعد انسحاب القوات الحكومية من مناطق تواجدهم وخلق أطرا جماعية لمواجهة التحديات المتصورة بشكل جماعي ومن ثم عسكرة الشتات الكردي عملا بتكتيك المتمردين العابرون للحدود الذين يعرفون بأنهم مجموعات معارضة مسلحة لا تقتصر عملياتها على المنطقة الجغرافية للدولة (الدول) القومية التي يتحدونها. يجمعون الأموال والموارد من الشتات وتجنيد المقاتلين في الخارج، وتأمين القواعد في البلدان المجاورة لمهاجمة دولتهم الأصلية.³

مع انسحاب قوات الأسد من المناطق الكردية. قام الأكراد بالحشد عبر الفئات الطائفية العرقية لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المتشددة الأخرى في سعيها لخلافة متخيلة بلا حدود مهددة بذلك الأراضي ذات الأغلبية الكردية في شمال سوريا وشمالها الشرقي، واستمدت الدعم من الأحزاب السياسية العراقية الكردستانية ونسقت معهم، فضلاً عن القوات المسلحة كذلك، ليحكم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي YPG بمساعدة جناحه المسلح، وحدات حماية الشعب الكردي YPJ سيطرته على

¹ Raymond Hinnebusch, The Politics of Identity in Middle East International Relations, in: **International Relations of Middle East**, ibid, p, 162.

² نيقولاس فان داوم، مرجع سابق، ص، 287.

³ Idean Salehyan, ibid, p, 15.

عدد من الأراضي المتباينة عرقياً ودينياً في شمال سوريا، وقدّم خدمات أساسية بما فيها التعليم باللغة العربية عوضاً عن اللغة الكردية.¹ بعد ذلك تم تشكيل قوات سوريا الديمقراطية بعد قيام PYD بتحالف مع الولايات المتحدة ضد داعش، مع حرص واشنطن على التأكيد على الطبيعة الشاملة والديمقراطية لحلفائها. كانت هذه أيضاً وسيلة للحد من هواجس تركيا التي رأت حزب الاتحاد الديمقراطي ذراع حزب العمال الكردستاني تطور خطاب الهوية في حزب الاتحاد الديمقراطي عكس المجموعات القتالية المعارضة. تم حجب مجموعات المعارضة التي تناشد الأمة من قبل أولئك الذين يتطلعون إلى هوية سنية ضيقة، في حين أن حزب الاتحاد الديمقراطي بدأ بجاذبية ضيقة للأكراد ثم اتسع في وقت لاحق لمناشدة الأمة السورية. خلقوا مظلة أوسع، قوات سوريا الديمقراطية في أكتوبر 2015 لجلب غير الأكراد إلى جانبهم.²

حرصت دمشق وحلفاؤها من جهة، ووحدات حماية الشعب وحلفاؤها من جهة أخرى، على تجنب الصدام في أغلب الأوقات خلال الحرب. ولم تظهر بوادر التوتر إلا عندما تنافس الطرفان على انتزاع أراضٍ من تنظيم الدولة الإسلامية في محافظة دير الزور في شرق البلاد. لكن الانتكاسة التي تعرضت لها طموحات أربيل من تبعات الاستفتاء دفعت أكراد سورية إلى التعامل بمزيد من الحذر والبراغماتية مع البيئة المحيطة؛ ليتجنبوا مصير إخوانهم في كردستان العراق. فاستمرت الأحزاب الكردية في النأي بنفسها عن لغة التصعيد مع النظام السوري.³

منذ بداية المأزق السوري، لم يحظ أي مكان آخر بنفس القدر من التغطية الإعلامية الدولية مثل كوباني التي عانت من حصار داعش لأكثر من 4 أشهر في كانون الثاني 2015. وهكذا اكتسبت المدينة مكانة خاصة في الوعي القومي الكردي. القومية والمشروعات القومية، كما يسميها ميشيل فوكو هي "تشكيلات استنطادية"، وتعني طرق التحدث التي تشكل وعي الناس، وهي مستنيرة بشكل كبير بالرمزية بما في ذلك السرديات التاريخية، التضامن الاجتماعي، هوية مشتركة، ثقافة مشتركة، عقيدة مشتركة والأبطال المشتركين الذين يتم ربطهم ببعضهم البعض وإعطائهم المعاني من خلال طريقة معينة في التحدث والرواية.

¹ الطائفية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص، 99.

² Christopher Phillips & Morten Valbjørn, Ibid, p.426.

³ أحمد عبد الحافظ فواز، مستقبل أكراد سورية ما بين التحالفات الإقليمية والتوازنات الدولية. المستقبل العربي العدد 470 أبريل 2021.

في هذا الصدد، زود القتال على كوباني وتحريرها القومية الكردية بسرد مهم إلى جانب صور ورمزية جديدة.¹

عاد داعش القضية الكردية إلى الوجود في هذا الصدد، لم تستحوذ داعش على الآخر التأسيسي لعملية بناء الأمة الكردية فحسب، بل إن القتال ضد داعش أعاد أيضاً إحياء فكرة كردستان كوحدة واحدة بين الأكراد. من خلال تعبئة الشتات. يعد الشعور بالهوية الجماعية وبعض الوعي بالمصالح المشتركة شروط مسبقية ضرورية للتعبئة. تتمثل إحدى الإستراتيجيات المستخدمة على نطاق واسع للمنظمات المجتمعية في بناء شعور بالمصلحة المشتركة من خلال استخدام الأطر التي تتضمن رموز الهوية المشتركة والمظالم.² وتتجلى مظاهر التضامن القومي العابر للحدود حينما هاجم داعش سنجار في شمال العراق في أوت 2014، نظر بعض الأكراد إلى تلك المواجهة على أنها «حرب للسيطرة على المناطق والهوية». فالمنطقة هي الموطن التاريخي للإيزيديين، والتقى فيها للدفاع عنها معاً وللمرة الأولى قوات كردية من العراق وسورية وإيران وتركيا؛ بل تحدثت تقارير صحافية عن وصول القوات الكردية السورية قبل وصول البشمركة إليها فيما وصفه بعض الأكراد بمعركة الشرف والكرامة. فقد رأى الأكراد أن الإعلان عن سعي تنظيم الدولة للتقدم نحو أربيل قد وُلد حالة من التضامن الكردي لم تتوافر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن لم تنتظر قوات البشمركة كثيراً لرد الجميل لأقرانهم في سورية. ففي أكتوبر من العام نفسه هاجم تنظيم داعش منطقة كوباني (عين العرب). فتوجهت قوات بشمركة كردستان العراق لمساندة إخوانهم الأكراد في الدفاع عن كوباني.³

في الصراع المتطور، أثبت الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي أنه المجموعة الكردية الوحيدة القادرة على توفير الأمن للمجتمعات الكردية في مواجهة هجمات داعش وجبهة النصرة وحركات معارضة أخرى. لكن ما إن حقق أكراد سورية انتصارات في مواجهة تنظيم الدولة بدعم قوى التحالف وروسيا لهم، حتى أدرك الأكراد أن الفرصة التي توافرت لأقرانهم في العراق ليست ببعيدة منهم، وأن الأوضاع على أرض المعارك تتيح لهم تحقيق مكاسب سياسية غير مسبوقه. فقامت الجماعات الكردية بشكل متزايد بإضفاء الطابع المؤسسي على محاولاتهم للحكم الذاتي. كانت النتيجة العملية هي سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي

¹ Galip Dalay, The Kurdish Fight Against ISIS: Realizing the Virtual Kurdistan Through Factionalized, in: **Non-State Armed Actors in the Middle East**, ibid, p.78.

² Ted Robert Gurr, ibid, p, 141.

³ أحمد عبد الحافظ فواز، مرجع سابق.

على أجزاء كبيرة من شمال سوريا. في نوفمبر 2013، أعلن الحزب تأسيس روجافا (كردستان الغربية)، وهي منطقة كردية تتمتع بالحكم الذاتي إلى حد كبير في شمال سوريا. وبعد ثلاثة أشهر أعلنت تشكيل حكومة كردية مؤقتة للمنطقة.¹ اثبت الأكراد كتنظيم عسكري فعاليته الميدانية، وقدم نفسه كحليف إستراتيجي موثوق به لمحاربة تنظيم داعش.

الفرع الثالث: الأبعاد الإقليمية للإدارة الذاتية لروج آفا

تعتبر القضية الكردية من القضايا المركزية ذات التأثير الكبير على النزاع السوري، بل تتجاوز تأثيراتها إلى دول جوارها وعلاقات هذه الدول مع الدول الكبرى بالنظر إلى طبيعة التحالفات بينها. ويرجع ذلك بالأساس إلى خاصية انتشار الهوية الكردية، وكغيرها من الشعوب الوطنية فهي تتكون من مجموعة مترابطة إقليمياً و متميزة ثقافياً ولها تاريخ من الوجود السياسي المنفصل وتريد حماية أو إعادة تأسيس درجة معينة من الوجود السياسي المنفصل عن الدول التي تحكمها.² وبالتالي تجزأ للحكم المركزي للدولة يؤثر على الطبيعة التقليدية لسلوك الدولة، لأنها تخلق نوعاً جديداً من ممارسة السيادة غير الحكومية، وتغيير الجغرافيا السياسية الإقليمية، وحتى السياسة الخارجية غير الحكومية.

في 21 كانون الثاني 2014، أعلن الأكراد عن قيام الإدارة الذاتية في ثلاث محافظات شمال سوريا، ووقع خمسون حزباً يرأسها حزب الاتحاد الديموقراطي الإعلان. ووعدت سلطات الإدارة الذاتية الجديدة بالعمل مع الأحزاب السياسية الكردية الأخرى، وحماية حقوق الأشوريين والعرب الذين يعيشون في المنطقة، كما وعدت بإجراء انتخابات حرة خلال أشهر قليلة. استمر التخطيط للإعلان عن مشروع الإدارة الذاتية عدة أشهر قبل إبرازه إلى العلن، وقد جاء توقيته قبل محادثات مؤتمر جنيف 2 للسلام في الشرق الأوسط مباشرة، واختير هذا التاريخ لوضع القضية الكردية في دائرة اهتمامات المجتمع الدولي.³

كان لإعلان إدارة ذاتية في منطقة كردستان سوريا إعادة احياء مخيلة الفضاء العام الكردي المشترك او المجتمع المتخيل، وفي نفس الوقت تصورات حول بنية جيوسياسية جديدة للشرق الأوسط وهي هواجس يمكن فهمها خاصة بعد اعلان حزب الاتحاد الديمقراطي في مارس 2016 تأسيس نظام حكومي فيدرالي

¹ Donatella Della Porta et al, Social Movements and Civil War When Protests for Democratization Fail, ibid, p, 66.

² Ted Robert Gurr, ibid, p, 131.

³ ريز ايرليخ، مرجع سابق، ص، 196.

في فيدرالية شمال سوريا "روج افا"، نددت اغلبية الاحزاب الكردية بهذه المبادرة. كما كانت أحد اهم العوامل التي حثت انقرة على تغيير سياستها تجاه النزاع في سوريا، والاستعداد لبدء التعاون السياسي والتنسيق الأمن ي مع روسيا وإيران للمساعدة على انتهاء الصراع. ادى التوافق بين القوى الثلاث إلى إطلاق سلسلة من الاجتماعات في كازخستان ما يعرف بمسار استانة في 2017.¹

لقد نتسبب نجاحات الأكراد في ساحة المعركة في العراق وسوريا في ديناميكية جديدة تشعر فيها الجهات الفاعلة الحكومية الإقليمية بالتهديد من قبل هذه الجهات الفاعلة غير الحكومية أو الآثار التي قد تحدثها. تركيا، على سبيل المثال، تخشى النزعات الانفصالية بين سكانها الأكراد. مثل هؤلاء الفاعلين من غير الدول يتصرفون عمومًا مثل اي جهة فاعلة (حكومية) في السياسة الدولية. على الرغم من الجدل في بعض الأحيان بشكل مختلف، يعمل إقليم كردستان بشكل مستقل، سعياً وراء مصالحه الخاصة. وبذلك، فإنه يعقد أحياناً تحالفات لكنه لا يعمل كوكيل. مثله كأى فاعل عقلاي يقوم بحسابات التكلفة والعائد الخاص به فيما يتعلق بالقرارات الإستراتيجية.² لقد وُصف الأكراد ورقة محاربة الإرهاب وحاجة القوى الدولية لفاعل ميداني وهو ما يثبت ادارتهم الناجحة للتوازن ما بين أمريكا وروسيا وضمان استمرار دعمهما العسكري. كما رات كلاً من موسكو وواشنطن في الأكراد ورقة يمكن توظيفها في القضية السورية. فبالنسبة إلى الأولى اعتبرتها حليفاً علمانياً يمكن الاعتماد عليه في قتال تنظيم الدولة؛ وبالنسبة إلى الثانية اعتبرتها ورقة ضغط سواء لاحتواء وتطوير تركيا أو ضد نظام الرئيس بشار الأسد حليفها يمكن اللجوء إليها عند الحاجة. كما تسعى روسيا إلى إظهار أكراد سورية كبديل للمعارضة السورية؛ بديل علماني على استعداد للتفاوض والتعاون مع العالم الأوسع ضد تنظيم الدولة وغيره من المتطرفين. وإذا ما تم ذلك فسيساعد على نزع الشرعية - ليس عن الجماعات المعارضة السنية فقط ولكن عن قوى المعارضة المعتدلة داخل الجيش السوري الحر أيضاً، المتحالفة ضد الرئيس بشار الأسد.³

يظل الهاجس الأمن ي عاملاً أساسياً في السياسة الخارجية التركية حيال سورية. تدخلت القوات التركية في إدلب لدعم الجيش السوري الحر وكان الهدف المعلن للعملية، بحسب وزير خارجية تركيا، هو وقف الاشتباكات تماماً بحيث تتولى بلاده مراقبة وقف إطلاق النار ومن ثم التمهيد للمرحلة السياسية في سورية

¹ نيقولاس فان داوم، مرجع سابق، ص ص، 225-226.

² Jasmine K. Gani, Arab nationalism in Anglophone discourse: a conceptual and historical reassessment, in: **Routledge Handbook of International Relations in the Middle East**, ibid, p, 280.

³ احمد عبد الحافظ فواز، مرجع سابق، ص.

عبر المفاوضات. لكن الهدف الحقيقي لذلك التدخل تمثل بما صرح به الرئيس التركي بوجود محاولة جدية لتأسيس دولة كردية بالمنطقة الحدودية في سورية، وهو ما لن تسمح به بلاده. وهي المخاوف التي قادتها إلى التدخل عسكرياً في عفرين. كما جاءت تلك التطورات إلى تعزيز التقارب الإيراني التركي فعلى الرغم من تعارض مصالح الطرفين في سورية ووقوف أحدهما ضد الآخر إلا أن التداخيات المحتملة لاستفتاء كردستان العراق دفعت كليهما إلى العمل على تجاوز الخلافات ودعم النظام العراقي والتنسيق معه للتعامل مع الأزمة التي خلقها مسعود البارزاني لبغداد عقب إجرائه استفتاءً حول استقلال كردستان العراق رغم ضغوط المجتمع الدولي وتحذيراته.¹

شكلت الإنتفاضة الشعبية لكرد سورية مناسبةً لإعادة التفكير في العلاقة بين الهوية الوطنية السورية والنزعة القومية الكردستانية. وهناك اليوم ميل متعاظم عند الحركة السياسية الكردية لاستثمار لحظة الثورة إلى الحد الأقصى لتحقيق مطالب كردية خاصة على حساب الوطنية السورية. إنه لمن اللافت أن تلك المطالب التي طالما اقتصرت عموماً على الحقوق الثقافية والاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكردي (إضافة إلى رفع المظالم، وأبرزها استعادة الجنسية) ارتفع سقفها مع تصاعد الثورة إلى ما يقترب من الفيدرالية من غير أن تسمى كذلك. ففي الوقت الذي طالب فيه المجلس الوطني الكردي بـ «اللامركزية السياسية» نظاماً لسورية المستقبل، يطالب الكثير من الناشطين الكرد المستقلين صراحةً بكيان فيدرالي ضمن إطار وحدة البلاد.² تلك المطالبات الكردية والتطورات المتلاحقة لمكاسبهم على الأرض جعلت قطاعات كبيرة من المعارضة السورية تنظر إليهم على أنهم يسعون بالأساس لمصلحتهم الخاصة لا لمصلحة سورية ككل؛ وبخاصة في إثر مواقفهم الأولية من الصراع التي رأوا فيها حياداً غير مبرر أحياناً، وتعاوناً مع النظام السوري أحياناً أخرى.

إن "إيقاظ" قضية "الأقليات" في الشرق الأوسط لا يمكن فهمه بالكامل من خلال الاهتمام بالديناميكيات المحلية وحدها. هذا الأخير يتفاعل مع تحولات أوسع. أيضاً بالديناميات العابرة للحدود والديناميكيات الدولية، لأجل ذلك بقاء الإدارة الذاتية بوضعها الراهن لأسباب اقتصادية وأمنية مرتبطة بعدم توفر البدائل المناسبة، سواء من جهة النظام أو من جهة بعض فصائل المعارضة، بالإضافة إلى ارتباطه بمواقف الدول الفاعلة في سورية. وخاصة إذا بدأ السوريون بالخطوات الأولى للحل السياسي.

¹ نفس المرجع، ص.

² Christopher Phillips, ibid, p.23.

المبحث الثالث تعزيز التنافس الأمني الإقليمي

لا تزال الديناميكيات بين الدول حاسمة لفهم التحولات في توزيع السلطة، وكذلك كيف ولماذا انخرطت دول الشرق الأوسط في صراعات داخل الدول. تمثل الحرب في سوريا واحدة من أكثر الأمثلة حداثة على التفاعل بين القوى المحلية والإقليمية والدولية التي تتطور مصالحها الإستراتيجية باستمرار. كان التطور الجديد الشامل الذي حدد إلى حد كبير مسار الحرب السورية، والتي من المرجح أن تؤثر على المنطقة لسنوات، تشكيل تحالفات بين أنواع مختلفة من الجهات الفاعلة. وتشمل هذه القوى الإقليمية الكبيرة والمتوسطة الحجم، والجهات الفاعلة المحلية وغير الحكومية والقوى الدولية.

ان ما يحدث في سوريا يدفع المنظومة الإقليمية في الشرق الأوسط إلى حافة الفوضى بتغييرها التفاعلات الإقليمية وهي تمثل تغيرات في القواعد والحقوق التي يجسدها النظام، والتي تنتج في الغالب عن مساعي الدول او الجهات الفاعلة الاخرى إلى تسريع او استباق مزيد من التغيرات الجوهرية. تسعى التفسيرات من حيث التفاعلات بين الوحدات التي يشار إليها غالبًا باسم العملية إلى فهم السلوك والنتائج من حيث الطرق التي تستجيب بها الوحدات لسمات وسلوكيات بعضها البعض.¹ ومن ثم يهدف هذا المبحث إلى تحليل كيف ساعدت الأحداث التي وقعت في سوريا إلى تصعيد ديناميات المعضلة الأمنية الإقليمية وتأثيرها على النظام الإقليمي السائد واخيرا إلى كيفية تشكيل خيارات الدول الإستراتيجية في ضل هذه التطورات الجيوسياسية.

المطلب الأول: المعضلة الأمنية مأساة الشرق الأوسط

تحولت الجغرافيا السورية إلى ساحة للتنافس حول تقسيم مناطق النفوذ الجيوسياسي، يؤثر هذا الوضع على إستقرار المنطقة ككل بسبب الترابط الإستراتيجي بين الوحدات والميزة النسبية للأمن في نظام المساعدة الذاتية، ما يجعل سعي الدول إلى ضمان أمنها في ضل المعضلة الأمنية الإقليمية الناجمة عن التدابير التي تعتمد عليها الدول المتنافسة لزيادة أمنها يكفي لتؤدي حتى دول الوضع الراهن إلى متابعة سباقات التسلح وبناء تحالفات متعارضة، وأحيانا تدخل في حروب غير مرغوب فيها وغير مقصودة.

¹ Barry Buzan, Richard Little, ibid, p, 28.

الفرع الاول: دوامة سباق التسلح الإقليمي

يعرف الشرق الأوسط ببنية أمنية غير مستقرة نتيجة التأثيرات المتبادلة بين التحولات الداخلية و التدخلات الخارجية ، ادت هذه العوامل إلى تكثيف إنعدام الأمن الإقليمي الذي حاولت الدول التصدي له من خلال المساعدة الذاتية التي انتجت سباقات التسلح ، اضافة إلى درجة عالية من الاعتماد الأمني الخارجي عبر تحالفات إستراتيجية مع القوى العظمى استغلت بعض القوى الإقليمية هذا الوضع لتعزيز نفوذها الإقليمي فيما يسمى استمرار الوضع القائم (محور الاعتدال)، كانت دول اخرى ترى فيه تهديدا وجوديا لها و اخلال بالإستقرار الإقليمي (محور الممانعة).¹ غياب ترتيبات الأمن الجماعي او بناء مؤسساتي يجعل من الأمن في الشرق الأوسط كما يصفه الواقعيين الدفاعيين اشبه بلعبة محصلتها صفر (مازق السجين) لان تحسن أمن اي دولة او تحالف يجعل الدول والتحالفات الاخرى اقل أمن ا.²

في هذا السياق يقدم مستوى الإنفاق العسكري في الإقليم مؤشرا دالا عن حالة إنعدام الأمن المتبادل، فحسب بيانات SIPRI سباق التسلح الإقليمي بعد 2010، حتى وان منحت غاية تامين الإستقرار الداخلي (بعد موجة الحراك الشعبي العربي) وانعكاسات الوضع الإقليمي (اختلال التوازن الإقليمي بعد انسحاب امريكا) المبررات الكافية لزيادة الإنفاق العسكري. اذ عرف إجمالي هذا الإنفاق ما بين عامي 2009 و2015 زيادة إجمالية قدرها 41 % لينخفض بنسبة 16 % بين عامي 2015 و2016 بعد إنهيار اسعار النفط. ثم يرتفع مرة أخرى في عام 2017 بنسبة 6.2 % مع استمرار الاوضاع الإقليمية تحول هذا الإنفاق إلى عبء، اذ تعد سبع دول شرق أوسطية من أصل 10 بلدان ذات العبء العسكري الأعلى في العالم في 2017 و هي: عُمان (12 % gdp) ، المملكة العربية السعودية (10 % gdp) ، الكويت (5.8 % gdp) ، الأردن (4.8 % gdp) ، وإسرائيل (4.7 % gdp) ، ولبنان (4.5 % gdp) والبحرين (4.1 % gdp).³ تعكس لنا الاحصائيات شدة إنعدام الأمن في المنطقة وارتفاع تكلفته، الدول الخليجية في ضل غياب نظام دفاع جماعي دخلت في سباق تسلح كمي وكيفي، الاول يميل نحو كفة إيران اما سباق التسلح الكيفي فهو محسوم لصالح اسرائيل. كما يكشف لنا فحص بيانات SIPRI ان عمليات رد الفعل أكثر وضوحا في سلوك الدول الخليجية وبالتحديد السعودية والامارات (ميزانية في حدود 24.4 مليار دولار منذ 2014) نظير

¹ Benjamin miller, States, Nations, and Great Powers, ibid, pp.130-131.

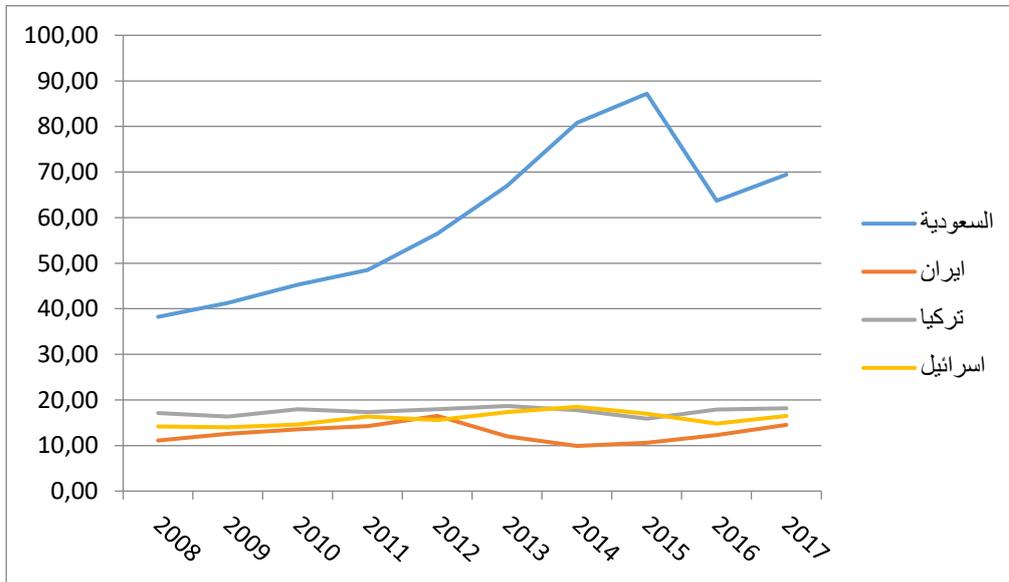
² تيموثي دن، الواقعية، في: عولمة السياسة العالمية، مرجع سابق، ص، 240.

³ موقع معهد ستوكهولم لدراسات السلام، شوهد على الرابط: www.sipri.org

عملياتها العسكرية الجارية في الخارج (اليمن)، استثمرت هذه الدول في الطاقة النووية السلمية والدخول في شركات تصنيع أو استثمار في القطاع العسكري. ما يجعلها اميل للرد على البرنامج النووي الإيراني. تصاعد سباق التسلح حول التنافس الإقليمي إلى تحدي إستراتيجي، فالمنافسة غير المقيدة يمكن أن تضر بكل الجهات الفاعلة. اذ غالبًا ما تؤدي الدوافع الأمنية الهجومية والدفاعية إلى السلوك نفسه سواء كانت الدول راغبة في ضمان استمرار الوضع الراهن أو تطمح إلى تغييره لصالحها.¹

اما على مستوى القوى الإقليمية الفاعلة، يبرز لنا المنحنى البياني كيف يدفع الشعور بعدم الامان السعودية لتصبح أكبر منفق عسكري في المنطقة وثالث عالميا في عام 2017. وقد ارتفع إنفاقها العسكري بنسبة 74 في المائة بين عامي 2008 و2015 ليصل إلى ذروة بلغت 90.3 مليار دولار. ثم انخفض بنسبة 29 في المائة في عام 2016، لكنه زاد مرة أخرى بنسبة 9.2 في المائة في عام 2017 ليصل إلى 69.4 مليار دولار. عبر إنفاقها العسكري تسعى المملكة السعودية إلى سد فجوة اختلال ميزان القوة مع إيران.²

الشكل (9): منحنى الانفاق العسكري بالمليار دولار للقوى الإقليمية الفاعلة الفترة 2008-2017



المصدر: موقع معهد ستوكهولم لدراسات السلام

¹ Robert Jervis. Security regimes. International Organization, Vol. 36, No. 2, **International Regimes** (spring, 1982), pp.357-378.p.359.

² www.sipri.org

وفقاً لجرفيس، تتفاقم المعضلة الأمنية عندما تكون الأسلحة الهجومية والدفاعية غير قابلة للتمييز ويكون الهجوم أكثر فعالية. يتم تقليل المعضلة وحتى تختفي عندما يكون العكس صحيحاً ويضع التكنولوجيا والجغرافيا كعاملين أساسيين في تحديد أي منهما له ميزة.¹ لهذا السبب يعد البرنامج النووي الإيراني أهم مفعّل للمعضلة الأمنية الإقليمية بين دول الوضع الراهن والقوى التعديلية، فلم يعد يحدد علاقة إيران بجيرانها في الخليج فقط بل مكانتها في النظام الدولي، فهي تتحدى المعايير والقيم الدولية الخاصة بمكافحة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، أما الهدف من هذه المخاطرة الإيرانية، من وجهة نظرها هي لردع التهديدات الأمريكية وكسر الاحتكار الإسرائيلي (موقف المعضلة الأمنية) بالاضافة ان يعترف بدورها الإقليمي.² المشكلة هنا ليست في نوايا إيران أي اكتساب التكنولوجيا التي تستعملها في إطار الالتزامات والواجبات المقررة في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإنما في عواقب سياستها كيف تفهم الدول الأخرى السلوك الإيراني وتداعياته بعيدة المدى ما سيخلق بالضرورة سباق تسلح جديد لكن نووي بين دول المنطقة وعلى رأسها السعودية. ولا شك في أن هذه الشكوك لها ما يسوغها، إذ لطالما كانت العوامل الإدراكية (السلوك التعديلي لإيران منذ 1979) سبباً مجيزاً لمعارضة السعودية، دول الخليج وإسرائيل للاتفاق النووي 1+5 مع إيران، إذ ترى أن الاتفاق فرصة أمامها لكسب المزيد من الوقت واستعادة قدراتها الاقتصادية والعسكرية، خاصة أن الاتفاق لم يشترط تفكيك منشآتها النووية وبالتالي امكانية تحولها إلى قوة نووية بعد انتهاء مدة الاتفاق.

الفرع الثاني: مأزق إنعدام الأمن داخل الدول

لقد دفع إنعدام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط إلى إضفاء الطابع العسكري المفرط على المنطقة بأكملها، غير أن سباقات التسلح التي اندلعت جزئياً بسبب معضلة الأمن الخارجي كان لها تكاليف داخلية، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والافتقار إلى تغيير سياسي محلي ذي مغزى. أدى الإنفاق الهائل على أمن الدولة إلى تحويل الموارد المحدودة بعيداً عن التنمية الاقتصادية المحلية نحو الأجهزة الأمنية مما أدى إلى إدامة وحتى تعميق التقسيم الطبقي الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات العربية. ويتضح ذلك مع بداية عام 2011 أظهر المشهد السياسي العربي المتغير أهمية الشارع العربي وقدرته على لعب دور حاسم في مستقبل المنطقة، يتجلى هذا التأثير خاصة عندما يطلق المواطنون في الجوار الإقليمي

¹ Robert Jervis, Cooperation under Security Dilemma, ibid, p, 194.

² هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص، 165.

تظاهرات حاشدة تظهر قدرتها على الانتشار خارج الحدود لإسقاط انظمة فاسدة وبالتالي تحدد الإنتفاضات العربية أمن وإستقرار ووجود الأنظمة العربية.¹

بالنظر إلى المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المقارنة لنفس الفترة المقدمة من قبل البنك الدولي، يمكن القول إن هذا النقص في التنمية يمثل تهديدًا جديدًا للإستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط. عرفت معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي بعد الأزمة العالمية إلى انخفاض في متوسط معدل النمو من 6.4 في المائة في عام 2008 إلى 2.4 في المائة في عام 2009، يبدو وضع الشرق الأوسط سيئًا بشكل خاص. لقد ساوى روبرت ماكنمارا بين الأمن والتنمية: "الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن. وأكد ماكنمارا على المصادر غير العسكرية للتهديدات للدول النامية، ودعا إلى أهمية تبني سياسات أمن ية مقابلة.²

في هذا السياق، كانت الحركات الاحتجاجية الشعبية متوقعة خاصة لما تكون فجوة التنمية بالقيمة الحقيقية أسوأ بكثير عندما تؤخذ اتجاهات الديموغرافيا في الاعتبار. فعندما تكون الحكومات نفسها عرضة لتغيير النظام، فإنها تخشى أن تؤدي الثورة في الخارج إلى زيادة احتمالية حدوث ثورة في الداخل. قد يكون من الجماهير الذين يحاولون تغيير مجموعة المصالح المجتمعية التي تتحكم في سلطة الدولة. في هذه الحالات، من المفترض أن تكون العسكرة والتي تشير إلى تراكم القدرة على العنف المنظم لا تتبع من ديناميكيات رد الفعل في نظام الدول ولكن من قدرتها الفائقة على السيطرة على الجماهير المضطربة بالنسبة لإستراتيجية التعبئة الجماهيرية، التي تفترض درجة أعلى من شرعية الدولة.³ على الرغم من ظهور الأنظمة العربية بأشكال مختلفة، فإن معظمها يشترك في موضوع كونها ما أشار اليه مارك لينش إليه باسم "الدول الأمن ية". فهي تظل نتاج بيئة أمن ية لا يشير فيها "الأمن" إلى البلدان بقدر ما يشير إلى الأنظمة الحاكمة. ظل أمن النظام هو الوظيفة الرئيسية للحكومات العربية، ويرى الكثيرون أن تهديدات الأمن الداخلي أكثر إلحاحًا من تلك الصادرة من عبر الحدود الوطنية.⁴

مثلا وفقاً لإحصاءات عام 2015، فإن ميزانية الدفاع للمملكة العربية السعودية البالغة 30.3 مليار دولار تعادل إنفاقاً بقيمة 25401 دولاراً للفرد؛ إنفاق عمان البالغ 3.7 مليار دولار يعادل 21688 دولار

¹ Curtis R. Ryan, Inter-Arab Relations and the Regional System, in: **The Arab Uprisings Explained**, ibid, p, 115.

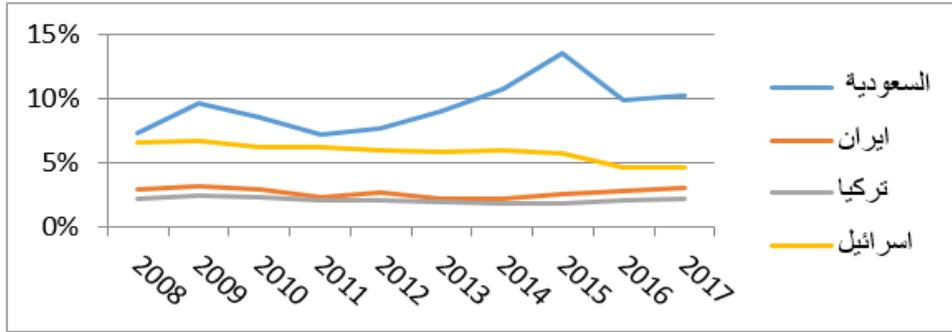
² Ali E. Hillal Dessouki, ibid, p, 78.

³ Alexander Wendt, Michael Barnett, ibid, p, 329.

⁴ Curtis R. Ryan, ibid, p, 111.

للفرد. و13.9 مليار دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2013 تعادل 44,552 دولار للفرد. النسبة أعلى من ذلك بالنسبة للكويت ما يعادل 44,850 دولارًا أمريكيًا للفرد لميزانية الدفاع البالغة 4.84 مليار دولار أمريكي في عام 2014. ميزانية قطر في عام 2013 تبلغ 4.35 مليار دولار أمريكي للفرد يبلغ 98,986 دولارًا أمريكيًا. أما إيران المبلغ يعادل 4769 دولارًا لكل فرد من سكان البلاد.¹

الشكل(10): منحى ميزانية الدفاع بالنسبة الدخل السنوي الفردي الفترة 2008-2017



المصدر: موقع معهد ستوكهولم لدراسات السلام

وفق بريان جوب Brian L. Job ان معضلة إنعدام الأمن الداخلي تتعلق ببساطة بإبراز، أولاً، كيف أن تصرفات النظام متناقضة لأن برنامجه لبناء الدولة والأمة كان له تأثير معاكس لذلك المقصود، وثانياً، اليأس من موقف النظام منذ ظهوره فلا توجد حلول مرضية لمشاكله.² وهو حال أنظمة الدول العربية التي تعاني من معضلة أمنية داخلية حيث أدت عسكرة الدولة - وإنشاء جيوش كبيرة، وقوات شبه عسكرية وقوات شرطة، وأجهزة استخبارات متعددة إلى تقويض أمن النظام في جميع أنحاء البلاد. العالم العربي. عندما أصبحت الأنظمة حامية أو دول حصون، قاومت حتى إصلاحات صغيرة، وبدلاً من ذلك، عملت على إدامة معضلة أمن النظام المحلي الخاصة بها.

وبالنظر إلى أن أمن الدول يتكون من ردود على كل من التهديدات الخارجية والداخلية. يتصور زيف معوز وجود معضلة أمنية مركبة فعندما تشعر الدول بالتهديد المحلي، فإنها تميل إلى اتخاذ إجراءات. التي تهدف إلى مواجهة هذه التحديات. قد تشمل هذه الإجراءات زيادة المخصصات العسكرية والبحث عن الحلفاء الذين هم على استعداد لتزويدهم بالمساعدات الخارجية والاستخدام غير المحدود للقوة العسكرية. وهذا يزيد من إدراك التهديد لدى الأطراف الخارجية، الذين يستجيبون بدورهم باتخاذ إجراءات مماثلة. وهذا

¹ Bahgat Korany, The Middle East since the Cold War: the Multi-Layered (In) security Dilemma, in: **International Relations of Middle East**, ibid, p, 86.

² Alan Collins, ibid, pp, 36-37.

يضاعف إدراك التهديد الأصلي للدولة المحورية لأنها تواجه الآن تهديدات خارجية متزايدة وكذلك تهديدات محلية. كلما شعرت الدول بعدم الأمان على المستوى الداخلي، كلما كانت معضلة الأمان الخارجي أكثر حدة¹ ومثلما يوضح كريس ريان، تعزز المعضلات الأمنية الداخلية والخارجية بعضها البعض، وتستمر الدورة. بالإضافة إلى إنعدام الأمان الإقليمي المتزايد، إذن، من بين التكاليف المحلية لديناميكيات معضلة الأمان هذه إنشاء دول أمنية استبدادية وإدامتها ومجال غير مواتٍ للتحريك أو الديمقراطية.²

رغبة القادة العرب في البقاء في السلطة جعلتهم مستعدين لتجاهل القيود المعيارية وحساسين للغاية لمطالب شعوبهم فيما يتعلق بقضايا التحول الديمقراطي، وهي مطالب مدفوعة إلى حد كبير بالاعتبارات المعيارية للعروبة. حيث يصبح تعريف الأمان القومي على أنه أمن النظام في مواجهة المطالب غير المتوافقة للقوى والاجتماعية، كانت الدول العربية تدعم تحالفاتها الحاكمة العسكرية املا في خدمة النظام ضد مجتمعه. ولكن كان هناك دائماً احتمال أن ينقلب جزء من الأجهزة الأمنية على النظام كما حدث في دول الربيع العربي.

الفرع الثالث: تنافس حول مناطق النفوذ في سوريا

على الرغم من ان مظاهر المعضلة الأمنية أكثر وضوحا في سباق التسلح إلا ان النظرية لها آثار أوسع بكثير، فهناك مصادر أمنية أخرى إلى جانب الأسلحة بما في ذلك مناطق النفوذ والمواقع الجغرافية خارج حدود الدولة. وكما هو الحال في سباق التسلح فإن التدابير الرامية إلى السيطرة على إقليم ما أو حمايته تعتبر تدابير إستراتيجية قد تبدو تهديدا للخصم تدفعه لاتخاذ إجراءات مماثلة وربما توسيع مصالحه الإستراتيجية. وبالتالي يمكن أن تأخذ المعضلة الأمنية شكل المنافسة في توسيع وحماية المصالح الإستراتيجية³. وبالمثل تحول مشهد الصراع العسكري المحلي في سوريا إلى تنافس إقليمي دولي حول مناطق النفوذ متمثلا في القواعد العسكرية الاجنبية في سوريا، التي خدم فيها تنظيم داعش كل الاطراف الإقليمية والدولية لشرعنة تدخلها العسكري. و بما ان النفوذ يعني التأثير غير المباشر في سلوك طرف اخر و قراراته من خلال استثمار متغيرات لها اثر في الطرف الواقع تحت التأثير،⁴ فان موضوع ما بعد داعش يدفع في اتجاه تعقيد الازمات البنيوية، والامر يتعلق كيف سيتعامل مع المناطق المحررة من التنظيم ومن

¹ Zeev Maoz, domestic politics of regional security, ibid, p, 30.

² Curtis R. Ryan, **Inter-Arab Alliances Regime Security and Jordanian Foreign Policy**, ibid, p, 41.

³ Glenn H. Snyder, ibid, p, 75.

⁴ وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص، 57.

سيتولى ادارتها، اضافة إلى اشكال ثاني يتعلق بإعادة ترتيب الاولويات الأمنية، فالتوافق المصلي الضرفي ابان الحرب على داعش سيفقد مبرر وجوده بمجرد نهاية الحرب. لذا الهدف الإستراتيجي للقوى المتدخلة عسكريا هو الاستحواذ على أكبر مساحة ممكنة تتحول إلى اوراق ضغط في جولات تفاوضية قادمة.

استفادت القوى المتدخلة في سوريا من تثبيت قواعدا العسكرية بعد الاتفاق حول مناطق خفض التصعيد كضامنين لاتفاقات وقف إطلاق النار والممرات الإنسانية والامدادات الإنسانية بالاطافة إلى الإدارة الأمن ية داخل سوريا، لكن كان تركيز كل دولة على منطقة جغرافية معينة بحيث تضمن مصالحها الجيوستراتيجية. تقوم المقاربة الروسية بالتركيز على سوريا المفيدة، وفق المنطق الإستراتيجي الروسي تتحدد في الساحل الغربي لسوريا حيث القواعد البحرية على المتوسط. التدخل العسكري الروسي في 2015 مكن لقوات النظام عسكريا باستعادة اهم المناطق الحيوية، استفادت حليفهم إيران من هذا التدخل في تثبيت مكاسبها ولعب دور في عملية الحل السياسي في فيينا واستانة، تحتاج روسيا إليها كقوة برية داعمة لقواتها الجوية، وفي ذات الوقت لا تريدها ان تتوسع أكثر فهي تخلق لها متاعب تتعلق بإدارة النزاع ومستقبل الدور الإيراني في المنطقة.¹ تنامي الدور الإيراني كان كفيلا بتنشيط المعضلة الأمنية الإقليمية بسبب مشاعر العداوة الكامنة اضافة إلى عدم اليقين بشأن القواعد العسكرية الإيرانية المتقدمة وما قد تطمح إليه مستقبلا. كإجراء وقائي شنت اسرائيل مئات الضربات الاستباقية عبر سلاح الجو ضد اهداف إيرانية في سوريا، هذه الهجمات حتى وان كان محددة وموجهة ضد إيران ووكلائها دون التعرض لقوات النظام فإنها ترمي إلى عرقلة مساعي إيران لتحويل سوريا إلى منصة عسكرية لشن هجمات مستقبلية ضد اسرائيل. لذا روسيا تعمل على التوفيق بين احتياجاتها العسكرية المعتمدة على القوات البرية الإيرانية ووكلائها وفي الوقت ذاته عدم الاخلال بتوزيع النفوذ في سوريا لتفادي حدوث حرب إقليمية بين إيران واسرائيل، لذا هي تقوم بإبعاد إيران عن التمدد جنوبا بإبرام اتفاق ثلاثي مع الولايات المتحدة والاردن في الجنوب السوري، اضافة إلى تفعيل قانون قواعد الاشتباك في هضبة الجولان 1974.² مع اعطاء إيران دور أكبر في محيط العاصمة دمشق والمناطق الداخلية التي هي تحت سيطرة النظام بالاطافة إلى المشاركة في الادارة الثلاثية لمناطق التهدئة في الغرب السوري.

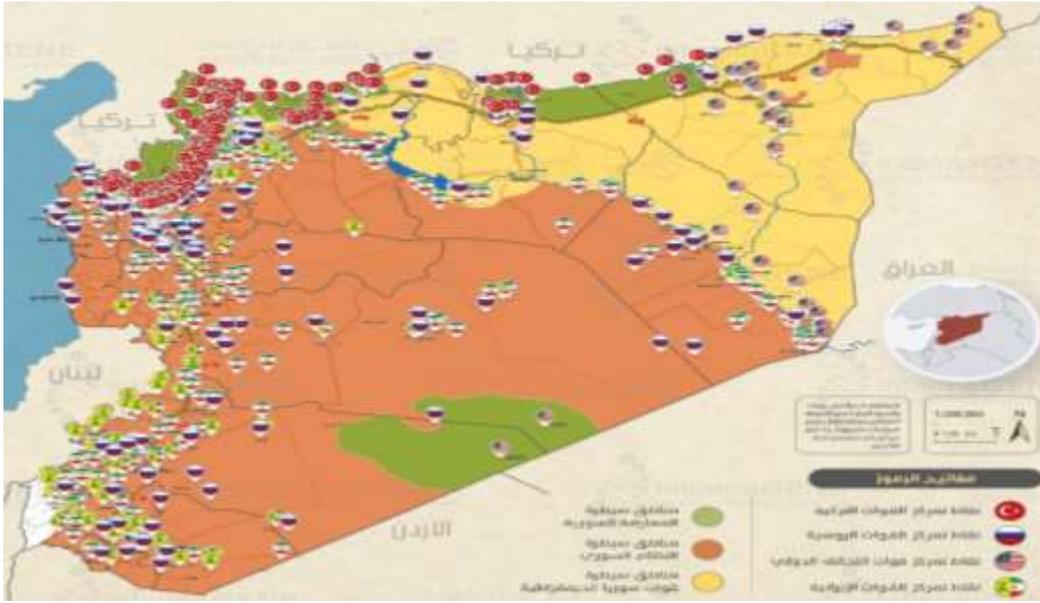
تقوم المقاربة الإستراتيجية للولايات المتحدة بالتركيز على الشمال شرق الفرات إلى الحدود العراقية جنوبا إلى منطقة السودان تدير هذه المنطقة التي تحوي 80 بالمئة من مخزون الطاقة السوري بمعية حليفها

¹ الأسباب والتداعيات: التنافس الروسي الإيراني في سوريا. انظر الرابط: <http://www.acrseg.org/40761>

² لتجاوز الصدام مع امريكا واسرائيل. قدمت روسيا ضمانات لأمريكا واسرائيل بعدم مشاركة إيران ووكلائها في معركة درعا

الإستراتيجي قوات سوريا الديمقراطية المؤلفة بشكل رئيسي من محاربي وحدات حماية الشعب الكردي pyd بعد طرد تنظيم داعش . تفضيل التحالف مع الميليشيات الكردية على باقي الاطراف كان لحرمانها من اي مكاسب سياسية او جغرافية في شمال شرق سوريا. وبسيطرتها على مجموع ربع مساحة سوريا فهي تمثل ثقلا يوازن النفوذ الروسي ومن ناحية اخرى تهدف لمنع إقامة جسر بري عبر سورية من إيران حتى البحر المتوسط، اما في منطقة الجنوب لإبعادها هي وحزب الله عن الجولان المحتل. اما تركيا فسعت عبر عملية درع الفرات (24 أوت 2016 – 29 مارس 2017) إلى تأمين حدودها الجنوبية بإنشاء منطقة عازلة في الشمال السوري، وعبر عملية غصن الزيتون (20 جانفي 2018) التي يدعمها حلفائها من المعارضة السورية بموافقة روسية إلى اخراج القوات الكردية من مدينة عفرين إلى غرب الفرات لتصطدم طموحاتها بالذهاب إلى منبج بإنشاء العديد من القواعد العسكرية الامريكية في المنطقة التابعة للإدارة الكردية.¹

خارطة(5): نقاط توزيع القوى المتدخلة في سوريا



المصدر: موقع جسور

بناءا على ما سبق، تحولت الجغرافيا السورية إلى ساحة للتنافس حول تقسيم مناطق النفوذ الجيوسياسي كما اشار اليه جرفيس: القوى الإقليمية تسعى بشكل استباقي من اجل توفير منطقة عازلة ايدولوجية سواء بالسيطرة او على الاقل تحييدها، وبالمقابل تولد هذه المحاولات ادراكات بالتهديد والشعور بإنعدام الأمن للقوى المنافسة، ما يدفعها لاتخاذ خطوات احترازية حتى ولو كانت بشكل هجومي وهو منطوق الحرب الاستباقية.²

¹ <http://cutt.us.com/SSQ98>

² Robert Jervis, Cooperation under Security Dilemma, ibid, p, 168.

المطلب الثاني: اضطراب النظام الإقليمي

السمة المميزة لأي نظام تتمثل في إستقراره وتنظيمه، يتميز النظام عن الفوضى او العلاقات العشوائية بدرجة ما من النمط والتنظيم. يبحث هذا المطلب كيف ولماذا تتحول السياسة الدولية الإقليمية من نظام راسخ في مبادئ ثابتة، مما جعله ثابتاً وقابلاً للتنبؤ نسبياً، إلى شيء غير منتظم وغير مستقر وخالٍ من الانتظام السلوكي.

الفرع الاول: أزمة النظام الإقليمي الحالي

تتضمن العديد من نظريات النظام الإقليمي إشارة إلى المعايير المشتركة التي تحكم سلوك الدولة. إن العضوية في مثل هذا النظام الإقليمي ليست مجرد مسألة تفاعل أمن ي ولكنها ايضاً التزام مشترك بمعايير معينة للسلوك المناسب والهوية المشتركة. في أعقاب إنتفاضات 2011 مباشرة، اقترح بعض منظري العلاقات الدولية أن الدول قد تصبح أكثر التزاماً بالمعايير، مثل المحرمات ضد التعاون مع إسرائيل بسبب بروز الراي العام المتصاعد لكن العكس قد حدث. كما تجاهلت الدول العربية المعايير القديمة ضد التدخل العسكري في الدول العربية الأخرى، مستخدمة التدخل الإنساني كمبرر للعمل في ليبيا وكحجة لعمل مماثل في سوريا.¹ كان لهذا التجاوب الإقليمي مع الإنتفاضات الشعبية، تعارض مع القواعد والمعايير الويستفالية، مثلما يوضح كيسنجر ان المبادئ التي قام عليها نظام واستفاليا أهمها ان الدولة هي الوحدة الأساسية في النظام، والاعتراف بسيادة الدول واستقلالها، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة، والحد من طموحات الدول لبعضها البعض من خلال توازن القوة بينها.²

لقد أدى النظام الإقليمي المبني على مكافحة الإرهاب واحتواء إيران إلى تغذية التناقضات الداخلية الخاصة به وفشله في استمرار تحقيق إستقرار أو أمن حقيقي. عملت الإنتفاضة العربية بمفتاح مختلف تماماً لقد سعت إلى تحطيم النظام، وليس ضبط آليات سيطرته. قد يكون التأثير الأكبر للإنتفاضة العربية في نهاية المطاف هو تفكيك التصميم الأمريكي للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط وهي النتيجة التي تثير الرعب في الأنظمة التي يحميها هذا النظام ولكن من المرجح أن يوافق عليها جميع المتظاهرين الأصليين،

¹ May Darwich and all, *International Relations and Regional (In) security*, in: *The-Political-Science-of-the-Middle-East*, *ibid*, p,

² علي الدين هلال واخرون، حال الامة العربية، مرجع سابق، ص.61.

في اعقاب الإنتفاضات الشعبية اتخذت القوى الإقليمية المتنافسة بشكل متزايد مبادرتها الخاصة. أصبح النظام الإقليمي للشرق الأوسط يتشكل من خلال الكيفية التي تسعى بها الدول المتنافسة عبر الانقسامات الجيوسياسية المتعددة في المنطقة إلى التأثير والسيطرة على الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، والنتيجة هي نظام إقليمي مضطرب يصعب في الغالب تمييز مصالح الدول فيه وتغييرها بطرق معقدة.¹ ومثلما يوضح راندل شويلر عندما نقول إن العديد من الأشياء المنفصلة مجتمعة تعرض نوعاً من النظام، فإننا نعني أنها مرتبطة ببعضها البعض وفقاً لنمط ما، وأن علاقتها ليست متنوعة أو عشوائية ولكنها تتوافق مع مبدأ ما يمكن تمييزه. يسود النظام عندما تظهر الأشياء درجة عالية من القدرة على التنبؤ، عندما تكون هناك انتظام، عندما تكون هناك أنماط تتبع بعض المنطق والفهم والمتسق. الاضطراب هو حالة من العشوائية -تطورات غير متوقعة تفتقر إلى الانتظام ولا تتبع اي مبدأ أو منطق معروف.²بناءً على هذه الأفكار، أقترح وليد حزبون أن أفضل طريقة لفهم النظام الإقليمي الحالي في الشرق الأوسط كنموذج "للاضطراب". أعني بالاضطراب نظاماً ينتشر فيه الفاعلون غير المتجانسين تحت مستوى الدولة وفوقه مع قدرات موسعة تعقد ديناميكيات السياسة الإقليمية. تظل الدول أقوى الجهات الفاعلة، لكن تعريف مصالحها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة يتضاءل حيث يتعين على هذه الدول التفاوض على جغرافية متعددة الأبعاد للقوى والجهات الفاعلة المتنافسة في سياق السياسات العالمية متعددة الأقطاب بشكل متزايد. إن عدم كفاءة الموازنة، وإنهيار القواعد التنظيمية، وزيادة القدرات على التنظيم الذاتي من قبل جهات فاعلة مسلحة من غير الدول، كلها تساعد في الحفاظ على البيئة الإقليمية المضطربة. والنتيجة هي نظام إقليمي مضطرب يصعب في كثير من الأحيان تمييز مصالح الدولة والتحول بطرق معقدة. عززت مثل هذه البيئة ظهور داعش وعقدت السياسات الإقليمية حيث يتعين على الدول أن تنتقل في بيئة شديدة القطبية تمنح نفوذاً أكبر للجهات الفاعلة الأصغر وتجعل مواءمة المصالح بين الدول أكثر عرضية وهشة.³

ان النظام الهوبزي الذي يعزز نفسه في الشرق الأوسط ينذر بانتقال تداعياته إلى النظام الدولي، مثلما يوضح هاس ان المنبع الرئيسي للفوضى المعاصرة هو الشرق الأوسط، وفي نظرة استشرافية بناء على الاحداث الحالية يرى ان الإقليم سيمتلاً بدول اكثر ضعفا غير قادرة على السيطرة على كامل إقليمها، و سيزداد نفوذ الميليشيات والجماعات الإرهابية، و ستقوى الهويات الطائفية على حساب الهويات الوطنية، و

¹ Waleed Hazbun, ibid.

² Schweller, Randall, Maxwell's Demon and the Golden Apple Global Discord in the New Millennium, ibid, p.10.

³ Waleed Hazbun, ibid.

سيستمر الفاعلون الإقليميون في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما تستمر عدم قدرة/رغبة الفاعلين الخارجيين في تحقيق الإستقرار في المنطقة.¹ وهي النتائج التي وصل إليها كينجر معتبرا ان ظاهرة تفكك الدولة القومية إلى وحدات قبلية وطائفية ويذكر كينجر ان ينظر إلى هذه الظواهر باعتبارها تهديدا للإستقرار الدولي، وان يؤدي ذلك إلى تعاون دولي لوضع أسس مقبولة لنظام إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وانه إذا لم يتم تأسيس هذا النظام فسوف تعم الفوضى والتطرف في مساحات شاسعة في المنطقة، وينتشر ذلك إلى مناطق أخرى من العالم.²

الفرع الثاني: إخفاق موجة الإحتجاجات الشعبية

كان الربيع العربي من نواحٍ عديدة تصادماً عنيفاً بين مفهومين مختلفين للغاية "للأمن". فمن ناحية، نزل المواطنون إلى الشوارع بأعداد كبيرة للمطالبة بمزيد من الأمن البشري، طالب المتظاهرون بتحسين فرص العمل، تحسين الخدمات العامة، وضع حد للفساد ومزيد من الحرية أو الديمقراطية. رداً على ذلك، حشدت آليات الدولة حشدًا مضادًا لحماية أمن نظام النخب السياسية من هذه التحديات المتصاعدة من أسفل.³ لقد ألهمت الأحداث في بلد ما ردود أفعال في بلدان أخرى على الفور، بينما حاربت الأنظمة من أجل بقائها في الداخل والخارج في وقت واحد. يجب فهم كل إنتفاضة في سياق الساحة السياسية الإقليمية الأوسع. كان الدافع وراء الإنتفاضات محليًا الجماهير الغاضبة والإحباط التي ألهمتها الأحداث في الخارج للتصرف في الداخل. لكن التدخل الإقليمي شكل جميع النتائج اللاحقة، حتى لو استغرق الأمر وقتًا حتى تتمكن الأنظمة العربية من إعادة تجميع صفوفها من الصدمة الأولية. كانت الايام الأولى للإنتفاضة العربية بشكل فريد خارجة عن سيطرة القوى الإقليمية. لم يعتبر اي من هؤلاء النشطاء الذين تم حشدهم أنفسهم وكيلاً لأي شخص، واعتقد معظمهم أنهم وجدوا طرقاً لمواجهة تكتيكات النظام المألوفة المصممة لتصنيفهم بأنهم مخربون خطيرون.⁴

قدمت الإنتفاضات العربية فرصة حقيقية لتدعيم الأنظمة الديمقراطية الجديدة التي قد تستجيب أخيراً للاحتياجات غير الملابة لمواطنيها. قدمت وحدة الجماهير وحماسها وعدم عنفها التي ملأت الشوارع دحضاً

¹ علي الدين هلال وآخرون، حال الامة العربية، مرجع سابق، ص.64.

² نفس المرجع، ص.65.

³ Rex Brynen, Democracy and Security in the post-Arab Spring Middle East, in: Routledge Handbook on Middle East Security, ibid, p, 303.

⁴ Marc Lynch, The New Arab Wars, ibid, p, 63.

ملموساً لجيل من الدعاية حول عدم نضجها السياسي وانقساماتها الطائفية والراديكالية المتأصلة فيها. فجوهر الحراك هو التعبئة العامة والتنظيم من خلال التكوين الذاتي وإعادة بناء نوع من التنظيم السياسي، يديره الناس ويقودهم سعيهم إلى المساواة والكرامة.¹ لقد حفزت الإنتفاضات العربية قدرة الوكلاء في العالم العربي على قيادة التغيير من الاسفل وهذا بدوره كان كفيلاً بتجاوز فكرة استثنائية الشرق الأوسط وتحطيم اسطورتين عن المنطقة العربية وفقاً لفواز جرجيس: ديمومة الانظمة العربية السلطوية من عقد 1970 وخور نظام الانابة، وكلاهما قد اتخذ مسالة يقينية بشكلها الظاهر، وأضفى عليها انتشاراً نظرياً وفكرياً علماء السياسة وصانعو السياسات معاً.²

الفوضى التي تلت الإنتفاضات والتي كانت نتاج التلاقي بين القوى المضادة للثورة في الداخل والخارج، وقادت إلى اجهاض الانتقال من التسلط إلى التعددية. وجود حلف مقدس بين الحكام العرب الاستبداديين ورعاتهم الإقليميين والدوليين بهدف الحفاظ على النظام القديم. وعملت إيران والسعودية على وجه الخصوص كقوتين مضادتين للتغيير وحاولتا اجتثاث موجة التغيير في الداخل والجوار في ضل تردد دولي.³ قدمت الإنتفاضة العربية إمكانية حدوث تغيير حقيقي، مما أجبر الولايات المتحدة والأنظمة المتحالفة معها والجمهور العربي الأوسع على مواجهة ما تريده حقاً بجدية. حتى لو لم ترغب الأنظمة في التدخل، فإنها بالكاد تستطيع أن تتنازل عن نفوذها لمنافسيها. وكان لبعض الأنظمة دوافع أكثر هجومية بكثير، حيث رأت في الإنتفاضة فرصة نادرة لمراجعة النظام الإقليمي لصالحها وتثبيت سيطرتها بطرق جديدة. رأت الأنظمة الفرص وعرفت أن منافسيها راتها ايضاً. وهكذا ترسخت معضلة أمنية كلاسيكية لم يترك فيها التدخل المتزايد إلا الجميع أقل أماناً.

بالنظر إلى هذه المجموعة من التهديدات والفرص، وجدت واشنطن أنه من المستحيل تقريباً كبح جماح حلفائها المفترضين أو التأثير عليهم أو ردع خصومها. كانت الرهانات المحلية كبيرة للغاية، والتهديدات المتصورة شديدة للغاية، والفرص كبيرة للغاية، فتحت الإنتفاضة العربية، من خلال إضعاف الدول الرئيسية وتمكين الجهات الفاعلة غير الحكومية المتنوعة، البوابات لسياسات إقليمية جديدة بشكل كبير من الحرب بالوكالة والتدخلات التنافسية. تحرك قادة دول الخليج جنباً إلى جنب مع القوى الإقليمية مثل تركيا وإيران

1 Larbi Sadiki, The Arab Spring: The 'People' in International Relations, in: **International Relations of Middle East**, ibid, 346.

² فواز جرجيس، مقدمة، في: **الشرق الأوسط الجديد**، مرجع سابق، ص، 32.

³ فواز جرجيس، **داعش إلى أين؟**، مرجع سابق، ص، 197.

والشبكات القوية غير الحكومية مثل جماعة الإخوان المسلمين، بقوة استجابة للحشد الشعبي. تدفقت الأموال والبنادق، وانهارت المؤسسات، وتراكمت الجثث، وانتشرت الأحقاد.¹

كشفت الإنتفاضات العربية نقاط الضعف الخفية للأنظمة السلطوية، التي كان يُنظر إليها كثيرًا على أنها استجابة لإنعدام المساواة والقمع السياسي لعقدي ما بعد الشعبوية. خلال مراحلها الأولى، أثرت توقعات حول الديمقراطية؛ إذ نجحت الحركات التي قادها شباب الطبقة الوسطى، والتي طالبت كثيرًا بالحقوق السياسية، في الإطاحة بالعديد من الرؤساء السلطويين؛ ومُكِّنَت أيضًا الحركات الإسلامية الديمقراطية على ما يبد حيث انهارت الأنظمة السلطوية. لكن سرعان ما اختفت توقعات الإصلاح السياسي الكبير.² لقد أثبتت الأنظمة الملكية أنها مُحصَّنة إلى حد بعيد ضد الإنتفاضة، حيث جرى في جمهورية واحدة فقط، وهي تونس، تحوُّل ديمقراطي، أما غير ذلك، فشهدت إما عودة السلطوية (مصر) ، وإما حربًا أهلية ودرجات متفاوتة من تفكك الدولة (سورية، واليمن، وليبيا، والعراق) . لقد دمرت هذه التدخلات في الوقت الحالي الآمال في التغيير الديمقراطي بشكل شبه كامل. يقع اللوم في فشل الإنتفاضات العربية في المقام الأول على عاتق القوى الإقليمية التي شرعت في تدميرها أو استغلالها. وشمل ذلك مستويات غير عادية من التعاون بين الأنظمة المعروفة بخلافاتها وتنافسها وإنعدام الثقة فيها. ما أسماه الصحفي المصري وائل قنديل ساخرًا "منظمة دولية للثورة المضادة" لقد عملت تلك الأنظمة الخليجية معًا لعرقلة التغيير الديمقراطي وإعادة بناء النظام الإقليمي.³

يتفق الجميع اليوم تقريبًا على أن الإنتفاضة العربية قد فشلت.⁴ لقد انتهت موجة الاحتجاج، لكن الظروف التي دفعتها تزداد قوة. لقد دمرت الأنظمة العربية إلى حد كبير الأمل في حدوث تغيير ديمقراطي ذي مغزى، وأدى فشل الأنظمة الانتقالية إلى تدهور شديد في الحماس الشعبي للمؤسسات الديمقراطية. كانت الإنتفاضة العربية مسؤولة بشكل مباشر عن انماط العلاقات الإقليمية الصداقة/العداوة وإنعدام الأمن الإقليمي اما النتيجة الرئيسية للإنتفاضة هي زيادة ضعف الدولة؛ فإنهايار النظام في المجتمعات الأكثر انقسامًا كليًا أو جزئيًا، كما هي الحال في ليبيا واليمن وسورية، ولَّد حربًا أهليةً وحالةً من إنعدام الأمن، وتربَّح أمراء الحرب من خلال الحماية وتسليح الحركات الجهادية العابرة للدولة، ومن ثم ملأت فراغ السلطة.⁵

¹ Marc Lynch, The New Arab Wars, ibid, p, 30.

² أدهم صاولي، رايوند هينبوش، مرجع سابق، ص، 30.

³ Marc Lynch, ibid, p, 67.

⁴ Marc Lynch, ibid, p, 178.

⁵ أدهم صاولي، رايوند هينبوش، مرجع سابق، ص.30.

الفرع الثالث: إختراق ونفاذية الدول العربية

لم يقتصر دور القوى الخارجية في الشرق الأوسط على عملية تشكيل الدولة بل لاتزال المنطقة شديدة الاختراق. سعت القوى الخارجية على مر التاريخ إلى منع دول الشرق الأوسط من إتباع سياسات أجنبية مستقلة أكثر من اللازم، ومنع المنطقة من تنظيم نفسها بطريقة مستقلة، ومن ثم عرقلة صعود القوى والمعايير التصحيحية الإقليمية القوية. قامت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي بتوجيه دول الشرق الأوسط من خلال نقل الأسلحة والقواعد العسكرية ومنح الملايير على شكل مساعدات مباشرة، وقادتها حسب مصالحها وفي بعض الأحيان أخضعت أو فاقمت من ديناميات الأمن الإقليمي نحو أجندتها الخارجية الخاصة بها.¹ ويشكل تأثير القوى الخارجية ما أطلق عليه **كانتوري وشبيغل** منظومة التغلغل، لها دورا فاعلا ومؤثرا في أنشطة وتفاعلات المنظومات الإقليمية من خلال المشاركة السياسية او غيرها المتكررة او المتواصلة في العلاقات الدولية الإقليمية. فهذه القوى لها نفوذ وتأثير يفوق نفوذ وتأثير اي دولة من أعضاء المنظومة، قد يتجاوز حتى دور القوة المهيمنة او الساعية اليها.²

اما النظام المخترق كما عرفه **وليد عبد الحي**: هو نظام يكون فيه أطراف من خارج المجتمع الوطني تشارك بطريقة مباشرة وسلطوية مع أطراف وطنية في قرارات توزيع القيم او حشد الدعم لأهداف تتبناها. وهو امر تتزايد مظاهره نتيجة التداخل المتواصل بين المتغيرات الخارجية والمتغيرات الداخلية في تشكيل توزيع القيم او تحديد القرار المتخذ.³ لقد وفرت السيطرة الفعلية للجماعات الإرهابية على مساحات شاسعة من أراضي دول مركزية في المنطقة العربية، و تهديدها مصالح القوى الكبرى فيها، الذريعة الملائمة لهذه الأخيرة لاستباحة سيادة هذه الدول، ما جعل الدولة الوطنية تعرف حالة من الانكشاف الأمن ي غير المسبوق، و بشكل لا يوجد له مثل على امتداد الخريطة الجيوسياسية العالمية، و هو التدخل الذي اتخذ شكلا انتهاكات صارخة و دائمة لسيادتها الوطنية، و سيطرة فعلية على إقليمها. كما جاء في صيغ متنوعة و متعددة، منها ما هو انفرادي او جماعي في اطار تحالف دولي، و منها ما جاء بناء على طلب الدول المستهدفة به او بدونه.⁴ هنا يحدث الاختراق كما حدده **بوزان** لما تقوم القوى الخارجية بعمل محاذاة أمن

¹ رفايلا ا.ديل سارتو واخرون، مرجع سابق، ص، 23.

² محمد السعيد ادريس، مرجع سابق، ص، 74.

³ وليد عبد الحي، النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الاختراق، في: **التداعيات الجيوسياسية لثورات الربيع العربي**، مرجع سابق، ص، 58.

⁴ محمد الهزاط، مرجع سابق، ص، 36.

ية Security Alignments مع الدول داخل الإقليم. يوفر التنافس الإقليمي المحلي كما هو الحال في الشرق الأوسط، الفرص أو المطالب للقوى العظمى لاختراق المنطقة. يعمل منطق توازن القوى بشكل طبيعي على تشجيع المنافسين المحليين على طلب المساعدة الخارجية، وبهذه الآلية تصبح أنماط التنافس المحلية مرتبطة بالأنماط العالمية¹.

تعرف المنطقة العربية مستوى عميق من الاختراق العسكري، السياسي، الاجتماعي والاقتصادي، الامر الذي يفقد المنطقة كنظام إقليمي القدرة على التخطيط إلى المستقبل، كما يجعلها أسيرة الخلافات البنينة بقدر يسهل على القوى الخارجية الدخول من خلال شقوق البنية الإقليمية للتلاعب بها. لضمان التدفق الطاقوي وضمان أمن إسرائيل وتوظيف درات المنطقة في تنافس القوى الدولية المختلفة.² كما انه قد تتنوع قنوات الاختراق عبر السلطة، النخب او المجتمع وبالتالي تتنوع ادوات النفاذية كما جاء في وصف **بهجت قرني**، لم يشبه النظام العربي لفترة طويلة مجموعة من "كرات البلياردو" المنفصلة بل مجموعة من الكائنات الحية المسامية بدرجات متفاوتة من النفاذية. أدى ذلك إلى نشوء عملية سياسية عبر وطنية لا تشمل الحكومات فحسب، بل تشمل ايضاً الجماعات وكذلك الأفراد في جميع أنحاء النظام. ونتيجة لذلك، كانت الدول / المجتمعات العربية شديدة التأثر بالنداءات عبر الوطنية. ففي كثير من الحالات، شهدت الدول التنشيط المتعمد للتحالفات والحركات عبر الحدود أو الاختراق الخارجي والتلاعب في سياساتها الداخلية. كان الهدف من هذه الحرب السياسية هو نزع الشرعية وزعزعة الإستقرار والإطاحة في نهاية المطاف بالأنظمة المعارضة؛ لإعادة تشكيل التوجه الأساسي واتجاه السياسات للدول؛ وكثيرا ما يقوض استقلاليتهم السياسية.³

والامر سيان في أعقاب الاحتجاجات، أدى تفكك العلاقات بين النظام والمجتمع عبر عدد من دول الشرق الأوسط إلى مجموعة واسعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتي أثرت جميعها على الأمن البشري والقدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية. في هذه الحالات، لجأ الناس إلى مكان آخر لضمان بقائهم على قيد الحياة. وفرت مثل هذه القضايا الوجودية مجالاً للتغلغل الخارجي للدولة، لا سيما مع وجود روابط دينية أو عرقية مشتركة تخلق روابط قوية بين مختلف الجهات الفاعلة. كانت شدة التنافس

¹ Barry Buzan, Ole Weaver, ibid, p.46.

² وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص، 97.

³ Paul Noble, Rex Brynen and Bahgat Korany, The Changing Regional Security Environment, in: **The Many Faces of National Security in the Arab World**, ibid, p.281.

بين الرياض وطهران تعني أن هذا الاختراق من منظور الأمن الإقليمي كان ينظر إليه من منظور محصلة صفرية.¹

على هذا الأساس، يمكن للقوة الفكرية أن تخلق صدى عابراً للحدود في الشرق الأوسط وتتبع أساساً من قدرة نظام معين على إملاء التفسير المناسب لممارسات مجتمعية محددة. إن القوة المخترقة لقومية عبد الناصر خلال الستينيات، وتأثير الثورة الإيرانية على المجتمعات الشيعية العربية، وتصدير الوهابية السعودية إلى الجماعات السلفية المتمركزة في المنطقة، أمثلة على كيفية إنتاج واستخدام الروايات القائمة على الهوية. يمكن أن تحفز المواقف الدفاعية في مجموعات مجتمعية معينة، وكذلك تصور التهديدات. وبالمثل، فإن النظام المعترف به كحارس لهوية أيديولوجية معينة يتمتع بدرجة من الولاء العابر للحدود، والذي يمكنه التلاعب به والسيطرة عليه لمصلحته الخاصة. يمكن تسييس شبكات الولاء عبر الوطنية واستخدامها كمحفزات للتجزئة المجتمعية، من أجل منع ظهور قوة فكرية بديلة أو احتوائها. ومع ذلك، يجب بالضرورة أن يكون هذا النوع من السلطة مدعوماً بدعم مالي رسمي مباشر أو غير رسمي لتعبئة الجماعات في المجتمع، وفي نهاية المطاف عسكرياً هذه الجماعات.²

وهو حال الأمن المادي، أصبحت الدول العربية أيضاً عرضة بشكل متزايد لاختراق القوى الخارجية مع نمو احتياجاتها العسكرية والاقتصادية، وبالتالي تزايد اعتمادها بشكل كبير. أدى هذا الاعتماد المتزايد بدوره إلى علاقات أكثر شمولاً بين هذه السلطات والمسؤولين في قطاعات حساسة من أجهزة الدولة (على سبيل المثال، الجيش والخدمات الأمنية) وكذلك القطاعات الرئيسية للاقتصاد والمجتمع. يؤدي الصراع الداخلي وعدم الاستقرار إلى إضعاف الدولة على الساحة الدولية، وتقويض فاعلية سياستها الخارجية. كما أن الانقسامات الداخلية وعدم الاستقرار تجعل الدول عرضة للتدخل الخارجي أو الاختراق أو المزيد من جهود زعزعة الاستقرار. كل هذا يساهم في اختلال توازن القوى و / أو يشجع على تأكيد الآخرين. كما أدى إلى سلوك أكثر حزمياً من قبل الدولة المتأثرة (على سبيل المثال، إضفاء الطابع الخارجي على الصراع، وحروب "الضعف")، وخلق مشاكل أمنية للآخرين.³

¹ Lise Storm, Political parties in the Middle East, in: **the Routledge of Middle East and North African state and State System**, ibid, p, 139.

² Marina Calculli, Sub-regions and Security in the Arab Middle East: "hierarchical interdependence" in Gulf-Levant Relations, in: **Regional Insecurity after the Arab uprising**, ibid, p, 65.

³ Paul Noble, Rex Brynen and Bahgat Korany, ibid, p.280.

المطلب الثالث: ترنح الإستقرار الإستراتيجي

الفرع الأول: عدم اليقين الإستراتيجي المزدوج

ينظر إلى الصراع الحالي في سوريا على شكل مباراة متعددة الأطراف، نتيجة لتحول الصراع المحلي إلى تنافس إقليمي / دولي بفعل تداخل المحلي بالإقليمي والإقليمي بالدولي. بناء على ذلك فإن إستراتيجية اللاعبين المحليين مرتكزة على قوة الائتلاف ومدى دعمه من قبل القوى الدولية بحيث يصبح تحديد المكاسب لعبة ينخرط فيها الفاعلون الدوليون، والتي تلقي بانعكاسات على اللاعبين الإقليميين. على هذا الاساس مأزق القوى الدولية يكمن في ادارة النزاع السوري وفق مقاربة تلبي مصالحها الجيوسياسية والتي يراها حلفائها التقليديين في الشرق الأوسط تتوافق مع أمن ها واهتماماتها. لذا اتسمت شبكة التحالفات بالغرابة والتناقض، مع ان جميع تلك العلاقات والروابط كان لها تفسيرها الخاص.

مأزق روسيا وامريكا الإستراتيجي، انها لم تكن قادرة على تحديد ما إذا كان يتعين عليهما ان يتعاونوا ام تناورا كل منهما ضد الاخرى.¹ والسبب وراء ذلك هو المصالح، في هكذا وضع تدخل الدول في حسابات لاستغلال هذه المواقف لتكون كفة العائد أرجح من كفة التكلفة، فالتفكير الإستراتيجي الجيد يتصرف بناء على هذا الدافع في الوقت الملائم.

بالنسبة لروسيا أصبح الشرق الأوسط مجال للمناورة بالوكالة في السياق السياسي العالمي لكسب مكان بين القوى العظمى، وأصبح بالتالي الوسط الذي يتيح لها متابعة مصالحها الجيو إستراتيجية. أن الدافع النهائي لروسيا للتدخل في الصراع السوري وجعل نفسها لا غنى عنها لتسوية النزاع هو رغبتها في أن تعامل كقوة عظمى في المسائل التي تهمها؛ على سبيل المثال أوكرانيا وجورجيا وأفغانستان وما إلى ذلك.² أهداف روسيا في سوريا إستراتيجية إلى حد كبير، تتسم رؤية بوتين بالواقعية وتتماشى مع وسائل روسيا المحدودة. من خلال نشر عدد محدود من القوات الجوية الروسية فهو يريد الحفاظ على نظام الأسد ككيان سياسي ذي معنى. لأنه لا يزال وسيلة للنفوذ الروسي وجزئاً من اي تسوية سياسية في المستقبل. وان كانت روسيا لا تتوي غزو سوريا، فهي تأمل إلى استعادة العلويين إلى السيطرة الكاملة على البلاد. تعمل على هزيمة الدولة الإسلامية لمنع الجماعات الجهادية السورية والعراقية من التوغل والانتشار في مناطقها

¹ هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص. 149.

² Søren Schmidt, ibid, pp, 24-25.

الاسلامية في الحد الأدنى. اما إستراتيجيا فهي تعمل على تدعيم موقعها مقابل الولايات المتحدة، والحد من النفوذ الإيراني.¹ على عكس ادوارهم السابقة في الإقليم خلال الحرب الباردة، تريد الحد من النفوذ الإيراني في سوريا لدفع عملية المفاوضات لكنها في نفس الوقت تحتاج إليها في حروبها، كان على روسيا ادارة العلاقات الإقليمية المعقدة وتجنب اي حروب غير مقصودة ما بين إيران واسرائيل، وما بين تركيا وإيران.

مأزق امريكا يكمن في اصطدام تصورات الضرورات الأمنية ونظيرتها المتعلقة بتعزيز الديمقراطية. فهي تدين الاسد إلا ان أكبر فصائل خصومه هي القاعدة والجماعات الاكثر تطرفا التي يتعين على الولايات المتحدة ان تتصدى لها.² إستراتيجيا خيارات امريكا متناقضة، فمنذ بداية الأزمة حاولت واشنطن لتحقيق سلسلة من الأهداف الصعبة وغير المتوافقة . وتقول «الأسد يجب أن يرحل»، لكنها لا تريد الجماعات الجهادية الوحيدة التي تقاوم فعلا الاسد لتحل محله. انها تريد القضاء على تنظيم الدولة داعش، ولكنها تريد ايضا التنظيمات الاسلامية مثل جبهة النصرة ان لا تنجح. لأجل ذلك تقوم بالاعتماد على المقاتلين الأكراد للمساعدة في التعامل مع الدولة الإسلامية، ولكنها تريد تركيا للمساعدة ايضا، وتركيا تعارض اي خطوات قد توجج نيران القومية الكردية . فالمسألة أكثر من توازن قوى، لذا الولايات المتحدة لا تحمل رؤية واضحة تلبى مصالحها الجيوسياسية والتي يراها حلفائها التقليديين في الشرق الأوسط تتوافق مع أمنها واهتماماتها.³ وما يعتبره البعض تناقضاً هو في الواقع بالنسبة للإدارة الامريكية مجرد توازن للمصالح الإقليمية. ولا يشمل تحقيق التوازن المصالح الإقليمية الأمريكية فحسب، بل أيضاً مصالح الإدارة السياسية الأوسع نطاقاً والمتمثلة بتجنب تورط الولايات المتحدة في حرب أخرى في الشرق الأوسط، ويُضاف إلى كل ذلك صد إيران باي طريقة ممكنة وكذلك دعم إسرائيل الأكثر توسعية.⁴ بحيث استطاعت الغاء الاتفاق النووي 1+5 مع إيران بعدما تبنت إدارة ترامب التصورات الأمنية السعودية والإسرائيلية. هذا التناقض يستند إلى قراءة الإدارة الأمريكية لمصالح البلاد المعقدة في المنطقة.

اما عدم اليقين الإستراتيجي للقوى الإقليمية يتعلق بدور القوى العظمى في الإقليم، الاول ناتج عن عودة روسيا إلى ادارة السياسة الدولية للإقليم هل هي مستمرة ام تدخل مصلحي فقط، وإذا كان الامر دائم كيف سيؤثر ذلك على باقي الملفات الأمنية في المنطقة والجهات الفاعلة الاخرى؟ اما الثاني عدم اليقين بشأن

¹ Steven Walt, *Who Is a Better Strategist: Obama or Putin?* <http://foreignpolicy.com>

² هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص، 126.

³ Steven Walt, *ibid.*

⁴ غريغوري غوس، مرجع سابق، ص، 24.

دور الولايات المتحدة المستقبلية بعد انتهاج إستراتيجية الاتجاه شرقا لاحتواء الصين ويتعلق الامر بمن يملا الفراغ وما تداعيات ذلك على حلفاؤها الإقليميين؟ يتأثر السلوك الإستراتيجي لجميع البلدان في المنطقة، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا نفسها، بشكل أساسي بأوجه عدم اليقين الرئيسية هذه. كان تدخل الدول الإقليمية في سوريا جزءا من طموح إستراتيجي او لمصالح ملموسة تفرضها التحولات الهيكلية في المنظومة الإقليمية، فمن المؤكد ان لسوريا تأثير على ميزان القوى الإقليمي. وجد خصوم النظام الإقليميون في الإنتفاضة السورية فرصة لبسط نفوذهم وذلك في مسعى منهم للتأثير في موازين القوى الإقليمية عبر تحويل سورية إلى حليف لها فيما رءا حلفائه انها حرب عليهم ممتدة عبر دول الإقليم.¹

في هذا السياق، سعت الاطراف الإقليمية إلى استغلال هياكل الفرص لتقوية الذات وإضعاف الأخرى، وسط لعبة محصلتها صفر لقلب الشرق الأوسط. اذ حصل كل من النظام ومعارضيه على دعم خارجي من مصادر متعددة ولكن ليس كافياً لتحقيق النصر العسكري أو لإجبار الطرف الآخر على التفاوض، لقد ساهمت المشاركة الخارجية بقوة في إطالة أمد الصراع. وفقا لأدبيات النزاع غالبا ما تسعى الجهات الخارجية وراء أجندة منفصلة قد لا تتماشى بالكامل مع الجهات المحلية التي قد تدعمها بشكل رسمي أو غير رسمي. وبالمثل، فإن العديد من الجهات الفاعلة الإقليمية المعنية لديها جداول أعمال متباينة تغيرت مع تطور ظروف الحرب، كان لهذه التطورات تأثير واضح على ديناميكيات النزاع داخل سوريا.² غيرت هذه الأحداث من الوعي بمن أو بما يمثل تهديدا لذا انتشرت التحالفات المقتصرة على القضايا الأحادية. وهذه التحالفات السائلة لا تدوم وتتكيف باستمرار مع المواقف المختلفة. وقد أدى فوران الصراعات الإقليمية المتزامنة والمتقاطعة إلى زيادة الشعور بعدم الثقة بين المتحالفين، وإلى المطالبة بمواقف أكثر حزما وغالبا أكثر عدائية سواء بين المتنافسين أو مع الأصدقاء.³

الفرع الثاني: سيولة التحالفات الإقليمية

على اعتبار ان التحالف الإيراني قد شكل، فان فرضية توازن القوى تقتضي ضمنا ان دولا اخرى تراقب هذا التطور، وتخشى ان تكون ضحية هذا التحالف، سوف تتحد وتشكل تحالفا مضادا، وفي هذه الحالة وبدلا من تأسيس تحالف في وجه الطامح للسيطرة، سيكون هناك تحالفان متنافسان يقيمان توازن

¹ مروان قبلان، مرجع سابق، ص، 489.

² Christopher Phillips, ibid, p. 6.

³ رفايلا ا. ديل سارتو واخرون، مرجع سابق، ص، 19.

القوى.¹ كإستراتيجية موازنة تعتمد السعودية إلى توظيف الايدولوجيا والمساعدات الخارجية في تشكيل تحالف عربي /سني. في هذا السياق يرى **ستيفن والت** أن القوى الإقليمية عادة ما تتجاهل تفضيلاتهم الايدولوجية عندما يكون الوفاء للحلف يستلزم تكاليف كبيرة . وهو ما يكشفه السجل التاريخي لتحالفات الشرق الأوسط، فقد تم التخلي بسهولة عن التوافق الايدولوجي الأقل أهمية في سبيل القضايا الأكثر إلحاحاً للأمن.² وما يعزز فكرة **الت** هو عدم قيام حلف صلب مضاد سني مقابل الشيوعي رغم المحاولات الدول السنية / العربية المصطفة. فهي لا تتشارك رؤية موحدة حول مستقبل السياسة الإقليمية. من ناحية ثانية، نجاح السعودية في اقامة تحالف ذو توجه ايدولوجي لمواجهة الحوثيين في اليمن لا يحوي روح التحالف المضاد ضد إيران، هناك قراءة ثانية لهذا التحالف وحسب **الت** دائماً، ان المساعدات الخارجية لها دور بارز في تشكيل التحالفات.³ وهو ما يفسر اصطفااف الدول الغير خليجية المنطوية تحت التحالف.

غير ان الخصومة بين إيران والمملكة العربية السعودية ليست دليلاً على أن النظام الإقليمي يشهد استقطاب ثنائية قطبية جديدة .وبدلاً من ذلك، فإن الأقطاب المتعددة المفتتة تميز المنطقة، مع عدد من القوى الإقليمية التي تزايد تأثيرها ونفوذها بصورة ملحوظة في منطقة الشرق الأوسط. فحالة عدم التوازن الحاصل وفق هذا المنطق يمكن تفسير غياب تحالف صلب موسع ضد إيران او ما أطلق عليه أستاذ العلوم السياسية، **راندا ل شويلر** اختلال في التوازن **Underbalancing** الذي تغشل فيه الدول في الاستجابة لتهديد إقليمي متزايد؛ اي أنهم لا ينشئون تحالفاً موازاً. يؤدي الفشل في ضبط التحالفات وتحقيق توازن القوى إلى اختلال التوازن الإقليمي وعدم الإستقرار وزيادة نسبية في قوة القوة المهيمنة المحتملة. وهو وضع قد يكون نتيجة معضلة التحالفات كما يطلق عليها **جلين سنايدر** بين الحلفاء . تحدثت معضلة أمن التحالف لأسباب مماثلة لأن الدول لديها معلومات غير كاملة، وتعتمد على تصوراتها الخاصة بالتهديد ولا يمكنها أبداً التأكد تماماً من سلوك حلفائها. ثم تنقسم الدول بين نتيجتين متعارضتين محتملتين من معضلة أمن التحالف (الهجر أو الوقوع في شرك) حيث إما أن يتخلى الحلفاء عن الدولة في لحظة إنعدام الأمن فيها أو يوقعونها في شرك حرب يفضل تجنبها.⁴

¹ ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص، 13.

² Stephan Walt, *ibid*, pm 111.

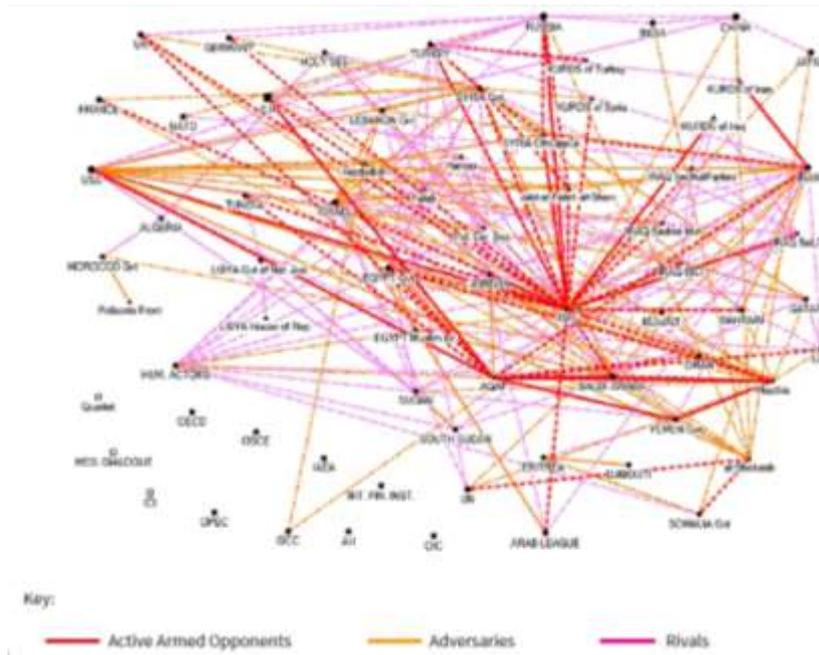
³ *Ibid*, p, 41.

⁴ Curtis R. Ryan, *Alliances and the balance of power in the Middle East*, in: **The Routledge Handbook to the Middle East and North African State and States System**, *ibid*, p, 342.

أحد أهم نقاط التحول في الحرب في سوريا هو تكوين تحالفات عابرة للقوميات " من بين نوعيات مختلفة من الجهات الفاعلة تشمل قوى إقليمية كبيرة ومتوسطة الحجم، ودول محلية وجهات فاعلة من غير الدول والقوى الدولية". لم تكن التحالفات الرسمية بين دول الشرق الأوسط مستقرة أبداً. ويتكرر مفهوم " تبديل التحالفات" في معظم الحسابات.

في سياق ما بعد 2011 ، فإن التحالفات لا تتبدل فقط ولكنها تصبح أكثر تقلباً وتتسم بالتناقض .غيرت الأحداث الفريدة من الوعي بمن أو بما يمثل تهديداً، ولذلك انتشرت التحالفات المقتصرة على القضايا الأحادية .وهذه التحالفات التي يقودها الخوف والتي تتغير بسرعة وتتكيف باستمرار مع المشاهد المختلفة، يمكن تصور مفهومها أنها " تحالفات سائلة" تزيد من الانشقاقات المتداخلة وتوسع احتمالية الصراعات والحروب.¹ تعقد شبكة العلاقات الدولية للإقليم وتعدد ادوار الفواعل يوضحها بشكل أفضل الشكل(1):

الشكل(12): شبكة العلاقات الدولية الإقليمية



المصدر: Eileen Babbitt and All, Negotiating Conflict in the Middle East and North Africa, ibid, p, 8.

دفع الشعور بعدم الثقة في الحلفاء إلى المزيد من الحزم تجاه المنافسين الإقليميين .كما أن الدول التي تعتبر نفسها حلفاء لا تولي بالضرورة نفس القدر من الأهمية لكل من الصراعات الإقليمية .حتى عندما يتفق الحلفاء على من أو ما الذي يمثل تهديداً، فإنها لا تتبع بالضرورة نفس الإستراتيجيات والسياسات .

¹ رافيليا ا ديل سارتو، مرجع سابق، 19.

ويتضح ذلك جيدا من مختلف المواقف التي اتبعتها المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات العربية المتحدة وهم الذين يتصفون دوما أنهم حلفاء فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية السياسية. على سبيل المثال، المواقف المختلفة في مواجهة سوريا تسببت في خلاف بين الرياض والقاهرة عام 2016 وكانت ذروة هذا الاختلاف عندما تحالفت مصر مع روسيا في قرار الأمم المتحدة المتعلق بحلب، وقطعت السعودية إمدادات النفط عن مصر تأرا لذلك. كما أن قلة اهتمام أبو ظبي بسوريا، بل وحتى بعض الاتصالات السرية التي أجرتها مع نظام الأسد بينما دول الخليج الأخرى تشن بإصرار الحملات لسقوطه، هي مواقف كاشفة أيضا. ويمكن العثور على صورة مماثلة من التضارب فيما يتعلق بالصراع في اليمن، حيث أن مساهمة مصر في عملية العاصفة الحاسمة التي تقودها السعودية في أقل الحدود، بينما أعطت أبو ظبي الأولوية لقتال القاعدة بدلا من محاربة الحوثيين. وفيما يتعلق بليبيا، فإن التقارب والتعاون بين مصر والإمارات عالي المستوى، في حين تتبع المملكة العربية السعودية مسارا آخر حيث يبرز نفوذها من خلال مساندة توسع الحركة السلفية في ليبيا بدلا من الاستثمار في قوات حفتر. كما ظهرت انقسامات أيضا داخل محور المقاومة، فعندما اندلعت الحرب السورية قررت حماس أن تساند المتمردين وقطعت بذلك الروابط السابقة بينها وبين دمشق وتحدثت إستراتيجية إيران في هذا الصراع بالذات.¹

وبناء على فكرة أمن النظام جادل كريس ريان بأن المصلحة الرئيسية لأي نظام حاكم هي بقاءه في مواجهة التهديدات أو التحديات المحتملة المتعددة. غالبًا ما تدمج الأنظمة بقاءها مع الأمن القومي. تستخدم الأنظمة في الشرق الأوسط على وجه الخصوص التحالفات ليس فقط بالمعنى التقليدي، مثل اتفاقيات دفاع خارجية، ولكن أيضًا وربما في كثير من الأحيان لأمن النظام المحلي. التحالفات في هذا الصدد هي تحالفات عبر وطنية للنخب الحاكمة، تدعم بعضها البعض ليس فقط ضد التهديدات التقليدية ولكن أيضًا ضد التهديدات من داخل مجتمعاتهم.² هذه الانشاقات المتداخلة تسير جنبًا إلى جنب مع تغيير التصورات حول ما أو من يمثل تهديدا، وتشير إلى نشر التحالفات السائلة والتي هي غير مستقرة وقابلة للتحويل ومقتصرة على قضايا منفردة. وقد أدى فوران الصراعات الإقليمية المتزمنة والمتقاطعة إلى زيادة الشعور بعدم الثقة بين المتحالفين التقليديين، وإلى المطالبة بمواقف أكثر ثقة بالنفس وغالبا أكثر عدائية نحو الخصوم أو مع الأصدقاء على حد سواء.

¹ نفس المرجع، ص، 21.

² Curtis R. Ryan, ibid, p, 344.

الفرع الثالث: نطاق المساومة الإستراتيجية في الشرق الأوسط

تستجيب المنظومات للاضطرابات بطرق تلغي أو تقلل من آثارها غير المتوازنة عن طريق "التغذية الراجعة السلبية"، وفقا لجرفيس يعد توازن القوى أحد مظاهرها.¹ على اعتبار أن هيكل المنظومة الإقليمية للشرق الأوسط متعدد القوى يرى سنايدر، ان الأزمت متعددة الأقطاب تتميز بدرجة عالية من التفاعل بين لعبة الخصم ولعبة التحالف، بين مساومة الخصم ومساومة التحالف. في هكذا منظومة معضلة الأمن في لعبة التحالفات تمر بمرحلتين، الأولى خلال عملية تشكيل التحالف الاول، حيث معضلة التحالف الأولية تتبع منطق معضلة سجين متعددة الافراد (N-person prisoner's dilemma). كل دولة لديها خياران : البحث عن حلفاء أو الامتناع عن التحالف. اما معضلة التحالف الثانوية تنشأ بقيام الحلف، فالدول المنظمة للحلف هل هي مستعدة بحزم إلى إلزام أنفسها بحماية الشريك وما مقدار دعمها للشريك في تفاعلات الصراع مع الخصم.²

إذا كانت دول الشرق الأوسط تسعى إلى التحالفات نتيجة النوايا العدوانية اي إدراك التهديد من جيرانهم بالتطبيق على نسخة سنايدر فان معضلة التحالف الأولية تكمن في الدوافع المحركة لسلوك الجهات الفاعلة: هل السلوك الإيراني في سوريا يمثل تهديدا ام لا؟ لذا سيكون الاطراف الساعية للتحالف ضد إيران في موقف لعبة صيد الغزال³ Stag Hunt التي يمكن تمثيلها كالتالي:

الشكل (13): مصفوفة لعبة التحالفات في الشرق الأوسط

الدولة B

	تهديد مباشر	لا يوجد تهديد مباشر	
الدولة A	تهديد مباشر	تحالف تغيير الوضع القائم 3-3	مسايرة A ∩ B 4-2
	لا يوجد تهديد مباشر	مسايرة B ∩ A 2-4	تحالف غير هجومي 1-1

المصدر: من اعداد الباحث

¹ Robert Jervis, **System Effect**, ibid, p, 131.

² Glenn H. Snyder, Paul Diesing, **Conflict Among Nations**, ibid,

³ Stag Hunt هي احد نماذج نظرية اللعبة ، يمكن مراجعة الفرق بينها و مأزق السجين من خلال مقال روبرت جرفيس Robert Jervis, Cooperation under Security Dilemma, ibid.

العوائد:

3-3: تحالف لتغيير الوضع القائم. توازن صلب، الهدف البحث عن المكاسب النسبية (لعبة صفرية)، الإستراتيجيات المتبعة: تراكم الاسلحة، تحالفات رسمية او الاثنين معا.

1-1: تحالف غير هجومي، توازن ناعم، البحث عن المكاسب المطلقة (محصلة غير صفرية)، الإستراتيجية المتبعة: تراكم الاسلحة محدود، تحالفات غير رسمية تكون ضمنية مع زيادة التفاهم الأمن ي بين الدول المعنية بالتحالف.

2-4: مسايرة الدولة B لـ A . تختار الدولة B إستراتيجية المسايرة لتحقيق مكاسب (توازن مصالح).

4-2 مسايرة الدولة A لـ B . تختار الدولة A إستراتيجية المسايرة لتحقيق مكاسب (توازن مصالح).

في ظل استمرار المنطقة لافتقارًا واضحًا لتوازن القوى، ستستمر التحالفات في التحول والتكيف مع مختلف التحديات المحلية والإقليمية لأمن الأنظمة التي تمكنت حتى الآن من النجاة من الإنتفاضات الشعبية، أو التي ظهرت بسببها. على أي حال، فإن التحالفات السائلة وعدم توازن ديناميكيات القوة يشير إلى فترة طويلة من عدم الإستقرار المحلي والإقليمي للمنطقة.¹ هنا يبرز التفاوض والمساومة كسمة بارزة في التفاعل والعلاقات الإقليمية وهو ما اشار اليه سنايدر قد يتفاوض الخصوم حول أي شيء من الحد من التسلح إلى حل الأزمات وإنهاء الحرب. يتفاوض الحلفاء حول الشروط الأولية للتحالف، ثم حول أشياء مثل السياسات تجاه خصمهم المشترك، أو حول مساهمات كل منهم في الجهد العسكري. في كلتا اللبنتين، ستعتمد القوة التفاوضية للاعبين على الأبعاد المتعددة "لعلاقتهم" وتصورهم لها. وبالتالي فإن القوة التفاوضية النسبية للخصوم ستعتمد على قدراتهم والشدة النسبية لمصالحهم المتضاربة. بين الحلفاء، سوف تنقلب قوة المساومة على اعتمادهم المقارن والكثافة النسبية لمصالحهم في أي شيء يتفاوضون بشأنه. تتمثل الوظيفة الرئيسية لاتصالات المساومة الفعلية في تعديل تصورات الآخرين لهذه العلاقات من أجل تعزيز قوة التفاوض الخاصة بالفرد. قد تتأثر تصورات عوامل العلاقة أيضًا بملاحظة سلوك الممثلين في الماضي.²

¹ George Joffé, Transition and the Arab Spring, in: **The Routledge Handbook to the Middle East and North African State and States System**, ibid, 351.

² Glenn H. Snyder, Process variables in neorealist theory, (**Security Studies**, 5:3, 1996, 167-192), p, 190.

في ظل عدم قدرة القوى الإقليمية على تحقيق حلف موسع، تعمل بدلا من ذلك إلى شراكات إستراتيجية متعددة الاتجاهات بعضها مع بعض ومع غيرها من الدول، التي تبقى الإستراتيجية المفضلة خلال هذه الفترة على الأقل، لان هذا النهج يوفر اقصى قدر من المرونة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية وأدنى حد من الالتزامات من جانب الاطراف المعنية. ففي نظام متعدد القوى يكون العدد الاجمالي للتحالفات الثنائية المحتملة هو $n/2 (n-1)$ ، يمثل n عدد الدول في النظام.¹ فاذا أدرجنا القوى الإقليمية الفاعلة التي يمكن ان تقوم بدور موازنة ثنائية ضد إيران نجد: السعودية، مصر، تركيا، اسرائيل، بتطبيق العلاقة فإننا نحصل على 6 تحالفات ثنائية يمكن تشكيلها، عمليا في الوضع الراهن نستثني تحالف السعودية/اسرائيل، تركيا/مصر. ليبقى لنا خيارات: السعودية/مصر، السعودية/تركيا، تركيا/اسرائيل، مصر/اسرائيل إستراتيجيا لا يوجد دوافع لدى مصر واسرائيل في انجاز الطموح السعودي، حتى وان كانت مصر تشارك في التحالف العربي في اليمن ضد الحوثيين فإنها لا تمنع بقاء الاسد لذا يبقى أحسن خيار للسعودية هو تحالف مع تركيا.

لذلك، فإن الإستراتيجية الحالية للقوى الإقليمية هي عدم الانخراط في سلوك التوازن الصلب، ولكن في الموازنة الناعمة (العائد 1-1) التي تسمح لإنشاء علاقات إستراتيجية التي من خلالها يمكن أن يحدث التوازن الصلب في المستقبل (العائد 3-3). فان قيام هذا التحالف ناتج عن اتفاق ضمني بين الطرفين بالتهديدات الناجمة عن الأزمة السورية. اما ادوات التوازن الناعم التي تستعملها السعودية وتركيا فهي: الضغط والتأثير من خلال المؤسسات الدولية الامم المتحدة ومؤتمرات جنيف، اصدقاء سوريا، منظمات حقوق الانسان، وغيرها من الترتيبات الدبلوماسية، كما تستغل الورقة الاقتصادية، خاصة في ظل زيادة تكلفة المغامرة الروسية اضافة إلى استغلال حالة الوهن التي يعرفها الاقتصاد الروسي بسبب العقوبات الغربية، وارتباطه بأسعار النفط.

¹ ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص ص، 234-236.

الفصل الرابع

آفاق بناء نظام أمني إقليمي في ظل إدارة النزاع السوري

المبحث الأول: الوساطة المتعددة الأطراف لصنع السلام السوري

المبحث الثاني: نحو بنية أمنية جديدة في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: مآلات النزاع السوري

لقد أثبتت تداعيات الإنتفاضات الشعبية حاجة الشرق الأوسط الماسة إلى إطار أمني إقليمي لحل النزاعات داخل الدول وتقليل المنافسة الإقليمية. يتطلب الوصول إلى بناء نظام إقليمي جديد الوصول إلى ارضية مشتركة او تصور مشترك متبادل للقوى الإقليمية لحل النزاع السوري وتقليل العنف إلى أدنى المستويات وهذا يتطلب معالجة ثلاث قضايا رئيسية: اعادة بناء الدولة، الحد من نفوذ واستيعاب الحركات العابرة للحدود وتخفيف المعضلة الأمنية الإقليمية، مما يطرح أسئلة الأسبقية وألوية التهديدات الأمنية. لذا يجب ان تهدف عملية صنع السلام إلى سد الفجوة الأمنية لإنهيار الدولة وملء الفراغ السياسي وفقا لذلك سيتم احتواء الفواعل العنيفة من غير الدول وتجفيف منابعها وملاداتها الأمنة ومن ثم ستتحسر دوافع الأطراف الإقليمية المتعلقة بالأمن وستمتلك مسوغات اقل للتدخل في سوريا.

ان الوصول إلى هذا الجدول او ترتيب استجابة الدول الأمنية وتضمينها في اجندة مشتركة يتطلب تنسيق الجهود بين جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالحهم الإستراتيجية في الصراع. فهي تستعمل دبلوماسيتها مثلما استغلت قوتها للتأثير على نتائج النزاع ما يعد استمرارا للصراع الإقليمي حول سوريا بأدوات اخرى. لذا حتى أثناء محاولة تأسيس ترتيب تعاوني، قد يختلفون حول توزيع التكاليف والفوائد ما يؤكد على أهمية التوافق الإقليمي حول أي سلام دائم يتم تأسيسه في سوريا.

في هذا السياق، يحلل المبحث الأول عملية الوساطة المتعددة الأطراف لصنع السلام السوري. يحاول المبحث الثاني إعادة فحص ما تغير في النظرة الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط في فترة ما بعد الربيع العربي لتحديد العوائق التي تحول دون تطوير مخطط أمني إقليمي وما هي الدوافع الموجودة لتطوير هيكل أمني إقليمي جديد. يناقش المبحث الأخير محصلة النزاع السوري ثم التحديات والخيارات المتاحة لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية صنع السلام مختتما بسيناريوهات مستقبل النزاع السوري وتداعيات كل سيناريو على الأمن الإقليمي.

المبحث الأول: الوساطة المتعددة الأطراف لصنع السلام السوري

تعرف عملية صنع السلام، بأنها الإجراءات والترتيبات الرامية إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة، ولا سيما عن طريق الوسائل السلمية.¹ تعد الوساطة أحد أشكال التسوية السلمية وهي الجهد الذي يبذله طرف محايد للمساعدة في تسوية النزاع بين الأطراف المتنازعة، في مجال الوساطة متعددة الأطراف يمكن ملاحظة تعقيداتها من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة، فلنجاح الوساطة الدولية في النزاع السوري يجب أن يتم التعاون على ثلاثة مستويات متميزة ولكنها مترابطة للغاية. فالجهود المنسقة بين الوسطاء ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالحهم الإستراتيجية في الصراع لذا حتى أثناء محاولة تأسيس ترتيب تعاوني، قد تخلق الأطراف نزاعات جديدة، قد يدركون مدى عدم توافق تصوراتهم حول النزاع وقد يختلفوا حول توزيع التكاليف والفوائد. ما يؤكد على أهمية التوافق الإقليمي-الدولي حول أي سلام دائم يتم تأسيسه في سوريا.²

يمكن وصف عملية تسوية النزاع السوري بعدة مراحل متميزة بناء على تباين مراحل عملية التفاوض، والتي حددها ويليام زارتمان في المراحل التالية: مرحلة ما قبل التفاوض لمفاوضات السلام الرسمية وتتضمن ما يتطلبه الأمر لجلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات، المرحلة الثانية هي التفاوض المباشر حول صيغة التسوية السلمية، أما المرحلة الأخيرة فيتم فيها التفاوض حول تنفيذ الاتفاقية نفسها والتدابير المتخذة بشكل متزامن أو لاحقاً لضمان وفاء الأطراف والتزاماتهم بموجب بنود الاتفاقية.³

المطلب الأول: مساعي ما قبل المفاوضات

مع بداية الأزمة السورية تعددت الجهود المبكرة الإقليمية والدولية لتجنب تصعيد النزاع او ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية، وهي إستراتيجية لمنع الصراع وتستهدف حل النزاع بين الأطراف قبل ولوجها مرحلة العنف. كان النهج الأساسي للوساطة الدولية هو اعداد الأطراف الرئيسية "النظام" و"المعارضة" لمرحلة المفاوضات. خلال هذه المرحلة حاول الطرفان تحقيق أهداف كل منهما من خلال الإستراتيجيات القسرية المختارة بدلاً من الحلول التوفيقية المتفاوض عليها.

¹ حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ضل التحولات العالمية الراهنة، في: الأمم المتحدة

بعد نصف قرن، مرجع سابق، ص ص، 216-217.

² Christopher Phillips, The Battle for Syria International Rivalry in the New Middle East.

³ William Zartman, The Dynamics of Escalation and Negotiation, in: Negotiation and Conflict Management, ibid, p, 4.

الفرع الأول: المبادرة العربية دبلوماسية إدارة الأزمة

قامت جامعة الدول العربية وهي المنظمة الإقليمية الأكثر أهمية في الشرق الأوسط، بأول جهد جاد لصنع السلام في سوريا. في الوقت الذي امتنعت أمانة الأمم المتحدة عن أي تدخل مباشر للأمم المتحدة في الأزمة، وترك القيادة الدولية بشأن الأزمة للجامعة العربية.¹ وفق ما تنص عليه الفقرة 2 المادة 52 من ميثاق الهيئة: العمل على إيجاد تسوية سلمية للنزاعات في إطار إقليمي قبل التفكير في عرضها على الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة.² خاصة ان المنطقة العربية تعرف مرحلة تحول بعد سقوط رئيسي تونس ومصر واندلاع الاحتجاجات في ليبيا والبحرين واليمن. أرسلت الجامعة أمينها العام نبيل العربي في 15 جويلية 2011، بمهمة عاجلة إلى سوريا لإقناع الرئيس السوري بشار الأسد بوقف العنف والاسراع بعملية الإصلاح السياسي، لكن النظام لم يثق في وساطته، بحجة أن الجامعة كانت تحت سيطرة قطر والمملكة العربية السعودية المؤيدين للنشطين لتغيير النظام في دمشق.³ جاءت جهود جامعة الدول العربية في توقيت مناسب لاحتواء الأزمة خاصة ان العنف كان محدودا ومن طرف واحد، لكن النظام كان مصرا على مقاربتة الأمنية فيما اعتبره خرقا للقانون وبدلاً من الشروع في تنفيذ اجراءات الإصلاح السياسي التي وعد بها عمل على كسب الوقت لهندسة هزيمة عسكرية للإنتفاضة الشعبية. مع دخول الجيش السوري بسلاحه الثقيل إلى المدن وتصاعد العنف. طرحت الجامعة العربية مبادرتها الاولى 10 سبتمبر 2011 وتنص على وقف العنف، سحب السلاح الثقيل من المدن والبلدات السورية، ضمان حرية التظاهر السلمي واجراء حوار وطني بين النظام والمعارضة للانتقال إلى نظام ديمقراطي.⁴

كانت هذه الاجراءات تهدف لحقن دماء السوريين وتجنب الانزلاق نحو فتنة طائفية او اعطاء مبررات للتدخل الاجنبي. رفض النظام التجاوب مع هذه المبادرة حتى وان تم قبولها شكليا وبشروط ولكن تم رفضها عمليا بمواصلة إطلاق النار، ارتفع ضغط مجموعة الدول الأعضاء الغربيون الدائمون في مجلس الأمن: الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة من الادانة إلى طرح مشروع قرار في مجلس الأمن يدين عنف الحكومة السورية ويهدد بفرض عقوبات عليها إذا لم يتوقف العنف ضد المحتجين، استخدمت روسيا والصين

¹ Tom H.J. Hill. Kofi Annan's Multilateral Strategy of Mediation and the Syrian Crisis: The Future of Peacemaking in a Multipolar World? **International Negotiation** 20 (2015) 444-478.p.449.

² احمد الرشيدى، المنظمات الدولية الإقليمية والدور الجديد للأمم المتحدة في النظام الدولي، في: **الإم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، مرجع سابق، ص، 193.

³ Magnus Lundgren, ibid, pp, 3-4.

⁴ عزمي بشارة، سورية: درب الالام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن، مرجع سابق، ص، 185

حق النقض على مشروع القرار في 4 أكتوبر 2011.¹ كانت ترى في جوهر القرار تدخل في شؤون داخلية لدولة ذات سيادة وهو ما يتنافى ومبادئ الهيئة، ضف إلى ذلك السياق الإقليمي المتوتر وعدم تكرار سيناريو تدخل الناتو في ليبيا وتحولها إلى دولة منهارة وهو ما يعد مهمة غير منجزة جراء الفوضى التي لحقت بليبيا. إذ تنظر إلى القرار الأممي الخاص بالتدخل بليبيا قد تم خرقه من قبل القوى الغربية وتجاوزت حدود التفويض المنوط لها من حماية الشعب الليبي إلى إسقاط نظام القذافي. حاولت جامعة الدول العربية ان تجد اليات تنفيذية لوضع المبادرة العربية موضع التطبيق. عبر انشاء لجنة وزارية عربية برئاسة وزير خارجية قطر تكون مهمتها "الاتصال بالقيادة السورية لوقف جميع اعمال العنف والاقتتال ورفع المظاهر العسكرية وبدء الحوار بين الحكومة السورية وأطراف المعارضة لتنفيذ الاصلاحات السياسية التي تلي طموحات الشعب السوري. رغم معارضة سوريا لرأس قطر للجنة الوزارية ، اضطرت لاحقا إلى التعاطي مع المساعي العربية بعد الاجماع العربي الإقليمي و الدولي على المبادرة العربية و على دورها في حل الأزمة السورية ، لتباشر اللجنة المشاورات اللازمة مع الحكومة و مختلف أطراف المعارضة السورية من اجل الاعداد لعقد مؤتمر حوار وطني في خلال اسبوعين بعد التزام النظام بتنفيذ تعهداته الواردة في خطة العمل العربية.² ، انهارت المبادرة بعد رفض النظام التحول الديمقراطي التدريجي الذي طرحته المبادرة العربية الاولى مبينا بذلك انه غير قابل للحلول الوسط ، كما رفضتها أطراف من المعارضة بسبب ورود تسمية هيئة التنسيق التي كانت الجسم السياسي المنظم الوحيد في الداخل تلك الفترة.³

كان اتباع الحل الأمني العامل الرئيس في انتشار الإنتفاضة الشعبية وتحول مطالبها من المطالبة بالإصلاح السياسي إلى إسقاط النظام وحتى رفض الحوار معه. إذ قرر مجلس الجامعة العربية في 12 نوفمبر 2011، تجميد مشاركة جميع الوفود السورية في المجالس والهيئات التابعة لها اعتبارا من 16 نوفمبر 2011، ودعوة إلى سحب سفراء الدول العربية من دمشق. وفرض عقوبات سياسية واقتصادية على الحكومة السورية. مع ابقاء باب الحل السياسي ومنح فرصة اخرى لتطبيق الحل العربي وارسال بعثة مراقبة عربية إلى سورية للوقوف على التطبيق. التي دخلت في جانفي 2012، انسحبت بعد اسبوعين نتيجة استمرار العنف في سورية. ونتيجة فشل بعثة المراقبين في تحقيق اهدافها، اجتمع مجلس وزراء خارجية

¹ Tom H.J. Hill, Ibid.

² عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص، 449-450.

للاطلاع على نص المبادرة العربية الاولى انظر نفس المرجع، ص ص، 446-448.

³ نفس المرجع، ص، 448.

العرب في 22 جانفي 2012 وافر المبادرة العربية الثانية. في حين الأولى نصت على الحوار مع رئيس الجمهورية ومطالبته عمليا بان يقود بنفسه عملية الاصلاح التي تنص عليها المبادرة، تغير هذا الامر في المبادرة الثانية التي اضافت بندا يتضمن تفويض الاسد صلاحياته لنائبه، والذهاب إلى مجلس الأمن لإضفاء الصيغة الالزامية عليها.¹ بحيث تصبح مبادرة دولية وخطة طريق مدروسة لانتقال سلمي وسلس للسلطة.

ومع ان المبادرة تبنت فكرة تغيير النظام إلا انها لم تتضمن تحية فورية للأسد، بل اقترحت اقامة حكومة وحدة وطنية كاملة الصلاحيات، وان تتعامل هذه الحكومة مع نائب الرئيس الذي يفوض الرئيس اليه صلاحياته لهذا الغرض.² فرغم تفويض الذي تمنحه الامم المتحدة للمنظمات الإقليمية لتسوية النزاعات المحلية، لا يحق لها اللجوء إلى اجراءات القمع وغيرها من تدابير الأمن الجماعي المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة إلا بعد حصول اذن مسبق من مجلس الأمن (المادة 53/1).³ حاولت القوى الغربية دائمة العضوية تقديم مشروع قرار عربي-غربي في مجلس الأمن يدعم مبادرة الجامعة لمرحلة انتقالية، اعترضت عليه روسيا والصين أيضًا في 4 فبراير 2012.⁴ كانت النتيجة انتكاسة في المساعي الدبلوماسية الرامية إلى وقف العنف وتسهيل نقل السلطة في سورية وهي النقطة التي وجه النظام السوري نقدا للقوى الغربية في المجلس، اذ اعتبرهم قوضوا على نحو فاعل فرص التوصل إلى تسوية من خلال اصرارهم على تغيير النظام.⁵

الفرع الثاني: وساطة كوفي عنان خطة الست النقاط

بعد انسداد افق الحل السياسي في سوريا، أعلن مجلس الأمن في بيان صادر عن الامين العام للهيئة بان كي مون تعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان مبعوثًا خاصًا مشتركًا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن سوريا في مارس 2012. جاءت وساطة عنان في سياق غير ملائم. خلال المرحلة الأولى للحرب لم يكن هناك أي مؤشرات لوجود مأزق متبادل لتحفيز الحكومة والمعارضة للجلوس مع الوسيط، شعر كلا الجانبين أن بإمكانهما الفوز وكانا غير راغبين في المفاوضات، كما تميزت هذه الفترة

¹عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 451.

²نفس المرجع، ص، 454. للاطلاع على نص المبادرة العربية الثانية انظر عزمي بشارة ص ص، 452-453.

³ احمد الرشيد، مرجع سابق، ص، 194.

⁴Tom H.J Hill. ibid.

⁵تيفولاس فان دام، مرجع سابق، ص. 256

ببيئة دولية مجزأة ونقص التماسك الخارجي وراء جهود الوساطة الدولية التي ترعاها الأمم المتحدة.¹ لذا كانت رؤية عنان تركز على إدارة النزاع وفق نهج متدرج ومتعدد الأطراف، بحيث إذا أمكن بناء الثقة من خلال وقف إطلاق النار عبر القنوات الدبلوماسية، فإن التسوية السياسية يمكن أن تكتسب مصداقية بين الأطراف السورية. لذلك كان الحد من العنف أولوية عنان. كما اعتقد أنه إذا كان المجتمع الدولي متحدًا فقد يؤدي ذلك إلى ضغط لا يقاوم من قبل أطراف النزاع، لذا سعى إلى حشد التزام القوى العظمى والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.²

من الواضح ان إستراتيجية عنان كانت تقوم على صيغة الحد الأدنى كما يصفها زارتمان والتي تنهي العنف او تعلقه دون المساس بقضايا الصراع الأساسية بحيث يمكن الوصول إلى صيغة مرضية تكون مفتاحا للاتفاقيات اللاحقة،³ وبالتالي منع تصاعد الأزمة وتداعياتها سيكون جوهر مهمة الدبلوماسية الوقائية التي يقودها،⁴ كان يدرك جيدا ما ذا يعني سيناريو حرب اهلية مطولة داخل سوريا المجزأة لذا استند نهجه منذ البداية إلى التحرك بسرعة وتحويل الأزمة عن هذا السيناريو الأسوأ.

تمكن عنان بعد رحلة دبلوماسية مكوكية شملت جميع مستويات التفاعل الثلاثة: الأطراف المحلية، المستوى المتوسط الدول الإقليمية، وعلى المستوى الأعلى للمجتمع الدولي الوصول إلى صياغة خطة سلام من ست نقاط على أساس خطة جامعة الدول العربية 16 مارس 2012. ولتجاوز الطريق المسدود التي الت اليه المبادرة العربية الثانية وجعل وساطته أكثر قبولا للنظام تنازل على مطلب " تنحي الاسد ".⁵ تضمنت بنودها:

الالتزام بالعمل مع المبعوث في عملية سياسية شاملة، التزام أطراف النزاع بوقف العنف، وتأمين منافذ لإيصال المساعدات الانسانية. كما تطالب السلطات السورية إطلاق سراح المعتقلين، تأمين حركة حرة للصحافيين في انحاء البلد، احترام حرية التجمعات والحق في التظاهرات السلمية.⁶ ولأنه كان من المتوقع أن يقدم النظام كل التنازلات تقريبًا ما أعطى النظام حافزًا ضئيلاً لتنفيذ الخطة على اساس انحيازها

¹ Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, Pamela Aall, and Simon Palamar. Why Is Mediation So Hard? The Case of Syria. In: **Handbook of International Negotiation**, ibid, p, 152.

² Raymond Hinnebusch, I. William Zartman, UN Mediation in the Syrian Crisis: From Kofi Annan to Lakhdar Brahimi, p, 6.

³ I. William Zartman, Conflict Resolution and Negotiation, In: **Handbook of Conflict Resolution**. p330-331

⁴ Raymond Hinnebusch, I. William Zartman, ibid, p, 7.

⁵ ibid, p, 7.

⁶ نص القرار الاممي 2042، ص 4-5. شهود على الرابط:
<https://daccess-ods.un.org/tmp/735704.675316811.html>

للمعارضة، لكن مصادقة مجلس الأمن عليها ببيان رئاسي يوم 21 مارس ترك النظام معزولاً في مواجهة ما بدا إجماعاً معيارياً عالمياً خاصة بموافقة حليفه الروسي ما جعله تحت ضغط كبير لا يمكن أن يرفض علناً خطة من شأنها وقف القتل. أعلن قبول الحكومة السورية للخطة في 27 مارس بعد ضغط روسيا على الأسد.¹

بناء على خطة الست نقاط، انتقل عنان للتوسط لوقف إطلاق النار. وطالب الحكومة أولاً بسحب قواتها من المدن المتنازع عليها في موعد أقصاه 10 أبريل، في حين أن وقف إطلاق النار لكلا الجانبين سوف يتبع في 12 أبريل. بعد نجاح الاتفاق تم تعزيز الدعم الدولي للخطة في شكل قراراتين موحدتين لمجلس الأمن: الأول في 14 أبريل (القرار 2042) ويعد أول توافق داخل مجلس الأمن حول سوريا، أما الثاني في 21 أبريل (القرار 2043) اقر بنشر بعثة تضم 300 جندي غير مسلح لمراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار. أصبحت وساطة عنان تتمتع بقوة القانون الدولي وبدعم من مجلس أمن دولي موحد ونشط.²

بعد 12 أبريل، اختبر الطرفان وقف إطلاق النار بشكل متزايد وعلى الرغم من وجود مراقبي الأمم المتحدة في أواخر شهر ماي انهار الاتفاق، عادت الحكومة إلى الاستخدام المفتوح للأسلحة الثقيلة بعدما عززت المعارضة سيطرتها على المناطق المناهضة للنظام. لقد تدهور الإجماع الدولي الداعم لعملية عنان حيث انقسم مجلس الأمن حول كيفية الرد على العنف -وما إذا كان ينبغي توجيه اللوم والتداعيات بشكل أكبر على النظام أم المعارضة.³ لكن من المستفيد من خرق الاتفاق؟ كان من الممكن ان يؤدي الالتزام بوقف إطلاق النار إلى خلق وعي للطرفين بوجود مصالح مشتركة او نقطة بداية على مساحة التفاوض لصنع السلام بحيث يتم مناقشة الامور الخلافية البسيطة التي يمكن التوافق عليها ثم التدرج نحو القضايا الخلافية الرئيسية مثلما كان يأمل عنان. لكن السؤال هنا هل قبل طرفا النزاع رغبة ام طوعا هذا الحل المسبوق الذي تم تضمينه في القرار 2043؟ بمعنى هل كان الوصول إلى حوار سياسي شامل بين الحكومة السورية وجميع اطراف المعارضة السورية غاية طرفي النزاع خاصة انه كان يهدف لتحقيق انتقال سياسي

¹ Raymond Hinnebusch, I. William Zartman, ibid, p, 7.

² Tom H.J. Hill, Ibid, p, 450.

³ Ibid, p, 450.

أكدت تقارير استخباراتية موثوقة تلقتها بعثة عنان أن الحكومة لم تتوقف عن استخدام الأسلحة الثقيلة فحسب، بل قدمت أيضاً التعاون الكامل وحرية التنقل في جميع أنحاء البلاد لمهمة مراقبة الأمم المتحدة (UNSMIS) ، وحرية التنقل للصحفيين الدوليين، وفقاً لما تقتضيه خطة النقاط الست هذه التطورات كما زعم كوفي عنان علنا في أغسطس 2012.

بقيادة سورية تفضي إلى اقامة نظام سياسي تعددي ديمقراطي.¹ او بمعنى أكثر دقة، هل كان يقبل النظام حواراً قد يمهد لسقوطه النهائي؟ وهل ستقبل المعارضة حوار لا ينتهي بنتحي الاسد عن السلطة؟ من المؤكد ان الطرف الرفض سيكون خيار استمرار النزاع أفضل بديل له من الوصول إلى المفاوضات.

الفرع الثالث: بيان جنيف واحد المرجعية التفاوضية

كان عنان يعتقد أن قلة من الأطراف السورية في الصراع تستبعد فرصة النصر طالما كان لديهم مؤيدون خارجيون يرغبون في ذلك. نتيجة لذلك ستكون عملية مفاوضات سلام مستدامة داخل سوريا مستحيلة إذا كانت هذه المصالح المتنافسة بالوكالة تعمل على تأجيج الصراع. حيث يرفع هذا الدعم الخارجي من مستوى الإجراءات المضادة اللازمة لخلق تصور أطراف النزاع عن حالة الجمود او الشعور بطريقها المسدود والعبء الذي يفرضه استمرار النزاع وهو شرط موضوعي لبداية المفاوضات.² غياب مؤشرات النضج على المستوى المحلي عجل بتحويل عنان لإستراتيجيته. بدلاً من التركيز على الأطراف المحلية التي كانت تلعب دور المفسد، سعى إلى بعث عملية صنع السلام من خلال مقارنة من اعلى إلى أسفل عبر مفاوضة القوى الدولية للوصول إلى اتفاق تسوية محلي.³ ولإنجاح مساعيه خطط لتجاوز حالة الانسداد داخل مجلس الأمن بإنشاء إطار أوسع للتعاون متعدد الأطراف الذي من شأنه أن يخفف من حدة المنافسات الإقليمية والدولية ويسد الفجوات بينها. كان هذا المنظور الأوسع حول الأزمة والحاجة إلى رافعة دولية موحدة هو الذي حفز على إنشاء مجموعة العمل من أجل سوريا.⁴

تم عقد اجتماع مجموعة العمل الدولية في 30 يونيو بمدينة جنيف، وهي مجموعة اتصال دولية يرأسها عنان وتتألف من الأمناء العاميين للأمم المتحدة والجامعة العربية، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن ووزراء خارجية تركيا والعراق وقطر والكويت. انعقد المؤتمر في غياب اي تمثيل سوري، وقد نص البيان الختامي انه تم التشاور مسبقاً مع مجموعة

¹القرار الاممي 2043. شوهده على الرابط: <https://daccess-ods.un.org/tmp/8672477.60295868.html>

² Raymond Hinnebusch, I. William Zartman, ibid, p, 3.

³ Magnus Lundgren, ibid, p, 4.

⁴ Tom H.J. Hill, ibid, p, 455.

واسعة من الأطراف السوريين.¹ أسفر الاجتماع عن اتفاق بين جميع الممثلين الحاضرين يتمثل في «بيان جنيف». الذي بني على اساس خطة النقاط الست والقرارين الاممين 2042،2043 أطلق عليه لاحقا مؤتمر جنيف 1 بشأن الأزمة السورية. حضي البيان بإجماع إقليمي دولي وأصبح مرجعية التفاوض لأي محادثات لاحقة. أكد على ضرورة الضغط على جميع الأطراف لتطبيق خطة عنان مشددا على وجوب حل النزاع بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصرا (الفقرة 11-ب)، كما قدم عدد من المبادئ والتوجيهات التي تنظم العملية الانتقالية بقيادة سورية. وأشار أحد اهم التوجيهات (الفقرة 9/ا) إلى ان العملية الانتقالية السياسية ممكنة من خلال:

اقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها ان تهيئ بيئة محايدة تتحرك في ضلها العملية الانتقالية، ويترتب على ذلك هيئة حكم انتقالية ستمارس كامل السلطة التنفيذية. ويمكن ان تضم اعضاء من الحكومة والمعارضة الحاليين ومن المجموعات الاخرى. ويجب ان تشكل على اساس الموافقة المتبادلة.² ومن خلال البند الأخير، حافظ البيان على غموض متعمد بشأن مصير الرئيس الأسد. ما يطلق عليه الدبلوماسيون "الغموض البناء" كصفقة تسوية مع روسيا بالمقابل، ضمنت القوى الغربية دعماً صريحاً من الروس والصينيين لتحقيق انتقال سياسي كامل في سوريا.³

رغم الاجماع الذي حضيت به خطة عنان إلا ان أيا من بنودها لم يجد مجالا لتطبيقه ميدانيا نتيجة تفسيرات القوى المختلفة لكيفية تنفيذها وكيفية إلزام الأطراف بها. بات الموقع الذي سيجتله الرئيس الاسد ورموز نظامه في " هيئة الحكم الانتقالية التي تمارس كامل السلطات " مسألة خلافية اساسية. كما ان " الموافقة المتبادلة " يعني مشاركة النظام ورموزه في تحديد هذا المستقبل. فبينما اقترحت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون انه لا يمكن للرئيس الاسد ان يشارك في هيئة الحكم الانتقالية. نفى وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ذلك.⁴ كان محور التغيير يرى ان على الاسد ان يرحل قبل بداية المرحلة الانتقالية

¹ تم إقصاء المملكة العربية السعودية وإيران كحل وسط بين حلفاء كل منهما من فئة P5. قام فريق عنان بتقييم أن هاتين القوتين الإقليميتين لديهما تمثيل وكيل كاف في المنتدى للحفاظ على مشاركتهما؛ على الأقل حتى اجتماع مجموعة العمل الثاني المتوقع، حيث كان عنان يهدف إلى ضمان المشاركة السعودية والإيرانية.

² نص القرار الاممي 2118، ص، 15. شوهد على الرابط: <https://undocs.org/ar/S/RES/2118> (2013)

³ Magnus Lundgren. Ibid, p, 4.

⁴ نيقولاس فان دام، مرجع سابق، ص ص، 256-257.

التي تتم دونه، اما محور المحافظة على الوضع ان مستقبل الاسد سيتم مناقشته في مرحلة ما بعد عملية الانتقال ولكن من خلال انتخابات حرة ونزيهة يقرها السوريون وحدهم. كان الاختلاف بين المعسكرين هو التسلسل في العملية وليس في نتيجتها.

لذلك بدت مهمة المبعوث الاممي مجرد وسيلة لكسب الوقت، ولم تفتح مبادرة عنان مدخلا لحل الأزمة بقدر ما كانت تأجيلا لحسم الصراع.¹ بيد ان الصين وروسيا استخدمتا من جديد الفيتو للمرة الثالثة 30 جويلية 2012 ضد مشروع قرار قدمته بريطانيا لإدراج بنودا من البيان فيما يخص عواقب عدم الامتثال بالخطّة تحت الفصل السابع. وهو ما يتيح امكانية استخدام القوة العسكرية في حالة اخلال النظام بالاتفاق. كان يمكن تم تستمر عملية الوساطة بتأييد من مجلس الأمن من خلال الفصل السادس، حيث يصبح هذا البيان إلزاميا إذا ما تم اقراره في القانون الدولي حتى بموجب الفصل السادس فقط، مع امكانية اتخاذ مجلس الأمن اجراءات أكثر صرامة في المستقبل وكان سيحافظ على وحدة مجلس الأمن بشأن الملف السوري مع ضمان الانخراط الروسي في هذه العملية.²

على الرغم من تفضيل روسيا القوي للإبقاء على مهمة بعثة الأمم المتحدة في سوريا، فقد طالبت أمريكا، بريطانيا وفرنسا في 20 يوليو بسحب أعضاء المهمة بعد شهر واحد إذا لم تتغير الظروف العنيفة على أرض الواقع مما أدى بسرعة إلى إنهاء المهمة ومغادرة أي وجود رئيسي للأمم المتحدة في سوريا. وبسبب عدم وجود دعم دولي لمهمته، بالإضافة إلى التناقض بين أعضاء مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ خطة البنود الستة، أعلن عنان بعد ذلك استقالته في 2 أغسطس، منها ولاية كمبعوث خاص، ليخلفه في 1 سبتمبر 2012 الدبلوماسي الجزائري الاخضر الابراهيمي.³

¹عزمي بشارة، مرجع سابق، ص، 456.

² Tom H.J. Hill, ibid, pp, 467-468.

³ Tom H.J. Hill, ibid, p, 451.

المطلب الثاني: مفاوضات الحل السياسي

في هذه المرحلة نجح الوسطاء لجلب أطراف النزاع الرئيسية إلى طاولة المفاوضات، والتحول من عملية التفاوض الضمني بعيد المدى كإستراتيجيتهما الرئيسية إلى إرسال الممثلين للانخراط في مواجهة وجها لوجه لدمج المواقف المتضاربة في اتفاقية مشتركة لحل التناقضات الأساسية. يهدف هذا المطلب لبحث تعقيدات العملية التفاوضية من خلال ابراز أهمية: الأطراف المشاركة، الاجندة التفاوضية بتحديد القضايا المتفاوض عليها، إستراتيجيات التفاوض واخيرا نتائج جولات التفاوض.

الفرع الأول: مؤتمر جنيف 02 تبني الخيار السياسي

استلم الدبلوماسي الجزائري الاخضر الابراهيمي مهامه 17 اوت 2012 في وقت اثبت النزاع السوري انه مستعصي على كل انواع الوساطة بالنظر إلى تحول الأزمة المحلية إلى حرب اهلية بحلول 2013. دفع إنهيار الدولة إلى تدخل المزيد من الأطراف في النزاع وارتفاع مستوى العنف، حتى بوصول عدد قتلى إلى ما يقارب مئة ألف كانت الأطراف المحلية مستميتة في القتال لتصورها الصراع كحرب وجودية وصدما امام الخيار السياسي. كان النظام مستعدًا لفعل أي شيء للتمسك بالسلطة التي فقد شرعيتها من وجهة نظر إدارة اوباما وجامعة الدول العربية، أعطت هذه السياسة للأسد سبباً وجودياً على مواصلة القتال بدلا من الدخول في مفاوضات حول تقاسم السلطة، اما المعارضة كانت غير قادرة وداعميها الدوليين غير راغبين في إجبار النظام على تقديم كل التنازلات،¹ ما يجعل من تمسكها بمطلب رحيل الاسد كشرط مسبق للمفاوضات مطلب غير عقلاني حتى وان كان مدرج ضمنا في بيان جنيف كان من المتوقع ان يكون كنتيجة لتسوية تفاوضية وليس شرط قبلي. حاول الابراهيمي القيام باتصالات مع جماعات المعارضة المدنية والمسلحة داخل سوريا وخارجها، لكن العقبات الرئيسية التي واجهها كانت العثور على شريك تفاوض شرعي بين المعارضة المتنوعة والمجزأة.

لم يكن على الوسيط العمل مع الحكومة السورية والمعارضة فحسب، بل كان عليه أيضًا إدارة العلاقات على المستوى إقليمي والدولي بالنظر إلى قدرة هذه الدول على تغذية النزاع او كبحه، فقد كان لديها القدرة على التصرف كالمفسدين وخروج المفاوضات عن المسار.² كان تحدي الذي يواجهه الابراهيمي كيف يمكن اشراك كل هذه الأطراف المتنوعة في مصلحتها مثل الأطراف المتحاربة نفسها في عملية الوساطة. وبما

¹ Raymond Hinnebusch, I. William Zartman, ibid, p, 17.

² Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, Pamela Aall, and Simon Palamar, ibid, p, 152.

أن كل وسيط سيحاول تعزيز مصلحته الذاتية، فان مصالحهم المتنافسة تعرقل تحقيق المساعي التعاونية وتخلق صراعاً جديداً يجب التغلب عليه. تعتمد إدارة الصراع بين الوسطاء على قدرتهم على إدراك عدم كفاية العمل الانفرادي والاعتراف بفائدة التعاون¹. لذا يعد توافق المصالح أو تقاربها بين الوسطاء شرطاً مسبقاً ضرورياً لتحقيق التعاون.

على المستوى الثاني واجه الإبراهيمي عناد القوى الإقليمية المتنافسة. كان دعم محور التغيير لفصائل المعارضة المختلفة يقوض قدرة الوسيط على تعزيز وفد معارضة موحد لإجراء مفاوضات محتملة مع الحكومة السورية.² و هو خلل وظيفي داخل المعارضة حاولت مبادرة أصدقاء سوريا تداركه ، فخلال لقاءها بتونس تم تجديد 70 دولة لدعم و الاعتراف بالائتلاف الوطني السوري كمثل رسمي و شرعي للمعارضة السورية لكن على المستوى الداخلي لم تنجح في توحيد كل اطراف المعارضة وتقليل عدد الفصائل المتورطين في النزاع ، رُفِضَ الائتلاف من قِبَل المعارضة الاسلامية بشقيها باعتبارها تدخلاً أجنبياً في الشؤون السورية وطلبوا دوراً أكبر للجماعات الإسلامية في الائتلاف الوطني.³ على الطرف الاخر إنتقلت الإبراهيمي إلى إيران التي كان يعتقد أنها تتمتع بنفوذ أكبر في دمشق من روسيا . لقد رأى مجالاً لتحول موقفها خاصة مع انتصار الرئيس حسن روحاني في الانتخابات الرئاسية 2013. حاول الابراهيمى إشراك إيران في العمل المتعددة الأطراف بعرضِ حُطتها ذات النقاط الأربع إلى مجلس الأمن لكن بسبب عدم مشاوراة الجامعة العربية، عارضت الدول العربية المناهضة للأسد ورفضت أن يكون لإيران دور مشروع في الشؤون العربية. ولما صوتت جامعة الدول العربية بمنح كرسي سوريا للمعارضة في 6 مارس 2013، شعر الإبراهيمي بأنهم حجبوا الدعم عن وساطته وان فرص العمل على المستوى الإقليمي قد أغلقت.⁴

عندما واجه عوائق على المستويين الاول والثاني، تغيرت وجهة الوسيط بأن مفتاح الحل يجب أن يكون التقارب بين الولايات المتحدة وروسيا لدفع حلفاؤهما الإقليميين والسوريين إلى تسوية حل وسط، اتبع الإبراهيمي إستراتيجية من أعلى إلى أسفل كما فعل عنان.⁵ كانت نقطة التحول بعد لقاء وزيراً خارجية الدولتين بموسكو 7 ماي خرجا بتوافق: انه لا يوجد سوى الحل السياسي للأزمة السورية. وأنهما سيعملان معاً للوصول إلى هذا الحل. ويتم ذلك عبر العمل المشترك لأجل تشكيل حكومة انتقالية. لقد كان هذا

¹ Siniša Vukovic, **International Multiparty Mediation and Conflict Management**, ibid, p, 53.

² Raymond Hinnebusch, I. William Zartman, ibid, p, 13.

³ Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, Pamela Aall, and Simon Palamar. Ibid, p, 149.

⁴ Raymond Hinnebusch, I. William Zartman, ibid, p, 14.

⁵ ibid, p, 17.

التوافق الدولي مؤشراً على إدراك نضج النزاع على المستوى الثالث.¹ وهو تحول مهم إذ تمكنا من نقل هذا الإدراك إلى الأطراف المحلية. رغم هذا التفاهم لم يستطع أي من الطرفين التأثير على ديناميات النزاع الذي اخذ بعداً إقليمياً.

كان العامل الثاني في تعزيز التعاون الثنائي أحداث الهجوم الكيماوي على الغوطة الشرقية استغلت القوى الدولية هذا الموقف الموضوعي للتأثير على ادراكات جميع الأطراف لوصولها إلى حافة الهاوية أو الكارثة الوشيكة، عرفت هذه الفترة زيادة مستوى التنسيق الأمريكي الروسي بعقد صفقة ثلاثية بين روسيا أمريكا والنظام ومن ثم إصدار مجلس الأمن القرار 2118 في 27 سبتمبر بشأن أزمة الأسلحة الكيماوية، وكمرفق ضمن القرار الموافقة الرسمية من الأمم المتحدة على بيان جنيف والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي حول سوريا لتنفيذ البيان في أقرب وقت ممكن. خلقت هذه الصفقة درجة من التقارب التكتيكي بين واشنطن وموسكو. وكان الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي حول سوريا لتنفيذ البيان واحداً من نتائج التعاون الروسي الأميركي داخل مجلس الأمن.²

مؤتمر جنيف 2 للسلام في سوريا هو مؤتمر دولي مقترح دعمته الأمم المتحدة بناء على دعوة من الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا وعقد في جنيف الفترة من 22 إلى 31 يناير و 10-15 فبراير 2014 بهدف إنهاء الحرب الأهلية السورية من خلال الجمع بين الحكومة والمعارضة السورية. تم تحديد قائمة الدول المشاركة في مؤتمر جنيف 2 من قبل الأخضر الإبراهيمي في 20 ديسمبر 2013. و ضمت 40 وزير خارجية دولة وقد اعترضت كل من الولايات المتحدة والجيش السوري الحر على مشاركة إيران المحتملة قام الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بسحب دعوة إيران لحضور المؤتمر بحجة عدم قبولها الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر جنيف الأول حول الانتقال السياسي في سوريا.

أطراف التفاوض: يعد جنيف 2 أول لقاء مباشر بين ممثلين عن النظام السوري بقيادة الجعفري وممثلين عن المعارضة السورية ممثلةً بالائتلاف الوطني السوري شغل هادي البكرة موقع كبير مفاوضي الائتلاف، منح كل طرف الشرعية بشكل ما للآخر. رفضت المعارضة في البداية حضور المؤتمر دون ضمانات، لكنها عادت ووافقت بعد ضغوطٍ من حلفائها الغربيين والعرب، وأدى حضور المؤتمر إلى خلافات عميقة

¹ Raymond Hinnebusch, I. William Zartman, ibid, p, 15.

² ibid, p, 15.

في صفوفها، إذ رفضته الفصائل العسكرية المعارضة كما رفضه ممثلو المجلس الوطني السوري الذين انسحبوا من الائتلاف مؤقتاً احتجاجاً على المشاركة.

الاجندة التفاوضية (القضايا المتفاوض عليها): هدَفَ المؤتمر لمناقشة كيفية تنفيذ بيان جنيف 01 وتشكيل حكومة انتقالية مع صلاحيات تنفيذية كاملة. كان أبرز الخلافات أن وفد النظام السوري أصرَّ على وضع قضية الإرهاب على رأس بنود جدول أعمال المفاوضات، بينما تمسك وفد المعارضة بإعطاء الأولوية للبعد الخاص بتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات بموجب بيان مؤتمر جنيف الأول.

مساحة التفاوض: تمسك كل طرف بنقطة الامان الخاصة به وهي عدم تقديم اي تنازل وانتهاج إستراتيجية صفرية. اذ دعا رئيس الائتلاف السوري احمد الجربا الذي قاد وفد المعارضة الحكومة السورية إلى تسليم مقاليد السلطة فوراً إلى هيئة حكم انتقالية تتمتع بسلطات تنفيذية كاملة بما يتماشى مع بيان جنيف. رد عليه وليد المعلم وزير الخارجية السورية بان لا أحد في العالم الا السوريين أنفسهم يمتلك حق منح الشرعية إلى رئيس او دستور او قانون. كما رأى النظام ان نقل أي نقل للسلطة دون موافقته انتهاك صارخ وغير مقبول.¹

تكتيكات التفاوض: خلال المحادثات الثنائية ركز وفد المعارضة على مسألة هيئة الحكم الانتقالي كأساس للحل السياسي وباعتبارها اولى خطوات العملية الانتقالية كان الوفد في موقف تفاوضي قوي ومتماسك. اما وفد النظام استغل نقاط ضعف بنيوية ووظيفية في وفد المعارضة التي تجلت في عدم التمثيل الشامل ما يطرح مأزق التزام باقي الفصائل. كما تذرع الوفد الحكومي على ورقة محاربة الارهاب ونجح من خلالهما في تعطيل مفاوضات جنيف 02 وكسب الوقت.²

النتائج: أعلنَ الأخضر الإبراهيمي في 15 فبراير 2014 فشل المفاوضات بسبب رفض النظام مناقشة الانتقال السياسي، واستقالَ من منصبه في شهر ماي من العام نفسه. لم تتمكن موسكو وواشنطن راعيتا المفاوضات من إحداث تقدم بعد إعلان الإبراهيمي أنهما وعدتا بالمساعدة في حل الأمور بين الوفدين اللذين جلسا مرتين فقط في غرفة واحدة منذ بدء الجولة وانتهت إلى طريق مسدود بسبب خلافات بين الطرفين. على الرغم من ان المحادثات لم تسفر عن تحقيق اي من بنود جنيف 1 إلى انه كانت فرصة ليقر الطرفين

¹نيقولاس فان دام، مرجع سابق، ص، 259.

² قراءة في جولة مؤتمر جنيف 2. مركز عمران للدراسات الإستراتيجية. انظر الرابط: <https://cutt.us/XSg59>

بالوثيقة كأساس للحل السياسي رغم اختلاف أولويات بنودها لكل طرف. خلص الإبراهيمي إلى أن جنيف 2 فشل لأن الصراع لم يحن بعد للحل، وليس لديه أي نفوذ لجعله كذلك.¹

الفرع الثاني: مؤتمر جنيف 03 ترتيب الأولويات

بعد ثلاث سنوات من القتال لم يفضي الصراع السوري سوى إلى وقوف الأطراف على أرض الهضبة الموحشة بتعبير زارتمان لم يستطع أي طرف حسم النزاع لصالحه. ساد اعتقاد لدى كثيرين أن النزاع في طريقه إلى النضج،² عندما بدت خطوط القتال تستقر وما هي إلى مسالة وقت حتى تُنْهَك القُوَى وتبدأ البحث عن مخرج. وبما أن لحظات النضج هي فرصة عابرة، فإن توقيت تدخل الوسيط أمر بالغ الأهمية لحسن اغتنامها فإذا لم يتم النقاط النضج من قبل الأطراف أو رعاة السلام فإن حافز المفاوضات ينضب.³

ضمن هذا السياق جاءت جهود الوساطة تحت قيادة ستيفان دي ميستورا 10 تموز/ يوليو 2014 بتفعيل دبلوماسية المسار الثاني. كانت إستراتيجيته التحول من السعي لوقف إطلاق نار منسق مركزيا من أعلى إلى أسفل، إلى التركيز على هدنات بسيطة تتم بوساطة ممثلين محليين في أماكن مختلفة في جميع أنحاء البلاد لا تحتاج لقرار دولي. الهدف من مثل هذا التجميد هو تشجيع وقف تصاعد العنف وتوزيع المساعدات الإنسانية. كانت المبادرة تخلوا من أي شروط سياسية مسبقة التي أفسدت الخطط السابقة، أما حالة الاختبار كانت مدينة حلب الذي بقيت مقسمة بين الفصائل المتحاربة منذ 2012.⁴ رهن دي ميستورا بشكل أساسي على مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في أنشطة مثل المفاوضات من أجل إطلاق سراح المختطفين والمحتجزين، والتفاوض بشأن وقف إطلاق النار المحلي، وحل النزاعات والوساطة المباشرة بين الأفراد والمجتمعات والجهات الفاعلة المسلحة، وتعزيز القيم السلمية، وعمل الإغاثة والتنمية وكذلك نشاط حقوق الإنسان.⁵

¹ Raymond Hinnebusch, I. William Zartman, ibid, p, 17.

² يرى زارتمان انه كان بالإمكان تحفيز النضج في فترة وساطة عنان من خلال تدعيم المعارضة السورية عسكريا وإيجاد توازن قوة محلي. عارضت الولايات المتحدة هذه الفكرة بناء على تجربتها مع تشكيل فصائل، اضافة إلى عدم الثقة في المعارضة العسكرية وجديتها. كانت مخترقة من قبل تنظيمات ارهابية.

³ Timothy d.Sisk. ibid. p.49.

⁴ Magnus Lundgren, ibid, p, 6.

⁵ Anne Isabel Kraus, Challenges to Mediation Support in Hot Wars: Learnings from Syria and Ukrain, p, 7.

مع سيطرة التنظيمات الجهادية، النصر والقاعدة على فصائل المعارضة المحاربة وصعود تنظيم الدولة وتهديداته للأمن الدولي. اوصلت هذه التهديدات واقع الصراع في سوريا إلى بقية العالم ومن ثم تم تشكيل التحالف الدولي للحرب على الإرهاب الذي بدأ غاراته في سوريا سبتمبر 2014، وبعدها التدخل العسكري الروسي الذي بدأ سبتمبر 2015. كانت مصلحتهم المشتركة منع سوريا من أن تصبح دولة فاشلة بالكامل يحكمها أمراء الحرب المحليون والمتطرفون الدينون، سمح هذا الإدراك لواشنطن وموسكو بالموافقة على استكشاف إمكانية عقد جولة وساطة من المفاوضات وقيل كلاهما ضمناً حقيقة أن حكومة الأسد ستكون جزءاً من تلك العملية.¹ مع هذا التغيير تمت إزالة العديد من الحواجز التي أعاقت من قبل وساطة المبعوث المشترك وممهدا لعقد مؤتمر فيينا.

مؤتمر فيينا : عقدت محادثات فيينا للسلام في سوريا برئاسة الولايات المتحدة وروسيا 30 أكتوبر 2015، تم دعوة تركيا، مصر، السعودية، الامارات العربية المتحدة، قطر، الأردن، لبنان، العراق، عمان، فرنسا، الصين، المملكة المتحدة، ايطاليا، ألمانيا، الاتحاد الاوروبي، هيئة الامم المتحدة، جامعة الدول العربية. ثم لاحقاً إيران التي تشارك لأول مرة في محادثات السلام حول سوريا. جاءت دعوتها في أعقاب الاتفاق النووي بين إيران ودول مجموعة الخمسة زائد واحد ما اضاف بعض الزخم الإيجابي للمحادثات المتعددة الأطراف بتشكيل فريق الدعم الدولي لسوريا في جولته الثانية 14 نوفمبر، لكن هذه الدعوة أدت أيضاً إلى علاقات أكثر توتراً مع المملكة العربية السعودية.² وكحال اي نزاع يتوسطه عدد كبير من الأطراف الخارجية، فإن هذه الجهات الفاعلة تحتاج أيضاً إلى التوصل إلى "نص مشترك" يكون بمثابة دليل واضح لحل النزاع.

بالنظر ان كل طرف خارجي له مصلحة محددة في حل النزاع وأن هذا الاهتمام يرتبط ارتباطاً مباشراً بعلاقته مع أحد الأطراف المتنازعة ما يعرض عملية صنع السلام للإنهيار.³ أدت عملية فيينا إلى اصدار بيانين مشتركين يحددان خارطة طريق لإنهاء العنف، كما اتفق الأطراف المشاركة على جدول زمني لتشكيل حكومة انتقالية في سوريا خلال ستة شهور بعد انطلاق المفاوضات وإجراء انتخابات خلال 18 شهراً، ومحاربة الجماعات الإرهابية والضغط على كافة الأطراف في سوريا دون تمييز لوقف إطلاق النار وإنهاء العمليات العسكرية. هاذين البيانين تم دمجها لاحقاً على اساس مجمل ما جاء في بيان جنيف في قرار

¹ Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, Pamela Aall, and Simon Palamar, *ibid*, p, 150.

² Anne Isabel Kraus, *ibid*, p, 7.

³ Sinisa Vukovic, *ibid*, P, 48.

مجلس الأمن حمل رقم 2254 المؤرخ في 18 ديسمبر 2015¹ والذي يعد خارطة طريق حل النزاع السوري ومرجعية جديدة ذات طابع الزامي لكل المفاوضات السورية.

مثل القرار الاممي 2154 خارطة طريق حل النزاع السوري ومرجعية جديدة ذات طابع الزامي. بالرغم من كونه قرار تراكمي متضمنا المرجعيات الاساسية السابقة بيان جنيف والقرار 2118 التي تبحث الانتقال السياسي استند القرار إلى بيان فيينا وتحول الهدف إلى التفاوض حول مسارات الوصول إليه، مثل بحث الهيئة الانتقالية الحاكمة، ودخل في بعض تفاصيل العملية الانتقالية جاعلاً إياها محلاً للتفاوض وهدفاً للعملية السياسية بعد أن كانت بمثابة التفاصيل التي من الممكن التفاوض حولها ولكن بوصفها آليات تقوم الهيئة الحاكمة الانتقالية بتنفيذها أو بالإشراف على تنفيذها وبخاصة ما يتعلق بالدستور والانتخابات².

مؤتمر جنيف 03

الأطراف المشاركة : خلال المباحثات التمهيدية للمؤتمر طلب دي مستورا مشورة وفدي الحكومة السورية و الهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة السورية 10 ديسمبر 2015 و ممثلين عن منصة موسكو و القاهرة اضافة إلى شخصيات مستقلة و في مرحلة لاحقة طلب مشورة حزب الاتحاد الديمقراطي الذي قد استبعد من مؤتمر الرياض. وتماشت هذه الاجراءات مع بيان فيينا الذي نص على جمع اوسع نطاق ممكن من قوى المعارضة. لكن لم يتم اي طرف إلى جنيف بعد رفض رئيس الهيئة رياض حجاب اي جهود لإضافة أطراف اخرى إلى فريق المفاوضات الهيئة العليا³. مثل الهيئة العليا للمفاوضات كبير المفاوضين محمد علوش .وترأسها أسعد الزعبي العسكري المنشق. ومثل الحكومة السورية مبعوثها للأمم المتحدة بشار الجعفري ووليد المعلم كرئيس للوفد.

قبل يوم من الموعد المفترض لبدء المفاوضات، ورفضت الهيئة العليا للمفاوضات الذهاب إلى محادثات "جنيف 3"، أصر رئيس الهيئة رياض حجاب ووفد المعارضة على ان يلتزم النظام السوري اولا بقرار مجلس الأمن رقم 2254 ولا سيما الفقرتين 12 و 13 وصول المساعدات الافراج عن السجناء والهجمات ضد

¹نص القرار الاممي 2254. مرجع سابق، ص، 2.

² محمد حسام حافظ، المفاوضات السورية: الصراع على مرجعيات التسوية. شهود على الرابط: <https://cutt.us/ptds0>

³ نيقولاس فان دام، مرجع سابق، ص، 372.

المدنيين وهي مطالب الزامية بموجب القرار وليس شروط مسبقة لبدء المفاوضات.¹ وبعد ضغوط وضمانات أمريكية خليجية، قررت الهيئة العليا للمفاوضات الذهاب إلى جنيف لحضور المؤتمر. لكن ليس من أجل التفاوض مع الحكومة السورية إنما لمقابلة المبعوث الأممي. نتيجة لذلك لم تجرى مفاوضات حقيقية بل مجرد محادثات بالوكالة اجراها دي مستورا.

الاجندة (القضايا المتفاوض عليها وترتيبها)، بحثت الأطراف المتفاوضة قضايا الحكم، الدستور الجديد وإجراء انتخابات شاملة. على النحو المنصوص عليه في بيان الفريق الدولي المؤرخ 14 نوفمبر 2015 وصادق عليه القرار 2254.

مساحة التفاوض: كانت الغاية من تجزئة الاجندة التفاوضية هي خلق مساحة تفاوض واسعة ما يحفز على تقديم تنازلات متبادلة عبر مختلف القضايا المطروحة إذا كانت الأطراف تقدرها بشكل مختلف. من ثم يدفع التنسيق بينهما إلى خلق نقطة اتصال بين الطرفين تجعل من المفاوضات تأخذ منحى تصاعدي من الاقل خلافا إلى القضية الرئيسية.

تكتيكات التفاوض: اراد الوفد ان يشار اليهما بصفته الرسمية، الجمهورية العربية السورية والهيئة العليا لقوى الثورة والمعارضة. غير ان الخصوم من الطرفين لم يلتزموا بذلك. اذ ينطوي ذلك اعتراف رسمي بشكل من الاشكال بالطرف الاخر. بغض النظر عن ضرورة التفاوض معه. وجه الجعفري نقدا إلى تشكيل وفد المعارضة، ولا سيما اختيار محمد علوش كبير المفاوضين بالرغم من انتمائه إلى تحالف اسلامي جيش الاسلام الذي يصنفه كتتظيما ارهابيا.² غالبا ما يزداد العنف السياسي بعد ان تبدأ المحادثات على وجه التحديد، فالأطراف يستخدمون العنف كتكتيك خارج طاولة المفاوضات للتأثير على طبيعة ووتيرة ونتائج المفاوضات. فهم يسعون من خلال العنف إلى لتحقيق اقصى قدر من المواقف التفاوضية، اطعاف المعارضين، او تخريب المحادثات تماما.³ كانت اعمال العنف بهجوم على حلب كجزء من إستراتيجية المساومة التي انتهجها النظام -أعلن ديمستورا تجميد المفاوضات مؤقتاً في 3 شباط/ فبراير جراء تصعيد النظام وروسيا قصفهما على أحياء حلب الشرقية، قائلاً إن المعارضة طلبت وقف إطلاق النار بالتزامن مع المحادثات، لكن النظام رفض ذلك.

¹ نيقولاس فان دام، مرجع سابق، ص، 274.

² نفس المرجع، ص، 275.

³ Timothy Sisk, ibid, p, 3.

النتائج: أدركت المعارضة ان الدعم الذي توقعت الحصول عليه من حلفائها ولا سيما مجموعة اصدقاء سورية لم يتعد عموماً الدعم السياسي والمعنوي. في ظل غياب ابسط الاشارات إلى ان النظام سيمتثل لأي من اجزاء قرار 2254. هدد وفد الهيئة بتعليقها وقبل ان تصل الامور إلى هذا الحد أعلن ديمستورا وقف المحادثات مؤقتاً 14 فيفري. اذ كان لا يزال امامهم الكثير مما لا بد القيام به. جرى استئناف المحادثات في أبريل 2016 لكن لم تأت بنتائج وبالتالي علقت إلى شعار اخر من دون تحديد تاريخ استئنافها.¹

الفرع الثالث: جنيف 04 تحديد الاجندة التفاوضية

لعقد جولة جديدة من محادثات السلام كان على دي مستورا تحفيز الأطراف للانتقال من التصعيد إلى التفاوض، وهي مهمة وصفها بالصعبة بالنظر إلى ترجيح ميزان القوى المحلي لصالح النظام وحلفائه بعد التدخل العسكري الروسي المباشر وهي عملية متناقضة مع هدفها المعلن لحل النزاع عبر التفاوض للانتقال سياسي، شعر النظام بضغط أقل للتفاوض وواصل التركيز على إعادة السيطرة على الأراضي معززا اوراق ضغطه التفاوضية. في حين أصبحت المعارضة السورية أكثر استعداداً للتفاوض واتخاذ نهج أكثر براغماتية بسبب الانتكاسات العسكرية الهائلة التي كانت تعاني منها² جراء تغليب داعمها الدوليين لمصالحهم الأمنية وبعقد تحالف إستراتيجي مع قوات سوريا الديمقراطية دخلت تركيا النزاع عبر عملية غصن الزيتون بناء على تفاهم مع روسيا تمكنها من صد تهديدات حزب العمال الكردستاني بمدينة عفرين في مقابل إخلاء أحياء حلب الشرقية بضمانة روسية-تركية ديسمبر 2016. حاول النظام استثمار مكاسبه العسكرية إلى سياسية بالداخل عبر اصدار المرسوم التشريعي رقم 15 بخصوص الإطار القانوني للمصالحة الوطنية مع بعض أطراف المعارضة في سوريا، تعتبر هذه الاتفاقيات أيضاً إحدى أدوات الدبلوماسية الروسية لتحقيق التهدئة والاستقرار في سوريا منذ 2016. يتبع النظام السوري سياسة التفاوض لاستعادة المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، وعادة يلجأ إليها بالتوازي مع ضغط عسكري وسياسي يهدف لإجبار جيوب المعارضة على الاستسلام.³

¹ نيقولاس فان دام، مرجع سابق، ص، 279.

² Muriel Asseburg, Wolfram Lacher and Mareike Transfeld. Mission Impossible? UN Mediation in Libya, Syria and Yemen, Discussion Points of the **Mediation Support Network** No. 7. Atlanta 2015, p 42

³ راييموند هينبوش، عمر العمادي. اتفاقيات المصالحة السورية، (مجلة دراسات اسبوية). المجلد التاسع العدد الثاني،

(2017)، ص، 4.

بعد استعادة النظام لمدينة حلب سعت روسيا لتحويل هيمنتها العسكرية في سوريا إلى مكاسب سياسية في محادثات استانا بإنشاء صيغة بديلة للتفاوض وإدارة النزاع لكن بتنفيذ بنود محددة من قرار مجلس الأمن 2254. عملت روسيا إلى جانب القوى الإقليمية إيران وتركيا لمراقبة وقف إطلاق النار الذي يستثني داعش وجبهة النصرة واستئناف حل النزاع السياسي في جنيف برعاية الأمم المتحدة.¹ في ظل هذه المقاربة الجديدة التي فرضتها روسيا بعد التوافق مع تركيا واجهت بعثة الأمم المتحدة معضلة الاعتراف بمحادثات استانة، من جهة إذا دعمت هذه الجهود ستضفي شرعية على تشكيل منتدى تفاوضي منافس لمسار جنيف، وتكون قادرة عبر مساره إجراء محادثات أولية حول النظام المستقبلي في سوريا والمساهمة في تحسين الوضع الإنساني. إذا لم تدعم استانة ونأت بنفسها بوضوح عن النهج الروسي، فسوف تحرم نفسها من الفرص القليلة لممارسة التأثير الذي تملكه لأن روسيا وشركائها في استانا هم وحدهم القادرون على تطبيق وقف إطلاق النار على أرض الواقع. قرر دي ميستورا سلك الخيار الأول وبحضوره المحادثات حاول ان يعطي المسارين بعدا تكامليا أصر على أن استانا لم تكن صيغة للمفاوضات السياسية ولكن فقط لأجل وقف إطلاق النار تحت رعاية الأمم المتحدة.² جاءت جولة جنيف 4 عقب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في سوريا أواخر ديسمبر 2016، وجولتين من المفاوضات بين النظام والمعارضة المسلحة في استانا برعاية روسيا وتركيا بصفتها ضامنتين.

الأطراف المشاركة: عُقدت محادثات جنيف 4 في 23 فبراير 2017 واستمرت حتى 3 مارس، وترأس فيها بشار الجعفري وفد النظام، ضم وفد المعارضة ممثلين عن المعارضة السياسية وفصائل عسكرية ترأسهم نصر الحريري وفد الهيئة العليا للمفاوضات، وشغل محمد صبرا موقع كبير المفاوضات. وكان من المفترض أن يتم إشراك ممثلين عن منصتي القاهرة وموسكو في وفد الهيئة، إلا أن المنصتان اعترضتا على عدم توازن التمثيل، ما دفع ديمستورا إلى دعوة ممثلين عنهما بشكل مستقل.³

الاجندة التفاوضية: شهدت جلسة المباحثات "جنيف -4" التركيز على ثلاث مجموعات من القضايا التي يفرض القرار 2254 ستيفان ديمستورا بالتوسط فيها وهي: إقامة نظام حكم يتسم بالمصادقية، وعملية لصياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة. وأضيف بالتماشي مع رغبات

¹ Muriel Asseburg, Wolfram Lacher and Mareike Transfeld. *ibid*, p, 39.

² *Ibid*, p, 42.

³ دي ميستورا يعلن انتهاء جنيف 4 بوضع جدول أعمال، موقع الجزيرة للأخبار، شوهده على الرابط:

<https://cutt.us/rcmVI>

النظام السوري موضوع الارهاب كجزء من سلة رابعة تحت عنوان: محاربة الارهاب والحوكمة الأمنية واجراءات بناء الثقة.¹

تكتيكات التفاوض: بعد الجلسة الافتتاحية بدأت جلسات المفاوضات غير المباشرة، وأسفرت عن ورقة تضمنت جدول أعمال للمفاوضات المقبلة، ووافقت المعارضة على مناقشة مسألة الحرب على الإرهاب، في حين وافق النظام السوري للمرة الأولى على مناقشة مسألة الانتقال السياسي.

اختلف الطرفان على ترتيب البنود ، تمسك وفد النظام بإدراج بند محاربة الإرهاب على هرم جدول الأعمال ، دون الخوض في جوهر العملية السياسية، في حين اصرت المعارضة على أن يكون الانتقال السياسي في صدارة الأولويات ، و ان مناقشة ملف مكافحة الإرهاب قبل موضوع الانتقال السياسي هي بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على الفصائل العسكرية بشكل ممنهج من قبل الأمم المتحدة ونظام بشار الأسد².

النتائج: تمكنت الأطراف بعد محادثات وصفت بالصعبة من التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال يتكون من أربع "سلال" ستم مناقشتها بشكل متواز في الجولات القادمة. والسلال الأربع هي:

- الأولى تشمل كل القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر.

- الثانية تشمل كل القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر.

- الثالثة تشمل كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهرا.

-الرابعة تشمل إستراتيجية لمكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد.³

¹ نيقولاس فان دام، مرجع سابق، ص، 280.

² دي ميستورا يعلن انتهاء جنيف 4 بوضع جدول أعمال، مرجع سابق.

³ نيقولاس فان دام، مرجع سابق.

المطلب الثالث: مفاوضات تنفيذ الاتفاقات

بعد الوصول إلى تعريف مشترك للمشكلة وحلها، تأتي المرحلة الثالثة وتتضمن مجموعة من الجولات التفاوضية لأجل مناقشة التفاصيل حول كل قضية أساسية من أجل إيجاد توازن مقبول. على المستوى الدبلوماسي انعقدت هذه الجولات بالتزامن مع الوصول إلى اتفاقية مناطق خفض التصعيد عبر محادثات استانة، أما على الصعيد العسكري الميداني تمت في ظل تحول موازين القوى لصالح النظام وملاً الولايات المتحدة الفراغ الإستراتيجي شرق سوريا ببداية افول تنظيم داعش.

الفرع الأول: مسار جنيف إلى طريق مسدود

بناء على اجندة السلال الرابع اصبحت الغاية من مسار جنيف التفاوضي مناقشة الأطراف السورية كيفية تنفيذ هذه السلال وقد تولى دي ميستورا رعاية 5 جولات من المحادثات غير المباشرة بين النظام والمعارضة في جنيف، وعلى غرار الجولات السابقة انتهت الاجتماعات في جنيف إلى طريق مسدود بتعنت الطرفين إذ كررت المعارضة السورية مطالبتها برحيل الرئيس السوري بشار الأسد مع بداية المرحلة الانتقالية، وهو أمر ترفض دمشق مناقشته.

مؤتمر جنيف 5 محادثات حول المحادثات 23-31 مارس 2017: ناقشت الوفود المشاركة بالتفصيل المواضيع الأربعة الرئيسية وهي الحكم، الدستور، الانتخابات ومكافحة الإرهاب. وبذلك، تعد هذه المرة الأولى التي يبحث فيها وفد النظام السوري قضية الانتقال السياسي مع دي ميستورا. تراس وفد النظام الجعفري ونصر الحريري وفد الهيئة العليا للمفاوضات لكن نقطة الخلاف الكبيرة بين فرقاء الأزمة السورية تكمن في ترتيب أولوياتها بشأن هذه القضايا، تبادل الوفدان الاتهامات بشأن عدم تحقيق تقدم في جولة المفاوضات التي استمرت ثمانية أيام. وجددت الهيئة العليا للمفاوضات رفضها لأي دور للأسد حتى في المرحلة الانتقالية، الأمر الذي يعقد قضية الانتقال السياسي بما أن القرار الأممي 2254 ينص على تشكيل هيئة حكم "ذات مصداقية وتشمل الجميع وغير طائفية." حاول دي ميستورا تحقيق اختراق في هذه الجولة عبر إيجاد أرضية مشتركة بين أطراف النزاع السوري، يتم البناء عليها في تطبيق القرار الدولي 2254. قدم ورقة غير رسمية تتضمن 12 نقطة حول أسس الحل السياسي في سوريا يشرح فيها تصوره لسلل الأربع للبدء بتثبيت النقاط الفرعية في كل واحدة من السلال في أجندة المفاوضات، وتمت مناقشتها عبر تبادل الأوراق بين الأطراف.¹

¹تترقب لرد النظام السوري والمعارضة على آلية دي ميستورا. موقع الجزيرة نت، شوهد على الرابط: <https://bit.ly/323VIg3>

مؤتمر جنيف 6 الآلية التشاورية (16ماي 2017) خلال هذه الجولة اقترح دي ميستورا إنشاء آلية تشاورية لنقاش القضايا التقنية المتعلقة بالقضايا الدستورية والقانونية خلال المرحلة الانتقالية وتنص على ضمان غياب أي فراغ دستوري أو قانوني في أي مرحلة خلال عملية الانتقال السياسي المتفاوض عليها. ويتأسس الآلية مكتب المبعوث الأممي الخاص مستعينا بخبراء تابعين له، إضافة إلى خبراء قانونيين تسميهم الحكومة والمعارضة المشاركتان في مباحثات جنيف¹. ما أثار استياء أطراف المفاوضات فاكتفى بلقاءات تقنية مع وفدي النظام والمعارضة. رأت المعارضة في الآلية التشاورية محاولة من المبعوث الدولي للتهرب من البحث جديا في الانتقال السياسي بسبب رفض النظام لهذا الأمر متسلحا بفكرة إن الدستور هو مفتاح الانتقال السياسي. وذكرت الهيئة العليا في بيانها بأن الفقرة الرابعة من القرار 2254 قد نصت بشكل واضح على خريطة طريق وآليات عمل لتنفيذ بيان جنيف، خلال جدول زمني محدد، وضمن تراتبية محددة.

ولذا فإن نقطة البداية هي في تشكيل هيئة الحكم الانتقالي التي تمارس كافة الصلاحيات التنفيذية في الدولة.² اما وفد النظام شارك بالمفاوضات رغم أنه كان يروج لها بأنها مجرد لقاءات إعلامية لا تحرز أي نتائج تُذكر معطياً أهمية أكبر لمسار أستانة، وعلى عمليات المصالحات الوطنية. وجاء في تصريح **الجعفري**، في مؤتمر صحفي عقده في جنيف: توصلنا إلى اتفاق بدأ بموجبه لقاء غير رسمي بخبراء من جهتنا ومن جهة الأمم المتحدة حول الدستور، واتفقنا على تسميته اجتماع الخبراء الدستوريين، وهدفه فقط الاتفاق على المبادئ الدستورية العامة. وأوضح طرحنا على المبعوث الأممي اجتماع الخبراء كبديل عن الآلية التشاورية التي رفضناها لأسباب كثيرة، مشيراً إلى أن الغرض من هذا الاجتماع هو بحث ورقة المبادئ الأساسية التي تتضمن في بنودها نقاطاً مناسبة تصلح كمبادئ دستورية³.

عادت المفاوضات السورية في جنيف إلى نقطة الصفر بعدما سحب المبعوث الدولي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا الورقة التي قدّمها في اليوم الأول والمتعلقة بـ «الآلية التشاورية» وكانت الاجتماعات تقنية

¹ جنيف 6 تنتهي اليوم بلا نتائج... والمعارضة ترى فيها تمريراً للوقت. موقع جريدة الشرق الأوسط، شوهده على الرابط: <https://bit.ly/2IGnWWe>

² عادل علي، دي ميستورا: الجولة السابعة من مفاوضات جنيف السورية في 10 يوليو. جريدة العربي اليوم، شوهده على الرابط: <https://bit.ly/35nHnge>

³ رايموند هينبوش، عمر العمادي، مرجع سابق.

وتكرارا لسابقاتها من دون أن تحمل أي جديد بانتظار التوصل إلى آلية مشتركة جديدة، دامت هذه الجولة لمدة أربعة أيام وانتهت مع قصف التحالف الدولي لقوات النظام بالقرب من الحدود الأردنية.

مؤتمر جنيف 7 محادثات حول المسائل الدستورية والقانونية (9جويلية 2017) استمرت هذه الجولة لمدة ستة ، طالب المبعوث الدولي المعارضة السورية بتوحيد وفودها كشرط رئيسي لعقد جولات جديدة من جنيف 07 ولفت دي ميستورا إلى أن كلا من منصتي موسكو والرياض للمعارضة السورية بإمكانهما الانضمام إلى هذه الاجتماعات سوية مع الهيئة العليا للمفاوضات، معتبرا أن اتخاذ هذا الإجراء "سيشكل رسالة بالغة الأهمية حول مدى تماسك المعارضة، وقد يصبح خطوة مهمة باتجاه تحقيق التفاهم." من جهة أخرى، ذكر دي ميستورا أنه يطلق، اعتبارا من اليوم، "سلسلة مشاورات معمقة" مع ممثلين عن المجتمع المدني السوري. وفي الجولة الحالية، ينتظر أن تكون السلال الأربع حاضرة، مع التركيز على المسائل الدستورية والقانونية التي بدأ نقاشها في الجولة السابقة، فضلا عن استمرار اللقاءات التقنية مع الأطراف السورية حول هذه المسائل. هذه الآلية تستند إلى بيان "جنيف 1"، 30 يونيو 2012، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي "حددت متطلبات عملية انتقال سياسي متفاوض عليها بهدف حل النزاع".¹

وتدور المباحثات الجارية في جنيف بنسختها السابعة، حول "وضع جدول زمني ودستور جديد"، وهذا ما كانت الجولة السابقة قد بدأت بنقاشه. ويشكل الدستور إحدى السلال الأربع التي كان ديمستورا قد طرحها وتم التوافق عليها شفهيًا، لبحثها في جنيف، باعتبار أنها من المسائل الأساسية المفضية لحل الأزمة السورية من وجهة نظره. وأوضح المبعوث الأممي أن "النقاشات الحالية تدور حول الجدول الزمني والعملية لوضع الدستور وليس عن مضمونه". وقال إن "الأكراد جزء أساسي من المجتمع السوري، وبرأيي يجب أن تكون لديهم كلمة بما سيكون عليه الدستور في المستقبل، سواء كان دستورًا جديدًا أم إصلاحات للدستور الحالي". واعتبر ديمستورا، في لقاءه مع الوكالة الروسية سبوتنيك، أنه يجب عدم تجاهل الكرد السوريين، والسماح لممثليهم بالمشاركة في وضع الدستور السوري الجديد.

مؤتمر جنيف 8 الدستور والانتخابات (28 نوفمبر 2017) سلم مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، وفدي النظام السوري والمعارضة في محادثات جنيف 8 ورقة من 12 بندا تتضمن مبادئ عامة حول مستقبل سورية. وتعتبر الوثيقة نسخة معدلة عن وثيقة سابقة كان دي ميستورا قد

¹ جنيف 7. جولة مفاوضات حول المسائل الدستورية والقانونية، شوه على الرابط: <https://bit.ly/2OAYMRB>

قدمها للجانبين في مارس/آذار الماضي، تتضمن بعض العناصر الجديدة مثل استخدامه مصطلح "الإدارات المحلية" بدلاً من اللامركزية، والعنصر الثاني هو إخراج مسمى الأقليات والإثنيات من الأكراد والتركمان، والسريان الآشوريين، إضافة لطرح إمكانية استخدام اسم سورية بدلاً من تسمية الجمهورية العربية السورية المعتمدة حتى الآن.¹ وخلال مؤتمر صحافي في مدينة جنيف السويسرية، حيث عقدت المفاوضات، أكد المبعوث الدولي أن "أجندة المحادثات ستتركز بوجه خاص على العملية الدستورية وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية بإشراف الأمم المتحدة"، لافتاً إلى أنه "لم يتم التطرق إلى مسألة الرئاسة في المحادثات". ولفت دي ميستورا إلى قرب المفاوضات المباشرة بين وفدي النظام والمعارضة، وقال "إن التوسط بين الطرفين مسألة مهمة، وتمكنا من إحراز تقارب. لقد أجرينا اجتماعات متزامنة غير مباشرة مع الوفدين، وناقشنا قضايا مهمة وجوهرية". إلى ذلك، عاد دي ميستورا ليشدد على عدم وضع أي شروط مسبقة على عناوين المباحثات في جنيف، مبيناً أن "كل دول مجلس الأمن أكدت أن العملية السياسية الوحيدة، هي بقيادة الأمم المتحدة".

اعتبر المبعوث الأممي أن هذه الجولة التي استمرت حتى 16 ديسمبر/كانون الأول كانت فرصة ذهبية ضائعة، حيث لم ينجح في عقد أي لقاءات مباشرة بين الطرفين المتفاوضين، وحمل روسيا والنظام المسؤولية عن عدم الانخراط بجدية في المفاوضات.

مؤتمر فيينا 9 (25 جانفي) ولم تتعد هذه الجولة كما الجولات الثماني السابقة في جنيف لأسباب لوجستية، وجاءت قبل أيام من مؤتمر الحوار السوري في منتجع سوتشي الروسي، التقى خلالها المبعوث الأممي وفدي النظام السوري والمعارضة. وقدمت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والأردن والسعودية للمبعوث الأممي الخاص إلى سوريا دي ميستورا مقترحاً بعنوان "ورقة غير رسمية"، تهدف إلى إحياء العملية السياسية في جنيف بشأن سوريا استناداً للقرار 2254. غير أن النظام السوري رفض المقترح. أدى التعتن الذي ميّز تعاطي نظام الأسد مع مسار جنيف، وقيام ممثليه بتمميع المفاوضات وشراء الوقت في الوقت الذي كانت فيه قواته تقضم بدعم روسيا وإيران مناطق سيطرة المعارضة السورية، إلى فشل ذريع لمسار جنيف بأكمله، حيث حوّل رفض النظام السوري القاطع، المضي في أي حل يجرده من السلطة أو حتى يقلص سلطاته، المفاوضات إلى مجرد عبث لا طائل منه. واعتبر رئيس وفد النظام أن الجولة الحالية انتهت بالنسبة لهم وأنهم سيغادرون غداً، وأن النظام في دمشق هو الذي سيقدر إمكانية عودة الوفد إلى

¹دي ميستورا: أجندة جنيف 8 ستركز على الدستور والانتخابات. موقع جريدة العربي اليوم، شوهد على الرابط: <https://bit.ly/2IF4g55>

المرحلة الثانية من هذه الجولة الثلاثاء. وأضاف الجعفري أنهم لن يدخلوا في مفاوضات مباشرة مع المعارضة مادام بيان الرياض-2 موجودا، متهما البيان بأنه السبب وراء عرقلة الجولة الحالية من المفاوضات. واعتبر رئيس أن "وفد الرياض" لا يمثل كل أطراف المعارضة، مضيفا أنه طالب دي ميستورا بتوسيعه وأن الأخير أقر بأن الوفد لا يمثل كل المعارضة لكنه أشار لصعوبة تحقيق ذلك.¹

الفرع الثاني: محادثات أستانة المسار الموازي لكسر الجمود

عقدت محادثات السلام السوري في العاصمة الكازاخية أستانة كمسار داعم لجهود الأمم المتحدة لصنع السلام السوري بعد التفاهات الموقعة بين روسيا، تركيا وإيران في 29 ديسمبر 2016، التي دعمها قرار مجلس الأمن 2336، وعملا بذات القرار قامت الدول الراحية بإطلاق محادثات غير مباشرة بين الحكومة السورية ومجموعات المعارضة المسلحة في أستانا بعد قناعتها إلى الحاجة الملحة لزيادة الجهود لإطلاق عملية مفاوضات بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن 2254. الأمر الذي سيساهم في تقليص العنف والحد من الانتهاكات وبناء الثقة وتأمين وصول سريع وسلس ودون معوقات للمساعدات الإنسانية ، تماشيا مع قرار مجلس الأمن 2165 لعام 2014، وتأمين الحماية وحرية تنقل المدنيين في سوريا.² مع تأكيد بيان مفاوضات أستانا أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية ، وشدد على ضرورة الالتزام بسيادة واستقلال ووحدة الأراضي السورية ، كما تحدث البيان عن أن الوفود المشاركة تصر على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة فتح الشام (النصرة سابقا) وعلى أن يُفصلا عن باقي مجموعات المعارضة المسلحة.

تكمن أهمية محادثات أستانة انها جمعت القوى الفعلية المؤثرة على أطراف النزاع السوري روسيا تركيا وإيران، على اعتبار ان قوى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة اولت اهتمامها لمحاربة تنظيم داعش، رغم عدم مشاركتها المحادثات تبنت اتفقاتها ضمينا بعد اصدار القرار الاممي الداعم لمناطق خفض التصعيد من ثم لتحضره كصفة مراقب مع ابداء تحفظات تتعلق بالتفاصيل والتأكيد على عملية الانتقال السياسي هي الحل الوحيد وان أستانة لن تكون بديلا لمسار جنيف. دفع هذا الموقف المعارضة السورية ومن خلفها المحور العربي المناهض للنظام السوري إلى التكيف مع هذا التحول والقبول بقواعد ومنطق

¹ دي ميستورا يقدم ورقة مبادئ عامة والجعفري يعلن المغادرة. موقع الجزيرة نت، شوهد على الرابط: <https://bit.ly/35ksAD8>

² قرار مجلس الأمن 2336 شوهد على الرابط: <https://daccess-ods.un.org/tmp/248392.894864082.html>

مسار أستانة.¹ لقد اثبت مسار استانة مرة اخرى ان مسألة التوفيق بين المصالح الإقليمية والدولية في سوريا هي مفتاح إنهاء المواجهات المسلحة. فتوافق الثلاثي الراعي للمحادثات نتج بعد إقامة توازن بين مصالحها المتضاربة ومخاوفها المشتركة بعد انشاء التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة والاكرد. ساهم المتغير الكردي الحامل لنوايا انفصالية خاصة بالنسبة لتركيا وإيران إلى تعزيز هذا السيناريو المحتمل بعد استفتاء كردستان العراق. عبرت عنه الدول الضامنة في بيانها عن رفضها خطط الانفصال التي من شأنها خلق حقائق جديدة على الأرض بحجة مكافحة الإرهاب والوقوف في وجه الأجندات الانفصالية الهادفة إلى تفويض سيادة وسلامة الأراضي السورية وتعريض أمنها وأمن الدول المجاورة للخطر.² والسؤال هنا هل فعلا الثلاثي يهتم بالسلامة الإقليمية للدولة السورية؟

على مستوى اللقاءات عقدت 13جولة من المحادثات الغير مباشرة بدءا من في 23 و 24 كانون الثاني/يناير 2017 بين الحكومة السورية برئاسة بشار الجعفري و وفدا يضم ممثلين عن 13 فصيلا من المعارضة المسلحة السورية بقيادة محمد علوش ، على الرغم من ان المحادثات تتعلق بالأبعاد الأمنية للنزاع الا ان وفد المعارضة اصر على ادراج البعد الإنساني لتخفيف معاناة السوريين الموجودين تحت الحصار والإفراج عن المعتقلين وتسليم المساعدات. تسبب المؤتمر باستبعاد المكون الكردي من جهة ومن جهة ثانية إلى انقسام حاد في صفوف المعارضة السورية المسلحة. فالبيان الختامي هدف لفصل الجيش السوري الحر عن الجهاديين ، ومن ثم تقسيم المعارضة لصالح الأسد.³ حيث رفضت جبهة فتح الشام وعدد من الفصائل المتحالفة معها وقف إطلاق النار الذي فرضته روسيا وتركيا وإيران ، وحدث شرخ في صفوف الجبهة بعد هجومها على على مجموعات شاركت في محادثات الأستانة. فيما اعتبرته بمثابة ضربة استباقية ضد قوى الثورة المضادة المصطفين صفاً واحداً مع "المحتل الروسي"، أن مؤتمر الأستانة رمى إلى عزل جبهة فتح الشام وتدميرها. نتج عن هذه العملية إنشقاق عدد من الشخصيات القيادية والتي كانت على رأس عملها مثل هاشم الشيخ وأبو صالح طحان وأبو محمد الصادق وأبو يوسف المهاجر ، إضافة إلى عدد من الفصائل المنضوية تحت رايتها أو المتحالفة معها ، وبالتالي زوال التحالف المسمى جيش الفتح، وظهور

¹اناصيف حتى. قرار ترامب حول إيران وانعكاساته على الأزمة السورية،

² البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري بسوتشي، مرجع سابق.

³جولات استانة

تشكيل جديد ضم المعارضين للحل السياسي في سوريا ككتائب نور الدين الزبكي ، جبهة انصار الدين ، و جبهة النصرة تحت مسمى هيئة تحرير الشام.¹

اهم نتائج مسار استانة تتمثل في وصول الأطراف الضامنة خلال الجولة الرابعة 4 ماي إلى تحديد أربع مناطق خفض تصعيد وتشمل (1) أجزاء من محافظات إدلب واللاذقية وحلب، (2) جيب في محافظة حمص الشمالية، (3) شرق الغوطة بالقرب من دمشق، و (4) مناطق من محافظتي ديرالزور والقنيطرة، مثلت مناطق خفض التصعيد لثلاثي استانة آلية لشرعنة تواجدها على الأرض السورية، والمشاركة في الصراع السوري كضامنين لمناطق التهدة. استغل النظام وحلفاؤه اتفاق وقف القتال في هذه المناطق وتوجيه قواته إلى مناطق أخرى كانت تسيطر عليها فصائل المعارضة، حيث تم استعادة مساحات شاسعة في أرياف دمشق وحلب وحماة والبادية، من جهة أخرى مواصلة الهجوم على فصائل المعارضة في مناطق خفض التصعيد بذريعة استهداف منظمات إرهابية مستثناة من وقف النار، وهذا ما تم في الغوطة الشرقية وريف حماة وحمص. استمر النظام التركيز على إعادة السيطرة على الأراضي ومن خلال اتفاقات الهدنة المحلية التي أطلقها مع حليفه الروسي عبر عملية المصالحة الوطنية وهي في الواقع عبارة عن استسلام عن طريق التفاوض، يخضع بموجبه المسلحين وعائلاتهم لخطة عفو، يُسمح لهم بالإجلاء إلى مناطق خاضعة إلى سيطرة المعارضة المسلحة ما يشكل تهجير ممنهج على شكل توزيع ديمغرافي جديد بنقلها إلى جيوب معزولة ما قلل حوافز هذه الجماعات على مواصلة القتال. بحلول منتصف عام 2018، لم يتبق سوى منطقة واحدة لخفض التصعيد، بعد أن استعاد النظام المناطق الثلاث الأخرى. تم تجنب هجوم النظام لإحياء محافظة إدلب بسبب التسوية التركية الروسية في سوتشي.²

على الجانب العسكري استطاعت القوى الضامنة إلى تقليص العنف إلى مستويات متدنية وتحسين وصول المساعدات الإنسانية لكن وفق شروط واملاءات صاغتتها هي. كما تمكنت اتفاقية مناطق خفض التصعيد من تفكيك البنية المعقدة والمتداخلة لأطراف النزاع، بفصل الجماعات المقاتلة عن المعارضة المسلحة القابلة للتفاوض وهو ما استفاد منه النظام.

كان التحدي الرئيسي للوسيط دي ميستورا هو التوفيق بين مفاوضات استانة التي تنتج إدارة الصراع ومفاوضات جنيف التي تبحث حل النزاع. وهي معضلة لخصها زارتمان في ان النوع الاول من المفاوضات

¹أرون لوند، الدوامة الجهادية، شوهده على الرابط: <https://cutt.us/IjJQx>

² Muriel Asseburg, Wolfram Lacher and Mareike Transfeld. *ibid*, pp, 39-40.

يزيل الحافز لنجاح النوع الثاني، لأنه يوقف العنف الذي يعتبر المصدر الأكثر فاعلية للألم.¹ من منظور المعارضة السياسية ان استانة أفرغ جنيف من قدرتها على المساومة بفصل البعد العسكري عن السياسي، ما جعل المفاوضات تدور في فلك الاستشارات القانونية والدستورية. كما ان روسيا حاولت قطف سلة الدستور من جنيف باقتراحها تشكيل لجنة استشارية لصياغة دستور جديد خلال الجولة الثالثة من استانة، ولاحقا في الجولة الثامنة نجحت في استحداث مؤتمر سوتشي كصيغة موازية للحل السياسي بجنيف. في 30 جانفي 2018. تبنت الأطراف المشاركة المشروع الروسي الذي سمي اللجنة الدستورية. وتم تجديد الثقة في هذا المقترح خلال الجولة الـ 12 من استانا بمناقشته مع الوسيط المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية غير بيدرسون بضرورة إطلاق عمل لجنة مناقشة الدستور الحالي وفق قرار مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي وإجراء الجولة المقبلة من المشاورات في جنيف مؤكدين على جاهزيتهم الكاملة لدعم جهود بيدرسون بما في ذلك الحوار الفعال مع الأطراف السورية.²

الفرع الثالث: مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي

مؤتمر الحوار الوطني السوري عقد يوم 30 يناير 2018 في منتجع سوتشي. بدعوة من روسيا بعد ما تم التمهيد له في اجتماع أستانا 8، صرح وزير خارجية روسيا لأفروف أن مسار سوتشي شأنه شأن مسار أستانا وجدا لتسهيل عملية التفاوض بين السوريين بالتوافق مع أهداف عملية جنيف، فهو يهدف إلى المساعدة على تنفيذ القرار 2254 برعاية الأمم المتحدة.³ من أبرز مخرجاته الاتفاق على تأسيس لجنة لإعادة كتابة الدستور السوري ودعوة لإجراء انتخابات ديمقراطية. وانطلق المؤتمر بمشاركة المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا ومجموعة من دول جوار سوريا، وحضور 1500 شخصية سورية من النظام السوري والمعارضة للمشاركة في المباحثات. باعتبارهم ممثلي كل شرائح المجتمع السوري، وقواه السياسية والمدنية، ومجموعاته العرقية والدينية والاجتماعية، أصدر المشاركون البيان الختامي للمؤتمر في 12 بنداً وذلك بعد مناقشة كل فقرة والتصويت عليها. ولتحقيق بنود البيان اتفقوا على تشكيل لجنة دستورية بمشاركة وفد حكومة الجمهورية العربية السورية، ووفد يمثل طيفاً واسعاً من

¹ I. William Zartman. Mediation: Ripeness and its Challenges in the Middle East, ibid, p, 491.

² احمد قربي، قطار الحل السياسي في سوريا، مرجع سابق، ص ص، 84-85.

³ عمر كوش. اجتماع استانة محطة الذهاب إلى سوتشي. موقع الجزيرة نت. <https://bit.ly/2olh61l>

المعارضة السورية للتحضير لتعديل الدستور كمشاركة في العملية السياسية برعاية الأمم المتحدة ووفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 2254.¹

بينما قاطعته الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. كما قررت الهيئة العليا للمفاوضات السورية وهي أبرز ممثل للمعارضة عدم المشاركة، في حين أقنعت تركيا نحو مئة شخصية من المعارضة بالمشاركة قبل أن يقرروا الانسحاب. جاء قرار المقاطعة بعد الورقة الغير رسمية التي طرحتها المجموعة الصغيرة خلال الجولة 9 بفيينا كشرط مسبق لحضور مؤتمر سوتشي. ساعد توقيت طرح الورقة في اتخاذ هيئة التفاوض قرارها بمقاطعة المؤتمر وبانضمام هيئة النسيق للمقاطعة واعتذار واشنطن وباريس عن عدم المشاركة بصفة مراقب وجهت ورقة الخمس ضربة قاصمة للوثيقتين التي أعدتهما موسكو ، الأولى "البيان الختامي" والثانية "نداء سوتشي" لتكونا مخرجات لمؤتمر سوتشي، فقد وضعت "المجموعة الصغيرة" ثمانية أسس وضوابط بشأن "مضمون الدستور الجديد أو نصه الفعلي أو الإصلاح الدستوري"، تنسف الأسس التي اعتمدها مسودة "البيان الختامي" لمؤتمر سوتشي بمبادئه الاثني عشر" وتشمل الصلاحيات الرئاسية، صلاحيات رئيس الوزراء، شكل البرلمان، استقلال القضاء، لامركزية السلطة، ضمان الحقوق والحريات لجميع السوريين، إصلاح قطاع الأمن ، وكذلك إجراء تعديلات على القانون الانتخابي. كما أن اشتراطات "المجموعة الصغيرة" لإعادة الإعمار "تُفقد نداء سوتشي" لرفع العقوبات الأحادية عن دمشق وتبني إجراءات لبدء إعادة الإعمار، وعودة اللاجئين، من دون ربط ذلك بأي بعد سياسي. أي قيمة عملية حيث إن النقطة المحورية فيه هي إعادة الإعمار، وهي مهمة لا يمكن لروسيا أن تنهض بها دون تعاون المجتمع الدولي.²

جاء تعديل البيان الختامي لسوتشي متضمنا متطلبات المجموعة المصغرة واقتراحات ثلاثي استانة وشروط غوتيرش بعد رسالته إلى لافروف التي تضمنت معايير المشاركة في سوتشي، على ان يعقد مؤتمر الحوار الوطني مرة واحدة فقط، وأي نتائج تتمخض عنه تُحال إلى عملية جنيف لإجراء المزيد من المداولات تحت إشراف الأمم المتحدة. رغم طرح فكرة اللجنة الدستورية كمدخل وكآلية للتسوية السلمية للأزمة السورية وبعد مفاوضات دامت 18 شهرا مع جميع الأطراف وضعت الأمم المتحدة ترتيباً خاصاً لهيكلية اللجنة الدستورية بحيث تضمن من خلالها موافقة النظام والمعارضة معاً. تم الاعلان عن تشكيل اللجنة

¹البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري بسوتشي <https://www.sana.sy/?p=701024>

²مسودة روسية لـ «نداء سوتشي»: الإعمار ورفع العقوبات دون شروط سياسية. موقع جريدة الشرق الاوسط:

<https://bit.ly/2GoBJOL>

سبتمبر 2019 على أيدي المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسون باعتبارها مدخل وآلية للتسوية السلمية للأزمة السورية، وأن التغيير المنشود سيأتي عبر مسار الحوار الدستوري والأهم من ذلك ستبقى العملية تحت سقف المظلة الدولية بجنيف.¹

وحول أهمية الاتفاق علق بيدرسون هو بمثابة عقد اجتماعي جديد ويمكن أن يكون بمثابة فتح باب لعملية سياسية أوسع تلبية تطلعات الشعب السوري المشروعة. أما فيما يخص نص الاتفاق، رد قائلا: إن الاتفاق يستند إلى مبادئ أساسية يجب أن يقوم عليها أي اتفاق وهذا يضم احترام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وسيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها والطبيعة السورية لقيادة وملكية هذه العملية. كما أن هذه المبادئ يجب أن تضم هدف انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن 2254. كما يقر ذلك بضرورة إجراء عملية سياسية واسعة النطاق تنفيذا لأحكام القرار ذاته. أما اختصاصات وعناصر اللجنة الدستورية ف جاء تفصيلها على موقع هيئة الأمم المتحدة كمايلي:

1. الولاية: تقوم اللجنة الدستورية في سياق مسار جنيف الميسر من طرف الأمم المتحدة، بإعداد وصياغة إصلاح دستوري يطرح للموافقة العمومية، كإسهام في التسوية السياسية في سوريا وفي تطبيق قرار مجلس الأمن 2254 (2015).

2. التشكيل والهيكل: للجنة اللجنة الدستورية هيئتان، مصغرة وموسعة. وتضم الهيئة الموسعة 150 رجلا وامرأة/ 50 مرشحا من طرف الحكومة؛ 50 مرشحا من طرف هيئة المفاوضات السورية؛ 50 مرشحا من المجتمع المدني. وتضم الهيئة المصغرة للجنة الدستورية 45 رجلا وامرأة/ 15 مرشحا كمن بين مرشحي الحكومة؛ 15 مرشحا من بين مرشحي هيئة المفاوضات السورية الخمسين؛ و15 من بين مرشحي المجتمع المدني الخمسين. تقوم الهيئة المصغرة بإعداد وصياغة المقترحات الدستورية وتقوم الهيئة الموسعة بإقرارها. ولمكن عقد الهيئة الموسعة بشكل دوري أو مواز في الوقت الذي تواصل فيه الهيئة المصغرة أعمالها، وذلك لمناقشة وإقرار المقترحات.

3. اتخاذ القرارات: ينبغي أن يحكم عمل اللجنة الدستورية التوافق والانخراط البناء بغية تحقيق الاتفاق العام لأعضائها الأمر الذي سيمكن مخرجاتها من التمتع بأوسع قبول ممكن من طرف الشعب السوري. وتحقيقا لهذا الغرض، تمارس اللجنة عملها وتعتمد قراراتها بالتوافق كلما أمكن وإلا فبتصويت 75 % على الأقل من الأعضاء في الهيئة المعنية.

1. تصانيف حتى. اللجنة الدستورية السورية: استراحة محارب أم بداية حل؟ موقع جريدة الشروق: <https://bit.ly/33gCIQU>

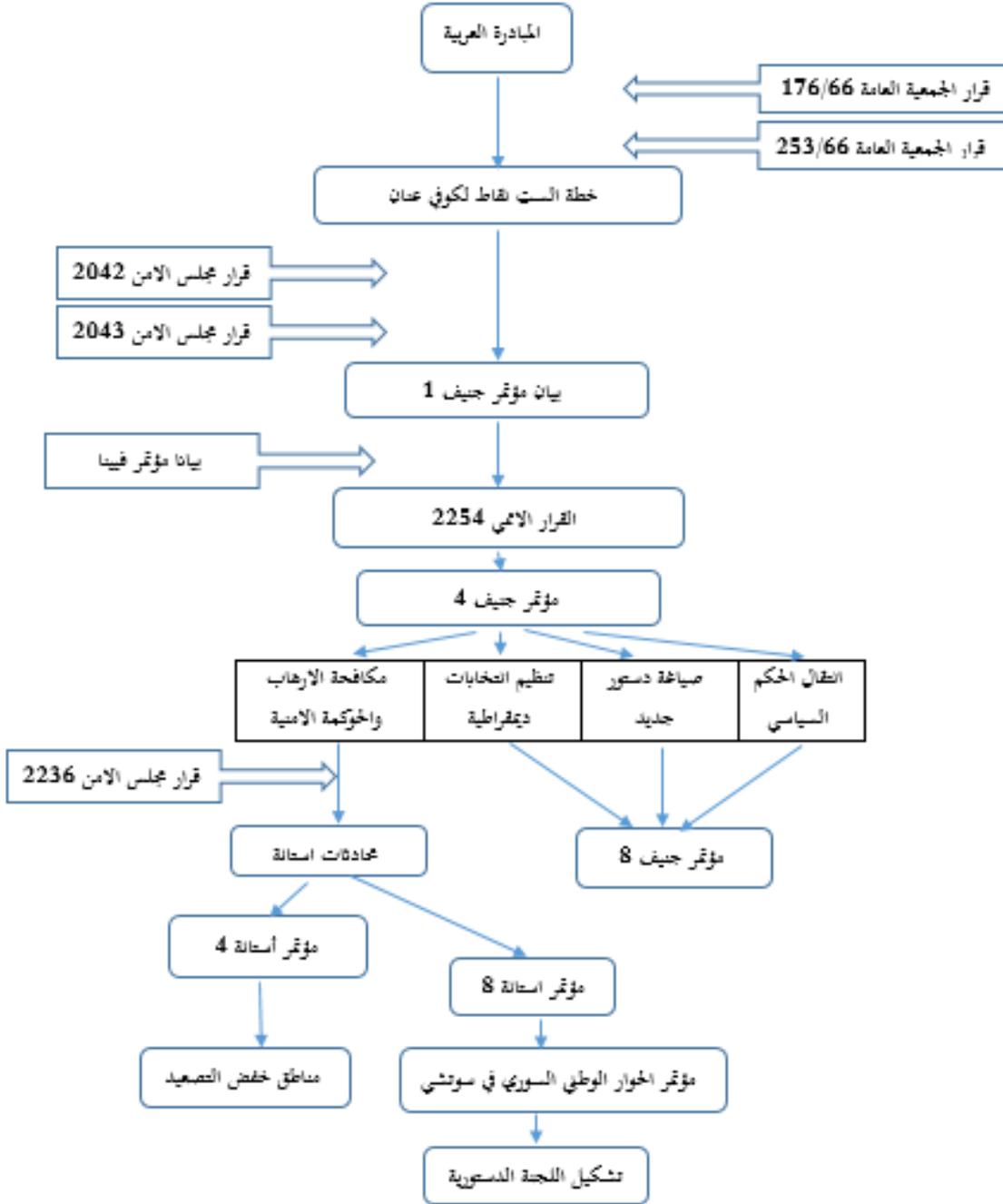
4. الرئاسة: تتمتع اللجنة الدستورية بترتيب متوازن لرئاستها مع رئيسين مشتركين أحدهما مرشح من قبل حكومة سوريا والآخر من قبل هيئة المفاوضات السورية. كما يعمل الرئيسان بالتوافق للهيئتين الموسعة والمصغرة.
5. التيسير: يقوم المبعوث الخاص بتيسير عمل اللجنة الدستورية بقيادة وملكية سورية، بما في ذلك مساعدة الرئيسين المشتركين إلى توافق وتقريب وجهات النظر بين الأعضاء من خلال بذل مساعيه الحميدة. ويقوم بمراجعة ما تم إحرازه من تقدم من خلال إحاطته لمجلس الأمن.
6. بناء الثقة وضمان أمن وسلامة أعضاء اللجنة الدستورية.
7. أحكام إضافية.¹

لقيت اللجنة الدستورية بتعديلاتها الجديدة قبولا من قبل الأطراف السورية والدولية، ما يعد انجازا للوساطة الدولية في احداث تغيير من الداخل بعد انسداد الحل الوسط رغم قبول الأطراف صيغة جنيف 1 على تقاسم السلطة لكنها اختلفت حول كيفية تنفيذ عملية الانتقال السياسي او ترتيب السلال الاربع لجنيف 4، لذا تعد اللجنة الدستورية مدخلا لبداية مرحلة الحل السلمي للأزمة السورية. غير ان للمعارضة مخاوف وتوجسات من التزام النظام لتشكيل اللجنة خاصة انه لا توجد اجال محددة وهي مخاوف لها ما يسوغها بناء على تجربة مسار جنيف. بالإضافة إلى العديد من النقاط التقنية بدءا بإعداد وصياغة إصلاح دستوري إذ يستدعي ذلك أساسا التوافق بين طرفي الصراع على حجم ومدى التغيير هنا يطرح مسألة دستور 2012 ، بعد هذه العقبة يحتاج شكل الدستور الجديد إلى موافقة اللجنة الدستورية وفق نظام التصويت عبر الثلثين ، هنا يبرز اشكال التمثيل داخل هيكل اللجنة الدستورية و تعيين خمسين عضو عن المجتمع المدني، تتعلق بالتجاذب المباشر وغير المباشر بين الأطراف الإقليمية لاختيار أعضاء المجموعة.² و بما ان كل عقبة ستحتاج جولة او جولات من المفاوضات الثنائية لتجاوزها إلى غاية طرح مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي ، تخشى المعارضة ان يقوم النظام بالمناورة من خلال المفاوضات لربح الوقت على امل احراز تقدم في ملف ادلب او تسوية عسكرية تجعله يفرض عليها امر جديد ، او تعقيد عملية تأسيس اللجنة الدستورية عبر مفاوضات مطولة في جنيف حتى موعد الانتخابات الرئاسية القادمة 2012 التي يحق للأسد الترشح فيها عهدة ثانية لسبع سنوات وفق دستور 2012.

¹ <https://news.un.org/ar/story/2019/09/1040732>

² ناصيف حتى. اللجنة الدستورية السورية: استراحة محارب أم بداية حل؟ موقع جريدة الشروق: <https://bit.ly/33gCIQU>

الشكل(14): مخطط مسار الحل السياسي للقضية السورية



المصدر: من اعداد الباحث

المبحث الثاني: نحو بنية أمنية جديدة في الشرق الأوسط

لقد أدى إنهيار النظام الإقليمي إلى جعل الإخفاقات الأمنية في منطقة الشرق أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. إن عجز الدول وانتشار الفواعل العنيفة من غير الدول والتنافس الإقليمي تدرج ضمن المشاكل الأمنية الأكثر الحاحا والتي تتطلب وضع ترتيبات أمنية جديدة في المنطقة لاحتوائها. لذا من أجل الحد من العنف والصراع في الشرق الأوسط من الضروري أن تترك الجهات الفاعلة الإقليمية أين هي جوانب الخلاف ومن أين يمكن أن يبدأ التعاون، ستعمل الدول الإقليمية بشكل جماعي من أجل إنشاء آليات تشجع وتحفز الأمن الإقليمي من خلال الحوار وخفض التصعيد المتبادل إلى زيادة المعاملات داخل المنطقة بالتفاوض مع جميع الجهات الفاعلة الإقليمية.

إن إطار أمني إقليمي شامل رغم أنه لا يلغي بالضرورة هذه التهديدات كلياً لكن لديه إمكانات حقيقية لتحقيق مزيد من الاستقرار في المنطقة. قد يكون نظام الأمن التعاوني الخطوة الأولى الأكثر واقعية في إنشاء إطار أمني على مستوى المنطقة. بمجرد تأسيسه ونضجه، يمكن لثقافة وقواعد الأمن الجماعي في المنطقة أن تهبيء في نهاية المطاف الظروف الملائمة لبدء مناقشات ومفاوضات رسمية حول أمن الدفاع الجماعي.

المطلب الأول: الترتيبات الأمنية ما بعد الإنتفاضات العربية

رغم تضارب مطالب الدول لإضفاء الطابع الرسمي على العمل المتعدد الأطراف في الإقليم وعدم امتثالها لقواعد ومعايير التعاون الا انه هناك مساعي جدية لدول المنطقة لبناء ترتيب أمن ي تعاوني شامل. اذ لازالت تشارك دول الشرق الأوسط في العديد من المناقشات التي تشير إلى بعض الإدراك بأن الأمن طويل الأمد يقوم على الثقة المتبادلة والتنسيق كالمحادثات المتعددة الأطراف والمؤتمرات الذي تم إنشاؤها حول التعاون والأمن في الشرق الأوسط.

الفرع الأول: الحوارات الأمنية في الشرق الأوسط

على خلاف جميع مناطق العالم يفتقر الشرق الأوسط إلى نظام شامل على مستوى المنطقة للحوار والتعاون في القضايا الأمنية. إن الافتقار إلى مثل هذا النظام له آثار عميقة على المنطقة، ويجعل الأمر أكثر صعوبة على دول المنطقة لاستكشاف طرق لإدارة علاقاتهم وخلافاتهم. وعندما تثبت الحكومات أنها غير قادرة على بناء هيكلها الأمني الإقليمي، فقد تقع المهمة على عاتق المبادرات الأمنية غير الرسمية.¹ يعد استخدام آليات المسار الثاني طريقة إبداعية لحل العديد من المشكلات. يسمح للخبراء من المناطق والحكومات بطرح الأفكار والنظر فيها دون الحاجة بالضرورة إلى تبنيها "كسياسة" قبل أن تتاح لهم الفرصة لتطوير أفكارهم ومعرفة كيف سيكون رد فعل الآخرين. يمكن لمبادرات المسار الثاني أيضاً الالتفاف على العديد من المشكلات التي تخلقها البلدان التي لا تعترف رسمياً ببعضها البعض. من الأسهل بكثير على المسؤولين من البلدان التي لا تتعرف على بعضها البعض أن يجتمعوا في جلسة أكاديمية أكثر من لقاء رسمي، بشرط أن يتعرف جميع اللاعبين على القواعد الأساسية.²

شهد الشرق الأوسط العديد من المنتديات الأمنية مثل تلك التي يقوم بها المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ومقره لندن، وتعزز سلسلة "مؤتمرات القمة الأمنية الإقليمية" (التي يطلق عليها اسم "حوار الخليج") الحوار الأمني بين حكومات دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق واليمن، وقد انضم المشاركون الإقليميون في هذه المؤتمرات المنعقدة بشكل خاص ولكن التي استضافت رسمياً من قبل ممثلين حكوميين غير إقليميين الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وسنغافورة وأستراليا واليابان. تناقش اجتماعات "القمة" الخليجية مسائل حساسة مثل قلق الدول العربية من تنامي النفوذ الإيراني، وما هو الشكل الذي ينبغي أن يتخذه الهيكل الأمني الإقليمي المحتمل، والمقاربات العسكرية وغير العسكرية لمكافحة الإرهاب، والدور المناسب للقوى الخارجية في أمن الخليج. المنتديات القليلة التي يتفاعل فيها المسؤولون الإيرانيون مع جيرانهم بشأن القضايا الإقليمية الحاسمة³. كما ينظم حوار المنامة سنوياً في عاصمة مملكة البحرين إذ يجتمع عشرات من المسؤولين الرسميين ورجال الأعمال والشخصيات الدولية والاقتصاديين والسياسيين والمفكرين الإستراتيجيين من آسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية لتبادل وجهات النظر إزاء التحديات الأمنية. كما عقد المنتدى الأول للحوار الأمني الإقليمي لأمناء ومستشاري

¹ Chester A. Crocker, The Place of Grand Strategy, Statecraft, and Power in Conflict Management, in: leaching the dogs of war, ibid, p, 363.

² Peter Jones, Towards a Regional Security Regime for the Middle East, ibid.38.

³ Chester A. Crocker, ibid.

الأمن القومي لدول المنطقة بمشاركة المسؤولين المعنيين من إيران وروسيا والصين والهند وأفغانستان، بمبادرة من الامانة العامة للمجلس الاعلى للأمن القومي في الجمهورية الاسلامية، حيث تم خلاله بحث سبل مكافحة الارهاب والتطرف والتهديدات الارهابية الجادة في غرب آسيا.

تكمّن اهمية هذه المنديات وغيرها مثلما يشير **بيتر جونز** إلى أن مناقشة الأمن الإقليمي في المنطقة يجب أن تعالج تهديدات متعددة على مستويات متعددة. وبالتالي، يجب أن يبدأ الحوار الأمن ي في المنطقة بمحاولة بناء مجتمع من الخبراء وصناع الرأي الذين سيعملون معًا للارتقاء فوق التوترات¹. فالخطاب السياسي غير الرسمي، أو المسار الدبلوماسي الثاني يعد جزءًا متزايد الأهمية من المشهد الأمن ي الدولي المتغير، مع إمكانية طرح أفكار وحلول جديدة للنزاعات التي قد تؤثر بمرور الوقت على السياسة الرسمية. ومثلما يوضح الدبلوماسيان **ناصر حتى** و**حسين موسيان**: لا يهدف مؤتمر الأمن والتعاون إلى إنشاء إطار مؤسسي آخر يحل مكان المنظمات الإقليمية القائمة أو ينافسها. فهوية وطبيعة وأهداف ومهام هذه المنظمات تختلف كلياً عن هذا المؤتمر الذي هو في حقيقة الأمر نوع من المنتدى. منتدى يوفر إطار للتشاور والحوار والتبادل والتنسيق متى أمكن ذلك. تقوم فلسفة هذا المؤتمر على الانخراط مع الآخر وليس على المواجهة أو القطيعة. فلسفة تهدف إلى إيجاد حلول للمشاكل وليس إلى تعزيز المواجهة. مؤتمر من هذا النوع يعقد على مستوى وزراء الخارجية بشكل دوري. ويمكن أن ينعقد على مستوى أدنى. كما يمكن للمؤتمر تشكيل مجموعات عمل من رسميين وخبراء لبلورة أفكار ومقترحات سياسية عملية للقضايا ذات الصلة. ينطلق مؤتمر من هذا النوع من مسلمة أساسية قوامها أن لا أحد يستطيع أن يعزل الآخر في أي قضية أو مسألة له فيها مصلحة أساسية أيا كانت الخلافات القائمة أو طبيعة ميزان القوى في لحظة معينة. منطلق الإقصاء خطير ويؤدي إلى المواجهة المباشرة أو المواجهة بالواسطة، أو قد يزيد من حدة مواجهة قائمة.²

لقد أظهرت دول الشرق الأوسط بعد حرب الخليج بؤادر اهتمام متجدد بإطار حوار أمن ي إقليمي. هناك شعور بالنضج لمثل هذا الحوار، وفي بعض النواحي، هناك شعور بالإلحاح بأن الوضع سيزداد سوءًا إذا لم تبدأ دول المنطقة في معالجة مخاوفها بشكل جماعي. تؤثر العديد من القضايا المتعلقة بالأمن على العديد من الدول وتعتبر الحدود الوطنية، وسيكون من المفيد رفعها في شكل إقليمي. الحوار الأمن ي

¹ Peter Jones, ibid.

² ناصر حتى، السيد حسين موسيان، مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، جريدة الشرق الاوسط، انظر:

<https://aawsat.com/home/article/114466>

الإقليمي ليس حلاً في حد ذاته، ولكنه يوفر فرصة لتأسيس منتدى لمناقشة المشاكل والحلول الممكنة. إن إطار الحوار الأمن ي الإقليمي من شأنه أن يفتح المجال لبدء عملية يمكن أن تؤدي إلى اتجاهات إيجابية غير متوقعة. ومع ذلك، فإلى جانب التصرف التنافسي القوي، هناك إشارات إلى وجود إستراتيجية أمنية تعاونية. تشارك دول الشرق الأوسط في نقاشات مختلفة تشير إلى بعض الإدراك بأن الأمن طويل الأمد يعتمد على الثقة المتبادلة والتنسيق: المحادثات متعددة الأطراف، المؤتمر الذي تم إنشاؤه مؤخرًا والذي انتهى عملياً حول التعاون والأمن في الشرق الأوسط، ودول مجلس التعاون الخليجي. المحادثات الثنائية بين إسرائيل وجيرانها. تشير هذه المناقشات الإقليمية وغيرها إلى محاولة التغلب على المعضلات الأمنية التي تنتشر الفوضى وتشجع الخوف. تشجع القوى المختلفة قادة المنطقة على التفكير في حل متعدد الأطراف لحل معضلاتهم الأمنية المستمرة¹.

لا ينبغي أن يُنظر إلى الحوار الأمن ي الإقليمي على أنه دواء سحري. لكن غياب مثل هذا الإطار يعني أن دول الشرق الأوسط تحرم نفسها من أداة إقليمية معترف بها وراسخة لمناقشة وربما تعزيز قدرتها الجماعية على إدارة الصراعات في وسطها. على أقل تقدير، سيوفر إطارًا مقبولاً يمكنهم من خلاله إثارة مخاوفهم، وتوضيح تصورات التهديدات والمصالح الأمنية، وربما صياغة تفاهات جديدة بشأن المواقف المعقدة. سيوفر فرصة لتقييم ما يهم الدول حقًا، علاوة على ذلك، من شأنه أن يساعد في ترسيخ ثقافة وعادات الحوار والتعاون الإقليمي في المنطقة. هذه كلها أهداف مهمة. لذا يمكن أن يساعد المسار الثاني في تمهيد الطريق، ولكن في مرحلة ما يجب على الحكومات الانتقال من الحديث عن الأمن في بيئة أكاديمية إلى الاتفاق عليه على طاولة المفاوضات. من الممكن بناء العديد من السيناريوهات حول متى وكيف يمكن أن يحدث ذلك، ولكن المفتاح هو القيادة السياسية والشجاعة والرؤية².

الفرع الثاني: الأمن التنافسي يفشل الإقليمية الأمنية

أطلقت الأحداث ما بعد الربيع العربي العنان لحوارات إقليمية حول الترتيبات الأمنية التي يجب وضعها لتثبيط تكرار هذه المواجهة الدموية ولتعزيز الأمن الإقليمي. وكما كان متوقعاً، انطلق العديد من الدول الأكثر تضرراً في اتجاهات مختلفة وأحياناً متعكسة في البحث السريع عن الأمن. رغم ان دول الشرق الأوسط المختلفة تتحدث لغة الأمن التعاوني ولكنها تتصرف وفقاً لمنطق الأمن التنافسي. والذي يتم تعريفه

¹ Michael Barnett, Regional Security after the Gulf War. Ibid, p, 609.

² Peter Jones, ibid.38.

من خلال الاعتماد على القوة المفرطة وآليات الموازنة الصريحة للحفاظ على الاستقرار بين الدول. فالدول، من وجهة النظر هذه، لديها خياران منمق لأنها تحاول زيادة أمنها والاستجابة للتهديدات الأمنية: التعبئة الدولية، والتي تنطوي على التعبئة المحلية وإنتاج وسائل الحرب؛ والتحالفات الخارجية التي تتعلق ببناء تحالفات إستراتيجية. على الرغم من وجود مزايا وعيوب لكل إستراتيجية، فإن الهدف العام هو زيادة القوة النسبية للدولة من أجل الحفاظ على توازن القوى وموقف رادع موثوق به، التي تشير إلى أن تكاليف العدوان ستتجاوز أي فوائد متوقعة.¹

أدت التوترات المتواصلة بين الحلفاء والمواجهة المفتوحة بين الخصوم إلى تفويض دور المؤسسات والمنظمات الرسمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في البداية، بدا أن الإنتفاضات العربية تفتح باباً مهماً من الفرص للتعاون الإقليمي وآلية للتعاون الأمن ي ولكنه ما لبث أن أقتل. وحالة الجامعة العربية هي مثال كاشف لذلك. فقد اتخذت هذه المنظمة، والتي غالباً ما توصف بأنها غير فعالة أو غير ذات أهمية، بعض الخطوات الجريئة فيما يخص ليبيا وسوريا، مما يعكس تغيراً في كل من مفهومها الأساسي وسلوكها العام ومع ذلك منذ 2013 وحتى اليوم، عززت تبدلات القوى والشعور المتزايد بقبالية الهجوم من المنافسة بين العرب، ودعمت الخصومات القائمة من قبل، بل وخلقت خصومات جديدة، مما دفع الجامعة أن تحد من طموحاتها. وفي الواقع، أصبحت واحدة من المنصات العديدة التي تنشب فيها الخصومات بدلاً من أن تكون آلية لتنسيق الاستجابة للتهديدات المشتركة.²

كان من المتوقع حدوث مزيد من التقدم في بناء المجتمع. العديد من العوائق التي تحول دون تعميق التعاون مألوفة تماماً - الخوف من الهيمنة والسيادة التملكية وما شابه - ولكن ربما يكون الأكثر إثارة للاهتمام هو فشل الأنظمة في خلق توقعات مشتركة بشأن عدم التدخل في السياسة الداخلية لبعضها البعض. وقد ساهمت هذه الخلافات، التي بُنيت حول الاتهامات الأخيرة بالتدخل الداخلي والتدخل بين الأعضاء، في عكس مسار التقدم نحو التعاون الأمن ي، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مجلس التعاون الخليجي بعد تعثر مشروع تحويل المجلس إلى اتحاد وهي مبادرة طرحها العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله، والأزمة الغير مسبوقه بعدما فرضت السعودية، الامارات والبحرين ومصر حصاراً على قطر. وقد استحوذ التقارب الرباعي على اهتمام كبير باعتبار انه قد يكون مقدمة لظهور تحالف عربي قوي جديد. تأسس هذا التقارب

¹ Michael N. Barnett, Regional Security after the Gulf War, ibid, p, 607.

² رفائلا ديل سارتو، مرجع سابق، ص، 20.

على دعامتين أساسيتين، تتمثل الأولى بالتأييد الحاسم من قبل الدول الخليجية الثلاث للنظام المصري بعد اطاحة حكم الإخوان المسلمين ودعمها لهذا التغيير، أما الثاني فهو دور السياسي الذي اداه النظام المصري الجديد في وقف التقدم السياسي للإخوان المسلمين في الوطن العربي استنادا إلى سيطرتهم على مصر.¹

وكان تأثير هذه الخصومات على مجلس التعاون الخليجي أكثر حدة منذ عام 2017، عندما قاطعت ثلاث دول من الستة الأعضاء فيها دولة أخرى هي قطر، مثل هذا ضربة قاصمة لمصادقية المنظمة وقدرتها على البقاء. ورغم أن مجلس التعاون الخليجي قد مر بانتكاسات من قبل، لكن حدة هذه الأزمة كانت غير مسبوقة. ومجلس التعاون الخليجي كمنظمة لا يملك الكثير لتهدئة الأزمة بين أعضائه. وقد عانى من العواقب بدلا من ذلك. أثارت الأعمال العدائية بين دول مجلس التعاون الخليجي وما اصطلح على تسميته "الانقلاب الإقصائي في سياسات مجلس التعاون الخليجي" أسئلة عن المبادئ الأساسية التي تأسست عليها المنظمة والنقاش الدائر حول مخاطر تفكك مجلس التعاون الخليجي أو أن يتحول على أحسن تقدير إلى صدفه خاوية.²

وتتعرز أزمة الهياكل الإقليمية التقليدية من خلال تطويرين إضافيين: تأسيس "علاقات خاصة" ثنائية الإتجاه وإنشاء آليات تنسيق متعدد الأطراف لتعمد إقصاء بعض اللاعبين الإقليميين. لقد ساهم مجلس التنسيق السعودي-الإماراتي في عام 2018 وتعظيم التعاون بين قطر وتركيا، وكذلك في المجال العسكري إلى تفكيك وحدة دول الخليج. وبالمثل، فقد تأسست الرباعية العربية التي تتكون من البلاد الأربعة التي بدأت مقاطعة قطر-أو التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب والذي تقوده السعودية، على فكرة إقصاء بعض اللاعبين الإقليميين: قطر في حالة الرباعية العربية وإيران وحلفائها الإقليميين في حالة التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب أصبحت الفكرة القديمة عن إتجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو نوع من بنية الأمن بعيدة الاحتمال في هذه الظروف. وفي الواقع، فإن احتمال تأسيس تحالف إستراتيجي شرق متوسطي تقوده الولايات المتحدة، أو ما يطلق عليه "الناتو العربي" يمكن أن يقوي هذا الإتجاه لأنه لن يقصي القوى الإقليمية الكبرى مثل تركيا وإيران ولكن أيضا دول عربية مثل الجزائر أو

¹ علي الدين هلال، حال الامة العربية 2014-2015، مرجع سابق، ص، 155.

² رفائلا ديل سارتو، مرجع سابق، ص، 20.

العراق. وقد تؤدي هذه الخطوة نحو المزيد من الانقسام في المنطقة وستضاف إلى الانشقاقات المتداخلة المشار إليها أعلاه¹.

إن فشل النماذج الأمنية الحالية يتطلب إعادة تفكير شاملة في البيئة الإقليمية. فهل المشكلة إذن هي روايات متنافسة (ومتناقضة) للأمن والتهديد؟ هل السردية الأمنية المهيمنة التي وضعتها المؤسسات العالمية مثل الأمم المتحدة والدول الرائدة مثل الولايات المتحدة قدمت ببساطة فقيراً لمنطقة مثل الشرق الأوسط؟ قد يجادل المرء بأنه حتى الترتيبات الإقليمية التي لا تزال متنازع عليها والتي تشكل الشرق الأوسط الحديث هي جزء من المشكلة بالتأكيد، كما جادلت بينار بيلجين، هناك وجهات نظر متنافسة ومتداخلة من الداخل والخارج -العرب، والإسلاميين، والغربيين، وغير الغربيين، والدولة وغير الدول -التي تعتبر مهمة في فهم فشل الأمن الإقليمي. ولكن ما هو الدور الذي لعبته دول المنطقة نفسها في هذا الفشل والفشل الموازي في إصلاح الانقسامات بين الدولة والمجتمع والاستجابة للتهديدات المحلية والعبارة للحدود؟ كما تقترح لويس فاوسيت أن إنعدام الأمن هو إلى حد كبير نتيجة الروايات المتنافسة والتفاهات من قبل المطلعين والأجانب والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. على هذا النحو تعمل على ثلاثة مستويات مختلفة: الدولة والإقليمي والدولي -والتي تستحق جميعها دراسة منفصلة.²

الفرع الثالث: حتمية التعاون الأمني الإقليمي في ظل المستقبل:

إلى جانب السلوك التنافسي القوي في الشرق الأوسط هناك إشارات إلى وجود استراتيجيات أمنية تعاونية. يشير التعاون الأمني هنا إلى المحاولات الرسمية لوضع العلاقات الأمنية بين الخصوم الإقليميين على أساس أكثر استقراراً ويمكن التنبؤ بها من أجل تقليل حجم ونطاق وإمكانية المواجهة المسلحة.³ رغم تضارب مطالب الدول لإضفاء الطابع الرسمي على العمل المتعدد الأطراف في الإقليم وعدم امتثالها لقواعد ومعايير التعاون إلا أنه هناك مساعي جدية لدول المنطقة لبناء ترتيب أمن ي تعاوني شامل. إذ لازالت تشارك دول الشرق الأوسط في العديد من المناقشات التي تشير إلى بعض الإدراك بأن الأمن طويل الأمد يقوم على الثقة المتبادلة والتنسيق كالمحادثات المتعددة الأطراف، المؤتمرات الذي تم إنشاؤها حول التعاون والأمن في الشرق الأوسط، منتديات الأمن لمجلس التعاون الخليجي، محادثات ثنائية مع إسرائيل. تشير

¹ رفائلا ديل سارتو، مرجع سابق، ص ص، 20-21.

² Louise Fawcett, Regionalizing Security in the Middle East: Connecting the Regional and the Global, ibid, p.49.

³ Fen Osler Hampson and Brian S. Mandell, Managing Regional Conflict: Security and Cooperation Third Party Mediators, International Journal, Vol. 45, No. 2, Managing Regional Conflict (spring, 1990), pp. 191-201, p. 195.

هذه المناقشات الإقليمية وغيرها إلى محاولة التغلب على المعضلات الأمنية التي تنتشر الفوضى وتشجع الخوف، تشجع القوى الدولية المختلفة قادة المنطقة على التفكير في حل متعدد الأطراف لحل معضلاتهم الأمنية المستمرة.¹ ومن ثم الانتقال من مجرد الاستقرار الإقليمي الذي يُعرّف بأنه احتمال منخفض للحرب بين الدول في منطقة ما إلى التحول الإقليمي الذي يمتاز بعلاقات ودية عميقة بين دول المنطقة ومؤسسية لدرجة تجعل الصراع المسلح غير وارد أو على الأقل باهظ التكلفة.²

يقتضي التعاون المتعدد الأطراف في الإقليم تضمين الاتفاقيات الثنائية التي تربط دول الخليج مع أمريكا في إطار أوسع وخلق اليات عملية للعمل الجماعي مع باقي دول الإقليم لتحقيق مكاسب أمنية مشتركة عبر ما يطلق عليه *أكسلرود* تعلم التعاون من خلال ظلال المستقبل الممتدة. تنطوي التعددية على جهد جماعي من قبل جهات فاعلة متعددة لمعالجة مشكلة معينة. فالتعددية هي عملية تنظر فيها الدول إلى حلول المشكلات على أنها تتطلب مشاورات ومداولات واتخاذ قرارات مشتركة. نتيجة لذلك، لا تنظر الدول إلى أهدافها من منظور المصلحة الذاتية فحسب، بل من وجهة نظر تأخذ في الاعتبار المصلحة الجماعية للدول المجاورة لها.³ إن المحادثات الإقليمية حول الأمن والسيطرة على التسلح والبيئة والموارد المائية هي دليل على وجهة النظر التعاونية والتنسيق المتبادل. على الرغم من أن هذه المحادثات لم تسفر عن أي اختراق دراماتيكي بعد، إلا أنها تعزز وجهة النظر القائلة بأن دول الشرق الأوسط (عربية وغير عربية على حد سواء) لديها مصالح مشتركة لا يمكن حلها إلا من خلال التنسيق والتعاون. هذا هو الحال ليس فقط بالنسبة للتعاون الاستراتيجي ولكن في مجالات أخرى - وأبرزها البيئة وإعادة مصادر المياه - حيث قد يولد التعاون مكاسب كبيرة. علاوة على ذلك، فإن الطموح الأساسي لهذه المحادثات المتعددة الأطراف هو أن التعاون والتقدم في منطقة ما قد يمتد إلى منطقة أخرى.⁴ هذه الأمور مهمة لأنها يمكن أن تساعد في تقليل انعدام الثقة بين الدول من خلال تسهيل التقييم الفعال للتهديدات من قبل الدول المشاركة. يتم تحقيق قدر أكبر من الشفافية من خلال تبادل التقارير الاستخباراتية، وتبادل المراقبين في التدريبات العسكرية وعمليات التفنيش المشتركة للقواعد العسكرية. تشمل تدابير بناء الثقة والأمن برامج مشتركة للتدريب وحياسة

¹ Michael N. Barnett, *Regional Security after the Gulf War*, ibid, p, 609.

² Jeffrey W. Taliaferro, *Neoclassical realism and the study of regional order*, in: *International Relations Theory and Regional Transformation*, ibid, p, 79.

³ Robert Stewart Ingersoll, *Derrick Frazier*, ibid, p, 182.

⁴ Michael N. Barnett, ibid, p, 610.

الأسلحة، وتجريد الحدود المشتركة من السلاح، ومشاريع التنمية المشتركة، والتبادل المتبادل لأوراق سياسات الدفاع، وزيادة التفاعل والتشاور بين صانعي السياسات الإقليميين¹.

تتطلع استراتيجيات الأمن التعاوني إلى بناء المؤسسات والمعايير لتشجيع الثقة والتعاون. الحجة التي يطلق عليها أحياناً التعددية هي أن للدول مصالح مشتركة تتطلب عملاً مشتركاً لتحقيق أهدافها المشتركة. لأن الدول تخشى أن ينشق الآخرون عن أي اتفاق، فإنها ستتشئ مؤسسات لرصد الامتثال وتشجيعه. وبالتالي، من المرجح أن تتضمن أعمال التعاون الأمن ي الناتجة مزيداً من التخصيص لتلك الإجراءات التي تعتبر ولا تعتبر تهديداً، والسياسات المصممة للتغلب على مشاكل العمل الجماعي المرتبطة بالاختيار المترابط، وتطوير الإجراءات الأمنية التي تهدف إلى خدمة المصالح المشتركة.² مثلما وضع ذلك جرفيس بشأن التعاون في ظل المعضلة الأمنية، لن تسعى الدول إلى إعطاء الأولوية للتعاون و / أو التنسيق إذا كان هناك شعور قوي بأن الدول الأخرى ستتشق عن العملية. على هذا الأساس يرى العديد من المختصين بشؤون المنطقة ان أي مؤتمر أمنى إقليمي يجب ان ينطلق من مسلمة أساسية قوامها أن لا أحد يستطيع أن يعزل الآخر في أي قضية أو مسألة له فيها مصلحة أساسية أيا كانت الخلافات القائمة أو طبيعة ميزان القوى في لحظة معينة. منطق الإقصاء خطير ويؤدي إلى المواجهة المباشرة أو المواجهة بالواسطة، أو قد يزيد من حدة مواجهة قائمة.³

إن إضفاء الطابع المؤسسي يعني ضمناً وجود آليات متعددة الأطراف ويتم استخدامها بانتظام كوسيلة للحل السلمي للنزاعات بين الدول والنزاعات الداخلية. من المفترض أن تفوض الدول الأعضاء مستويات مختلفة من السلطة لصالح هذه المنظمات الإقليمية. يمكن أن تختلف آليات الحوكمة الأمنية الإقليمية وفقاً لمدى ودرجة إضفاء الطابع المؤسسي عليها، ودرجة الاستقلالية التي قد تتمتع بها تجاه الدول الأعضاء، وما إذا كانت تضم أيضاً جهات فاعلة غير حكومية.⁴ رغم ان هذا التعاون مدفوع بالدرجة الأولى بالمصلحة الذاتية الوطنية. يُنظر إليه على أنه وسيلة ضرورية لحل المشكلات المشتركة والسعي وراء المصالح التكميلية، تبقى مشكلة السيادة اهم عقبة في طريق تطوير هيكل أمنى إقليمي في الشرق الاوسط فعالبًا لا توجد رغبة في تجاوز الدولة القومية. على الرغم من قبول القيود، فإن السيادة هي مبدأ أساسي من

¹ Craig A. Snyder, Regional Security Structures, ibid, p, 114.

² Michael N. Barnett, ibid, p, 607.

³ ناصيف حتي، السيد حسين موسويان، مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، مرجع سابق.

⁴ Arie M. Kacowicz, Galia Press-Barnathan, Regional Security Governance, ibid, p, 306

المبادئ التأسيسية للترتيبات الإقليمية.¹ تعرقلت محاولات إنشاء آليات للتعاون الأمن ي في الإقليم بسبب الحواجز الكبيرة. وتشمل استمرار انعدام الثقة بين الدول، والمخاوف من التعدي على سيادتها، حيث تحاول بعض الحكومات التلاعب بالمشاكل الداخلية لبعضها البعض للحصول على نفوذ على جيرانها ولتعزيز مصالحها الإقليمية. قد تكون الدول المشاركة قادرة على استيعاب اختلافاتها في مسعى مشترك، لكنها قد لا تفعل ذلك أيضًا. والعامل الرئيسي الذي يعيق مثل هذا التطور هو التصورات المتنافسة للأمن وتعريفات التهديد بين الجهات الفاعلة المحلية. إن الأنماط المتنافسة للمصالح المنعكسة في وجهات النظر الأمنية المتباينة هذه هي التي تعمل لصالح استمرار التقلبات في المنطقة.

¹ Muthiah Alagappa, Regionalism and conflict management: a framework for analysis, ibid, p, 362.

المطلب الثاني: تجاوز الأمنة المفرطة لتعزيز الاستقرار الإقليمي

لقد اثبتت تداعيات الإنتفاضات الشعبية ان الأمن الإقليمي غير قابل للتجزئة. فلمواجهة مشاكل إنعدام الأمن لا يمكن لدولة واحدة أن تعالج النطاق الواسع للمخاوف الأمنية التي تواجه دول المنظومة، فالدول لها مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التنسيق والتعاون والاستجابة الجماعية القائمة على التعاون متعدد الأطراف. يتساءل هذا المطلب إذا كان الأمن الإقليمي يعتمد على الترتيبات التعاونية متعددة الأطراف مع من يجب مشاركته؟

الفرع الأول: خفض التصعيد في العلاقات العربية البينية

كما يبدو اليوم العالم العربي أضعف وأكثر انقسامًا بسبب تداعيات الربيع العربي وصعود المنافسة البينية. ان غياب نظام إقليمي عربي قوي بإمكانه ان يتلاءم مع واقع المنطقة وتحدياتها الأمنية والإستراتيجية هو الذي افشل محتوى الأمن الإقليمي لاعتبارات سياسية وتاريخية ثقافية وجيوستراتيجية، بحيث ان إنعدام منظومة قيم متعارف عليها بدءا من تعزيز وحماية الصف العربي في اطار مرجعية الجامعة العربية وميثاقها هو الذي اثقل كاهل العمل العربي المشترك إقليميا.¹ لمجلس الجامعة هو من اقر بضرورة التدخل الخارجي في ليبيا، لكنه اوكل تلك المهمة للمنظمة الدولية، ولم يتصد لها بنفسه وهو ما يشير إلى عجز المنظمة العربية التي يفترض او يستحسن ان تكون هي المنفذة لهذا التدخل مادامت تعتقد انه بات ضروريا. وقد انتهى الامر إلى ان أصبح التدخل تحت سترة نصره الثورة الليبية تدخلا اطلسيا وهو تدخل لا يمكن فصله عما الت عليه الاوضاع في ليبيا الان.² بشكل عام، أصبحت أي مفاهيم للأمن الجماعي العربي في حالة سراب بعد موجة الاحتجاجات العربية حيث بدأت الدول العربية في التأكيد على اهتماماتها الذاتية على المصالح الجماعية، والتركيز على أمن الدولة على الاهتمامات العربية الأساسية، وإظهار اهتمام قوي بإبرام اتفاقيات أمنية ثنائية مع الدول الغربية.

لطالما كان يُنظر إلى الهوية العربية المشتركة على أنها قاعدة محتملة للتعاون الإقليمي، لقد شجعت الدول العربية على تنظيم نفسها لأن أمنها كان مترابطًا، لكن هذا الترابط لم يمهد الطريق أمام نظام أمن ي أو مجتمع أمن ي بين العرب. ومن خلال لفت الانتباه إلى إنعدام الأمن أو الشعور به كعقبة رئيسية

¹ ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص، 327.

² علي الدين هلال، حال الامة العربية 2014-2015، مرجع سابق، ص، 157.

امام التعاون الأمن ي الإقليمي تشير البيانات الكمية ان بعض الدول العربية تعرضت للتهديد الأمن ي من جانب بعضها الاخر بصورة مباشرة او غير مباشرة 37 مرة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1947 و2010، اي بمعدل مرة واحدة كل 1.7 عام، وهو معدل كاف لتأكيد حالة عدم الاستقرار في العلاقات العربية البينية، فضلا عن الصراعات الداخلية في كل بلد عربي. وتشير المؤشرات الكمية ان منطقة الشرق الأوسط شهدت في مرحلة ما بعد غزو العراق وحتى قبل اندلاع موجة الثورات العربية مباشرة، ما يقرب من 76 حالة صراعية بينها تسعة صراعات ذات جوانب دولية و12 صراعا إقليميا وأكثر من 40 صراعا داخليا. وتتراوح تلك الصراعات بين صراعات مكشوفة، ازمت عنيفة وتوترت حادة كأمن ة قابلة للانفجار في اي وقت منها 16 حالة صراعية ترتبط بعوامل قومية تتعلق بنزاعات انفصال او حكم ذاتي. ونتيجة لذلك، تُظهر الدول العربية توقعات سلوكية جديدة وأنماط تفاعلات أثرت على سياساتها الأمنية بشكل عام وترتيبات التحالف بشكل خاص. ذلك يعني ان التهديد البيني في الوطن العربي يقود الدول الاضعف غالبا إلى البحث عن سند دولي عبر الاتفاقات او التحالفات مع القوى الخارجية لمواجهة تهديد الدول العربية الاخرى، ما يمثل قاعدة للاختراق وتكييف القرارات السياسية وغيرها للدولة بما يخدم مصلحة القوى الخارجية وهي الإستراتيجية نفسها التي اتبعتها القوى المتنافسة على موقع الدولة المركز.¹ هذه التغييرات بدورها مرتبطة بالتغيرات الخطابية والسلوكية في السياسة العربية البينية.

وفي ضل هذه الظروف التي تهدد السلام الإقليمي لعديد من الدول العربية انعقدت القمة العربية بشرم الشيخ مصر، التي دعت إلى صيانة الأمن القومي العربي، والاشارة صراحة إلى حجم التهديدات والمخاطر التي تحيط به، وضرورة العمل العربي المشترك لمواجهتها، والحفاظ على كيان البلدان العربية وتكاملها الإقليمي حيث طلب الأمين العام للجامعة ضرورة تفعيل معاهدة الدفاع المشترك، الا ان تفعيلها تواجهه صعوبات خاصة هناك من يعتبر ان حالات الإرهاب مسالة داخلية لا تنطبق عليها المعاهدة، كما ان المحاولات السابقة واجهت صعوبات تطبيقها بسبب التمسك المفرد بمفهوم السيادة الوطنية على حساب مفهوم الأمن القومي العربي.² امتدت تصورات الأمن القومي المطورة حديثاً بين الدول العربية أيضاً إلى سياساتها الخارجية، مما حد من احتمالات تطوير مجموعة مشتركة من تصورات الأمن الإقليمي. يُعد اقتراح مصر لعام 2015 لتشكيل قوة جديدة لمكافحة الإرهاب مثالا في هذا الصدد. كان الاقتراح في إطار

¹ وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص، 66-67.

² علي الدين هلال، محررا. **حال الامة العربية 2014-2015**، مرجع سابق، ص، 28.

جامعة الدول العربية، لكنه فشل في تحقيقه بسبب مخاوف السعودية بشأن من سيقود هذه القوات. ورغم أن السعودية ساهمت في مناقشات رؤساء الأركان العرب للاقتراح وفي صياغة بروتوكولات هذه القوات، إلا أنها دعت إلى تأجيل مناقشة ذلك المشروع. في موازاة ذلك، قادت المملكة العربية السعودية إنشاء التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب في ديسمبر 2015.¹

تمحورت الإنتفاضات العربية بشكل رئيسي حول أساس الحكم المشروع في العالم العربي.² وبالنظر لضعف معظم الأنظمة العربية، فقد تم إعادة إضفاء الطابع الأمني على مطالب التغيير وتصرفت كما لو أنها تقترب من "دولة غير آمنة"، "دولة تتعرض أراضيها للتهديد بالغزو الكامل، ونظامها مهدد بالإهيار الكامل، ويتعرض مجتمعا للتهديد من قبل العرق الديني". وهو ما يعني أنه السماح بحدوث صدع صغير في السد من المحتمل أن يكون كارثيا.³ على الرغم من سهولة تجميع هذه القائمة، إلا أنه من الصعب القول إن هناك تصوراً مشتركاً بين الدول العربية فيما يتعلق بأولوية كل قضية أمنية على القائمة. الاستثناء هو عندما تقع الدول العربية في نفس المنطقة الجغرافية وتشارك في تاريخ العلاقات الودية والمصالح المشتركة. على سبيل المثال، فإن دول المشرق العربي أكثر اهتماماً بالصراعات في سوريا والعراق، والقضية الفلسطينية، والفواعل المسلحة النشطة في ذلك الجزء من المنطقة، في حين أن تلك الموجودة في المغرب العربي أكثر اهتماماً بالصراع في ليبيا والمنظمات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل.⁴

الفرع الثاني: نزع الطابع الأمني عن العلاقات الإقليمية العربية الغير عربية

في الشرق الأوسط، أثر مفهوم "الأخر" سلبيًا على الإقليمية وفي كثير من الحالات أعاق جهود التعاون من خلال إضفاء الطابع الأمني عليه. لكن حتى في هذه الحالة لا يمكن استبعاد الدول الغير عربية لأنها جزء لا يتجزأ من الأمن الإقليمي ليس لأنها فقط شريك في النزاعات بل كونها شريك كذلك في إدارتها. أثر سياق ما بعد الربيع العربي المائع على التفاعلات العربية - غير العربية، وأصبح نجاح أو فشل الإقليمية على المستوى الأمن ي مرتبطاً بشكل متزايد بقدرة دول المنطقة على العمل كمزودي خدمات أمنية ما بين الدول وداخلها كاستجابة للنزاعات التي غالباً ما تصبح إقليمية: حيث تمتد الحروب بين الدول وداخلها عبر الحدود وتؤثر على البلدان والجهات الفاعلة المجاورة وتجذب انتباه المجتمع الدولي.⁵ فمسألة الأمن القومي

¹ Eman Ragab, *An Alternative Approach to Regional Security in the Middle East*.

² غريغوري غوس، مرجع سابق، ص، 15.

³ Augustus Richard Norton, *The Geopolitics of the Sunni-Shia Rift*, in: **Regional Insecurity after the Arab Uprisings**, ibid, p, 132.

⁴ Eman Ragab, ibid.

⁵ Louise Fawcett, *Regionalism from a Historical Perspective*, in: **Global Politics of Regionalism**, ibid, p, 25.

هنا مهمة لأنها تتطلب تعاونًا إقليميًا في شكلها متعدد الأبعاد. قد يتطور النظام الإقليمي عندما تتخذ الأطراف الرئيسية مناهج متطابقة بشأن القضايا التي تؤثر عليهم، أثبتت هذه الدرجة من التماسك أنها بعيدة المنال في الشرق الأوسط، تختلف الأطراف الفاعلة الرئيسية فيما يتعلق بثلاث قضايا رئيسية: المستقبل السياسي للفلسطينيين، دعم تركيا لحركة الإخوان المسلمين ومستقبل البرنامج النووي العسكري الإيراني. إن الحديث عن نظام أمني شرق أوسطي أي كان شكله ودرجة مأسسته فإنه يتطلب اجماعا عربيا ونزع الطابع الأمن ي عن العلاقات مع الدول الغير عربية في الإقليم، تدور أهم الانشغاقات حول مسألة قبول اسرائيل، تركيا وإيران كلاعبي إقليميين، لقد منع إضفاء الطابع الأمن ي على هذه الأطراف سابقا باعتبارها تهديدًا للهوية العربية إلى تشكيل أمن ي إقليمي شامل وفي المقابل منعت الدول العربية من تشكيل أنظمة أمنية خاصة بها في المنطقة ما مهد لتشكيل منظومة الصراع في الشرق الأوسط. في الوقت الحالي، يدور الدافع الرئيسي للحوار الإقليمي حول التهديد المتصور النابع من إيران. أدت المخاوف المشتركة في هذا الصدد في السنوات الأخيرة إلى تقريب الدول العربية السنية البراغماتية، وخاصة في الخليج من إسرائيل. لكن إذا كان التهديد الإيراني هو المصلحة المشتركة التي تجمع الأطراف معًا، فإنه سيتترك إيران نفسها خارج الإطار، على الأقل في المرحلة الأولية. في الواقع، ولأسباب إضافية - خاصة أن إيران ترفض أي اتصال مع إسرائيل على المستوى الرسمي - سيكون من المستحيل تقريبًا أن تتضمن الدولتان إلى أي إطار حوار رسمي مشترك. لذا الدول العربية تناقش ما إذا كانت هي والدول غير العربية ولا سيما إسرائيل يجب أن تنشئ مؤسسات مشتركة. وهم بذلك يفكرون في العلاقة الجوهرية بين هوية الدولة والنظام الإقليمي المطلوب. ستحدد الخصائص الإيجابية أو السلبية للتعرف على "الأخر" نوعية الترابط الأمن ي في المنطقة، والذي يؤثر على الثقافة السائدة للفوضى والأمن.

يرتبط استقرار النظام الإقليمي بشرطين أساسيين، هما الشرعية والكفاية في أداء الوظائف، تتعلق الشرعية بمدى شعور أعضاء النظام الانتماء اليه واستعدادهم للتضحية في سبيل حماية مضمونه وقيمه ورموزه وحيويته. وتتولد قوة الانتماء للنظام من الرضاء العام السائد بشكل النظام ومفاهيمه، ومن قدرة النظام ككل على تدعيم الانتماء والمحافظة على ولاء أطرافه، وعدم السماح لعضو او عدد من الأعضاء على الاخلال بقواعد السلوك العامة والمبادئ التي يقوم عليها.¹ على المدى الطويل، سيحتاج النظام الإقليمي إلى تضمين جميع الدول العربية وغير العربية الرئيسية في المنطقة، ولكن بالنظر إلى الاختلافات

¹ فواز جرجس، النظام الإقليمي العرب والقوى الكبرى، مرجع سابق، ص، 269.

والاختلافات الحالية، يقترح بول سالم انشاء طريقاً ثلاثي المسارات للمضي قدماً. إلى أن يتخيل المرء مشاركة إيران وإسرائيل في نفس المنتدى الإقليمي، قد يحتاج المساران إلى الفصل بينهما. يمكن أن يشمل ذلك منتدى إقليمياً واحداً يضم الدول العربية وتركيا وإسرائيل. يمكن استخدام هذا البرنامج لمعالجة الاختلافات، والعمل على إيجاد حلول للمشاكل المستعصية -وعلى الأخص حقوق الفلسطينيين في تقرير المصير- وربما البناء على المصالح المشتركة. يمكن لمنتدى إقليمي منفصل، بما في ذلك الدول العربية وتركيا وإيران، أن يعمل أيضاً على الحد من الصراع وتعزيز الثقة والتعاون والبناء على المصالح المشتركة. بمرور الوقت، من الصعب التنبؤ بما إذا كان من الممكن إحراز تقدم كافٍ لدمج هذين النظامين في نظام إقليمي شامل واحد، ولكن على الأقل سيتم بناء مسارات وعادات التعاون داخل المنطقة عبر قطاع عريض من الدول.¹ ان المستقبل المشترك قد يكون بنفس أهمية التهديد المشترك في إنتاج الرغبة لبناء جماعة أمنية مثلما وضح ذلك بارنيت وادلر.²

لقد أظهرت التجارب في مناطق مختلفة من العالم كشرق اسيا وجنوبها إمكانية تعزيز الإقليمية الأمنية ما بين الدول ذات الهويات المختلفة، فإن الاقاليم ليست شكلاً ثابتاً، ولكنها ديناميكية في تطورها ومنفتحة على التغيير والتكيف. وبذلك هي عرضة للتكامل والتفكك المحتمل، وهي غالباً ما تكون مشروعاً متنازلاً عليه، خاضعاً للانعكاس أو لمزيد من التماسك مع تغير مستوى "تماسك المنطقة".³ 'Regionness' " فالمناطق والإقليمية هي ما تصنعه الدول والجهات الفاعلة الأخرى في السياسة الدولية، تم الاعتراف بالمبادرات الإقليمية لإقرار السلام والأمن على أنها أكثر ملاءمة وواقعية في السيناريو الأمن ي المعقد والمترايط الحالي. يمكنه معالجة جميع مستويات إنعدام الأمن الثلاثة، داخل الدول، ما بينها وعبرها. لذا يمكن لحوار أمن ي إقليمي في الشرق الأوسط لا يرتكز على الهوية العربية كمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة او حوار المنامة لجمع الأصدقاء والأضداد بغية إطلاق مسار حوار ي شامل وتدرجي يهدف إلى احتواء وتسوية الخلافات والنزاعات على أساس إعمال واحترام القواعد الدولية من القوانين والأعراف التي يُفترض أن تنظم العلاقات بين الدول على غرار محاولة إجراء عملية رسمية على مستوى المنطقة شملت إسرائيل، وهي إحدى مجموعات العمل الخمس للمسار متعدد الأطراف الذي أطلقه مؤتمر مدريد للسلام عام 1991. لأول مرة، اجتمع مسؤولون إسرائيليون وعرب معاً لمناقشة رؤيتهم للحد من التسلح والأمن الإقليمي، وشاركوا

¹ Eman Ragab, *ibid*.

² Emanuel Adler, Michael Barnett, *ibid*, p, 65.

³ Mary Farrell, *The Global Politics of Regionalism*, in: **Global Politics of Regionalism**, *ibid*, p, 8.

في مناقشات جادة حول تدابير بناء الثقة والأمن.¹ كذلك قد تقضي هذه الحوارات إلى بناء مؤتمر للأمن والتعاون في الشرق الوسط لا يكون هدفه إنشاء إطار مؤسسي آخر يحل مكان المنظمات الإقليمية القائمة أو ينافسها. فهوية وطبيعة وأهداف ومهام هذه المنظمات تختلف عن هذا المؤتمر الذي هو في حقيقة الأمر منتدى يوفر إطاراً للتشاور والحوار والتبادل والتنسيق متى أمكن ذلك. ينطلق مؤتمر من هذا النوع من مسلمة أساسية قوامها أن لا أحد يستطيع أن يعزل الآخر في أي قضية أو مسألة له فيها مصلحة أساسية أيا كانت الخلافات القائمة أو طبيعة ميزان القوى في لحظة معينة. منطق الإقصاء خطير ويؤدي إلى المواجهة المباشرة أو المواجهة بالواسطة، أو قد يزيد من حدة مواجهة قائمة.²

الفرع الثالث: حوكمة أمنية إقليمية تحت مضلة دولية

تم وضع الخطاب الأمني السائد في الشرق الأوسط وأسسها الإقليمية إلى حد كبير من قبل القوى الخارجية ولكن لم يتم قبوله بالكامل من قبل الجهات الفاعلة الإقليمية، مما أدى إلى عجز المنطقة عن تلبية أي توقعات لنظام إقليمي جديد، أو لتحقيق العلاقات العالمية والإقليمية المطلوبة في الهيكل الحالي متعدد الأطراف.

لقد أبرز الربيع العربي بشكل عام والأزمة السورية بشكل خاص التراجع الأمريكي عن الشؤون العالمية، وهو وجود خلق في المنطقة توازناً بين القوى الإقليمية المختلفة ومنعت أي لاعب إقليمي من تحقيق الهيمنة. فشؤون النظم الإقليمية وتفاعلاتها ليست حكرًا على الدول ذات العضوية المباشرة فيها. فهناك دول من خارج الإقليم لها نفوذ وتأثير قد يفوق نفوذ وتأثير أي دولة من أعضاء النظام، وربما يفوق نفوذ الدولة الإقليمية المهيمنة أو الساعية للهيمنة داخل الإقليم.³ على هذا الأساس ينظر إلى التنافس الإقليمي وأزمة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط هي إحدى أعراض تراجع الهيمنة الأمريكية، سمح الافتقار إلى الحزم الأمريكي للجهات الفاعلة المختلفة بتبني سلوك أكثر استباقية. تضاربت وجهات نظر ومصالح الأطراف المعنية المختلفة فيما يتعلق بالأزمة السورية ومستقبل الأدوار الإقليمية. هناك حاجة مستمرة للإدارة الدولية للنزاعات الإقليمية وتعزيز التعاون. وفي الوقت نفسه، فإن التعاون من قبل القوى العظمى أو المجتمع العالمي لإدارة النزاعات الإقليمية يكون انتقائياً، حيث يتم التعامل مع عدد قليل فقط من المشكلات الأمنية على أنها

¹ Eman Ragab, ibid.

² ناصيف حتى، السيد حسين موسويان، مرجع سابق.

³ محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق، ص، 73.

مخاوف عالمية حقيقية على سبيل المثال ادت تهديدات تنظيم داعش إلى تقارب المصالح الأمنية لمختلف القوى لكن هذا التوافق لم ينتقل إلى مسائل أخرى وبالتالي فرضت مصالحها تنسيقاً سياسياً وتعاوناً إستراتيجياً مكثفاً للحفاظ على سوريا كدولة موحدة لكن دون توافق حول تسوية النزاع السوري. على هذا الأساس على الانظمة الإقليمية يجب أن تستوعب سياسة الاختلافات والمنافسة بين القوى العظمى.

كانت قدرات الجهات الخارجية على فرض الهياكل الأمنية الإقليمية محدودة دائماً نتيجة لتعقيد العلاقات داخل المنطقة. في معظم الحالات، تمنع العداوات المبنية تاريخياً واجتماعياً الجهات الفاعلة الإقليمية من التفكير في التعاون والتكامل على حساب الخيارات العقلانية. لكنها كانت سبباً في اختراق القوى العظمى للمنطقة كما يحدده بوزان يحدث الاختراق عندما تقوم القوى الخارجية بعمل محاذاة أمنية Security Alignments مع الدول داخل الإقليم. يوفر التنافس الإقليمي المحلي كما هو الحال في الشرق الأوسط، الفرص أو المطالب للقوى العظمى لاختراق المنطقة. يعمل منطق توازن القوى بشكل طبيعي على تشجيع المنافسين المحليين على طلب المساعدة الخارجية، وبهذه الآلية تصبح أنماط التنافس المحلية مرتبطة بالأنماط العالمية.¹ الموازنة الخارجية تقر كذلك بأن الولايات المتحدة لا تحتاج للسيطرة على هذه المناطق بشكل مباشر؛ إنها تحتاج فقط إلى التأكد من أنها لا تقع تحت سيطرة ما يسمى بالمنافس النظير. تفضل الموازنة الخارجية الاعتماد بشكل أساسي على الجهات الفاعلة المحلية للحفاظ على توازن القوى الإقليمي. بموجب هذه الإستراتيجية، ستتدخل فقط عندما تكون القوى الإقليمية غير قادرة على الحفاظ على توازن القوى بمفردها.

يظل لبنية المنظومة الدولية سواء كان تحديدها من منطلقات مادية او اجتماعية، أثر كبير في العلاقات بين الدول ولا سيما من حيث الطريقة التي تنظر بها إلى مصالحها الأمنية. قد تؤثر القوى الخارجية على قدرات الدول الإقليمية، غير ان تغيير الدوافع الأساسية أو أهداف الدول المحلية هو خارج قوة الدول الخارجية، وبالتالي، فإن تأثير القوة العظمى يقتصر على تلك النتائج التي قد تتأثر أو تحدث دون تغيير الدوافع الأساسية للجهات الفاعلة المحلية. ومع ذلك، لا تستطيع القوى العظمى تحقيق ذلك بمفردها دون الحد الأدنى من الشروط الإقليمية / المحلية الضرورية، لا سيما الحد الأدنى من التوازن بين دولة وأخرى. عندما تترسخ هذه الظروف بالكامل، لن تكون مساعدة القوى العظمى ضرورية لظهور السلام الإقليمي الدافئ.²

¹ Barry Buzan, **People State and Fear**, ibid, p, 46.

² Benjamin miller, ibid, p, 41.

لقد اثبتت مشاكل صنع السلام في الشرق الأوسط لا يمكن للعوامل الخارجية الأمنية المتعددة ان تضمن بحد ذاتها تعاونًا ناجحًا أو إنشاء أنظمة إقليمية فعالة وهو ما اثبتته مختلف المبادرات الأمريكية والأوروبية، على الرغم من إنها تزيد من المكاسب الإجمالية المحتملة من التعاون وتخلق فرصًا لإستراتيجيات الترابط والمعاملة بالمثل، لكنها لا تقود بالضرورة الدول إلى أنظمة إقليمية أكثر تعاونًا. إن تاريخ التفاعلات الأمنية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هو تاريخ من العداء وإنعدام الثقة، مما يؤدي في المقام الأول إلى فشل أو خلل في أي مخطط أمن ي إقليمي تقترحه قوى خارجية أو تطوره الدول العربية نفسها، وثانيًا إلى غياب الاتفاق العربي على مصفوفة مشتركة للردود الأمنية على التهديدات لأمن هم الجماعي.¹ أجبر التحالف الإستراتيجي للشرق الأوسط الذي اقترحه الولايات المتحدة مؤخرًا والبعثات التي تقودها أوروبا لتأمين الملاحة في الخليج العربي على إعادة التفكير في إمكانية تطوير بنية أمن إقليمية قابلة للتطبيق لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإعادة فحص العوائق التي أعاققت إنشاءها تاريخيًا . تكشف المبادرات الأمريكية والأوروبية أنها لا تزال مقيدة بالاعتقاد القديم بأن الحلول الدولية يمكن أن تحل "العجز الأمن ي" الذي ابتليت به المنطقة لعقود. يخبرنا تاريخ المنطقة أن هذا النهج لم ينجح كما هو متوقع، ولكنه في الواقع أدى إلى تعميق العجز الأمن ي بدلاً من حلها. أولاً، تم استخدام النهج لخدمة المصالح السياسية للولايات المتحدة والدول الأوروبية وليس تلك الخاصة بالمنطقة. الخطط المقترحة مؤخرًا مبنية على نفس الموقف الغربي، حيث إنها مصممة لحماية المصالح الأمريكية والأوروبية واحتواء التهديدات المباشرة لأمن هم القومي النابعة من تزايد إنعدام الأمن والصراع المستمر في المنطقة. ثانيًا: هذه المقترحات مبنية على نظرة أمنية تقليدية للمنطقة تتغاضى عن التغيرات في البيئة الأمنية التي سببها الربيع العربي، والتي تتطلب الآن عقليات جديدة.

إن الافتقار إلى الشرعية والتصورات المتنافسة للفواعل الداخلية والخارجية فيما يتعلق بما يشكل الأمن ومن يجب أن يوفره تتفاقم بسبب مشكلة القيادة -من يقود أو يستطيع أن يقود في الشرق الأوسط؟ قد تساعد القيادة الخارجية، كما قدمتها بريطانيا أو الولايات المتحدة على وجه الخصوص، في إنشاء تنظيم أمني، لكنها لا تستطيع إدامته إلى ما لا نهاية. تعتمد معظم المنظمات الإقليمية التي نجحت في تحقيق الأهداف الأمنية على الدعم الخارجي وكذلك على الدول الإقليمية القوية للعمل كقادة للمشاريع الإقليمية ولتوفير المنافع العامة اللازمة بما في ذلك الدعم المؤسسي.²

¹ Eman Ragab, ibid.

² Louise Fawcett, Regionalizing Security in the Middle East: Connecting the Regional and the Global, ibid, p, 51.

المبحث الثالث: مآلات النزاع السوري

لقد اثبت النزاع السوري انه مقاوما لمختلف جهود الوساطة ما يجعله مستعصي على الحل، فالحرب الدائرة في سوريا لها العديد من العوامل التي تزيد من تعقيدها. إنه صراع مجزأ للغاية، وتشارك فيه العديد من الجهات الفاعلة الخارجية ومن ثم يصعب تحديد الصيغة المناسبة لاتفاقية إدارة النزاع بسبب تعقيد أطراف النزاع وخطوطه. في حين أن الأطراف والقضايا المتعددة تسهل المفاوضات، فإنها تجعل تجميع حزمة جذابة على نطاق واسع أكثر صعوبة، وعندما يتم تجميعها يكون من الصعب تنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، فإن اقتران الأسباب الهيكلية مثل الفقر والعرق بالمظالم المباشرة والصراعات على السلطة يعني أن الفرص الجذابة للطرفين لدفع عمليات إدارة الصراع عالقة في حلقات مفرغة.¹ هذه العوامل مجتمعة تجعل التوصل إلى تسوية شاملة صعبة للغاية وتعني أن الحرب من المحتمل أن تكون طويلة الأمد.

ينشأ هذا النظام من خلال رؤية تفاوضية تسعى إلى إدارة ساحة المعركة السورية من خلال إدامة التأثير الخارجي على الجماعات المسلحة باعتباره الهدف الأساسي للمداولات. وبالتالي تعزز أستانا أنطولوجيا الصراع الاستبدادي في سوريا.

في هذا السياق، يحلل مبحث مآلات النزاع السوري محصلة النزاع السوري ثم التحديات والخيارات المتاحة لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية صنع السلام من أجل تقليل احتمالية استئناف أو تصعيد الأعمال العدائية العسكرية، واخيرا المساهمة المحتملة للكيفية التي ينتهي بها النزاع على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط.

المطلب الأول: الواقع السوري بعد جمود الحرب

لقد استقرت الحرب الأهلية في سوريا إلى حالة من التوازن لا يمكن لأي طرف أن يفوز فيها أو يخسرها، رغم ان ظاهر الصراع مجمد لكنه يجعل السوريين عالقين في حلقة مفرغة من المعاناة. اذ تولد الصراعات طويلة الأمد حقائق جديدة على الأرض، ومشاهد حربية تتميز بالسلطة المجزأة، ونمو اقتصاد الحرب، والتحول الاجتماعي العميق. إن طول عمرها يتيح الوقت لتجذر هذه الحقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجديدة.

¹ I. William Zartman, Regional Conflict Management in Africa, in: Regional Conflict Management, ibid, p.97.

الفرع الاول: سوريا الدولة المجزأة

مع تصاعد الحرب الاهلية في سوريا خرجت مناطق كثيرة عن سيطرة الحكومة المركزية، هذه الفراغات السياسية ملأتها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة فرضت فيها قوانينها مشكلة بذلك ما يعرف بظاهرة الدولة المجزأة. **Fragmented State** وهو مصطلح يشير إلى الدولة التي فقدت سلطتها على أجزاء محددة من أراضيها وتعرف المناطق الواقعة خارج السلطة المركزية للدولة على أنها مناطق مجزأة.¹ تخضع هذه الاخيرة لحكم الجماعات المسلحة التي تنافس الدولة، وتمتلك القوة العسكرية التي تمكنها الحفاظ على سيادتها منفصلة.² لقد ظهر في سوريا أشكالاً من الحكم الجزئي أو السلطة اللامركزية تقود إلى التقسيم السياسي والإداري للبلاد.³

شهدت الجغرافيا السورية مراحل متتالية من التجزئة والتقسيم وإعادة التوحيد تماشياً مع تطور ديناميات النزاع. فقد أدى انتشار العنف في المرحلة الأولى، من أواخر عام 2011 إلى عام 2013 إلى تجزئة عامة للأراضي، حيث توزعت مختلف الأطراف المسؤولة في مناطق منفصلة عن بعضها البعض، وقد ازداد النزاع تعقيداً وتفاقم التشردم الإقليمي بسبب المنافسة بين هذه الجماعات المسلحة. وعلى الرغم من أن الحدود السورية كانت لا تزال تحظى باعتراف المجتمع الدولي، تعرضت على نحو متكرر لانتهاكات من قبل القوى الخارجية التي دعمت مختلف الجماعات بالأسلحة والأموال وامدادهم بالمقاتلين الأجانب.⁴

وفي الفترة من منتصف إلى أواخر عام 2013 حتى عام 2015، جرى تقسيم أراضي الجمهورية العربية السورية ببطء إلى أربع مناطق سيطرة منفصلة. إذ أن الجماعات الأكبر هزمت المجموعات الأصغر أو دمجتها. والتغيير الأهم كان صعود تنظيم الدولة الإسلامية الذي هزم في يونيو 2014 عدداً كبيراً من القوات المناهضة للحكومة واستولى على عدد ملحوظ من المحافظات الشرقية والشمالية الشرقية. فيما سيطر حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) على شمال شرق سوريا بالقرب من الحدود التركية السورية والسورية العراقية. أما المناطق الجنوبية والشمالية الغربية سيطر عليها مختلف الفصائل الجهادية، فيما النظام بقي محافظاً على المناطق بين دمشق والمدن الساحلية.⁵

¹ Anthony Vinci, **Armed Groups and the Balance of Power**, ibid, P.42.

² ibid, p.48.

³ Samer N. Abboud, Conflict, Governance, and Decentralized Authority in Syria, in: **The Levant in Turmoil**, ibid, pp.57-58.

⁴ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، ص.15. شوهد على الرابط <https://cutt.us/rHBIG>

⁵ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، ص، 15.

في الأجزاء خارج سيطرة النظام ، نمت شبكة من المؤسسات الإدارية بسرعة ، هذه "المجمعات غير الحكومية بحكم تعريفها غير مستقرة ومتحولة وتتألف من جهات فاعلة مختلفة تتغير سلطتها ووكالتها وسلطتها وفقاً للتغيرات على الأرض كما تتميز هياكل السلطة المتعددة والمتداخلة الناشئة بأنها لامركزية للغاية وتفتقر إلى التكامل الرأسي (مع السلطات المركزية أو الخارجية) والتكامل الأفقي (مع هياكل السلطة الأخرى على الأرض). ، أدى نقص التعاون بين السلطات المتعددة إلى نشوء صراع بينها ومنع احتكار القوة وإنشاء مؤسسات دولة بديلة.¹

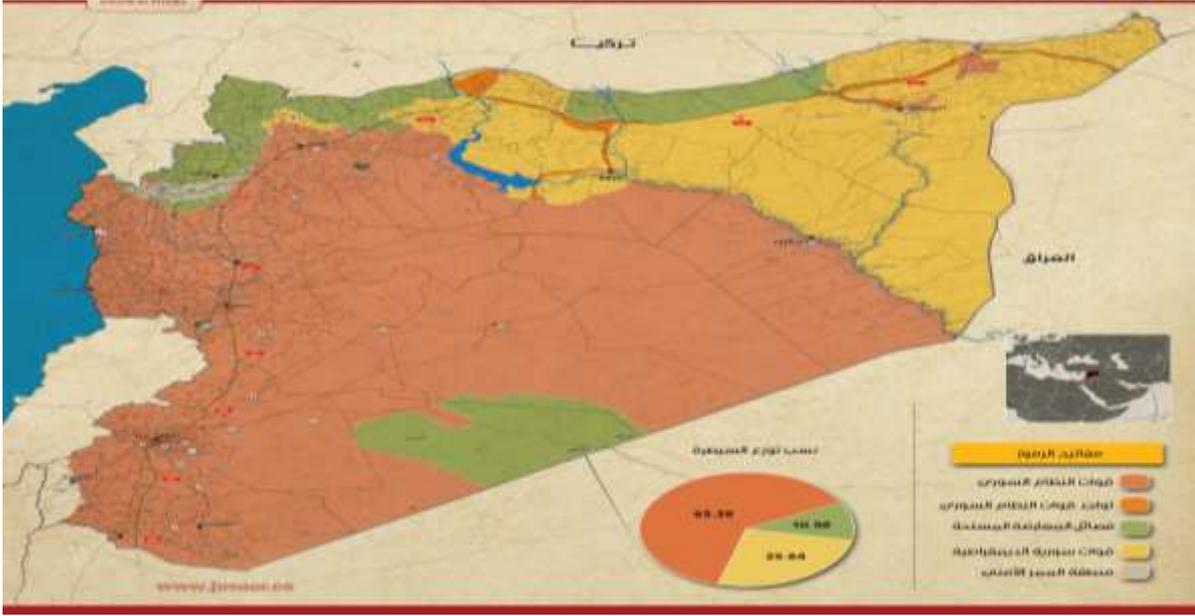
اما المرحلة الثالثة كانت بعد 2015 ، تغيرت مناطق السيطرة على نحو ملحوظ بعد التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وتحرير المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش كما تبينه خريطة توزيع النفوذ، تمكنت الأطراف المحلية من تثبيت وحتى توسيع مكاسبها الجغرافية بعد توافقات إقليمية ودولية توجت بإبرام وتنفيذ اتفاقيات مناطق خفض ال تصعيد 2017. استعادت على إثرها الحكومة السورية معظم البلاد، من الحدود الأردنية إلى وسط وشمال الجمهورية العربية السورية وشرقاً إلى نهر الفرات إلى جانب القوات الروسية والإيرانية. وبسطة الإدارة الديمقراطية المستقلة التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطية، مع قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، سيطرتها على الأراضي الواقعة شرق وشمال شرق نهر الفرات. وظلت محافظة إدلب، وغفرين في محافظة حلب إلى جانب عدد قليل من المناطق الأخرى، لسيطرة تركيا مباشرةً والقوات السورية المدعومة من تركيا . وتخضع إدلب أيضاً لسيطرة العديد من الجماعات المسلحة، بما في ذلك هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) وتنظيم القاعدة في الجمهورية العربية السورية.²

تكمن تداعيات انظمة الحوكمة المحلية في انقسام السيادة على سورية. ان تمكين هياكل دون الدولة على حساب الدولة نفسها، حتى وان كان ذلك في إطار الحوكمة المحلية او اللامركزية سيكون عاملا مرجحا لعدم الاستقرار وحتى لتجدد العنف في مرحلة ما بعد الصراع. لذا ظهور سلطات سياسية جديدة في سوريا يثير تساؤلات جدية حول السلامة الإقليمية المستقبلية للدولة السورية وكيفية ربط هذه المناطق المجزأة ضمن نظام مركزي دستوري ودمج عناصرها المسلحة ضمن الهيكل الأمن ي الوطني.

¹ Samer N. Abboud ,ibid ,pp. 58-57.

² سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، مرجع سابق، ص، 16.

خارطة(6): توزيع السيطرة في سورية جانفي 2020



المصدر: موقع جسور <https://cutt.us/IGDLW>

الفرع الثاني: إنهيار التماسك الاجتماعي

كان لنتائج النزاع معاناة إنسانية هائلة. منذ بداية الأزمة تغيرت التوقعات الديمغرافية لسوريا، بعدما كان يُقدر متوسط معدل النمو السكاني السنوي بنحو 3 في المائة، أحدث النزاع تحولاً نحو نمو سالب للسكان. فقد تقلص عدد السكان داخل سوريا بمعدل 2.3 % في 2015 ، و 2.9 % في 2016 ، و 1.9 % في 2017 بيد أن عامي 2018 و 2019 شهدا معدلات نمو إيجابية، إذ ارتفع عدد السكان بنسب 0.9 % في 2018 و 1.1 % في 2019، ووصل العدد الإجمالي للسكان في 2019 إلى 19.6 مليون نسمة. يُعزى تراجع عدد السكان إلى ثلاثة عوامل. العامل الأول هو الزيادة الحادة في معدلات الوفيات، بسبب ضحايا النزاع التي وصلت تقريبا 570 ألفا في 2019. العامل الثاني هو التراجع في معدلات الولادات منذ بداية النزاع، من 38.8 بالآلاف في 2010 إلى 25.4 في 2019 العامل الثالث هو موجات اللجوء والهجرة ، إذ قُدّر عدد اللاجئين بحوالي 5.6 ملايين نسمة في دول الجوار (انظر الشكل 2) .¹ كما ترك النزاع أيضاً أثره على خصائص التركيبة الديموغرافية للسكان ، نتيجة عوامل مختلفة، بما في ذلك

¹ سوريا: العدالة لتجاوز النزاع، المركز السوري لبحوث السياسات، ص.70، شوهد على الرابط: <https://cutt.us/vWKVV>

زيادة عدد وفيات الذكور مقارنة بالإناث، ومعدلات الوفيات المتفاوتة حسب العمر، والتغيرات في معدلات الخصوبة، وآثار النزوح والهجرة القسرية. إذ وصل عدد النازح داخلياً إلى 6.14 مليون شخص.¹..

بحلول 2019، كان أكثر من 11.7 مليون شخص في الجمهورية العربية السورية بحاجة إلى شكل واحد على الأقل من المساعدة الإنسانية، وكان 5 ملايين شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة. ويمثل الأطفال نحو 42 في المائة 5 ملايين من الأشخاص المحتاجين.² وفي عام 2019، كان نحو 6.5 مليون شخص يعانون من إنعدام الأمن الغذائي إضافةً إلى 2.5 مليون شخص عرضة لإنعدام الأمن الغذائي الحاد. وتشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي إلى أن 46 في المائة من الأسر المعيشية تخفّض حصصها الغذائية اليومية، و 38 في المائة من الأسر تخفّض استهلاك البالغين لضمان حصول الأطفال على ما يكفي من الغذاء.³ ومع انتشار هذه الأوبئة الاجتماعية الناشئة، تواجه الجمهورية العربية السورية تحدياً بالغاً وهو فقدان جيل كامل من المواطنين.

كما انخفض دليل التنمية البشرية HDI من 0.631 في عام 2010 إلى 0.445 في عام 2019، أما دليل الصحة المرتبة 116 من أصل 191 دولة، ليعود ويتراجع إلى المرتبة 168 وتُبين نتائج دليل التنمية البشرية المدى الذي انحرفت فيه سوريا عن مسارها التنموي، وتسَلط الضوء على إنهاء البنى الاجتماعية اللازمة للتمكين وبناء القدرات. ونتيجة لذلك، حُرِم الناس من الحصول على خدمات الغذاء والصحة والتعليم. وتُظهر هذه المؤشرات اتساع اللامساواة في سوريا بالمقارنة مع بقية العالم. أصبحت سوريا واحدة من أسوأ عشر دول في العالم من حيث أداء دليل التنمية البشرية.⁴ كما امتدت آثار النزاع السوري لتشمل العلاقات الاجتماعية، فقد أضر بالثقافة المشتركة، مرّق النسيج الاجتماعي للمجتمع السوري وأضعف الشبكات الاجتماعية. ووفقاً للمركز السوري لأبحاث السياسات انخفض مؤشر رأس المال الاجتماعي بنسبة 43% خلال الفترة الواقعة بين 2010 و2019، وعكسَ هذا التدهور حالة من التقايم الهائل في الظلم الاجتماعي.⁵ لم يكن تدمير رأس المال الاجتماعي أحد تبعات الحرب فقط، وإنما استُعمل أيضاً أداة نشطة لزيادة الخوف بين صفوف المؤيدين والخصوم. فقد كانت سياسات التمييز القائم على

¹ سوريا: العدالة لتجاوز النزاع، مرجع سابق، ص، 9.

² سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، مرجع سابق، ص، 27.

³ نفس المرجع، ص، 29.

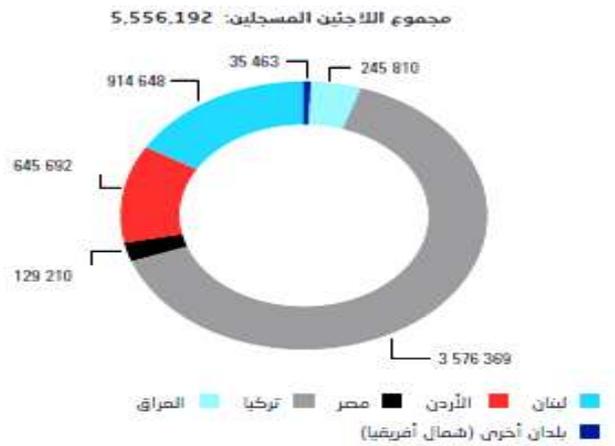
⁴ سوريا: العدالة لتجاوز النزاع، مرجع سابق، ص، 78.

⁵ نفس المرجع، ص، 10.

الهوية واحدة من السياسات الرئيسية المستعملة من قبل الأطراف الرئيسية لتأجيج النزاع.¹ سببت الحوادث المتكررة من العنف القائم على الهوية على إثارة واستمرار إنعدام الأمن وتصورات التهديد المتبادل بين الجماعات، ما يعرف بإنعدام الأمن المجتمعي الذي يركز على الهوية المجتمعية (الجماعية) باعتبارها القيمة الأساسية المعرضة للتهديدات وتحتاج إلى الأمن.² وبالتالي أثناء تصاعد إنعدام الأمن، يُنظر إلى التضامن مع الجماعة ورفض المجموعات الخارجية على أنها أضمن الطرق للحفاظ على السلامة، بينما يتم في الوقت نفسه تأمين الهوية عن عمد من قبل القادة الذين يقدمون أنفسهم كأفضل المدافعين عن المجموعة. ويتم التعبئة الطائفية والعرقية بتوظيف خطابات الهوية وإساءة استخدام تنوع الأديان، والأعراق، والخلفيات الاقتصادية، الاجتماعية والمناطقية، لخلق التشطي والاستقطاب اللذان لا يزالان لإقصاء الآخر.

وأسهمت الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة انخراطاً مباشراً في النزاع في ذلك من خلال مفاقمة التشرذم الاجتماعي. وكانت معارك حلب، والرققة، وعفرين، والغوطة، وإدلب، والحسكة، وغيرها أمثلة واضحة على استعمال سياسات التمييز القائم على الهوية لتصعيد الحرب.³ وعلاوة على ما سبق، أسس الاستقطاب الاجتماعي الذي أحدثه النزاع لعلاقات مشوهة قائمة على الحقد ورفض الآخر، وسوف تظلّ تهدد مستقبل المجتمع وقدرته على العيش في سلام. قد يكون لها آثار طويلة الأمد ولا يمكن معالجتها، ولا بد من الاعتراف بها في عملية ما بعد اتفاق السلام إذا كان من المزمع إبرام عقد اجتماعي عادل ومستدام.⁴

الشكل (15): عدد اللاجئين المسجلين رسمياً في البلدان المجاورة سنة 2019



المصدر: سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، مرجع سابق، ص.27.

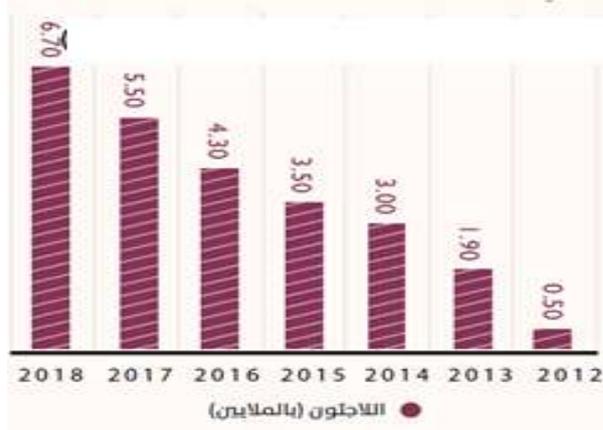
¹ سوريا: العدالة لتجاوز النزاع، مرجع سابق، ص، 98.

² Paul Roe, ibid, p.51.

³ سوريا: العدالة لتجاوز النزاع، مرجع سابق، ص.98.

⁴ سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، مرجع سابق، ص.44.

الشكل (16): عدد اللاجئين السوريين 2012-2018



المصدر: سوريا: العدالة لتجاوز النزاع، مرجع سابق، ص.75

الفرع الثالث: أعباء إقتصاد الحرب

يمكن تبين التأثير الاقتصادي للنزاع السوري بسهولة من خلال مؤشرات الاقتصاد الكلي. ووفقاً للبيانات الرسمية يقدر تقرير صادر عن الاسكوا يغطي الفترة الواقعة بين 2011 إلى 2019، الضرر الذي لحق برأس المال المادي بحوالي 117.7 مليار دولار مقارنة بأسعار عام 2010 بعد خصم قيمة الضرر السنوي محسوباً بمعدل التضخم العالمي يضاف إليها مجموع خسارة الناتج المحلي الاجمالي للفترة نفسها ويقدر 324.5 مليار دولار، مما يضع تكلفة الاقتصاد الكلي للصراع عند نحو 442 مليار دولار.¹ تراكمت 82 بالمئة من الأضرار الناجمة عن الصراع في سبعة من أكثر القطاعات كثافة في رأس المال: الإسكان والتعدين والنقل والأمن والتصنيع والكهرباء والصحة. اما التوزيع الجغرافي لهذه الاضرار عبر المحافظات تصدرته حلب 32.5 بالمئة، ثم ريف دمشق 19.3 بالمئة من مجموع الاضرار وهذا يعود لحجم راس المال هذه المناطق الحضرية وقوتها الصناعية والبنية الاساسية. مقارنة بمدن اخرى اقل كثافة سكانية وتعتمد على الزراعة وتأتي مدينة الرقة ثالثة معقل تنظيم داعش.²

سجلت التجارة الخارجية اتجاهاً تنازلياً مماثلاً لمؤشرات الاقتصاد الكلي. في عام 2010، شكل حجم تجارة السلع و الصادرات والواردات نحو 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي انخفض إلى حوالي 43 في المائة. وبالأرقام المطلقة، تراجع الصادرات السورية من 8.7 مليار دولار إلى 0.72 مليار دولار

¹ سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، مرجع سابق، ص.50.

² نفس المرجع، ص، 48.

في عام 2018 وجاء هذا التدهور نتيجة لتعطل لسلاسل الإنتاج والتجارة بسبب الأضرار التي لحقت بالبنى الأساسية، والقيود الاقتصادية الأحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مع بداية الأزمة، مما أعاق المعاملات السورية مع العالم، وتسبب بهروب رأس المال المادي والمالي والبشري إلى الخارج.¹ غير ان انخفاض الصادرات لم تواكبه الواردات مما أدى إلى توسيع العجز التجاري وشكّل ضغوطاً متزايدة على قيمة الليرة السورية.

وفي عام 2019 مع بدء الأزمة المالية في لبنان سجلت مزيداً من الخسارة حتى أصبح الدولار يعادل 1,000 ليرة سورية في أواخر العام. وكمحصلة لضعف الاداء الاقتصادي ارتفع معدل التضخم اذ بلغ معدل حوالي 800 في المائة على مدى ثماني. كما تعاني الموازنة العامة في سورية بعد تشطي البلاد بين القوى المسيطرة تراجعاً كبيراً في الإيرادات العامة خصوصاً الهيدروكربونية، إضافة إلى تناقص الضرائب والرسوم وفوائض الشركات العامة؛ حيث تراجع نصيب الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي من 25.4 % في عام 2011 إلى 7.4 % في عام 2019. وبمراعاة نهج الحساب هذا، تنخفض الأرقام المتعلقة بالمالية العامة على نحو متناسب مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي السوري. فقد انخفضت الإيرادات العامة بنسبة 78 في المائة، من 13.6 مليار دولار 2010 إلى نحو 3 مليارات دولار 2017 وعلاوة على ذلك، تراجع الإنفاق العام بنسبة 76 في المائة، من 14.9 مليار دولار. إلى 3.6 مليارات دولار خلال الفترة نفسها². مما تسبب في حدوث اضطرابات في النشاط الاقتصادي مع مزيد من الخسائر في القوة الشرائية للسوريين العاديين. كما تسبب النزاع بزوال عدد كبير من فرص العمل، فقد سجّل إجمالي العمالة انخفاضاً حاداً في أثناء النزاع من 5.184 مليون عامل في عام 2011 إلى 3.058 مليون عامل في عام 2019 وارتفع معدل البطالة لنفس الفترة من 14.9 إلى 42.3 بالمئة. ومقارنة بالسيناريو الاستمراري، فقد سوق العمل 3.7 مليون فرصة عمل، ورفعت الخسارة الضخمة لفرص العمل نسبة الإعاقة الاقتصادية من 4.13 شخص لكل مشغل في عام 2010 إلى 6.4 شخص في عام 2019.³ لقد دفعت هذه التطورات المتسارعة بمؤشرات الفقر وإنعدام الأمن الغذائي إلى مزيد من التدهور. كما تسبب ضعف القدرة الإدارية لمؤسسات الدولة إلى شيوع الفساد واقتصاد الحرب والأنشطة الإجرامية.

¹ نفس المرجع، ص، 53.

² سوريا: العدالة لتجاوز النزاع، مرجع سابق، ص.8.

³ نفس المرجع، ص، 9.

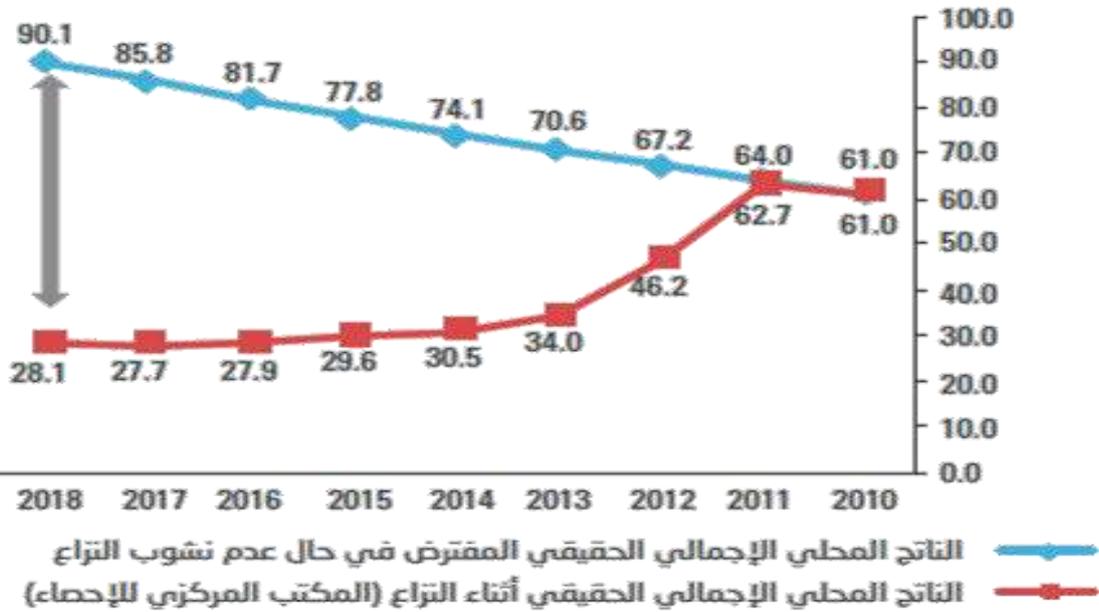
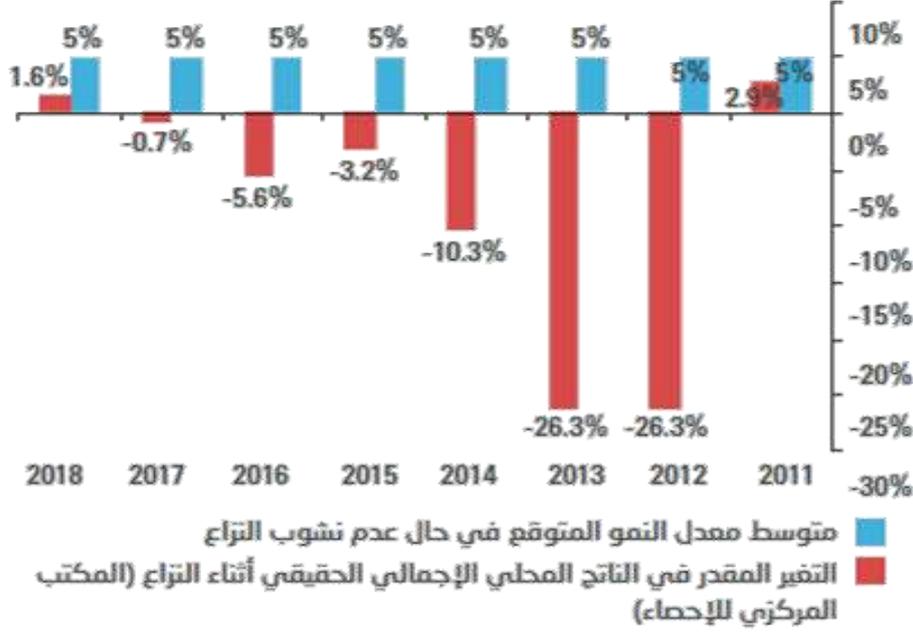
رسخ اقتصاد الحرب نفسه خاصة في المناطق خارج سيطرة الدولة، اذ نمت شبكات اقتصادية ونشاطات تجارية جديدة هامة تعتمد على العنف المستشري في البلد للاستمرار. تكمن مخاطر ما يجري وفقاً لباكوني وستيفوي Bakonyi & K. Stuvøy أن اقتصادات الحرب تبني أنظمة اجتماعية بديلة تتمحور حول العنف. تظهر هذه الأنظمة عندما تتخرب الجماعات المسلحة ببطء في المجالات الاجتماعية والسياسية المحيطة بها وتبدأ في المشاركة في تنظيم المجتمع وحكمه.¹ وهو حال شرق وشمال سوريا برزت مصالح ومراكز قوى جديدة، اذ بسط امراء الحرب والجماعات المتمردة التي تسيطر على المقومات الرئيسية للنشاط الاقتصادي سلطتهم على مناطق واسعة واخضاعها لادراتهم، ولتأمين مصادر تمويلهم تنافسوا حول المصادر المالية المربحة. لقد كان الصراع على حقول النفط في الشمال الشرقي دمويًا خصوصاً مع دخول فصائل مرتبطة بتنظيم داعش وجبهة النصرة وميليشيات كردية وفصائل محلية معركة السيطرة. يكمن مصدر آخر للربح للفصائل المعارضة في فرض رسوم جمركية عند المعابر الحدودية مع العراق وتركيا ومراكز التفطيش. في الوقت عينه، يمكن رؤية أمثلة عن اقتصاد الحرب هذا في المناطق التي يسيطر عليها النظام. فباعتماده على الميليشيات اجبره على منحها استقلالية وقوة محلية متزايدة ما يعطيهم الحرية لنهب وسلب المناطق التي تنتقل سيطرتها من المعارضة إليهم، كما ساهمت العقوبات الغربية بشكل غير مقصود في تطوير اقتصاد حرب. أجبرت السلطات الاعتماد على وسائل جديدة لعملياتها الدولية خاصة عبر لبنان ما منح أفراداً جديداً الفرصة للشراء.²

وكنتيجة لما سبق، تحفز الدوافع والفرص كل طرف في النزاع لخلق الاقتصاد الخاص به لتمويل سلاحه وفرض هيمنته. فهي تعاش منه وتستمر بفضلها في النزاع وبالتالي هي تؤثر على ديناميات النزاع من خلال تصعيد العنف للسيطرة على مصادر مالية مربحة وعلى الفترة التي تلي الحرب (بناء السلام) بإعادة انتاج العنف لاستمرار مكاسبها. باعتبار الاقتصاد هو حجر الأساس الذي ستبنى عليه سوريا المستقبل، فان اي جهود لإدارة عملية سلام يجب ان تأخذ في الاعتبار اقتصاد الحرب.

¹ Samer N. Abboud, ibid, p.63.

² Samer N. Abboud, ibid, pp. 65-66.

الشكل (17): التغيير في الناتج المحلي الإجمالي تحت السيناريوهين الفعلي والافتراضي خلال الفترة 2011-2018 (بالنسبة المئوية) والخسارة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة بمليارات الدولار.



المصدر: الاسكوا، سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، مرجع سابق، ص.50.

المطلب الثاني: تحديات إستدامة بناء السلام في سوريا

يعد إنهاء الحرب الأهلية المستمرة في سوريا أمراً مهماً بالطبع، ولكن من المهم أيضاً تحديد كيفية تثبيت التسوية واستدامتها بتغيير بيئة الصراع وإقامة بيئة جديدة أقل إثارة للنزاع ما يعرف بعملية بناء السلام لتجنب عودة العنف السياسي في المستقبل،¹ وهذا يتطلب معالجة ثلاث قضايا رئيسية: إعادة اعمار الدولة، معالجة إهيار التماسك المجتمعي، والتوافق على الانتقال السياسي.

الفرع الأول: إعادة إعمار سوريا ما بعد الصراع

أنتج الصراع الجيوسياسي في سوريا عدم تناسق فيما يتعلق بإعادة الإعمار حيث أصبحت العملية ساحة معركة جديدة في الصراع السوري واستمرارها بوسائل أخرى. يستغلها النظام كوسيلة لإعادة ترسيخ سيطرته على البلاد ومن قبل القوى الإقليمية والدولية المتنافسة لتشكيل توازن القوى الداخلي وإقامة مجالات نفوذ في البلاد. تلك القوى التي فقدت التنافس الجيوسياسي على الأرض تسعى إلى استخدام التفوق الجغرافي الاقتصادي لعكس النتيجة الجيوسياسية.²

بدأت الحكومة السورية بعد استعادتها جزء مهم من الأراضي بالتخطيط لإعادة الإعمار؛ وقد أصدرت قوانين ومراسيم تشمل منح العديد من الإعفاءات الضريبية. وتمثلت التغييرات الأساسية في صدور القانون رقم 46 لعام 2017، الذي جاء معدلاً للقانون رقم 13 لعام 2013، وقضى بتعديل نسبة المساهمة الوطنية في إعادة الإعمار من 5% إلى 10% وكانت الحكومة قد أصدرت سابقاً قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يسمح للبلديات بإنشاء شركات قابضة بموجب قانون الشركات. كما بدأ عدد من الوزارات الحكومية بالإعلان عن مشاريع للاستثمار الخاص بما في ذلك وزارة السياحة، في حين وقعت وزارات أخرى عقوداً خارجية تتعلق بالنفط، والكهرباء، والصناعة.³ كما أصدرت قوانين تنظم مسائل إعادة الإعمار والإسكان والأراضي والممتلكات. وقد زادت هذه القوانين من محركات النزاع والإساءة بدلاً من أن تقلل منها، وأوحت بنشر عدالة المنتصر التي تعمق الاستقطاب بدلاً من أن تزيله. لذا، ينبغي أن يتمحور أي اتفاق سياسي وإستراتيجية لبناء السلام حول توشي الإنصاف في معالجة قضايا ممتلكات المنازل والأراضي.⁴ تتمثل

¹حسن نافعة، مرجع سابق، ص، 217.

² Raymond Hinnebusch, The Battle over Syria's Reconstruction, ibid, p, 113.

³ سوريا العدالة لتجاوز النزاع، مرجع سابق، ص، 52

⁴ سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، مرجع سابق، ص، 72

إستراتيجية النظام في استخدام إعادة الإعمار لتعزيز سلطته وتهميش المعارضين، واحتكار العقود من قبل الرأسماليين المحسوبين المرتبطين بالنظام وإنعدام أمن حقوق الملكية في ظل النظام. لم يستبعد هذا إعادة الإعمار على نطاق واسع من الغرب فحسب، بل إنه من المحتمل أيضاً أن يؤجل حتى الشركات التي ليس لديها أجندة سياسية.¹

على المستوى الإقليمي، حاولت إيران استرداد بعض استثماراتها في بقاء النظام من خلال عقود إعادة الإعمار. لقد أبدت اهتماماً بإعادة بناء البنية التحتية لسوريا. كان لها أكبر حضور في معرض إعادة الإعمار الدولي 2018 بدمشق. وقع الحرس الثوري عقوداً كبيرة مع سوريا بما في ذلك ترخيص لخدمة الهاتف المحمول وتعددين الفوسفات. ومع ذلك، من المرجح أيضاً أن يكون الدور الإيراني في إعادة إعمار سوريا مقيداً بشكل كبير بالعقوبات الأمريكية على اقتصادها. اما تركيا يمكنها تجنيد الشركات الداعمة للمعارضة في إعادة إعمار المنطقة التركية بالتوازي مع عودة اللاجئين السوريين إلى المنطقة. وبالنظر إلى القدرة المتقدمة لقطاع البناء فيها يشجع التطلعات التركية لجزء كبير من عملية إعادة الإعمار في مدينة حلب. كما أظهر كل من الأردن ولبنان اهتماماً بالمشاركة في إعادة إعمار سوريا، لكنهما لن يكونا قادرين إلا على بذل جهود متواضعة. اما دول الخليج العربية مشاركتهم في إعادة الإعمار السورية مرهونة بخروج إيران من البلاد، وربما تغيير النظام بالنسبة للبعض. ومع ذلك، أشارت الإمارات إلى أنها قد تشارك كوسيلة للحد من نفوذ إيران.²

فيما يتعلق بحلفاء سوريا الدوليين، نظراً لموارد روسيا المحدودة لقيادة جهود إعادة الإعمار بنفسها، فإن دبلوماسيتها موجهة لجذب مستثمرين آخرين وتركز مواردها الخاصة على إعادة بناء مؤسسات الدولة اللازمة لإرساء الأمن اللازم لإعادة الإعمار. وتهدف دبلوماسيتها إلى تحقيق بعض التسوية السياسية المقبولة بالحد الأدنى مع الأجزاء المرخصة من المعارضة التي من شأنها أن تترك الأسد في السلطة ولكنها تمكن أيضاً من عودة بعض اللاجئين على الأقل وإغراء بالدعم المالي من أوروبا والمنظمات الدولية.³ تستطيع الصين دعم إعادة بناء البنية التحتية المادية والاجتماعية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة

¹ Raymond Hinnebusch, *ibid*, p, 120.

² *ibid*, p, 119.

³ *Ibid*, p, 118.

والتي تم تحريرها مؤخرًا. إن استقرار سوريا هو مفتاح لمفترق طرق إستراتيجي أمن بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، يخدم مبادرة الحزام والطريق الصينية¹.

وفي المقابل، بعد التدخل العسكري المباشر لروسيا وتوسع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، طبق مستوى جديد من العقوبات التي ارتبطت على وجه التحديد بجهود "إعادة الإعمار" إذ حظر الاتحاد الأوروبي أي دعم أو مساهمة في خطة إعادة إعمار الحكومة السورية قبل التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية حقيقية. كما أصدرت الولايات المتحدة قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين عام 2019 الذي يفرض إجراءات أكر شمولاً وصرامة ضد الحكومة السورية وحلفائها. ويتضمن القانون عقوبات عامة يحتمل أن تشمل جميع السلع والخدمات والتعاملات مع الحكومة السورية، كما تشمل روسيا وإيران وجميع الكيانات والأشخاص ذوي الصلة. وهذا يمكن أن يوسع من تأثير العقوبات على الفاعلين السياسيين وعلى الاقتصاد². فيما يوصي الخطاب السائد لدى الغربيين بأن إعادة الإعمار الممولة من طرفهم يجب أن تتجنب الحكومة السورية وتستهدف المناطق الإقليمية التي تقع خارج سيطرة الحكومة. الأساس المنطقي هو أن القنوات الرسمية لتمويل إعادة الإعمار ستعزز الحكم الاستبدادي لنظام الأسد وتثري أعوانه. علاوة على ذلك، يجب على الممولين الغربيين الوصول إلى المجموعات الإدارية المحلية في مناطق المعارضة. الهدف هو ترسيخ اللامركزية من خلال تمكين المجتمعات المحلية أو الجماعات العسكرية خارج نطاق سيطرة الدولة³.

نظراً لحجم الأزمة وتعقيدها الجيوسياسي، يكتسي التعافي وإعادة الإعمار أهميةً لجميع بلدان العالم وليس فقط للسوريين الذين هم في أمس الحاجة إلى ذلك. لقد ناورت الدول المشاركة في النزاع من أجل الحصول على حصة في الاقتصاد الجديد، وإحدى العقبات التي تحول دون إعادة الدمج الاقتصادي بعد النزاع هو أن إعادة الإعمار قد تتطلب تخطيطاً رسمياً متعددة المستويات، واتفاقات استثمارية، وترتيبات قانونية لعبور خطوط سوريا المجزأة⁴. في ظل ظروف الجمود هذه قد يشكّل إعادة الإعمار فصلاً جديداً من فصول التنافس بين مختلف الأطراف الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية.

¹ Linda Matar, Ali Kadri, conclusion, in: **Syria: From National Independence to Proxy War**, ibid, p, 270.

² سوريا العدالة لتجاوز النزاع، مرجع سابق، ص ص، 121-122.

³ Linda Matar, Ali Kadri, ibid.

⁴ سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، مرجع سابق، ص، 20.

الفرع الثاني: التوافق على الإنتقال السياسي

يتطلب حل النزاعات المتداخلة في الشرق الأوسط بشكل عام وفي سوريا على وجه الخصوص إيلاء اهتمام خاص وإدارة مناسبة للتنوع الاثني والديني لمختلف مكونات المجتمع. تركز العديد من أدبيات حل النزاعات على الأبعاد السياسية لبناء السلام لا سيما أنواع الترتيبات المؤسسية التي يمكن أن تسهل الحكم الشامل وحماية الأقليات جنباً إلى جنب مع ممارسات الحوار وحل المشكلات التي يمكن من خلالها تحديد طابع وعمليات العيش معاً. وهو هدف سعت إلى تحقيقه غالبية أطراف المعارضة السورية بهدف توحيد جهود والمسعاي لأحياء الحل السياسي التفاوضي طبقاً لبيان جنيف 1 وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة سواء في مؤتمر الرياض او القاهرة. إذ أعرب المشاركون عن التزامهم بوحدة سورية ارضاً وشعباً وتأكيد استقلالها واحترام سيادتها والحفاظ على الدولة السورية بكامل مؤسساتها من خلال تنفيذ بيان جنيف، وخاصة البند المتعلق بإنشاء هيئة حكم انتقالية مشتركة كاملة الصلاحيات تكون مهمتها الاشراف على العملية الانتقال الديمقراطي ضمن برنامج زمني محدد وبضمانات دولية.¹

كانت رؤية المعارضة لمستقبلهم السياسي وفقاً لما تضمنه اقتراح الهيئة العليا للمفاوضات سبتمبر 2016: يقوم النظام السياسي على أساس الممارسة الديمقراطية والتعددية والمواطنة، تعتمد الدولة السورية مبدا اللامركزية الإدارية في إدارة شؤون البلاد، بما يمنح أهالي كل محافظة ومنطقة دوراً في إدارة شؤونهم المحلية: الاقتصادية والمجتمعية والحياتية.² تتجه الجماعات إلى اللامركزية كوسيلة لوضع قيود مؤسسية على السلطة المركزية الجامحة في محاولة لخلق توازن جديد بين الدولة والمجتمع، تتمتع الجماعات المهمشة سياسياً بذكريات حية عن التغلغل المفرط للدولة وخوف مستمر من هيمنة الأغلبية. وبالتالي، فإن اللامركزية والسلطة التي تسمح بها هذه المخططات للنخب المحلية يمكن أن تصبح آليات بناء الثقة التي تحمي مكان الأقليات في المجتمع الأكبر.³

مع ضرورات إنهاء الحرب تسعى الأطراف إلى ادوات للتغلب على معضلات التحول الديمقراطي في المجتمعات المنقسمة بعمق والتي مزقتها الحرب اهمها تقاسم السلطة Power Sharing، المعرّف بأنه مجموعة من المؤسسات والعمليات التي تعطي الأولوية للإدماج وصنع القرارات بتوافق الآراء وإضفاء الطابع المؤسسي

¹ على الدين هلال واخرون، حال الامة العربية 2014-2015، مرجع سابق، ص، 528.

² نيقولاس فان دام، مرجع سابق، ص، 283.

³ Donald Rothchild and David A. Lake, Containing Fear: The Management of Transnational Ethnic Conflict, in: The International Spread of Ethnic Conflict Fear, Diffusion, and Escalation, ibid, p, 211.

على قواعد التعايش السلمي في الدولة.¹ ظهرت نماذج التوافقية عملياً في نهاية القرن التاسع عشر في بلدان أوروبا الغربية المتعددة القوميات واللغات، سعياً لتحقيق الاستقرار في إطار سياسي لا يحصر نفسه في ديمقراطية الأغلبية التي تهمش فيها الأقليات الاثنية، تُعزى فكرة تقاسم السلطة إلى عمل ليههارت حول "الديمقراطية التوافقية".² ينظر إليها كإجراء مؤقت، لكن غالباً ما يتم ترسيخ عناصر تقاسم السلطة مثل التمثيل النسبي والفيدرالية وحق النقض المتبادل أو حق فيتو الأقلية إما في تسويات سياسية طويلة الأجل أو في قرارات دستورية.³ كان التمثيل الطائفي والحكم التوافقي هو النظام القائم في لبنان منذ الميثاق الوطني لعام 1943، فقد زُعم أنه نظام انتقالي إلا أنه أصبح الآن راسخاً بالكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للحياة الوطنية. على الرغم من أن الاتفاقيات اللاحقة مثل اتفاق الطائف لعام 1989 أو اتفاق الدوحة لعام 2008 عدلت الصيغة التوافقية.

توضح الأمثلة أن الإطار الديمقراطي مفيد في التعامل مع الصراعات حول السلطة داخل مجتمع ما، وتجدر الإشارة إلى أن الترتيبات المؤقتة لتقاسم السلطة قد جعلت من المراحل الانتقالية أمراً ممكناً، إذا كان الهدف هو إقامة الديمقراطية، فإنه يجب على عملية تقاسم السلطة أن تشمل على تغيير وجهات النظر إذ تتحرك هذه العملية نحو النجاح عندما تنتقل الانتخابات من مجرد آلية لتحقيق النصر الذي فشلت الحرب في تحقيقه إلى آلية تسمح لجميع الأطراف بالمشاركة المشروعة المستمرة في النظام السياسي المستقبلي. وبصفتها وسيلة لنقل المجتمع من حالة الحرب الأهلية إلى حالة السلام المدني، فإن تقاسم السلطة أداة مفيدة، ولكنها تتطوي على آثار مزعجة إذا ما أُرسيت لفترة طويلة جداً من الزمن.⁴

يمكن لترتيبات تقاسم السلطة أن تأتي بنتائج عكسية عندما لا تُطبَّق بعناية كبيرة. كما لاحظ كوفمان فإن المشكلة الجوهرية في ترتيبات تقاسم السلطة تكمن في طبيعتها "الاختيارية" أساساً. تعتبر الظروف المحلية مهمة للغاية في تقييم المسار المناسب الذي يجب اتباعه. فمن المرجح أن تنهار مخططات تقاسم السلطة وتصبح نفسها مصدرًا خطيرًا لإنعدام الأمن. على الرغم من أنها تقدم بعض الحوافز للتعاون، إلا أنه لا يمكن أن تمنع النخب المتطرفة وأنصارهم من استقطاب المجتمع وشد النسيج الاجتماعي. على الرغم من استخدام الحكم الذاتي الإقليمي والفيدرالية كضمانات، فقد كان لهما في بعض الحالات، عواقب غير

¹ Timothy D. Sisk. Power Sharing in Civil War: Puzzles of Peacemaking and Peacebuilding, ibid, P, 11.

² عزمي بشارة، الطائف، الطوائف والطوائف المتخيلة، مرجع سابق، ص، 511.

³ Timothy D. Sisk. ibid.

⁴ بيتر وولفرستين، مرجع سابق، ص، 203.

مقصودة أدت في الواقع إلى زيادة الصراع. قد تؤدي مخططات اللامركزية إلى تفاقم العلاقات بين الأعراق بدلاً من تحسينها ما لم تتم صياغتها بعناية.¹

ينتقد البعض النهج الذي يبني النظام السياسي حول الهويات العرقية، بحجة أن آليات مثل التمثيل المجتمعي تجسد وتساعد على تقوية الاختلافات العرقية، وأن استخدام حق النقض المتبادل سيؤدي إلى جمود في صنع القرار. من المؤكد أن تحول نيجيريا لدولة فيدرالية بعد الاستقلال إلى الجمهورية الثالثة هو مثال كلاسيكي على استخدام مزيد من التقسيم لمعالجة مشاكل التكتلات العرقية المتميزة إقليمياً.² كما أظهر رويدر أن مخططات اللامركزية والحكم الذاتي يمكن أن تزيد في الواقع من احتمال تكرار الحرب الأهلية من خلال تعزيز النزعات الانقسامية حيث تتنافس النخب والحركات اللامركزية ضد سيطرة الدولة. كما يجادل ميلر في دراسته لتقاسم السلطة في فترة ما بعد الحرب في أفريقيا، فإن دمج عناصر تقاسم السلطة في اتفاقيات السلام بعبارات واضحة للجماعات العرقية كان له عواقب سلبية طويلة المدى على السلام المستدام. في دراسته للمعاهدات الأفريقية لتقاسم السلطة، وجد أن النخب لديها حوافز لوضع إطار فيما بعد للقضايا غير العرقية ظاهرياً بالمعنى العرقي "من أجل الحصول على تنازلات، مما يؤدي إلى تصعيد متبادل للمطالب". لقد أصبح عنصرًا صاعقًا في المفاوضات الدستورية حيث لم يتمكن الأبطال من إيجاد التوازن الصحيح أو صيغة اللامركزية في السلطة والاعتراف الضمني أو الصريح للسيطرة الإقليمية على الأقليات.³

على هذا الأساس لم يؤيد اغلبية قادة المعارضة فكرة الحكم الذاتي في سوريا باستثناء القليل، بالإضافة إلى ذلك، من المعروف أيضًا أن الأكراد يفضلون بنية الدولة الفيدرالية. لذلك، لم يتم رفض الفيدرالية كليًا كفكرة وتبقى مطروحة على الطاولة، لكن من الواضح أيضًا أن غالبية الشخصيات المعارضة تعارض الفكرة. أنهم لا يريدون اتفاقية سايكس بيكو جديدة.⁴

¹ Donald Rothchild and David A. Lake, *ibid*, pp. 211-212.

² Timothy D. Sisk, **International mediation in civil war**, *ibid*, p, 75.

³ Timothy D. Sisk, *Power Sharing in Civil War: Puzzles of Peacemaking and Peacebuilding*, *ibid*, P, 11.

⁴ Cenap Çakmak, *ibid*, p, 36

الفرع الثالث: إعادة بناء الهوية الوطنية السورية

ينظر إلى الصراعات المحلية على أنها مستعصية على التسوية، إذ إن الحرب الأهلية هي في حقيقة الأمر تفكك للعلاقات الاجتماعية الموجودة، وقد أظهرت الأبحاث أن مثل هذه النزاعات غالباً ما تتطور إلى "صراعات اجتماعية طويلة الأمد". تحتاج الدولة إلى ترتيب مؤسسي أو نظام يمكنها من إدارة الصراع والتعامل مع مطالب سكانها. كما أنها بحاجة إلى مبدأ هوية لتوحيد شعبها وإعطاء محتوى معرفي للجوانب المؤسسية للشرعية والسيادة. بدون مثل هذا النظام، ستتهار الدولة في صراع مستمر ومتجدد. بدون مبدأ هوية، تصبح مجرد إدارة بيروقراطية بدون شروط معيارية للتعبير عن الولاء.¹

لقد إرتبطت الدولة الأمة إرتباطاً وثيقاً بظهور القومية والتي تشير إلى منظومة من الرموز والعقائد التي تضفي على الناس احساساً بأنهم جزء من كيان سياسي واحد.² يتقبل السكان بغض النظر عن أصلهم الاثني الهوية الإقليمية الحالية للدولة وحدودها، أو على الأقل غير مستعدين للجوء إلى العنف لتغييرها. لذا تتمثل التحديات التي تواجه إعادة تشكيل الهوية الوطنية من جديد في كيفية الموازنة والاستيعاب والاعتراف والاحتفاء بازدواجية الهوية بطريقة تعكس الواقع الجديد وبالتالي ستكون الدولة المتماسكة أكثر إستقراراً داخلياً وأقل عرضة للضغوط المحلية والعبارة للحدود يؤكد السوريون بشكل عام على رؤيتهم الخاصة من أجل دولة موحدة وذات سيادة ومستقلة، دولة غير طائفية ومتعددة الطوائف وشاملة للجميع مع وحدة أراضي، ومؤسسات دولة محفوظة ولكن تم إصلاحها، كما تضمنته وثيقة: سوريا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، واللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وتمثل الثقافة العربية الإسلامية معينا خصبا للإنتاج الفكري والعلاقات الاجتماعية بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم الاثنية ومعتقداتهم الدينية، كما تم اعتبار المسألة الكردية قضية وطنية سورية تتطلب العمل من أجل ضمان حقوق الاكراد القومية واللغوية والثقافية في الدستور.³

تحدد الهوية القومية المجموعة التي من المفترض أن تخدمها الدولة وتحميها، وترتبط بالأهداف الثقافية والاقتصادية والسياسية والجيوسياسية الوطنية التي من المفترض أن تروج لها الدولة. أي أن الهوية الوطنية لها آثار قوية في تحديد المصالح الوطنية. لقد حافظ النظام السوري على هوية مستقرة ومتميزة

¹ I. William Zartman, Putting Humpty-Dumpty Together Again, ibid, p, 318.

² انتوني غيدنز، مرجع سابق، ص، 499.

³ نيقولاس فان دام، مرجع سابق، ص ص، 282-283.

قائمة على القومية السورية والعروبة. فرضت العزلة الإستراتيجية لسوريا قيودًا شديدة على الأمن المادي للنظام على المستوى الإقليمي، مما أدى إلى إعادة صياغة سرد الهوية. كانت إعادة الصياغة هذه ممكنة بسبب الطبيعة المرنة لهوية النظام السوري منذ المراحل الأولى لتشكيل الدولة.¹

في حالات مثل سوريا، حيث المجتمعات منقسمة بشدة على أساس الثقافة أو الاثنية أو الدين، فإن مشكلة النظام السياسي حادة بشكل خاص. يعني بناء الأمة، في نهاية المطاف، إنشاء أو إعادة إنشاء هوية وطنية مشتركة كأساس للمؤسسات السياسية الوطنية المشتركة.² ما يعيدنا إلى بداية المشكلة أي عملية تشكيل الدولة وبناء الأمة. كيف يمكن التوفيق بين هويات متعددة. وي طرح بروير وروكاس مفهوم تعقد الهوية الاجتماعية للتعبير عن التعايش بين هذه الانتماءات المتعددة للجماعات المختلفة، ويقولان بوجود أربع طرق بديلة يعالج بها التوترات التي قد تنشأ عن هذه الظروف، وهي: الهيمنة، التجزئة، التقاطع والدمج.³ ففي المجتمعات المنقسمة التي شهدت صراعًا عنيفًا أو قمعًا أو حربًا، تميل الهويات الضيقة القائمة على العشائر أو القبلية أو العرقية أو الدينية إلى التصلب، مما يؤدي إلى تدمير أي هوية وطنية أوسع قد تكون موجودة سابقًا ورفع الحواجز أمام إنشاء أو إعادة -خلق هوية في المستقبل حتى إن أمكن، فإن تصنيع هوية وطنية جديدة، أو إعادة تأسيس هوية قديمة، يستغرق أجيالًا وفي كثير من الأحيان قدرًا كبيرًا من القوة القسرية. علاوة على ذلك، فإن القدرة على بناء الديمقراطية في مثل هذه المجتمعات، حيث يكون إنعدام الثقة وإنعدام الأمن حادًا، هو أمر وهمي بشكل خاص. الجهود المبذولة لفرض ترتيبات مؤسسية سياسية، مثل تقاسم السلطة أو الفيدرالية، في غياب هوية وطنية مشتركة، قد فشلت دائمًا تقريبًا وفقًا لأوائل الأمن، إذن، يجب أن يكون معيار بناء الدولة الناجح في مثل هذه الحالات هو الأمن المادي الأساسي والنظام الاجتماعي وليس إقامة مؤسسات سياسية، ناهيك عن نظام سياسي ديمقراطي جماعي جديد.⁴

ما يجعل الشروع في بناء المصالحة الاجتماعية والوطنية امرًا غير ممكنًا إلا إذا انتهى القتال، والتزمت جميع الأطراف على نحوٍ مجدٍ بالتوصل إلى حل سياسي. ولا بد من أن تترافق عملية التفاوض لإنهاء النزاع العسكري مع عملية المصالحة الوطنية، وهما ركيزتا النشاط الدبلوماسي، ولا بد من أن يستند

¹ May Darwich, *ibid*, p, 84.

² Fen Osler Hampson and David Mendeloff, *Intervention and the Nation-Building Debate*, in: **Leashing the Dogs of War**, *ibid*, p, 686.

³ جاك سبترين، ديفيد سيرز، الموازنة بين الهوية الوطنية والهوية العرقية، في: **قياس الهوية**، مرجع سابق، ص، 82.

⁴ Fen Osler Hampson and David Mendeloff, *ibid*, p, 686.

كل منهما إلى الآخر. فهدف الحل السياسي، في نهاية المطاف، هو مصلحة المجتمع السوري ورفاهه، وليس الاكتفاء بحد أدنى من التوافق بين الأطراف المتحاربة. ومن المهم أيضاً الإقرار بأن ثمة ارتباط وثيق بين عملية المصالحة الشاملة وإعادة بناء هوية وطنية شاملة للجميع وترميم رأس المال الاجتماعي الذي تدهور بسبب النزاع والاستقطاب¹ وفي هذا السياق يقر البنائيون انه لأغراض بناء السلام الإيجابي والتحول الحقيقي للنزاع، يجب إعادة بناء الخطابات السلمية والهويات غير العدائية على مستوى المجتمع المدني، وكذلك على مستوى القيادة المحلية والوطنية. وهذا بدوره يؤكد الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الدبلوماسية غير الرسمية والقائمة على المواطنين في أنشطة حل النزاعات.² ويهدف المجال الناشئ للتحول الخطابى للنزاع، على وجه الخصوص، إلى تفكيك الخطاب العنيف وتعزيز الخطابات اللاعنفية من خلال تقويض الخطابات المهيمنة وتوليد لغة مشتركة من خلال التبادل الثنائي. وبالتالي فإن تحويل محتوى الهويات يعمل على إعادة بناء الخطابات السلمية وتعزيز الهويات غير العدائية وهي ذات أهمية حيوية لإعادة بناء الهياكل الخطابية والفكرية التي تقوم عليها عملية إنهاء العنف والصراع. مثلما وضحه كولمان إذا كان تقاسم السلطة يمكن أن يخفف من معضلة الأمن داخل الدولة، فإن إعادة بناء الهويات العرقية تبشر بالفرار منها.³

إن إستمرار النزاع يعطل الهوية المشتركة للسورية ويدمر الأرضية المشتركة التي قد تولد هوية سورية مشتركة في المستقبل، إذ يصطف الناس على طول الهويات الخاصة في بيئة يُناقش فيها تقسيم سوريا. في هذه الحالة، فإن مجرد وجود الهوية السورية كقاسم مشترك لن يكفي لتوحيد البلاد. بالنظر إلى أن نهاية الصراع الداخلي غير واضحة، من الصعب التنبؤ بالاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الهويات المختلفة. في هذه الحالة يمكن القول انه حتى النموذج اللبناني الذي لا تريده شخصيات المعارضة قد يصبح خياراً.⁴

¹ سوريا بعد ثماني سنوات حرب، مرجع سابق، ص. 73.

² Richard Jackson, Constructivism and Conflict Resolution, in: **The SAGE Handbook of Conflict Resolution**, ibid, p, 182.

³ Allan Collins, ibid, p, 80.

⁴ Cenap Çakmak, ibid, p, 28.

المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبل النزاع السوري وتداعياته الإقليمية

تنتهي النزاعات الداخلية بـ طريق مسدود، فوز طرف أو تسوية تفاوضية.¹ بناء على هذه النتائج، نقدم ثلاث سيناريوهات أو مشاهد مستقبلية وهي مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تنطلق من مفهوم (ماذا- لو) أي ماذا يمكن ان يحدث لو تحققت عدة شروط. فالمشهد هو تصور ذهني وفكري لمجموعة من الحالات المتوقعة أو الممكنة لمسيرة ظاهرة ما، ووصف لمسار محتمل بغض النظر عن رغباتنا فيه.²

الفرع الأول: سيناريو إستمرار الجمود

يعرف النزاع السوري حالة من الجمود، من حيث المبدأ عندما يدرك الطرفان استحالة تحقيق نصر عسكري. من الناحية الموضوعية قد تم الوصول إليه بحلول العام الثالث على الأقل من الصراع، حيث أصبح من الواضح أنه لا يمكن لأي من الطرفين هزيمة الآخر، خاصة بعد استقرار خطوط القتال بين أجزاء سيطرة النظام والمعارضة في البلاد وبالشكل الذي يؤدي إلى الاستمرار في منع الحسم العسكري.³ بالتوازي مع غياب الإرادة الدولية والإقليمية للدفع باتجاه حلٍ سياسي ما ينبأ باستحالة العودة إلى التعايش المجتمعي. وهذا السيناريو ان تحقق، سيمهد الطريق حسب العديد من المراقبين لسيناريو اخر اكثر خطورة وتعقيدا، وهو سيناريو التقسيم ولا سيما في ضل تصاعد المطالبات بالاستقلال الذاتي لبعض الكيانات العرقية الطامحة إلى تأسيس نوع من الكيانية القومية، وإذا كانت الاعتراضات الإقليمية و الدولية على تحول هذه الكيانات العرقية إلى دول مازالت قائمة حتى هذه اللحظة، الا ان استمرار الإصرار على المطالبات المصحوبة بالسيطرة العسكرية على اقسام كبيرة من جغرافية الدول، قد يدفع البعض إلى البحث عن حل لهذه الاشكالية في اطار خيار الفيدرالية.⁴

هذا السيناريو يقوم على الحفاظ على موازين القوى على الأرض دون تغيير كبير؛ ففي الوقت الذي يندفع فيه حلفاء المعارضة نحو زيادة دعمهم لتحقيق اختراق ميداني بهدف الضغط على النظام لقبول بجل سياسي، يقوم حلفاء النظام بزيادة قدرات الصمود لديه لصدّ أية محاولة لإحداث تغيير دراماتيكي في موازين القوى تتم ترجمته إلى تنازلات سياسية. هذا الأمر سوف يؤدي فعلياً إلى تقسيم سوريا إلى كانتونات موزعة

¹ Karl DE Rouen, Jr. the duration and recurrence of civil war, in: **Routledge Handbook of Civil Wars**, ibid, p, 304.

² علي الدين هلال واخرون، **العرب والعالم**، مرجع سابق، ص، 29.

³ IPI-Rpt-Syrian-Crisis2

⁴ محمد الهزاط، مرجع سابق، ص، 35.

بين سيطرة النظام، والقوى الكردية، وبقية فصائل المعارضة. يساهم هذا الوضع في الحجة التي أثبتت منذ بداية الصراع بأن البلاد قد تنقسم إلى عدة أجزاء على أسس طائفية وعرقية. وأن الوضع قد يكون طويل الأمد ويمكن أن يصبح نهائياً مع مرور الوقت. والسبب هو أن الوضع خاضع لقواعد الاشتباك المتفق عليها من قبل الأطراف المشاركة وأن هذه الحقيقة قد نشأت من خلال تفاهات معينة، سواء كانت صريحة أو ضمنية. والأهم من ذلك، أن الوضع الحالي يتماشى مع مصالح اللاعبين ويتناسب جيداً مع العلاقات الدولية المعقدة خلال هذه الفترة. تظهر هذه الحقيقة بوضوح في التفاهم المستمر بين روسيا وتركيا في شمال سوريا، حيث تقع هذه العلاقات ضمن نطاق أوسع من المصالح بين الطرفين. لذلك، فإن الحفاظ على التوازن وضمان حماية مصالحهم يتطلب الحفاظ على الوضع الراهن في شمال سوريا.

التداعيات الإقليمية: وفق هذا السيناريو ستستمر مظاهر إنعدام الأمن الإقليمي متمثلة في: إنهيار الدولة، تنامي دور الفواعل العنيفة من غير الدول والأهم من ذلك التدخل التنافسي الإقليمي/الدولي. ما يجعل إدارة الأمن الإقليمي مستعصياً ليس لأن هذه المشاكل عديدة بل كونها مترابطة للغاية. ان وجود مخاطر ما يسمى بـ "فعل ماتروزكا"¹ Matrozka Effect والمقصود به تجزئة الدول إلى مجموع وحدات سياسية صغيرة ليس لها القدرة على البقاء والاستمرار ما يضيف اعباء أمنية وتكاليف اضافية على دول جوار سوريا. كما ان مناخ الكراهية بين المكونات المجتمعية لم ينحصر في الداخل الوطني فحسب، بل امتد ليستهدف العلاقات الإقليمية بين دول المنطقة المطبوعة أصلاً بالخلاف والتوتر على خلفية قضايا سياسية مرتبطة بالصراع حول المصالح الجيوسياسية لهذه الدول وتعارضها. إن القبول بالوضع الراهن في سورية سيعني حرباً مستنزفة تجعل فيها محدودية الموارد البشرية والمادية الأطراف المحلية أكثر اعتماداً على دعم الفواعل الغير دولانية العابرة للحدود والرافعة المالية الإقليمية/الدولية. لذلك تصبح التحديات التي تواجه بناء السلام السوري وتحقيق الاستقرار الإقليمي أكثر صعوبة من أي وقت مضى. استمرار الوضع الحالي سيبقي النزعة الإقليمية مجزأة بفشل الترتيبات الأمنية الحالية وبالنتيجة توجه المنطقة نحو التنافس الإقليمي بين المحاور الرئيسية "إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية" واتساع دائرة الصراع حول الأزمة السورية واستدراجه للقوى الكبرى وخصوصاً روسيا الاتحادية والولايات المتحدة وحلفائهما وانعكاسه وتأثير على البيئة الإقليمية في إعادة رسم التحالفات المستقبلية في المنطقة.

¹ عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي، انظر الرابط: <https://cutt.us/LFdKe>

دوافع وحدود تمكين هذا السيناريو: تبدو حظوظ تحقق هذا السيناريو مرتكزة على عوامل لا يمكن أن تستمر؛ فالحفاظ على موازين القوى الراهنة سواء بين القوى السورية أو القوى الخارجية المنخرطة في النزاع غير ممكن لأن تطورات الأوضاع تشير إلى أن موارد الأطراف محدودة ولا يمكن تجديدها بلا نهاية، كما أن تكاليف استمرار حالة الجمود السياسي والعسكري أو ما يعرف بالجمود المؤذي المتبادل يمكن أن تجعل الأطراف تنتهج مقاربة تعاونية، ويمكن للأطراف الدولية بالنظر إلى قدرتها إلى القيام بذلك في حالة خشية اعتياد الأطراف المحلية على طريق مسدود غير مريح في ضل دعم إقليمي قد يضطر الوسيط إلى إنشاء هضبة أو حافة الهاوية، عادة ما يشير إلى ضغط من طرف رابع.¹ كما يؤكد زارتمان ودي سوتو، يمكن للجهات الفاعلة الخارجية "تطوير سياسة النضج، وزراعة عناصر ادراكية وموضوعية للنضج إذا لم تظهر هذه العناصر بمفردها". من أجل إنعاش الجمود وإيجاد مخرج، وهذا باستخدام تدابير مختلفة دبلوماسية واقتصادية و / أو عسكرية - قد تساعد في إعادة تأطير الصراع وإبراز جاذبية الوساطة كبديل للقتال. تساعد هذه الإجراءات الأطراف على إدراك وفهم مدى عدم القدرة على تحمل جمودهم، والأهم من ذلك، أن المفاوضات هي الطريقة الوحيدة التي يمكنهم من خلالها الحصول على بعض الفوائد. وبمجرد أن يعترف الطرفان بالمفاوضات كوسيلة للخروج، فإن إبقائها في العملية يتأثر بقدرة الوسطاء على تعزيز التصور بأن المفاوضات تولد "فرصا مغرية للطرفين" لن تكون متاحة خارج العملية.²

الفرع الثاني: سيناريو تسوية متفاوض عليها

يتم هذا السيناريو المتفائل من خلال تنفيذ بيان جنيف، وخاصة البند المتعلق بإنشاء هيئة حكم انتقالية مشتركة كاملة الصلاحيات تكون مهمتها الاشراف على العملية الانتقال الديمقراطي ضمن برنامج زمني محدد وبضمانات دولية.³ وهي العملية التي يعرفها وولفرستين على انها موقف تدخل فيه الأطراف المتصارعة في اتفاقية لتسوية خلافاتها الجوهرية وقبول وجود الطرف الآخر، وإيقاف جميع أعمال العنف المتبادلة.⁴ ان سيناريو الحل التوافقي يشكّل البديل الأفضل لكل أطراف الصراع من دون استثناء، فهو من جهة يحفظ سوريا موحدة ويحول دون وقوعها في دوامة الفوضى والتطرف، مع ما يعنيه ذلك من تداعيات على السوريين ودول الجوار الإقليمي والأمن الدولي. لكن الوصول إلى هذا الخيار أي حل سياسي واقعي

¹ I William Zartman, SaadiaTouval, International Mediation, in: **Leashing the Dogs of War**, ibid, p, 445.

² Sinisa Vukovic, **International Multiparty Mediation**, ibid, p, 16.

³ علي الدين هلال واخرون، مرجع سابق، ص، 528.

⁴ بيتر وولفرستين، مرجع سابق، ص، 25.

يحتاج إلى الغطاء الدولي والإقليمي، والاحتضان الشعبي الواسع، الأمر الذي يتطلب تسوية تاريخية.¹ من المؤكد أن ضغط الأطراف الخارجية ودعمهم من خلال الإدارة المتعددة الأطراف سيدعم ويثبت عملية إدارة النزاع وتقليل العنف عند مستويات مدنية لكنها تتطلب توافق مصالحهم الجيوسياسية، وعلى الرغم من ذلك لا يمكنها تحويل العلاقات النزاعية بين الأطراف المحلية بفرض حل سياسي معين، لذا يبقى مصير سوريا يتحدد وفق رؤية السوريين وحدهم،

تحدث التسوية عندما يُدرك أطراف النزاع عدم القدرة على حسمه عسكرياً لصالح أيٍّ منها، فضلاً عن تكلفة الاستمرار في مسار النزاع وهنا، يبدأ التفكير في الدخول في عملية تفاوضية تُنتهي الصراع، فالتسويات التفاوضية وسيلة جذابة لإنهاء العنف واسع النطاق. من المفترض أن يحصل كل جانب على تنازلات كافية لتشجيعه على المشاركة في حكومة مشتركة من شأنها أن تخفف من المشاكل المجتمعية، وتبني العلاقات مع الخصوم السابقين، وتقليل احتمالية الصراع في المستقبل. كما تحمل التسويات التفاوضية وعداً بعدم فرض سلام انتقامي قد يؤدي إلى الاستياء وتجدد العنف.²

ان عوامل تعزيز هذا السيناريو والذي يرى البعض إنّه الأقل واقعيةً، هي استدامة السلام بالاتفاق على عقد اجتماعي جديد وميثاق وطني مؤسس لدولة ديمقراطية حديثة توفر الحريات السياسية والحقوق المدنية وتقوم على المواطنة والمساواة بين السوريين في الحقوق والواجبات والمساواة بين الجنسين، وضمان حقوق كامل المكونات القومية للشعب السوري في إطار اللامركزية الإدارية.³ سياسات استعادة العقد الاجتماعي لها جانبان مهمان. والأهم هو تحقيق نمو اقتصادي عادل ومستدام. والآخر، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأول، هو ضمان أن تقدم الحكومة الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية الاقتصادية والخدمات الأمنية التي تشكل جزءاً أساسياً من العقد الاجتماعي.⁴

التداعيات الإقليمية: ان تحقيق سناريو تسوية تفاوضية يتطلب توافق إقليمي دولي وهو ما يعني تحقيق مصالح أو تحييد مخاوف الأطراف الخارجية، ويُترجم هذا السيناريو بنشوء تفاهم دولي (روسي-أميركي) للدفع باتجاه قراءة توافقية لتطبيق بيان جنيف. هذا التفاهم سوف يحتاج بالطبع إلى تعاون أطراف الصراع

¹ علي الدين هلال وآخرون، مرجع سابق، ص، 233.

² Roy Licklider, Obstacles to peace settlements, *Elgar Handbook of Civil War and Fragile States*, ibid, p, 287.

³ علي الدين هلال وآخرون، مرجع سابق، ص، 528.

⁴ Frances Stewart and Graham Brown, Motivations for Conflict Groups and Individuals, in: **Leashing the Dogs of War**, ibid, p, 235.

الإقليميين سواء من أصدقاء المعارضة (السعودية وتركيا وقطر) أو حلفاء النظام (إيران) للضغط على أطراف الصراع السوريين للقبول بمثل هذا الحل. وفقا لذلك سيتم احتواء الميليشيات العسكرية المحلية تحت لواء وطني واخراج جميع الأطراف العسكرية دولية وغير دولية من سوريا وبالتالي ستمتلك الأطراف الخارجية مسوغات اقل للتدخل العسكري في سوريا. وفي حال توافر عناصر هذا السيناريو، سوف نشهد على الأرجح ترتيبات أمنية إقليمية جوهرها الأمن التعاوني. قد يمهد الوصول إلى هذا السيناريو إلى تسويات نزاعات إقليمية اخرى على غرار النزاع اليمني او عقد اتفاقات حول إدارة الشؤون الإقليمية والحد من التنافس على النفوذ الإقليمي على جميع المستويات.

حدود تمكين هذا السيناريو: رغم دعم مختلف القوى الإقليمية والكبرى لجهود الوساطة التي يقودها المبعوث الخاص المشترك لهيئة الامم المتحدة والجامعة العربية، يعد الوصول إلى توافق فيما بينها تحديًا لجهود حل النزاع. فالتدخل العسكري لهذه الفواعل دفع بشكل متزايد مصالحها الخاصة إلى الواجهة. وهو ما يعني زيادة اعباء اضافية على عملية الوساطة بحيث يدفع التنافس بينها إلى تجميد النزاع واطالته لكن ليس إلى درجة الجمود المؤلم الذي يدفع بالأطراف إلى المفاوضات وبالتالي يعمل تدخل الأطراف الثالثة في الاتجاه العكسي لمفهوم حل النزاع بسبب تشويه إدراك الأطراف المحلية بمدى وصول لحضة النضج من خلال تقليل التكاليف التي ينتجها استمرار الجمود.¹ من ناحية أخرى، هناك معضلة متأصلة. إن إشراك المزيد من الأطراف في العملية قد يزيد من النجاح المحتمل لجهود إدارة الصراع الإقليمي، ولكنه يقلل من التشابه الذي سيتم التوصل إليه في التوصل إلى اتفاق. قد تؤدي إضافة مجموعة أخرى من التفضيلات إلى عملية التفاوض إلى تأخير، إن لم يكن منعها، من تحقيق تسوية ناجحة.² فمن الصعب أن تتوصل السعودية وإيران إلى اتفاق يقتصر على سوريا دون أن يتفقا على باقي الخلافات التي ترتبط بالصراع السوري ارتباطًا وثيقًا، مثل وضع حزب الله في لبنان، وموقع السنة العرب في النظام العراقي.

كما ان التسويات التفاوضية بحكم تعريفها تنطوي على حلول وسط، يتعين على الطرفين التخلي عن بعض أهدافهما للتوصل إلى اتفاق. وبالتالي هي دائمًا ثاني أفضل الحلول. نتيجة لذلك، لا يوجد طرف ملتزم تمامًا بينود التسوية نفسها. قد يكون هذا أفضل نتيجة يمكن أن يحصلوا عليها، لكن من غير المرجح أن يلهموا الولاء العاطفي من أي جانب، على الأقل في البداية. هذا النقص في الدعم التلقائي يعرضها

¹ بيتر وولفرستين، مرجع سابق.

² Paul F. Diehl, *Regional Conflict Management: Strategies, Necessary Conditions, and Comparative Effectiveness*, in: **Regional Conflict Management**, ibid, p. 69.

للخطر باستمرار، خاصة إذا تغيرت الظروف.¹ كما إن الحصول على دعم غالبية الجهات الفاعلة في محاولات إدارة الصراع غير كافٍ. إذا عارض طرف أو أكثر اتفاقية سلام أو وقف إطلاق النار، فسيكون من الصعب للغاية تحقيق النجاح. فيمكن لخصم قوي يعمل هنا كـ "مفسد" بأن يكسر وقف إطلاق النار ويفكك اتفاقاً بين الأطراف الأخرى التي كانت ترغب في السلام.

الفرع الثالث: سيناريو حسم عسكري لأحد الأطراف

من المفترض أنه في الحالات التي لا يستطيع فيها المتحاربون التوصل إلى حل وسط، فإنهم سيواصلون القتال حتى ينتصر أحد الأطراف، أي يجبر طرف طرفاً آخر على توقيع اتفاقية ما، أو على الانسحاب من المعركة، أو جعله يتنازل وهي نتيجة لا يمكن لأي طرف أن يقبلها بسهولة وبشكل طوعي. سيكون السلام أكثر استقراراً عندما يتمكن الطرف المنتصر من فرض إرادته في مجتمع ما بعد الصراع والتأكد من تسريح قدرات الخصوم في نهاية الصراع. وفقاً لهذا السيناريو يبادر أحد الطرفين الحكومة أو المعارضة باستغلال اختلال موازين القوى لتحقيق نصر خاطف وحاسم، ولن يمكن ذلك إلا بدعم من القوى الدولية. في هذه الحالة يمكن القول أنه تم إنهاء النزاع وليس حله، ببساطة لأنه لم ينهي عدم التوافق كما أنه لا يفضي إلى نهاية مستدامة للعنف. فحل النزاع وفقاً لـ **وولفرستين** هو وضع اجتماعي حيث تقرر الأطراف المتنازعة المسلحة في اتفاق طوعي العيش بسلام مع (و / أو) حل عدم توافقهم الأساسي والتوقف عن استخدام الأسلحة ضد بعضهم البعض.²

من المؤكد أن هذا السيناريو هو الباريتو الأمثل للحكومة والمعارضة المسلحة، حتى الانتصارات يتم تسويتها عادة من خلال اتفاقيات في شكل اتفاقيات استسلام. يمكن أيضاً التفاوض بشأن التنازلات، لكن اتفاقيات الاستسلام تُفرض أساساً على الأطراف، الذين لا يستطيعون فعل أي شيء سوى قبولهم على الرغم من أنه قد يكون هناك مجال للتفاوض بشأن شروط الاستسلام.³ قد يستفيد الأكراد سياسياً في حالة دعمهم للطرف المنتصر، كما يُفترض أن يترتب على المعضلة الأمنية المجتمعية آثار إنسانية تتمثل بموجات نزوح جديدة باتجاه الشريط الحدودي حيث سيبحث السكان عن مناطق أمنة نسبياً وبعيدة عن مناطق التصعيد.

¹ Roy Licklider, *ibid*, p, 288.

² بيتر وولفرستين، مرجع سابق، ص،

³ Isak Svensson, Conflict resolution in civil wars, in: **Routledge Handbook of Civil Wars**, *ibid*, p, 364.

كما يعرف تأجيل عملية عودة اللاجئين وإعادة اعمار سوريا، والاهم من ذلك عملية إعادة بناء الدولة ستكون وفقا لشروط المنتصر ما يعني احتمالية اقضاء جزء كبير من المجتمع السوري.

التداعيات الإقليمية: الحكومات التي تدعم الوكلاء المحليين -بما في ذلك روسيا وتركيا وإيران -لديها مصلحة مباشرة في الشروط التي ينتهي بها الصراع السوري. وكما يتضح من الجهود الدبلوماسية للتوصل إلى حل سياسي للصراع، فإن مصالح الرعاة الخارجيين الرئيسيين فيما يتعلق بتقاسم السلطة لا تتماشى بدقة مع مصالح النظام أو فصائل المعارضة.¹ لذا في ضل استمرار الجهود الخارجية للتأثير على نتائج الحرب الأهلية، من المرجح أن تؤدي ديناميكية "الفعل-رد الفعل" التي تنتجها دورات التصعيد بين محوري المحافظة على الوضع والتغيير إلى الحد من افاق التسوية المحلية وتطيل الصراع بدلا من انهاءه، وفي الوقت نفسه يدفع هذا التصعيد المتبادل والمرغوب لإمكانية انتشار الصراع حتى وان كان بشكل غير مقصود إلى حرب إقليمية دولية. وفي هذا السياق يحدد النموذج اللولبي لجرافيس، سببان وراء أن الدولة قد تنتهي في الحرب. "حرب وقائية" التي قد تحدث عندما تقرر دولة ما الهجوم أولا عندما ينظر إلى ميزان القوى يتحول إلى الجانب الآخر حيث قد لا تكون الظروف مواتية في المستقبل كما هو الحال في الوقت الحاضر وهو اشبه بوضع السعودية ودول الخليج. او "الحرب الاستباقية" التي قد تحدث عندما تقرر دولة مهاجمة دولة أخرى لمنع أو لعرقلة هجوم وشيك ما تنتهجه اسرائيل.² وفق هذه الفكرة من الممكن ان ينتهي التصعيد بين ايران و السعودية ، اسرائيل او امريكا إلى مواجهة مباشرة قد تورط أطرافا إقليمية و دولية اضافة خاصة في ضل تعبئة امريكا لحلفائها و تهيئة اجواء الحرب ، و ما تبعها من ممارسات كانسحاب امريكا من الاتفاق النووي 1+5 ثم العمل على عزلها سياسيا و اقتصاديا عبر حزمة من العقوبات الصارمة ، و التي تعد شكل من اشكال الضغوط التي تمارسها امريكا على طهران و وكلائها في المنطقة ، التي تمتلك خيار الرد بالتصعيد في عدة مناطق تتميز بنفوذها ، كاستهداف القوات الامريكية في العراق و سوريا او فتح جبهة قتال ضد اسرائيل عبر الجولان ، جنوب لبنان او من داخل فلسطين .او استغلال الحرب اليمنية بتحويلها إلى منصة لاستهداف دول الخليج ، قد تجد الأطراف الإقليمية العربية نفسها مضطرة للخيار العسكري حتى و ان كانت لا تريده و ربما لا تتحمل تداعياته.

¹ Steven Heydemann, The Syrian Conflict: Proxy War, Pyrrhic victory, and Power-Sharing Agreements, ibid, p, 155.

² Robert Jervis, Cooperation under Security Dilemma. ibid. p.174.

على المدى الطويل، فإن الدولة والتوجه الإستراتيجي لسوريا المتاخمة للقوى الإقليمية والدول الهشة سيكون لهما أهمية كبيرة لتوازن القوى العام في الشرق الأوسط. لذا القوى الإقليمية تصبح اسيرة خيارين منهكين إستراتيجيا. فالتصعيد المستمر قد يؤدي إلى حروب غير مقصودة بينما يمثل الانسحاب استثمارا مهدورا.

دوافع وحدود تمكين هذا السيناريو: إن الانزلاق باتجاه سيناريو إنهيار التهدئة سيدفع بالقوات الدولية المنتشرة على خطوط التماس في سوريا إلى استخدام القوة كنوع من الضغط بهدف العودة إلى المفاوضات مجدداً، وبالتالي استعادة حالة التهدئة، على اعتبار أن كلها لا ترحب بتصعيد واسع يؤثر على خططها المتعلقة بخفض العنف عند حدوده الدنيا، وبطبيعية الحال إنَّ إنهيار وقف إطلاق النار سيؤدي لاتساع الخلافات بين الدول الضامنة ومسار أستانا، ويؤثر على التعاون والعمل المشترك بين الأطراف الضامنة شرق الفرات وغربه. فالقوى الإقليمية والدولية الموجودة داخل سورية تتوجس من تحوّل الأوضاع في سورية إلى مستتقع يغرقها في صراع غير محسوب النتائج، أو يعرضها لصدام عسكري مباشر فيما بينها، وكلّ منها يحرص على عدم حدوث ذلك. وفي سياق ذلك هي تعطي أولوية لـ "خفض التصعيد"، و"الحد من مخاطر اندلاع صراعات جديدة" في منطقة الشرق الأوسط؛ لهذه الاسباب يُرجَّح أن تبقى مقاربتها تجاه الملف السوري داعمة لتجميد الصراع على المستوى العسكري. وبالتالي الإبقاء على خارطة مناطق النفوذ الحالية، بهدف تأمين استقرار عسكري وأمن نسبي يحول دون عودة تنظيم الدولة لنشاطه السابق في المنطقة، ودون زيادة نفوذ الفواعل الإقليمية والمحلية الأخرى في الساحة السورية، ودون حصول موجات هجرة جديدة.

نخلص من هذه السيناريوهات المستقبلية والتي بنيت وفقا للمسارات المختلفة التي يمكن ان يتخذها تطور النزاع السوري واستشراف مشاهد التطورات الأمنية الإقليمية وفقا لكل مشهد. على المستوى المنظور نرجح استمرار سيناريو الجمود، سيبقى على الوضع الراهن من دون وجود فاعل أو قوة مهيمنة في الساحة السورية. حتى مع استمرار التحديات الأمنية المشتركة ستبقى محددات المقاربات الإستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية عرضة للتبدل أو التغيير في حال ظهور متغيرات جديدة تفرض نفسها على اعتبارات الأمن القومي. لكن على المدى الطويل نرجح بسبب الابعاء الاقتصادية والجمود المؤلم المتبادل تحول الأطراف إلى تسوية تفاوضية.

الخلاصة

الخاتمة:

تمثل المسعى الأساسي لهذه الأطروحة في فحص إشكالية: لماذا يُكثَّفُ النزاع في سوريا المنافسة الأمنية بين دول الشرق الأوسط؟ وكيف تُشكَّلُ مساعي إدارة الأمن الإقليمي ديناميات النزاع السوري؟ جاءت فصول البحث الأربعة لشرح ممارسات الأمن في الإقليم، مستعرضة آثار النزاع في سوريا على المشهد الأمني، والإستراتيجي للشرق الأوسط، وقد حاولت تفسير، وفهم كيف يتم تصور إنعدام الأمن، والإستجابة له من قبل دول المنطقة.

وقد أكد البحث صحة الافتراض الذي إنطلق منه والذي مفاده: تورط الأطراف الإقليمية في الأزمة السورية حول النزاع المحلي إلى صراع إقليمي حول مناطق النفوذ الجيوسياسي لذا يعد تصاعد عمليات الأمانة إستراتيجية للتلاعب بتوازن القوى الإقليمي. لهذه الفرضية جوانب نسقية بدراسة أنماط العلاقات بين وحدات الشرق الأوسط وسلوكها بناءً على إدراكها لتهديدات النزاع السوري ما يؤكد على الإرتباط المتبادل لمتغيرا الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى تأكيد الفرضية الثانية والتي جاءت مكملة متضمنة جوانب معيارية من خلال تحليل الإتجاهات المستقبلية للموضوع، والتي كان مضمونها: تنظر القوى الإقليمية إلى النصر في سوريا كجزء من صراع أوسع على النظام الإقليمي، ما يجعل ديناميات النزاع السوري إمتداداً لعدم الإستقرار الإقليمي. وإنطلاقاً من إمكانية المؤسسات الإقليمية في بناء توقعات مستقرة بين ذاتية، يشدد البحث أن النجاح في تشكيل بنية أمنية إقليمية قد يساهم في توليد مجموعة من القواعد المعيارية تقيّد السياسة الخارجية للدول، بما يتفق مع المبادئ المعيارية لإدارة النزاعات داخل الدول.

فيما يتعلق بالإطار النظري، توصل بحثنا أن الفهم الكامل للممارسات الأمنية الإقليمية يتطلب إعتداد التعددية النظرية، بالنظر إلى للتفاعل بين المعارك الداخلية والجيوسياسية الإقليمية ما يؤكد على أهمية الإنتقائية النظرية في شرح العلاقات الدولية للشرق الأوسط. كما يؤكد البحث على أهمية العوامل الفكرية إلى جانب المادية سواءً في تحديد التهديد، وتعريفه أو الإستجابة له. أما أسبقية أحدهما على الآخر فيتجلى في ترتيب الأولويات الأمنية المتعلقة بشدة تأثير التهديد على بقاء الأنظمة السياسية (الأمن السياسي) وهي الأجندة التي يُجدها صناع القرار في الشرق الأوسط. كما تبرز أهمية الإقليم كمستوى للتحليل؛ كونه مصدر لتفسير التفاعل بين المستويين المحلي والإقليمي وبالتالي الإستفادة من المتغيرات السببية على مستويات متعددة من التحليل. من أجل فهم إستراتيجيات الفواعل في المنطقة بشكل كامل،

بما في ذلك التحالفات اللاتماثلية وإستغلالها لنفاذية المنطقة لتيارات الأيديولوجية العابرة للحدود الوطنية في تعزيز أجنادات الجهات الفاعلة المحلية والأهداف الجيوسياسية للأطراف الإقليمية.

أما من الجانب العملي، فقد استعرضت الدراسة أن الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية ترتبط إرتباطاً جوهرياً وليست عمليات منفصلة. إنها جزء من علاقة مركب نزاع إقليمي وهذا بالنظر الى ضعف الدولة، الدور الذي تلعبه الجهات الفاعلة عبر الوطنية وتضارب المصالح بين دول المنطقة، إذ تتميز بتفاعل معقد، قد تؤدي النزاعات داخل الدول إلى اضطرابات إقليمية ودولية، ما يتطلب التدخل السياسي والعسكري الأجنبي. أظهر النزاع السوري بوضوح كيف يمكن للحروب الأهلية أن تؤدي إلى عدم الإستقرار الإقليمي والدولي وتسدعي التدخل الأجنبي.

ويمكننا إجمالاً اختصار النتائج النهائية للبحث في النقاط التالية:

- إن التغيرات والإضطرابات العميقة التي عصفت بالمنطقة العربية منذ عام 2011 قد أشعلتها مشاعر الإستياء من الممارسات السياسية. ومع ذلك، لم تحقق البدائل تحولاً جذرياً قادراً على إعادة تشكيل الممارسات السياسية والاجتماعية. لذا يتفق الجميع اليوم تقريباً على أن الإنتفاضات الشعبية العربية قد فشلت. حتى كتابة هذه الصفحات تستمر الحروب في سوريا، ليبيا واليمن دون أن يلوح في الأفق حل سياسي قابل للتطبيق.
- لم يكن التأثير الرئيسي قصير المدى للإنتفاضات العربية هو التحول الديمقراطي، بل زيادة دراماتيكية في العنف، التدخل الإقليمي، والحروب بالوكالة. النزاع السوري هو نموذج للصراع متعدد المستويات يشارك فيه العديد من الجهات الفاعلة ما يجعل من الحرب الدائرة في سوريا لها سمات متنوعة. إنه نزاع ناشئ عن نزاعات الشرعية، وضعف الدولة، والتهديدات الوجودية، وتعقيد المشاركة الدولية. وهو أمر كفيل أن يجعل مهمة الوساطة الدولية صعبة.
- أدى تدخل الأطراف الإقليمية والدولية المباشر في الأزمة السورية إلى تصعيدها، وتحويلها إلى حرب دولية بالوكالة. وتكمن تعقيدات النزاع في إرتباط الأطراف المحلية بحروب الهيمنة الإقليمية، والمنافسة الجيوسياسية الدولية. لذا تصطدم الجهود الزامية إلى إحلال السلام في سوريا بمصالح الأطراف الخارجية المشاركة في النزاع، وأهدافها المختلفة. وعليه، من المهم فهم المصالح الحقيقية للأطراف والنظر إلى أبعد من مواقفها المعلنة. فالقوى الدولية التي تعدى تأثيرها من الحسابات إلى ديناميكيات النزاع تعمل على تحقيق مصالحها الجيوسياسية مع تأكيدها على تحقيق الأمن

والاستقرار في الإقليم، أما القوى الإقليمية فمصيورها مُتعلِّقٌ بهذا الإستقرار وما يترتب عليه من أدوار، حتى وإن كانت تتفق أنّ سوريا موحدة هي ضمان هذا الإستقرار فحالة إنتصار أيّ طرف محلي سيخلُ بالتوازن الإقليمي بشكل سلبي من وجهة نظر الطرف الآخر.

- تعد أحداث الحراك العربي بمثابة مرحلة إنتقالية في الشرق الأوسط، لقد دخل الإقليم في دائرة من الأزمات العميقة، مما أدى إلى إرتفاع إنتروبيا المنظومة. والتي تُترجم إلى ثلاث ظواهر، عجز الدولة والحروب الاهلية المصاحبة لها، دور الفاعلين المسلحين من غير الدول، وزيادة التنافس الإقليمي. لقد اثبتت تداعيات الإنتفاضات الشعبية في الشرق الأوسط أنّ الأمن الإقليمي غير قابل للتجزئة. فلم يعد الأمن من جانب واحد ممكنًا. يجب أن يستند الأمن إلى التزام متبادل بالبقاء المشترك والإعتراف بالمخاوف الأمنية المشروعة للأخرين، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التنسيق والإستجابة الجماعية القائمة على التعاون متعدد الأطراف.

- كانت النتيجة الرئيسة للإنتفاضة هي زيادة ضعف الدولة وخلق مناطق كبيرة خارج حدود الشرعية كما هو الحال في سورية. خلقت هذه المساحات غير الخاضعة للحكم أرضًا خصبة لمختلف الجماعات المتمردة أو الشبكات الإجرامية لمنافسة الدولة على احتكار العنف المنظم ومن ثم ملأت فراغ السلطة، ما ينذر بتحول الإقليم الى عالم ما بعد ويستفالي، مع إنهيار الدولة السورية وبعض الدول في المنطقة عرف تحول مركز التأثير الإقليمي نحو الخليج العربي، إيران وتركيا، التي سعت للتدخل والتأثير في نتائج الإنتفاضات، لذا وجب أن تركز عملية إدارة النزاع السوري على إعادة البناء المؤسسي لسد الفجوة الأمنية لإنهيار الدولة، وفقا لذلك ستتحسر دوافع الأطراف الإقليمية المتعلقة بالأمن وستمتلك مسوغات أقل للتدخل في سوريا.

- رافق تصاعد العنف تحول مقلق نحو الخطاب والأيديولوجيا الجهادية، إنّ مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول-المجموعات العرقية والطائفية العابرة للحدود والمتمردين والمنظمات الإرهابية والمليشيات الأجنبية والمرتبقة-هي تحديات أمام إدعاء الدول لاحتكار وسائل العنف والسيطرة الإقليمية. تولت الجهات الفاعلة المحلية وعبر الوطنية من غير الدول أدوارًا جيوسياسية محلية وعابرة للحدود بالوكالة. كما تضطلع أيضا بمهام نموذجية للدولة في مجالات الحكم والإدارة المحلية. هذا يخلق حتما دائرة مُفرغة من تآكل الدولة، حيث يطلب السكان المحليون الخدمات والأمن من الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول نتيجة عدم كفاءة أو غياب الدولة، وهو ما يؤدي فيما بعد إلى تقويض سلطة وشرعية الأخيرة. هياكل الدولة الضعيفة،

تخلق من ناحية، فراغات أمنية تُمكن الجهات الفاعلة المنبثقة عن الدولة، وتدفع الناس للتراجع إلى الروابط المجتمعية -العرقية والطائفية والقبلية -لضمان الأمان والإحتياجات الأساسية، مما يؤدي بعد ذلك إلى خلخلة الدولة وتعظيم معضلات الأمن المحلي.

- تحولت الهويات الطائفية إلى أحد محفزات النزاع، مما أثار الانقسام داخل الدول، وفيما بينها. في هكذا بنية إقليمية، غالباً ما تسعى الدول المتنافسة على الهيمنة الإقليمية والفاقة للقوة اللازمة الى "أمننة الهويات" وإنتاج الخطابات الأمنية التي من خلالها تحرض الأنظمة المتنافسة عمداً على العداء والصراعات، والتي غالباً ما تكون مصحوبة بمستويات عالية من التعبئة الاجتماعية، والسياسية العابرة للحدود الوطنية والتي تكون بديلاً عن المواجهة العسكرية المباشرة. وعليه، أصبحت الهويات العابرة للحدود الآن متغيراً صعباً بالنسبة لدول الشرق الأوسط. لكن يجب علينا أن ندرك أن الطائفية والعرقية ليست متغيراً مستقلاً يمكنه تفسير الفوضى في الإقليم، إنها نتاج كل من ضعف الدولة، والتنافس الإستراتيجي بين القوى الإقليمية من أجل الهيمنة على المنطقة ككل.

- أدت الإنتفاضات الشعبية العربية وما صاحبها من عودة الى سياسات الهوية في المعارك الجيوسياسية في المنطقة إلى تكثيف التفاعل بين المستويين المحلي والإقليمي في تكوين العلاقات الدولية في الشرق الأوسط. كما كانت التهديدات الأمنية المادية والفكرية متشابكة بطرق مكثفة بشكل خاص، حيث سارعت الدول للدفاع عن انظمتها السياسية، ومصالحها الجيوسياسية من مزيج من الجهات المحلية، الإقليمية وعبر الإقليمية بالإفراط في عمليات الأمننة. لقد غيرت الإنتفاضة العربية الشرق الأوسط بشكل جذري وأصبحت من يحدد أنماط الصداقة والعداوة.

- تتفاقم ديناميات المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط لأن الأطراف الإقليمية تنظر إلى مستقبل سوريا في سياق توازن القوى وهو سياق يرونه من منظورات أمنية متنافسة إذ حالة إنتصار أي طرف محلي سيخل بالتوازن الإقليمي بشكل سلبي من وجهة نظر الرعاة الإقليميين. وبالتالي عدم اليقين بشأن النوايا المستقبلية يغذي إنعدام الثقة الحالي. لذا تمثل تداعيات المعضلة الأمنية الإقليمية أحد اهم العقبات لإدارة او تسوية النزاع المحلي. ما يجعل في الواقع استدامة عملية صنع السلام تتطلب معالجة اشكالية إنعدام الأمن الإقليمي عبر موافقة مختلف الفواعل على بعض القواعد والمبادئ المشتركة لتخفيف عدم الشعور بالأمان لأن من مصلحتها القيام بذلك لتجنب الحرب الغير مقصودة.

- إنَّ غياب ترتيب أمني لإدارة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط هو جزء من مشكلة عدم الإستقرار الإقليمي، وما يعيق فرص تشكيل تنظيم أمني إقليمي هو الروايات المتنافسة والمتناقضة للأمن وتحديد التهديد بين الجهات الفاعلة المحلية. قد تكون الدول المشاركة في الحوارات الأمنية قادرة على إستيعاب إختلافاتها في مسعى مشترك، لكنها قد لا تفعل ذلك أيضًا. حيث تحاول بعض الحكومات التلاعب بالمشاكل الداخلية لبعضها البعض لبيسط نفوذها على جيرانها، ولتعزيز مصالحها الإقليمية. لذا من غير المرجح أن يتطور التعاون الإقليمي إلى ترتيب رسمي.
- إنَّ النزاع السوري يدفع بالقوى الإقليمية الى تنسيق ضمني بشأن التهديدات الأمنية المتصورة لكنه يضع الإستجابة الفردية لها في وضع تنافس غير مواتٍ لإدارة النزاع، ما يجعل تحقيق حل سياسي أو صفقة إقليمية كبرى أكثر صعوبة. ويرجع ذلك جزئيًا أنَّ تدخل الأطراف الثالثة يعمل على تجميد النزاع وإطالته لكن ليس الى درجة الجمود المؤلم الذي يدفع بالأطراف إلى المفاوضات وبالتالي يعمل تدخلهم في الإتجاه العكسي لمفهوم حل النزاع بسبب تشويه إدراك الأطراف المحلية بمدى وصول لحظة النضج من خلال تقليل التكاليف التي ينتجها إستمرار الجمود. لذا يبدو حل النزاع السوري غير مرجح على المدى القصير حيث تظل الجهات الفاعلة الرئيسية ملتزمة بالحل العسكري. مع إستمرار هذا الوضع، فإن إستمرار القتال يعيد تشكيل حدود سوريا وسيكون له تداعيات على الشرق الأوسط لعقود قادمة.
- قد يكون البديل عن التدخل العسكري هو ممارسة الضغط السياسي على الأطراف السورية لحل نزاعهم من خلال الوسائل غير العسكرية وتطوير ترتيبٍ تفاوضٍ لتقاسم السلطة. يعد الحل الوحيد للملف السوري هو الحل السياسي وفق بيان جنيف 1 وقرار مجلس الأمن رقم 2254 لعام 2015 . لا يزال البحث عن تسوية تفاوضية يواجه عقبات كبيرة. لتحقيق النجاح، يحتاج إلى إشراك والتوفيق بين وجهات نظر اللاعبين على ثلاثة مستويات: العالمية والإقليمية والمحلية.
- خلال مختلف مراحل المفاوضات "السورية-السورية" حاولت الوساطة الدولية إلى خلق مساحة أوسع للمساومة، وتحويل العلاقة بين الأطراف المحلية الى علاقة محصلتها إيجابية حيث تكون المكاسب المتبادلة ممكنة، لكن الطرفين تمسكا بنقطة الأمان الخاصة بهما أي عدم الإتفاق، لذا يبدو أنَّ الحل السلمي للنزاع السوري غير مرجح على المدى القصير، مادامت الجهات الفاعلة الرئيسية ملتزمة بالحل العسكري، على أمل الحصول على وضع أفضل من الوضع الراهن. ومع ذلك، يبقى السلام السوري شأنًا محليًا خالصًا متى أراد السوريون ذلك.

- في حالة الوصول الى تسوية تفاوضية، يتطلب تعزيز السلام المستدام، والحفاظ عليه في فترة ما بعد النزاع لضمان عدم تكرار الحرب الأهلية، فمن الضروري فهم العوامل التي أدت إلى اندلاع النزاع. ومن دون الإقرار بالعوامل السياسية، والإقتصادية، والإجتماعية الأساسية، التي أدت إلى الحرب بين الحكومة السورية والمعارضة، فإن أيّ اتفاق، أو خطة سلام لن تكون مُستدامةً. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الأطراف أيضاً النظر فيما إذا كان الجانب الآخر سيلتزم بشروط الاتفاقية. وقد يكون السلام على الأرض في الواقع غير قابل للتحقيق إذا لم يتم ضمانه من قبل طرف ثالث موثوق.

أخيراً، نود الاختتام بالتشديد على ثلاثة توصيات أساسية تستمد أهميتها من مختلف مباحث هذه الأطروحة:

من خلال إستخدام عدسة إقليمية سعى بحثنا الى توسيع أنطولوجيا النزاع في سوريا وبعتماده منظوراً نسقياً، مهدت هذه الدراسة الأرضية لمزيد من البحث: ففي المنظومات البعيدة عن التوازن يحدث تلقائياً تنظيماً ذاتياً ينتج التعقيد أو حافة الشواش. لذا يمكن للمهتمين بنظرية التعقد إثراء موضوع البحث. ومن خلال إدراج طبيعة الأنظمة الحاكمة، والعوامل المجتمعية يمكن تطوير مقاربات نظرية تهتم بخصائص المنطقة العربية أملاً أن تكون مكملًا للنماذج الغربية السائدة. وأخيراً كيف يمكن حوكمة الأمن الإقليمي في ظل تشابك التهديدات المادية، والفكرية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

- 1- القرار الاممي رقم 2118. <https://undocs.org/ar/S/RES/2118> (2013)
- 2- القرار الاممي رقم 2043. <https://daccess-ods.un.org/tmp/8672477.60295868.html>
- 3- القرار الاممي رقم 2042. <https://daccess-ods.un.org/tmp/735704.675316811.html>
- 4- القرار الاممي رقم 2170. <https://daccess-ods.un.org/tmp/4577773.51140976.html>
- 5- القرار الاممي رقم 2254. <https://undocs.org/ar/S/RES/2254> (2015)

مراجع الدراسة:

- 1- ادريس، محمد السعيد. تحليل النظم الاقليمية: دراسة في اصول العلاقات الدولية الاقليمية. (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2001).
- 2- ايرليخ، ريز. داخل سورية، قصة الحرب الاهلية وما على العالم تن يتوقع. (ترجمة: رامي طوقان، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015).
- 3- بادي، بتران وماري كلود سموتس، انقلاب العالم، سوسيولوجيا المسرح الدولي (ترجمة سوزان خليل، القاهرة: دار العالم الثالث، 1998)
- 4- الباروت، محمد جمال. العقد الاخير في تاريخ سورية. (بيروت: المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012).
- 5- بشير، زين العابدين. الحيش والسياسة في سوريا. (دار الجابية، 2008).
- 6- بيليس، جون وسميث ستيف، تحرير. عولمة السياسة العالمية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- 7- جرجس، فواز. النظام الاقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية-العربية والعربية-الدولية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
- 8- جرجس، فواز. داعش الى اين؟ جهاديو ما بعد القاعدة. (ترجمة: محمد شيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016)
- 9- جرجس، فواز، داعش الى اين؟ جهاديو ما بعد القاعدة. (ترجمة: محمد شيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).
- 10- جرجس، فواز، محررا. الشرق الاوسط الجديد: الاحتجاج والفوضى والثورة في الوطن العربي. (ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).
- 11- جوزيف، ناي. فهم النزاعات الدولية، (ترجمة: احمد امين وجدي كامل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1997).
- 12- حاج، ميلود عامر. الامن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، (الرياض: جامعة نايف، 2016).

- 13- حتي، ناصيف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية. (ط1، بيروت: دار الكتاب العربي. 1985).
- 14- الخزندار، سامي ابراهيم. ادارة الصراعات وفض المنازعات، (بيروت: الدار العربية للعلوم الناشرين، 2014).
- 15- دان، تيم وميليا كوركي، ستيف سميث، تحريراً. نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ترجمة: ديما الخضراء، 2016).
- 16- دوروتي، جيمس وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة، 1995).
- 17- ديب، كمال. إزمة في سورية، (بيروت: دار النهار، 2013).
- 18- راوي، عبد العال واخرون(تحرير). قياس الهوية: دليل المتخصصين في العلوم الاجتماعية. (ترجمة: ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، 2014).
- 19- ريتشارد نيد لبيو، لماذا تتحارب الامم؟ دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، (ترجمة: ايهاب عبد الرحيم علي. الكويت: دار المعرفة، 2013).
- 20- عزمي، بشارة، الطائفة، الطائفية والطوائف المتخيلة. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).
- 21- عزمي، بشارة، سورية: درب الامام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
- 22- غيدنز، انتوني. علم الاجتماع. (ترجمة: فايز الصياغ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).
- 23- غيلبين، روبرت. الحرب والتغيير في السياسية العالمية. (ترجمة: عمر سعيد الايوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).
- 24- فالستين، بيتر. مدخل الى تسوية الصراعات. (ترجمة: سعد فيصل، محمد محمود دبور، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006).
- 25- فان دام، نيقولاوس. الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة. (القاهرة مكتبة مدبولي، 1995).
- 26- فان دام، نيقولاوس. تدمير وطن: الحرب الاهلية في سوريا. (ترجمة: لمي بوادب واخرون. بيروت: دار جني ثامر، 2018).
- 27- قوجيلي، سيد احمد. الدراسات الامنية النقدية، (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014).
- 28- كليب، سامي. الاسد بين الرحيل والتدمير الممنهج، الحرب السورية بالوثائق السرية. (بيروت: دار الفارابي، ط5، 2016).

- 29- كوهان، اس، مقدمة في نظريات الثورة، (ترجمة: فاروق عبد القادر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1989).
- 30- كيسنجر، هنري. النظام العالمي: تأملات حول طلائع الامم ومسار التاريخ. (ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2015).
- 31- لیتل، ریتشارد. توازن القوى في العلاقات الدولية. (ترجمة: هاني تابري، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).
- 32- مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).
- 33- مجموعة مؤلفين، بين السلفية وارهاب التكفير، افكار في التفسير. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016).
- 34- مجموعة مؤلفين، خلفيات الثورة السورية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).
- 35- مراد، علي عباس. الامن والامن القومي مقارنة نظرية، (الجزائر: ابن النديم للنشر، 2017).
- 36- مطر، جميل وعلي الدين هلال. (تحرير). الامم المتحدة ضرورات الاصلاح بعد نصف قرن: وجهة نظر عربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).
- 37- مطر، جميل وعلي الدين هلال. النظام العربي والعلاقات العربية: دراسة في العلاقات السياسية العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1986).
- 38- نجلاء مكي واخرون، تنظيم الدولة: دراسة تحليلية في بنية الخطاب، (بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، 2016).
- 39- هلال، على الدين واخرون. العرب والعالم، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).
- 40- هلال، علي الدين، محررا. حال الامة العربية 2014-2015: من تغيير النظم الى تفكيك الدول. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).
- 41- هلال، عي الدين ونيفين مسعد. النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).
- 42- هينبوش، رايموند. تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث. (ترجمة: حازم نهار، بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، 2014).
- 43- هينبوش، رايموند. سوريا ثورة من فوق، (ترجمة: حازم نهار، بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، 2011).
- 44- هيننتغتون، صامويل. النظام السياسي في مجتمعات متغيرة. (ترجمة: حسام نايل، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ط1، 2017).

45- ووندت، ألكسندر. النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية، (ترجمة: عبد الله جبر العتيبي، الرياض: جامعة الملك سعود، 2006).

مجلات ودوريات محكمة:

- 1- ادريس، محمد السعيد. تحالفات الضرورة بين روسيا وإيران، (الدراسات الإيرانية: مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، العدد 3:2017).
- 2- ادمام، شهرزاد. الفواعل العنيفة من غير الدول دراسة في الاطر النظرية والمفاهيمية (سياسات عربية، العدد 8، أبريل 2014، الدوحة)
- 3- حداد، فنر. الطائفية العلمانية. مجلة الحكمة. 2017
- 4- حمشي، محمد. الانتقائية التحليلية في حقل العلاقات الدولية، (سياسات عربية، عدد 28 سبتمبر 2017، الدوحة).
- 5- صولي، أدهم ورايموند هينبوش، الدولة العربية مقارنة سوسولوجية تاريخية، مجلة عمران، الدوحة: العدد 37/10 صيف 2021.
- 6- قبلان، مروان. الثورة والصراع على سوريا: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية. (سياسات عربية ع18. 2016).
- 7- مسارات متشابكة
- 8- هينبوش، رايموند وعمر العمادي. اتفاقيات المصالحة السورية. مجلة دراسات اسبوية. المجلد التاسع العدد الثاني. 2017.

أوراق وتقارير:

- 1- دال سورتو، رافائيل وآخرون. خلو العرش: النظام الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا، فيفري 2019. شوهد على الرابط: <https://cutt.us/aLwXu>
- 2- سوريا بعد ثماني سنوات من الحرب، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، شوهد على الرابط <https://cutt.us/rHBIG>
- 3- سوريا: العدالة لتجاوز النزاع، المركز السوري لبحوث السياسات، شوهد على الرابط: <https://cutt.us/vWKVV>
- 4- غريغوري غوس، لماذا لا يوجد تحالفٌ ضدَّ إيران؟ شوهد على الرابط:
- 5- غوس، غريغوري. ما وراء الطائفية، الحرب الباردة الجديدة في الشرق الاوسط. انظر موقع بروكينغز: goo.gl/kn7sUC

- 6- فر حداد، الطائفية العلمانية. مجلة الحكمة. 2017. شوهد على الرابط:
- 7- مجموعة مؤلفين، الإطار الاستراتيجي لبدائل السياسات، سوريا ما بعد النزاع، تقرير برنامج الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا، شوهد على الرابط:
- 8- مجموعة مؤلفين، دحر تنظيم الدولة الاسلامية، مركز راند للبحوث، شوهد على الرابط:
<https://cutt.us/iigU3>
- 9- هيذر، اندرسون وآخرون، الطائفية في الشرق الأوسط، راند للأبحاث شوهد على الرابط:
<https://cutt.us/7u4gC>

مقالات منشورة على انترنت:

- 1- رصاص، محمد سيد. المعارضة السورية والوطنية. شوهد على الرابط: <https://cutt.us/2RZDE> (تم التصفح 2019/09/22)
- 2- النزاع السوري، موقع أوبسالا لبيانات النزاعات: <https://ucdp.uu.se/country/652> (تم التصفح 2021/01/08).
- 3- جنيف 6 تنتهي اليوم بلا نتائج... والمعارضة ترى فيها تمريراً للوقت. موقع جريدة الشرق الاوسط:
<https://bit.ly/2IGnWWe> (تم التصفح 2019/09/22)
- 4- جنيف 7. جولة مفاوضات حول المسائل الدستورية والقانونية. <https://bit.ly/2OAYMRB> (تم التصفح 2021/01/02).
- 5- قراءة في جولة مؤتمر جنيف 2. مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. على الرابط:
<https://cutt.us/XSg59> (تم التصفح 2021/01/02).
- 6- عدنان، علي. دي ميستورا: الجولة السابعة من مفاوضات جنيف السورية في 10 يوليو. شوهد على الرابط:
<https://bit.ly/35nHnge> (تم التصفح 2021/01/15).
- 7- ترقب لرد النظام السوري والمعارضة على آلية دي ميستورا. موقع الجزيرة نت:
<https://bit.ly/323Vlg3> (تم التصفح 2021/01/08).
- 8- حسّان، علي عاطف الأسباب والتداعيات: التناقص الروسي الإيراني في سوريا. انظر الرابط:
<http://www.acrseg.org/40761> (تم التصفح 2019/09/13)
- 9- حافظ، محمد حسام. المفاوضات السورية: الصراع على مرجعيات التسوية. شوهد على الرابط:
<https://cutt.us/pTds0> (تم التصفح 2021/01/02).
- 10- www.globalforcepower.com (تم التصفح 2021/01/08).
- 11- موقع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي: www.sipri.org (تم التصفح 2021/01/08).

- 12- التدخل العسكري التركي شمال سوريا: دوافع الضرورة أم الاستراتيجية. على الرابط: <http://cutt.us.com/SSQ98> (تم التصفح 2021/01/08).
- 13- موقع جسور للدراسات: www.jusur.com (تم التصفح 2021/01/08).
- 14- علي، عادل. دي ميستورا: الجولة السابعة من مفاوضات جنيف السورية في 10 يوليو. جريدة العربي اليوم: <https://bit.ly/35nHnge> (تم التصفح 2021/01/08).
- 15- دي ميستورا: أجندة جنيف 8 ستركز على الدستور والانتخابات. موقع جريدة العربي اليوم، شوهدي على الرابط: <https://bit.ly/2IF4g55> (تم التصفح 2021/01/08).
- 16- دي ميستورا يقدم ورقة مبادئ عامة والجعفري يعلن المغادرة. موقع الجزيرة للدراسات، شوهدي على الرابط: <https://bit.ly/35ksAD8> (تم التصفح 2021/01/08).
- 17- ناصيف، حتى. قرار ترامب حول إيران وانعكاساته على الأزمة السورية، موقع جريدة الشروق، شوهدي على الرابط: <https://cutt.us/LShCg> (تم التصفح 2021/01/08).
- 18- كوش، عمر. اجتماع استانة محطة الذهاب الى سوتشي. موقع الجزيرة نت. <https://bit.ly/2olh611> (تم التصفح 2021/01/08).
- 19- مسودة روسية لـ «نداء سوتشي»: الإعمار ورفع العقوبات دون شروط سياسية. موقع جريدة الشرق الاوسط: <https://bit.ly/2GoBJOL> (تم التصفح 2021/01/08).
- 20- حتى، ناصيف. اللجنة الدستورية السورية: استراحة محارب أم بداية حل؟ موقع جريدة الشروق: <https://bit.ly/33gCIQU> (تم التصفح 2021/01/08).
- 21- حتى، ناصيف والسيد حسين موسويان، مؤتمر الأمن والتعاون في الشرق الأوسط، جريدة الشرق الاوسط، انظر: <https://cutt.us/LyZdN> (تم التصفح 2021/01/08).
- 22- حافظ، محمد حسام. المفاوضات السورية: الصراع على مرجعيات التسوية، موقع الجزيرة للدراسات، شوهدي على الرابط: <https://cutt.us/EMgNH> (تم التصفح 2021/01/08).
- 23- دي ميستورا يعلن انتهاء جنيف 4 بوضع جدول أعمال، موقع الجزيرة للأخبار، شوهدي على الرابط: <https://cutt.us/rcmVI> (تم التصفح 2021/01/08).
- 24- البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري بسوتشي
- 25- زقاغ، عادل. إعادة صياغة مفهوم الامن: برنامج البحث في الامن المجتمعي، انظر الرابط:
- 26- رصاص، محمد سيد. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=332482>

Books :

- 1- A. Crocker, Fen Osler Hampson, and Pamela Aall (Ed), **Leashing the Dogs of War Conflict Management in a Divided World**. (Washington: United States Institute of Peace, 2 Ed, 2008)
- 2- Acharya, Amitav. **Constructing a Security Community in Southeast Asia: ASEAN and the problem of regional order**, (NY: Routledge. 2001).
- 3- Alagappa, Muthiah. **Asian Security Practice Material and Ideational Influences**. California : Stanford University, 1998).
- 4- Barnett, N Michael. **Dialogues in Arab politics: Negotiations in Regional Order**, (Columbia: University Press, 1998).
- 5- Beck, Martin. Dietrich Jung, Peter Seeberg. **The Levant in Turmoil**, (NY: Palgrave Macmillan, 2016).
- 6- Bercovitch, Jacob and Victor Kremenyuk, William Zartman(Ed), **The Sage Handbook of Conflict Resolution**, (London: SAGE Publications, 2009).
- 7- Bettina Koch and Yannis A. Stivachtis, (Ed). **Regional Security in the Middle East: Sectors, Variables and Issues**, (Bristol: E-International Relations, 2019).
- 8- Bonine, Michael E and all. (Ed). **Is There a Middle East? The Evolution of a Geopolitical Concept**, (Stanford: University Press 2012).
- 9- Boserup, R. A. and W. Hazbun, K. Makdisi & H. Malmvig. (Ed). **New Conflict: Between Regional Autonomy and Intervention in the Middle East and North Africa**. (Copenhagen: Tarm Bogtryk A/S, 2017).
- 10- Buzan, Barry and Charles Jones, Richard little. **The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism**, (NY: Columbia University Press, 2000).
- 11- Buzan, Barry and Lene Hensen. **The evolution of international security studies**. (Cambridge press, 2009).
- 12- Buzan, Barry and Ole Wæver, Jaap De Wilde, **Security: A New Framework for Analysis**, (London: Lynne Reinner Publisher, 1998).
- 13- Buzan, Barry and Ole Wæver, **Regions and Powers: The Structure of International Security**. (Cambridge: press university, 2003).
- 14- Buzan, Barry. **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-cold War Era**. (London: second edition, 1983).
- 15- Çakmak, Cenap and Murat Ustaoglu. (Ed). **Post-conflict Syrian state and nation building**. (NY : Palgrave Macmillan, 2015).
- 16- Checkel, Jeffrey T. **Transnational Dynamics of Civil War**. (Cambridge: University Press 2013),
- 17- Darwich, May. **Threat perception and alliance in Middle East**, (Cambridge: University press, 2019),
- 18- Della Porta, Donatella and all, (Ed). **Social Movements and Civil War: When Protests for Democratization Fail**. (London: Routledge; 2017).
- 19- Della Porta, Donatella and all. (Ed). **Introduction: social movements in civil wars**. (London: Routledge, 2017),
- 20- External Intervention, Regional Actors, Conflict And Agenda In The MENA
- 21- Farrell, Mary and Björn Hettne, Luk Van Langenhove, (Ed). **Global Politics of Regionalism: Theory and Practice**. (London: Pluto press, 2005).

- 22- Galluccio, Mauro. (Ed). **Handbook of International Negotiation**. (.Springer, 2015).
- 23- Graham K. Brown (Ed). **Elgar Handbook of Civil War and Fragile States** (London: Edward Elgar, 2012).
- 24- Günter Brauch, Hans and All, **Globalization and Environmental Challenge: Re-conceptualizing Security in the 21st Century**, (Berlin: Springer, 2008).
- 25- Hashemi, Nader and Danny Postel. (Ed). **Sectarinazation mapping the new politics of the Middle East**. (Oxford: University Press, 2017).
- 26- Hinnebusch, Raymond A and Omar Imadi (Ed). **The Origins of the Syrian Conflict Domestic Factors and Early Trajectory**. (NY: Routledge, 2018).
- 27- Hinnebusch, Raymond and Adham Saouli (Ed). **The War for Syria** (London: Routledge, 2019).
- 28- Hinnebusch, Raymond and Jasmine Gani (Ed). **The Routledge Handbook to the Middle East and North African State and States System**. (NY: Routledge, 2020).
- 29- Hinnebusch, Raymond. **International Relations of the Middle East**, (Manchester University Press, 2003).
- 30- Hokayem, Emile. **Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant**, (London: Routledge, 2013).
- 31- Holmquist, Erika and John Rydqvist, (Ed). **The Future of Regional Security in the Middle East**, .net
- 32- Jack Donnelly, Realism and International Relations, (Cambridge University Press, 2000),
- 33- Jervis, Robert. **System Effects**, (NY: Princeton University Press, 1997).
- 34- Kalevi J. Holsti, The state, war, and the state of war, (Cambridge: University Press, 1996).
- 35- Katzenstein, Peter J. (Ed). **The Culture of National Security**, (Columbia University Press, 1996).
- 36- Khatib, Dania Koleilat.(Ed) **The Syrian Crisis Effects on the Regional and International Relations**. American University of Beirut, 2020).
- 37- Korany, Bahgat and all (eds.), **The Many Face of National Security in Arab World**, (Palgrave Macmillan.1993).
- 38- Lake, David A and Patrick M. Morgan, (Ed). **Regional Orders: Building Security in a New World**. (Pennsylvania, 1997).
- 39- Lake, David A. and Rothchild, (Ed). **The International Spread of Ethnic Conflict**,(United Kingdom: Princeton University Press,1998)
- 40- Lesch, David W. Haas, Mark, **The Arab Spring Change and Resistance in the Middle East**. (Colorado: Westview press. 2013).
- 41- Levaggi, Ariel Gonzalez. **Confrontational and Cooperative Regional Orders**, (NY: Routledge, 2020).
- 42- Levy, Jack S and William R. Thompson, **Causes of War**, (Wiley-Blackwell, 2010).
- 43- Lobell, Steven E. and Philip Mauceri, (Ed). **Ethnic Conflict and International Politics Explaining Diffusion and Escalation**, (NY: Palgrave MacMillan, 2004).
- 44- Lynch, Marc and Jillian Schwedler, Sean Yom. (Ed). **The Political Science of the Middle East**, (Oxford: University Press, 2022).
- 45- Lynch, Marc. **The Arab Uprisings Explained: New Contentious Politics in the Middle East**, (Columbia University Press, 2014).
- 46- Lynch, Marc. **The New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East**, (NY: Library of Congress; 2013).

- 47- Maoz, Zeev and Landau, Emily b. Tamar Maltz, (Ed). **Building Regional Security in the Middle East: International, Regional and Domestic Influences.** (London: Taylor & Francis, 2005).
- 48- Matar, Linda and Ali Kadri. (Ed). **Syria: From National Independence to Proxy War.** (Palgrave Macmillan.2019).
- 49- Miller, Benjamin. **States Nations and the Great Powers: the Sources of Regional War and Peace.** (Cambridge: Studies in International Relations, 2007).
- 50- Mitchell, C.R. **The Structure of International Conflict,** (1ed, London: Macmillan Press, 1989).
- 51- Mitchell, C.R., 2005, 'Conflict, Social Change and Conflict Resolution
- 52- Monier, Elizabeth. (Ed). **Regional Insecurity after the Arab Uprisings: Narratives of Security and Threat,** (London: Macmillan Press, 2015).
- 53- **NEW CONFLICT DYNAMICS**
- 54- Newman, Edward and Karl DE Rouen, Jr. (Ed) , **Routledge Handbook of Civil War,** (NY: Routledge, 2014),
- 55- Newman, Edward. **Understanding Civil Wars Continuity and change in intrastate conflict,** (NY: Routledge, 2014).
- 56- Paul F. Diehl and Joseph Leggold, (Ed). **Regional Conflict Management.** (Maryland: Rowman & Littlefield Publishers, 2003).
- 57- Phillips, Christopher. **The Battle for Syria International Rivalry in the New Middle East,** (New Haven: Yale University Press, 2016).
- 58- Polese, Abel and Ruth Hanau Santini. (Ed). **Rethinking Statehood in the Middle East and North Africa : Security, Sovereignty and New Political Orders.** (London: Routledge, 2020).
- 59- Roe, Paul. **Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma.** (NY: Routledge, 2005).
- 60- Ryan, Curtis R. **Inter-Arab Alliances Regime Security and Jordanian Foreign Policy.** (Florida : University Press, 2009).
- 61- Salehyan, Idean. **Rebels without Borders Transnational** insurgencies in world politics. (NY: Cornell University Press, 2009).
- 62- Schweller, Randall, **Maxwell's Demon and the Golden Apple Global Discord in the New Millennium.** (J Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2014).
- 63- Shahram, Akbarzadeh and Michael Schulz and Ashok Swain (Ed **Routledge Handbook on Middle East Security** (NY: Routledge, 2019).
- 64- Shahram, Akbarzadeh. (Ed). **Routledge Handbook of International Relations in the Middle East.** (NY: Routledge, 2019).
- 65- **Shifting Global Politics and the Middle East,**
- 66- SIPRI Yearbook 2016: **Armaments, Disarmament, and International Security.** Stockholm International Peace Research Institute; first edition (November 12, 1998).
- 67- SIPRI Yearbook 1998: **Armaments, Disarmament, and International Security.** Stockholm International Peace Research Institute; first edition (November 12, 1998).
- 68- Sisk, Timothy D. **International mediation in civil war: Bargaining with bullets.** (NY: Routledge, 2009).
- 69- Skocpol, Theda. **State and social revolution.** (Cambridge: University Press, 1979).
- 70- Snyder, Craig A (Ed), **Contemporary Security and Strategy,** (London: McMillan Press, 1999).

- 71- Snyder, Glenn Herald and Paul Diesing, **Conflict Among Nations: Bargaining, Decision Making, and System Structure in International Crises**, Princeton University Press, 1978.
- 72- Hinnebusch, Raymond and Adham Saouli (Ed). **The War for Syria: Regional and International Dimensions of the Syrian Uprising**. (London: Routledge, 2019).
- 73- Stewart-Ingersoll, Robert and Derrick Frazier. **Regional Powers and Security Orders: A theoretical framework**. (New York : Routledge, 2012),
- 74- Swatuk, Larry A and Timothy M. Shaw. (Ed). **The South at the End of the Twentieth Century**. (London: MacMillan PRESS, 1994).
- 75- **Syria from Reform to Revolt**
- 76- T. V. Paul, (Ed), **International Relations Theory and Regional Transformation**, (Cambridge: press university, 2012).
- 77- Thomas Risse-Kappen, Between a New World Order and None, in: **Critical Security Studies, Concepts and Cases** (Keith Krause, and Michael C. Williams, (Ed), Minneapolis: Minnesota Press, 2007), p, 257.
- 78- Tibi, Bassam. **Conflict and War in the Middle East: From Interstate War to New Security**. (Two Ed, London: Palgrave Macmillan, 1998).
- 79- Vinci, Anthony. **Armed Groups and the Balance of Power**, (NY: Routledge, 2009).
- 80- Vukovic, Siniša. **International Multiparty Mediation and Conflict Management**, (NY: Routledge, 2016).
- 81- Walt, Stephan. **Revolution and War**, (NY: Cornell University Press, 1996).
- 82- Waltz, Kenneth. **Theory of International Politics**, (California: Addison-Wesley, 1979)
- 83- Williams, Paul D and Matt McDonald, (Ed), **Security Studies**, (Routledge, Third edition published 2018).
- 84- Yeşiltaş, Murat and Tuncay Kardaş. (Ed). **Non-State Armed Actors in the Middle East: Geopolitics, Ideology, and Strategy**. (Switzerland, Palgrave Macmillan, 2018).

Review Articles:

- 1- . Snyder, Glenn H. Process variables in neorealist theory, (**Security Studies**, 5:3, 1996, 167-192),
- 2- Adler, Emanuel and Patricia Greve. When Security Community Meets Balance of Power: Overlapping Regional Mechanisms of Security Governance. **International Studies**. Volume 35, Special Issue S1, (February 2009), pp. 59 – 84.
- 3- Alagappa, Muthiah. Regionalism and conflict management: a framework for analysis, **Review of International Studies** (1995), 21, pp.359-387.
- 4- Alagappa, Muthiah. Regionalism and conflict management: a framework for analysis. **Review of International Studies**, Volume 21, Issue 4, (October 1995), pp. 359 – 387.
- 5- Ayoob, Mohammed. From Regional System to Regional Society, **Australian Journal of International Affairs**, Vol 5, No 3, (1999). pp. 247-260.
- 6- Barnett, Michael, Sovereignty, Nationalism, and Regional Order in the Arab States **System. International Organization**, Volume 49, Issue 3, (summer 1995), pp. 479 – 510.
- 7- Barnett, Michael. Regional Security after the Gulf War. **Political Science Quarterly**, Vol. 111, No. 4 (Winter, 1996-1997), pp. 597-618.

- 8- Darwich, May. Ideational and Material Forces in Threat Perception: The Divergent Cases of Syria and Saudi Arabia During the Iran–Iraq War (1980–1988), **Journal of Global Security Studies**, Volume 1. Issue 2. (May 2016). Pp. 142–156.
- 9- Gause, F. Gregory. Systemic Approaches to Middle East International Relations, **International Studies Review**, Vol. 1, No. 1 (spring, 1999), pp. 11-31.
- 10- Gleditsch, Kristian Skrede. Idean Salehyan and Kenneth Schultz, Fighting at Home, Fighting Abroad: How Civil Wars Lead to International Disputes, **The Journal of Conflict Resolution** Vol. 52, No. 4 (Aug. 2008), pp. 479-506.
- 11- Gleditsch, Kristian Skrede. Idean Salehyan and Kenneth Schultz, Fighting at Home, Fighting Abroad: How Civil Wars Lead to International Disputes, **The Journal of Conflict Resolution**, Vol. 52, No. 4 (Aug 2008), pp. 479-506.
- 12- Hampson, Fen Osler and Brian S. Mandell, Managing Regional Conflict: Security and Cooperation Third Party Mediators, **International Journal**, Vol. 45, No. 2, (spring, 1990), pp. 191-201.
- 13- Heydemann, Steven. The Syrian Conflict: Proxy War, Pyrrhic victory, and Power-Sharing Agreements. **Studies in Ethnicity and Nationalism**. Vol. 20, No. 2, (2020).pp. 153-160.
- 14- Hill, Tom H.J. Kofi Annan’s Multilateral Strategy of Mediation and the Syrian Crisis: The Future of Peacemaking in a Multipolar World? **International Negotiation**. 20, (2015) .pp. 444–478.
- 15- Hinnebusch, Raymond and I. William Zartman. UN Mediation in the Syrian Crisis: From Kofi Annan to Lakhdar Brahimi. **International Peace Institute**, March 2016.
- 16- Hinnebusch, Raymond. “The Sectarian Revolution in the Middle East,” **Revolutions: Global Trends & Regional Issues**, Vol 4, No. 1, (2016), pp. 120-152.
- 17- Hinnebusch, Raymond. The Battle over Syria’s Reconstruction. **Global Policy** .Volume 11. Issue 1.(February 2020). pp. 113-123.
- 18- Jervis, Robert. Cooperation under Security Dilemma, **World Politics**, volume 30, Issue 2 (Jan. 1978), pp. 167-214.
- 19- Jervis, Robert. Security regimes. International Organization, Vol. 36, No. 2, **International Regimes** (Spring, 1982), pp.357-378
- 20- Kirchhoff, Lars. Challenges to Mediation Support in Hot Wars: Learnings from Syria and Ukrain, No. 7, Atlanta 2015.
- 21- **Leenders**, Reinoud. ‘Regional conflict formations’: Is the Middle East next? **Third World Quarterly**, Volume 28, 2007, issue 5, pp. 959-982.
- 22- Maoz, Zeev. Regional security in the Middle East: Past trends, present realities and future challenges, **Journal of Strategic Studies**. Volume 20, (1997), Issue 1, pp.1-45.
- 23- Newman, Edward. Failed States and International Order: Constructing a Post-Westphalian World. **Contemporary Security Policy**, 30: 3, (November 2009), pp, 421 — 443.
- 24- Phillips, Christopher and Morten Valbjørn, What is in a Name’ The Role of (Different) Identities in the Multiple Proxy Wars in Syria, **Small Wars & Insurgencies**, 29:3, (2018), pp.414-433.
- 25- Sisk, Timothy D. Power Sharing in Civil War: Puzzles of Peacemaking and Peacebuilding. **Civil Wars**. 15:sup1, (December, 2013), PP.7-20,
- 26- Snyder, Glenn H. The Security Dilemma in Alliance Politics. **World Politics**, Volume 36, Issue 4, (July 1984), pp. 461 – 495.
- 27- Vayrynen, Raimo. Regional Conflict Formations: An Intractable Problem of International. **Journal of Peace Research**. Vol. 21, No. 4 (Nov. 1984), pp. 337-359.

- 28- Wallensteen, Peter & Margareta Sollenberg (1998) Armed Conflict and Regional Conflict Complexes, 1989-97, *Journal of Peace Research* 35 (5): 621–634.
- 29- Wendt, Alexander and Michael Barnett. Dependent state formation and Third World militarization. **International Studies** , Volume 19 , Issue 4 , (Oct 1993) , pp. 321 – 347.
- 30- Wendt, Alexander. Collective Identity Formation and the International State. **The American Political Science Review**, Vol. 88, No. 2 (Jun. 1994), pp. 384-396.

Working Papers:

- 1- Heydemann, Steven. Syria's Uprising: sectarianism, Regionalisation, and state order in the Levant. 01 May 2013
- 2- Khouri, Rami G. The Implications of the Syrian War for new Regional Orders in the Middle East. MENARA Working paper, n°. 12. 09/2018.
- 3- Kraus, Anne Isabel. Challenges to Mediation Support in Hot Wars: Learnings from Syria and Ukraine. Discussion Points of the Mediation Support Network (MSN) No. 7. Atlanta 2015
- 4- Lundgren, Magnus. Peacemaking in Syria: Barriers and Opportunities. Swedish Institute of International Affairs. Jan 2015.
- 5- Makdisi, Karim and all. Regional Order from the Outside In: External Intervention, Regional Actors, Conflict and Agenda in the MENA. MENARA Report N 5. Nov 2017.
- 6- Muriel Asseburg, Wolfram Lacher and Mareike Transfeld. Mission Impossible? UN Mediation in Libya, Syria and Yemen. SWP Research Papers. October 2018.
- 7- Rami G. Khouri. The Implications of the Syrian war for new regional orders in the Middle East, MENARA Working Papers No. 12, September 2018.
- 8- Regional Dynamics in the MENA Region. MENARA Report. March 2019.
- 9- Sectarianism and International Relations. POMEPS Studies n° 38. march 2020.
- 10- Shifting Global Politics and the Middle East. POMEPS Studies n° 34. march 2019.

Web Articles :

- 1- Del Sarto, Raffaella .**Regional Dynamics in the MENA Region.**
https://www.iai.it/sites/default/files/menara_pb_2.pdf
- 2- Ragab, Eman. **An Alternative Approach to Regional Security in the Middle East**
<https://www.thecairoreview.com/essays/an-alternative-approach-to-regional-security-in-the-middle-east/>
- 3- Walt, Steven. **Who Is a Better Strategist: Obama or Putin?** <http://foreignpolicy.com>

فهرسة البحث

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
53	الفروق الابستمولوجية في الدراسات الأمنية الدولية	1
70	الدولة ما بين الأمن وإنعدام الأمن المادي والأنطولوجي	2
77	مقارنة بين الأنظمة الأمنية الإقليمية	3
-161 162	استعمال الفيتو بشأن القضية السورية الفترة: (2011-2020)	4
203	مقارنة بين قدرات القوى الإقليمية في الشرق الاوسط 2017	5

جدول الاشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
25	دور المعايير في تشكيل العلاقات بين الدول	1
83	مخطط مثلث النزاع ليوهان غالتونغ	2
131	إشباع الحاجات والثورة وفقا لآراء جيمس ديفيس	3
142	إصطفافات وتحالفات النزاع في سوريا: محلية، إقليمية ودولية	4
172	الوكلاء والرعاة الخارجيون في الحرب السورية	5
192	تعقيدات القتال داخل سوريا	6
214	نمط العلاقات بين مثلث القوى الإقليمي وفق مفهوم الفوضى للوونددت	7
235	الهجمات التي شنها تنظيم داعش في مناطق تواجدته الفترة 2014-2017	8
251	منحنى الانفاق العسكري بالمليار دولار للقوى الإقليمية الفاعلة الفترة 2008-2017	9
254	منحنى ميزانية الدفاع بالنسبة الدخل السنوي الفردي الفترة 2008-2017	10
259	المنظمات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	11
271	شبكة العلاقات الدولية الاقليمية	12
273	مصفوفة لعبة التحالفات في الشرق الاوسط	13

308	مخطط مسار الحل السياس للقضية السورية	14
332	عدد اللاجئين المسجلين رسميا في البلدان المجاورة 2019	15
333	عدد اللاجئين السوريين 2012-2018	16
336	التغير في الناتج المحلي الإجمالي تحت السيناريوهين الفعلي والافتراضي خلال الفترة 2011-2018(بالنسبة المئوية).	17

جدول الخرائط

الصفحة	العنوان	الخارطة
113	الخارطة السياسية للجمهورية العربية السورية	1
197	إقليم الشرق الأوسط	2
228	توزيع السكان المذهبي في الشرق الأوسط	3
241	توزيع الاكراد في الشرق الأوسط	4
257	نقاط توزيع القوى المتدخلة في سوريا	5
330	توزيع السيطرة على الجغرافية سورية جانفي 2020	6

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتوى	المحتوى
		المقدمة أهمية الموضوع أسباب اختيار الموضوع إشكالية الدراسة مناهج الدراسة الأدبيات السابقة تبرير الخطة البحثية
12	الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة	الفصل الأول
13	دراسة الأقاليم في حقل العلاقات الدولية	المبحث الأول
13	المقاربات النظرية المفسرة للدراسة	المطلب الأول
14	الواقعية الجديدة	الفرع الأول
20	البنائية الإجتماعية	الفرع الثاني
25	مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية	الفرع الثالث
30	المنهجية البراغماتية لدراسة العلاقات الدولية	المطلب الثاني
30	الإنقائنية التحليلية في حقل العلاقات الدولية	الفرع الأول
32	الإقليم كمستوى لتحليل السياسة الدولية	الفرع الثاني
35	العوامل المادية والفكرية كمتغيرات سببية مفسرة للعلاقات الدولية	الفرع الثالث
38	ماهية المنظومة الإقليمية	المطلب الثالث
38	تحديد المنظومة الإقليمية	الفرع الأول
42	التنظير البنوي للمنظومات الإقليمية	الفرع الثاني
46	إنتروبيا المنظومات الإقليمية وإستتابها	الفرع الثالث
49	دراسة الأمن الإقليمي	المبحث الثاني
49	البعد الإقليمي للأمن	المطلب الأول
50	تطور مفهوم الأمن	الفرع الأول
54	توسيع مفهوم الأمن الوطني	الفرع الثاني
58	الأمن الإقليمي	الفرع الثالث

61	السياق الإقليمي لإنعدام الأمن	المطلب الثاني
61	دور القوة والأفكار في إدراك التهديد	الفرع الأول
65	طبيعة التهديدات الإقليمية	الفرع الثاني
68	هرمية الأجندة الأمنية الإقليمية	الفرع الثالث
71	أنماط إدارة الأمن الإقليمي	المطلب الثالث
71	مفهوم النظام الإقليمي	الفرع الأول
73	الأنظمة الأمنية الإقليمية	الفرع الثاني
78	التهديد المشترك والعمل المتعدد الأطراف الإقليمي	الفرع الثالث
81	أقلمة النزاعات داخل الدول	المبحث الثالث
81	بنية النزاعات داخل الدول	المطلب الأول
82	مفهوم النزاعات داخل الدول	الفرع الأول
85	تكنولوجيا الحروب داخل الدول	الفرع الثاني
88	الحركات الإجتماعية وتصعيد العنف السياسي	الفرع الثالث
91	تعقيدات النزاعات الداخلية المدولة	المطلب الثاني
91	النزاع الداخلي كمركب نزاع إقليمي	الفرع الأول
93	تصعيد وانتشار النزاعات الداخلية	الفرع الثاني
96	إدارة وتسوية النزاعات الداخلية المدولة	الفرع الثالث
99	العوامل الممكنة لأقلمة النزاعات داخل الدول	المطلب الثالث
99	ظاهرة عجز الدولة	الفرع الأول
103	الفواعل العنيفة من غير الدول العابرة للحدود	الفرع الثاني
105	السياق الأمني الإقليمي	الفرع الثالث
110	إطفاء الطابع الإقليمي على النزاع السوري	الفصل الثاني
111	سياق الأزمة السورية	المبحث الأول
111	جينالوجيا الدولة السورية	المطلب الأول
112	التعريف بالجمهورية العربية السورية	الفرع الأول
114	تشكيل الدولة السورية	الفرع الثاني
117	عملية بناء الدولة-الأمة السورية	الفرع الثالث
122	السياق المحلي للأزمة السورية	المطلب الثاني
122	مطالب التحول الديمقراطي	الفرع الأول

124	فشل الإصلاحات الإقتصادية	الفرع الثاني
127	المظالم الإجتماعية	الفرع الثالث
132	السياق الإقليمي للأزمة السورية	المطلب الثالث
132	سوريا في محيطها الجيوسياسي	الفرع الأول
134	موجة الإنتفاضات الشعبية العربية	الفرع الثاني
137	مواقف القوى الإقليمية والدولية من الحراك السوري	الفرع الثالث
142	الديناميكيات التصعيدية للنزاع السوري	المبحث الثاني
142	مرحلة التوتر الإجتماعي	المطلب الأول
143	أحداث مدينة درعا	الفرع الأول
145	وعود النظام الإصلاحية	الفرع الثاني
147	إنتشار الإحتجاجات	الفرع الثالث
150	مرحلة الأزمة السياسية	المطلب الثاني
150	الشعب يريد إسقاط النظام	الفرع الأول
154	نحو تدويل الأزمة السورية	الفرع الثاني
158	صراع دولي إقليمي حول مستقبل الرئيس السوري	الفرع الثالث
163	مرحلة الحرب الأهلية	المطلب الثالث
163	عسكرة الأزمة المحلية	الفرع الأول
167	تصاعد العنف الطائفي	الفرع الثاني
170	حروب دولية بالوكالة داخل سوريا	الفرع الثالث
173	النزاع السوري كمركب نزاع إقليمي	المبحث الثالث
173	حروب الأطراف المحلية الوجودية	المطلب الأول
174	صراع على السلطة والشرعية	الفرع الأول
177	نزاع الحكم الذاتي	الفرع الثاني
178	حروب الإنفصال	الفرع الثالث
179	حروب الهيمنة الإقليمية	المطلب الثاني
179	المقاربة الهجومية السعودية	الفرع الأول
181	المحافظة على المكاسب الإقليمية لإيران	الفرع الثاني
184	طموح تركيا للقيادة الإقليمية	الفرع الثالث
187	مصالح القوى الدولية الجيوسياسية	المطلب الثالث

187	عودة روسيا كقوة عظمى في الإقليم	الفرع الأول
189	إرتباك أمريكا الإستراتيجي	الفرع الثاني
193	إنتروبيا المنظومة الإقليمية للشرق الأوسط	الفصل الثالث
194	إنهيار الدولة السورية والتغيير البنيوي الإقليمي	المبحث الأول
194	المنظومة الإقليمية للشرق الأوسط	المطلب الأول
195	تحديد إقليم الشرق الأوسط	الفرع الأول
198	نشأة وتطور النظام الإقليمي الشرق أوسطي	الفرع الثاني
202	هيكل المنظومة الإقليمية للشرق الأوسط	الفرع الثالث
205	تعدد القطبية واللاإستقرار المنظومي	المطلب الثاني
205	جيوسياسية الشرق الأوسط ما بعد الإنتفاضات العربية	الفرع الأول
207	السلوك التعديلي الإقليمي	الفرع الثاني
210	تحالفات النزاع السوري	الفرع الثالث
213	عودة سياسات الهوية في الشرق الأوسط	المطلب الثالث
213	أنماط ثقافات الفوضى الإقليمية	الفرع الأول
215	أمننة الهويات وإعادة إنتاج الخطابات الأمنية	الفرع الثاني
218	تحالفات التوازن الهوياتي	الفرع الثالث
221	صعود الفواعل المسلحة العابرة للحدود ذات البعد الهوياتي	المبحث الثاني
221	إمتداد الصراع الطائفي في الشرق الأوسط	المطلب الأول
222	الطائفية في الشرق الأوسط	الفرع الأول
224	المسارب الإقليمية لتطيف النزاع السوري	الفرع الثاني
227	جيوسياسية الصدع الطائفي الجديد	الفرع الثالث
231	تنظيم داعش كتهديد عبر إقليمي	المطلب الثاني
231	نشأة وتطور تنظيم داعش	الفرع الأول
234	دولة الخلافة تغير الحارطة السياسية للشرق الأوسط	الفرع الثاني
237	الحرب الدولية على داعش	الفرع الثالث
240	عودة مطالب القومية الكردية في الشرق الأوسط	المطلب الثالث
240	المسألة الكردية في الشرق الأوسط	الفرع الأول
243	عسكرة عبر وطنية للمجتمع الكردي	الفرع الثاني
246	الأبعاد الإقليمية للإدارة الذاتية لروج آفا	الفرع الثالث

249	التنافس الأمني الإقليمي	المبحث الثالث
249	المعضلة الأمنية مأساة الشرق الأوسط	المطلب الأول
250	دوامة سباق التسلح الإقليمي	الفرع الأول
252	مأزق إنعدام الأمن داخل الدول	الفرع الثاني
255	تنافس حول مناطق النفوذ في سوريا	الفرع الثالث
258	إضطراب النظام الإقليمي	المطلب الثاني
258	أزمة النظام الإقليمي الحالي	الفرع الأول
261	إخفاق موجة الاحتجاجات الشعبية	الفرع الثاني
264	إختراق و نفاذية الدول العربية	الفرع الثالث
267	ترنح الإستقرار الإستراتيجي	المطلب الثالث
267	عدم اليقين الإستراتيجي الإقليمي المزدوج	الفرع الأول
269	سيولة التحالفات الإقليمية	الفرع الثاني
273	نطاق المساومة الإستراتيجية في الشرق الأوسط	الفرع الثالث
276	آفاق بناء نظام أمن إقليمي في ظل إدارة النزاع السوري	الفصل الرابع
277	الوساطة المتعددة الأطراف لصنع السلام السوري	المبحث الأول
277	مساعي ما قبل المفاوضات	المطلب الأول
278	المبادرة العربية دبلوماسية إدارة الأزمة	الفرع الأول
280	وساطة كوفي عنان: خطة الست النقاط	الفرع الثاني
283	بيان جنيف واحد المرجعية التفاوضية	الفرع الثالث
286	مفاوضات الحل السياسي	المطلب الثاني
286	جنيف إثنين تبني الخيار السياسي	الفرع الأول
290	جنيف ثلاثة ترتيب الأولويات	الفرع الثاني
294	جنيف أربعة تحديد الأجندة التفاوضية	الفرع الثالث
297	مفاوضات تنفيذ الإتفاقات	المطلب الثالث
297	مسار جنيف إلى طريق مسدود	الفرع الأول
301	محادثات أستانة المسار الموازي لكسر الجمود	الفرع الثاني
304	مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي	الفرع الثالث
309	نحو بنية أمنية جديدة في الشرق الأوسط	المبحث الثاني
309	الترتيبات الأمنية ما بعد الإنتفاضات العربية	المطلب الأول

310	الحوارات الأمنية في الشرق الأوسط	الفرع الأول
312	الأمن التنافسي يفشل الإقليمية الأمنية	الفرع الثاني
315	حتمية التعاون الأمني الإقليمي في ظل المستقبل	الفرع الثالث
319	تجاوز الأمانة المفرطة لتعزيز الإستقرار الإقليمي	المطلب الثاني
319	خفض التصعيد في العلاقات العربية-العربية	الفرع الأول
321	نزع الطابع الأمني عن العلاقات العربية-الغير عربية	الفرع الثاني
324	حوكمة أمنية إقليمية تحت مضلة دولية	الفرع الثالث
327	مآلات النزاع السوري	المبحث الثالث
327	الواقع السوري بعد جمود الحرب	المطلب الأول
328	سوريا الدولة المجزأة	الفرع الأول
330	إنهيار التماسك الإجتماعي	الفرع الثاني
333	أعباء إقتصاد الحرب	الفرع الثالث
337	تحديات إستدامة بناء السلام في سوريا	المطلب الثاني
337	إعادة إعمار سوريا ما بعد الصراع	الفرع الأول
340	التوافق على الإنتقال السياسي	الفرع الثاني
343	إعادة بناء الهوية الوطنية السورية	الفرع الثالث
346	سيناريوهات مستقبل النزاع السوري وتداعياته الإقليمية	المطلب الثالث
346	سيناريو إستمرار الجمود السلبي	الفرع الأول
348	سيناريو تسوية متفاوض عليها	الفرع الثاني
351	سيناريو حسم عسكري لطرف	الفرع الثالث
354		الخاتمة
360		قائمة المراجع
372		فهرس الجداول والاشكال
374		فهرس المحتويات